

UNIVERSAL
LIBRARY

OU_232629

UNIVERSAL
LIBRARY

(فهرست المجزء الاول من عود الجواهر المنبغه)

صحيحة

- ٢ خطبة الكتاب
- ٥ سبب تأليفه
- ١٧ باب النية قبل العمل
- ١٧ باب التغليظ في الكذب على رسول الله
- ١٨ باب الايمان
- ٢٧ باب في القدر وغيره وصحة قوله أنا مؤمن حقاً
- ٢٨ باب سؤال القبر وعذابه
- ٢٩ بيان الخبر الدال على وقاية عذاب القبر ان مات يوم الجمعة
- ٢٩ باب حكم أطفال المشركين
- ٢٩ باب رؤية الله عز وجل
- ٣٠ باب في شيء من معجزاته صلى الله عليه وسلم
- ٣٠ باب في الشفاعة وغيره
- ٣١ بيان الخبر الدال على خروج بعض الموحدين من النار بالشفاعة
- ٣١ بيان الخبر الدال على ان الكفار يكونون فداء عن المسلمين
- ٣١ بيان الخبر الدال على ان المؤمن لا يمنع من دخول الجنة الخ
- ٣١ بيان الخبر الدال على ان هذه الامة أكثر أهل الجنة
- ٣٢ بيان الخبر الدال على تقديم أبي بكر على غيره
- ٣٢ الخبر الدال على فضل عبد الله بن مسعود
- ٣٢ الخبر الدال على فضائل العشرة
- ٣٣ كتاب الطهارة
- ٣٣ باب في صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ
- ٣٤ في الخبر الدال على الوعيد على من لم يغسل الرجلين الخ
- ٣٤ بيان الخبر الدال على سنة الانتضاح بعد الوضوء
- ٣٤ باب في السواك

بيان الخبر المبيح للتوضي ان يصلي بوضوء واحد عدة صلوات	٣٥
بيان وضوء المستحاضه	٣٥
بيان الخبر الدال على ان مس الذكرا لا ينقض الوضوء	٣٥
بيان الخبر الدال على ان مس المرأة لا ينقض الوضوء	٣٦
بيان الخبر الدال على ان القبلة لا تنقض الوضوء	٣٦
بيان الخبر الدال على عدم الوضوء مما مسته النار	٣٧
بيان الخبر الدال على عدم الوضوء من شرب اللبن	٣٧
باب ما يوجب الغسل	٣٧
بيان الخبر الدال على غسل المرأة من الاحتلام	٣٨
فيمن يناسم وهو جنب كيف يفعل	٣٨
في غسل يوم الجمعة	٣٨
بيان الخبر الدال على سبب اجباب الغسل اولايوها	٣٩
في الخبر الدال على استعجاب الغسل يومها	٣٩
بيان الخبر الدال على تفحيس الماء الا كد الخ	٤٠
بيان الخبر الدال على الاستتار عند الغسل	٤٠
بيان الخبر الدال على طهارة الماء المستعمل	٤١
بيان الخبر الدال على جواز غسل الرجل والمرأة من اناه واحد	٤١
بيان الخبر المبيح لطهارة الجلود بالديباغ	٤١
في حكم سؤر المرأة	٤١
باب التيمم وكيفيته	٤٢
بيان المسح على المخفين وبيان مدته للمقيم والمسافر	٤٢
بيان الخبر الدال على اشتراط المسح الخ	٤٢
بيان الخبر الدال على انه انما يؤخذ من الاحكام الاخر فالآخر	٤٣
بيان الخبر الدال على لبس الثياب الضيقة	٤٣
بيان الخبر الدال على الاختلاف ثم الرجوع الى الانصاف	٤٤
بيان الخبر الدال على ثبوت سماع ابن أبي ليلى من بلال	٤٤

- ٤٤ بيان المستحاضة كيف تظهر
- ٥٠ بيان الخبر الدال على النهي عن قراءة الجنب الخ
- ٥١ بيان الخبر الدال على ان الحيض نجاسة معنوية
- ٥١ بيان الخبر الدال على ان الجنابة نجاسة معنوية
- ٥١ بيان الخبر الدال على كراهية الخسامة في المسجد
- ٥٢ بيان الخبر الدال على ان المصلي اذا غلبه البراق كيف يفعل
- ٥٢ بيان الخبر الدال على فرك المني من الثوب الخ
- ٥٣ بيان الخبر الدال على ان الثوب الذي يصبه المني اغما يفرك الخ
- ٥٣ بيان الخبر المبين اسكيفية الاستنجاء وآدابه
- ٥٣ كتاب الصلاة في الخبر الدال على فضاها
- ٥٣ مواقيت الصلاة
- ٥٤ الاوقات المستحبة في الخبر الدال على الاسفار
- ٥٤ بيان الخبر الدال على استحباب التكبير بصلاة العصر الخ
- ٥٥ بيان الخبر الدال على انهم من فاتته العصر
- ٥٥ الاوقات المكروهة
- ٥٥ باب الاذان وبدئه وان الاقامة مثنى مثنى كالاذان
- ٥٧ بيان الخبر الدال على جواز اتخاذ مؤذنين الخ
- ٥٧ بيان الخبر الدال على اجابة المؤذن بمثل قوله
- ٥٧ شروط الصلاة بيان الخبر الدال على عورة الرجل
- ٥٨ بيان الخبر الدال على النهي عن دخول الحمام بلا ازار
- ٥٨ بيان الخبر الدال على جواز الصلاة في الثوب الواحد
- ٥٨ بيان الخبر الدال على الانكار على من لم يجوز ذلك
- ٥٨ صفة الصلاة
- ٥٩ بيان الخبر الدال على قراءة ما تبسر من القرآن الخ
- ٦٠ بيان الخبر الدال على رفع اليدين الخ
- ٦٠ بيان الخبر الدال على ان رفع اليدين في تكبيرة الافتتاح فقط

- ٦١ في الخبر الدال على سنية وضع اليدين على الشمال في الصلاة
- ٦٢ بيان الخبر الدال على اخفاء البسطة في الصلاة
- ٦٣ بيان الخبر الدال على اجتماع عليه الصلابة على اخفائها
- ٦٤ بيان الخبر الناسخ للتطبيق في الركوع
- ٦٥ بيان الخبر الدال على التكبير في كل رفع وخفض
- ٦٦ بيان الخبر المبيح للتسميع والتحميد
- ٦٧ بيان الخبر الوارد في عدم اعتماد المصلي على يديه الخ
- ٦٧ بيان الخبر المبين للسجود على الجبهة والانف
- ٦٨ بيان الخبر الدال على التنسي عن العبث في الصلاة
- ٦٨ في كراهية فرش الذراعين في الصلاة
- ٦٩ في اباحة الصلاة على الحصير
- ٦٩ بيان الخبر الدال على نصب الرجل اليمنى في الصلاة
- ٦٩ بيان الخبر الدال على تشهد ابن مسعود
- ٦٩ بيان الخبر الدال على عدم وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد
- ٧٠ بيان الخبر الدال على تخيير الدعاء بعد التشهد
- ٧١ بيان الخبر الدال على سنية التعليم
- ٧١ بيان الخبر الدال على ان التسليم مرتان الخ
- ٧١ بيان الخبر الدال على القراءة في صلاة الفجر بالمجهر
- ٧١ في الانصراف من الصلاة كيف يكون
- ٧٢ بيان الخبر الدال على القراءة في صلاة العشاء جهرا
- ٧٢ بيان الخبر الدال على القراءة في العيدين والجمعة جهرا
- ٧٢ بيان الخبر الدال على القراءة في يوم الجمعة في الفجر
- ٧٢ بيان الخبر الدال على فضل سورة الاخلاص
- ٧٣ بيان الخبر الدال على القراءة في ركعتي الفجر
- ٧٣ بيان الخبر الدال على القراءة في صلاة الجمعة

- ٧٣ بيان الخبر الدال على النهي عن الصلاة عند اقامتها الخ
- ٧٣ باب صلاة الجماعة والتأكد عليها
- ٧٤ بيان الخبر الدال على فضيلة الجماعة
- ٧٤ بيان الخبر الدال على النهي عن منع النساء من المساجد
- ٧٤ بيان الخبر المبيح للنساء في خروجهن الى المصلى
- ٧٥ بيان الخبر المبيح لخروج الابكار والحيض الى المصلى
- ٧٥ بيان الخبر الدال على فساد صلاة الرجل عند محاذاة المرأة
- ٧٥ بيان الخبر الدال على المحافظة في استكمال الصفوف ووصاها
- ٧٦ بيان الخبر الدال على ان قراءة الامام قراءة للاموم
- ٧٨ بيان الخبر الدال على جواز الاستخلاف في الصلاة
- ٧٩ بيان الخبر الدال على تخفيف الامام بالقوم
- ٧٩ في الحث على التعديل والاكمال
- ٨٠ باب ما يفسد الصلاة وما يكره الخ
- ٨١ في كراهية تعليق الصور والتماثيل في البيوت
- ٨٢ في الاتيان الى الصلاة بالتأني
- ٨٢ في الخبر الدال على ان الصلاة لا يقطعها شيء الخ
- ٨٢ بيان الخبر الدال على تقديم العشاء على العشاء المجائع
- ٨٣ بيان الخبر الدال على ان التسبيح للرجال الخ
- ٨٣ بيان الخبر الدال على النهي عن نشد الضالة الخ
- ٨٣ باب الوتر والتأكد على محافظته
- ٨٤ بيان الخبر الدال على وجوبه
- ٨٥ بيان الخبر الدال على ان الوتر ثلاث ركعات
- ٨٦ بيان الخبر الدال على ما يقرأ في ركعات الوتر
- ٨٧ بيان الخبر الدال على سعة وقت الوتر
- ٨٧ بيان الخبر الدال على ان الوتر لا يصلى على الراحة
- ٨٨ بيان الخبر الدال على نسخ القنوت في الفجر

مصحف	
٩١	بيان الخبر الدال على سنية الغنوت في التراتج
٩٢	باب النوافل منها ركعتا الفجر
٩٢	بيان الخبر الدال على سنية أربع ركعات الظهر القبلية
٩٣	بيان الخبر الوارد في الأربع ركعات بعد الجمعة
٩٤	بيان الخبر الوارد في الأربع ركعات بعد العشاء
٩٤	في احياء الليل والمحث عليه
٩٥	بيان الخبر الدال على احياء الليالي العشر الاخير من رمضان
٩٥	بيان الخبر الوارد في الصلاة في البيوت
٩٥	بيان الخبر الوارد في الاستخارة
٩٥	بيان سنية التعليم في الاستخارة
٩٦	باب ادراك الفريضة
٩٦	باب قضاء الفوائت
٩٧	باب سهو السهو
٩٧	بيان الخبر الوارد في ان سجد في السهو بعد السلام
٩٨	باب صلاة المريض
٩٩	بيان الخبر الوارد في توفية الاجر لريض اذا قصر
٩٩	باب سجود التلاوة بيان سجدة ص
١٠٠	باب صلاة المسافر
١٠٠	بيان الخبر الوارد في عمل عليه من السجدة على العصر
١٠٠	بيان الخبر الوارد في قصر الصلاة بمكي
١٠١	بيان الخبر الوارد في قصر النبي صلى الله عليه وسلم بذى الحليفة
١٠١	باب الجمع بين الصلاتين بالمزدلفة
١٠٣	باب الجمعة بيان الخبر الوارد فيمن لا تجب عليهم
١٠٣	بيان الخبر الوارد في جلسة الخطيب الخ
١٠٣	بيان الخبر الوارد في قيام الخطيب عند الخطبة
١٠٣	باب العيدين بيان الخبر الوارد في انه لا يصلي قبل العيدين الخ

- ١٠٣ بيان الخبر الوارد في ان تكبيرات العبد اربعة
- ١٠٤ باب صلاة الاسوف بيان الخبر الوارد في ان صلاة الكسوف ركعتان
- ١٠٥ بيان الخبر الوارد في ان صلاة الكسوف كغيرها الخ
- ١٠٥ باب الصلاة على الجنائز بيان الخبر الدال على انه يكبر عليها اربعة
- ١٠٦ بيان الخبر الدال على القراءة في تكبيرات الجنائز
- ١٠٧ بيان الخبر الدال على كيفية حمل الجنائز
- ١٠٧ بيان الخبر الدال على سنية اللحد الخ
- ١٠٨ بيان الخبر الدال على سنية التسليم في القبور
- ١٠٩ بيان الخبر الدال على كراهة التخصيص
- ١٠٩ بيان الخبر المبيح لزيارة القبور
- ١١٠ بيان الخبر الدال على ما يقوله زائر القبور
- ١١٠ بيان الخبر الوارد في ثواب من قدم ثلاثة من الولد الخ
- ١١٠ بيان الخبر الدال على ان الميت معاق بدينه
- ١١١ باب الصلاة في الكعبة
- ١١٢ كتاب الزكاة بيان الخبر الوارد في ان العوامل ليس عليها شئ
- ١١٣ بيان الخبر الوارد في المعدن والركاز
- ١١٣ بيان الخبر الوارد في زكاة الزروع الخ
- ١١٤ بيان الخبر الوارد في عدم الجمع بين العشر والخراج
- ١١٥ بيان الخبر الوارد في حد الغني الخ
- ١١٥ كتاب الصوم بيان الخبر الوارد في فضله
- ١١٥ بيان الخبر الدال على ان صوم عاشوراء كان واجبا الخ
- ١١٦ بيان الخبر الدال على ان الهلال انما يعتبر بالرؤية
- ١١٦ بيان الخبر الدال على ان الشهر قد يكون تسعا وعشرين
- ١١٦ بيان الخبر الوارد في النهي عن صيام يوم السبت
- ١١٧ بيان الخبر الوارد في اباحة المحجمة للصائم
- ١١٨ بيان الخبر الدال على اباحة القبلة للصائم

بيان الخبر الدال على اباحة المباشرة له	١١٨
بيان الخبر الدال المحكم من جامع أهله في رمضان متعمدا	١١٩
في الصائم يصح جنباً من غير احتلام كيف يفعل	١٢١
باب حكم الصوم في السفر	١٢١
بيان الخبر الدال على النهي عن صوم أيام التشريق	١٢٢
بيان الخبر الدال على النهي عن صوم يوم العيد	١٢٢
بيان الخبر الدال على صيام الايام البيض	١٢٢
بيان الخبر الدال على كراهية صوم الوصال	١٢٣
بيان الخبر الدال على كراهية صوم الصمت	١٢٣
بيان الخبر الدال على ان صوم الوصال لم يكن مكروهاً للنبي صلى الله عليه وسلم	١٢٤
بيان الخبر الدال على الوقت الذي يحرم فيه الطعام على الصائم	١٢٤
باب الاعتكاف	١٢٤
مناسك الحج بيان الخبر في ايجابه على الفور	١٢٤
بيان الخبر الدال على منع المرأة من السفر الحج	١٢٥
بيان المواقيت	١٢٥
بيان الخبر الدال على ان توقفت ذات عرق الحج	١٢٦
باب الاحرام بيان الخبر الوارد في الاهدال الحج	١٢٨
بيان الخبر المبيح للتطيب عند الاحرام	١٣٠
بيان ما يلبس المحرم من الثياب وما لا يلبس	١٣٢
بيان الخبر الوارد في فاقد الازار الحج	١٣٣
بيان الخبر الوارد في فضيلة التلبية الحج	١٣٤
بيان الخبر الوارد في استلام الحجر الاسود	١٣٥
بيان الخبر الوارد في نذب استلام الركن اليماني	١٣٥
بيان الخبر المبيح لاستلام الاركان بالمحجن أو غيره	١٣٦
بيان الخبر الوارد في سنية الرمل الحج	١٣٦

الجزء الأول
 من عقود الجواهر النيفة * في ألفة مذهب الامام
 أبي حنيفة * مما وافق فيه الائمة السنية
 أو أحدهم جمع الامام والعلم الممام
 الحسين النسيب السيد
 محمد مرتضى الحسيني
 نفعنا الله به
 آمين

(الطبعة الاولى)

(بالطبعة الوطنية بنظر سكرتريه
 سنة ١٢٩٢ هـ لاله)

بسم الله الرحمن الرحيم

(قال) شيخنا وأستاذنا علامه الاعلام . فهامة الانام . الذي رأى
منقطع الانتخاب فوصله . وهو وصول الانوار فوقفه على من قاله ونقله .
الحسن الفعال الذي تواتر حديثه العايب ونسائل . واشتهر خبره المطلق
فصح انه بقية البلاغة مسلسل . نعم ان الزمان . وبخارى الاوان .
السيد الحسين النسيب . ابوالقيص محمد بن محمد بن محمد الشهيدي المارقي
الحسيني الزبيدي . اطال الله بقاءه . وحفظه ورعا . بجاه سيدنا محمد
 وآله آمين . بسم الله الرحمن الرحيم . صلى الله على سيدنا محمد وسلم
(الحمد لله) منور البصائر بحقائق معارفه . وجاء على الخواطر خرائن
لدقائق طائفه . الذي اودع القلوب من حكمه جواهر . وجعل نجوم
الهدي بذكره زواهر (أحمد) ولا يستحق الحمد على الحقيقة سواء .
وأعقد التمسير في آراءه كبر ما انعم به على عبده واولاده (واشهد) ان
لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة تكون للعبادة وسيله . ورفع
الدرجات كفيه (واشهد) ان سيدنا ومولانا محمدا عبده ورسوله .

وحبيبه وخليله • البعوث من ذى الجلال • لتبيين المحرم والحلال •
 امام المتقين • وعصمة اهل اليقين • خير الخلائق • وبهر العلوم
 والمحقات • الذى بعثه وطرق الايمان قد عفت آثارها • ونبت
 أنوارها • ووهت أركانها • وبخهـل مكانها • فاحياء احياء الارض
 بالامطار • ونشره فى جميع الاقطار • وبلغ به غاية الاطوار • وأعاد
 روضه نضيرا • وماء غميرا • وموارده صافية • وحلاله ضافية •
 وأقسامه وافيه (صلى الله) عليه وعلى آله وأصحابه • صلاة تستزل
 غيب الرحمة من مصابه • وتحل صاحبها من الرضوان أوسع رحابه • وسلم
 تسليما • وكرم تكريما • وزاده شرفا وتعظيما (ورضى الله) عن
 امامنا الاعظم • وهما من المقدم • ومقدمنا المفخم • الجليل قدره
 المشرق فى أفق الفضائل بدره • المملوء بعلوم الشريعة صدره • بحر
 العلوم الزاخر • الحائز لافواع المغائر • المحترم راحتي • الامام أبى حنيفة
 النعمان بن ثابت الكوفى • أسكنه الله الفردوس الاعلى • ورواه من
 الكوثر الاحلى • وتقدمه بالرحمة الكاملة • والمغفرة الشاملة (وعن)
 بقية المجتهدين الكرام • والعلماء الاعلام • الذين دونوا العلوم
 وقرروها • وهذبوا المذاهب وحرروها • وسلكوا شعابها • وراضوا
 مصابها • وأعربوا عنها • وبينوا ما أشكل منها • بالأدلة القاطعة •
 والبراهين الساطعة • حتى وضع سبيلها للمقلدين • وصفا سبيلها
 للواردين • وراق زلالها للشاربين • وامتدت ظلالها للسايرين •
 وأحكمت قواعدهم للمتنبطين • واشتدت سواعدهم للخارجين • وعلا
 مكانها • وثبتت أركانها • وأفهم من رام معارضتها • وقصد مناقضتها
 فأغرق عند ما نهات • هب صوابها وهطات • واضمحلت حجته عند
 ظهور الحق الواضح وعطلت (وعن) التابعين لما جهم الواضح • والمقلدين
 لما جهم بالا حسان والعمل الصالح (وعن) سائر مشايخنا القاطنين لثواب
 الفهم • المخلصين اذ هان ما من الوهم • المرشدين الى الصواب • المتكلمين
 بحسن الجواب (أما بعد) فهذا كتاب نفيس أذكرفيه أحاديث الاحكام
 التى رواها امامنا الاعظم المشار اليه روح الله روحه • وأعاد البناء

سره وفتوحه * مما وافقه الائمة الستة * البخارى * ومسلم * وأبو داود
والترمذى * والنسائى * وابن ماجه * فى كتبهم المشهورة * وسننهم
المأثورة * أو بعضهم وأشير الى موافقاتهم باللفظ فى سياق المتن والسند
أو بالمعنى وقد أذكر غيرهم تبعالم * وإذا وجدت حديثا للإمام * استدل به
على حكم من الأحكام * ولم يخرج أحد من هؤلاء الاعلام * لم أعرج
عليه * إذا قصود موافقات الائمة المذكورين فقط لما اشتهر فضله
المعلوم * وسارت كتبهم فى الاتفاق سيرة النجوم * حتى ظن من لادرية له فى
الفن ان كل حديث لا يوجد فى كتب أحد هؤلاء فلا يعول عليه وهذا القول
ليس بصحيح * بل يخالف للنص الصريح * فى سنن الدارمى * والدارقطنى
والموطأ * ومسانيد أحمد * ومسدد * وأبى بكر بن أبى شيبة * والبخارى
والحاثر بن أبى اسامة * وصحیح ابن حبان * وابن خزيمة * والمستدرك
للحاكم * ومعجم الطبرانى * وابن جرير * والمنتقى لابن الجارود
مما انفرد فيها من صحاح وحسان شئ كثير يحتج به عند الائمة * وكمن
أحاديث صحاح لم يخرجها البخارى ومسلم وليس فى تركها أباهاد دليل على
ضعفها كما حقه البيهقى فى المدخل (معمدا) فيما أخرجه على مسانيد الامام
الاربعة عشر المنسوبة اليه من تخارج الائمة * فنهى ما لا يحاسبه الاربعة
جمادينه * وأبى يوسف * ومحمد بن يوسف بالاثار * والحسن بن زياد
الأولوى روايتهم عنه بلا واسطة وللائمة من بعدهم أبى محمد عبد الله بن
محمد بن يعقوب بن الحارث الحارثى البخارى المعروف بالاساذق ليد أبى
حفص الصغير * وأبى القاسم طلحة بن محمد بن جعفر العدل * وأبى نعيم
أحمد بن عبد الله الاصبهانى صاحب الحلية * وأبى أحمد عبد الله بن عدى
الجرجاني * وعمر بن الحسن الأشعنانى * وأبى الحسين محمد بن مظفر
وهؤلاء الستة حفاظ * والامام بن أبى بكر أحمد بن محمد بن خالد الكلاعى
ومحمد بن عبد الباقي الانصارى * وأبى القاسم عبد الله بن محمد بن أبى
العوام السعدى * وأبى بكر المقرئ * والحسين بن محمد بن خسرو وقد
جمع كل ذلك الامام أبو المؤيد محمد بن محمد الخوارزمى المتوفى سنة ٦٧٥
فى كتاب سماه جامع المسانيد مما وصل الى بعضها بالسماع المتصل

وبعضها بالاجازة المشافهة وبعضها فيما يندرج تحت الاجازة العامة
 (وسميت) ما جمعه عقود الجواهر المنيفة * في ادلة مذهب الامام أبي
 حنيفة * فيما وافق فيها الائمة الستة أو بعضهم * ورتبه ترتيب كتب
 الحديث من تقديم ما روى عنه في الاعتقادات ثم في العمليات على ترتيب
 كتب الفقه واقصرت في كل باب على حديث أو حديثين أو أكثر على
 ما تيسر وجدانه وظهرت لي فيه الموافقة مع أحد المذاهب كورين والافديث
 الامام رضي الله عنه أكثر من أن يحاط في الصحاف اذا أخذ من رجال
 القرن الاول المشهود لهم بالخيرية معروف عند اهل الانصاف ونهت
 احسانا على من في السند من جرح بقادح الا ان يكون الحديث له طريق
 كثيرة متباعدة والضعف انما صار ممن هو دون الامام فلا ذكره أصلا بعد
 أن يكون الحديث ثابتا في حد ذاته وربما ذكرت من خرج الحديث بلفظه
 أو خرج أصله أو معناه سواء كان من حديث الصحابي المروي عنه أو من
 حديث غيره (مقتضا) مما وافقت عليه من الكتب المعتمدة المشهورة
 كالسنن الكبرى للبيهقي والعلل والغرائب والافراد كلاهما للامام أبي
 الحسن الدارقطني وشرح معاني الآثار للامام أبي جعفر الطحاوي وتبجيل
 المنفعة في زوائد رجال الاربعه ومختصر تخرريج احاديث كتاب الهداية
 وتخرريج احاديث شرح الرافعي وتقريب التهذيب الاربعه للعاظم ابن حجر
 وشرح جامع المسانيد للعاظم أبي العدل قاسم بن قطلوبغا الحنفى والمجوع
 النقى في الرد على البيهقي لقاضى القضاة علاء الدين على بن عثمان الحنفى
 الشهير بابن الترمكلى والجامع الكبير للعاظم جلال الدين السيوطى والمنهج
 المبين في ادلة المجتهدين للقطب الشيرازى وغير ذلك من مسانيد ووسن
 ومعاجم واجزاء متفرقات التي طالعتها واستفدت منها ولومستلة مع ما انضم
 اليها من كتب المذهب الاصلية والفرعية متونها وحواشيهامع يسر الله
 على مراجعتها حسب الامكان وسعة الوقت وفرصة الزمان (وقصدت)
 بهذا التاليف الرد على بعض المتعصبين ممن اعتسف عن وافح المصارح
 ونسب الى امامنا أنه يقدم القياس على النص عن المصارح ولعمري هذه
 الذنبه اليه غير صحيحة فان الصحيح المنقول في مذهبه تقديم النص على القياس

وذلك في مسائل كثيرة يعرفها من مارس كتب مذهبه وهذا عكس ما فعله
غيره من تقديمه على الخبر الواحد وقال القياس أولى منه معللاً بأن الخبر
ما أخذناه بالاجتناب عن الظن برواياته والشارع صلى الله عليه وسلم قد سئلنا
عن مثل ذلك بخلاف القياس إلى الأصول الصحيحة (ويحتاج) هذا الموضع
إلى بسط عبارة أيزيل ببعض الأوهام القائمة في بعض الناس مع زعمهم أن
أدلة الإمام رضي الله عنه غالبها ضعيفة لا تصحهم عليه بخبر حق مع أن من
طالع أدلة مذهبه وجدها ما بين صحيح وحسن وهو لاكثر أضعف كثرت
طرقه من ثلاثة إلى عشرة ومعلم أن الحديث الضعيف إذا كثرت طرقه قام
في منزلة أن يحتج به عند كثير من المحدثين وهذا النوع يوجد كثيراً في غيره
مذهبه كما يعرفه من مارس الفن (فألم) أن مذاهب الأئمة الأربعة
رضوان الله عليهم أجمعين منسوجة من الشريعة المطهرة سداها ومحتمها
لأسماء ذهب إمامنا الأعظم لكن وجوه استنباطه تدق عن إدراك غالب
عقول طلبة العلم وما يوجد في بعضها مما يخالف ظاهر الأحاديث فهو وبالنسبة
إلى مدارك أفاضلنا لا فقد صرح عنده من قوله صلى الله عليه وسلم أوفعله
أو من آثار الصحابة ما قام عنده بمقام اليقين وجعله حجة ثم أيده بالتأخر فيه
والاستكشاف بما يعارضه ويخالفه اذ لا يقول عاقل أن الإمام رضي الله
عنه يجد في مسألة نضاعن الشارع ويخالفه بقياس أو رأى حاشاه من رأى
أو قياس يخالفان الشريعة والذي أجمع عليه أهل مذهبه أنه رضي الله عنه
يأخذ بخبر النبي صلى الله عليه وسلم ما جاءه فإن اختلف خبران وكان
لا أحدهما وجه في التأويل يوافق به الخبر الآخر الذي ليس له الوجه
واحد في الظاهر وفق بينهما فإن لم يجد دخراً عن النبي صلى الله عليه وسلم
أخذ من آثار الصحابة ما كان أقرب إلى كتاب الله وسنة نبيه ويسمى ذلك
اجتهاداً (وردى) أبو جعفر الشيرماذي بسنده إلى الإمام أنه كان يقول نحن
لا نقيس في مسألة إلا عند الضرورة وذلك إذا لم نجد دليلاً في الكتاب والسنة
ولا في أقضية الصحابة (وفي رواية) أخرى عنه أنه قال إنا نأخذ أولاً بالكتاب
ثم بالسنة ثم بأقضية الصحابة فنعمل بما تتفق عليه الصحابة فإن اختلفوا
قسماً حكماً على حكم إذا اختلفوا في العلة الجامعة بينهما حتى يتفصح المعنى

(وفي رواية) أخرى عنه أنا نعمل بكتاب الله ثم بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم بإحدى أبي بكر وعمر وعثمان وعلى رضي الله عنهم (وفي رواية) أخرى عنه ما جاءنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأتني هو رأيي فعلى الرأس والعين وليس لنا مخالفة وما جاءنا عن الصحابة تخبرنا وما جاءنا عن غيرهم فهم رجال ونحن رجال (وروي) عن أبي مطيع البلخي قال دخل سفيان الثوري وحماد بن سلمة ومقاتل بن حيان وجعفر بن محمد وغيرهم على الإمام أبي حنيفة فقالوا بلغنا عنك أنك أكثر من القياس في الدين وأول من قاس باليس فناظرهم الإمام يوم الجمعة في جامع الكوفة وعرض عليهم مذهبه وقال لهم اني اقدم العمل بالكتاب ثم بالسنة ثم انظر بعد ذلك في افضية الصحابة فاذا اختلفوا ولم يتفقوا على شيء فست حينئذ فعملوا كلهم بده وقالوا أنت سيد العلماء زادني رواية فاعف عنا ما مضى فقال عفا الله عنا وعنهكم (وكتب) ابو جعفر المنصور اليه قبل ان يجتمع به بلغني عنك انك تقدم القياس على الحديث فقال ابو حنيفة ليس الامر كما زعم من بلغك عن ذلك اذا جاءوك فاعلمهم ايها الخليفة اني اعمل بكتاب الله عز وجل ثم بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم بافضية الصحابة ثم اقيس بعد ذلك وليس بين الله تعالى وبين خلقه قرابة فهذا تعرج من الامام بانه كان يقدم الاثر على القياس فضلا عن الحديث النبوي وأنه كان لا يقيس الا بعد ان لا يجد ذلك الامر في الكتاب ولا في السنة ولا في افضية الصحابة (وروي) عنه ايضا انه كان يقول لا ينبغي ان لا يعلم دايما ان يفتي بكلامي (وكان) اذا افتى يقول هذا رأي أبي حنيفة وهو أحسن ما قد درنا عليه من جاءنا باحسن منه فهو أولى بالصواب وهذا فيه غاية الورع والانصاف (وعما) يروى عنه أنه كان يقول ضعيف الحديث أحب الي من آراء الرجال وكان المراد منه الضعيف الذي من قبله لسهو حفظ رايه وقد قالوا ارفع الضعيف رتبة ما احتج به كثير من العلماء أو بعضهم ودونه تفردت في الحفظ ودونه تفرد كثير الخطا ودونه المهم (ووجدت) في كتب اصحابنا ما نصه الرسل والمنقطع عندنا حجة بعد ثقة الراي ولولم يرو من وجه آخر سندا (ووجدت) بخط الحافظ الضحاوي ما نصه قال ابن المواق يحكي عن الحنفية قبول رواية المجهول

حالا أو عينا على الإطلاق انتهى. وهذا أقرب ما رأيت ولا أخاله يصح فان
 الامام روى حديث سعد في بيع الرطب بالتمر لان مداره على زيد بن عياش
 وعلاه بانه مجهول كما سيأتي في محله فان صح عنهم ذلك فهو نص في المقصود
 الذي نحن فيه وهو كمال الاعتناء فيها كما غنه صلى الله عليه وسلم بأي وجه كان
 وتقديمه على القياس والرأى هذا ولم تنزل الأئمة ومقلدوهم يقيسون في
 الاحكام من غير تكبير فيما بينهم بل جعلوا القياس من جملة الأدلة في كل
 مسألة لا نص فيها (وكان) الامام الشافعي رضي الله عنه يقول اذا لم نجد
 دليلا قسنا على الاصول فعلم انه لا خصوصية للامام أي خليفة رجة الله
 من بين الأئمة في العمل بالقياس عند فقد النصوص والامام أروع الأئمة
 وأكثرهم احتياطا وتشديدا في رواية الحديث معلوم فان نصف الحكم
 في حق الامام يعتقد ما قد مناه من مذهبه من تقديم الشرع على القياس
 والحديث الضعيف على الرأى على ان غالب قياسات الامام من القياس المجلى
 وهو الذي يعرف به وافقة الفرع للأصل بحيث ينتفي افتراقهما ويعد
 وذلك نحو قياس غير الفأرة من الميتة اذا وقع في السم في الفأرة وقياس
 الغائط على البول في المساء راكدا ونحو ذلك ولا ينكر القياس المجلى احد
 من الأئمة الا ما بغنا عن محمد بن خرم الظاهري فيما نقله ابن السبكي في
 الطبايعات الكبرى ورأيت له رسالة سماها باطل القياس وترك
 الاستحسان وهذا مذهب مرفوض لا يعمل عليه (فهذا) ما يتعلق بالقياس
 (وأما الرأى) فهو على قسمين محمود ومذموم (واختلفوا) في المذموم فقال
 قوم هو البدع المخالفة للسنن في الاعتقاد كراى جهنم واتباعه ورأى
 المعتزلة حيث ردوا بأرائهم الاحاديث والآثار فهذا معيب ومهجو ولا يحل
 النظر فيه ولا الاشتغال به وقال آخرون هو القول في أحكام شرائع الدين
 بالاستحسان والظنون وردا لفروع والنوازل بعضها على بعض قياسا دون
 ردها على أصولها والنظر في عللها ذاعبارها وقيل هو الاشتغال بالغلوطات
 المسائل ومعضلاتها وقيل هو الافتساء في النوازل قبل ان تقع وقيل غير
 ذلك وكل ذلك مذموم معيب وقدر الله الأئمة المجتهدين من ارتكاب
 ذلك وما نسب اليهم من الرأى فهو من قسم المحمود (وقد) نقل عن ابن وهب

ان رجلا جاء الى القاسم بن محمد فسأله عن شيء فاجابه فلما سأل الرجل دعه
فقال له لا تغفل ان القاسم يزعم ان هذا هو الحق ولكن ان اضطرت
اليه حملت به (وذكر) البخاري عن ابي بكر عن النبي قال قال ربيعة لابن
شهاب يا ابا بكر اذا حدثت الناس برأيت فاخبرهم انه رأيت واذا حدثت
الناس بشئ من السنة فاخبرهم انه سنة لا يفتواوا انه رأيت (وقال) القاسم
دخات مل مالك فوجدته باسكا فسلمت عليه فردل ثم سكت فني بيكي
فقات له يا ابا عبد الله ما الذي يبكيك قال لي يا ابن قتيب ان الله على ما فرط مني
من هذا الرأي وهذه المسائل وقد كان لي سعة فيما سمعت اليه (وروى)
عن الامام مالك انه قال في بعض ما كان ينزل فيسئل عنه فيجتهده فيه ورايه ان
تظن الاظنا وما نحن بمسئقين وهذا شيخ مالك ربيعة بن ابي عبد الرحمن
يعرف بالرأي وينسب اليه (وروى) عبد القتي بن سعيد التقي قال
سمعت النبي بن سعيد يقول رأيت ربيعة بن ابي عبد الرحمن في المنام
فقات له ابا عثمان ما حالك فقال صرت الى غير الاناني لم اجد على كثير مما
خرج مني من الرأي (وقال) سلمة بن شبيب سمعت احمد بن حنبل يقول
رأى الاوزاعي ورأى مالك ورأى سفيان كلمة رأى وهو عندي - واهما
الحجة في الآثار (وروى) عبدان عن ابن المبارك انه قال ليكن الذي
تعمد عليه الاثر وخذ من الرأي ما يفمر لك الحديث (فهذا) الذي أردت
من نسبة الرأي الى من ذكرنا فاعلم ان الرأي المحمود لا المذموم فساوجه
تخصيص امامنا الاعظم من دونهم مع انهم غالهم استعملوا الرأي والقياس
ان هذا الاتعصب بخص (وعما) اعترض به بعضهم ابضا على الامام
فقال ان مذهبه اقل المذاهب احتياطا وهذا كلام من ليس له غوص
في فهم العلم فان من يتبع اصول الشريعة من مذهبه وجد غاية الورع
والاحتياط على انه ما من امام الاوقدا حيا في أمه ووفاته الاحتياط في أمور
آخر كما يعلم ذلك من سائر المذاهب كلها فبتقدير عدم الاحتياط في مسائل
فقد احتاط في مسائل أخرى وهذا القول في كل امام ومن طالع كتاب
الميزان للشهراني انضح له الحال ثم ان الذي سماه المترص قلة احتياط
فليس هو من باب التساهل في الدين وانما هو من باب التوسعة على الامة

وعدم الخروج تبعاً للشارع صلى الله عليه وسلم في نحو قوله تعالى يريد الله بكم
 اليسر ولا يريد بكم العسر وقوله صلى الله عليه وسلم يسروا ولا تعسروا وقوله
 صلى الله عليه وسلم فيما نسب إليه اختلاف أمتي رحمة فمن توسعة الامام
 رحمه الله تعالى قوله بجملة الوضوء والغسل من الحمامات المستخنة بالسر حين
 وضطام الميمنة فانه في غاية التوسعة على الخاق فهو واسع من قال من الأئمة
 بعدم صحتهم من ذلك الخمس الماء عند ذلك أو كراهية استعماله كما
 كره كل الحنابلة بالخوض بالوقود الخمس ومن توسعة الامام أيضاً قوله ان
 النار تطهر كل شيء خاطب نجاسة فلولاً قوله بذلك ما جاز لنا استعمال شيء
 من الازيار والخوابي والزبادى والشقف والاباريق والصحون
 والقلل والطواجن والكيزان لان هذه كلها تخاطب بالسر حين وتطبخ
 به ليمتغماسكها كما أخبر به أهل الوثوق فلولاً تقليد الناس للامام في قوله
 بحل استعمال هذه الامور لم تكدر عيشهم وضائق مصالحهم لاسيما ان
 ضائق الامر وامام عظيم يوسع علينا باجتهاده ونور بصيرته تبعاً للشارع صلى
 الله عليه وسلم كيف يسوغ لنا الانكار عليه مع شدة حاجتنا اليه لئلا
 ونهار الى ماوسع به علينا هذا والله من عبي البصيرة فلقد كان الامام والله
 أروع الناس وأزهدهم في الدنيا وأعف الناس وأعبد الناس
 ومن أشدهم احتياطاً في دينه كما شهد بذلك أقرانه (الأتري) ما حكاها
 بشر بن الوليد عن أبي يوسف سألتني الامام عن مسألة وأنا وهو لا غير
 فأجبتة فقال لي من أين قلت هذا يا يعقوب فقلت بالحديث الذي حدثتني
 أنت ثم حدثته فقال لي يا يعقوب اني لا حفظ هذا الحديث من قبل ان
 يجتمع أبوك ما عرفت تأويله الا الآن (وروى) انه جرى نحو هذا بين
 الامام وأبي يوسف وأبي حنيفة فكان من قول الامام أنتم الاطباء ونحن
 الصيادلة ومن هنا قال البيهقي ان من يعمل الحديث ولا يعرف فيه
 التأويل كالصيدلاني (وقال) علي بن معبد بن شداد حدثنا عبيد الله
 ابن عمرو قال كنت في مجلس الامام فجاءه رجل فسأله عن مسألة
 فلم يجبه فيها ونظر فاذا أبو حنيفة فقال يا معمران قل فيها قال القول فيها
 كذا قال من أين قال من حديث كذا أنت حدثتناه قال فقال

الاجمعي نحن العبادلة وأنتم الامباء ولله در القائل
 ومليحة شهدت لما ضربتها * والحسن ما تمهذت به الضرات
 (وقد) أتى على الامام جماعة من الائمة هم عدول هذه الامة فقد
 روى عباس بن محمد الدوري قال سمعت يحيى بن معين يقول احصا بنا
 بفرطون في أبي حنيفة واسمايه فقبل له أكان أبو حنيفة يكذب قال
 كان نبل من ذلك (وذكر) محمد بن الحسين الموصلي الحافظ في آخر
 كتابه في الضعفاء قال يحيى بن معين ما رأيت أحدا أفذهمه على وكيع وكان
 يفتي برأى أبي حنيفة وكان يحفظ حديثه كله وكان قد سمع من أبي حنيفة
 حديثا كثيرا (قال) وقيل لي يحيى بن معين يا أبا زكريا أبو حنيفة كان
 يصدق في الحديث قال نعم صدوق (قال) وقيل لي يحيى بن معين أيا
 أحب اليك أبو حنيفة أو الشافعي أو أبو يوسف القاضي فقال اما الشافعي
 فلا أحب حديثه واما أبو حنيفة فقد حدث عنه قوم صالحون وأبو يوسف
 لم يكن من أعلى الكذب كان صدوقا ولا يمكن استأري حديثه يجزئ
 (قلت) ولم يتابع يحيى بن معين أحدا في قوله في الشافعي فقد رده عليه
 أحمد بن حنبل وقال هو لا يعرف الشافعي ولا يعرف حديثه (وقال)
 الحسن بن علي المحلواني قال لي شبابة بن سوار كان شعبة حسن الرأي
 في أبي حنيفة (وقال) علي بن المديني أبو حنيفة روى عنه الثوري
 وابن المبارك وسجاد بن زيد وهشيم وكيع بن الجراح وعباد بن
 العوام وجعفر بن عون وهوثقة لا بأس به (وقال) يحيى بن سعيد
 رعا استحسننا الشيء من قول أبي حنيفة فمأخذ به (قال) يحيى وقد سمعت
 من أبي يوسف الجماع الصغير ذكره الأزدي (حدثنا) محمد بن حرب
 سمعت علي بن المديني قد ذكره من أوله إلى آخره حرفا بحرف (وقال) ابن
 عبد البر في كتاب العلم (حدثني) عبد الله بن محمد بن يوسف (حدثنا) ابن
 رجون (قال) سمعت محمد بن بكر بن داسه يقول سمعت أبا داود سليمان
 ابن الأشعث السجستاني يقول رحم الله مالكا كان اماما رحم الله
 الشافعي كان اماما رحم الله أبا حنيفة كان اماما (قلت) فمن كان بهذه
 المناسبة من أتى عليه هؤلاء الائمة وشهدوا له بالصدق والامانة والورع

والاحتياط والاختلاص كيف يظن به انه يترك الاحتياط في مذهبه هذا
 عين الافتراء عليه وحاشاه من ذلك ثم حاشاه ثم انه يكفينا قول الامام مالك
 في حقه لما سئل عنه فيما رواه البرقاني قال اخبرنا ابو العباس بن حمدون
 لفظا قال حدثنا محمد بن ايوب حدثنا محمد بن الصباح قال سمعت
 الشافعي محمد بن ادريس يقول قيل لمالك بن انس هل رأيت ابا حنيفة
 قال نعم رأيت رجلا لو كلت في هذه السارية ان يجملها اذها القام بحجته
 وفي رواية أخرى ماذا أقول في رجل لو ناطرني في ان نصف هذا العمود من
 ذهب ونصفه من فضة أقام بحجته (وقال) ابن وضاح سمعت محمد بن يحيى
 المصري قال سمعت عبدا لله بن وهب يقول سئل مالك عن مسألة فأجاب
 عنها فقال له السائل ان أهل الشام يخالفونك فيما يقولون كذا وكذا
 قال ومتى كان هذا الشأن بالشام انما هو وقف على أهل المدينة والكوفة
 (قلت) وشأن المسائل بالكوفة مدارها على أبي حنيفة وأصحابه وكذلك
 قول الامام الشافعي فيه الناس كلهم عيال على أبي حنيفة في الفقه واذا
 مدح امامك أحدا واجب عليك تعظيمه لانك قد أوجبت على نفسك
 تقليد امامك في كل ما يقول من غير مطالبة بدليل وهذا من ذلك فيحرم
 عليك الانتقاد على ذلك الامام ويجب عليك التسليم مع ان جميع
 المقلدين للمازهاب دون الامام أبي حنيفة في العلم يبقين فانه امام عظيم
 اختاره الله لمداية عباده كسائر المذاهب المتبعة (وقرات) في كتاب خلاصة
 الاثر للاميني مانعه حكى لي بعض العلماء وانا عكة عن الشهاب أحمد بن
 عبد اللطيف البشيري الشافعي رواية عن الامام شمس الدين محمد بن
 العلامة السبلي الشافعي وكان قد وصف بالمحفظ والاتقان انه كان يقول
 اذا سئلنا عن أفضل الائمة نقول ابو حنيفة انتهى (فهذا) غاية الانصاف من
 هذا الامام في حق الامام أحل الله الجميع دار السلام (واشتهر) عن الامام
 الشافعي انه لما زاره وصلى الصبح عند قبره ترك القنوت في الصبح أديباع
 الامام لكونه لا يقول به فانظر كثرة أدب الائمة بعضهم مع بعض وياك
 والتعصب بغير علم (وأما حكم) قول العلماء بعضهم في بعض فقد
 عقد له المحافظ أبو عمر بن عبد البر في كتاب العلم بابا وأطال فيه ونحن

نخش لك من سبأقه ما يحسن ابراده هنا قال الصحيح في هذا الباب ان من
 صحته عدالته وثبتت في العلم امامته وبانت ثقته وباعلم غشايته
 لم يلتفت فيه الى قول أحد الا ان باقى في جرحته بينة عادلة تصح بها
 جرحته على طريق الشهادات والعمل فيها من المشاهدة والمعاينة لذلك بما
 يوجب تصديقه فيما قاله ابراهيم من القتل والمحمد والعداوة والمنافسة
 وسلامته من ذلك كله فذلك كله يوجب قبول قوله من جهة الفقه والنظر
 وأما من لم تثبت امامته ولا عرفت عدالته ولا صحت اعدام الحفظ
 والاتقان روايته فانه ينظر فيه الى ما اتفق أهل العلم عليه ويجهت في قبول
 ما جاء به على حسب ما يؤيد النظر اليه والدليل على انه لا يقبل فيمن
 اتخذه جهور من جاهر المسلمين اماما في الدين قول أحد من الطاعنين
 ان السلف رضى الله عنهم قد سبق من بعضهم في بعض كلام كثير منه
 في حال الغضب ومنه ما حمل عليه المحدث ومنه على جهة التأويل مما
 لا يلزم القول فيه ما قال القائل فيه وقد حمل بعضهم على بعض بالسيف
 تأويلوا واجتهادوا لا يلزم تقلدهم في شئ منه دون برهان وجوه توجبه (ثم)
 قال وقد افرط أصحاب الحديث في ذم الامام أبي حنيفة وتجاوزوا الحد في
 ذلك والسبب الموجب له عندهم ادخاله الراى والقياس على الاستار
 واعتبارها واكثر أهل العلم يقولون اذا صح الاثر في جهة الاسناد بطل
 القياس والنظر وكان رده لما رده من الاحاديث بتأويل محتمل وكثير منه
 فقد تقدم اليه غيره وتابعه عليه مثله من قال بالراى وجل ما يوجب دله من
 ذلك ما كان منه اتساعا لاهل بلده كإبراهيم النخعي وأصحاب ابن مسعود
 الا انه افرق وأفرط في تنزيل النوازل هو وأصحابه والمجواب فيها إبراهيم
 واستصحابهم فيما اتفق منهم في ذلك خلاف كثير للسلف وشنع هي عند محققهم
 بدع وما أعلم أحدا من أهل العلم الاوله تأويل في آية أو مذهب في سنة
 رده من أجل ذلك المذهب بسنة أخرى بتأويل سائغ أو ادعاء نسخ (وقد ذكر
 يحيى بن سلام قال سمعت عبد الله بن غانم في مجلس إبراهيم بن الأغلب
 يحدث عن الألب بن سعد انه قال أحصيت على مالك بن أنس سبعين مسألة
 كلها مخالفة لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قال فيها إبراهيم قال ولقد

كثبت اليه أعظمه في ذلك قال ابن عبد البر ليس أحد من علماء الأمة يثبت
حديثاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يرده دون ادعاء نسخ ذلك
بأنه مثله أو باجماع أو بعمل يجب على أصله إلا أنقياداً إليه أو طعن في سنده
ولو فعل ذلك أحد من قسطنطينية فبطلت عدالته فضلاً عن أن يتخذ ما مولاه اسم الفسق
والقد عافاهم الله عز وجل من ذلك (قال) ونقموا أيضاً على أبي حنيفة الأربعة
ومن أهل العلم من ينسب إلى الأربعة كثير لم يكن أحد بقول قبيح ما قبل فيه
كأعنه وبذلك في أبي حنيفة لإمامته وكان أيضاً مع هذا يحدو بنسب إليه
ما ليس فيه ويحتقن عليه ما لا يليق به (قال) والذين رووا عن أبي حنيفة
ووثقوه وأثنوا عليه أكثر من الذين تكلموا فيه والذين تكلموا فيه من
أهل الحديث أكثر ما عابوا عليه الأغرار في الرأي والقياس والأربعة
(قلت) أما الجواب عن الرأي والقياس فقد تقدم وبكفي في ذلك قول معاذ
رضي الله عنه حين أرسله النبي صلى الله عليه وسلم إلى اليمن وسأله بم تحكم
قال أحكم بكتاب الله قال فان لم تجد قال بسنة رسول الله قال فان لم تجد قال
أجتهد رأيي ولا آلو فقال النبي صلى الله عليه وسلم حينئذ الحمد لله الذي وفق
رسول رسوله وهذا الحديث صحيح ثابت في الكتب فمن طعن على الإمام
أبي حنيفة في استعماله الرأي والقياس فقد طعن على معاذ بل على النبي صلى
الله عليه وسلم (واعلم) أنه إذا خطأ أحد الثلاثة المجتعة فقد خطأ الآخرين
ضرورة وإذا خطأ الثلاثة فأنما الخطأ لغيرهم فكان ظاهر قوله الرد على
أبي حنيفة والمقصود من قال بالرأي فانظر إلى من جعل أبا حنيفة ذريعة
إلى الرد على سائر أئمة الأمصار وهم موافقون له في الرأي والقياس (وأما)
نسبة الأربعة إليه فغير صحيح فإن أصحاب الإمام كاهم على خلاف رأي أصحاب
الأربعة فلو كان أبو حنيفة مرجحاً لكان أصحابه على رأيه وهم الآن
موجودون على خلاف ذلك وإذا اجمع الناس على أمر وخالفهم واحد
أو اثنين لم يلتفت إلى قوله ولم يصدق في دعواه حتى إن الصلاة عند أبي حنيفة
بخلاف المرجحة لا تجوز ومن أجمع الأمة على أنه أحد الأئمة الأربعة المجمع
عليهم لا يقدح فيه قول من لا يعرفه إلا بعض الحديثين (وقد) روى عن
سجاد بن زيد يقول سمعت أيوب يعني السخيتاني وقد ذكر عنده أبو حنيفة

بنقص فقال يريدون ان يطغثوا نورا لله بأفواههم ويأبى الله الا ان يتم
نوره وقد رأينا مذهب جماعة ممن تكلم في أبي حنيفة قد ذهبت
واضحلت ومذهب أبي حنيفة باق الى يوم القيامة وكلما قدم ازداد نورا
وبركة والناس الآن مطبقون على ان أصحاب السنة والجماعة هم أهل
المذاهب الاربعة مثل أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وكل من
تكلم في مذهب أبي حنيفة درس مذهبه حتى لا يعرف ومذهب أبي حنيفة
باق ملء الارض شرقها وغربها واكثر الناس عليه (ثم) قال ابن عبد البر
وكان يقال يستدل على نباهة الرجل من الماضين بقباين الناس فيه قالوا
الاترى الى علي بن أبي طالب أنه قد هلك فيه فمتان يحب مفرط ومبغض
مفرط وهذه صفة أهل النباهة ومن بلغ في الدين والفضل الغاية (ثم) ساق
بالسند الى حديث الزبير بن العوام رضى الله عنه رفعه دب اليكم داء الامم
قبلكم الحسد والبغضاء هي الحاكمة لا قول تهاق الشعر وان تهاق الدين
والذى نفس بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا
الا انبئكم بما يثبت ذلك لكم افشوا السلام بينكم أوردته من طريقين
(وأخرج) من طريق سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال اسمعوا علم العلماء
ولا تصدقوا بعضهم على بعض فوالذى نفس بيده لم أشد تغايرا من التيوس
في زروها (ومن) طريق أخرى عنه قال خذوا العلم حيث وجدتم
ولا تقبلوا قول الفقهاء بعضهم في بعض فانهم يتغايرون تغاير التيوس في
الزريبة (ثم) قال وقد تكلم الشعبي في النخعي والزمرى في ربيعة
وأبي الزناد والاعشى وغيره في أبي حنيفة ومالك في ابن اسحاق ويحيى بن
معين في الشافعي وابن أبي ذئب وغيره في مالك فان أهل العلم وآلهم
لا يقبلون قول بعضهم في بعض (ثم) قال ومما مثل من يتكلم في الأئمة
الا كما قال الشاعر الاعشى

كناطح صخرة يوم اليفلقة * فلم يضرها واودى قرنه الوعل

او كما قال الحسن بن حماد

ياناطح الجبل العلى ليكلمه * اشفق على الرأس لا تشفق على الجبل
ولقد أحسن أبو العاتية حيث يقول

ومن ذا الذي ينجو من الناس سالما • ولئناس قال بالنظون وقيل
وقد يدروى ان موسى عليه السلام قال يا رب اقطع عني السن بنى امرائيل
فاوحى الله تعالى اليه يا موسى لم اقطعها من نفسى فكيف اقطعها منك
ولله در القائل

ولست بناج من مقالة طاعن • ولو كنت فى غار على جبل وعمر
ومن ذا الذى ينجو من الناس سالما • ولو غاب عنهم بين خافتي نمر
(ثم) قال والله لقد تجاوز الناس المحذى القبية والذم فلم يبقه وايدم العامة
دون الخاصة ولا يذم الجهمال دون العلماء وهذا كله يحمل عليه الجهمال
والحمد (قيل) لابن المبارك فلان يتكلم فى ابي حنيفة فانه ديت ابن الركبات
حدوك اذ راوك فضلك الله بما فضلت به التحياء |

وقيل لابي طاهر النذيل فلان يتكلم فى ابي حنيفة فقال هو كما قال نصيب
• سلمت وهل حى من الناس بـلم • وكما قال ابو الاسود الدبلى

حسدوا الفتى اذ لم ينالوا سعيه • فالناس اعداء له وخصومه

فمن اراد ان يقبل قول العلماء الثقات الاثمة الاثبات بعضهم فى بعض
فليقبل قول من ذكرنا بعضهم فى بعض من الصحابة والتابعين واتباعهم فان
فعل ذلك ضل ضلالا بعيدا وخسر خسرانا مبينا فان لم يفعل وان يفعل ان
هداه الله والهمه رشده فليقف عندما مشرطنا من ان لا يقبل فيمن هجت
عدائته وعلمت بالعلم عنيته وسلم من الكبرائر ولزم المروءة والتمس
وكان خيره غالبا وشره اقل عمله فهو هذا لا يقبل فيه قول قائل لا برهان به به
وهذا هو الحق الذى لا يصح غيره ان شاء الله قال ابو العتاهية

بكى تهجوه الاسلام من علمائه • فاكثر ثؤامارا وامن بكائه

فاكثرهم مستقيم اصواب من • يخالفه مستحسن لمخاطبه

فأبهم المرجو فينا لدينه • وأبهم الموثوق فينا برأيه

وقد جمع الناس فضائل مالك والشافعى وابى حنيفة وعنوابيهم
واخبارهم فمن وقف عليهم بعد فضائل الصحابة والتابعين وسعى فى الاقتداء
بهم وسلوك سبيلهم فى علمهم وسمتهم وهديتهم كان ذلك له عـ لازا كيا
نفعنا الله وزوجنا بحبهم اجمعين (قال) الثورى رحمه الله عند ذكر

الصالحين تنزل الرحمة ومن لم يحفظ من أخبارهم إلا ما ندر من بعضهم في بعض على الحسد والهفوات والغضب والشهوات دون أن يعنى بفضائلهم ويروى منافهم بحرم التوفيق ودخل في الغيبة ومادعن الطريق حمدنا الله وإياك عن يسقع القول فيتبع أحسنه ومن صحبه التوفيق اغناه من الحكمة يسيرها ومن المواقف قلبها إذا فهم واستعمل ما علم (حدثنا) عبد الله بن محمد ثنا محمد بن بكر ثنا أيوداود ثنا محمد بن حميد ثنا حماد بن زيد ثنا شهاب بن خراش عن عمه العوام بن حوشب قال إذا ذكروا محاسن أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم تألف القلوب عليهم ولا تذكروا مساوئهم تجرثوا الناس عليهم (وقد) أطلنا الكلام في هذا الباب لعل الله سبحانه يرزق عطائه الأنوار القدسية في بصائر هؤلاء المتعصبين على الأئمة بخض الأمور والنفسانية والأعمال بالنيات والله يقول الحق وهو يهدي إلى سواء السبيل (وهذا) وأن الشروع في المقصود بعون الملك المعبود

(باب النية قبل العمل)

(أبو حنيفة) عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم التيمي عن علقمة بن وقاص الأثبي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا عمل بالنيات ولكل امرئ ما نوى فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة ينجسها فهجرته إلى ما هاجر إليه هذا اللفظ ابن حبان في صحيحه وهو لامة بلفظ نعموا وكلهم روي من طريق كثيرة تنتهي إلى يحيى بن سعيد

(باب التغليظ في الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم)

(أبو حنيفة) عن الزهري عن أنس وعن سعيد بن مسروق عن إبراهيم التيمي عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم لم قال من كذب على متعمدا فليتبوا مقعده من النار صحيح أخرجه الشيخان وأحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه فالشيخان والنسائي من طريق عبد العزيز بن صهيب عن أنس بلفظ من تعمد على كذا ورواه الترمذي وابن ماجه عن محمد بن ربح عن الليث عن الزهري عن أنس بلفظ من كذب قال حسبت أنه قال متعمدا وعند الترمذي بيته بدل مقعده وقال حسن صحيح قريب من هذا الوجه

ورواه النسائي ايضا وابو مسلم العجلي من طريق سليمان التيمي عن انس
ورجاله رجال الصحيح (ابو حنيفة) عن القاسم بن عبد الرحمن عن ابيه
عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
من كذب على متعمدا اوقال على ما لم اقل فليتبوأ مقعده من النار وان خرج
ابوداود وهكذا عنه (وأخرج) الترمذي الجملة الاولى من رواية حاصم عن
زرعنه ورواه ابو بكر بن الشيخ في العلم من رواية عامر عن انس عنه وابن
ماجه من رواية مالك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن ابيه
(باب الايمان) أبو حنيفة عن علقمة بن مرثد عن يحيى بن يعمر قال
بينما انا مع صاحب لي بمدينة الرسول صلى الله عليه وسلم بصرنا بعبد الله
ابن عمر فقلت لصاحبي هل لك ان تأتيه فنسأله عن القدر فقال نعم
فقلت دعني حتى اكون انا الذي اسأله فاني به اعرف منه بك قال فانتبهنا الى
عبد الله بن عمر رضي الله عنهما فسلمنا عليه ثم قعدنا اليه فقلت له يا ابا عبد
الرحمن انا نلقاك في هذه الارضين فربما قد دمننا اليه اذ بهما قوم يقولون
لا قدر فانرد عليهم قال ابلغهم اني منهم بري ولواني وجدت اعوانا لجاهدتهم
ثم انشأ يحدثنا (قال) بينما نحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعه رهط
من أصحابه اذ أقبل شاب جبل أبيض حسن المنة طيب الريح عليه ثياب
بيض فقال السلام عليك يا رسول الله السلام عليك قال فرد عليه رسول الله
صلى الله عليه وسلم ورددنا معه قال أدنو يا رسول الله فقال ادن فدنا فوة
أودقونين ثم قام وقرأه ثم قال أدنو يا رسول الله قال ادن فدنا حتى ألصق
ركبته بركبة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أخبرني عن الايمان
قال الايمان ان تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله ولقائه واليوم الآخر
والقدر خيره وشره من الله قال صدقت قال فبجئنا من تصديق رسول الله
صلى الله عليه وسلم وقوله صدقت كانه يعلم (قال) فاخبرني عن شرائع
الاسلام ما هي قال اقام الصلاة وايتاء الزكاة وحج البيت وصوم رمضان
والاغتنال من الجنة قال صدقت فبجئنا القوله صدقت (قال) فاخبرني
عن الاحسان ما هو قال الاحسان ان تعمل لله كأنك تراه فان لم تكن تراه
فانه يراك قال فاذا فعلت ذلك فانا محسن قال نعم قال صدقت (قال) فاخبرني

من الساعة متى هي قال ما المسئول عنها بأعلم من السائل ولكن لها أشراط
فهي من الخمس التي استأثر الله بها فقال ان الله عنده علم الساعة
وينزل الغيث ويعلم ما في الارحام وما تدرى نفس ماذا تكسب غدا
وما تدرى نفس بأى ارض تموت ان الله عليم خبير قال صدقت ثم انصرف
ونحن نراه اذ قال النبي صلى الله عليه وسلم على بالرجل فقمنا في اثره فما
تدرى أين توجه ولا رأينا شيئا فاذ كرنا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال
هذا جبريل انا كرم يعلمكم معالم دينكم والله ما اتاني في صورة الا وأنا اعرفه
فيها الا هذه الصورة (هكذا) رواه ابن خنيس ورواها جابر في مسندهما
وأخرجه البخاري بطوله من طريق شعيب بن اسحاق عن أبي حنيفة وزاد
بعده قوله ولا رأينا شيئا كأنما يتلعبه الارض والباقي سواء وأخرجه من
طريق عمرو بن أبي عمرو عن محمد بن الحسن عن أبي حنيفة سندا ومثنا
الا أن فيه فقال السلام عليك يا رسول الله فرد النبي صلى الله عليه وسلم
وردنا فقال أدنؤف ذكره والباقي سواء وأخرجه الخمسة من حديث
ابن عمر عن أبيه وصاحب ابن عمر عندهم سلم جابر بن عبد الرحمن الحميري
وأخرجه سعيد بن منصور في سننه من حديث ابن عمر وعنده صاحب
ابن عمر في نسخة سليمان بن بريدة وأخرجه الطبراني في الكبير عن ابن عمر
ولم يسم السائل بل قال اتى ابن عمر رجل فساقه وفيه فقال النبي صلى الله
عليه وسلم على بالرجل فقمنا وقت الى طريق من طارق المدينة ولفظه هذا
جبريل يعلمكم مناسك دينكم ورجاله موقوفون ولايس للخمسة معالم دينكم
ولا مناسك دينكم وقال الحفاظ في الغضغض أخرجه البخاري في كتاب الايمان
من طريق ابن علية ثنا أبو حسان التيمي وفي تفسير سورة لقمان من
حديث جابر بن عبد الحميد عن أبي حسان المذكور ورواه مسلم من وجه
آخر عن جابر أيضا عن عمارة بن القعقاع ورواه أبو داود والنسائي من
حديث جابر أيضا عن أبي فروة ثلاثهم عن أبي زرعة عن أبي هريرة
زاد أبو زرعة عن أبي ذر أيضا سياق حديثه عنهم ما جمعا قال ولم ار هذا
الحديث من رواية أبي هريرة الا عن أبي زرعة عنه ولم يخرج البخاري الا
من طريق أبي حسان عنه وقد أخرجه مسلم من حديث عمر بن الخطاب

وفي سياقه فوائد ذوات (واعلم) لم يخرج البخاري لاختلاف فيه على بعض رواته (فن) ذلك رواية كهمس بن الحسن عن عبد الله بن بريدة عن يحيى بن يعمر عن عبد الله بن عمر عن أبيه رواه عن كهمس جماعة من الحفاظ وتابعه مطر الوراق وتابعه سليمان التيمي عن يحيى بن يعمر وكذا رواه عثمان بن غياث عن عبد الله بن بريدة لكنه قال عن يحيى بن يعمر وحيد بن عبد الرحمن معان ابن عمر عن عمر زاذ فيه حمدا وحيد له في الرواية المشهورة ذكر لا رواية (وأخرج) سلم هذه الطرق ولم يسبق منها الا متن الطريق الاولى وحال الباقي عليها وبينها اختلاف كثير (فاما) رواية مطر فخرجها أبو عوانة في صحيحه (وأما) رواية سليمان التيمي فخرجها ابن خزيمة في صحيحه (وأما) رواية عثمان بن غياث فخرجها أحمد في مسنده (وقد) خالفهم سليمان بن بريدة أخو عبد الله فرواه عن يحيى بن يعمر عن عبد الله بن عمر قال بينما نحن عند النبي صلى الله عليه وسلم فجاءه من مسند ابن عمر لامن روايته عن أبيه وأخرج أحمد أيضا وكذا رواه أبو نعيم في الحلية من طريق عطاء الخراساني عن يحيى بن يعمر وكذا روى من طريق عطاء ابن أبي رباح عن عبد الله بن عمر أخرجه الطبراني قال وفي الباب عن أنس أخرجه الزار واسناده حسن والبخاري في خلق أفعال العباد وعن جرير البجلي أخرجه أبو عوانة في صحيحه وفي أسناده خالد بن يزيد وهو المعمرى لا يصلح للصحيح وعن ابن عباس وأبي حنيفة الأشعري أخرجهما أحمد واسنادهما حسن انتهى (ونحن) نبين ذلك الاختلاف (ففي) البخاري كان النبي صلى الله عليه وسلم بارزا يوما للناس (وفي) رواية أبي فروة المشار اليها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجلس بين أصحابه فيجيب الغريب فلا يدري أيهم هو فطلبنا اليه لنجعل له مجلسا يعرفه الغريب اذا أتاه قال فبينما له دكانا من طين كان يجلس عليه (وعند) البخاري في الإيمان فأتاه رجل (وفي) التفسير له فأتاه رجل يمشي (ولابي فروة) فانا لمجوس عنده اذا قبل رجل أحسن الناس وجهها وأطيب الناس ريحا كأن ثيابه لم يسها دنس (ولسلم) من طريق كهمس في حديث هريرة نحن ذات يوم عند رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب شديد

سواد الشعر (وفي) رواية أبي حيان شديد سواد اللحية لا يرى عليه اثر السفر ولا يعرفه منا احد حتى جلس الى النبي صلى الله عليه وسلم واسند ركبته الى ركبته ووضع كفيه على فخذه (وسليمان) التيمى ليس عليه محنساء سفر وليس من البلد فتخطى حتى برئ بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم كما يجلس احدا في الصلاة ثم وضع يده على ركبتى النبي صلى الله عليه وسلم (وكذا) في حديث ابن عباس وأبي عامر الاشعري ثم وضع يده على ركبتى النبي صلى الله عليه وسلم (ووقع) في رواية ابن منده من طريق يزيد بن زريع عن كهمس بنار رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب اذ جاء رجل (وفي) رواية أبي فروة بعد قوله كائن ثيابه لم يمسها دنس حتى سلم في طرف البساط فقال السلام عليك يا محمد فرد عليه السلام قال ادنو يا محمد قال ادن فما زال يقول ادن نور اذ اوى يقول له ادن (ونحوه) في رواية عطاء عن ابن عمر لكن قال السلام عليك يا رسول الله (وفي) رواية مطر الوراق فقال يا رسول الله ادن منك قال ادن ولم يذكر السلام (ووقع) عند القرطبي السلام عليك يا محمد (قال) الحافظ والذي وقفت عليه من الروايات انما فيه الافراد وهو قوله السلام عليك يا محمد (وعند) البخاري وكتبه بعد قوله ورسله في رواية الاصيلي خاصة في كتاب الايمان (واتفق) الرواة على ذكرها في التفسير (وعند) البخاري في كتاب الايمان وبلغائه اى بين الكتب والرسائل وكذا المسلم من الطريقين ولم تقع في بقية الروايات (ووقع) مسلم في حديث عمر واليوم الآخر كما هنا (وعند) البخاري في التفسير وتؤمن بالبعث الاخر (وفي) رواية في سياق هذا الحديث عند ابى حنيفة بعد قوله واليوم الآخر والبعث بعد الموت وافقه عليه مطر الوراق لكن بلفظ وبالموت وبالبعث بعد الموت وكذا في حديث ابن عباس (وقد) وقع التصريح بذكر الحساب والميزان والمحنة والنار بعد ذكر البعث في رواية سليمان التيمى وفي حديث ابن عباس ايضا (ووقع) هنا في سياق حديث ابى حنيفة والقدر خيره وشره من الله (وفي) مستخرج الاسماعيل في كتاب الايمان وتؤمن بالقدر (وفي) رواية ابى فروة ايضا وكذا المسلم من رواية عمار بن القعقاع واكده بقوله كاه (وفي) رواية كهمس وسليمان

قوله سبحانه بفتح
السين والحاء
المهملة اى هيئة
اه

التميمي وتؤمن بالقدر خيره وشره وكذا في حديث ابن عباس وهو في
 رواية عطاء الخراساني عن ابن عمر بزيادة وحله ومرة من الله تعالى
 (ورجد) هنا في سياق حديث أبي حنيفة في رواية بعد قوله من الله فإذا
 فعلت ذلك فافأ مؤمن قال نعم (وفي) رواية أخرى بعد قوله ما هي قال
 تعبد الله لا تشرك به شيئا وتقيم الصلاة (وعند) البخاري أن تعبد الله
 (وفي) حديث عمران بن حصين أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله (وفي)
 رواية عثمان بن غياث قال شهادة أن لا اله الا الله وكذا في حديث أنس
 (ووقع) في سياق حديث أبي حنيفة وجمع البيت وسقط من رواية البخاري
 قال المحفوظ ذهبوا من بعض الرواة أو نسيانا والدليل على ذلك اختلافهم
 في ذكر بعض الاعمال دون بعض (وفي) رواية كهـمـس وتجمع البيت ان
 استطعت اليه سبيلا وكذا في حديث أنس (وفي رواية) عطاء الخراساني
 لم يذكر الصوم (وفي) حديث أبي عامر ذكر الصلاة والزكاة حسب
 (وليس) في حديث ابن عباس زيادة على الشهادتين (وذكر) سليمان
 التميمي في روايته الجميع وزاد بعد قوله وتجمع وتعمر وتغسل من الجنابة
 وتم الوضوء (وقال) مطر الوراق في روايته وتقيم الصلاة وتوفي الزكاة
 قال فذكر عري الاسلام (ووقع) هنا في سياق حديث أبي حنيفة أن
 تعمل لله كأنك تراه (وهو) عند البخاري ومسلم أن تعبد الله (وعند)
 عمارة بن القعقاع أن تخشى الله كأنك تراه وكذا في حديث أنس (ووقع)
 في رواية أبي فروة فان لم تره فانه يراك (ووقع) هنا في السياق صدقت
 عقب كل جواب من الاجوبة الثلاثة هو هكذا عند مسلم من رواية عمارة
 ابن القعقاع وزاد أبو فروة في روايته فلما سمعنا قول الرجل صدقت انكرناه
 (وفي) رواية كهـمـس فجبنا له يسأله ويصدق (وفي) رواية مطر انظروا
 اليه كيف يسأله وانظروا اليه كيف يصدق (وفي) حديث أنس انظروا
 هو يسأله وهو يصدق كانه أعلم منه (وفي رواية) سليمان بن بريدة
 قال القوم ما رأينا رجلا مثل هذا كانه يعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقول صدقت صدقت (ووقع) هنا في السياق فاخبرني عن الساعة متى
 هي وعند البخاري متى الساعة (وفي رواية) عمارة بن القعقاع متى

تقوم الساعة (وقوله) ما المسئول عنها الخ هكذا هو عند البخاري
ومسلم (وزاد) في رواية أبي فروة فنيكس فلم يجبه ثم أعاد فلم يجبه ثلاثا
ثم رفع رأسه فقال ما المسئول الخ (وقوله) في السياق ولكن لما اشراط
(وفي) رواية أبي فروة ولكن لما علامات تعرف بها (وعند) البخاري
في كتاب الايمان وسأخبرك عن أشراطها (وفي) التفسير ولكن سأخذ ذلك
عن أشراطها (وفي) رواية كهمس فأنخرف عن أماراتها (وفي) رواية
سليمان التيمي ولكن إن شئت نبأئك عن أشراطها قال أجل (ونحوه) في
حديث ابن عباس وزاد في حديثي (وفي) رواية عطاء الخراساني قال في
الساعة قال هي في خمس من الغيب لا يعلمها الا الله (وفي) سياق حديث
أبي حنيفة الآية بتمامها (ووقع) عند البخاري ذكر عائلي قوله غذا
ثم قال الآية أي الى آخر السورة وكذا في رواية عمارة ومسلم الى قوله خير
وكذا في رواية أبي فروة (واما) ما وقع عند البخاري في التفسير
من قوله الى الارحام فهو مقتصر من بعض الرواة والسياق يرشد الى أنه
تلا الآية كلها (ووقع هنا) ثم انصرف ونحن نراه (وعند) البخاري
ثم أدبر فقال ردوة (زاد) في التفسير فأنخرف والبردوه فلم يروا شيئا (وقوله)
في السياق هذا جبريل انا كم يعلمكم (وفي) البخاري جاء يعلم (وفي)
التفسير لي علم (وللاسماعيلي) أراد أن تعلموا اذ لم تسألوا ومثله لعمارة
(وفي رواية) أبي فروة والذي بعث محمد بالحق ما حككت بأعلم به من
رجل منكم وأنه لجبريل (وفي) حديث أبي عامر ثم ولي فلم نرطربقه
قال النبي صلى الله عليه وسلم سبحان الله هذا جبريل جاء يعلم الناس دينهم
والذي نفس محمد بيده ما جاءني قط الا وأنا أعرفه الا أن تكون هذه المرة
(وفي رواية) سليمان التيمي ثم نهض فولي فقال النبي صلى الله عليه وسلم علي
بالرجل فطأ بناه كل مطلب فلم تقدر عليه فقال هل تدرون من هذا جبريل
جبريل انا كم يعلمكم دينكم خذوا عنه فوالذي نفس محمد بيده شبه علي
منذ أتاني قبل مرقي هذه وما عرفته حتى ولي (وانما) اطالت الكلام على
هذا الحديث لانه يصلح أن يقال له أم السنة لما تفهم من جعل علم السنة
والذا استفتحت به كتاب الايمان تبعا للبعث في استفتاحه كتابه المصباح

اقتداء بالقرآن في افتتاحه بالفاتحة لانها تضمنت علوم القرآن اجمالا
وكذلك هذا الحديث تضمن جميع وظائف العبادات الظاهرة والباطنة
من عقود الايمان ابتداء وحالوما لا ومن أعمال الجوارح ومن اخلاص
السرائر والتخف من آفات الالهال حتى ان علوم الشريعة كلها راجعة اليه
ومتشعبة منه والله الموفق (ابو حنيفة) عن ابي الزبير عن جابر بن عبد الله
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس
حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا مني دماءهم واموالهم الابحثة
وحسابهم على الله تبارك وتعالى صحيح أخرجه الشيخان من حديث ابن
عمر بافظ حتى يشهدوا أن لا اله الا الله وان محمدا رسول الله (وفي أخرى)
عندهما ابي هريرة كذلك (وفي) أخره زيادة ويؤمنوا بي وبما جئت به
(وفي) أخرى للبخاري والمثلاثة من حديث أنس بافظ حتى يقولوا كما هو هنا
(الا) أنهم زادوا ومحمد رسول الله (وفيه) فاذا شهدوا أن لا اله الا الله وان
محمدا رسول الله واستقبلوا قبلتنا وأكلوا ذبيحتنا وصلوا صلاتنا حرمت علينا
دمائهم واموالهم الابحثة (وفي رواية) أخرى للنسائي عن أنس الاقتصار
على نعمه ورواه الامام أبو حنيفة (ورواه) البخاري أيضا من طريق
عبد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة ان عمر قال لا بي بكر كيف تقاقل
الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم امرت ان اقاتل الناس
حتى يقولوا الحديث (ورواه) عمرو بن عاصم الكلبي عن عمران القطان عن
الزهري عن أنس عن أبي بكر مرفوعا (قال) أبو زريع اخطأ عمران في
السياق (ابو حنيفة) عن عطاء بن أبي رباح أن رجلا من أصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم حدثه ان عبد الله بن رواحة كانت له راعية تتعاهد
غنمه وانه أمرها بتعاهد شاة من بين الغنم فتعاهدتها حتى سهنت الشاة
واشتعلت الراعية بيهض الغنم فحساه الذئب فاخترلس الشاة وقتلها فحياه
عبد الله بن رواحة وقد الشاة فاخبرته الراعية بأمرها فطمعها ثم ندم على
ذلك فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فعظم النبي صلى الله عليه وسلم
ذلك فقال ضربت وجه مؤمنة فقال انها سوداء لا علم لها فارسل اليها
رسول الله صلى الله عليه وسلم فسألهما ابن الله فقالت في السماء قال فن أنا

قالت رسول الله قال انهم مؤمنة فاعطاهما فاعطاهما (هكذا) أخرجه ابن
 خسر وفي مسنده (وهو) حديث صحيح أخرجه مسلم وابوداود والنسائي من
 حديث معاوية بن الحكم السلمي رضي الله عنه (أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن
 جابر رضي الله عنه قال قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم وصدق بالحسنى
 قال بلالة الا الله وكذب بالحسنى قال بلالة الا الله (تفسير) الحسنى بلالة
 الا الله ليس في شيء من كتب الصحاح (والذي) في الصحيحين وأبي
 داود والترمذي من حديث علي كرم الله وجهه قال كنا في جنازة في بقيع
 الغرق فانا نارسول الله صلى الله عليه وسلم فقدم وقعدنا حوله ومعه مخمرة
 فجعل ينكت مخمرته الحديث وفي آخره ثم قرأ فاما من أعطى واتقى وصدق
 بالحسنى فسنيسره لليسرى الآية هذا لفظ الصحيحين (ولفظ) أبي داود
 والترمذي نحو ذلك مع مزيد بسيط (وسياق) بيان ذلك قريبا ان شاء الله
 تعالى (أبو حنيفة) حدثنا عبد الله بن أبي حميدة قال سمعت أبا الدرداء
 صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم رضي الله عنه قال بينا أنا رديف
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا أبا الدرداء من شهد أن لا اله الا الله
 وانى رسول الله وجبت له الجنة قال قلت وان زنى وان سرق قال فسكت
 عنى ثم سار ساعة (وفي) رواية منبهة فقال من شهد أن لا اله الا الله وانى
 رسول الله وجبت له الجنة وفى رواية من شهد أن لا اله الا الله مخلصا
 وجبت له الجنة قال قلت وان زنى وان سرق قال فسكت عنى ثم سار ساعة
 ثم قال من شهد أن لا اله الا الله وانى رسول الله وجبت له الجنة قال قلت
 وان زنى وان سرق قال وان زنى وان سرق وان رغم أنف أبي الدرداء قال
 فكأننى انظر الى أصبع أبي الدرداء السبابة يومى بها الى أرنبتها هكذا
 أخرجه محمد بن الأثير والحاثرى وطلمة العدل والاشنانى فى مسانيدهم
 وعبد الله بن أبي حميدة تابعى لم يذكروا فيه ابن أبي حاتم جرحا وقد أخرج
 الحديث أحمد والبراز والطبرانى فى الكبير والوسط واسناد أحمد فيه ابن
 لمعة وقد احتج به غير واحد وأخرجه مسدود من طريق رجاله ثقات
 وكذا أبو يعلى وأخرجه الشيخان والترمذي من حديث أبي ذر الغفارى
 رضي الله عنه (قلت) أما الحارثى فأخرجه من طريق محمد بن النضر

واسد بن عمرو ومحمد بن الحسن والفضل بن موسى اربعتهم عن أبي حنيفة
 زاد الاخير فكان أبو الدرداء يوم كل جمعة عند منبر رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يحدث بهذا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى يعني
 قوله من شهد أن لا اله الا الله مخلصا وجبت له الجنة (واورده) أبو بشر محمد
 ابن أحمد الدولابي من طريق أبي يحيى الحماني وزيد بن هارون كلاهما
 عن أبي حنيفة بلفظ الرواية الأخيرة ولفظ الطبراني في الكبير من طريق
 زيد بن وهب المجهني عن أبي الدرداء رفعه من شهد أن لا اله الا الله وان محمدا
 عبده ورسوله مخلصا دخل الجنة قلت يا رسول الله وان زني وان سرق
 قال وان زني وان سرق على رغم انف أبي الدرداء (ومن) طريق أبي
 معاوية عن الاعمش عن أبي صالح عنه رفعه اذهب فناد من شهد أن لا اله
 الا الله واني رسول الله فقد وجبت له الجنة فقلت يا رسول الله وان زني
 وان سرق قال وان زني وان سرق (ومن) طريق حفص بن غياث عن
 الاعمش عن أبي صالح عنه رفعه من قال لا اله الا الله دخل الجنة وان زني
 وان سرق (ومن) طريق أبي مريم عن أبي الدرداء اظنه مرفوعا من مات
 لا يشرك بالله شيئا أو قال بشهد أن لا اله الا الله دخل الجنة قيل وان زني
 وان سرق قال وان زني وان سرق على رغم انف أبي الدرداء (ومن) طريق
 رجاء بن حيوة عن أم الدرداء عن أبي الدرداء رفعه من قال لا اله الا الله دخل
 الجنة فقال أبو الدرداء وان زني وان سرق فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وان زني وان سرق على رغم انف أبي الدرداء (وأخرجه) أبو يعلى في مسنده
 والنسائي كلاهما عن بنديار ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن أبي حمزة جابرنا
 يحدث عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل
 من شهد أن لا اله الا الله دخل الجنة (والذي) يظهر أن انسا سمعه من معاذ
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ووقع ذلك مصرح به في رواية أخرى
 فروى الطبراني من حديث القعنبي عن سلمة بن وردان عن أنس أنه سمعه
 يقول اتاني معاذ بن جبل فقلت من أين جئت يا معاذ فقال جئت من عند نبي
 الله صلى الله عليه وسلم قلت فما قال لك قال من شهد أن لا اله الا الله
 مخلصا دخل الجنة قلت فأذهب فأسأل النبي صلى الله عليه وسلم قال اذهب

فأثبت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا نبي الله حدثني معاذ بن جبل انك
قلت كذا وكذا قال صدق معاذ صدق معاذ صدق معاذ
(باب في القدر وغيره وصحة قوله انما مؤمن حقاً)

فيه حديث يحيى بن يعمر الذي تقدم (ابو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يحيى قوم يقولون لا قدر ثم يخرجون
منه الى الزندقة فاذا القيتهم وهم فلا تسلموا عليهم وان مرضوا فلا تعودوهم
وان ماتوا فلا تشهدوا جنازتهم فانهم شعبة الدجال ومجوس هذه الامة حقاً
على الله ان يلحقهم به (ورواه) جماعة فادخلوا بين أبي حنيفة ونافع الميثم
ابن حبيب الصبري (وأخرجه) أبو داود والحاكم في الايمان من حديث أبي
حازم عن ابن عمر بلفظ القدرية مجوس هذه الامة ان مرضوا فلا تعودوهم
وان ماتوا فلا تشهدوهم قال الحاكم هو على شرطهما ان صح لابي حازم
سماع من ابن عمر كذا في التلخيص (ابو حنيفة) عن ابي الزبير عن جابر
ان سرافة بن مالك قال يا رسول الله حدثنا عن ديننا كائنا ولدنا له ان عمل
اشئ جرت به المقادير وجفت به الاقلام اولشئ مستقبل قال المساجرت به
المقادير وجفت به الاقلام قال فقيم العمل قال اعملوا فكل ميسر ثم قرأ فاما
من اعطى واتي وصدق بالحسنى فسيذهب عنه ما قبله من السيئات واستغنى
وكذب بالحسنى فسيذهب عنه ما قبله من السيئات هكذا أخرجه البخاري وابن خزيمة
في مسنديهما وأخرجه مسلم وأصله في البخاري وهو قريب من لفظ ابن ماجه
(وفي) لفظ اسد داحـ برنا عن امرنا كائنا نظر اليه والباقي سواء (ابو حنيفة)
عن عبد العزيز بن رفيع عن مصعب بن سعد عن أبيه عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال ما من نفس الا وقد كتبت مدخلها ومخرجها وما هو لاقية
قال فقال رجل من الانصار فقيم العمل يا رسول الله قال من كان من اهل
الجنة يسر لعمل اهل الجنة ومن كان من اهل النار يسر لعمل اهل النار
فقال الانصاري الآن حتى العمل كذا رواه البخاري في فوائده من طريق
شعيب بن اسحاق عن ابي حنيفة وأخرجه احمد والشيخان وأبو داود
والترمذي وابن ماجه من حديث علي بلفظ ما من نفس متفوسة الا وقد
كتب الله مكانها من الجنة والنار وفي آخره ثم قرأ فاما من اعطى واتي الآية

(أبو حنيفة) قال كنا مع عاقمة بن مرثد عند عطاء بن أبي رباح فسأله عاقمة ابن مرثد فقال يا أبا محمد إن بلادنا اقواما لا يثبتون لانفسهم الايمان ويكفرون ان يقولوا اننا مؤمنون فقال ما لهم لا يثبتون ذلك قال يقولون اذا اثبتنا لانفسنا الايمان جعلنا انفسنا من أهل الجنة قال سبحان الله هذا من خدع الشيطان وحياله وحيله ألجأهم أن دفعوا أعظم منة لله عليهم وهو الاسلام وخالفوا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم رأيت أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يثبتون الايمان لانفسهم ويذكرون ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم فقل لهم يقولوا اننا مؤمنون ولا يقولوا اننا من أهل الجنة فان الله لعذب أهل سمواته وأهل أرضه لعذبهم وهو غير ظالم لهم فقال له عاقمة يا أبا محمد أن الله لعذب الملائكة الذين لم يعصوه طرفة عين عذبهم وهو غير ظالم لهم قال نعم فقال هذا عندنا عظيم فكيف يعرف هذا فقال يا ابن أخي من هذا ضل أهل القدر فإياك أن تقول بقولهم فانهم أعداء الله والرادون على الله اليس يقول الله تعالى انبياءه صلى الله عليه وسلم قل لله الحجة البالغة فلو شاء لهداكم أجمعين فقال له عاقمة اشرح لنا يا أبا محمد شرحا يذهب عن قلوبنا هذه الشبهة فقال اليس الله تبارك وتعالى دل الملائكة على تلك الطاعة والحمد لهم أياها وعزم لهم عليها وصبرهم على ذلك قال نعم فقال وهذه نعم انعم الله بها عليهم قال نعم قال فلو طأ بهم بشكر هذه النعم ما قدر واعلى ذلك وقصير واو كان له ان يعذبهم بتقصير الشكر وهو غير ظالم لهم منه طرف في البخاري

(باب سؤال القبر وعذابه)

(أبو حنيفة) عن عاقمة بن مرثد عن سعد بن عبيدة عن رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا وضع المؤمن في قبره اتاه الملك فاجلسه فيقول من ربك فيقول ربى الله قال من نبيك قال محمد قال وما دينك فيقول الاسلام ديني قال فيفسخ له في قبره ويرى مقعده من الجنة واذا كان كافرا اجلسه الملك فيقال من ربك قال هاه كالمضل شيئا فيقول من نبيك فيقول هاه كالمضل شيئا فيقول ما دينك فيقول هاه كالمضل شيئا فيضيق عليه قبره ويرى مقعده من النار

فيضربه ضربة يسقيه كل شيء الا الثقلين الجن والانس ثم قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة ويضل الله الظالمين ويفعل الله ما يشاء قال الحارثي هكذا رواه عامر بن القرات عن أبي حنيفة وهو أصح الاسانيد (وقد اختلف فيه فرواه الأعمش وشعبة عن عاقمة عن سعد بن عبيدة عن البراء بن عازب وعامر بن القرات ثقة حفظ الحديث على وجهه وساق الاسناد على السواء وعلم من رواية الجماعة ان الرجل الميهم في رواية الامام هو البراء والله أعلم) (وأخرجه) أحمد في حديث طويل وفيه زيادة ونقص وكذا الطيالسي وابن أبي شيبة وابن منبج (ورواه) أبو داود والبيهقي وابن ماجه باختصار وفي المتفق عليه من حديث البراء ان المسلم اذا سئل في قبره شهد ان لا اله الا الله وان محمداً رسول الله في قبره فذلك قوله يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت

(بيان الخبر الدال على وقاية عذاب القبر لمن مات يوم الجمعة)

(أبو حنيفة) عن الميهم عن الحسن بن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من مات يوم الجمعة وقى عذاب القبر هكذا رواه القاسم بن الحكم عن أبي حنيفة (وأخرج) أبو يعلى مثله من حديث أنس وأخرج الترمذي من حديث ابن عمر ما من مسلم يموت يوم الجمعة أول ليلة الجمعة الا وقاه الله فتنة القبر

(باب حكم أطفال المفركين)

(أبو حنيفة) عن عبد الرحمن بن هرم بن الأعرج عن أبي هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه وينصرانه قبل فم مات صغيراً يارسل الله قال الله أعلم بما كانوا عاملين أخرجه البخاري وأبو داود والترمذي بنحوه (وأخرج) أبو يعلى في المحلية والبيهقي عن أنس مختصراً بزيادة حتى يعرب عنه لسانه

(باب رؤية الله عز وجل)

(أبو حنيفة) عن اسماعيل بن أبي خالد وبه بنان بن بشر عن قيس بن أبي حازم قال سمعت جبريل بن عبد الله رضى الله عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر ليلة البدر لا تضامون في رؤيته

فانظروا ان لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها هكذا
رواه حماد بن أبي حنيفة عن أبيه وزاد قال يعني الغداة والعشي وهو في
صحیح البخاري من طريق اسماعيل بن قيس عن جابر قال كنا عند النبي
صلى الله عليه وسلم اذ نظر الى القمر ليلة البدر فقال اما انكم سترون ربكم
كثرون هذا الا تضامون او قال لا تضامون في رؤيته فان استطعتم ان
لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها فافعلوا ثم قال
فسمع بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل غروبها

(باب في شيء من معجزاته صلى الله عليه وسلم)

(أبو حنيفة) عن الهيثم عن الشعبي عن ابن مسعود رضي الله عنه قال انشق
القمر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بحكمة فالتقتين هكذا رواه طلبة
العدل في مسنده وهو في صحیح البخاري من رواية أبي معمر عن ابن مسعود
قال انشق القمر على عهد النبي صلى الله عليه وسلم شقتين فقال النبي صلى
الله عليه وسلم اشهدوا *

(باب في الشفاعة وغيرها)

(أبو حنيفة) عن مصعب بن سعد عن سعد رضي الله عنه عن النبي صلى الله
عليه وسلم في قوله عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا قال الشفاعة هكذا
أخرجه ابن خزيمة في مسنده (وقد) رواه الامام ايضا عن عطية العوفي
عن أبي سعيد الخدري (وعن) أبي ردية شداد بن عبد الرحمن قال سمعت
ابا سعيد الخدري يقول (وعن) يزيد بن صهيب عن جابر في حديث طويل
(وعن سلمة) بن كهيل عن أبي الزعراء عن عبد الله بن مسعود بالغظ آخر
في حديث طويل وأبو الزعراء اسمه عبد الله بن هانئ وثقه الجعفي وأخرجه
البخاري من طريق آدم بن علي سمعت ابن عمر يقول ان الناس يصيرون
يوم القيامة جثيا كل أمة تتبع نبيها يقولون يا فلان اشفع يا فلان اشفع
حتى تنتهي الشفاعة الى النبي صلى الله عليه وسلم فذلك يوم يبعث الله
المقام المحمود (ومن) طريق ابن المنكدر عن جابر رفعه من قال حين يسمع
النداء الحديث وفي آخره وابعثه مقاما محمودا الذي وعدته حات له شفاعة
يوم القيامة (ومن) طريق أخرى عن أبي سعيد في حديث الشفاعة وفي
آخره قال ثم تلا هذه الآية عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا قال وهذا

المقام المحمود الذي وعده بديكم صلى الله عليه وسلم

*(بيان الخبر الدال على خروج بعض الموحدين من النار بالشفاعة) *

(أبو حنيفة) عن ربي بن حراش عن حذيفة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يخرج الله قوما من الموحدين من النار بعد ما تمسحوا فصاروا جميعا فيدخلهم الجنة فيستغيثون الى الله تعالى عما تمسحهم أهل الجنة الجنة نعيمين فيذهب عنهم ذلك وهو في صحيح البخارى في حديث الشفاعة الطويل بالفظ فيقبض قبضة من النار فيخرج اقواما قد تمسحوا فيأتون في شهر ياقوا الجنة يقال لهم ماء الجنة الحديث

*(بيان الخبر الدال على ان الكفار يكونون فداء عن المسلمين) *

(أبو حنيفة) عن أبي بردة عن أبي موسى رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان يوم القيامة يعطى كل رجل من المسلمين رجلا من اليهود والنصارى فيقال هذا فداء لك من النار (وفي رواية) اذا كان يوم القيامة سجدت أمي من بين الامم طويلا قال فيقال ارفعوا رءوسكم فقد جعلت عدتكم من اليهود والنصارى فداء لكم من النار كذا أخرجه ابن خسرو من طريق عون بن جعفر المعلم عنه وأخرجه مسلم في التوبة بالفظ فكما كنكم

*(بيان الخبر الدال على ان المؤمن لا يمنعه من دخول الجنة الا الشرك) *

(أبو حنيفة) عن واصل عن زيد بن وهب عن أبي ذر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من مات لا يشرك بالله دخل الجنة هكذا أخرجه ابن خسرو وأخرجه أحمد والشيخان عن ابن مسعود وأحمد أيضا والرويانى والطبرانى في الكبير والبعوى عن أبي أيوب وأحمد أيضا والبراز عن أبي سعيد وابي نعيم في الحلية وابن خزيمة والنسائى عن أبي الدرداء ولفظهم كلهم لا يشرك بالله شيئا

*(بيان الخبر الدال على ان هذه الامة أكثر أهل الجنة) *

(أبو حنيفة) عن علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن أبيه رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحابه اترضون ان تكونوا ربع أهل الجنة قالوا نعم قال اترضون ان تكونوا ثلث أهل الجنة قالوا نعم قال اترضون ان

تكونوا نصف أهل الجنة قالوا نعم قال أبشر وأما أهل الجنة عشرون ومائة
صنف أمي من ذلك ثمانون صفاً هكذا عند ابن خسر ومن طريق علي بن
غراب عنه (دروى) الترمذى بعضه بالسند وقال حديث حسن وكذا
رواه أحمد * (بيان الخبر الدال على تقديم أبي بكر على غيره) *
(أبو حنيفة) ثنا سلمة بن كهيل عن أبي الزعراء عن عبد الله بن مسعود رضى الله
عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقتدوا بالذين من بعدى أبي بكر
وعمر هذا أخرجه أبو نعيم في مسند أبي حنيفة من طريق يحيى بن نعيم
ابن حبيب قال دخلت على أبي حنيفة في بيت مملوء كتباً فقلت ما هذه قال
هذه أحاديث كلها أو ما حدثت به إلا اليسير الذى ينتفع به قلت حدثني
ببعضها فأملى على وساق الحديث (وأخرجه) الترمذى فى المناقب
وحسنه والمحاكم وابن ماجه وابن حبان كلهم من حديث عبد الملك بن عمير
عن ربهى عن حذيفة

* (الخبر الدال على فضل عبد الله بن مسعود) *

(أبو حنيفة) عن عبد الملك بن عمير عن ربهى بن حراش عن حذيفة بن اليمان
رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقتدوا بالذين من
بعدى أبي بكر وعمر وامة دوا بعدى عمار ونسرا ابراهيم بن أم عبد أخرجه
الترمذى وحسنه عن ابن مسعود والرويانى عن حذيفة (قلت) وحديث
حذيفة هذا قد اختلف فيه (فرواه) جماعة عن ابن عيينة عن عبد
الملك هكذا كرواية الامام (ورواه) آخرون فأثبتوا بين عبد الملك وربهى
مولى ربهى وهو محجوه ولعندهم ولذلك تساموا فى سنده لاجله وهكذا
رواه الحميدى عن سفيان بئلك الزيادة والثورى عن عبد الملك كذلك
ورجحوا هذه الرواية على الأخرى لكون الثورى أسقطاً وأتقن عندهم
(قلت) وهذا القدر لا يتأخر به الحديث عن حسنة فانه يحتمل ان عبد الملك
سمع هذا الحديث عن ربهى وعن مولاة عن ربهى فمارة كان يذكر الواسطة
ونارة لا يذكرها وسمع عبد الملك من ربهى صحيحاً فارتفع الاشكال والله أعلم
* (الخبر الدال على فضائل العشرة الكرام) *

(أبو حنيفة) عن عبد الملك بن عمير عن عمرو بن حريش عن سعيد بن زيد

رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم عشرة في الجنة أبو بكر في الجنة وعمر في الجنة وعثمان في الجنة وعلي في الجنة وطلحة في الجنة ومواليزير في الجنة وعبد الرحمن بن عوف في الجنة وأنت فتواضع (هكذا) في مسند ابن خسر و عند ابن مظهر بعد قوله وأنت فبكي أخرجه ابن ماجه
 * (كتاب الطهارة) *

* (باب في صفة وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم

وان مع الرأس مرة واحدة) *

(أبو حنيفة) عن خالد بن علقمة عن عبد خير عن علي رضي الله عنه أنه دعا بماء فغسل بكفيه ثلاثا ومضمض فاه ثلاثا واستنشق ثلاثا وغسل وجهه ثلاثا وذراعيه ثلاثا ومسح برأسه مرة ثم غسل قدميه ثم قال هذا وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم كاملا (وفي رواية) ثم غسل قدميه ثلاثا ثم غرغ بكفيه فشرب منه ثم قال من سهره أن ينظر إلى طهور رسول الله صلى الله عليه وسلم فهذا طهوره هكذا أخرجه ابن خسر وابن المغيرة وطلحة العدل والاشناني في مسانيدهم وهي رواية خارجة بن مصعب وأكثرا الحفاظ من أصحاب أبي حنيفة وأخرجه أصحاب السنن (وفي رواية) أبي يوسف عنه ومسح برأسه ثلاثا ومن طريقه أخرجه الدارقطني (واعترف) بأن أكثر الحفاظ روى المسح مرة (ودفع) بأن أبا حنيفة رواه كذلك كما تقدم وأولت هذه بأنه وضع يده على يافوخه ثم يده إلى مؤخر رأسه ثم إلى مقدمه جمع بين الروايات والله أعلم (قال) المحافظ وأخرج البزار من طريق أبي حنيفة بن قيس عن علي وفيه ومسح رأسه ثلاثا قال واسناده مقارب قال وهو عند الترمذي ومسح رأسه ثلاثا ورواه أبو حنيفة نحوه عن الحارث بن الفضال عن علي مرفوعا أخرجه ابن المغيرة والاشناني (أبو حنيفة) عن عطاء بن أبي رباح عن عمران مولى عثمان بن عفان أن عثمان توضأ ثلاثا ثلاثا وقال هكذا رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ هكذا أخرجه ابن خسر (وأخرجه) الشيخان وأبو داود (أبو حنيفة) ثنا سفيان الثوري عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس رضي الله عنهما توضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة مرة أخرجه البخاري في الصحيح ورواه أبو حنيفة

أيضا عن المنفعة بن مرثد عن ابن بريدة عن أبيه رفعه توشأ مرة مرة وهو في
فوائد مؤيد بلغة واحدة واحدة وزاد الطبراني في الاوسط ثم توشأ اثنين
ثنتين وقال هذا وضوء الامم قبلكم ثم توشأ ثلاثا ثلاثا وقال هذا وضوءي
ووضوء الانبياء من قبلي

*(في الخبر الدال على الوضوء على من لم يغسل الرجلين

عند الوضوء ولم يستكمل غسل العقب)*

(أبو حنيفة) عن محارب بن دثار عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم ويل للعراقيب من النار فاذا غسلتم ارجلكم فاباغوا الماء اصول
العراقيب اخرجهم مسلم وابن ماجه من غير هذا الوجه وفي الصحيحين ويل
للعقارب من النار

(بيان الخبر الدال على سنية الانتضاح بعد الوضوء)

(أبو حنيفة) عن منصور بن المعتمر عن مجاهد عن رجل من ثقيف يقال
له الحكم أو ابن الحكم عن أبيه قال توشأ النبي صلى الله عليه وسلم فاخذ حفنة
من ماء فنضج مواضع طهوره اخرجهم أبو داود والنسائي وابن ماجه من
طريق منصور وقالوا الحكم بن سفيان وفيه اضطراب قال قاسم الحنفي من
حفاظ اصحابنا وله شاهد صحيح عند الدارمي حديثا قبيصة ثنا سفيان
عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم
توشأ مرة مرة ونضج

(باب في السواك)

(أبو حنيفة) عن أبي يعلى عن تمام أو أبي تمام عن جعفر بن أبي طالب
أو العباس بن عبد المطلب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما لي أراكم
تدخلون على فلها استاكوا فلو ان أشق على أمي لا تمرتهم ان يستاكوا
عند كل صلاة وفي رواية عند كل وضوء هكذا اخرجهم الحارثي وطلحة العدل
والاششاني وابن المظفر والكلابي في مسانيدهم (والصواب) في الاسناد
كما قاله الحافظ في تهذيب المنفعة عن أبي علي الحسن الزرادي الصيقل قال
وقد اختلف في حديثه على منصور بن المعتمر عنه فقال الثوري في المشهور
عنه ووافقه أكثر اصحاب منصور عنه عن أبي علي عن جعفر بن تمام

ابن العباس عن أبيه وشذمه معاوية بن هشام فقال عن الثوري عنه عن أبي علي عن قثم بن تمام أو تمام بن قثم عن أبيه وقال عمر بن عبد الرحمن الأبار عن منصور عن أبي علي عن تمام بن العباس عن أبيه (وقال) أبو حنيفة عن منصور عن الحسن الزرادي عن تمام بن جعفر بن أبي طالب عن أبيه (وقال) شيبان بن عبد الرحمن عن منصور عن أبي علي عن جعفر بن العباس عن أبيه وهذا اضطراب شديد انتهى (قلت) وعند أحمد وابن قانع والبنو وى والبخاري جعفر بن تمام عن أبيه عن العباس بن عبد المطلب (ثم) قال المحافظ ولعل أرجحها ما رواه الأكر عن الثوري فإنه أحفظهم انتهى (وبعضه) في الصحيح من غير هذا الطريق وهو قوله لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة هذا لفظ مسلم وعند البخاري مع كل صلاة أخرجه من حديث أبي هريرة ورواية عند كل وضوء أخرجه النسائي وابن حبان في صحيحه وابن خزيمة والمحاكم من طريق آخر وعلقها البخاري

(بيان الخبر المبيح للتوضي أن يصلي بوضوء واحد عدة صلوات)

(أبو حنيفة) عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم توضع له خمس على الخفين وصلى خمس صلوات وفي رواية صلى خمس صلوات بوضوء واحد يوم ففتح مكة فقال له عمر ما رأيتك صنعت هذا قبل اليوم فقال النبي صلى الله عليه وسلم عدة صنعتها بأمر أخرجه مسلم والأربعة إلا النسائي

(بيان وضوء المستحاضة)

(أبو حنيفة) عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عروة عن عائشة أن فاطمة بنت أبي حبيش قالت يا رسول الله اني أستحاض أفادع الصلاة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما ذلك عرق وليس بحيضة فاذا أقبلت أيام عادتك فدعي الصلاة ثم اغتسلي ثم توضئي لكل صلاة فأت وان قطر الدم قال نعم وان قطر الدم على الحصى ~~هكذا~~ أخرجه طحطا العدل في مسنده وأخرجه أبو داود وبلغه مقارب له وكذا ابن ماجه وسأني الحكام عليه فيما بعد

(بيان الخبر الدال على أن مس الذكرا لا ينقض الوضوء)

(ابوحنيفة) عن ايوب بن عتبة عن قيس بن طلق بن علي ان اباہ حدثه ان رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مس الذكراية وتوضأ منه فقال هل هو الاضعة من جسده هكذا أخرجه ابن خسر وفي مسنده وأخرجه أبو داود والترمذي والنسائي من طريق ملازم بن عمرو عن عبد الله بن بدر عن قيس على المتابعة بلفظ سئل عن الرجل يمس ذكراه في الصلاة والباقي سواء صححه ابن حبان من هذا الوجه وقال الترمذي هو أحسن شيء يروى في هذا الباب ونقل الطحاوي عن علي ابن المديني قال هو أحسن من حديث بسرة وأخرجه أحمد من طريق ايوب بن عتبة على الموافقة وابن ماجه من طريق محمد بن جابر وابن مدي من طريق ايوب بن محمد ثلاثتهم عن قيس بن طلق به قال المحافظ في تخريج احاديث الهداية وفي الباب عن أبي امامة أخرجه ابن ماجه بلفظ ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال اني مسست ذكرى وأنا أصلي فقال لا بأس انما هو جزء منك وعن علقمة بن مالك الخطمي نحوه لكن قال في الجواب وأنا أفعل ذلك وعن عائشة رفعت له لا بالي اياه مسست أو اني وروى الطحاوي عن علي ما بالي مسحت اني أو ذكرى وعن عمار قال انما هو بضعة منك وعن حذيفة ومهران انه ما كانا لايريان في مس الذكر وضوءه وعن ابن عباس نحوه

(بيان الخبر الدال على ان مس المرأة لا ينقض الوضوء)

ابوحنيفة عن الامش عن حبيب بن أبي ثابت عن عروة بن الزبير عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يصبح صائما ثم يتوضأ للصلاة فيأتي المرأة من نساءه فيقبلها ثم يصلي فقال لها عروة فليست غيرك فضحكت هكذا أخرجه طهة العدل في مسنده وأخرجه أصحاب السنن الا النسائي من طريق الامش بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم قبل امرأة من نسائه ثم خرج الى الصلاة ولم يتوضأ قال عروة فقلت لها من هي الا أنت فضحكت وفي مسند الامام نسبة عروة الى ابن الزبير وهو الصواب وقد وافقه عليه حمزة الزيات عن حبيب عن عروة بن الزبير هكذا أورده مصرحا و يروى عن الثوري والاعمش أنه عروة المزني كل ذلك نقله أبو داود

(بيان الخبر الدال على ان القبلة لا تنقض الوضوء)

(أبو حنيفة) عن أبي روق عطية بن الحارث الحمداني عن إبراهيم بن يزيد التيمي عن حفصة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ للصلاة ثم يقبل ولا يجدد وضوءه هكذا أخرجه ابن خنوس في مسنده وهو عند أبي داود والنسائي من طريق الثوري عن أبي روق عن إبراهيم التيمي عن عائشة بالفظ كان يقبل بعض نسائه ولا يتوضأ ورواه الدارقطني من وجه آخر عن الثوري فقال فيه عن إبراهيم التيمي عن أبيه عن عائشة ويقال إن إبراهيم التيمي لم يسمع من حفصة نقله البيهقي عن النسائي (أبو حنيفة) عن محمد بن عبيد الله العزمي عن عمرو بن شعيب عن زينب بنت أبي سلمة عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج إلى المسجد فربما فقهائهم خرج إلى المسجد فصلى ولم يتوضأ هكذا أخرجه ابن خنوس ووطيئة والاشناني في مسانيدهم وعند ابن ماجه من طريق عجاج عن زينب السهمية عن عائشة بالفظ كان يتوضأ ثم يقبل ويصلي ولا يتوضأ وربما فعله بي

(بيان الخبر الدال على عدم الوضوء مما مسته النار)

(أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه قال أكل النبي صلى الله عليه وسلم مرقا لحم ثم صلى ولم يتوضأ أخرجه ابن ماجه من حديث سفيان عن محمد بن المنكدر وعمر بن دينار وعبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر بالفظ أكل النبي صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر خبزاً ولم يتوضأ ورواه أحمد في قصة

(بيان الخبر الدال على عدم الوضوء من شرب اللبن)

(أبو حنيفة) عن عدي بن ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهم قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم شرب لبناً فغمض وصلّى ولم يتوضأ أخرجه الشيخان وأبو داود والترمذي والنسائي بدون قوله وصلّى ولم يتوضأ لكن قال إن له دسماً

(بيان ما يوجب الغسل)

(أبو حنيفة) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أن سائلاً سأله فقال يوجب الماء

الا لما بارسول الله قال اذا التقى المختانان وغابت المحشفة وجب الغسل
انزل أول ينزل هكذا أخرجه الطبراني في الاوسط من طريقه والاشناني
وطلمة العدل وابن خسر ومن جهة الاشناني وأخرجه ابن وهب في مسنده
عن الحارث بن شهاب عن أبيه عن جده عبد الله مرفوعا بهذا أورده عبد
الحق وقال اسناده ضعيف جدا قال الحافظ وكأنه يشير الى الحارث لـكن
لم يفرده وقد أخرجه الطبراني من طريق أبي حنيفة فذكره (وفي صحيح
البخاري ومسلم بلفظ اذا جلس بين شعبها الآخر بع ثم جهدها فقد وجب
الغسل زاد مسلم وان لم ينزل (ومسلم) عن أبي موسى مرفوعا اذا جلس بين
شعبها الآخر ومس المختان المختان فقد وجب الغسل (وفي) الموطأ عن ابن
شهاب عن سعيد بن المسيب عن عمر وعثمان وعائشة كانوا يقولون اذا مس
المختان المختان فقد وجب الغسل

(بيان الخبر الدال على غسل المرأة من الاحتلام)

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم قال اخبرني من سمع أم سليم انها سألت
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المرأة ترى ما يرى الرجل فقال النبي صلى
الله عليه وسلم تغتسل هكذا أخرجه الحارثي وابن خسر وأخرجه الستة
من حديث أم سلمة الا ابا داود في حديث عائشة والطبراني من حديث
أبي امامة بن سهل عن أم سليم

(فمن ينام وهو جنب كيف يفعل)

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة قالت كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم اذا أراد أن ينام وهو جنب توضأ وضوءه للصلاة
أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي (أبو حنيفة) عن أبي اسحاق السبيعي عن
الاسود عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصيب من أهله
من أول الليل فينام ولا يصيب ماء فاذا استيقظ من آخر الليل أعادوا غسل
هكذا أخرجه ابن المظفر والحارثي وابن خسر وطلمة العدل في مسانيدهم
وأخرجه أصحاب السنن وأعل بالذي قبله قال الشيخ قاسم المحنفي لـكن أشار
الدارقطني في العل الى انها ليست بقاعدة

(في غسل يوم الجمعة)

(أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الغسل يوم الجمعة على من أتى الجمعة هكذا أخرجه ابن خسر ورواين المطفر ولفظ مسلم إذا أراد أحدكم أن يأتي الجمعة فليغتسل (أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أتى الجمعة فليغتسل هكذا أخرجه ابن المطفر ورواين خسر ورواين بكر بن عبد الساقى فى مسانيدهم وأخرجه الترمذى وابن ماجه من حديث ابن عمر بهذا وزاد البيهقى ومن لم يأتها فليس عليه غسل وعند ابن خسر ومن جاء الجمعة فليغتسل ولفظ الصحيح إذا جاء أحدكم الجمعة وفى بعض الروايات من جاء منكم الجمعة ولهما عن أبي سعيد بلفظ غسل الجمعة واجب على كل محتلم

(بيان الخبر الدال على سبب استحباب الغسل أول يوم الجمعة)

(أبو حنيفة) عن يحيى بن سعيد عن عروة عن عائشة قالت كانوا يروحون الى الجمعة وقد عرفوا وأنظفوا بالطين فقبل لهم من راح الى الجمعة فليغتسل هكذا أخرجه ابن المطفر ولاين خسر ولفظهم لو اغتسلتم وفى المتفق عليه عن عائشة كان الناس ينتابون الجمعة من العوالي فيما تون فى الغبار فتخرج منهم الرائحة فقال النبي صلى الله عليه وسلم لو أنكم اغتسلتم قال المحافظ واستدل به على نسخ الحكم لأن العلة قد زالت فيزول الحكم معها

(فى الخبر الدال على استحباب الغسل يومها)

(أبو حنيفة) عن إبان عن أبي نضرة عن جابر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اغتسل يوم الجمعة فقد أحسن ومن لم يغتسل فيها ونعمت هكذا رواه محمد بن الحسن فى الآثار وفى مسند ابن خسر وعن إبان عن أنس مثله بلفظ من اغتسل يوم الجمعة فيها ونعمت ومن لم يغتسل فلا جرح وأخرجه) إمامى وعبد الرزاق عن الثورى عن رجل عن أبي نضرة عن أبي سعيد قال المحافظ وقد سئى عبد بن جبر هذا الرجل وهو إبان الرقاشى وهو رواه قلت لاكن له شاهد عند أصحاب السنن الثلاثة وأحمد وابن أبى شيبة من طريق الحسن بن سمره وصححه الترمذى قال وقد روى عن الحسن مرسل قال المحافظ وروى عن الحسن عن عبد الرحمن بن سمره أخرجه الطبرانى فى الأوسط وقال تفرد به أبو حمزة عن الحسن وقال العقيلي فى ترجمة

مسلم بن سليمان الضبي راويه عن أبي حمزة هذا الحديث رواه سعيد بن بشر
عن قتادة عن الحسن بن جابر ورواه الفهالك بن حمزة عن ججاج عن
ابراهيم بن مهاجر عن الحسن بن أنس ورواه أبو بكر المذلي عن الحسن
عن أبي هريرة ورواه شعبة وغيره من الحفاظ عن قتادة عن الحسن عن
سمرة وهو الصواب

(بيان الخبر الدال على تجبيس الماء الراكد وان كان أكثر من القلنين)
(أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يتوضأ منه هكذا أخرجه
الاشناني وهو لفظ الترمذي لأنه قال الدائم الذي لا يجري وهو ما كيد
لأبي الدائم (وأخرجه) من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة وعند
الشناني ثم يغتسل فيه أو يتوضأ (أبو حنيفة) عن الهيثم بن محمد بن سيرين
عن أبي هريرة رضى الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن
يبال في الماء الدائم ثم يغتسل منه أو يتوضأ هكذا أخرجه ابن المطهر
وأخرجه البيهقي بلفظه لأنه قال الراكد ولم يقل أو يتوضأ (وفي) المتفق
عليه من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة بلفظ لا يبولن أحدكم في
الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه وفي لفظ منه (وعند) أبي داود وابن
ماجه من طريق ابن بخلان عن أبيه عن أبي هريرة ولا يغتسل (وفي) رواية
لمسلم من وجه آخر عن أبي هريرة بلفظ لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم الذي
لا يجري وهو جنب

(بيان الخبر الدال على الاستبراء عند الغسل)

(أبو حنيفة) عن الحارث بن عبد الرحمن عن أبي صالح عن أم هانئ أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم وضع لأمته يوم فتح مكة ثم دعا بماء فأتى به في جفنة
فيها أثر عجيب وفي رواية وضرب عجين فاستتر فاعتسل ثم دعا بنوب فتوضأ به
فصلى ركعتين هكذا أخرجه ابن خسر والاشناني وطه في مسندهم
وأخرجه الشناني عن أبي عبد الله الحارثي بسند صحيح (وأخرجه) الترمذي
وابن ماجه من طريق مجاهد عنه وأبو خزيمة وابن حبان في صحيحهم ما من
حديث أبي ذر

قوله وضرب
بوزن وتخي
ومعناه اه

(بيان الخبر الدال على ماهرة النساء المستعمل)

(أبو حنيفة) عن محمد بن المنكدر عن جابر رضى الله عنه قال مرضت فعادني النبي صلى الله عليه وسلم ومعه أبو بكر وعمر رضى الله عنهما وقد أغشى على في مرضي وحانت الصلاة فتوضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم وصب على من وضوئه فافقت الحديث هكذا رواه عنه محمد بن بكر قاضي الدامغان مكاتبة وأخرجه الشيخان وأبو داود والنسائي ولفظ وقد أغشى على لابي داود

(بيان الخبر الدال على جواز غسل الرجل والمرأة من إناء واحد)

(أبو حنيفة) عن حماد بن إبراهيم عن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل هو وبعض أزواجه من إناء واحد يتنازعان الغسل جميعا هكذا أخرجه ابن خسر وروى محمد بن الحسن في الآثار وعند ابن ماجه من حديث أنس بلفظ كان يغتسل هو والمرأة من نساءه في إناء واحد وأصله في الصحيحين من حديث عائشة بلفظ كنت أغتسل أنا والنبي صلى الله عليه وسلم من إناء واحد فتختلف أيدينا فيه زاد مسلم من المجنابة وإفرد كل منهما بروايته بالفاظ أخرى

(بيان الخبر المبيح اطهارة المجاد بالدباغ)

(أبو حنيفة) عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بشاة ميمية أسودة فقال ما هلى أهلها الوائف عاباها بها قال فسلخوا جاد تلك الشاة فجعلوه سقاء في البيت حتى صار شنا هكذا رواه طلمجة في مسنده (ورواه) الامام أحمد عن أبي عوانة عن سماك به وكذا الطبراني في الكبير (وعند) البخاري والنسائي من حديث سودة بنت زمعة قالت ماتت لنا شاة فدبغنا مسكها ثم ما زلنا نلبذ فيه حتى صار شنا

(أبو حنيفة) عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إياها بديغ فقد طهر (أخرجه) الترمذي والنسائي وابن ماجه والشافعي وابن حبان وأحمد والبخاري وأبو داود وابن أبي عمير الرضا بن عوف عن ابن عباس بهذا (وأخرجه) مسلم من هذا الوجه بلفظ إذا دبغ الأهاب فقد طهر (وفي) لفظ دباغه طهوره *(في حكم سؤر المرأة)*

(أبو حنيفة) عن الشعبي عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قوض أذات يوم بقاات المرة فشربت من الاناء فتوضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم منه وشرب ما بقي هكذا أخرجه ابن خسر و (وقد) أخرجه معناه أبو داود وابن ماجه والطحاوي والدارقطني والبيهقي وابن خزيمة والحاكم كلهم عن عائشة (وفي) الباب عن أنس بالفظ مقارب لالفظ الامام أخرجه الطبراني في المعجم

(باب التيمم وكيفيته)

(أبو حنيفة) عن عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال كان تيمم رسول الله صلى الله عليه وسلم ضربتين لضربة للوجه وضربة لليدين الى المرفقين (هكذا) رواه ابن خسر ورواه ابن المنذر أخرجه الحاكم والدارقطني بهذا اللفظ وقال الحاكم لا أعلم أحدا سنده عن عبد الله بن عمر عن علي بن ظبيان وهو مصدوق وصوب وقفه الدارقطني والحديث في الصحيحين ليس فيه الى المرفقين ولكن أخرجه البزار بإسناد حسن من حديث عمار بن ياسر وفيه ثم ضربة أخرى لليدين الى المرفقين (وأخرجه) أبو داود أيضا ولكن قال الى المناكب وذكر علقته والاختلاف فيه (وروى) عن أبي هريرة أن ناسا من أهل البادية أتوا النبي صلى الله عليه وسلم الحديث وفيه فضرب يده على الأرض لوجهه ضربة واحدة ثم ضرب ضربة أخرى فمسح بها يديه الى المرفقين

(باب المسح على الخفين وبيان مدته للمقيم والمسافر)

(أبو حنيفة) عن الحكم بن عتيبة عن القاسم بن مخيمرة عن شريح بن هانئ عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال مسح المسافر على الخفين ثلاثة أيام ولياليهن والمقيم يوما وليلة (هكذا) أخرجه ابن خسر وهو في صحيح مسلم بالفظ جعل للمقيم يوما وليلة والمسافر ثلاثة أيام ولياليها (وأخرجه) ابن منده والبيهقي وابن خزيمة في الصحيح والفظ الأخير رخص (وأخرجه) الترمذي من حديث صفوان وصححه هو وابن خزيمة

(بيان الخبر الدال على اشتراط المسح بكونه ادساها وهو متوضئ)

(أبو حنيفة) عن سعيد بن مسروق عن إبراهيم التيمي عن عمرو بن ميمون عن أبي عبد الله الجدي عن خزيمة بن ثابت رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في المسيح على الخفين للقيم يوم وليلة وللمسافرة ثلاثة أيام وليلتين لا ينزع خفيه إن شاء إذا لبسهما وهو متوضئ (أخرجه) أبو داود والترمذي وابن ماجه من هذا الطريق وقال حسن صحيح (وفي) رواية أبي داود ولو امتزنا لزدنا وفي رواية ابن ماجه ولو رضى السائل على مسئلته نجعلها خمسا (قال) المحافظ واشهر طرق هذا الحديث رواية حماد والحمك عن إبراهيم النخعي عن الجدي عن خزيمة وليس فيه هذه الزيادة

(بيان الخبر الدال على أنه إنما يؤخذ من الأحكام لا من غيرها)

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن همام بن همام عن جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه توضع أو مسح على خفيه فسأله عن ذلك فقال اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنعه وإنما صحبته بعد نزول المائدة (أخرجه) الشيخان والترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث همام بدون قوله وإنما صحبته (وأخرج) معنى هذه أبو داود وابن خزيمة والمحاكم من جهة بكر بن عامر عن أبي زرعة عن عمرو بن جرير بالفظ ان جريرا بال ثم توضع أو مسح على الخفين وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح قالوا إنما كان ذلك قبل نزول المائدة فقال ما سلمت الا بعد نزول المائدة (وقال) المحاكم في هذه الزيادة صحيح ولم يخرجها بهذا اللفظ المحتاج اليه ولا طبراني في الاوسط من وجه آخر عن جرير أنه كان مع النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع فذهب يتبرز فرجع فتوضأ فمسح على خفيه

(بيان الخبر الدال على لبس الثياب الضيقة)

(أبو حنيفة) عن حماد عن الشعبي عن إبراهيم بن أبي موسى الأشعري عن المغيرة بن شعبه رضي الله عنه أنه خرج مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فانطلق فتضى حاجته ثم رجع وعليه حبة له رومية ضيقة الكمين فرفعها رسول الله صلى الله عليه وسلم من ضيق كمينها وكنت أصيب فتوضأ وضوءه للصلاة ومسح على خفيه ولم ينزعهما (هكذا) أخرجه ابن خسر وابن المغيرة وأبو بكر بن عبد الباقي والحرثي في مسانيدهم (وأخرجه) الستة

بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج لحاجته فأتبعه المغيرة بأداة فيها ماء فصب عليه حين فرغ من حاجته فتوضأ ومسح على الخفين

(بيان الخبر الدال على الاختلاف ثم الرجوع الى الأنصاف)

(أبو حنيفة) عن حماد بن سالم بن عبد الله بن عمر قال اختلف عبد الله بن عمر وسعد بن أبي وقاص في المسح على الخفين فقال سعد امسح وقال عبد الله ما يجهني فقال سعد امسح فاجعه سعد بن عمر رضى الله عنه فقال عمر بن الخطاب (هكذا) أخرجه الحارثي وهو في صحيح البخاري بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين وان عمر قال لابنه اذا حدثت سعد شيئا عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا تسأل غيره (وأخرجه ابن ماجه من وجه آخر وفيه فقال سعد امسح فأتى ابن أخي فقال عمر كتنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم تمسح على خفافنا لا نرى بذلك بأسا فقال ابن عمر وان جاء من الغائط قال نعم (ورواه) الامام ايضا عن أبي بكر بن أبي الجهم عن ابن عمر قال قدمت على غزو العراق فاذا سعد بن مالك بمسح على الخفين الحديث أخرجه ابن خنيس وطليحة وأسد بن عمرو في مسانيدهم

(بيان الخبر الدال على ثبوت مسح ابن أبي ليلى عن بلال)

(أبو حنيفة) عن الحكم بن عتيبة عن ابن أبي ليلى عن بلال ان النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين (هكذا) أخرجه اسد بن عمرو وأخرجه الا البخاري وهكذا رواه شعبة والثوري والاعمش الا ان الاعمش زاد بين ابن أبي ليلى وبلال كتب بن عجرة مرة والبراء بن عازب أخرى

(باب المستحاضة كيف تطهر فيه حديث عائشة وقد تقدم ذكره آنفا)

(أبو حنيفة) عن أيوب بن عتبة عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أم حبيبة بنت أبي سفيان قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المستحاضة فقال تغتسل غسلًا اذا مضت أيام أقرائتها وتوضأ لكل صلاة وتصلى (هكذا) رواه محمد بن الأثرار وابن المظالم وابن عمرو وأخرجه الاربعة الا النسائي من طريق عدي بن ثابت عن أبيه عن جده مرفوعا بلفظ المستحاضة تدع الصلاة أيام أقرائتها ثم تغتسل وتصلى ومذهب الامام

ان الاقراء المحيض وبه قال غير واحد من الائمة كمالهم ومبين في عمله
 (ابو حنيفة) عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة رضي الله عنها ان فاطمة
 بنت ابي حبيش قالت يا رسول الله اني احبض الشهر والشهرين فقال
 النبي صلى الله عليه وسلم هذا عرق من دمك فاذا اقبلت حيضتك فدى
 الصلاة واذا ادبرت فاغتسلي لظهرك وتوضئي لكل صلاة (وكذا) رواه
 الحسن بن زياد ومطهة وابن خسر (واخرجه) الطحاوي من هذا الوجه
 ونحوه للترمذي من رواية عبدة ووكيع وابي معاوية عن هشام (وعند)
 ابن حبان من طريق ابي حمزة عن هشام بالغظ فاذا ادبرت فاغتسلي وتوضئي
 لكل صلاة (وهو) في صحيح البخاري من طريق ابي معاوية عن هشام
 وقال في آخره فدى الصلاة واذا ادبرت فاغتسلي عنك الدم ثم صلى قال
 وقال ابي ثم توضئي لكل صلاة حتى يبي ذلك الوقت وهذا ابن ماجه بعد قوله
 ثم صلى وان قطر الدم على الحمبر (اعلم) انه قد صرح ائمتنا بان الامام رضى
 الله عنه روى حديث فاطمة بنت ابي حبيش وترك العمل به ونحن
 نوردك تفصيل الآثار المروية في الاستحاضة وما الذي اوجب ترك
 العمل به (قال) الامام ابو جعفر الطحاوي ذهب قوم الى ان المستحاضة تدع
 الصلاة ايام اقرا ثم اغتسل لكل صلاة (واحتموا) في ذلك بقوله صلى الله
 عليه وسلم المروى في هذه الآثار بفعل ام حبيبة بذبحش ذلك على
 عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم من اغتسل الما لكل صلاة وقد افق بذلك
 على وابن عباس به ورسول الله صلى الله عليه وسلم (وخالفهم) في ذلك آخرون
 فقبالوا الذي يجب عليها ان تغتسل للظهر والعصر غسلا واحدا وتصلي
 الظهر في آخر وقتها والعصر في اول وقتها وتغتسل للمغرب والعشاء غسلا
 واحدا فتصليهما به فتؤخر الاولى منهما وقرم الاخرى كما فعلت في الظهر
 والعصر وتغتسل للصبح غسلا واحدا (واحتموا) في ذلك بحديث سفيان
 الثوري وشعبة عن القاسم بن محمد عن ابيه عن زينب بنت جحش قالت
 سألت النبي صلى الله عليه وسلم انها مستحاضة فقال لتجلس ايام اقرا ثم
 الحديث (وفي) رواية سهلة الامر بغسل واحد للظهر والعصر والمغرب
 والعشاء وافرادهما يغسل ففيها ما يدل على ان هذا ناسخ للاول لانه انما

أمر به بعد ذلك فصار القول به أولى من القول بالآثار الأولى قالوا وقد روى
في ذلك أيضا عن علي وابن عباس (وخالفهم) في ذلك آخرون فقولوا تدع
المستحاضة الصلاة أيام أقرائها ثم تغتسل وتتوضأ لكل صلاة وتصلى
وذهبوا في ذلك إلى حديث الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عروة عن
عائشة أن فاطمة بنت أبي حبيش أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم
الحديث وفيه فأمرها أن تدع الصلاة أيام أقرائها ثم تغتسل وتتوضأ لكل
صلاة وتصلى وإن قطر الدم على المحصر (حدثنا) صالح بن عبد الرحمن
ابن عمرو بن الحارث قال حدثنا عبد الله بن زيد المقرئ قال حدثنا
أبو حنيفة وحدثنا فهد قال حدثنا أبو نعيم قال حدثنا أبو حنيفة عن هشام
ابن عروة عن أبيه عن عائشة أن فاطمة بنت أبي حبيش أتت النبي صلى الله
عليه وسلم الحديث وفيه فإذا قبل المحيض فدعى الصلاة وإذا دبر فاغتسل
لظهرك ثم توضئ عند كل صلاة (وروي) من ماريق شريك عن أبي اليعقوبان
عن عدي بن ثابت عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
المستحاضة تدع الصلاة أيام حيضها ثم تغتسل وتتوضأ لكل صلاة وتصوم
وتصلى قالوا فيمار ويأمره عن النبي صلى الله عليه وسلم من هذا قول فعارضهم
معارض فقال أما حديث أبي حنيفة الذي رواه عن هشام خطأ لأن
الحفاظ عن هشام روي عنه على غير ذلك وهـم عمرو وسعيد بن عبد الرحمن
ومالك والليث ورواه عن هشام بلفظ فإذا قبلت الحيضة فأتى الصلاة وإذا
ذهب قدرها فاغسل عنك الدم ثم صل وكذا رواه عبد الرحمن بن أبي
الزناد عن أبيه وعن هشام كلاهما عن عروة مثله فكان من الحجج عليهم
في ذلك أن حماد بن سلمة قد روى هذا الحديث عن هشام فزاد فيه حرفا تدل
على موافقته لأبي حنيفة (حدثنا) ابن خزيمة حدثنا إسحاق بن المنهال حدثنا
حماد بن سلمة عن هشام بمثل حديث هؤلاء غير أنه قال فإذا ذهب قدرها
فاغسل عنك الدم وتوضئ وصل في فيه أنه صلى الله عليه وسلم أمرها بالوضوء
مع أمرها بالغتسل فذلك الوضوء هو الوضوء لكل صلاة فهذا معنى حديث
أبي حنيفة وأيسر حماد بن سلمة عندكم في هشام بن عروة بدون مالك والليث
وعمر بن الحارث (فقد) ثبت بما ذكرنا صحة الرواية عن رسول الله صلى الله

عليه وسلم في المستحاضة أنها تتوضأ في حال استحاضتها لكل صلاة إلا أنه قد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما تقدم ذكره (فاردنا) أن نتطر لذلك لنعلم ما الذي ينبغي أن يعمل به من ذلك فكان ما روى من أمر أم حبيبة بنت جحش بالغسل عند كل صلاة فقد ثبت نسجته بحديث سهلة الميمنية عن الجمع بين الصلاتين بغسل واحد سوى الصبح ثم نظرنا فيما روى في ذلك فإذا عبد الرحمن بن القاسم قد رواه عن أبيه في المستحاضة التي استحاضت في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاختلف عنه في ذلك فروى الثوري عنه عن أبيه عن زينب بنت جحش أن النبي صلى الله عليه وسلم أمرها بذلك وإن تدع الصلاة أيام أقرائها (ورواه) ابن عيينة عنه أيضا عن أبيه ولم يذكر زينب إلا أنه وافق الثوري في معنى متن الحديث فكان ذلك على الجمع بين كل صلاتين بغسل في أيام الاستحاضة خاصة (ثبت) بذلك أن أيام الحيض كان موضعها معروفا ثم جاشعة فرواه عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة كما رواه الثوري وابن عيينة غير أنه لم يذكر الأقرأ وتابعه على ذلك محمد بن اسحاق فلما روى هذا الحديث كما ذكرنا فاختلفوا فيه كشيء نعلم من أين جاء الاختلاف فكان ذكر أيام الأقرأ في حديث القاسم عن زينب وليس ذلك في حديثه عن عائشة فوجب أن يجعل روايته عن زينب غير روايته عن عائشة فكان حديث زينب الذي فيه ذكر الأقرأ حديثا منقطعاً لا يثبت أهل الخبر لأنهم لا يحتجون بالمنقطع وإنما جاء انقطاعه لأن زينب لم يذكرها القاسم ولم يولد في زمنها وكان حديث عائشة وهو الذي ليس فيه ذكر الأقرأ متصفاً بالجمع بين الصلاتين بغسل واحد ولا بين أي المستحاضة هي (فقد) وجدنا المستحاضة قد تكون على معان مختلفة (فنهأ) أن تكون مستحاضة قد استقر بها الدم وأيام حيضها معروفة فسيبها أن تدع الصلاة أيام حيضها ثم تغسل وتتوضأ بعد ذلك (ومنها) أن تكون مستحاضة لأن دمها قد استقر بها فلا ينقطع عنها أيام حيضها قد خفيت عليها فسيبها أن تغسل لكل صلاة لأنه لا يأتي عليها وقت الاحتمال أن تكون فيه حائضاً أو طاهر من حيض فيحتاج لها فتؤمر بالغسل (ومنها) أن تكون مستحاضة قد خفيت عليها أيام حيضها ودمها

غير مستمر بهاينة قطع ساعة ويعود بعد ذلك هكذا في أيامها كلها فيكون
قد احاط علمها انها وقت انقطاع دمها اذا اغتسلت حينئذ غير طاهرة من
الحيض طهر اوجب عليها غسلها ان تصلى في حالها تلك ما ارادت من
الصلاة بذلك الغسل ان أمكنها ذلك (فلما) وجدنا المرأة قد تكون
مستحاضة بكل وجه من هذه الوجوه التي معانها مختلفة وأحكامها مختلفة
واسم المستحاضة يجمعها ولم نجد في حديث عائشة ذلك تبيان استحاضة
تلك المرأة التي أمرها النبي صلى الله عليه وسلم بما ذكرنا أي استحاضة هي
لم يجز لنا ان نحمل ذلك على وجه من هذه الوجوه دون غيره الا بدليل يدل
على ذلك فنظرنا في ذلك هل نجد فيه دليلا فاذا بكر بن ادريس قد حدثنا قال
حدثنا آدم حدثنا شعبة حدثنا عبد الملك بن ميسرة ومحمد بن يزيد وبيان
قالوا سمعنا عامر الشعبي يحدث عن قير امرأة مسروقة عن عائشة انها قالت
في المستحاضة تدع أيام حيضها ثم تغسل غسل واحد وتوضأ عند كل
صلاة وكذلك رواه سفيان عن فراس عن الشعبي (فلما) روى عن عائشة
ما ذكرنا من قولها الذي افتت به بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان
ما ذكرنا من حكم المستحاضة انها تغسل لكل صلاة وما ذكرنا انها
تجمع بين الصلاتين بغسل وما ذكرنا انها تدع الصلاة أيام اقراها ثم تغسل
وتتوضأ لكل صلاة قد روى ذلك كله عنها (ثبت) بجوابها ذلك ان ذلك
الحكم هو الناسخ للحكمين الآخرين لانه لا يجوز عليهما ان تدع الناسخ
وتقتي بالنسوخ ولولا ذلك لاسقطت روايتها (فلما) ثبت ان هذا هو الناسخ
لما ذكرنا وجب القول به فلم يجز لنا خلافا (وهذا) وجه قد يجوز ان تكون
معاني هذه الآثار عليه (وقد) يجوز في هذا وجه آخر يجوز ان يكون ما روى
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في فاطمة بنت أبي حبيش كانت أيامها
معروفة وسهلة كانت أيامها محجولة الا ان دمها ينة قطع في اوقات ويعود
بعد ما وهي قد احاط علمها انها لم تخرج من الحيض بعد غسلها الى ان صلت
الصلاتين جميعا (فان) كان ذلك كذلك فانا نقول بالحديثين جميعا فيجعل
حكم حديث فاطمة على ما صرفناه اليه وحكم حديث سهلة على ما صرفناه
اليه (وأما) حديث أم حبيبة فقد روى مختلفا فيه فهم يذكرون عن عائشة

انها امرت بالغسل عند كل صلاة ولم يذكر ايام اقرانها فقد يجوز ان يكون
 امرها بذلك ليكون ذلك الماء علاجاً له لانه يقتل الدم في الرحم فلا يسيل
 وبعضهم يرويه عن عائشة انها امرت ان تدع الصلاة ايام اقرانها ثم تغتسل
 لكل صلاة فان كان ذلك كذلك فقد يجوز ان يكون اراد به العلاج ايضاً
 وقد يجوز ان يكون اراد به ما ذكرناه قبل لان دمه اسائل دائم السيلان
 فليست صلاة الاحتتمل ان تكون عند طاهر من حيض ليس لها ان
 تصليها الا بعد الاغتسال فامرها بالغسل لذلك فان كان هذا هو معنى حديثها
 فانا كذلك نقول ايضاً فيمن استمر به الدم ولم تعرف ايام عادتها فلما
 احتملت هذه الآثار ما ذكرناه عن عائشة من قولها بعد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم على ما وصفنا ثبت ان ذلك هو حكم المستحاضة التي لا تعرف
 ايامها وثبت ان ما خالف ذلك مما روى عنها عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في مستحاضة استحاضتها غير استحاضة هذه أو مستحاضة
 استحاضتها مثل استحاضة هذه الا ان ذلك على أي المعاني التي كان فيما
 روى في امر فاطمة بنت أبي حبيش أولى لانه معه الاختيار من عائشة بعد
 النبي صلى الله عليه وسلم وقد علمت ما خالفه وما وافقه من قوله وكذلك
 ايضاً ما روى عن علي رضي الله عنه انما اختلفت اقواله في ذلك لاختلاف
 الاستحاضات التي أتت فيها بذلك (وأما) ما روى عن أم حبيبة في اغتسالها
 لكل صلاة فوجه ذلك عندنا والله أعلم انها كانت تتعاجبه (فهذا) حكم
 هذا الباب من طريق الآثار وهي التي يحتج بها قبيصة (ثم) اختلف الذين
 قالوا انها تتوضأ لكل صلاة (فقال) بعضهم انها تتوضأ للوقت كل صلاة وهو
 قول أبي حنيفة وزفر وأبي يوسف ومحمد (وقال) آخرون بل تتوضأ لكل
 صلاة ولا يعرفون ذكر الوقت في ذلك (فاردنا) ان نستخرج من القولين
 قولاً صحيحاً فرأيناهم قد اجمعوا انها اذا توضأت في وقت صلاة فلم تصل حتى
 نرج الوقت فارادت ان تصلي بذلك الوضوء انه ليس لها ذلك حتى تتوضأ
 وضوءاً جديداً ورأيناها لو توضأت في وقت صلاة فصارت ثم ارادت ان
 تتطوع بذلك الوضوء كان ذلك لها مادامت في الوقت فدل ما ذكرنا ان الذي
 ينقض طهارتها وخروج الوقت وان وضوءها يوجب الوقت لا الصلاة وقد

وسلم حين قام الى الصلاة رأى في قبلة المبحر دية في نخامة في كفا يده ورؤى
 في وجهه الكرامة لذلك وشدة عليه وقال ان أحدكم اذا قام الى الصلاة فانه
 يناجي ربه اوربه بينه وبين قبلته فلا يصق في قبلته ولكن عن يساره
 أو تحت قدمه اليسرى ثم أخذ طرف رداءه فبصق فيه ورد بعضه على بعض
 ثم قال أو يفعل هكذا (هكذا) رواه ابن خسر وهو في الصحيح من طريق
 اسماعيل بن جعفر عن أنس رفعه بالفظ رأى نخامة في القبلة فشق
 ذلك عليه حتى رؤى في وجهه فقام فحكه بيده وقال ان أحدكم اذا قام
 في صلاته فانه يناجي ربه أو ان ربه بينه وبين القبلة فلا يبرقن أحدكم قبل
 قبلته والباقي سواء (ومن) حديث ابن عمر رفعه رأى بصاقا في جدار القبلة
 فحكه ثم أقبل على الناس فقال اذا كان أحدكم يصلي فلا يصق قبل وجهه
 فان الله قبل وجهه اذا صلى (ومن) حديث عائشة رفعته رأى في جدار
 القبلة مخاطا أو بصاقا ونخامة فحكه (ومن) حديث أبي هريرة وأبي
 سعيد نحوه

(بيان الخبر الدال على ان المصلي اذا غلبه البراق كيف يفعل)

(أبو حنيفة) عن مسعر عن قتادة عن أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم البراق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها وهو في
 الصحيح من طريق شعبة عن قتادة عن أنس (وأخرجه) أحمد والطيبراني في
 الكبير من حديث أبي أمامة بالفظ سنة ودفنه حسنة

*(بيان الخبر الدال على ترك المني من الثوب ان كان

يابسا وغسله ان كان طريا)*

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن همام عن عائشة رضي الله عنها قالت
 لقد كنت افركه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم (أخرجه) مسلم بهذا
 اللفظ (وعند) البخاري كنت اغسله من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الحديث (وعند) البزار والدارقطني من حديث عائشة قالت كنت افرك
 المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان يابسا واغسله اذا كان
 وطيا (وسلم) من وجه آخر لقد رأيتني واني لأحكه من ثوب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يابسا بغيري (ولابي) داود كنت افركه من ثوب

رسول الله صلى الله عليه وسلم تركه صلى فيه
 * (بيان الخبر الدال على أن الثوب الذي يصبغ به المني اغا يغرك منه
 أو يغسل الموضع الذي أصابه فقط) *

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن همام أن رجلا أضافته عائشة رضي
 الله عنها فارتدت اليه ملحفة فالتحف بها فاصابته جنابة فغسل الملحفة كلها
 فباع عائشة فقالت ما أراد بغسل الملحفة انما كان يجزئه ان يفركه لقد كنت
 أفركه من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم صلى فيه أخرجه الترمذي
 بهذا اللفظ * (بيان الخبر المبين لكيفية الاستنجاء وآدابه) *

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم أن المشركين على عهد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لقوا المسلمين فقالوا نرى أن صاحبكم يعلمكم كيف تأتون الجلاء
 استهزاء بهم فقال المسلمون نعم فسألوهم فقالوا أمرنا أن لا نستقبل القبلة
 بغفر وجنا ولا نستنجي بإيماننا ولا نستنجي بعظم ولا برجيع وأن نستنجي
 بثلاثة أحجار هكذا رواه محمد في الآثار وأخرجه مسلم موصولا من حديث
 سلمان الفارسي *

* (كتاب الصلاة) *

* (في الخبر الدال على فضاها) *

(أبو حنيفة) عن طلحة بن نافع عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال سئل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أي العمل أفضل قال الصلاة في مواقيتها
 أخرجه أبو داود والترمذي من حديث أم فروة بلفظ أي الأعمال أفضل
 قال الصلاة في أول وقتها وفي إسنادها اضطراب (وأخرج) ابن حبان
 وابن خزيمة والحاكم من حديث ابن مسعود بلفظ أي الصلاة أفضل قال
 الصلاة في أول وقتها (وأخرج) الدارقطني عن ابن عمر نحوه وقال الذهبي في
 محضره استدركه ورواه الجماعة بدون أول
 * (مواقيت الصلاة) *

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم
 فسأله عن وقت الصلاة فأمره أن يهضر الصلوات مع رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ثم أمره بالان يكر بالصلوات كلهن ثم أمر في اليوم الثاني أن يؤخر

الصلاة كلها ثم قال أين السائل من الوقت الوقت ما بين هذين الوقتين
 هكذا رواه محمد بن أبي عمار وهو في صحيح مسلم من حديث بريدة وعبد الله
 ابن عمر وأبي موسى بلفظ أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم فسأله عن
 مواقيت الصلاة فقال أشهدكم من الصلاة فأمر بلالاً فأذن بغسل فذكر
 الحديث بطوله (وأخرج) الترمذي والنسائي وابن حبان والحاكم وأحمد
 وإسحاق عن طريق وهب بن كيسان عن جابر حديث إمامة جبريل عليه
 السلام وفي آخره ثم قال ما بين هذين وقت (وعند) أبي داود والترمذي
 وابن حبان والحاكم وابن خزيمة من حديث ابن عباس في هذه القصة وفي
 آخره والوقت في ما بين هذين الوقتين * (الوفات المستحبة) *
 * (في الخبر الدال على الاسفار) *

(أبو حنيفة) عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي
 صلى الله عليه وسلم أنه قال أسفروا بالصبح فإنه أعظم لأثواب هكذا رواه
 محمد بن مروان عنه (وأخرجه) أصحاب السنن الأربعة وابن حبان من
 حديث رافع بن خديج من رواية محمود بن أبيه عنه بلفظ أسفروا بالفجر فإنه
 أعظم للأجر وقال الترمذي حسن صحيح (وفي) لفظ لابن حبان في كتابه
 أصبحت بالصبح فإنه أعظم لأجوركم (وعند) النسائي بسند صحيح ما أسفروا
 بالفجر فإنه أعظم للأجر (وأخرج) الطبراني وابن عدي من حديث رافع بن
 خديج رفعه أنه قال لبلال لبال اذن الصلاة الصبح حتى يبصر القوم مواقع
 نياهم من الاسفار وقد أخرجه من حديث عمر بن الخطاب الطبراني ولاكن من
 طريق فليح عن عامر بن عمر عن أبيه عن جده * *

* (بيان الخبر الدال على استحباب التكبير بصلاة العصر في يوم الغيم) *

(أبو حنيفة) عن شيبان بن عبد الرحمن عن يحيى بن أبي كثير عن بريدة
 الأسلمي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بكر وابصلاة
 العصر في يوم غيم فإن من فاتته صلاة العصر حتى تغرب الشمس فقد حبط عمله
 هكذا رواه ابن المظفر وابن خسر (وأخرجه) ابن أبي شيبة في مصنفه
 من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة عن أبي المهاجر عن بريدة رفعه
 بلفظ بكر وابصلاة وأخرجه ابن ماجه كذلك (وعند) البخاري وأحمد

والثاني أيضا من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة عن أبي الميج والكن
 جملوه مدرجا واقتضاهم قال أبو الميج كذا مع بريد في يوم ذي غيم فقال بكر
 بصلاة العصر فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ترك صلاة العصر
 فقد حبط عمله (وافظ) حتى تغرب الشمس عند أحمد من حديث ابن عمر
 * (بيان الخبر الدال على انهم من فاتته العصر) *

(أبو حنيفة) عن شيبان بن عبد الرحمن عن يحيى بن أبي كثير عن بريدة رضي
 الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من فاتته صلاة العصر فكأنما
 وتر أهله وماله هكذا رواه ابن خسر (وأخرجه) ابن ماجه والشافعي عن
 نوفل بن معاوية (وأخرجه) ابن جرير في تهذيبه من طريق سالم عن ابن
 عمر عن عمر (وعند) أحمد والطبراني في الكبير من حديث نوفل بلفظ من
 فاتته الصلاة الحديث (وفي) الصحيح من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر
 رفعه الذي نفوته صلاة العصر كأنما وتر أهله وماله وهكذا أخرجه الجماعة
 * (الافاق المبكر وهه) *

(أبو حنيفة) عن عبد الملك بن عمير عن قزعة عن أبي سعيد رضي الله عنه قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صلاة بعد الغداة حتى تطلع الشمس
 ولا صلاة بعد العصر حتى تغيب الحديث بطوله هكذا رواه ابن المغيرة وابن
 خسر وطلحة وأبو بكر بن عبد الباقي وابن المقرئ في مسانيدهم (وفي)
 الخليلات من طريق هروين أبي عمرو عن محمد بن الحسن ومن طريق بشر
 ابن الوليد عن أبي يوسف كلاهما عن أبي حنيفة الحديث بطوله (وأخرجه)
 البخاري بطوله ومسلم مفرقا من حديث أبي هريرة وأبي سعيد (وفي) الصحيح
 أيضا من حديث أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلاتين
 بعد الفجر حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب الشمس
 * (باب الأذان وبدئه وان الإقامة مثنى مثنى كالأذان) *

(أبو حنيفة) عن علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن أبيه ان رجلا من الأنصار
 حضر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقرأه خريفا وكان الرجل ذا طعامة يجتمع
 اليه فانطلق خريفا لما رأى من خزن رسول الله صلى الله عليه وسلم فترك
 طعامة وما كان يجتمع اليه ودخل مسجده يصلي فينما هو كذلك اذ نسي

قوله وتره
 للجهول
 ونائب الفاعل
 مستتر وأهله
 وماله بالنصب
 مفعوله الثاني
 وروى بالرفع
 على انه نائب
 الفاعل ومعناه
 انتزع منه
 أهله وماله
 وعلى رواية
 النصب نقص
 هو أهله وماله
 اه من شرح
 مسلم

فاتا، آت في النوم فقال هل علمت ما حزن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 لا قال لهذا الناقوس فانه فخره ان يأمر بلالا ان يؤذن فعلمه الاذان الله أكبر
 الله أكبر الله أكبر الله أكبر أشهد ان لا اله الا الله مرتين أشهد ان محمدا
 رسول الله مرتين حي على الصلاة مرتين حي على الفلاح مرتين الله أكبر الله
 أكبر لا اله الا الله ثم علمه الاقامة مثل ذلك وقال في آخر ذلك قد قامت الصلاة
 مرتين الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله كاذان الناس واقامتهم فاقبل
 الانصارى فقدم على باب النبي صلى الله عليه وسلم فمر أبو بكر فقال استأذن لي
 فدخل أبو بكر وقد رأى مثل ذلك فآخبر به النبي صلى الله عليه وسلم ثم
 استأذن للانصارى فدخل فآخبر بالذي رأى فقال النبي صلى الله عليه وسلم
 قد آخبرنا أبو بكر مثل ذلك فامر بلالا يؤذن بذلك (أخرجه) الطبراني في
 الاوسط بهذا (والانصارى) هو عبد الله بن زيد بن عبد ربه (وأخرجه)
 أبو داود من طريق ابن اسحق حدثني محمد بن ابراهيم التيمي عن محمد بن
 عبد الله بن زيد عن أبيه قال لما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بعمل
 ايضرب به للناس طاف بي وأنا نائم رجل فذكر الحديث بطوله ببعض مخالفة
 في القصة دون لفظ الاذان والاقامة وفي آخره فسمع محمد ذلك وهو في بيته
 فخرج يجر رداءه ويقول والذي بعثك بالحق لقد رأيت مثل الذي رأى فقال
 لله الحمد (وهو) عند الترمذي بدون ذكر كلمات الاذان وكذا ابن حبان في
 صحيحه (وقد وردت) في أن الاذان مثنى مثنى والاقامة مثنى مثنى عدة
 احاديث تصلح للاحتجاج (فمنها) ما أخرجه أبو داود من طريق عبد
 الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ وفيه قال بعدما قال حي على الفلاح قد
 قامت الصلاة قد قامت الصلاة (وأخرجه) الترمذي من وجه آخر فقال
 عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عبد الله بن زيد قال كان اذان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم شغعا في الاذان والاقامة (وروى) الطحاوي من طريق عبد
 العزيز بن ربيع قال سمعت ابا محمد ووه يؤذن مثنى مثنى ويقيم مثنى مثنى
 (وايضا) من طريق النخعي عن ثوبان نحوه وروى البيهقي في الخلافيات
 من طريق عبد الله بن محمد بن عبد الله بن زيد عن أبيه عن جده انه أرى
 الاذان مثنى مثنى والاقامة مثنى مثنى قال فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم

فاعلمته فقال علمهن بلالا قال فتقدمت وأمرني أن أقيم فاعتق واسناده صحيح
 * (بيان الخبر الدال على جواز اتخاذ مؤذنين في مسجد واحد) *

(ابو حنيفة) حدثنا عبد الله بن دينار سمعت عبد الله بن عمر يقول قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم إن بلالا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى
 تسمعوا اذان ابن أم مكتوم فإنه يؤذن وقد حل الصلاة وفي المتفق عليه
 من حديث ابن عمر مثله حتى يؤذن ابن أم مكتوم وبدون قوله وقد حل
 الصلاة واخرجه عن ابن مسعود مرفوعا لا يمنعن احدكم اذان بلال الحديث
 * (بيان الخبر الدال على اجابة المؤذن بمثل قوله) *

(ابو حنيفة) حدثنا عبد الله بن دينار سمعت عبد الله بن عمر يقول كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اذن المؤذن قال مثل ما يقول اخرجه ابن
 ماجه من حديث أم حبيبة والترمذي من حديث عبد الله بن عمرو واجد
 من حديث أبي رافع (وفي) المتفق عليه من حديث أبي مسعود بل يلفظ اذا
 سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول (وفي) الحديث دليل على ان لفظة المثل
 لا تقتضي المساواة من كل وجه كرفع الصوت وغيره * (شروط الصلاة) *
 فيه حديث الاجمال بالنيات وتقدم

* (بيان الخبر الدال على عورة الرجل) *

(ابو حنيفة) حدثنا حماد عن ابراهيم عن الاسود قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ما بين العورة الى الركبة عورة (اخرجه) الحاكم هكذا عن
 عبد الله بن جعفر رفعه وفي رواية والركبة (واخرج) الدارقطني عن
 ابي ايوب مرفوعا ما فوق الركبتين من العورة وما أسفل السرة من العورة
 واخرج ايضا عن علي مرفوعا الركبة عورة واسناده ضعيف (واخرج) ايضا
 في الخلافات عن ابن جريح، عضلا السرة عورة (وعند) ابي داود عن عمرو
 ابن شعيب عن ابيه عن جده رفعه اذا زوج احدكم خادمة عبده او ابنته
 فلا ينظر الى ما دون السرة وقوق الركبة (واخرجه) الدارقطني والعميلي
 باطول من هذا (ثم) ان الاستدلال بهذه الاحاديث على كون السرة ليست
 بعورة ظاهر وعلى كون الركبة عورة غير ظاهر وهو ممتنع في سباق حديث
 انس وابي الدرداء وابي موسى عندا ايضا سوى وحديث عائشة عند مسلم

وذلك لان الغاية يحتمل دخولها تحت المغاوب وعدمه (وقد) اجاب الشيخ كمال الدين بن الممام فقال الغاية قد تدخل وقد تخرج والموضع موضع احتياط فحكمنا بدخولها احتياطاً انتهى (يعنى) ان الركبة ملتقى عظم الفخذ والساق والتمييز بينهما مذهبنا واجمع المهرم والمبيع فغالب المهرم على المبيع احتياطاً (والحاصل) ان عورة الرجل في ظاهر الرواية ماقتت المرة الى تحت الركبة وفي رواية عن الامام من نفس المرة الى تحت الركبة

(بيان الخبر الدال على النهى عن دخول المحاسم بلا ازار)

(ابو حنيفة) عن ابي الزبير عن جابر رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يهل لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر ان يدخل المحاسم الا بئزر (أخرجه) الترمذى والنسائى بالفظ من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل المحاسم الا بئزر وعندنا كماكم وابن هدى بغير ازار

(بيان الخبر الدال على جواز الصلاة في الثوب الواحد)

(ابو حنيفة) عن ابي الزبير عن جابر رضى الله عنه انه صلى الله عليه وسلم صلى في ثوب واحد متوشها به هكذا رواه ملحة وابن خسرو وابو بكر بن عبد الباقي والاشئانى وهو متفق عليه

(بيان الخبر الدال على الانكار على من لم يجوز ذلك)

(ابو حنيفة) عن الزهرى عن ابن المسيب عن ابي هريرة رضى الله عنه انه سئل عن الصلاة في ثوب واحد فقال ليس كلكم يصعد ثوبين هكذا رواه ابو بكر بن عبد الباقي وأخرجه الجماعة الا الترمذى (صفة الصلاة)*

(ابو حنيفة) عن ابي سفيان عن ابي نضرة عن ابي سعيد الخدرى رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الوضوء ومفتاح الصلاة والتكبير تحريمها والتسليم فعلها وفي كل ركعة تسلم ولا تجزئ صلاة الا بفاتحة الكتاب ومعها غيرها هكذا رواه ابو يوسف والحارثى وابن خسرو وابن المظفر وابو بكر بن عبد الباقي (وأخرجه) ابن عدى هكذا وأخرجه النسائى بهذا اللفظ أيضاً وابن ماجه بالفظ وسورة (وفي) رواية لابن عدى والسورة وفي اخرى له وسورة في فريضة وغيرها (وأخرجه) الترمذى وابن ماجه واحمد واسحق وابن ابي شيبة والبرار من طريق ابي عجيل عن محمد بن

الخفية من على رقبته بلفظ مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير
وقد علمها التسليم وقال الترمذي هذا أصح شيء في الباب (وعن أبي سعيد
منه أخرجه الترمذي وابن ماجه والمحاكم والعقيلي وقال العقيلي حديث
على أجودا سنادا وقال المحاكم هو أشهر اسنادا إلا أن الشيخين لم يحتجيا به
عقيل انتهى قال المحافظ وفي اسناد أبي سعيد أبو سفيان وهو ماري بن
شهاب السعدي والمحاكم ظنه طلحة بن نافع فلذلك حكم أنه على شرط مسلم
وأبو سفيان السعدي ضعيف ولم يخرج له مسلم انتهى (وفي رواية أبي يوسف
عن الامام أو غيره ما هو عند الطبراني من طريقه وضعفها ابن عدي بإسناد
ابن هب الله اللبلاج (ولابي) داود من وجه آخر صحيح أمرنا أن نقرأ بفاتحة
الكتاب وما تيسر وصححه ابن حبان من هذا الوجه واغظه امرنا رسول الله
صلى الله عليه وسلم وكذا أخرجه أحمد وأبو يعلى (وعند) ابن عدي من
حديث عمران بن حصين بلفظ لا تجزئ صلاة الا بفاتحة الكتاب وآيتين
فصاعدا (وعند) أبي نعيم في تاريخ اصبهان من حديث ابن مسعود بلفظ
وشيئ معها *

* (بيان الخبر الدال على قراءة ما تيسر من القرآن
ولو فاتحة الكتاب في الصلاة) *

(ابو حنيفة) عن عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة رضي الله عنه نادى منادى
رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة لا صلاة الا بقراءة ولو بفاتحة الكتاب
هكذا رواه طلحة وابن خمره وابن المظفر (وأخرجه) الطبراني هكذا في
الوسط من طريق الامام بلفظ أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان انادى في أهل المدينة الحديث واسناده ضعيف وله طريق آخر عنده
وفيه حجاج بن أرطاه (وأخرجه) ابن عدي من وجه آخر بلفظ الامام وفي
اسناده ضعف (وفي) التقي عليه من حديث عبادة بلفظ لا صلاة الا لا يقرأ
بفاتحة الكتاب (وعند) الطبراني بلفظ لا صلاة الا بفاتحة الكتاب وآيتين من
القرآن (وعند) الدارقطني لا تجزئ صلاة من لم يقرأ بفاتحة الكتاب ورجاله
ثقات (وعند) ابن حبان وابن خزيمة من حديث أبي هريرة لا تجزئ صلاة
لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب

(بيان الخبر الدال على رفع اليدين عند الاذنين عند الافتتاح)
 (أبو حنيفة) عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر رضى الله عنه ان
 النبي صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه يحاذي بهما شصمة اذنيه أخرجه
 مسلم من طريق عبد الجبار بن وائل عن وائل بن حجر بلفظ رأى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم حين قام الى الصلاة رفع يديه حتى كانتا بجبال منكبيه
 وحاذى باهما اذنيه ثم كبر (وكذلك) أخرجه أبو داود والنسائي (وعند)
 أحمد واسحق والدارقطني والطحاوى من طريق يزيد بن زياد عن عبد
 الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى
 رفع يديه حتى تكون ابهاماه حذاء اذنيه وسبأني (وعند) المحاكم
 والدارقطني من طريق عاصم عن أنس رأيت النبي صلى الله عليه وسلم
 كبر يحاذي باهما اذنيه ثم ركع (وفي) المتفق عليه من حديث مالك بن
 الحويرث بلفظ يحاذي بهما اذنيه (وما) عند البخاري والاربعة من حديث
 أبي سعيد بلفظ يحاذي بهما منكبيه ومن حديث ابن عمر في المتفق عليه
 كذلك فقد جعلها الطحاوى على حالة العذر ~~كذا قاله المحافظ~~ (والذي)
 رأيت في كلام الطحاوى في وضع اليدين حذو المنكبين في حالة السجود
 لا في حالة الرفع فتأمل

(بيان الخبر الدال على ان رفع اليدين في تكبيرة الافتتاح فقط)
 (أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن الاسود ان عبد الله بن مسعود رضى الله
 عنه كان يرفع يديه في أول التكبير ثم لا يعود لشي من ذلك ويأثر ذلك عن
 النبي صلى الله عليه وسلم (وأخرجه) أبو داود والترمذي من طريق آخر بلفظ
 الا أصلى بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى فلم يرفع يديه الا في أول
 مرة وفي رواية ثم لا يعود وقال الترمذي حسن (ونقل) عن ابن المبارك انه
 قال لم يثبت عندي (وقال) ابن القطان هو عندي صحيح الا قوله ثم لا يعود
 فقد قالوا ان وكيعا كان يقولها من قبل نفسه وكذا قال الدارقطني انه صحيح
 الا هذه اللفظة لكن لم ينسبها الى خطأ وكيع (وقال) غير ابن القطان لم ينفرد
 بها وكيع بل اوردوها النسائي من طريق ابن المبارك عن الثوري عن
 عاصم بن كليب فذكره (تتبعه) روى الحارثي في مسنده قال حدثنا

محمد بن ابراهيم بن زياد الرازي حدثنا سليمان بن الشاذ كوفي سمعت سفيان
ابن عيينة يقول اجتمع أبو حنيفة والاوزاعي في دار الخناطين بمكة فقال
الاوزاعي لابي حنيفة ما بالكم لا ترفعون أيديكم في الصلاة عند الركوع وعند
الرفع منه فقال أبو حنيفة لا جل أنه لم يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
فيه شيء فقال كيف لم يصح وقد حدثني الزهري عن سالم عن أبيه عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة وعند الركوع
وعند الرفع منه فقال أبو حنيفة حدثنا حماد عن ابراهيم عن علقمة
والاسود عن عبد الله بن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يرفع
يديه الا عند افتتاح الصلاة ولا يعود شيء من ذلك فقال الاوزاعي حدثك
عن الزهري عن سالم عن أبيه وقد قول حدثنا حماد عن ابراهيم فقال
أبو حنيفة كان حماد أقره من الزهري وكان ابراهيم أقره من سالم وعلقمة
ليس بدون ابن عمر في الفقه وان كانت لابن عمر محبة وله فضل محبة
فالا سود له فضل كبير وعبد الله عبد الله فسكت الاوزاعي وسامان
الشاذ كوفي واه مع حفظه الا ان القصة مشهورة (واخرج) ابن عدي
والدارقطني والبيهقي من طريق حماد عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله
قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وابي بكر وعمر فلم يرفعوا أيديهم
الا عند افتتاح الصلاة (أبو حنيفة) عن زياد بن أبي زياد عن عبد الرحمن
ابن أبي ليلى عن البراء بن عازب رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم كان إذا افتتح الصلاة رفع يديه حذو منكبيه أو حذو أذنيه هكذا
رواه الطحاوي وفي المتن زيادة وذلك فيما رواه أبو داود من طريق شريك
وابن قال عن يزيد بن أبي زياد عن ابن أبي ليلى بلفظ الى قرب أذنيه
ثم لا يعود قال أبو داود رواه هشيم وابن ادريس وخالد عن يزيد ولم يذكر واهيه
ثم لا يعود (واخرج) الدارقطني من طريق اسمعيل بن زكريا عن يزيد فذكره
وهذه الزيادة لو صحت لصحت للاحتجاج والله أعلم |

(في الخبر الدال على سنية وضع اليدين على الأعمال في الصلاة)

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يعتمر
بيمينه على يساره ثم يوضع بذلك الله عز وجل (هكذا) رواه محمد بن الاسود

وابن خسرو (وعند) مسلم من حديث وائل بن حجر أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم رفع يديه حين دخل في الصلاة كبر ووضعها جبال أذنيه ثم التحف بثوبه ثم وضع يده اليمنى على اليسرى (ورواه) ابن خزيمة فزاد على صدره وهذه الزيادة ليست عند مسلم (وفي) الباب عن سهل بن سعد عند البخاري وعن ابن مسعود في السنن وعند الدارقطني من حديث ابن عباس رفعه أنا معاشر الأنبياء أمرنا بأنفسك أي اتنا على شمالكنا في الصلاة (وعند) الترمذي وابن ماجه من حديث قبيصة بن هلاب عن أبيه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم منافيا أخذ منها له بعينه

(بيان الخبر الدال على إخفاء اليد هلة في الصلاة)

(أبو حنيفة) عن أبي اسحق السبيعي عن البراء بن عازب رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخفي بسم الله الرحمن الرحيم (أخرج) معناه أحمد والنسائي وابن خزيمة وابن حبان والدارقطني من حديث أنس وسفيان في مسنده قريبا

(بيان الخبر الدال على اجتماع غاية الصحابة على إخفاء في الصلاة)

(أبو حنيفة) عن أبي سفيان طريف بن شهاب عن يزيد بن عبد الله بن مغفل عن أبيه أنه صلى خلف أمام جهر بيسم الله الرحمن الرحيم فلما انصرف قال يا عبد الله احبس عنا نعمةك هذه فاني صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان فلم اسمعهم يجهرون بها هكذا رواه طحاية وابن خسرو وابن المقفر والحارثي (وأخرجه) الطبراني هكذا سنداً ومتناً اللفظ نعمةك (ومعناه) رواه أحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه من طريق آخر ولفظ السنن سمعني أبي وأنا أقرا بسم الله الرحمن الرحيم فقال أي بني ياك والحدث في الاسلام فقد صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ومع أبي بكر ومع عمر ومع عثمان فلم اسمع أحدا منهم يقولها وقال الترمذي حسن وأبو سفيان فيه مقال ولكن تابعه قيس بن عباية كما هو عند أصحاب السنن وثقه ابن معين وغيره ويريد احتججه بالنسائي وابن حبان (أبو حنيفة) عن حماد بن أنس بن مالك رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر رضي الله عنهم لا يجهرون بيسم الله الرحمن الرحيم

عليه جمع على
أي شريف رفيع
مثل صبي
وصبية أه
مختار

هكذا رواه ابن خسر وابن المظفر وأبو بكر بن عبد الباقي (وأخرجه)
 بهذا اللفظ أحمد والنسائي وابن خزيمة وابن حبان والدارقطني ورجالهم
 ثقات (وفي) رواية فلم اسمع أحدا منهم يمجهر بيسم الله الرحمن الرحيم
 (وفي) رواية لابن حبان ويجهرون بالمحمد لله رب العالمين (وفي) رواية
 لابن خزيمة والطبراني فكأنوا يسرون بسم الله الرحمن الرحيم (وفي) مسلم عن
 أنس فلم اسمع أحدا منهم يقرأ بيسم الله الرحمن الرحيم (وعنده) أيضا في رواية
 لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها (وعند) مسلم
 أيضا من حديث عائشة كانت تفتح الصلاة بالكبير والقراءة بالمحمد لله
 رب العالمين (وعند) الطبراني يحدث أنس كأنوا يسرون بيسم الله الرحمن
 الرحيم (وروى) أبو بكر الرازي في أحكام القرآن من رواية إبراهيم
 النخعي عن ابن مسعود قال ما جهر رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة
 مكتوبة ولا أبو بكر ولا عمر (وروى) الطحاوي من طريق أبي وائل
 كان عمر وعلي لا يجهران بالبسملة (وعند) الدارقطني والخطيب من
 طريق صالح بن شهاب قال صليت خلف أبي قتادة وابن عباس وأبي هريرة
 وأبي سعيد فكأنوا لا يجهرون وصالح هو مولى التوبة ضعيف (وقال)
 سعيد بن منصور حدثنا خالد عن حصين بن أبي وائل قال كأنوا يسرون
 التعوذ والبسملة في الصلاة (فهذه) الأحاديث والآثار الواردة في ترك الجهر
 (وفي) الباب ما أخرجه من حديث أنس إن النبي صلى الله عليه وسلم وأبا
 بكر وعمر كأنوا يقتحمون الصلاة بالمحمد لله رب العالمين (وقد) جاءت عدة
 أحاديث في أنبات الجهر وآثار عن الصحابة والتابعين ليس هذا محل ذكرها
 (قال) المحافظ في تخريج أحاديث الهداية الذي يقتصل من البسملة أقوال
 (أحدها) أنها ليست من القرآن أصلا لا في سورة النمل وهذا قول مالك
 وطائفة من الحنفية ورواية عن أحمد (ثانيها) أنها آية من كل سورة أو بعض
 آية كما هو المشهور عن الشافعي ومن وافقه أنها آية من الفاتحة دون غيرها
 (ثالثها) أنها آية من القرآن مستقلة برأسها وليست من السور بل كتبت في
 أول كل سورة للفصل وهذا قول ابن المبارك وداود وهو المنصوص عن
 أحمد وبه قال جماعة من الحنفية (وقال) أبو بكر الرازي هو مقتضى

المذهب وعن أحمد بذلك روايتان احدهما انها من الفاشحة والثانية
لا وهو الامح (ثم) اختلفوا في قراءتها في الصلاة فمن الشافعي ومن تبعه
تجب وعن مالك تكره وعن أبي حنيفة تستحب وهو المشهور عن أحمد
(ثم) اختلفوا فمن الشافعي يسن الجهر بها وعن أبي حنيفة لا يسن وعن
اسمعي بن عمار وعبد التابعين حديث انس وقد اختلفوا في لفظه اختلفا كثيرا
(والذي) يمكن ان يجمع به مختلف ما نقل عنه صلى الله عليه وسلم من أنه كان
لا يجهر بها بحيث جاء عن انس أنه كان لا يقرؤها مراده في الجهر وحيث جاء
عنه اثبات قراءتها فمراده الامر وقد ورد في الجهر عنه صريحا فهو المعتقد
(قال) ولو ثبت ما رواه أبو داود عن طريق سعيد بن جبير قال كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم وكان مسيلة يدعى رجلا
اليمامة فقال أهل مكة انما يدعوا له اليمامة فأمر الله رسوله باخفائها
جهر بها حتى مات فكان نصافي نسخ الجهر لكنه مرسل ومعلوم المتن
اذ لا معنى للاسرار بالعملة لاجل ذكر الرحمن مع وجود ذكره عقب ذلك
(وقال) المحاذي الانصاف ان ادعاء النسخ في الجانبة بين باطل ومن حجج
من اثبت الجهر ان احاديثه جاءت من طريق كثيرة وتركه عن انس وابن
مغفل فقط والترجيح بالكثره ثابت وبان احاديث الجهر شهادة على اثبات
وتركه شهادة على نفي والاثبات مقدم وبان الذي روى عنه ترك الجهر قد
روى عنه الجهر (وقد) رده الحافظ فاجاب عن الاول بان الترجيح بالكثره
انما يقع بعد صحة السند ولا يصح في الجهر شيء مرفوع كما عن الدارقطني وانما
يصح عن بعض الصحابة موقوفا وعن الثاني بانها وان كانت بصورة النفي
لكنها بمعنى الاثبات وقولهم انه لم يسمعه لبعده بعيد مع طول هجرته وعن
الثالث بان من سمع منه حال حفظه أولى من أخذه عنه حال نسيانه وقد صح
عن انس أنه سئل عن شيء فقال سألوا الحسن فانه حفظ ونسينا انتهى
(وقال) المحاذي ايضا في الاخفاء نصوص لا تهتمل التأويل وايضا فلا
يعارضها غيرها الثبوتها وصحتها واحاديث الجهر لا توازيها في الصحة بل ارب
(ثم) ان اصح احاديث ترك الجهر حديث انس (وقد) اختلف عنه في لفظه
فاصح الروايات كانوا يفتخون القراءة بالحمد لله رب العالمين كذا قال

بأكثر أصحاب شعبة عن قتادة عن أنس وكذا رواه أكثر أصحاب قتادة عنه
وعلى هذا اللفظ اتفق الشيخان وجاء عنه لم يسمع أحدا منهم يجهر بالجملة
(ورواة) هذه أقل من رواة تلك وانقردها مسلم ثم ذكر اختلاف
رواته وقال والمحق أن هذا من الاختلاف المباح ولا ناسخ في ذلك
ولا منسوخ والله أعلم

* * * * *

(بيان الخبر الناسخ للتطبيق في الركوع) *

(أبو حنيفة) عن أبي يعفور العبدى عن حدثه عن سعد بن مالك رضى الله
عنه قال كنا نطبق ثم أمرنا بالركب (أخرجه) مسلم من طريق أبي يعفور
سمعت مصعب بن سعد يقول صليت جنب أبي قطبة بين كفى ثم
وضعت ما بين فخذي فخذي أبي وقال كنا نطبق ثم أمرنا بالركب فتبين المجهم
(وعند) البخاري باللفظ كنا نفعله فتبيننا عنه وأمرنا أن نضع أيدينا على
الركب (أبو حنيفة) عن عبد الملك بن ميسرة أن سعد بن أبي وقاص رضى الله
عنه قال كنا نطبق ثم أمرنا بالركب هكذا رواه طلحة وقد تقدم قريبا (وعند)
مسلم أن ابن مسعود كان يفعل ذلك وأشار سعد إلى ما كان يفعله ولعله لم
يبلغه النهى (أبو حنيفة) عن أبي يعفور عن حدثه عن عمر رضى الله عنه كان
إذا ركع وضع يديه على ركبتيه قال وقال سعد بن أبي وقاص كنا نطبق ثم
أمرنا بالركب (وأخرج) البخاري من حديث أبي حميد الساعدي في قصة
الصلاة قال فرجع فوضع راحتيه على ركبتيه (وعن) رفاع بن رافع في قصة
النهي صلاته وإذا ركعت فضع راحتيك على ركبتيك (أخرجه) أبو داود
والنسائي (وعن) أبي عبد الرحمن السلمي قال قال أنس عمر بن الخطاب أن
الركب سنت لكم (قلت) وبالأخير تبين المجهم في سند الإمام

* (بيان الخبر الدال على التكبير في كل رفع وخفض) *

(أبو حنيفة) (ثابت) عن وهب بن كيسان عن جابر رضى الله عنه أن النبي
صلى الله عليه وسلم كان يعلمهم السلام والتكبير كل ساجدا وركعا وكما
يعلمهم السورة من القرآن (قال) طلحة هكذا روى (ويروى) عن أبي
حنيفة عن زيد بن أبي أنيسة عن بلال به (وهكذا) عند الأثنائي وأخرج
معناه الترمذي والنسائي عن ابن مسعود رفعه كان يكبر في كل خفض ورفع

وقيام وقعود وكذا أبو بكر وعمر رحمهما الله الترمذي (وأخرجه) أحمد واسحق والدارمي وابن أبي شيبة (وفي) الصحيحين من حديث أبي هريرة كان النبي صلى الله عليه وسلم يكبر إذا قام إلى الصلاة ثم يكبر حين يركع الحديث بطوله (وفي) رواية للبخاري أن كانت هذه الصلاة حتى فارق الدنيا وفي الموطأ عن ابن شهاب عن علي بن الحسين كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر في الصلاة كلما خفض ورفع فلم تزل تلك صلاته حتى لقي الله عز وجل (وعند) الطبراني عن الحكم بن عمار الهمامي رفعه كان يعلمنا إذا قمنا إلى الصلاة فارتفعوا أيديكم ولا تخالفوا إذا كنتم قولوا الله اكبر سبحانك اللهم وبحمدك الحديث وإن لم تزيدوا على التكبير أجزاكم واستادهم ضعيف

• (بيان الخبر المبيح للتميم والتحميد) •

(أبو حنيفة) عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عمر رضي الله عنهما صلى بنا النبي صلى الله عليه وسلم فلما رفع رأسه من الركعة قال سمع الله أن حمده فقال رجل ربنا لك الحمد جدا كثيرا طيبا مباركا فيه فلما انصرف النبي صلى الله عليه وسلم قال من ذا المتكلم قالها ثلاث مرات فقال الرجل أنا يا نبي الله فقال والذي بعثني بالحق لقد رايت بضعة وثلاثين ملكا يندرون أيهم يكتبها لك وأول من يرفعها لك (ورواه) ابن أبي السبع بن ابرود وأبت أبا حنيفة يسأل عطاء عن الإمام إذا قال سمع الله أن حمده يقول ربنا لك الحمد فقال ما عليه أن يقول ذلك ثم روي عن عبد الله بن عمر ما تقدم (وقد) أخرجه مسدد في مسنده هكذا وهو في الصحيح من حديث رفاعة بن رافع وكذا عند الترمذي والنسائي وأبي داود والموطأ ولفظ الترمذي اثنا عشر ملكا (واعلم) أن مذهب الإمام أن إمام القوم يكتب في التميم والتحميد يكتب في التحميد (وعند) أبي يوسف ومحمد الجهم بينهما مسح لكل منهما واستدل الطحاوي لذلك بحديث علي عند البيهقي وحديث أبي سعيد عند الأربعة واختار قولهما (وفي) شرح المختار أن الحسن بن زياد روى عن الإمام نحو ذلك (وفي) الظهيرية عن الإمام أبي بكر محمد بن الفضل أنه كان يميل إلى قولهما وكان يجمع بينهما حين كان إماما (واختاره) تلميذه الإمام أبو علي النسفي كما نقله تلميذه شمس الأئمة الحلواني وهو قول

الائمة الثلاثة (ثم) ان لفظ التمجيد اللهم ربنا لك الحمد ويزيادة الواو
وبحذف اللهم في صورتين والكل منقول (وأما) المنفرد ففيه ثلاثة
أقوال (الاول) أنه يأتي بالتسميع لا غير وهو رواية المولى عن أبي يوسف عن
الامام وفي السراج انها الاصح (والثاني) أنه يأتي بالتعبد لا غير وصححه
صاحب الكافي وفي المبسوط وهو الاصح وقال الزبلي وعليه أكثر المشايخ
(والثالث) انه يجمع بينهما وصححه صاحب الهداية وقال الصدر الشهيد
وعليه الاعتماد (وحيث) اختلف التصحيح كما رأيت فلا بد من الترجيح فالارجح
من جهة المذهب القول الثاني ومن جهة الدليل القول الثالث والله أعلم
(بيان الخبر الوارد في عدم اعتماد المصلى على يديه عند قيامه)

(أبو حنيفة) عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر رضى الله عنه
قال كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه واذا قام
رفع ركبتيه قبل يديه هكذا رواه هوزة بن خليفة عنه (وأخرجه) الاربعة
وقال الترمذي حسن وقال المحاكم على شرط مسلم (واستدل) بذلك الامام
على ان المصلى يقوم بالاعتماد يديه على الارض وعلى عدم القعود قبل القيام
(وأما) ما روى في حديث مالك بن الحويرث من جاسة الاستراحة فمحمول
على حالة العذر والله أعلم

(بيان الخبر المدين للسجود على الجبهة والاذن)

(أبو حنيفة) عن أبي سفيان عن أبي نضرة عن أبي سعيد رضى الله عنه قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الانسان يسجد على سبعة أعظم جبهته
ويديه وركبتيه وصدور قدميه واذا سجد احدى كم فليضع كل عضو موضعه
واذا ركع فلا يدسح يدبج الحمار هكذا رواه عمر بن الرماح عنه (وأخرجه)
الدارقطني وابن عدى هكذا وابو سفيان تسكأ فيه (ومعنى) الجملة الاولى
في المتنق عليه من حديث ابن عباس وغيره كما سيأتي (ومعنى) الجملة الثانية
عند الاربعة وابن حبان والمحاكم واليزار من حديث ابن عباس رفعه
بالفعل اذا سجد العبد يسجد معه سبعة آراب وجهه وكفاه وركبتيه وقدماه
(أبو حنيفة) عن طاوس عن ابن عباس أو غيره من أصحاب رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال أوحى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يسجد على

دبح الرجل
تدبجها اذا بسط
ظهره وطأها
رأسه أشد
انخطأ لها من
أليتيه اه مختار

قوله آراب أي
أعضاء اه

سبعة أعظم هكذا رواه اسماعيل بن يحيى بن عبيد الله عنه ومعناه في
التفق عليه *

(بيان الخبر الدال على النهي عن العبث في الصلاة)

(أبو حنيفة) من عزمة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت أن اسجد على سبعة أعظم ولا أكف شعرا ولا ثوبا هكذا رواه سعيد ابن محمد عنه (وأخرجه) البخاري ومسلم والترمذي والنسائي ولفظ البخاري ومسلم بعد قوله أعظم وهمها الجهة (زاد) البخاري وأشار بيده إلى أنفه والبدن والركبتين وأطراف القدمين ولا تكف الثياب والشعر (وفي) لفظ مسلم أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يسجد على سبعة أعضاء ولا يكف شعرا ولا ثوبا الجهة والبدن والركبتين والرجلين (واعلم) أن الإقتصار في السجود على الأنف يجوز عند أبي حنيفة سواء كان من عذر بالجهة أم لا وعندهما لا يجوز إلا من عذر بها فالسجود بالجهة فرض عندهما (وله) أن المأمور به السجود على الوجه وهو بكل الوجه متعذرف كان المراد به بعضه والأنف بعض الوجه فإذا سجد به كان بمثابة السجود لو سجد بالجهة هذا بالنظر إلى الدراية وأما الرواية فتؤيده قول البخاري في الحديث المتقدم وأشار بيده إلى أنفه (وعند) أبي يعلى والطبراني عن عبد الجبار بن وائل عن أبيه رفعه كان يضع أنفه على الأرض مع جهته (وعند) الدارقطني من حديث ابن عباس لا صلاة لمن لا يصاب أنفه من الأرض ما يصاب الجبين ورواته ثقات (وعند) الدارقطني عن عائشة أنها قالت ابصر رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة من أهله تصلي ولا تضع أنفها بالأرض فقال يا هذه ضعي أنفك بالأرض فإنه لا صلاة لمن لم يضع أنفه بالأرض مع جهته *

(في كراهية فرش الذراعين في الصلاة)

(أبو حنيفة) عن حبة بن سعيد عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى فلا يفرش ذراعيه كافر أشرك الشيطان هكذا رواه داود الطائفي عنه (وأخرجه) الترمذي وابن ماجه من حديث جابر (وأخرج) التستوي من حديث أنس (وفي) الصحيح عن عائشة وكان

قوله أكف أي
اجمع اه

قوله عقبه وفي
رواية عقب
وهو الاقراء اهـ

ينهى عن عقبة الشيطان وان يترش الرجل ذراعيه افتراض السبع
(في اباحة الصلاة على المحصر) *

(أبو حنيفة) عن أبي سفيان طلحة بن نافع عن جابر بن عبد الله عن أبي سعيد
رضي الله عنهما أنه دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدته يصلي
على حصير يصعد عليه هكذا رواه ابن يونس عنه وأخرجه مسلم
والترمذي وابن ماجه *

(بيان الخبر الدال على نصب الرجل اليمنى في الصلاة) *

(أبو حنيفة) عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر رضي الله عنه قال
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جلس في الصلاة أضعف رجله
اليسرى ونصب رجله اليمنى هكذا رواه أبو معاذ البخاري عنه (وأخرجه)
الترمذي بالسند وقال حديث صحيح (وعند البخاري والثلاثة من
حديث أبي جبريد باللفظ فاذا جلس في الركعة الأخيرة قدم رجله اليسرى
ونصب الأخرى الحديث *

(بيان الخبر الدال على تشهد ابن مسعود) *

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن أبي وائل شقيق بن سلمة عن عبد الله بن
مسعود رضي الله عنه قال كنا اذا صلينا خاف النبي صلى الله عليه وسلم نقول
السلام على جبريل وميكائيل فاقبل علينا النبي صلى الله عليه وسلم فقال
ان الله هو السلام فاذا تشهدا اذكم فليقل التحيات لله والصلوات والطيبات
السلام عليكم أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله
الصالحين شهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله هكذا رواه
ابن المقفر وأبو بكر بن عبد الباقي والحسن بن زياد (وأخرجه) الأئمة الستة
والدارقطني والبيهقي (وفي) روايه كانوا يقولون السلام على الله السلام على
رسول الله *

(بيان الخبر الدال على عدم وجوب الصلاة على النبي

صلى الله عليه وسلم في التشهد) *

(أبو حنيفة) حدثنا الحسن بن الحر عن القاسم بن مخيمرة قال أخذ علقمة
بيدي فحدثني أن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أخذ بيده وان رسول الله

صلى الله عليه وسلم أخذ يدع عبد الله فعلمه التشهد في الصلاة قال قل
 التحيات لله والصلاة والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله
 وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله الا الله
 وأشهد أن محمدا عبده ورسوله فاذا فعلت هذا أوقات هذا فقد قضيت
 الصلاة ان شئت ان تقوم فقم وان شئت ان تقعد فاقعد هكذا رواه
 المقرئ وطلمة والاشثاني وابن خسر و (وأخرجه) أبو داود بهذا الاسناد
 (قال) الحافظ واتفق الحافظ على ان قوله فاذا فعلت الخ هذه الزيادة
 مدرجة من كلام ابن مسعود منهم ابن حبان والدارقطني والبيهقي
 والمحطيب وأوضحوا الحجة في ذلك (وقال) الخطابي ان لم يثبت ادراجها
 دللت على ان الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ليست واجبة (وقال)
 الشيخ كمال الدين بن الممام والحق ان غاية الادراج هنا ان تصير وقوفة
 والموقوف في مثله له حكم الرفع

(بيان الخبر الدال على تخيير الدعاء بعد التشهد)

(أبو حنيفة) حدثني سليمان الاعمش عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله بن
 مسعود رضي الله عنه قال علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد
 التحيات لله الى قوله عبده ورسوله ثم تدعو بما أحببت هكذا رواه ابن
 المظفر في مسنده عن الضحاك بن مسافر مولى سليمان بن عبد الملك قال
 صليت الى جنب أبي حنيفة فسمعتني أتشهد فقال لي يا شامي حدثني سليمان
 الاعمش فسأله (ورواه) أيضا الحسن بن زياد في نسخة عن الامام (وعند)
 الامام أحمد في حديث ابن مسعود مطولا وفي آخره واذا كان في آخر الصلاة
 دعا لنفسه بما شاء ثم يسلم وأصل حديث ابن مسعود في المتن عليه في آخره
 ثم ليتخير أحدكم من الدعاء بما أحببه اليه فيدعوه (وفي) لفظ فليتخير
 من المسئلة ما شاء (وعند) النسائي من حديث أبي هريرة ثم يدعول نفسه بما
 بدله (قال) الحافظ ويترجح تشهد ابن مسعود باتفاق الستة عليه وباتفاق
 الائمة أنه أصبح يخرجنا انتهى حتى قال الترمذي ابن أكثر أهل العلم عليه من
 الصحابة والتابعين (وأخرج) الطحاوي عن ابن عمر أن أبابكر عليه
 الناس على المنبر ووافق ابن مسعود جماعة من الصحابة منهم معاوية بن

أبي سفيان وسلمان الفارسي كما عند الطبراني وطائفة كما عند البيهقي في السنن وقال النووي اسناده جيد

(بيان الخبر الدال على سنية التعليم)

(أبو حنيفة) عن أبي اسحق السبيعي عن البراء بن عازب رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن أخرجه مسلم بهذا اللفظ من حديث ابن عباس مرفوعا (وأخرجه) البيهقي من طريق طاووس عنه مرفوعا والطحاوي من طريق عطاء عنه موقوفا

(بيان الخبر الدال على ان التسليم مرتين عن اليمين والشمال)

(أبو حنيفة) عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم عن يمينه وعن يساره تسليمتين وبأبي الكلام عليه في الذي يليه (أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى يمينه خده الايمن وعن شماله حتى يرى يمينه خده الايسر مما ياتفت (وفي) رواية حتى يرى شق وجهه أخرجه الاربعة من طريق غير هذه وابن حبان وقال الترمذي حسن صحيح (ولمسلم) عن سعد بن أبي وقاص نحوه وفي الباب في التسليمتين عن عمار بن ياسر عند الدارقطني وعن حذيفة عند ابن ماجه وعن طلق عند أحمد وعن واثلة وابن عمر وعند الشافعي ثم البيهقي وعن جابر بن سمرة عند مسلم وعن واثل بن حجر عند أبي داود وعن أبي موسى عند ابن ماجه وعن البراء عند الدارقطني

(بيان الخبر الدال على القراءة في صلاة الفجر بالجهر)

(أبو حنيفة) عن زياد بن علاقة عن قطبة بن مالك قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في إحدى ركعتي الفجر والنخل بأسفات لها طابع نصيبه هكذا رواه محمد بن المغيرة عنه (وأخرجه) مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه

هـ (في الانصراف من الصلاة كيف يكون)*

(أبو حنيفة) عن عطاء بن أبي رباح عن جابر رضي الله عنه قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قائما وقاعا دوا حافيا ومنتعلا وانصرف عن يمينه وعن شماله رواه ابن خثعمو هكذا رواه الحسن بن زياد في نسخة فلم يذكروا

جابر (وفي) البخاري من طريق الاسود عن عبد الله قال لا يجعل أحدكم للشيطان شيئا من صلاته يرى أن حق عليه أن لا ينصرف الا عن عيئه لقد رأيت النبي صلى الله عليه وسلم كثيرا ينصرف عن يساره (وفي) أيضا وكان انس يفتل عن عيئه وعن يساره ويعيب على من يتوخى الانفتال عن عيئه

(بيان الخبر الدال على القراءة في صلاة العشاء جهرًا)

(أبو حنيفة) عن عدي بن ثابت عن البراء بن عازب رضي الله عنه قال صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم صلاة العشاء فقرأوا التين والزيتون أخرجه السنة وهذا اللفظ الترمذي والنسائي وأحمد ومثله في الموطأ

(بيان الخبر الدال على القراءة في العيدين والجمعة جهرًا)

(أبو حنيفة) عن ابراهيم بن محمد بن المنتشر عن أبيه عن حبيب بن سالم عن النعمان بن بشير رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقرأ في العيدين والجمعة بسم الله الرحمن الرحيم وبك الأعلى وهل أتاك حديث الغاشية هكذا رواه ابن خزيمة وأخرجه الجماعة الا البخاري (وعند) النسائي عن انس صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم الظهر فقرأ بسم الله وهل أتاك حديث الغاشية

(بيان الخبر الدال على القراءة في يوم الجمعة في الفجر)

(أبو حنيفة) عن ابراهيم بن محمد بن المنتشر عن أبيه عن حبيب بن سالم عن النعمان بن بشير رضي الله عنه أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ يوم الجمعة الم تنزيل وهو في الصحيحين من حديث أبي هريرة بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الجمعة في صلاة الفجر الم تنزيل السجدة وهل أتى على الانسان ولطبراني من حديث ابن مسعود يديم على ذلك

(بيان الخبر الدال على فضل سورة الاخلاص)

(أبو حنيفة) عن عون بن عبد الله عن عتبة بن مسعود اخي عبد الله ان رجلا كان اذا قرأ سورة اتبعها بقل هو الله أحد فقد كثر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال ما حملك على ذلك قال احبها يا رسول الله قال قد احبك الله بحبك ياها كذا رواه محمد بن فضالة عنه وأصله عن البخاري

(بيان الخبر الدال على القراءة في ركعتي الفجر)

(أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر قال رعت النبي صلى الله عليه وسلم أربعين يوما وشهراف سمعته يقرأ في ركعتي الفجر بقل هو الله أحد وقل يا أيها الكافرون هكذا رواه طلحة وأخرجه ابن ماجه والترمذي بدون أربعين يوما والنسائي عشرين مرة

(بيان الخبر الدال على القراءة في صلاة الجمعة)

(أبو حنيفة) عن مخلول بن راشد عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الجمعة سورة الجمعة والمنافقين هكذا رواه ابن خسر وطلحة من رواية أبي جنادة - صين بن مخارق عنه وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي بزيادة في صلاة الفجر

(بيان الخبر الدال على النهي عن الصلاة عند أقامتها في المسجد الجامع)

(أبو حنيفة) عن عمرو بن دينار عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة أخرجه الامام أحمد والاربعة

(باب صلاة الجماعة والتأكيد عليها)

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيده لقد هممت أن آمر بجمع خرم من حطب وأمر رجلا يصلي بالناس ثم أتبع الذين يخالفون ولا يضرهم الجماعة فأحرق عليهم بيوتهم (وأخرج) مسلم نحوه عن أبي الاحوص عن ابن مسعود الا انه قال يتخلفون عن الجمعة (قال) البيهقي وكذا في حديث يزيد الا ضم عن أبي هريرة لا يشهدون الجمعة (وعند) البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة رفعه بالفظ لقد هممت أن أمر المؤمنين فيؤذن ثم أمر رجلا فيصلي بالناس ثم أنطلق معي برجال معهم خرم حطب الى قوم يتخلفون عن الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم بالنار (وعند) البخاري والنسائي من حديث أبي هريرة ايضا بالفظ والذي نفسي بيده لقد هممت أن آمر بحطب فيحطب ثم أمر بالصلاة فيؤذن لها ثم أمر رجلا فيؤم الناس ثم أخلف الى رجال فأحرق عليهم بيوتهم الحديث (وهكذا) رواه مالك

وعبد الرزاق ولا منافاة بين رواية لا يشهدون الجمعة وبين لا يحضرون الجمعة وبين يختلفون عن الصلاة فيعمل بالروايات ويتوجه الغم الى من ترك كلام ذلك فتأمل

(بيان الخبر الدال على فضيلة الجماعة)

(أبو حنيفة) عن ثوبان بن عبد ربه عن عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة في جماعة أفضل من الفرد بسبع وعشرين درجة هكذا رواه طلمية وأخرجه ابن أبي شبة بهذا اللفظ (وهو) في المتفق عليه من حديث ابن عمر بلفظ صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة (وفي) رواية تزيد على صلاته وحده (وفي) البخاري من حديث أبي سعيد نحوه وقال بخمس وعشرين جزءا (وفي) لفظ صلاة الجمع تفضل على صلاة الرجل وحده خمساً وعشرين درجة (وفي) رواية على صلاة الرجل في بيته وفي سورة (وفي) رواية لابي داود فان صلاها في جماعة فأمروا ركوعها بالغت خمسين وصحها المحاكم

(بيان الخبر الدال على التهي عن منع النساء من المساجد)

(أبو حنيفة) عن حماد بن ابراهيم عن الشعبي عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم رخص في الخروج لصلاة الغداة والعشاء الآخرة للنساء فقال رجل لابن عمر اذن يتخذنه دغلا فقال ابن عمر اخبرك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول هذا (كذا) رواه أبو يوسف عنه (وفي) المتفق عليه من حديث ابن عمر رفعه اذ السنة اذنت احدكم امرأته الى المسجد فلا تمنعها قال فقال بلال بن عبد الله والله لئمنعن قال فاقبل عليه عبد الله فسيبه سباً شديداً ما سمعته سبه مثله قط وقال اخبرك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول والله لئمنعن (قلت) ولكن الفقهاء خصصوه بشروط وحالات هي مذكورة في كتب الفقهاء والله أعلم (والمبهم) في حديث الامام يحمّل ان يكون بالالا هذا هو رواية ابن شهاب عن سالم بن عبد الله ويحمّل ان يكون واقداً كما هي رواية مجاهد عن ابن عمر

(بيان الخبر المبيح للنساء في خروجهن الى المصلى)

(أبو حنيفة) عن عبد الكبريم بن أبي الخارق عن أم عطية قالت كان يرخص

الدغل يقتضين
الفساد اهـ

للنساء في الخروج الى العيدين الفطرو الاضحية رواه ابن المنذر وابن خزيمة
وسيباني في الذي يليه

(بيان الخبر المبيح لمخروج الابكار والحجوض الى المصلى)

(ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن سمع أم عطية تقول رخص للنساء في
المخروج الى العيدين حتى لقد كان البكران يخرجان في الثوب الواحد حتى
كانت الحماض تخرج فيجاسن في عرض الناس يدعون ولا يصالح (رواه)
الحارثي وقال وأم عطية وان لم تذكر النبي صلى الله عليه وسلم في كايتهما
كاهانه ثبت ذلك في اخبار كثيرة انتهى (وفي) البخاري من طريق
حفصة عن أم عطية كذا في مؤمران فخرج يوم العيد حتى تخرج البكر من خدرها
حتى تخرج الحماض فيمكن خلف الناس فيكبرون تكبيرهم ويدعون بدعائهم
يرجون بركة ذلك اليوم وطهرته (وفي) لفظ أمرنا ان نخرج العواتق
ذوات المخدور

(بيان الخبر الدال على فساد صلاة الرجل عند محاذاة المرأة)

(ابو حنيفة) عن الهيثم عن عكرمة عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم
صلى برجل وصلى خلفه وامرأة خلف ذلك صلى بهم جماعة هكذا رواه
حفص بن سالم عنه (وأخرج) النسائي معناه عن ابن عباس صليت الى
جنب النبي صلى الله عليه وسلم وعائشة خلفنا صلى معنا وانا الى جنب النبي
صلى الله عليه وسلم (قلت) وبه تبين الممهم في حديث الامام وصلاة ابن عباس
مع النبي صلى الله عليه وسلم واقامة اياه عن عيئه مذكورة في الصحيحين
في قصة مشهورة ولكن غير هذا الحديث المخرج هنا وبه استدلل الامام
على ان محاذاة المرأة الرجل في الصلاة مفسدة لصلاة الرجل ولولا ذلك لما
قامت عائشة خلفهم والافال افراد خلف الصف مكرره عند الامام ومفسدة
عند احمد

(بيان الخبر الدال على المحافظة في استكمال الصفوف ووصلها)

(ابو حنيفة) عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله ولائكمته يصلون على الذين يصلون
الصفوف هكذا رواه بشر بن القاسم عنه (وأخرج) الامام احمد وابن ماجه

وابن حبان والمحاكم عن عائشة وقال المحاكم على شرط مسلم وفي بعض رواياته زيادة ومن سد فرجة رفعه الله به درجة (وأخرجه) الطبراني في الكبير من حديث عبد الله بن زيد وفي الاوسط من حديث أبي هريرة
 * (بيان الخبر الدال على ان قراءة الامام قراءة للاموم) *

(أبو حنيفة) عن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كان له امام فان قراءته له قراءة (هكذا) رواه محمد في الاثر والمحرر في ابن المطهر وابن خزيمة وأبو بكر بن عبد الباقي من طريق جابر عن أبي الزبير عن جابر وزفر وطلمة وأخرجه ابن ماجه وجابر هو الجعفي ضعيف لكن تابعه ليث بن أبي سليم قال البيهقي ولم يتابعهما الا من هو اضعف منهما وقال الدارقطني وابن عدي لم يسنده عن جابر غير أبي حنيفة وتابعه الحسن بن عمارة ورواه الثوري وشعبة عن موسى عن عبد الله بن شداد مرسلًا وكذا قال ابن المبارك عن أبي حنيفة مرسلًا (وقد) أخرج الدارقطني والطبراني من طريق أبيوب عن أبي الزبير عن جابر مثله ولكن في الاسناد سهل بن العباس وهو متروك كل هذا كلام المحافظ في تخريج احاديث الهداية (قلت) قد روي هذا الحديث عن الامام مطولًا ومختصرًا ورواه عنه غير واحد من الائمة فرواية محمد بن الحسن تقدم سياقها وهو مختصر ورواه الليث بن سعد عن أبي يوسف عنه بالسند المتقدم بافظ ان رجلاً قرأ خلف النبي صلى الله عليه وسلم الظهر أو العصر فأومأ اليه رجل فنهاه فلما انصرف قال انتهاني ان أقرأ خلف النبي صلى الله عليه وسلم فتذاكر ذلك حتى سمع النبي صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى خلف الامام فان قراءته الامام له قراءة (وروي) محمد بن الفضل وسالم بن مسلم قال حدثنا أبو حنيفة به عن جابر قرأ رجل خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهاه رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك (وروي) مكى بن ابراهيم عن أبي حنيفة به عن جابر قال انصرف النبي صلى الله عليه وسلم من صلاة الظهر أو العصر فقال من قرأ منكم سبح اسم ربك الاعلى فسكت القوم حتى سأل عن ذلك مرارًا فقال رجل من القوم أنا يا رسول الله فقال رأيتك تنازعني

قوله تخاجني

بمعنى تنازعني

هـ

أوتخاجني القرآن (وروى) يونس بن بكير وعلى بن يزيد الصديقي ومروان
ابن شجاع عن أبي حنيفة عن جابر قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
بأصحابه الظهر أو العصر فلما انصرف قال من قرأ خافي سبع اسم ربك
الاهلي فلم يمت بكلام أحد فرد ذلك فلانا فقال رجل أنا يا رسول الله فقال
قد رأيتك تخاجني أوتنازعني القرآن من صلى منكم خلف امام فقرأه له
قراءة هذا و قول الدارقطني لم يسنده عن جابر غير أبي حنيفة فمد فوج
لما أخرجه أحمد بن منيع في مسنده حدثنا اسحق الأزرق حدثنا سفيان
وشريك عن موسى بن أبي عائشة بهذا ورواية ابن المبارك عن الامام
بالارسال وكذا رواية الثوري وشريك عن موسى لا يضر اذا التفتة بسند
الحديث تارة ورسله أخرى وقول البيهقي بعد ان أورد من طريق الحسن
ابن صالح عن جابر وليث بن أبي سليم عن أبي الزبير جابر وليث لا يمتحج بهما
فسلم له ذلك ولكن في المصنف لابن أبي شيبة حدثنا مالك بن اسماعيل عن
الحسن بن صالح عن أبي الزبير عن جابر رفعه بهذا (قال) السارديني من
علمائنا في الجوهرة النقي وهذا سند صحيح (وكذا) رواه أبو نعيم عن الحسن
ابن صالح عن أبي الزبير ولم يذكر الجمع في كذا في أطراف المزني وسماع الحسن
ابن صالح عن أبي الزبير يمكن اذ مذهب الجمهور ان من أمكن لقائه
لشخص وروى عنه فروايته محمولة على الانتقال فيعمل على ان الحسن
سمعه من أبي الزبير مرة بلا واسطة ومرة أخرى بواسطة الجمع في وليث ولد
الحسن بن صالح سنة مائة وتوفي أبو الزبير سنة ثمان وعشرين ومائة
(وعند) البزار من رواية أبي الاحوص عن عبد الله قال كانوا يقرءون خلف
النبي صلى الله عليه وسلم فقال خلطتم على القرآن (وروى) عبد الززاق
في مصنفه عن الثوري عن ابن ذكوان عن زيد بن ثابت وابن عمر كانا لا يقرآن
خلف الامام (وروى) ايضا عن هشام بن حسان عن أنس بن سيرين قال
سألت ابن عمر أقرأ مع الامام قال انك لضخم البطن يكفيك قراءة الامام
(وفي) الباب احاديث وآثار كثيرة عند الدارقطني والطبراني وابن عدي
وابن حبان في الضعفاء وعبد بن جيد من رواية ابن عمر وأبي هريرة وابن
عباس وأبي سعيد وأنس قد ذكرها في طرقها ليس هذا موضع ذكرها

والله أعلم * (بيان الخبر الدال على جواز الاستخلاف في الصلاة) *
 (أبو حنيفة) عن حماد بن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها أن
 النبي صلى الله عليه وسلم لما مرض المرض الذي قبض فيه خف من الودع
 فلما حضرت الصلاة قال مري أبا بكر فليصل بالناس فإرسات إلى أبي بكر أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بأمر أن تصلي بالناس فأرسل اليها يا بنتاه
 اني شيخ كبير رقيق واني متى لا أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم في مقامه
 أرق لذلك فاجتبي أنت وحفصة عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فبرسل
 إلى عمر ففعلت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنتن صواحب يوسف
 (وفي رواية) صواحبات يوسف مري أبا بكر فليصل بالناس فلما نودي
 بالصلاة سمع النبي صلى الله عليه وسلم المؤذن وهو يقول حي على الصلاة فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ارفعوني فقالت عائشة قد أمرت أبا بكر أن
 يصلي بالناس فانت في عذر فقال ارفعوني فقد دعيت مرة عني في الصلاة
 قالت عائشة فرفع بين اثنين وقدماه تجران في الأرض فلما سمع أبو بكر محي
 رسول الله صلى الله عليه وسلم تأخر وأماله رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فجلس النبي صلى الله عليه وسلم عن يسار أبي بكر وكان النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم حذاءه يكبر ويكبر أبو بكر يتكبير رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى
 فرغ لم يصل بالناس غير تلك الصلاة حتى قبض وكان أبو بكر رضي الله
 عنه الامام والنبي صلى الله عليه وسلم وجع حتى قبض (أخرجه) مسلم وابن
 ماجه من طريق إبراهيم عن الأسود عنها (ولمعلم) والبخاري عن عبد الله
 ابن عبيد الله بن عتبة بن مسعود الكل يروون قوله لم يصل بالناس إلى
 آخره (وأما) قوله وكان أبو بكر الامام إلى آخره ففي حديث أنس في كشف
 الستارة في الصحيح ولفظ البخاري من حديث عائشة نخرج بهادي بين
 رجلين ورجلاه مخطان في الأرض وفيه فكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي
 بالناس جالسا وأبو بكر قائما يقتدي أبو بكر بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم
 ويقتدي الناس بصلاة أبي بكر (قال) الثقي الشعمي وليس معناه أن أبا بكر
 كان اماما للناس لأن الصلاة لا تصح بامامين ولا يكن معناه أن النبي صلى الله
 عليه وسلم كان الامام وأبو بكر كان يباع الناس وفي ذلك الرواية الأخرى

قوله بهادي
 بضم الياء وفتح
 الدال أي
 يقتابل

في الصحيح وهي وأبو بكر كان يسمع الناس التكبير انتهى (فائدة) الصلاة التي صلاها النبي صلى الله عليه وسلم قاعدا والقوم خلفه قيام ظهر يوم السبت أو الأحد وهي آخر صلاة صلاها اماما وهي التي خرج فيها بين ابن عباس وعلى والصلاة التي صلاها خلف أبي بكر صبح يوم الاثنين وهي آخر صلاة صلاها اماما وهي التي خرج فيها بين الفضل وعلى

(بيان الخبر الدال على تخفيف الامام بالقوم)

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم أم رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قوما واطال بهم فانتفى اليهم رجل على بعيره فأناخه فعهقه ثم دخل في الصلاة فانبعث بعيره فجعل الرجل يتطار الى بعيره ولا يزداد منه الا بعدا والامام على قرأته فلما رأى الرجل ذلك صلى في جانب المسجد ثم انصرف في طلب بعيره فباغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال ما بال اقوام ينفرون من هذا الدين من أم قوما فليخفف بهم فان فيهم الكبير والضعيف وذو الحاجة كونوا مؤلفين ولا تكونوا منفرين هكذا رواه محمد بن الحسن في الآثار وابن خسرو (وفي) المتفق عليه من حديث جابر صلى معاذ لاصحابه العشاء فطول عليهم الحديث بطوله (ولابي) داود من طريق خرم بن أبي كعب في قصة معاذ فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تكن فتانا الحديث (وعند) البخاري في قصة معاذ من حديث جابر اقبل رجل بناضحين وقد جنح الليل الحديث (وعند) ابن منيع في حديث معاذ بلفظ صل بهم صلاة اضعفهم (وعند) مسلم من حديث عثمان بن أبي العاص قال آخر ما عهد الى رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أمت قوما فأخف بهم الصلاة رواية فان فيهم الكبير وان فيهم ذو الحاجة واذا صلى أحدكم وحده فليصل كيف شاء (وعند) البخاري من حديث أبي هريرة اذا صلى أحدكم للناس فليخفف فان فيهم الضعيف والسقيم والكبير فاذا صلى أحدكم لنفسه فليطول ما شاء (وعنده) ايضا من حديث أبي مسعود بلفظ يا أيها الناس ان منكم منفرين فمن أم بالناس فليتحوز

*

*

(في الحث على التعديل والاكمال)

(أبو حنيفة) حدثنا يحيى بن عبيد الله عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه

أنه صلى الله عليه وسلم صلى فسمع صوت صبي في النساء فأخف الصلاة فأكمل
فلا انصرف قيل يا رسول الله قصرت الصلاة قال ومم ذلك قالوا أخفت
قال سمعت صوت صبي في النساء فاردت ان أخفف حتى تنصرف الى صبيها
لا يشغلها فن أم قوماً فليخفف وليكمل فان فيهم الكبير والصغير والضعيف
وذا الحاجة والمريض هكذا رواه طه (وفي) رواية لابن خسر و
الشيخ الضعيف (وفي) الصحيحين من حديث أبي هريرة مرفوعاً اذا صلى
أحدكم للناس فليخفف فان فيهم الضعيف والسقيم والكبير (وفي) لفظ لمسلم
والمريض (وفي) لفظه الصغير والكبير والضعيف والمريض وذا الحاجة
(باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها وما لا بأس به) *

(اعلم) ان المكروه في هذا الباب نوعان (احدهما) ما يكره تحريماً وهو المحمل
عند اطلاقهم الكراهة وقالوا انه في رتبة الواجب فلا يثبت الابعاض يثبت
به الواجب يعني بالنهي الظني الثبوت (وثانيهما) المكروه تنزيهاً ومرتبه
الى ما تركه أولى وكثيراً ما يطلقونه فحينئذ اذا ذكرنا مكروهاً فلا بد من
النظر الى دليله فان كان نهياً ظنياً يحكم بكراهة التحريم وان كان مفيداً للترك
الغير المجازم فهي تنزيهية (وأشهرت) بقولي وما لا بأس به الى الاخير
(ابو حنيفة) عن حماد بن ابراهيم عن أبي واثل شقيق بن سلمة عن عبد الله
ابن مسعود رضي الله عنه أنه لما قدم من أرض الحبشة سلم على رسول الله صلى
الله عليه وسلم وهو يصلي فلم يرد عليه فلما انصرف النبي صلى الله عليه وسلم
قال ابن مسعود أعوذ بالله من سخطه يعني الله فقال النبي صلى الله عليه وسلم
وما ذاك قال سلمت عليك فلم ترد علي قال ان في الصلاة لشغلا عن رد السلام
فلم يرد السلام منذ يومئذ هكذا رواه حفص بن مسلم عنه (وأخرجه)
الشيخان وأبو داود والنسائي من طريق الأعمش عن علقمة عن ابراهيم
وقد استدلل الامام بحديث ابن مسعود على تحريم الكلام في الصلاة وأنه
يفسدها وان حديثه ناسخ لمحدث أبي هريرة وغيره في كلام الناسي
وذكر ابن عبد البر في التمهيد ان في حديث ابن مسعود دليل على ان المنع من
الكلام كان بعد اباحتها انتهى وبوافقه حديث زيد بن ارقم في الصحيح
في تغبير وقوم والله قاتلين وفيه فامرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام

والسورة مدنية وصحبة زيد كانت بالمدينة وكذا رجوع ابن مسعود من
الحجبة الى المدينة عندئذ توجههم الى بدر على الصحيح وهذا المقام يحتاج
الى بسط لا يلبق بهذا المقام (وفي) الباب حديث ابن عباس رفعه امرت
ان اسجد على سبعة أعظم ولا اكف شعرا ولا ثوبا وحديث ابن عمر رفعه من
صلى فلا يفرش ذراعيه افترش الكعب وقد تقدم

(في كراهية تعاليق الصور والتماثيل في البيوت)

(أبو حنيفة) عن أبي اسحق عن عاصم بن حمزة عن علي رضي الله عنه أنه
قال كان علي في بيت رسول الله صلى الله عليه ستر فيه تماثيل فابطلها عليه
جبريل عليه السلام ثم أتاه فقال ما بطلك عنى قال اننا لا ندخل بيتا فيه
كذب ولا تماثيل فابسط الستر واقطع رهوس التماثيل وأخرجوا هذا المجرور
ورواه غيب الله بن الزبير عن أبي حنيفة عن أبي اسحق عن رجل عن
النبي صلى الله عليه وسلم (ورواه) أبو يوسف عن أبي حنيفة عن أبي اسحق
عن النبي صلى الله عليه وسلم (وأخرجه) طهذه هذا (وعند) مسلم من حديث
ميمونة مرفوعة ان جبريل وعدني ان يلقاني الليلة فلم يلقني ثم وقع في نفسه
جروك كعب تحت فسطاطا لنسافر به فأخرج ثم أخذ بيده ماء فغضض مكانه
فلما ألقى جبريل قال اننا لا ندخل بيتا فيه كلب ولا صورة المحدث (وعنده)
أيضا عن عائشة واعد رسول الله صلى الله عليه وسلم جبريل في ساعة
يأتيه فيها فجاءت تلك الساعة ولم يأتها فالتفت فاذا بجبرو كلب تحت سريره
فقال ما هذا متي دخل هذا منا فقالت والله ما دريت فأخرج فجاء جبريل
فقال منعني الكلب الذي كان في بيتك اننا لا ندخل بيتا فيه صورة ولا كلب

(وعند) الترمذي والنسائي وأبي داود وابن حبان من حديث أبي هريرة
رفعها تاني جبريل عليه السلام فقال أتيتك البارحة فلم ينعني ان ادخل
الا أنه كان في البيت تمثال الرجل وكان في البيت قرام ستر فيه تماثيل وكان في
البيت كلب فبرز أس التماسك فلبقة طع فيصير كهيئة الشجرة وم بالستر
فلبقة طع ولجعل فينه وسادتين تو طان ومن بالكلب فليخرج ففعل وإذا
الكلب للحسن والحسين كان تحت فضد لهم وأخرجه النسائي مختصرا
(وعند) أبي داود والنسائي وابن ماجه وأحمد من حديث علي رفعه

قرام بوزن
كلب اه

النضد بفقهين
السر براه

لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة ولا جنب *
 (في الاتيان الى الصلاة بالتاني)

(أبو حنيفة) عن المبارك بن فضالة عن الحسن عن أبي بكر رضي الله عنه أنه ركع دون الصف ثم مشى حتى وصل الى الصف فلما فرغ ذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال زادك الله حرصا ولا تعد هكذا رواه محمد بن الحسن في نسخة (وعند) البخاري وأبي داود من حديث أبي بكر بلفظ دخل المصعد والنبي صلى الله عليه وسلم راكع فركع دون الصف ثم دب حتى انتهى الى الصف فلما سلم النبي صلى الله عليه وسلم من صلاته قال اني سمعت نفسا عاليا فأيكم الذي ركع فقال أبو بكر أنا خشيت ان تفوتني الركعة فركعت دون الصف ثم لحقت فقال زادك الله حرصا ولا تعد وزاد البخاري في جزء القرآن خلف الامام ولا تعد صل ما دركت واقض ما سبقت *

(في الخبر الدال على ان الصلاة لا يقطعها امر ورشي من الحيوانات بين يدي المصلي)

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن الاسود انه سأل عائشة رضي الله عنها عما يقطع الصلاة فتسالت أما انكم يا أهل العراق تزعمون أن الحمار والكلب والمرأة والسنور يقطعون الصلاة فرفقونا بهم ادرا ما استطعت فانه لا يقطع صلاتك شيء كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي وأنا نائمة الى جنبه عليه ثوب جانبه على هكذا رواه ابن خسر والبخاري وزفر والاشثاني (وأخرجه) أبو داود وفي رواية لابراهيم عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وأنا مغمضة بينه وبين القبلة (أخرج) هذه الشيخان ولفظ مسلم في حديث عائشة وعلى مرطوعيه بعضه وعند أبي داود والدارقطني من حديث أبي سعيد زيادة وادره واما استطعت فأنما هو شيطان وعند الدارقطني أيضا من حديث ابن عمر رفعه لا يقطع الصلاة شيء وادره واما استطعت (وعنده) أيضا من حديث أبي امامة رفعه لا يقطع الصلاة شيء واسناد الثلاثة ضعيف وعنده أيضا من حديث عمر بن عبد العزيز عن أنس رفعه وفيه قصة وفي آخره لا يقطع الصلاة شيء واسناده حسن *

(بيان الخبر الدال على تقديم العشاء على العشاء المجامع)

(أبو حنيفة) عن الزهري عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا نودي بالعشاء وأذن المؤذن فأبده وأبالعشاء أخرجه الشيخان والترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث ابن عمر رفعه بلفظ إذا وضع العشاء وأقيمت الصلاة فأبده وأبالعشاء ولا يجهان حتى يفرغ منه (وعن) عائشة فحواه متفق عليه (وعن) أنس رفعه إذا قدم العشاء فأبده وأبده قبل أن تصلوا المغرب ولا تجهلوا عن مسائلكم متفق عليه

(بيان الخبر الدال على أن التسييح للرجال والتصفيق للنساء)

(أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سن في الصلاة إذا نابههم في شيء التسييح للرجال والتصفيق للنساء هكذا رواه حكيم بن زيد عنه (وأخرجه) ابن ماجه بلفظ رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عند الخمسة من حديث أبي هريرة وألفاظهم متقاربة (وفي) المتفق عليه من حديث سهل بن سعد بلفظ من نابه شيء في صلاته فليسيح فإنه إذا سيج التفت إليه وإنما التصفيق للنساء

*(بيان الخبر الدال على النهي عن نشد الضالة في المسجد)

وما يقوله من سمع الناشد*

(أبو حنيفة) عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه أن رجلا طاع رأسه في المسجد فقال من دعا إلى الجمل الأحمر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا وجدت أمسا بنيت المساجد لما بنيت له أخرجه مسلم وابن ماجه بهذا اللفظ (وفي) رواية سمع رجلا يشد بعيرا في المسجد فقال لا وجدت أمسا بنيت هذه البيوت لما بنيت له *

(باب الوتر والتأكد على محافظته)

(أبو حنيفة) عن أبي اسحق عن عاصم بن حمزة قال سألت عليا رضي الله عنه عن الوتر أحق هو قال أما لحق الصلاة فلا ولا كن سنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا ينبغي لأحد أن يتركه هكذا رواه عبيد الله بن الزبير عنه وأخرجه الأربعة بدون فلا ينبغي إلى آخره وقال عبد بن حميد في مسنده حدثنا يزيد بن هرون حدثنا شعبة عن أبي اسحق عن عاصم به بلفظ ليس الوتر يحتم كالصلاة ولا كمنه سنة فلا تدعوه (وأخرج) أحمد وأبو داود والحاكم من

حديث ابن بريدة عن أبيه بلفظ الوتر حق من لم يوتر فليس منا وقال المحاكم
صحيح (وأخرجه) البيهقي في سننه من طريق عبيد الله العتيكي عن ابن بريدة
ونقل عن البخاري أن العتيكي عنده منا كبير (قلت) قال أبو حاتم هو صالح
المحدث وأنكر على البخاري إدخاله في كتاب الضعفاء (وأخرج) أحمد وابن
حبان وأصحاب السنن إلا الترمذي عن ابن أبي أيوب رفعه الوتر حق واجب
على كل مسلم الحديث (وأخرج) البزار عن ابن مسعود رفعه بلفظ الوتر
واجب على كل مسلم وفي أسناده جابر الجعفي وهو ضعيف (وأخرج) أحمد عن
أبي هريرة رفعه من لم يوتر فليس منا وإسناده ضعيف *

(بيان الخبر الدال على وجوبه)

(أبو حنيفة) عن أبي يعفور العبدى عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله
عليه وسلم أن الله افترض عليكم وزادكم الوتر هكذا رواه ابن المظفر
وابن خسرو والأشثاني وطلمة اتفقوا على سباق السند والتمن إلا الأخير
فعنده بلفظ أن الله زادكم صلاة الوتر فاسمعه وأطيعوه (وفي رواية) لابن
خسرو عن أبي يعفور عن رجل عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه
وسلم بلفظ أن الله زادكم صلاة وهي الوتر فاقضوا عليها (وروى) محمد بن
مسروق عن أبي حنيفة فقال عن أبي يعفور عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو
(وروى) نصر بن حجاب عن أبي حنيفة فقال عن أبي يعفور عن سمع أبا
هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كره مثل رواية مجاهد
(وفي رواية) لابن خسرو أبو حنيفة عن ناصح بن عبيد الله عن أبي يعفور
عن يحيى بن أبي كثير عن أبي هريرة ففي هذه الرواية تبين المبهم الذي في
رواية نصر بن حجاب وأبو يعفور العبدى اسمه وقدان ويقال واقد
وهذا الاختلاف لا يضر مع ثقة الرواة (وأخرجه) الأربعة إلا النسائي وأحمد
والدارقطني والطبراني وابن عدى من حديث خارجة بن خذافة مرفوعا
بلفظ أن الله أمركم بصلاة وهي خير لكم من حمر النعم وهي الوتر فجعلها لكم
فيما بين العشاء إلى طلوع الفجر (وأخرج) الصحيح بن راهويه والطبراني
من طريق يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير مرثد عن عمرو بن العاص وعقبة
ابن عامر رفعاه أن الله زادكم صلاة هي خير لكم من حمر النعم الوتر وهي

لكم فيما بين صلاة العشاء الى طلوع الفجر (قال) المحافظ وخالفه الليث
وابن اسحق فقالا عن يزيد عن عبد الله بن راشد عن عبد الله بن أبي مرة عن
خارجة بن حذافة وهو المحفوظ وعبد الله بن راشد مصري وثقة النسائي
وقد تكلم البخاري في سماع بعضهم عن بعض وقد رواه ابن لميعة عن
عبد الله بن هبيرة عن أبي تميم عن عمرو بن العاص عن أبي بصرة أخرجه
الحاكم قال المحافظ ولم يفرده ابن لميعة بل أخرجه أحمد والطبراني من
وجهين جديدين عن ابن هبيرة (وعند) الدارقطني والطبراني من حديث ابن
عباس خرج عليه نار رسول الله صلى الله عليه وسلم مستبشرين فقال ان الله قد
زادكم صلاة وهي التور وعنده عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فخره أخرجه
الدارقطني (وعند) الطبراني في مسند الشاميين من حديث أبي سعيد مرفوعا
ان الله زادكم صلاة وهي التور واسناده حسن (تنبيه) اعلم ان المراد
بالوجوب في قولهم التور واجب الفرض العملي لان الوجوب كثيرا ما يطلق
عليه وفي الظهيرية انه فرض عملا لا علما وواجب علما انتهى (وقد) روى
يوسف بن خالد السمتي عن الامام ان التور واجب وهو آخر اقواله وفي المحيط
وهو الصحيح وفي الخاتمة والكافي وهو الاصح وفي المبسوط والعناية والتبيين
وهو الظاهر من مذهبه (وروى) حماد بن زيد عنه انه فرض وبها أخذ زفر
(وروى) نوح بن مريم عنه انه سنة وبها أخذ صاحباه ووفق المشايخ بين
هذه الروايات بانه فرض عملا وواجب اعتقادا وسنة دليلا فالمراد بالعلم
المدكور في الظهيرية الاعتقاد قال ابن المهام والحق انه لم يثبت عندهما
دليل الوجوب فنفيها انتهى فهو سنة عندهما عملا واعتقادا ودليلا لكنه
أكد من سائر السنن الموقفة كافي البدائع ويجب عنده قضاءه اذا فات
وعندهما ايضا في ظاهرها الرواية والله أعلم

(بيان الخبر الدال على ان التور ثلاث ركعات)

(أبو حنيفة) عن زيد عن زر عن عبد الرحمن بن ابري عن ابن مسعود رضي الله
عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر بثلاث ركعات هكذا رواه المقرئ
وابن المظفر وطلمة وأخرجه الطحاوي وعند النسائي من طريق زرارة
ابن أبي أوفى عن سعد بن هشام عن عائشة مرفوعا بلفظ كان لا يسلم في ركعتي

الوتر (وعند) المحاكم من حديث عائشة كان يوتر بثلاث لا يسلم الا في آخرهن وأخرج الطحاوي من طريق عقبة بن مسلم سألت عبد الله بن عمر عن الوتر فقال اتعرف وتر النهار قلت نعم صلاة المغرب قال صدقت واحسنت ومن طريق أبي العالية علمنا أصحاب محمد أن الوتر مثل صلاة المغرب هذا وتر النهار وهذا وتر الليل (قال) التقي الشافعي في شرح النقاية ومذهبنا قوي من جهة النظر لان الوتر لا يصح لو امان يكون فرضاً او سنة فان كان فرضاً ليس الاركتين أو ثلاثاً أو أربعاً وكلهم أجمعوا على ان الوتر لا يكون اثنين ولا أربعاً ثبت أنه ثلاث وان كان سنة فلا توجد سنة الا ولها مثل في الفرض والغرض لم يوجد فيه وتر الا المغرب وهو ثلاث وذكر صاحب التمهيد جماعة من الصحابة روى عنهم الوتر بثلاث لا يسلم الا في آخرهن منهم عمرو بن علي وابن مسعود وزيد بن أبي أنس انتهى وفي البخاري وقال القاسم وراينا أناساً منذ أدركنا يوترون بثلاث وان كلاً واسع وأرجو أن لا يكون بشئ منه بأس

(بيان الخبر الدال على ما يقرأ في ركعات الوتر)

(أبو حنيفة) عن زيد بن زريع عن عبد الرحمن بن أبيزى عن ابن مسعود رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الاولى من الوتر بسم الله ربك الاعلى وفي الثانية قل يا ايها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله أحد هكذا رواه ابن خزيمة عنه ورواه عنه جماعة فلم يذكروا ابن مسعود وهكذا أخرجه الطحاوي وأخرجه النسائي وأحمد وقال اسحق هذا أصح شيء يروى في القراءة في الوتر (أبو حنيفة) عن حماد بن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث يقرأ في الاولى بسم الله ربك الاعلى الحديث (هكذا) رواه الفضل بن موسى عنه وأخرجه المحاكم فقال على شرطهما وفيه لا يسلم الا في آخرهن (وفي) رواية لا يسلم في الركعتين الاولى من الوتر وعند الرابعة وابن حبان والدارقطني من حديث عائشة بلفظ كان يقرأ في الركعتين اللتين يوتر بعدهما بسم الله الحديث ولفظ النسائي سيأتي في آخر باب الوتر (أبو حنيفة) عن مخل بن راشد النخعي عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير

عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لم كان يوتر بثلاث ركعات يقرأ في الاولى بسم اسم ربك الا على الحديث (هكذا) رواه سليمان بن عمرو عنه وأخرجه النسائي والترمذي وابن ماجه والطحاوي الا أن في رواية الترمذي خاصة بعد ذكر السور زيادة في ركعة ركعة

(بيان الخبر الدال على سعة وقت الوتر)

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن أبي عبد الله المحمدي عن أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه أنه قال أوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم أول الليل وأوسطه وآخره ليكون ذلك واسعا على المسلمين أي ذلك أخذوا به كان صوابا غير أن من طمع بقيام الليل فليجعل وتره آخر الليل فان ذلك أفضل هكذا رواه ابن المظفر والاشناني وابن خسر وأخرجه ابن أبي شيبه عن يزيد بن هرون عن هشام الدستوائي عن حماد بن أبي يعلى والطحاوي وابن منبج وأحمد والبخاري وابن أبي عمير (وأخرج معناه البخاري عن مسروق عن عائشة قالت كل الليل أوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم وانتهى وتره إلى البصر وعن ابن عمر رفعه اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترا

(بيان الخبر الدال على ان الوتر لا يصلى على الراحة)

(أبو حنيفة) عن حماد عن مجاهد أنه صحب عبد الله بن عمر رضي الله عنه من مكة إلى المدينة يصلى على راحلته يومئذ أسماء الامة مكتوبة والوتر فانه كان ينزل لهما فسأله عن صلاته على راحلته ووجهه قبل المدينة فقال لي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى على راحلته تطوعا حيث كان وجهه يومئذ أسماء (هكذا) رواه سعيد بن الجهم عنه وعن اسماعيل بن حماد كلاهما عن حماد (وأخرجه) الشيخان وأبو داود والترمذي والنسائي (وروى) الطحاوي عن حنظلة بن أبي سفيان عن نافع مثله ورواه مسدد عن قزعة أنه سأله عن الصلاة على راحلته أسماء فذكره (وروى) البخاري والنسائي أيضا عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم كان يوتر على راحلته (وفي) لفظ أوتر على بعيره ويجمع بينهما أنه كان في حالة العذر من وحل أو مطر أو غير ذلك فهي واقعة حال لا عموم لها على ان الفرض يصلى على الدابة العذر

الطاب والمأمر ونحوه أو أنه كان قبل وجوبه لأن وجوبه لم يقارن وجوب
الخمس بل متأخر عنه فلا تناقض والله أعلم *

(بيان الخبر الدال على نسخ القنوت في الفجر)

(أبو حنيفة) عن أبان عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود رضي
الله عنه قال لم يفت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الفجر قط الا شهرا
واحدا لانه حارب حيا من المشركين قمت يدعوع عليهم وأبضاعن حماد
عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله وزاد بعد قوله واحدا لم يرقبل ذلك
ولا بعده وانما قنت في ذلك الشهر يدعوع على ناس من المشركين (وأبضا)
عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه
وسلم أنه لم يفت الا أربعين يوما يدعوع على عصابة وذكوان ثم لم يقنت بعد إلى
ان مات فهذه ثلاثة أحاديث الأولان بسندين الأول رواه ابن خزيمة
وطحمة وأبان وهما ابن أبي عياش وهو متروك (قالت) ولكن تابع الامام على
ذلك سفيان أخرجه محمد بن يحيى العدي في مسنده عن وكيع عنه والثاني
أخرجه البزار وابن أبي شعبة والطبراني في الأوسط والطحاوي والمحاكم
والبيهقي فالطبراني والبيهقي من طريق محمد بن جابر اليمامي عن حماد هوان
أبي سليمان عن إبراهيم هو النخعي عن علقمة والاسود قال قال عبد الله بن
مسعود ما قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء من الصلوات الا في الوتر
وكان اذا حارب قنت في الصلوات كلها يدعوع على المشركين ومحمد بن جابر
ضعيف واليه يشير قول المحافظ واسناده ضعيف ولكنه ليس في مسند الامام
فاتفي الضعيف وفي الحديث الثالث بيان للدعوع عليهم من المشركين وهم
عصابة وذكوان (وعند) الطحاوي بالفظ قنت رسول الله صلى الله عليه
وسلم شهر ايدعوع على عصابة وذكوان فلما طاهر عليهم ترك القنوت (وفي)
الصحیح من حديث أنس انما قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا اراه
كان يث قومما يقال لهم القرا زها سبعين رجلا إلى قوم من المشركين
دون أولئك وكان بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عهد فقتنت
رسول الله صلى الله عليه وسلم شهر ايدعوع عليهم (وفيه) أيضا عنه قنت
رسول الله صلى الله عليه وسلم شهر ايدعوع على رجل وذكوان (وقد) وردت

قوله زها بضم
الزاي بمعنى
قدر اه

أحاديث في ترك القنوت غير ما ذكر (فإنها) ما أخرجه الطبراني في الاوسط
من وجه آخر عن ابن مسعود صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم
وأبي بكر وعمر فارأيت أحدا منهم قانتا في صلاة الا في الوتر (وعند) ابن ماجه
عن أم سلمة نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن القنوت في الصبح واستناده
ضعيف (وعند) الدارقطني من صفية بنت أبي عبيد بديل أم سلمة (وروى)
أحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه والطحاوي وصححه ابن حبان من
طريق أبي مالك سعد بن طارق الاشجعي قال قلت لأبي يا بابت انك قد صليت
خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وعلى هاهنا
بالكوفة نحو ما من خمس سنين فكأنوا بقتون في الفجر قال أي بني فحدثه
قال الترمذي حسن صحيح قال المحافظ وسنده على شرط مسلم ولكنه لم يخرج
لأبي مالك سعد بن طارق تفرد به وخولف فيه انتهى ولفظ النسائي صليت
خلف النبي صلى الله عليه وسلم فلم يقنت وصليت خلف أبي بكر فلم يقنت
وصليت خلف عمر فلم يقنت وصليت خلف عثمان فلم يقنت وصليت خلف
علي فلم يقنت ثم قال يا بني انها بدعة (وأخرج) ابن أبي شيبة عن ابن مسعود
وابن عمر وابن عباس وابن الزبير أنهم كانوا لا يقتون في صلاة الفجر وعن
أبي بكر وعمر وعثمان كذلك وعن ابن عمر أنه قال في قنوت الفجر ما شهدت
ولا علمت (وروى) البيهقي بإسناد ضعيف عن ابن عباس قال القنوت في
الصبح بدعة (وقال) محمد بن الحسن في الآثار أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن
إبراهيم عن الأسود بن يزيد أنه سمع عمر بن الخطاب يستن في السفر والحضر
فلم يره قانتا في الفجر حتى فارقه (وقال) أيضا أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن
إبراهيم قال لم ير النبي صلى الله عليه وسلم قانتا في الفجر حتى فارقه الدنيا وهو
معزل (تنبيه) أخرجه عبد الرزاق عن أبي جعفر الرازي عن الربيع عن أنس
لم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يقنت في الفجر حتى فارقه الدنيا كذا
عند الطبراني وصححه المحققون في الأربعين والدارقطني (ويعارضه) ما عند
الطبراني أيضا من رواية غالب بن فرقد الطحان كنت عند أنس بن مالك
شهرين فلم يقنت في صلاة العداة (والجواب) ان المراد بالحديث الاول انه
كان يقنت فيه عند النوازل واختصاصه بالنوازل قد ثبت بحديث أنس

نفسه عند الخطيب في كتاب القنوت واسناده صحيح قاله صاحب التنقيح بالفظ
 كان لا يقنت الا ان يدعو لقوم او على قوم وحديث ابي هريرة عند ابن حبان
 بالفظ لا يقنت في صلاة الصبح الا ان يدعو لقوم او على قوم واسناده صحيح
 قاله المحافظ فيكون حديث انس المتقدم منسوخ العموم بصريح حديثه
 وحديث ابن مسعود وهذين ولهذا لم يكن انس نفسه يقنت في الصبح
 وعليه يحمل قول من قال به من الصحابة والتابعين فلا يكون بالنسبة
 الى النازلة منسوخا بل مستثرا وبه قال جماعة من اهل الحديث اذ ليس في
 الاخبار ما يعارضه الاحديث ابن مسعود المتقدم فان فيه لم يقنت قبله ولا
 بعده (قال) ابن الهمام فيجب ان يكون بقاؤه في النوازل مجتهدا فيه لانه
 لم ينقل عنه صلى الله عليه وسلم من قوله ان لا قنوت في نازلة بعده بل بمجرد
 الغدوم بعدهما فيقبح الاجتهاد بان يظن بان تركها انما هو لعدم نازلة بعدها
 تستدعيه فتكون شرعية مستمرة وبان يظن رفع مشروعيته نظر الى سبب
 تركه صلى الله عليه وسلم وهو انه لما نزل قوله تعالى ليس لك من الامر شيء
 تركها انتهى وقول الطحاوي والترك دليل النسخ ظاهره ان المراد به نسخ
 القنوت مطلقا أي سواء في النوازل أو غيرها وهذا هو المفهوم من عبارات
 المتون وهو مشكل لما ثبت عن ابي بكر رضي الله عنه انه قنت عند محاربة
 مسيكة وكذلك عمرو وكذلك علي ومعاوية عند محاربتهمما والذي يؤخذ
 من مجموع الاخبار انه صلى الله عليه وسلم كان لا يقنت الا في النوازل
 ومن ثم ذهب جمع من العلماء الى عدم نسخه فيها بل هو أمر مستمر مشروع
 وجعلوا خصوص ما روى من قنوته صلى الله عليه وسلم في الفجر عند
 النوازل ناسخا للعموم ما روى أنه صلى الله عليه وسلم لم يزل يقنت في الفجر
 حتى فارق الدنيا فحاصل ما ان المعنى لم يترك النبي صلى الله عليه وسلم القنوت
 في الفجر عند النوازل حتى فارق الدنيا وجعلوا المراد بالترك في حديث ابن
 مسعود ترك الدعاء على أولئك القوم بعينهم لا ترك القنوت فيكون المراد
 بالنسخ نسخ عموم الحكم لا نسخ نفس الحكم (قال) في الملتقط قال الطحاوي
 انما لا يقنت عندنا في صلاة الفجر من دون وقوع بليّة فان وقعت فتنة
 أو بليّة فلا بأس به (وقال) الشيخ ابراهيم الحلي من متأخري علما في شرح

المنية هوم - ذهبنا وعليه الجمهور وانما نهت على هذه المسئلة لان غالب مشايخنا يحملون الترك على نسخ نفس الحكم والله اعلم

(بيان الخبر الدال على سنية القنوت في الوتر وأنه قبل الركوع)

(أبو حنيفة) عن أبان عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال يت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت في الوتر قبل الركوع قال فارسلت اليه من القابل فاحبرني أنه فعل مثل ذلك هكذا رواه طلحة وابن خسرو (وفي) رواية لابن خسرو عن عبد الله ان أمه أخبرته (وأخرجه) ابن أبي شعبة والدارقطني من هذا الوجه وأبان متروك (وأخرجه) الخطيب من وجه آخر ضعيف (وأخرجه) الطبراني من وجه آخر صحيح - لكن موقوفان ابن مسعود كان لا يفت في شيء من الصلوات الا في الوتر قبل الركوع (وعن) ابن عباس قال أوتر النبي صلى الله عليه وسلم بثلاث فقلت فيما قبل الركوع أخرجه أبو نعيم في الحلية (وعن) ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر بثلاث ويجعل القنوت قبل الركوع أخرجه الطبراني في الاوسط باسناد ضعيف (وروى) ابن أبي شعبة عن يزيد بن هرون عن هشام الدستوائي عن حماد عن إبراهيم عن علقمة ان ابن مسعود وأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يفتون في الوتر قبل الركوع وهذا سند صحيح على شرط مسلم (وفي) الصحيح من رواية عاصم سألت أنس بن مالك عن القنوت فقال قد كان القنوت قلت قبل الركوع أو بعده قال قبله الحديث (وعند) النسائي من رواية سفیان الثوري عن زبيد عن سعيد بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي ابن كعب أنه صلى الله عليه وسلم كان يوتر بثلاث يقرأ في الاولى بسم الله ربك الاعلى وفي الثانية بقل يا أيها الكافرون وفي الثالثة بقل هو الله أحد ويقتل قبل الركوع (وأخرج) ابن ماجه مثله (وقد) روى القنوت في الوتر قبل الركوع عن الاسود وسعيد بن جبير والخبزي وغيرهم رواه عنهم ابن أبي شعبة في مصنفه باسانيده (وفي) الاشراف لابن المنذر روي عن عمر وعلى وابن مسعود وأبي موسى الأشعري وأنس والبراء بن عازب وابن عباس وعمر بن عبد العزيز وعبيدة وجيد الطويل وابن أبي ليلى أنهم رأوا القنوت قبل الركوع وبه قال اسحق

*(باب النوافل * مشاركتها الفجر)*

(اعلم) ان المشرع نوعان عزيمة ورخصة والعزيمة هي الاصل وهي اربعة انواع فرض وواجب وسنة ونفل وقدم في القسمان الاولان وهذا باب السنة والنفل (ابو حنيفة) عن عطاء بن ابي رباح عن عبيد بن عمير عن عائشة رضي الله عنها قالت ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم على شيء من النوافل اشد منه على ركعتي الفجر (أخرجه) الشيخان ولفظ البخاري ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء من النوافل اسرع منه (وفي) لفظ الشاذلية منه على الركعتين قبل الفجر وفي لفظ اشد تعاهدا (ولم) عن اركعتي الفجر خير من الدنيا وما فيها (وللبخاري) عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يدع اربعا قبل الظهر وركعتين قبل الفجر (وله) عنها لم يكن يدعهما ابدا (وللطبراني) في الاوسط عنها لم اترك الركعتين قبل صلاة الفجر في سفر ولا حضر ولا صحة ولا سقم (وعند) ابي داود من حديث ابي هريرة صلواتهما وان طردتكم الخيل يعني ركعتي الفجر *(بيان الخبر الدال على سنية اربع ركعات الظهر القبلية)*

(ابو حنيفة) عن عبيدة بن معتب الضبي عن ابراهيم عن قزعة عن رجل من الصحابة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي اربع ركعات قبل الظهر لا يفصل بينهن بتسليم هكذا رواه ابن خزيمة وطحا (واخرجه) احمد وابوداود والترمذي في الشمائل وابو يعلى من حديث ابي ايوب مرفوعا بلفظ اربع قبل الظهر ليس فيهن تسليم تفتح لمن ابواب السماء (وعند) ابن ماجه كان يصلي قبل الظهر اربعا اذا زالت الشمس لا يفصل بينهن بتسليم وقال ابواب السماء تفتح اذا زالت الشمس (وفي) رواية الترمذي واجد قلت يا رسول الله افين تسليم فاصل قال لا وفي اسنادهم عبيدة بن معتب وهو ضعيف قاله المحافظ (قلت) ولاكن روى عنه الائمة المحفاظ مثل شعبة والثوري وهشيم ووكيع وجابر بن عبد الحميد وغيرهم واخرجه محمد بن الحسن في موطائه عن بكير عن عامر الجبلي عن ابراهيم والشعبي عن ابي ايوب الانصاري ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل صلاة الظهر اربعا اذا زالت الشمس فسأله ابو ايوب عن ذلك فقال

ان ابواب السماء تفتح في هذه الساعة فاحب ان يصعد لي في تلك الساعة خبير
قلت اني كلهن قراءة قال نعم قلت ان فصل بينهن بسلام قال لا (واخرجه)
ابن خزيمة من وجه آخر عن ابي ايوب وايش فيه لا يسلم بينهن (اعلم) ان آكد
السنن واقواها عند الامام سنة الفجر باتفاق الروايات حتى روى الحسن
منه لوصلاها فاعدا من غير هذا ولا يجوز ثم التي قبل الظهور ثم اللتان بعده
وبعد المغرب والعشاء سواء (تنبه) وقع لابن حمزة الحسيني الحافظ هنا وهم
في سياق السند فقال ابراهيم بن قزعة عن رجل له صحبة وعنه عبيدة
ابن معتب الضبي مجهول عن مثله (وقد) رد عليه الحافظ في تجهيل المنفعة
فقال هذا غلط نشأ عن تصحيف وانما هو ابراهيم عن قزعة وهو ابن يحيى
وابراهيم هو النخعي وعبيدة معروف بالرواية عن ابراهيم

• (بيان الخبر الوارد في الاربع ركعات بعد الجمعة) •

(ابو حنيفة) عن سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة رضي الله عنه
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من كان منكم مصليا بعد الجمعة فليصل
اربعا كذا رواه ابو بكر بن عبد الباقي (واخرجه) مسلم وفي لفظ له اذا
صليت بعد الجمعة وفي لفظ للجماعة الا البخاري اذا صلى احدكم الجمعة
فليصل بعدها اربعا (واخرج) ابن حبان من حديث ابي هريرة بالفظ
من صلى الجمعة فليصل بعدها اربعا وفي رواية فان كان له شغل فركعتين
في المسجد وركعتين في بيته وقال هذه الزيادة مدرجة وهو عند الدارقطني
والطبراني من رواية نافع عن ابن عمر (واخرجه) الحاكم في علوم الحديث
من وجه آخر عن ابن سيرين عن ابن عمر (واخرجه) المحرقي في الغرائب عن
نصر بن علي عن ابيه عن ابن ابي نصر عن ابي هريرة (اعلم) ان اثنتي عشرة
الاربع التي ذكرت في الاحاديث آنفا على سنة الظاهر وجعلوا سنة الجمعة
القبليّة بمنزلة يوم تلك الاحاديث ويعمل ابن مسعود بوجبه وامره به
الدال على صحة حكمه وكفي بابن مسعود قدوة (وقد) روى عنه وعن ابن
عباس وصفيّة وغيرهم ما يدل على ذلك (واستدلوا) على استئذان الاربع
البعديّة بحديث ابي هريرة في الباب (وقال) النووي نبه بقوله من كان
منكم مصليا الحديث على انها سنة ليست واجبة وقد اخذ به الامام واما

ماورد بن ابن عمر عند البخاري صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم صحتين
بعد الجمعة فحمل على العذر رواية الجماعة فان جعل بك شي فصل
ركعتين الحديث

(بيان الخبر الوارد في الأربع ركعات بعد العشاء)

(أبو حنيفة) عن مجارب بن دثار عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من صلى بعد العشاء أربع ركعات قبل أن يخرج من المسجد
عدان بمنزل من ليلة القدر أخرج معناه أبو داود من حديث عائشة
والنسائي من طريق شريح بن هانئ عن عائشة ما صلى رسول الله صلى الله
عليه وسلم العشاء قط فدخل على الأصلي بعدها أربع ركعات (ولاحد)
والبزار والطبراني إذا صلى العشاء ركع أربع ركعات (وفي) البخاري عن
ابن عباس بن عبد خاتمي ميمونة وكان النبي صلى الله عليه وسلم عندها في
ليالته صلى العشاء ثم جاء إلى منزله فصل أربع ركعات ثم نام (وفي) سنن
سعيد بن منصور من حديث البراء مرفوعا من صلى قبل الظهر أربع ركعات
كانت له جدي ليلة ومن صلاه بعد العشاء كان كمن صلاه من ليلة القدر
(وأخرجه) البيهقي من حديث عائشة موقوفا (وأخرجه) النسائي
والدارقطني موقوفا على كعب (قلت) والموقوف في مثل هذا كالمرفوع
لأنه من قبيل تقدير الثواب وهو لا يدرك إلا سمعا
(في أحياء الليل والمحث عليه)*

(أبو حنيفة) عن زياد بن علاقة عن المغيرة بن شعبة قال كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقوم عامة الليل فقال له أصحابه أليس قد غفر لك ما تقدم
من ذنبك وما تأخر قال أفلا كونه عبد اشكورا أخرجه الشيخان والترمذي
والنسائي (أبو حنيفة) عن عبد الرحمن بن خرم عن أنس رضي الله عنه قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما زال جبريل يوصيني بالجمعة حتى ظننت
أنه سيورثه وما زال يوصيني بقيام الليل حتى ظننت أن خيار أمتي لن يناموا
الأقليات هكذا رواه ابن خسر وأخرجه البزار (والجملة) الأولى فقط
أخرجه أحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي عن ابن عمر وهم
جميعا وابن ماجه عن عائشة والأول والثاني في الأدب والطبراني في الكبير

والبيهقي في السنن عن ابن عمرو والاول وابن حبان عن أبي هريرة
وعبد بن حميد والبخاري في الادب عن جابر والطبراني عن زيد بن ثابت
وأحمد والطبراني عن أبي امامة والطبراني عن علي (والجملة) الثانية
أخرجها الديلمي في الفردوس عن أنس

* *
(بيان الخبر الدال على احياء ليالي العشر الاخير من رمضان) *

(أبو حنيفة) عن الحليم عن رجل عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله
عليه وسلم كان اذا دخل شهر رمضان نام وقام فاذا دخل العشر الاواخر شد
المئزر واحي الليل أخرجه الستة من وجه آخر

*
(بيان الخبر الوارد في الصلاة في البيوت) *

(أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلوا
في بيوتكم ولا تجملوها قبورا أخرجه الشيخان عن زيد بن ثابت في
قصة مرفوعة صلوا أيها الناس في بيوتكم وفي لفظ فعليكم بالصلاة في بيوتكم
فان خير صلاة المرء في بيته الا المكتوبة (ولابي) داود صلاة المرء في بيته أفضل
من صلاته في مسجدى هذا المكتوبة (ولابن) أبي شيبه والترمذي
بالفاظ الامام وقال الترمذي حسن صحيح (وأخرجه) النسائي أيضا وكاهم
عن ابن عمر وأخرجه ابن أبي شيبه والطبراني عن زيد بن خالد الجهني

* (بيان الخبر الوارد في الاستخارة) *

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود رضي الله
عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة في الامور كما
يعلم أحدنا السورة من القرآن قال اذا أراد أحدكم امرافلية وضأتم ليركع
ركعتين ثم ليقل اللهم اني استخيرك بعلمك وأستقدرك بقدرتك واسألك
من فضلك فانك تعلم ولا أعلم وتقدر ولا أقدر وانت علام الغيوب اللهم ان
كان هذا الامر خيرا لي في ديني وخيرالي في عاقبة أمري فيسره لي وبارك
لي فيه وان كان غير خيرا لي فاقدر لي الخير حيث كان ثم رضني به هكذا
رواه اسمعيل بن عباس عنه (وأخرجه) البزار وهو عند البخاري من
حديث ابن المنكدر عن جابر بهذا

* *
(بيان سفية التعليم في الاستخارة) *

(أبو حنيفة) عن ناصح بن محمد - لأن من يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعلمنا الاستخارة في الأمور كما يعلمنا السورة من القرآن هكذا رواه القاسم بن الحكم عنه وأخرجه الترمذي والنسائي ولأبي داود مثله من حديث جابر *

(باب ادراك الفريضة)

(أبو حنيفة) عن الميمون بن جابر بن الأسود بن جابر عن أبيه أن رجلا من صلابة الظهر في بيوتهم أعل على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وهما يريدان أن الناس قد صلوا ثم أتيا المسجد فاذا رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة فعدا في ناحية المسجد وهما يريدان أن الصلاة لا تهل لهما فلما انصرف النبي صلى الله عليه وسلم رآهما فأرسل إليهما فجي بهما وفرا ثمهما ترعدا مخافة أن يكون قد حدث في أمرهما شيء فسالهما فاخبراهما الخبر فقال إذا فعلتما ذلك فصليا مع الناس واجعلا الأولى هي الفريضة هكذا رواه عنه جماعة وآخرون قالوا عنه عن الميمون برفعه لم يجاوزوه به (أخرجه) أبو داود والترمذي والنسائي من حديث جابر بن يزيد بن الأسود عن أبيه بلفظ شهدت مع النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الصبح في مسجد الخيف فلما قضى صلاته إذا هو برجلين في آخريات القوم لم يصليا معه وفيه أنا كنا صلينا في رحا لنا قال فلا تفعل إذا صلينا معكم في رحا لكانتم أئمتما مسجد جماعة فصليا معهم فأنهالكما نافلة وقال الترمذي حسن (وأخرجه) الحماكم وقال صحيح وأخرجه العدني وأبو يعلى وابن حبان (وقال) مالك في الموطأ عن نافع أن رجلا سأل ابن عمر فقال أني أصلي في بيتي ثم أدرك الصلاة مع الإمام فأصلي معه قال نعم قال أيتما جعل صلاتي قال ليس ذلك إليك (وفي) الباب عن أبي ذر برفعه صل الصلاة لوقتها فان أدركتها معهم فصل فإنها لك نافلة أخرجه مسلم (وهن) يزيد بن عامر السوائي نحوه أخرجه أبو داود وعن ابن مسعود نحوه أخرجه مسلم *

(باب قضاء الفوائت)

(أبو حنيفة) عن حماد بن إبراهيم قال عرس رسول الله صلى الله عليه وسلم

ليلة فقال من يحرسنا الليلة فقال رجل من الانصار شاب أنا يا رسول الله
أحرسكم فحرسهم حتى إذا كان مع الصبح غلبته عينه فاستيقظوا الابصر
الشمس فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فتوضأ وتوضأ أصحابه وأمر
المؤذن فأذن فصلى ركعتين ثم أقيمت الصلاة فصلى الفجر بأصحابه هكذا
رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه وزاد فصلى الفجر وجهه رفياً بالقرآن كما
كان يصليهما في وقتها ووصله طلحة بن كزاعة عن عبد الله بن مسعود
فرواه من جهة محمد بن خالد عن أبي حنيفة (وأخرجه) أبو داود والطحاوي
ورجاله ثقات وأبو بكر بن أبي شيبة وأبو يعلى وابن حبان والبيهقي (وعند)
مسلم من حديث أبي قتادة بلفظ ثم أذن بلال بالصلاة فصلى رسول الله صلى
الله عليه وسلم ركعتين ثم صلى الغداة فصنع كما كان يصنع كل يوم (وفي)
حديث ذي مخبر عن أبي داود باللفظ ثم قام النبي صلى الله عليه وسلم
فركع ركعتين غير مجل ثم قال لبلال أقم الصلاة (ولمسلم) من حديث أبي
هريرة فقال النبي صلى الله عليه وسلم له أخذ كل إنسان برأس راحته فان
هذا منزل حضرنا فيه الشيطان قال ففعلنا ثم دعا بالماء فتوضأ ثم صلى
سجدة ثم أقيمت الصلاة فصلى الغداة (وفي) الباب عن أنس وابن عباس
عند البرار وعن مالك بن ربيعة عند النسائي وفي حديث جابر بن مطعم
عند أحمد والنسائي فقاموا فأذن بلال وصلوا الركعتين ثم صلوا الفجر
(باب سجود السهو)

اعلم ان سجود السهو قيل سنة وقال أبو الحسن الكرخي واجب وهو الصحيح
لأنه انما يكون مجزئاً ما يمكن في العبادة فيكون واجباً
(بيان الخبر الوارد في ان سجدة السهو بعد السلام)

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود رضي
الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة ما لا ظهر وأما العصر
فزاد أو نقص فاما فرغ وسلم قبل لما حدث في الصلاة ثبتي أو نقصت قال اني
انسي كما تنسون لاني من البشر فاذا نسيت فذكرت في ثم حول وجهه الى
القبلة وسجد سجدة في السهو وشهد فيها ثم سلم عن يمينه وعن يساره أخرجه
الستة والوهم في زاد أو نقص من إبراهيم كمار وأدعنه مسلم وغيره ولفظ

البخاري واذا شك احدكم في صلاته فليقهر الصواب فليتم عليه ثم يسلم
ثم يسجد سجدتين (ولفظ) مسلم يسجد سجدتين بعد السلام والسكلام
(ولابي) داود والنسائي من حديث عبد الله بن جعفر من شك في صلاته
فليسجد سجدتين بعد ما يسلم وصححه ابن خزيمة (اعلم) ان مدار هذا الباب على
اصول (منها) ان سجود السهو واجب لانه ضمان فائت وضمان الفائت
لا يكون الا واجبا خصوصا اذا كان الفائت موصوفا بالوجوب واذا كان
واجبا لا يجب الابتراك الواجب او بتأخيره (ومنها) انه لا يتكرر (ومنها) انها
لا يجب بالعمد لما عرف في الاصول من اشتراط الملازمة بين السبب والمسبب
والعمد جنابة محضة والسجود عبادة فلا يصلح سببها سبب الاطلاق الشافعي
(قديمه) ما ذكر من انه يسجد للسهو بعد السلام سجدتين ثم يتشهد ويسلم
هذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد يجب بعد سلام واحد واختاره
بعض أصحابنا وقال بعضهم المختار للامام قول محمد وللنفرد قولهما وقال
الشافعي يسجد قبل السلام وقال مالك ان كان في نقصان قبله لانه للجبر
وان كان عن زيادة فبعده لانه لرغم الشيطان فقال له أبو يوسف رأيت
لوزاد ونقص فتعير مالك وقال هكذا أدركنا ما شأنا

(باب صلاة المريض)

(أبو حنيفة) عن محمد بن المنكدر عن جابر رضي الله عنه قال مرضت فعادني
النبي صلى الله عليه وسلم ومعه أبو بكر وعمر وقد أغشى علي في مرضي وحانت
الصلاة فتوضأ رسول الله صلى الله عليه وسلم وصب علي من وضوئه فأدعت
فقال كيف أنت يا جابر ثم قال صل ما استطعت ولو أن تومئ (وعند)
البخاري والاربعة انه صلى الله عليه وسلم قال لعمران بن حصين صل
فأما فان لم تستطع فعاقد افان لم تستطع فعلى جنب تومئ ايماء (وفي) رواية
للنسائي فان لم تستطع فستلقيا لا يكلف الله نفسا الا وسعها (وعند) البزار من
حديث جابر انه صلى الله عليه وسلم عاد مريضا وفيه وقال له صلى الله عليه وسلم
الارض ان استطعت والافاوم ايماء واجعل سجودك أخفض من ركوعك
(وأخرجه) البيهقي ورواه ثقات وهو عند أبي يعلى من وجه آخر عن جابر
وعند الطبراني من حديث ابن عمر نحوه

*

*

(بيان الخبر الوارد في توفية الامير المؤمنين اذا قهر)

(أبو حنيفة) عن علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا مرض العبد وهو على عمل من عمل الطاعة فلم يقدر في مرضه على العمل قال الله تعالى لحفظته اكتبوا العبدى اجر ما كان يعمل وهو صحيح اخرجه البخارى من حديث أبي موسى ومسلم من حديث ابن عمر *(باب سجود التلاوة)*

مدار هذا الباب على اصول منها ان بناء السجدة على التداخل لرفع الكلفة عند التكرار ومنها ان الصلاة لا تؤدى خارج الصلاة وغيرها تؤدى فيها

* * * *

(بيان سجدة ص)

(أبو حنيفة) عن عمر بن ذر عن أبيه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سجد في ص وقال سجد هاردا النبي صلى الله عليه وسلم ونحن نسجد هاشكرا هكذارواه طلحة والاشثاني (ومن) طريقه ابن خسر (واخرجه) النسائي بالفظ سجد هادا وتوبة وسجد هاشكرا ورواه ثقات (ولفظ) البخارى انها ليست من عزائم السجود وقد رايت النبي صلى الله عليه وسلم يسجد فيها (وعند) أبي داود من حديث أبي سعيد خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقرأ ص فلما امر بالسجدة نزل فسجد وسجد نامعه وقرأ امرة أخرى فلما بانها نزلنا للسجود فقال انما هي توبة نبي (وعند) احمد من وجه آخر عن أبي سعيد انه صلى الله عليه وسلم لم يزل يسجد بها (نبيه) اعلم ان سجود التلاوة عندنا واجب على التراخي والموجب له احدى معان ثلاثة التلاوة والسمع والاشتمام والتلاوة توجبه على التالى بشرطين ان يكون ممن تلزمه الصلاة وان لا يكون مؤثما (وهو) عندنا في أربعة عشر موضعا الاعراف والرعء والنخل وبني اسرائيل ومريم والاولى في الحج والفرقان والنمل والم تنزل وص وحس السجدة والنجيم والانشقاق والعاقي (وعند) الشافعى ومالك وأحمد سنة (وعند) مالك لا سجدة في الفصل أى من الحجرات الى آخره (وعند) الشافعى وأحمد في الحج سجدتان (وعندنا) الثانية منها هي الصلاة وموضع السجدة في ص

قوله نزلنا أى
نزلنا كما في
بعض الروايات
بالفظ نبيها
الناس الخ
وقوله والاشتمام
أى بمن تلاها
ولم يسجدوا
للتابعة اه

السجدة عند قوله وهم لا يسأمون (وعند) الشافعي عند قوله ان كنتم اياه
تعبدون * (باب صلاة المسافر) *

اعلم ان الم شروع على نوعين عزيمة ورخصة الاول اربعة انواع فرض
وواجب وسنة ونفل والثاني ما تغير عن الامر الاصلى لعارض وهو
على ضربين حقيقة ومجاز والمحقيقة على ضربين احدهما ما يظهر تغير
في حكمه مع بقاء وصف الفعل وهو المحرمة والثاني ما يظهر التغير في وصف
الفعل ايضا وهذه رخصة اسقاط والمجاز ايضا على ضربين احدهما ما سقط
عن العباد ما لم يكن مشروعا في الجملة والثاني ما سقط عنهم مع كونه مشروعا
وقولهم الرخصة استباحة المحذور مع قيام المحرم لا يحكم كما يصح لانه قول
بتخصيص العلة حتى قالوا بقيام دليل الحرمة والحرمة وان قالوا ثبتت
الاباحة مع قيام الحرمة فقد جمعوا بين المتضادين وهو محال (ابو حنيفة)
عن ايوب بن عائد عن بكير بن الاخفس عن مجاهد عن ابن عباس ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال ان الله تعالى فرض على لسان نبيكم على المقيم اربعا
وعلى المسافر شطرها وعلى الخائف ركعة واحدة (وأخرجه) مسلم بلفظ فرض
الله الصلاة على لسان نبيكم في المحضر اربع ركعات وفي السفر ركعتين وفي
الخوف ركعة وبهذا استدلل الامام على ان القصر عزيمة لا رخصة

*(بيان الخبر الوارد في عمل عليه من الصلابة على القصر) *

(ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود رضى
الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في السفر ركعتين
وابو بكر وعمر لا يزيدون عليه واخرجه النسائي بلفظ صليت مع النبي
صلى الله عليه وسلم

* * * * *

*(بيان الخبر الوارد في قصر الصلاة يعني) *

(ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود رضى
الله عنه انه اتى فقبل له صلى عثمان بنى اربع اوقات انا لله وانا اليه راجعون
صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ومع ابي بكر وعمر ركعتين
ركعتين ثم حضر مع عثمان فصلى اربع ركعات فقبل له استرجعت وقلت
ما قلت ثم صليت اربع اوقات الخلاف شر قال وكان اول من اتى ابنى اربعا

أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود وقوله فقيل له إلى آخره لا ي داود خاصة
 (قال) البيهقي أن عثمان بن عيسى الصلاة لكثرة الأعراب لم يعلمهم أن الصلاة
 أربع وقيل غير هذا والاشبه أنه رأى رخصة ورأى الاتمام جائزا (قلت) قد
 أنكر عليه ابن مسعود الاتمام (وفي) بعض الروايات أنكر الناس عليه
 ذلك فلو كان الاتمام جائزا ما أنكره وما عذر عثمان ولقال اخترت
 الاتمام ولم يخرجني إلى تأويل (وقال) ابن خزم رويناه من طريق عبد
 الرزاق عن الزهري بلغني أن عثمان اتصلاها يعني بمنى أربع الصلاة
 أن يقيم بعد الحج فعلى هذا اتصلاها مع من كان يتم مع من الصلاة لا يتم
 أقاموا بأقامته (ومن) طريق ابن عينة عن جعفر بن محمد عن أبيه قال
 اعتل عثمان بمنى فأتى على فقيل له صل بالناس فقال إن شئتم صليت بكم
 صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا لا الصلاة أمير المؤمنين يعنون
 عثمان أربعة أبي

• * * *
 • (بيان الخبر الوارد في قصر النبي صلى الله عليه وسلم بذى الحليفة) •
 (أبو حنيفة) عن ابن المنكر عن أنس رضي الله عنه قال صلى الله عليه وسلم رسول الله
 صلى الله عليه وسلم الظهر أربع والعصر بذى الحليفة ركعتين أخرجه الشيخان
 وأبو داود والترمذي والنسائي

• * * *
 • (باب الجمع بين الصلاتين بالمزدلفة) •
 (أبو حنيفة) عن عدي بن ثابت عن عبد الله بن يزيد عن أبي أيوب
 الأنصاري رضي الله عنه قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم المغرب
 والعشاء في حجة الوداع بالمزدلفة كذا عند ابن أبي شيبة في مصنفه واسحق
 والطبراني بهذا السند بلغظ صلى بالمزدلفة المغرب والعشاء بأقامة وأصله في
 الصحيحين من هذا الوجه بدون لفظ الإقامة (ولطبراني) أيضا من وجه
 آخر عن أبي أيوب جمع بين المغرب والعشاء بالمزدلفة بأذان واحد وأقامة
 (وللشيخين) عن أسامة فلم يأت بالمزدلفة نزل فتوضأ ثم أقيمت الصلاة فصلى
 المغرب ثم أقيمت الصلاة فصلى العشاء (وللبخاري) عن ابن عمر جمع بين
 المغرب والعشاء كل واحدة منهما بأقامة وهو لم من وجه آخر عنه وسيأتي
 مفصلا في كتاب الحج وذكر الاختلاف فيه (أبو حنيفة) عن أبي خباب

الكافي عن هاني بن زيد عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين المغرب والعشاء يعني بالزلفة كذا رواه البخاري (ورواه) محمد بن حفص عن الإمام فقال هاني بن زيد ومن جهته ابن خسر (وفي) تجيل المنفعة هاني بن زيد والمعروف في ذلك سعيد بن جبير كما أخرجه الشيخان وأبو داود والترمذي والنسائي من طرق أخرى وأبو خباب فيه مقال (ورواه) الإمام أيضا بهذا السند إلى ابن عمر قال افضنا معه من عرفات فلبنا نزلنا معه جميعا أقام فصاينة المغرب معه ثم تقدم فصلى بنساركة عين ثم دعا بماء فصبه عليه ثم أرى إلى فراشه ففعدنا ننتظر طويلا ثم قلنا يا أبا عبد الرحمن الصلاة فقال أي الصلاة قال العشاء الأخيرة فقال أما كلما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد صليت أخرجه ابن أبي شيبة بدون قوله ثم دعا بماء وقال هكذا فعاته مع رسول الله صلى الله عليه وسلم * (باب الجمعة) *

(بيان الخبر الوارد فيمن لا تجب عليهم)

(أبو حنيفة) عن أيوب بن عازد الطائي وغيلان عن محمد بن كعب القرظي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال أربعة لا الجمعة عليهم المرأة والعبد والمريض والمسافر هكذا رواه محمد بن الأثير وابن خسر وأخرجه أبو داود عن طارق بن شهاب رفعه الجمعة حق واجب على كل مسلم في جماعة إلا أربعة عبد مملوك أو امرأة أو صبي أو مريض (وأخرجه) المحاكم من طريق طارق المذكور عن أبي موسى (وعن) تميم الداري رفعه الجمعة واجبة الأعلى صبي أو مملوك أو مسافر أخرجه البيهقي والطبراني وزادا أو امرأة أو مريض (وللبهقي) عن ابن عمر الجمعة واجبة الأعلى ما ملكك إيمانكم أودى علة * (بيان الخبر الوارد في جاسة الخطيب على المنبر قبل الخطبة) *

(أبو حنيفة) حدثنا عطية حدثنا عبد الله بن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صعد المنبر جلس قبل الخطبة جلسة خفيفة أخرجه أبو داود بالغطحى بفرغ المؤذن * * *

(بيان الخبر الوارد في قيام الخطيب عند الخطبة)

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم أن رجلا حدثه أنه سأل عبد الله بن مسعود عن خطبة النبي صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة فقال له أما تقرأ سورة الجمعة

قال بل ولكن لا أعلم فقال فقرا على واذا رواه تجارة أولهوا انقضوا اليها
وتركوك قائما قال الخطبة يوم الجمعة قائما هكذا رواه جماعة (وصرح)
ابن خسر وفي روايته من طريق الحسن بن زياد عن أبي حنيفة فقال عن
ابراهيم عن علقمة كما أخرجه ابن ماجه عن الاعمش عن ابراهيم عن علقمة
عن عبد الله

(باب العيدين)

(بيان الخبر الوارد في أنه لا يصلي قبل العيد ولا بعده)

(أبو حنيفة) عن عدي بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ان
النبي صلى الله عليه وسلم خرج يوم العيد الى المصلى فلم يصل قبل الصلاة ولا
بعدها أخرجه الستة عن ابن عباس (ولترمذي) عن ابن عمر مثله وصححه
هو والحاكم (وفي) كل ذلك دليل على عدم صلاة الامام والمأموم (أما)
حديث ابن عباس فلا ن ثابت له صلى الله عليه وسلم فهو ثابت للامة
الا ما خص به بدليل (وأما) حديث ابن عمر فعند الترمذي ولفظه قد حدثني
أبي الامام ثم صلى وانصرف ولم يصل قبلها ولا بعدها لانه كان مأموما
(وعند) ابن ماجه باسناد حسن عن أبي سعيد رفعه كان لا يصلي قبل العيد
فاذا رجع الى منزله صلى ركعتين لكن في سنده ابن عقييل وهو مختلف فيه
(بيان الخبر الوارد في ان تكبيرات العيد اربعة)

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن ابن مسعود رضى الله عنه قال كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم يكبر في الفطر والاضحى اربعا تكبيرة على الجنائز
هكذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه (ورواه) الحارثي من غير طريق
الامام من رواية مكحول حدثني أبو عاتشة ان سعيد بن العاص دعا بابا موسى
الاشعري وحذيفة بن اليمان فسالهما كيف كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم يكبر في الاضحى والفطر فساقه وفي أخرى وصدقه حذيفة
(وأخرجه) أبوداود وكذا في الاثر ان ابن مسعود قال ذلك لأولاد بن عتبة
بجيزة أبي موسى وحذيفة (وقال) الترمذي روى عن ابن مسعود هذا وكذا
رواه عبد الرزاق عن ابن مسعود باسناد صحيح (وروى) ابن أبي شيبة عن
أنس مثل حديث ابن مسعود موقوفا (وروى) عبد الرزاق في مصنفه عن
الثوري عن أبي اسحق عن علقمة والاسود سأل سعيد بن العاص حذيفة

وأما موسى عن تكبير العيدين فقال حذيفة بن أسلم بن مسعود فسأله فقال
يكبران بعسا ثم يقرأ ثم يكبر فيركع ثم يركع في الثانية فيقرأ ثم يكبران بعسا
(وروى) الحارثي أيضا من طريق شعبة عن عمرو بن مرة عن سعيد بن
السيب قال قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه كبرنا مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم أربعين مرة ثم قال فمر عمر بأربع يعني تكبير العيدين والجنائز
(باب صلاة الكسوف)

(بيان الخبر الوارد في أن صلاة الكسوف ركعتان)

(أبو حذيفة) عن حماد عن إبراهيم عن عاقبة عن عبد الله بن مسعود رضي
الله عنه قال انكسفت الشمس يوم مات إبراهيم بن رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فخطب فقال ان الشمس والقمر
آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياة أحد فإذا رأيتم ذلك فصلوا
واحمدوا الله وكبروا وسبحوا حتى تنجلي (وفي) رواية فأيها انكسف فصلوا
حتى تنجلي أو يحدث الله أمرا قال ثم نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم وصلى
ركعتين ونسبه صاحب العناية إلى أبي مسعود الانصاري وهو هكذا في
بعض نسخ مسند الحارثي وقوله فخطب يخالفه قول الهداية وليس في
الكسوف خطبة لأنه لم ينقل انتهى (قال) الحافظ وهذا الذي مرود به في
الصحابين عن أسماء ثم انصرف بعد أن تجلت الشمس فقام فخطب الناس
حمد الله وأثنى عليه الحديث والذي يدل على هذا أنه خطب بعد الانجلاء
ولو كانت سنته فخطب قبله وما ورد فيه فافما كان للرد على من زعم أنها
كسفت لموت ابنه وقد أمر بالصلاة ولم يأمرها ولو كانت شرعة لبيدها
فتأمل (وفي) المتفق أيضا عن ابن عباس وعائشة واسلم عن جابر ولا جد
والحاكم عن سمرة ولا بن حبان عن عمرو بن العاص وصرح أحمد والنسائي
وابن حبان في روايتهم بأنه صعد المنبر (وقوله) ان الشمس والقمر آيتان
الحديث عند البخاري ومسلم عن أبي مسعود وعندهما عن أبي موسى فإذا
رأيتم شيئا من ذلك فافزعوا إلى ذكر الله ودعائه واستغفاره وعن عائشة
فكبروا ودعوا وصلوا وعن المغيرة فادعوا الله وصلوا وللبخاري عن ابن
عمير فإذا رأيتم ذلك فاذكروا الله وفي المتفق عليه من حديث المغيرة فادعوا

الله وصلوا حتى ينكشف ما بكم (ولسلم) من حديث عبد الرحمن بن سمرة صلى
 ركعتين ولا نسائي من حديث أبي بكر فصل بهم ركعتين كما يصلون واخرجه
 ابن حبان فقال ركعتين مثل صلاتكم (ولابي) داود عن قبيصة فصل
 ركعتين فاطال (ولطبراني) في الاوسط عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه
 وسلم صلى الكسوف لم يزد على ركعتين * *

• (بيان الخبر الوارد في ان صلاة الكسوف كغيرها من الصلوات في كل
 ركعة ركوع واحد) *

(ابو حنيفة) عن عطاء بن السائب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو قال انكسفت
 الشمس يوم مات ابراهيم بن رسول الله صلى الله عليه وسلم ففرع الناس
 الى النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد قال فقام يصلي بهم فاطال القيام حتى
 طموا انه لا يركع ثم ركع فكان ركوعه كقدر قيامه ثم رفع رأسه من الركوع
 فكان قيامه بقدر ركوعه ثم سجد فكان سجوده كقدر قيامه ثم رفع رأسه
 فكان جلوسه كقدر سجوده ثم سجد الثانية فكان سجوده كقدر جلوسه ثم
 قام ففعل في الثانية مثل ذلك ثم قد فتش هذا الحديث بطوله أو رده ابن
 خزيمة وابن المغيرة واخرجه أبو داود والترمذي في الشاغل والنسائي من
 رواية شعبة والحاكم وقال صحيح ولم يخرجاه من أجل عطاء بن السائب انتهى
 (قال) ابن المحام وهذا توثيق منه اعطاء (وقد) أخرج البخاري له مقرونا
 بابي بشر وقال أيوب ثقة وقال ابن معين لا يخرج بحديثه (وفرق) الامام
 أحمد وغيره بين من سمع منه قديما وحديثا انتهى (وقال) الشيخ تقي
 الدين في الامام كل من روى عن عطاء ما روى عنه في الاختلاط الاشعبة
 والسفيانان (قال) الشيخ قاسم بن قطلوبغا فلا يبعد أن امامنا كذلك لانه
 أكبر منهما واقدم سمعا * *

• (باب الصلاة على الجنائز) •

• (بيان الخبر الدال على أنه يكبر عليها أربعاً) •

(ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن غير واحد أن عمر بن الخطاب جمع
 أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فسألهم عن التكبير على الجنائز وقال لهم
 انظروا آخر جنازة كبر عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدوه قد كبر

أربعة حتى قبض قال كبير وأربعة هكذا رواه الحارثي والاشناني (وعند ابن خسر وأبو حنيفة عن الهيثم عن ابن سيرين عن علي رضي الله عنه بأطول من هذا (وأخرجه) محمد بن الأثير في حوز ذلك (وأخرج) الطبراني والبيهقي عن ابن عباس قال أخرج جنازة صلى الله عليه وسلم كبيراً بها أربعة (قال) البيهقي روى هذا الحديث من وجوه كلها ضعيفة إلا أن إجماع الصحابة على الأربع كالدليل على ذلك انتهى (وعند) مالك من حديث أبي امامة بن سهل أن مسكينة مرضت الحديث وفيه فخرج حتى صف بالناس على قبرها وكبيراً بها (وعند) أبي نعيم في تاريخ أصبهان من حديث ابن عباس رفعه كان يكبر على أهل بدر سبعاً وعلى بني هاشم خمساً ثم كان آخر صلاته أربع تكبيرات إلى أن مات وكذا عند الدارقطني والحاكم وابن حبان وطارق الكل ضعيفة (وروى) أبو يعلى وابن سعد عن أنس رفعه صلى على ابنه إبراهيم وكبيراً بها صلى الله عليه وسلم ولابن أبي عمير المحدثي مثله وعند ابن عبد البر في الاستدكار عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حنيفة عن أبيه كان النبي صلى الله عليه وسلم يكبر على الجنازة أربعاً وخمساً وستاً وسبعة وأثماناً حتى جاءه موت النجاشي فخرج إلى المصلى فصف الناس وراءه وكبيراً بها أربعاً ثم ثبت على أربع حتى توفاه الله وأخرج ابن أبي شيبة عن محمد بن الحنفية أنه ولي ابن عباس فكبر عليه أربعة وأخرج عن عمر بن سعيد أن علياً كبر على يزيد بن المكف أربعاً (وفي) المتفق عليه من حديث الشعبي قال أخبرني من شهد النبي صلى الله عليه وسلم أتى على قبر منبوذ فصفهم وكبيراً بها

(بيان الخبر الدال على القراءة في تكبيرات الجنازة)

(أبو حنيفة) عن شيبان بن عبد الرحمن عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول إذا صلى على الميت اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وإنشأنا هكذا رواه أبو القاسم بن الحكم عنه وأخرجه الإمام أحمد وزاد اللهم من أحبيته منافأحبه على الإسلام ومن قوفيته منافقوفه على الإيمان وأخرجه أبو داود والترمذي من حديث أبي هريرة باللفظ كان إذا صلى على

جنازة قال فساقيه كساق أجد وزاد بعد لفظ الإيمان اللهم لا تحرمنا
أجره ولا تضلنا بعده وأخرجه الطبراني في الكبير والوسط بإسناد حسن
وزاد فيه اللهم عفوك عفوك وفي الخلفيات من رواية عبد الرحمن بن أبي أيمل
عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
إذا صلى على جنازة قال اللهم اغفر لأحيائنا وأمواتنا وأصغيرنا وكبيرنا
ولذ كرنا وإنشانا ومن توفيته فتوفه على الإسلام (تنبيه) قال ابن أبي حاتم
سألت أبي عن حديث يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة فقال
المحفوظ لا يذكرون أبا هريرة أغايقولون أبو سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم
مرسل ولا يوصله بذكر أبي هريرة غير سفيان والصحیح أنه مرسل انتهى (قلت)
وسفيان من الثقات المحفوظ وقد وافقه الامام أيضا فناهيك بهما إذا اجتمعا
على وصل أو إرسال فتأمل

* * *
(بيان الخبر الدال على كيفية جل الجنازة)

(أبو حنيفة) عن منصور بن المعتمر عن سالم بن أبي الجعد عن عبيد بن
نسطاس عن ابن مسعود أنه قال من السنة أن تحمل بجوانب السرير الأربع
فأردت على ذلك فهو نافلة هكذا رواه هذا السياق أبو نعيم والحارثي وابن
خسر وولبو بكر بن عبد الباقي ومحمد بن الحسن وخالفهم ابن المقرئ فأخرجه
في مسند الامام هكذا إلا أنه أدخل بين ابن نسطاس وابن مسعود أبا عبيدة
ابن عبد الله بن مسعود وهكذا أخرجه ابن ماجه في سننه وابن أبي شيبه
(وروى) عبد الرزاق وابن أبي شيبه عن ابن عمر أنه حمل جوانب السرير
الأربع (وعن) أبي هريرة من حمل بجوانب الأربع فقد قضى الذي عليه
(بيان الخبر الدال على سنية اللحد والخذ من قبل القبلة)

(أبو حنيفة) عن علقمة بن مرثد عن ابن يريدة عن أبيه قال أئخذ للنبي صلى
الله عليه وسلم وأخذ من قبل القبلة ونصب عليه اللبى نصبا أخرجه ابن عدى
في المكامل والحقلي في الضعفاء من طريق عمرو بن يزيد التيمي عن علقمة
ابن مرثد وقد ضعفاه من جهة الضعفاء ولاخذ الراذاني عنه وقال الأخير
لا يتابع عليه (قلت) وأى متابع أوثق وأجل قدرا من الامام وقد روى
مثله عن أبي سعيد أيضا وأخرجه ابن عدى كذلك (وعند) أصحاب السنن

من حديث ابن عباس اللهدلنا والشق اغبرنا وقال الترمذي غريب
(ولابن) ماجه وأحمد عن جرير مثله (وعند) ابن أبي شيبة عن مالك
عن نافع عن ابن عمر الحمد للذي صلى الله عليه وسلم ولا يبي بكر وعمر وهذا
من أصح الأسانيد (وعند) ابن أبي شيبة وأبي داود في المراسيل عن
جماد عن إبراهيم أن النبي صلى الله عليه وسلم ادخل من قبل القبلة ولم يسل
سلا (وهن) أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ من قبل
القبلة واستقبل استقبالا أخرجه ابن ماجه وفيه عطية وهو ضعيف
(وأخرج) ابن أبي شيبة عن محمد بن الحنفية أنه ولي ابن عباس فكبر عليه
أربعاً وأدخله من قبل القبلة (وعن) عمر بن سعيد أن علياً كبر على يزيد بن
المكفوف أربعاً وأدخله من قبل القبلة (وأخرجه) عبد الرزاق في مصنفه
بسند صحيح وقال به ناخذ (وروى) الترمذي عن ابن عباس أن النبي صلى
الله عليه وسلم أدخل قبره ليلاً فأسرج له بمسراج فأخذ من قبل القبلة وقال
حديث حسن

(بيان الخبر الدال على سنية التسنيم في القبور)

(أبو حنيفة) عن جماد عن إبراهيم حدثني من رأى قبر رسول الله صلى الله
عليه وسلم وأبي بكر وعمر مسخمة مرتفعة عن الأرض على قبر رسول الله صلى الله
عليه وسلم مدبريض مكذروا ابن خسرو وابن المغيرة ومحمد بن الحسن إلا
أن ابن خسرو زاد بين إبراهيم وبين من رأى أم عطية (وأخرجه) البخاري
من طريق سفيان بن دينار التمار بلفظ دخلت البيت الذي فيه قبر النبي
صلى الله عليه وسلم فرأيت قبره مسخماً (وفى) مصنف ابن أبي شيبة حدثنا
هشام بن يوسف عن سفيان التمار فساقه كسياف الامام وفيه أيضاً حدثنا
يحيى بن سعيد عن سفيان عن أبي حصين عن الشعبي رأيت قبره وشهداه أحد
مسخمة (قال) ابن الترمكي وهذا السندان مهيأ (وحكى) الطبري عن
قوم السنة التسنيم واستدل لهم بأن حياة القبور سنة متبعة ولم يزل
المسلمون يسفون قبورهم (ثم) قال حدثنا ابن بشار حدثنا عبد الرحمن بن
خالد بن أبي عثمان قال رأيت قبر ابن عمر مسخماً قال لا أحب أن يتعدى
فيها أحد المعنيتين من تسويتها بالأرض أو رفعها مسخمة قدر شبر على ما عليه

عمل المسلمين في ذلك قال وتسوية القبور ليست بتسطيح انتهى (واما) ماروى
ابوداود عن القاسم قال دخلت على عائشة فقات يامه اكشفي لي عن قبر
النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبيه فكشفت لي عن قبور ثلاثة لا مشرفة
ولا لاطئة مبطوحة بالعروة الحمراء (واخرجه) المحاكم وظاهره يعارض
الذي قبله وقد جمع المحاكم بانها كانت كذلك اول الامر ثم سمت المسطحة
المجدار وقال البيهقي متى صحت رواية القاسم من ان قبورهم مبطوحة دل
ذلك على التسطيح قال ابن الترمذي لم ارا احدا صرح بان المبطوح هو المسطح بل
معنى مبطوحة ليست بمشرفة وقوله لا مشرفة ولا لاطئة يدل على ذلك وذكروا
الطحاوي في اختلاف العلماء حديث القاسم ثم قال ليس في هذا دليل على
تربيع ولا تسنيم لانه يجوز ان تكون مبطوحة بالبطحاء وهي مستقيمة (وفي)
الخبر يدلل على دورى بمقتضى ان تكون مبطوحة والتسنيم في وسطها فذا الخبر
محمول وحديث التمار صريح في التسنيم (وذكر) البيهقي حديث التمار ثم
قال وحديث القاسم اصح واولى ان يكون محفوظا (فات) هذا خلاف
اصح ملاح اهل هذا الشأن بل حديث التمار اصح لانه مخرج في صحيح
البخاري وحديث القاسم لم يخرج في شيء من الصحيح ولا يحتاج الى جمع
المحكم الذي سبق ذكره فان الصحيح لا يعارض الا بمثله وحديث القاسم
ليس كذلك فتأمل

(بيان الخبر الدال على كراهة التخصيص)

(ابو حنيفة) حدثنا شيخنا برفعه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم انه نهى
عن تربيع القبور وتخصيصها كذا رواه محمد في الامتار عنه (واخرجه)
الترمذي واللفظ له وابوداود وابن ماجه وابن حبان والمحاكم من حديث
جابر بالفظ نهى ان يحصص القبر ويبنى عليه وان يكتب عليه وصرح بعضهم
بسماع ابي الزبير عن جابر وهو في مسلم بدون الكتابة وقال المحاكم الكتابة
على شرط مسلم وهي صحيحة غريبة

(بيان الخبر المبيح لزيارة القبور)

(ابو حنيفة) عن علقمة بن مرثد وجمادئهما احداثاه عن ابن بريدة عن ابيه
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال نهيتكم عن زيارة القبور ان تزدروها

المهجر بضم
فمكون ما فحش
من الكلام اه

فزوروها ولا تقولوا هجرا هكذا رواه الحارثي وابن خمر (وأخرجه)
الحماكم عن أنس بلفظ كنت نهيتكم عن زيارة القبور إلا فزوروها فانها
ترق القلب وتدفع العين وتذكر الآخرة ولا تقولوا هجرا (وأخرجه) مسلم
وابوداود والنسائي وابن حبان والحماكم أيضا من حديث ابن بريدة
(وأخرجه) مسلم والنسائي والحماكم من طريق ضرار بن قرة عن محارب بن
دثار عن ابن بريدة بلفظ نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها الحديث وسيأتي
بقامه ان شاء الله تعالى في المتفرقات (أبو حنيفة) عن علقمة بن مرثد وحاد
قالا حديث ابن بريدة عن أبيه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال قد اذن ل محمد
في زيارة قبر أبيه أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ استأذنت ربي
ان ازور قبر أبي فاذن لي فزوروا القبور فانها تذكركم الموت
* (بيان الخبر الدال على ما يقوله زائر القبور) *

(أبو حنيفة) عن علقمة بن مرثد وحاد أنها حدثاه عن ابن بريدة عن أبيه ان
النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول اذا خرج الى المقابر السلام على أهل الديار
من المسلمين وانا ان شاء الله بكم لاحقون نسأل الله لنا ولكم العافية (وأخرجه)
أحمد ومسلم هكذا بلفظ السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمباقي سواء
(وأخرجه) مسلم أيضا من حديث عائشة قالت كيف اقول يا رسول الله
نعني اذا زرت القبور قال قولي السلام على أهل الديار من المؤمنين وأخرجه
أيضا من حديث أبي هريرة كان اذا خرج الى القبور قال ذلك *

* (بيان الخبر الوارد في ثواب من قدم ثلاثة من الاولاد) *

(أبو حنيفة) عن علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن أبيه ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال ما من مسلم يموت له ثلاثة من الولد الا دخله الله الجنة فقال
عمر واثان فقال النبي صلى الله عليه وسلم واثان هكذا رواه الحارثي وابن
الظفر (وأخرجه) الامام أحمد ومسلم والحماكم عن ابن بريدة عن أبيه
وأخرجه البخاري في الادب والنسائي عن أنس *

* (بيان الخبر الوارد على ان الميت معاق بدينه) *

(أبو حنيفة) عن فراس بن يحيى عن الشعبي عن رجل من أصحاب النبي صلى
الله عليه وسلم قال الميت مرتين بدينه حتى يقضى أخرجه أحمد والنسائي

وقال حسن صحيح والنسائي وابن ماجه عن أبي هريرة بلفظ نفس المؤمن
معلقة بدينه حتى يقضى عنه (ولعبد) الزقاق واليهيق بلفظ ما كان عليه دين
إذا مات *

(باب الصلاة في الكعبة)

(أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر قال سألت بلالا ابن صلى رسول الله صلى
الله عليه وسلم في الكعبة وكم صلى قال ركعتين عمالي العمودين هكذا رواه
القاسم بن من عنده وأخرجه البخاري في الصلاة في باب قوله واتخذوا من
مقام إبراهيم صلى (وأخرجا) في الحج أيضا عنه أنه قال فقلت لبلال هل صلى
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم قلت أين قال بين العمودين قال
ونسيت أسأله كم صلى (وقد) وفق يذنها بالمثل على التكرار في يوم الفتح
لم يسأله وفي الحج سأله كما رواه الدارقطني بإسناد حسن (قلت) لفظ الشيخين
عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح
بغناء الكعبة وأرسل إلى عثمان بن طلحة فقام بالمفتاح ففتح ثم دخل وبلال
واسامة وعثمان وأمر بالباب فاغلق فلبثوا فيه مليا قال عبد الله فبادرت
الباب فقلت لبلال هل صلى فيه قال نعم قلت أين قال بين العمودين فلفاه
وجهه ونسيت أن أسأله كم صلى (وأخرجاه) من طريق أخرى (وأخرجا) عن
عطاء عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة وفيها سأت
سوارف قام عند كل سارية فدعا ولم يصل (وعن) ابن عباس عن اسامة لما
دخل البيت دعا في فواحيه كلها ولم يصل فيه حتى خرج فلما خرج ركع في قبل
البيت ركعتين وقال هذه القبلة (وروى) أحمد وابن حبان من حديث
ابن عمر عن اسامة أنه صلى فيه (وروى) الدارقطني من رواية يحيى بن جعدة
عن ابن عمر قال دخل النبي صلى الله عليه وسلم البيت ثم خرج وبلال خلفه
فقلت لبلال هل صلى قال لا فلما كان من الغد دخل فسألت بلالا هل صلى
قال نعم صلى ركعتين (وروى) الطبراني والدارقطني من طريق حبيب
ابن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ولما دخل النبي صلى الله عليه
وسلم صلى بين السارين ركعتين ثم خرج فصلى بين الباب والحجر ركعتين ثم
قال هذه القبلة ثم دخل مرة أخرى فقام يدعو ثم خرج ولم يصل (وروى)

قوله قبل
بضعين وبضم
فمكون
ما استقبل من
الكعبة اه

اصحق والطبراني من طريق جابر الجعفي عن عكرمة عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يدخل البيت في الحج ودخله عام الفتح وجابر متروك قال البيهقي ان سمعت الرواية ان يعني اللتين قبل هذا دل على انه دخل مرتين فعلى مرة وترك مرة والله أعلم (واخرج) أحمد واسحق والبخاري وأبو داود والطبراني من طريق عبد الرحمن بن صفوان قالت لعمرك كيف صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم حين دخل الكعبة قال صلى ركعتين (وعن) عبد الله بن السائب حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح وقد صلى في الكعبة فخلع نعليه المحدث أخرجه ابن حبان *

(كتاب الزكاة)

(أبو حنيفة) عن خيثم بن عراك بن مالك قال سمعت أبي يقول سمعت أبا هريرة رضي الله عنه يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ليس على المسلم في عبده وفرسه صدقة هكذا رواه طحاوية عنه متفق عليه من حديث أبي هريرة وكذلك أخرجه أحمد والاربعة وابن حبان وزاده وهو مسلم في آخره الأصدقة الفطر (وفي) كتاب عمر بن حزم ليس في عبده مسلم ولا في فرسه شيء (قال) صاحب الهداية وناريله فرس الغازي وبه أخذ الصاحبان وقال أبو حنيفة من كان له خيل سائمة فان شاء أعطى عن كل فرس ديناراً وان شاء قوته او أعطى من كل مائتي درهم خمسة دراهم وهو قول زفر أيضاً وتمسك صاحبان بحديث الباب وتمسك الامام بما أخرجه الشيخان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر الخيل فقال ورجل ربهات غفائم لم يمنع حق الله في رقابها ولا ظهرها فهي له ستر الحديث ومن هنا يظهر ان ما أخذ الامام دقيق جداً فتنبه *

• (بيان الخبر الوارد في ان العوامل ليس عليها شيء) •

(أبو حنيفة) عن الهيثم عن محمد بن سيرين عن علي رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس في العوامل والمحامل صدقة هكذا رواه طحاوية عنه والعوامل هي المعدة للاعمال والمحامل هي المعدة لحمل الاثقال أخرجه أبو داود وابن حبان وصححه ابن القطان على قاعه دته في توثيق عاصم بن حمزة وعدم التعليل بالوقوف والرفع بالفظ وليس في العوامل شيء وكذا

الدارقطني الأئنه زاد في آخره ولا في الجمجمة صدقة (واخرجه) عبد الرزاق
مختصرا موقفا وللدارقطني والطبراني من حديث ابن عباس مرفوعا
ليس في البقر العوامل صدقة وفي أسناده سوادين مصعب وهو متروك
عن ليث بن أبي سليم وهو ضعيف (واما) الخوامل فقال الحافظ لم اره اى
في الحديث فيكون من زيادة احذروا ته وهي مقبولة اذا كانت عن ثقة
واللفظ مشهور في كتب الفقه يقولون لازكاة في البغال والحمير ولا في
العوامل والعلوفة ولا في الخوامل (وقد) بوب البيهقي في السنن على هذا
الحديث فقال باب ما يسقط الصدقة عن المشيمة وفيه نظراذ الاسقاط
يقتضي سابقة الوجوب ولا وجوب في العوامل أصلا فتم *

(بيان الخبر الوارد في المعدن والركاز)

(ابو حنيفة) عن حماد بن ابراهيم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في الركاز
الخمس هكذا رواه الحسن بن زياد عنه (واخرجه) الشيخان من حديث
ابي هريرة في اثنائه حديث واخرجه البيهقي ايضا واخرجه ابن ماجه عن
ابن عباس والطبراني في الكبير عن ابي ثعلبة وفي الاوسط عن جابر وابن
مسعود والركاز هو المال المار كوز مخلوقا كان او موضوعا والركن ما كان
موضوعا (وبوب) البيهقي فقال باب من قال المعدن ليس بركاز لقوله عليه
السلام المعدن جبار وفي الركاز الخمس ففصل بينهما (قال) الترمذي
للخصم ان يقول المعدن هو الركاز فلما اراد أن يذكره حكاه آخر ذكره
بالاسم الآخر وهو الركاز ولفظ الحديث في الصحيح والبر جبار وفي الركاز
الخمس فلو قال وفيه الخمس لمحصل الالتباس باحتمال هوذا الضمير الى
البر (وفي) الفائق للزمخشري الركاز ما ركزه الله في المعادن من الجواهر
(وقال) ابو عبيد المعرور اختلف في تفسير الركاز اهل العراق واهل الحجاز
فقال اهل العراق من المعادن وقال اهل الحجاز هي كنوز اهل الجاهلية
وكل محتمل في اللغة ونحوه لصاحب المشرق (وقال) الطحاوي
في احكام القرآن وقد كان الزمري وهو راوى حديث الركاز يذهب الى
وجوب الخمس في المعادن *

(بيان الخبر الوارد في زكاة الزروع والخمار قبلها وكثيرها)

(أبو حنيفة) عن أبان بن أبي عياش عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في كل شيء أخرجت الأرض العشر ونصف العشر قال أبو حنيفة ولم يذكر صاعكم هكذا رواه أبو مطيع البلخي عنه وهكذا عند ابن الجوزي في كتاب التحقيق (وروي) عن أبان عن رجل من الصحابة رفعه بلفظ فيها سقت السماء العشر وفيما سقى ينفض أو غرب نصف العشر في قليله وكثيره وأبو عياش اسمه فيرون وأبان ضعيف (وأخرج) البزار من طريق قتادة عن أنس رفعه بلفظ سن فيها سقت السماء العشر وما سقى بالنواضح نصف العشر قال ورواه الحفاظ عن قتادة (وفي) البخاري من حديث ابن عمر رفعه فيما سقت السماء والعيون أو كان غربا العشر وفيما سقى بالنضح نصف العشر (واسلم) عن جابر بن جهم (ولابن) ماجه عن معاذ بن عيسى النبي صلى الله عليه وسلم إلى ابن فامرني أن آخذ ما سقت السماء وما سقى بقلاة العشر وما سقى بالدوالي نصف العشر (قال) الطحاوي ففي هذه الآثار دلالة في إيجاب الصدقة في قليل ذلك وكثيره ولم يقدري ذلك مائة دارا وهو قول أبي حنيفة وخالفه أصحابه (فائدة) ذكر مسكين في شرح الككنز ما نصه المياه على نوعين عشري وخارجي فالعشري ماء مماء وآبار وعيون وبحار لا تدخل تحت ولاية أحد والخارجي ماء الأنهار التي شقها الأعاجم وبثر حفر في أرض خراجية وعين تظهر في أرض خراجية وأما سيعون وجيعون ودجلة والغرات فخارجي عند أبي يوسف وعشري عند محمد

قوله عشريا
العشري ينفض
العين المهملة
والثالثة الزرع
لا يسقيه الاماء
المطر اه

• (بيان الخبر الوارد في عدم الجمع بين العشر والخراج) •

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم لا يجمع على مسلم عشر وخراج في أرض (قال) ابن عدي في الكامل هكذا يروي من قول إبراهيم وقد وصله أبو الحبايل يحيى بن عتبة عن أبي حنيفة فقال بعد إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحيى ضعيف وقال الدارقطني كذب يحيى على أبي حنيفة ومن بعده (قلت) وهذا في كتاب النبي صلى الله عليه وسلم لعمرو بن حزم عند أبي داود والنسائي وابن حبان والبيهقي والحاكم قال وليس في مزعة شيء إذا كانت تؤدي صدقتها من العشر (وأخرج) هذا الكلام ابن أبي شيبة عن الشعبي وعكرمة قال صاحب الهداية وقد

وقع اجماع ائمة المجور والعدل على ذلك والله أعلم
 * (بيان الخبر الوارد في حد الغني الذي تحرم عليه الزكاة) *

(ابو حنيفة) عن حكيم بن جبير الاسدي عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد عن
 أبيه عن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من سأل ولله ما يغنيه فهو
 كدوح او خدوش في وجهه يوم القيامة قالوا ما يغنيه قال خسون درهم او
 حياهما من الذهب هكذا رواه ابن خسر و ابن عبد الباقي (وحكيم) بن
 جبير ضعيف لكن تابعه زيد كما صرح به سفیان عند أصحاب السنن وأورده
 ابن جبير في التهذيب عن ابن مسعود (وفي) حديث سهل بن الحنفية
 عند الطبراني وابن جرير قالوا وما يغنيه يا رسول الله قال قدر ما يغنيه
 أو بعشه (وعند) الامام أحمد في حديث ابن مسعود ولا تحمل الصدقة
 ان له خسون درهم او عرضها من الذهب * (كتاب الصوم) *

كدوح
خدوش

• (بيان الخبر الوارد في فضله) •

(ابو حنيفة) عن عطاء بن أبي رباح عن صالح الزيات عن أبي هريرة رضي الله
 عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل عمل ابن آدم له الا الصيام
 فهو لي وأنا اجزي به هكذا رواه أبو اسامة عنه (وأخرجه) الستة وابن
 حبان بطوله وهذا مختصر والزائد عندهم والخلاف فهم الصائم أطيب
 عند الله من ربح المسك * * *

• (بيان الخبر الدال على ان صوم عاشوراء كان واجبا فندخ وجوازه عقد النية
 بعد طلوع الفجر) •

(ابو حنيفة) عن ابراهيم بن محمد بن المنتشر عن أبيه عن حميد بن عبد الرحمن
 الجعفي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لرجل من أصحابه يوم
 عاشوراء قم فليصوموا هذا اليوم فقال انهم قد طعموا فقال وان
 كانوا قد طعموا (وفي) مسند طه عن حميد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
 لا يي أيوب الانصاري (وفي) معهم عبد الخالق بن ثابت الحنفي من طريق
 سفیان عن الزهري اخبرني حميد بن عبد الرحمن قال سمعت معاوية بن أبي
 سفیان سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسل الى أهل العراق فقال من
 كان أكل فلا ياكل ومن لم يكن أكل فليتم صومه (وعند) أحمد وابن حبان

وابن أبي شبة من حديث أسماء بن حارثة ان النبي صلى الله عليه وسلم بعثه
فقال مرقومك فليصوموا هذا اليوم قلت وان وجدتم لم قد طعموا قال
ليتموا آخر يومهم (وأخرج) الشيخان والنسائي من حديث سلمة بن الأكوع
رفعه أنه أمر رجلا من أسلم ان أذن في الناس ان من كان أكل فليصم بقية يومه
ومن لم يكن أكل فليصم فان اليوم يوم عاشوراء (وعندهما) عن الربيع
بنت معوذ أرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم غداة عاشوراء الى قرى
الأنصار نحوهم وزاد في كتابه بذلك نصومه ونصوم صيبياته الصغار والمحدثين
* بيان الخبر الدال على ان الهلال انما يعتبر بالرؤية *

الربيع بعث
الراء معفرا
ومعوذ مثله
في القبط اه

(أبو حنيفة) عن حصين بن عبد الرحمن عن عمرو بن مرة عن أبي البختري قال
اهلنا هلال ذي الحجة فقال قائل منا انه ابن ليلتين وقال قائل ابن ثلاث
فقدمنا على ابن عباس فذكرنا ذلك فقال هو ابن ليلته ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم لم يمهده الى الرؤية هكذا رواه ابن المقرئ في مسنده عن أبي
يوسف عنه (وأخرج) مسلم معناه وفيه ان الحكم يتعاقب بالرؤية ولا عبرة
بقول الموقنين وان كانوا عدولا في الصحيح وهو مذهب الجمهور الا من شذ
من المتأخرين

* * * * *

* بيان الخبر الدال على ان الشهر قد يكون تسعا وعشرين *

(أبو حنيفة) حدثنا أبو العطف عن الزهري ان النبي صلى الله عليه وسلم
حلف ان يدخل على نسائه شهرا فلما مضى تسع وعشرون ارسل الى عائشة
ان تعالي وأرسلت اليه انك آليت شهرا مني ولم أزل أعد الايام والليالي وانه
بقي يوم فارسل اليها ان تعالي فان الشهر ثلاثون وتسع وعشرون هكذا
رواه طحاوية ولغظ ابن خمر وآلى من نسائه وهو في الصحيحين وسبأ في
الابلا مفصلا

* * * * *

* بيان الخبر الوارد في النهي عن صيام يوم الشك *

(أبو حنيفة) عن عبد الملك بن حمير عن قزعة عن أبي سعيد الخدري رضي الله
عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام اليوم الذي يشك فيه
أنه من رمضان (قال) المحافظ لم أجده بهذا اللفظ ومعناه يخرج من حديث
لأنه من رمضان بصوم يوم ولا يومين متفق عليه من حديث أبي هريرة

وبقيته الاوجل كان يصوم صوماً فصيحاً (وللبهيق) نهى عن صوم يوم
 قبل رمضان بيوم ويوم الفطر والاضحى وأيام التشريق وعند الأربعة
 وابن عبيان والحماكم والدارقطني من طريق صلة بن زفر كناعه عند عمار في
 اليوم الذي يشك فيه فاني بشاة مصلية فتخفى بعض القوم فقال من صام يوم
 الشك فقد عصى أبا القاسم وعلقه البخاري فقال وقال صلة عن عمار
 وروهم من عزاه الى مسلم وله شاهد عند البزار من حديث أبي هريرة نهى
 عن ستة أيام من السنة يوم الاضحى ويوم الفطر وأيام التشريق واليوم الذي
 يشك فيه من رمضان وأسناده ضعيف (وحاصل) ما ذكره فقهاءنا في صيام
 يوم الشك ان من صامه ان جزم بكونه عن رمضان كان مكروهاً كراهة
 تحريم لسا فيه من التشبه باهل الكتاب لانهم زادوا في مدة صومهم وعليه حمل
 النهي عن التقدم بصوم يوم أو يومين ثم ان ظهر أنه من رمضان اجزاء عنه لانه
 شهد الشهر وصامه وان ظهر أنه من شعبان كان تطوعاً غير مضمون بالافساد
 لانه في معنى المظنون وان جزم بكونه عن واجب آخر فهو مكروه كراهة
 التنزيه التي مرجعها خلاف الاولى لان النهي عن التقدم خاص بصوم
 رمضان لكن كره الصورة النهي المحمول على رمضان وان ظهر أنه من رمضان
 اجزاء لوجود أصل النية ان كان مقيماً بالاتفاق وان كان مسافراً فعلى
 الصحيح لما عرفت وان ظهر أنه من شعبان فقد قيل يكون تطوعاً لانه منهي
 عنه فلا يتأدى به الواجب وقيل اجزاء عن الذي نواه وهو الاصح لما تقدم من
 ان المنهي عنه هو التقدم على رمضان بصوم رمضان لا التقدم بكل صوم وان
 جزم بالتطوع فلا كلام في عدم كراهته وانما الخلاف في استحبابه ان لم يوافق
 صوماً كان يصومه والا فضل ان يتلوم أي ينتظر ولا يأكل ولا يشرب
 ولا ينوي الصوم ما لم يتقارب انتصاف النهار فان تقارب ولم يتبين الحال
 فقد اختلفوا فيه فقيل الافضل صومه وقيل فطره وعامتهم على أنه
 لا ينبغي للقضاء والمفتين ان يصوموا تطوعاً ويقتوا بذلك خاصتهم ويقتوا
 العامة بالافطار بعد الانتظار نفياً للتممة والله أعلم

• (في بيان الخبر الوارد في اباحة الحجامة للصائم) •

(أبو حنيفة) عن أبي السوداء عن أبي حنيفة عن ابن عباس ان النبي صلى الله

القاحه اسم
موضع بالمدينة
اه

عليه وسلم احتجهم بالقاحه وهو صائم هكذا رواه الحارثي عن الصباح بن
محارب وابن أبي رواد كلاهما عنه وقد أخرجه ابن الجارود في مستفاده من
طريق وصكيع عن شعبة عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس بهذا اللفظ
(وأخرجه) الحارثي أيضا من غير طريق الإمام فقال حدثنا الفضل بن عمر بن
عثمان المروزي حدثنا سعيد بن سليمان حدثنا عبد بن العوام عن أبي
السوداء السلمي حدثنا أبو حاضرساقه إلا أنه قال وهو محرم ورواه بعضهم
عن الإمام فقال عن أبي السواد والصواب الأول وأبو السواد مجهول هكذا
قالوا وكانهم عنوانه أنه مجهول الاسم لا العين وعند الشيخين من حديث ابن
عباس من غير هذا الطريق بلفظ احتجهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو
محرم واحتجهم وهو صائم وعند الترمذي بلفظ احتجهم فيما بين مكة والمدينة
وهو محرم صائم وعند الطحاوي من طريق مقسم عن ابن عباس بلفظ وهو
صائم محرم ورواه من وجه آخر ولم يذكر وهو محرم وقال هاهنا سألت أحمد
عنه فقال ليس فيه صائم إنما هو محرم (أبو حنيفة) حدثنا الزهري عن أنس
ابن مالك رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجهم وهو صائم هكذا
رواه محمد بن الحسن الواسطي عنه وأخرج البخاري عن جابر عن أنس
معناه والطحاوي عن ثابت عن أنس معناه وفي الباب عن أبي سعيد رفعه
رخص في الحجة للصائم أخرجه النسائي ورجاله ثقات لكن ذكر الترمذي في
العلل أن الصواب موقوف ولا تكون الرخصة إلا بعد النهي *

(في بيان الخبر الدال على إباحة القبلة للصائم)

(أبو حنيفة) عن زياد بن علاقة عن عمرو بن معمر عن عائشة رضى الله عنها
أنه صلى الله عليه وسلم كان يقبل وهو صائم (أخرجه) الشيخان والترمذي
وأبو داود وابن ماجه وأخرجه الطحاوي من طريق شيبان بن معاوية
واسرائيل كلاهما عن زياد بن علاقة بهذا وأخرجه كذلك من طريق الليث
عن يحيى بن سعيد عن حمزة عن عائشة بهذا ومن طريق علي بن الحسن
وعروة ابن الزبير والقاسم كلهم عن عائشة بهذا زاد الأخير وكانت تقول
وايكم أم لك لا ربه من رسول الله صلى الله عليه وسلم *

(بيان الخبر الدال على إباحة المباشرة له)

(أبو حنيفة) عن حماد بن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يباشر بعض أزواجه وهو صائم أخرجه مسلم وابن ماجه من طريق إبراهيم بزيادة وكان أملككم لأربه وأخرجه الطحاوي من طريق ابن عوف عن إبراهيم بتلك الزيادة وأخرجه من هذا الطريق أيضا بن زيادة مسروق مع الأسود قال سألت أبا عائشة أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يباشر وهو صائم قالت نعم ولكنه كان أملككم لأربه أو من أملككم لأربه الشك من أبي عاصم شيخ شيخ الطحاوي (أبو حنيفة) عن الهيثم عن عامر عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصيب من وجهها وهو صائم ونسب الآثار عن رجل عن عامر ولا بن خسرو عن حماد عن عامر (أخرجه) مسلم وأخرجه الطحاوي من طريق ابن إسحاق الحمداي عن الأسود عن عائشة رفعتها ما كان يمنع من وجوهنا وهو صائم

• • • (بيان الخبر الدال على أنكم من جامع أهله في رمضان منعدا) *

(أبو حنيفة) عن عطاء عن سعيد بن المسيب أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني جامعته امرأتى في رمضان فمعدنا فقال له النبي صلى الله عليه وسلم هل تقدر على أن تعتق رقبة قال لا قال هل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين قال لا قال فهل تقدر أن تطعم ستين مسكينا قال لا قال فامر له النبي صلى الله عليه وسلم بمكة من تمر فيه خمسة عشر صاعا فقال اذهب فتصدق بهذا قال يا رسول الله ما بين لابتيه أحد أوج إليه مني ومن عيالي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذهب فأكاه وأطعم عيالك (هكذا) رواه الحسن ابن زياد وطلمة وابن المنذر وابن خزيمة مسانيدهم (وأخرجه) الستة وغيرهم من حديث أبي هريرة وألفاظ البخاري يبينها نحن جلوس عند النبي صلى الله عليه وسلم إذ جاءه رجل فقال يا رسول الله هلكت قال مالك قال وقعت على امرأتى وأنا صائم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل تجد رقبة تعتقها قال لا قال فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين قال لا قال فهل تجد أطعام ستين مسكينا قال لا قال فكنت عند النبي صلى الله عليه وسلم فبينما نحن على ذلك أذن النبي صلى الله عليه وسلم بعرق

المكثل يوزن
منبر معروف

فيه تمر والعرق المكمل قال ابن السائل فقال أنا قال خذها فتصدق به
فقال الرجل أعلی افقر منی یا رسول الله فوالله ما بين لابتيهما يريد المحرقة
أهل بيت افقر من أهل بيتي فضحك النبي صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنيابها
ثم قال أطعمه أهلك (قلت) وهذا الحديث يعرف بحديث المحترق المجاء في
بعض ألفاظه فقول ابن المحترق (أورده) الخساري في خمسة عشر موضعا في
من كتابه وقدر واه الأئمة من طرق بألفاظ مختلفة وأورده صاحب الهداية
من أئمتنا وفي سياقه ألفاظ مغايرة لما عندهم منها قوله هلك وأهلك
ومنها قوله في نهار رمضان متعمدا ومنها فرقها على المساكين ومنها
يجزئك ولا يجزى أحدا بعدك (فالاول) لفظة أهلك ذكرت في الخطابي
وردها وأوصاها الدارقطني موصولة لكن بين البيهقي خطأها والثاني
قوله متعمدا أخرجه الدارقطني في العلل من حديث سعيد بن المسيب مرسل
ان رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اضطرت في رمضان متعمدا
والثالث قوله فرقها على المساكين مروية بالمعنى من قوله أطعمه ستين
مسكينا والرابع قوله يجزئك الخ ليس في شيء من طرق الحديث وكأنه بالمعنى
من قول الزهري وإنما كان هذا رخصة له خاصة وليس من نفس الخبر قاله
المحافظ (قلت) وأما لفظة أهلك فثبتت في رواية الأوزاعي عن الزهري
وهكذا هو في كتاب الصوم للعلی بن منصور (وفي) سنن الدارقطني ودعوى
الحاكم أنه رأى كتاب الصوم المذكور بخط مشهور ولم يجد فيه هذه اللفظة
محل نظر اذ يحتمل أنها سقطت سهوا من الكاتب وليس اسقاط من اسقط
حجة على من زاد بل الزيادة مقبولة كما عرف كيف وقد تأيدت برواية
المذكورين وبما أخرجه ابن الجوزي في كتاب التحقيق من طريق الدارقطني
(وقد) روى البيهقي نفسه في الخلائق ان ابن خزيمة رواه عن محمد بن يحيى
عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري باللفظ أهلك يا رسول الله هكذا
بأثبات الالف فتأمل في ذلك (واذا) ثبتت هذه اللفظة تبين حسن استنباط
الخطابي في معالم السنن حيث قال ما ملخصه في أمر الرجل بالكفارة دليل
على ان على المرأة كفارة مثله لان الثمة ربعة سوت بينهما الا فيما قام عليه
دليل التخصيص واذا زعموا القضاء بجماعها عمد الزعم بالكفارة هذه العلة

كالرجل قال وهذا مذهب أكثر العلماء وقال الشافعي بكفر الرجل
كفارة واحدة تجزئ عنهما لانه عليه السلام اوجب عليه كفارة واحدة
ولم يذكرها مع حصول الجمع منهما وهذا غير لازم لانه حكايته حال
لا عموم له ويمكن ان تكون مفطرة بمرض أو سفرا أو سكره أو ناسية
صومها وفي نوادر الفقهاء لابن بنت نعيم اجماع على ان المرأة اذا طأ وقت
على الجمع في رمضان ولا عذر لها فعليه كفارة أخرى الا الاوزاعي
والشافعي قالوا كفارة واحدة تجزئ عنهما *

(في الصائم يصح جنباً من غير احتلام كيف يفعل)

(أبو حنيفة) عن سليمان بن يسار عن أم سلمة رضي الله عنها ان النبي صلى الله
عليه وسلم كان يخرج الى الفجر وراسه يقطر من جراح غير احتلام هكذا
رواه الحسن بن زياد عنه وأخرجه الستة بزيادة ويتم صومه وهذا لفظ
ابن ماجه ولفظ غيره ويصوم فهذه الزيادة لا بد من ذكرها حتى يتم بها
الاستدلال في الباب وكأنها سقطت من رواية الحسن بن زياد (أبو حنيفة)
عن عطاء بن أبي رباح عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يصح جنباً من غير احتلام ثم يتم صومه (أخرجه) الستة
والطحاوي من طريق عبد الرحمن بن الحارث بن مشام عن أبيه عنهما ومن
طريق مالك وسفيان كلاهما عن سفيان عن أبي بكر بن عبد الرحمن عنهما وعن
أم سلمة بهذا (أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي
الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج الى الفجر وأقالت
صلاة الفجر وراسه يقطر من غسل الجنابة من جراح ثم يظل صائماً (هكذا)
رواه ابن خزيمة ومن طريق فرج بن بيان عنه وأخرجه الستة بمعناه وأخرجه
الطحاوي من طريق أبي اسحق عن الأسود ومن طريق عبد الملك بن أبي
سليمان عن عطاء ومن طريق عاصم عن أبي صالح ومن طريق جعفر بن
أبي عبد الله عن ابن مليكة اربعتهم عنها *

(باب حكم الصوم في السفر)

(أبو حنيفة) عن الهيثم عن أنس رضي الله عنه قال خرج النبي صلى الله عليه
وسلم لليلة من شهر رمضان من المدينة الى مكة فصام حتى اتى قديدا

فشكى الناس اليه المجهد فافطر ولم يزل مفطرا حتى اتى الى مكة (هكذا)
رواه ابن خسر (وفي) الخلفيات من طريق مكى بن ابراهيم عن ابي حنيفة
هكذا الا انه قال فافطر وافطر الناس معه واخرجه ابو بكر بن ابي شيبة
ايضا هكذا واخرجه مسلم من حديث جابر واخرجه الطحاوي من حديث
ابن عباس وجابر وابي سعيد (ابو حنيفة) عن هشام بن عروة عن ابيه
ان حمزة بن عمرو الاسلمي سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصوم في
السفر فقال ان شئت فصم وان شئت فافطر (اخرجه) مسلم بلفظ يا رسول
الله اجد في قوة على الصيام في السفر فهل على جناح فقال هي رخصة من
الله فنأخذ بها لخير ومن أحب أن يصوم فلا جناح واخرجه الطحاوي
من طريق قتادة وهران بن ابي أنس كلاهما عن سليمان بن يسار عن
حمزة بن عمرو الاسلمي بلفظ الامام (ومن) طريق هشام بن عروة عن
ابيه عن عائشة ان حمزة بن عمرو الاسلمي قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم
فساقه مثله (وقال) ايضا حدثنا الربيع الجيزي انا ابو زرعة انا حيوة انا
ابو الاسود انه سمع عروة بن الزبير يحدث عن ابي مرواح الاسلمي يحدث عن
حمزة بن عمرو الاسلمي صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال يا رسول
الله اني امر بالصيام افاصوم في السفر ثم ساقه كسابق مسلم لكن في آخره
قال وكان حمزة يصوم الدهر في السفر والحضر وكان ابو مرواح كذلك
وكان عروة كذلك

(بيان الخبر الدال على النهي عن صوم ايام التشريق) *

(ابو حنيفة) عن عبد الملك بن عمير عن قزعة عن ابي سعيد رضى الله عنه ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام ثلاثة ايام التشريق هكذا رواه
ابن خسر (واخرج) الطبراني عن ابن عباس رفعه بلفظ الا لا تصوموا في
هذه الايام فانها ايام اكل وشرب وبعال وعنده ايضا عن ابي هريرة رفعه
ايام منى ايام اكل وشرب وعن زيد بن خالد نحوه رواه ابو يعلى واصله في مسلم
عن نبيشة المذلي رفعه ايام التشريق ايام اكل وشرب وذكره عز وجل
وعن كعب بن مالك نحوه اخرجه مسلم ايضا

(بيان الخبر الدال على النهي عن صوم يوم العيد) *

بمعال بوزن
كتاب ملاعبة
الرجل وزوجته

(أبو حنيفة) عن عبد الملك بن حمير عن قزعة عن أبي سعيد رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يصام هذان اليومان الا ضحى والفطر هكذا رواه الحسن بن زياد عنه (وفي) المتفق عليه من حديث حمير رفعه نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيام هذين اليومين ولهما من حديث أبي سعيد باللفظ نهي عن صيام يومين يوم الفطر ويوم الاضحى ولهما عن أبي هريرة نحوه وسلم عن عائشة نحوه *

(بيان الخبر الدال على صيام الايام البيض)

(أبو حنيفة) عن الهيثم عن موسى بن طلحة عن ابن الحوثة كنية عن حمير بن الخطاب رضي الله عنه قال اني رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يارب فأمر أصحابه فاكلوا وقال للذي جاءهم امالك لانا كل قال اني صائم قال وما صومك قال تطوع قال فهل الابيض (هكذا) رواه ابن المظفر وابن خسر ووالكلاعي وطلحة (وفي) رواية عند ابن المظفر وطلحة عن ابن الحوثة كنية عن حمير وأخرجه اسحق بن راهويه والحاثر بن أبي اسامة والبيهقي في الشعب وأشار اليه ابن حبان وروى النسائي مثله عن أبي هريرة *

(بيان الخبر الدال على كراهية صوم الوصال)

(أبو حنيفة) عن شيبان عن يحيى بن أبي كثير عن المهاجر بن عكرمة عن أبي هريرة نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صوم الوصال كذا رواه طلحة وأخرجه الشيخان من حديث أبي هريرة وعائشة وأنس وانقرده البخاري عن أبي سعيد (وفي) الحديث عندهم زيادة وأخرج أحمد هذا القدر فقط عن بشير بن الخصاصية رفعه وزاد انما يفعل ذلك النصراني

(بيان الخبر الدال على كراهية صوم الصمت)

(أبو حنيفة) عن منذر بن عبد الله وجويهر بن سعيد عن الفخاك عن النزال ابن سبرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا وصال في صوم ولا صمت يوم الى الليل (هكذا) رواه طلحة وجويهر ضعيف وليكن يقوى بالاتباع المتقدمة وأخرج الجملة الاولى فقط الطيالسي في مسنده عن جابر وأما الثانية فخرجها أبو داود عن علي رفعه باللفظ لا يتم بعد احتلام ولا صمات يوم الى الليل *

*(بيان الخبر الدال على ان صوم الوصال لم يكن مكرها)

للنبي صلى الله عليه وسلم)*

(أبو حنيفة) عن علي بن الاقمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يظل صائما ويبيت طابا قائما ثم ينصرف الى شربة من لبن قد وضعت له فيشربها فيكون فطره وصوره الى مثله من القابلة الحديث هكذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه وطلحة وأخرج أصله مسلم واتفق عليه من حديث ابن عمر بلفظ اني استمذكم اني اطعم واسقي وجاء في حديث أبي هريرة لما نهى عن الوصال فابوا ان ينتهوا واصل بهم يوما ثم يوما ثم رأوا الهلال فقال لو تأخر الهلال لذنتكم كالمكبل لهم حين ابوا ان ينتهوا وعندهما من حديثه لومذنا الشهر لو صلات وصالا يدع الله فمقون تعة هم *

(بيان الخبر الدال على الوقت الذي يحرم فيه الطعام على الصائم)

(أبو حنيفة) عن علي بن الاقمر عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان بلايا يؤذن بليل فمكوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم هكذا رواه محمد بن الحسن في الآثار وطلحة وأخرجه الشيخان وأصحاب السنن بهذا اللفظ وبلفظ لا يمنع احدكم اذان بلال من صومه فانه انما يؤذن ليذبه نائمكم ويرجع قائمكم *

(باب الاعتكاف)

(أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر قال قال هر رضي الله عنه نذرت ان اعتكف في المسجد المحرام في الجاهلية فلما سالت سألت من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اوف بنذرك هكذا رواه مروان بن معاوية عنه وأخرجه الشيخان بلفظ ان اعتكف في المسجد المحرام ليلة وفي رواية لهما أنه جعل على نفسه ان يعتكف يوما (وعند أبي داود والنسائي والطبراني بزيادة اعتكف وصم) وفي رواية فامر ان يعتكف ويصوم وفيه عهد الله بن فؤاد تغرد بزيادة الصوم فيه وهو ضعيف *

(مناسك الحج)

(بيان الخبر الوارد في إيجابه على الفور)

(أبو حنيفة) عن عطية عن أبي سعيد رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم من أراد الحج فليتبجل (أخرجه) الامام أحمد وأبو داود والحاكم
عن ابن عباس وقال الحاكم صحيح (وأخرجه) أيضا أحمد والطبراني وابن
ماجه من حديث الفضل بن عباس بزيادة فانه قد عارض المريض وتضل
الضالة وتعرض الحاجة (وبه) استدلال أبو يوسف على إيجابه بالفورية
فمن أخره عن العام الاول يأنم عنده وهو أصح الروايتين عن الامام كافي
المحيط والمخانية وشرح الجمع وفي القنية انه المختار (قال) القدوري وهو
قول مشايخنا وقال صاحب الهداية وعن أبي حنيفة ما يدل عليه وعند محمد
على التراخي

(بيان الخبر الدال على منع المرأة من السفر ثلاثة أيام الامع محرم وإباحة
مادون ذلك لها بغير محرم) *

(أبو حنيفة) عن أبي سعيد عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال لا تسافر المرأة الامع محرم أو زوج هكذا رواه سعيد بن محمد عنه
وأخرجه البزار من حديث عمرو بن دينار عن أبي سعيد باللفظ لا تخرج امرأة إلا
ومعها محرم وفيه زيادة وهي فقالت رجل يا رسول الله اني اكتتبت في
فزوة كذا وامراني حاجة قال ارجع فخرج معها (وأخرجه) الدارقطني
بخطه واسناده صحيح وهو في الصحيحين من هذا الوجه باللفظ لا تسافر المرأة
الامع ذي محرم (وروى) الطبراني عن أبي امامة رفعه لا يحل لامرأة مسالة ان
تخرج الامع زوج او محرم واسناده ضعيف وأخرج الدارقطني من وجه آخر
بخطه باللفظ لا تسافر امرأة ثلاثة أيام أو تخرج الا ومعها زوجها وفيه جابر الجعفي
(وأصل) الحديث في النهي عن السفر بغير تقييد بالحج مشهور كما تقدم عن ابن
عباس وفي الصحيحين عن ابن عمر لا تسافر المرأة ثلاثا الا ومعها زوجها او محرم وفي
اللفظ ثلاث ليال وفي لفظ فوق ثلاث ولهما عن أبي سعيد لا تسافر المرأة يومين
الا ومعها زوجها او ذو محرم منها ولهما عن أبي هريرة لا يحل لامرأة تؤمن
بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة الا مع ذي محرم (وأخرج) أبو
داود وابن حبان والحاكم أن تسافر بريدًا ولطبراني ثلاثة أميال *

(بيان المواقيت التي لا ينبغي ان أراد الاحرام أن يجاوزها الا محرما) *

(أبو حنيفة) عن يحيى بن سعيد أن نافعًا أخبره قال سمعت عبد الله بن عمر

بقول قام رجل فقال يا رسول الله من اين المهمل فقال يهل اهل المدينة
من العتيق ويهل اهل الشام من الجحفة ويهل اهل نجد من قرن هكذا
رواه زفر عنه واخرجه البخاري من طريق مالك عن نافع بلفظ يهل اهل
المدينة من ذى الحليفة والباقي سواء وفيه زيادة (قال) أبو عبد الله بلغني
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ويهل اهل اليمن من يلمم واخرجه
الطحاوي عن يونس عن أبي ذئب عن مالك هكذا (واخرجه) ايضا من
طريق شعبة ومالك عن عبد الله بن دينار نحوه وفيه ذكر يلمم من غير قوله
بلغني ورأيت لفظ العتيق عند أبي داود والترمذي أخرجه من طريق محمد
ابن علي بن عبد الله بن عباس عن ابن عباس قال وقت النبي صلى الله عليه
وسلم لاهل المشرق العتيق واسناده مقارب (وعند) الطحاوي من حديث
أنس ولاهل المدينة العتيق (أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن الاسود بن
يزيد ان عمر رضى الله عنه خطب الناس فقال من اراد منكم الحج فلا يحرم
الامن ميثقات والمواقيت التي وقتها لكم نبيكم صلى الله عليه وسلم لاهل
المدينة ومن مريها من غير اهلها من الجحفة ولاهل الشام ومن مريها من
غير اهلها الجحفة ولاهل نجد ومن مريها من غير اهلها قرن ولاهل اليمن
ومن مريها من غير اهلها يلمم ولاهل العراق واسائر الناس ذات عرق
هكذا رواه الحسن بن زياد والهيلاج بن بسطام كلاهما عنه (وأخرج)
البخاري من طريق نافع عن ابن عمر معناه (وأخرجه) اسحق بن راهويه
والدارقطني من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فلهذا اسند
ضعيف ووقع فيه الاضطراب واخرجه مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر
نحوه وسيأتي في الذي بعده

*(بيان الخبر الدال على ان توقيت ذات عرق لاهل العراق من النبي صلى
الله عليه وسلم)*

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت
ذات عرق لاهل العراق هكذا رواه ابن خزيمة واخرجه أبو داود والنسائي
والطحاوي وابن عدي من حديث أفلح بن حميد عن القاسم عن عائشة
هكذا ونقل عن احمد انه كان يتركه على أفلح (وأخرج) مسلم من طريق

أبي الزبير عن جابر قال سمعت أحسبه رفع الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم
فذكر الحديث وفيه ومهل أهل العراق من ذات عرق (وقد) أخرجه
ابن ماجه من وجه آخر عن أبي الزبير بغير تردد لكن من رواية إبراهيم
المخوزي وهو ضعيف وأخرج أبو داود والنسائي والدارقطني من حديث
زواردة بن كريم بن الحارث بن عمرو السهمي سمعت أبي يذكر أنه سمع جده
الحارث بن عمرو قال أثبت النبي صلى الله عليه وسلم بني وقد أضاف به
الناس فذكر الحديث قال ووقت ذات عرق لأهل العراق (قال) المحافظ
وأغرب عبد الرزاق فروى عن مالك عن نافع عن ابن عمر قال وقت رسول الله
صلى الله عليه وسلم لأهل العراق ذات عرق وأخرجه اسحق عنه (قال)
الدارقطني في العمال خالفه أصحاب مالك كهم فلم يذكر هذا وكذلك
أصحاب نافع أيوب وابن جريح وابن عون وكذلك أصحاب ابن عمر سالم وعمر بن
دينار وغيرهم وأحدث ابن عمر في الصحيحين ليس فيه ذات عرق انتهى
(قلت) اختلاف الأئمة في هذه المسئلة هل ذات عرق بتوقيت النبي صلى
الله عليه وسلم أو بتوقيت عمر أي باجتهاده وبالأخير قال الشافعي وأخرجه
من هذا الوجه عن عطاء مرسل قال النووي وفي المسئلة وجهان لأصحاب
الشافعي أحدهما وهو نص الشافعي في الام أنه بتوقيت عمر رضي الله عنه
وذلك صريح من حديث ابن عمر في البخاري واليه ذهب المالكية وإلى
الاول ذهب أبو حنيفة وأصحابه وأكثر الشافعية على ما نص عليه الولي
العراقي ودليلهم حديث مسلم عن أبي الزبير عن جابر الذي تقدم ذكره (قال)
النووي في شرح المذهب اسناده صحيح لكنه لم يجزم برفعه إلى النبي صلى الله
عليه وسلم فلا يثبت رفعه بمجرد هذا (وفي) شرح التقریب للولي العراقي
ما نصه قلت في قول النووي هذا نظر فان قوله أحسبه معناه أطلقه
والظن في باب الرواية يتنزل منزلة اليقين وليس ذلك قادحا في رفعه فهو بمنزل
منزلة المرفوع لان هذا لا يقال من قبل الرأي وإنما يؤخذ توقيفا من الشارع
لا سيما وقد ضمه جابر إلى المواقيت المنصوص عليها بيقين باتفاق وحديث
عائشة الذي رواه أبو داود والنسائي باسناد صحيح كما قاله النووي وفيه
وقت لأهل العراق ذات عرق وصححه القرطبي وقال الذهبي هو صحيح

غريب (وقال) والذى اسناده جيد وهو حديث الحارث بن عمر والسهمى
 المتقدم ذكره يدلان على ما ذكرنا وان قال البيهقي في الاخير ان في اسناده
 من هو غير معروف (قلت) ليس في اسناده كذلك فان كان فيهم من
 ليس معروفًا عنده فهو معروف عند غيره وقد رواه الشافعي والبيهقي
 باسناد حسن عن عطاء مرسلًا فالارجح عندي انه منصوص ايضا (قال) ابن
 قدامة ويجوز ان يكون عمرو بن سالم لم يعلم توقيت النبي صلى الله عليه وسلم
 ذات عرق فقال ذلك برأيه فاصاب ووافق قول النبي صلى الله عليه وسلم
 فقد كان كثير الاصابة رضى الله عنه انتهى (وأما) قول الدارقطني في
 حديث جابر الذى عند مسلم انه ضعيف وعاله بقوله لان العراق لم تكن فتحت
 في زمنه صلى الله عليه وسلم ففاسد لانه لا مانع ان يخبر به النبي صلى الله عليه
 وسلم لعلمه بأنه سيفتح (وقد) ثبتت الاخبار الصحيحة بأنه صلى الله عليه وسلم
 زويت له مشارق الارض ومغاريها وانهم سيفتحون مصر والشام والعراق
 (وقال) ابن عبد البر في التمهيد هذه غفلة من قائل هذا القول لانه صلى الله
 عليه وسلم هو الذى وقت لاهل العراق ذات عرق والعقيق كما وقت لاهل
 الشام الحنفية والشام كلها يومئذ دار كفر كالعراق فوقت المواقيت لاهل
 النواحي لانه علم ان الله سيفتح على أمة الشام والعراق (تنبيه) التوقيت
 بهذه المواقيت منع مجاوزتها بالاحرام أما الاحرام قبل الدخول اليها فلا
 منع منه عند الجمهور ونقل غير واحد الاجماع عليه (الكنى) سمعت
 بعض المالكية يعارض هذا الاجماع بل ذهب طائفة الى ترجيح الاحرام
 من دويرة أهله على التأخير الى الميقات وهو مذهب أبي حنيفة واحد
 قولى الشافعي ورجحه من أصحابه القاسمي أبو الطيب والرويانى والغزالي
 والرافعي (وقال) النووي الأصح ان الاحرام من الميقات أفضل وبه
 قال أحمد

(باب الاحرام)

وهو شرط عندنا لاركن لانه يدوم الى المحاق ولا ينتقل عنه الى غيره ويجماع
 كل ركن ولو كان ركنًا لما كان كذلك

(بيان الخبر الوارد في الاهلال من أين ينبغي أن يكون)

(أبو حنيفة) حدثنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال له رجل يا ابا

عبد الرحمن رأيتك تصنع أربع خصال قال ما هن قال رأيتك حين أردت
 أن تجرم ركبت راحلتك ثم استقبلت القبلة ثم أحوت حين انبعثت بعيرك
 ثم ذكر الحديث وفيه استلام الركن وتلوين اللحية بالصفرة والتوضؤ في
 النعال السنية وفي آخره قال فاني رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يصنع ذلك كله فمنعته هكذا رواه بطوله محمد بن الحسن في الآثار عنه
 (وأخرجه) الشيخان وأبو داود والسائل عندهم عبيد بن جريح
 (وعند) ابن عمرو عن أبي حنيفة عن عبيد الله عن سعيد بن أبي سعيد
 قال قالت لابن عمر وهذه أخرجه ابن ماجه (ولكن) قال عن سعيد
 أن جريجا سأل ابن عمر الحديث وأطعمه عنه رأيت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يهل إذا استوت به راحلته (اعلم) أنه اختلف في أهلاله صلى
 الله عليه وسلم متى كان كما اختلفوا في موضع أحرامه (فيروى) أن أحرامه كان
 بالبدياء (ويروى) أنه كان من المسجد الذي بذى الحليفة وهو الأكثر
 وكان ابن عمر يذكر على من قال من البدياء وكان يقول هذه بيدكم
 التي تكذبون على رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها ما أهلك رسول الله صلى
 الله عليه وسلم إلا من عند المسجد يعني مسجد ذى الحليفة (وهذا) هو القول
 الأول في أهلاله صلى الله عليه وسلم وقبل أهل حين استوت به راحلته وهذا
 عن ابن عمر في الصحيحين والبخاري عن أنس فلما ركب راحلته واستوت به
 أهل وله أيضا عن جابر أن أهلاله من ذى الحليفة حين استوت به راحلته
 وقبل أهل حين انبعثت به راحلته كما في رواية مسلم في حديث ابن عمر
 وقرب من ذلك من قال أهل حين وضع رجله في الغرر كما في رواية أخرى
 لمسلم من حديث ابن عمر وقبل أهل حين استوت به على البدياء كما في رواية
 لمسلم من حديث ابن عباس عند أبي داود والحاكم والطحاوي من طريق
 خصيف عن سعيد بن جبير قال قيل لابن عباس كيف اختلف الناس في
 أهلال النبي صلى الله عليه وسلم فقالت طائفة أهل في مصلاه وقالت طائفة
 حين استوت به راحلته وقالت طائفة حين علا البدياء فقال سأخبركم عن
 ذلك إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل في مصلاه فشهد قوم فأخبروا بذلك
 فلما استوت به راحلته أهل فشهد قوم لم يشهدوه في المرة الأولى فقالوا أهل

الغرر بفتح
 فسكون ركاب
 الأبل اه

رسول الله صلى الله عليه وسلم الساعة فاخبروا بذلك ثم مضى فلما علا على شرف
 اليبداء اهل فشهده قوم آخرون فقالوا اهل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الساعة فاخبروا بذلك وانما كان اهل الانبياء صلى الله عليه وسلم في مصلاه
 وفي رواية وأيم الله لقد فعل ذلك (قال) الطحاوي فبين ابن عباس الوجه
 الذي جاء اخلافهم منه وانما اهل الله كان في مصلاه فبهذا نأخذ وهو قول
 أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد (ومن) هنا قال صاحب الهداية ولولاي بعد
 ما استوت به راحته جازوا كن الاول أفضل وقال المحافظ وحديث
 ابن عباس المتقدم لو ثبت ترجح ابتداء الالال عقب الصلاة الا انه من رواية
 خصيف وفيه ضعف (قلت) هو تبع البيهقي في ذلك فانه لما ذكر هذا الحديث
 في سننه ابطله وقال فيه خصيف وهو ليس بالقوى (قال) الترمذي في هذا
 الحديث أخرجه الحاكم في مستدركه وقال على شرط مسلم وأخرجه ابوداود
 في سننه وسكت عنه وفي شرح المذهب للنووي قد خالف البيهقي في خصيف
 كثير ون من الحفاظ وأئمة هذا الشأن فوثقه يحيى بن معين امام الجرح
 والتعديل وأبو حاتم وأبو زرعة ومحمد بن سعد وقال النسائي صالح *

(بيان الخبر المبيح للتطيب عند الاحرام)

(أبو حنيفة) عن ابراهيم بن محمد بن المنتشر عن أبيه عن عائشة رضي الله
 عنها قالت كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يطوف في نسائه
 ثم يصبح محرما هكذا رواه المعافى بن عمران وأبو يوسف كلاهما عنه وهو
 متفق عليه عنها من طرق بلفظ كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لاحرامه قبل ان يحرم وأخرجه الطحاوي بلفظ محرمه حين أحرم وفي
 رواية لمحرمه ومحملة (أبو حنيفة) عن ابراهيم بن محمد بن المنتشر عن أبيه
 قال سألت ابن عمر أيتطيب المحرم فقال لا أن أصبح أنضح قطرانا أحب الي
 من ان أنضح طيبا فأتيت عائشة فذكرت لها قول ابن عمر فقالت أنا تطيب
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فطاف في ازواجه ثم أصبح تني محرما هكذا
 رواه طلمة والحارثي وابن خسرو والحسن بن زياد وهو متفق عليه عنها
 من طرق (وأخرجه) الطحاوي من طريق أبي عوانة عن ابراهيم بن محمد
 ابن المنتشر هكذا سكن قال فارسل ابن عمر بعض بنيه الى عائشة وفي

آخره ثم طاف في نسائه فاصبح محرما فسكت ابن عمر (ابو حنيفة) عن
 ابراهيم بن محمد بن المنتشر عن ابيه عن عائشة رضي الله عنها قالت كافي
 انظر الى ويص الطيب في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم
 هكذا رواه ابن خسر و الحسن بن زياد وخرجه الشيخان والطحاوي
 (ابو حنيفة) عن منصور بن العنبر عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة
 رضي الله عنها قالت رايت ويص الطيب في مفرق رسول الله صلى الله
 عليه وسلم هكذا رواه طلحة ورواه ابن خسر و الكلاعي والاشناني
 وطلحة ايضا عن ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم بن متناوسند او الطحاوي
 من طرق وفي الصحيحين معناه (ثم) اعلم ان الطيب اعم من ان يكون مما
 يبقى عليه بعد الاحرام او مما لا يبقى بسن عند ابي حنيفة و ابي يوسف وهو
 ظاهر الرواية متمسكين بما روياه من الآثار المتقدمة وخالفهما محمد وزفر
 فقالا لا يتطيب بما تبقى عليه بعد الاحرام (وتحقيق) هذا المقام قال ابو
 جعفر الطحاوي ذهب قوم الى كراهية التطيب عند الاحرام وتسكوا
 بحديث يعلى بن امية الذي فيه انزع عنك الحبة واغسل عنك الصفرة وكذا
 بحديث عمر بن الخطاب انه وجد ريح طيب وهو بذى الحليفة من رجل
 فامر بغسله وبحديث عثمان انه امر رجلا بذى الحليفة وقد اذهن رأسه ان
 يغسله بالطين وخالفهم في ذلك آخرون فلم يروا بالتطيب عند الاحرام بأسا
 وقالوا ان حديث يعلى لا حجة فيه لان الطيب المذكور كان صفرة وهو مخلوق
 وهو مكره للرجل في نفسه في كل حاله وانما أبيع للمحرم ما هو حلال في حال
 الاحلال (وقد) ورد في الاخبار الصحيحة النهي عن التزفر للرجال
 فليس فيه دليل على حكم من اراد الاحرام هل له ان يتطيب بطيب يبقى عليه
 بعد الاحرام أم لا وأما ما روى عن عمر وعثمان فقد ورد ما يدل على مخالفة
 ابن عباس لهما وقد روى في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يدل على
 اباحتها من ذلك حديث عائشة رضي الله عنها كافي انظر الى ويص
 الطيب وفي رواية حتى اني لا اري ويص الطيب في رأسه ومحجته وفي
 رواية عنها كنت اطيعه بالغالب المجيدة عند احرامه وفي رواية باطية
 ما جدد فهذه الآثار المسندة قد تواترت باباحته الطيب عند الاحرام وأنه

ويص بوزن
 كريم اي
 بريقه اه

قد كان يبقی فی مفارقه بعد الاحرام (وقد روى مثل ذلك عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في آثار كثيرة توافق ما رواه عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم من تطيبه عند الاحرام (وبهذا) كان يقول أبو حنيفة وأبو يوسف (وأما) محمد بن الحسن فإنه كان يذهب في ذلك الى ما روى عن عمر وعثمان بن عفان وعثمان بن أبي العاص وعبد الله بن عمر من كراهيته وكان من المحجة له في ذلك ما ذكر في حديث عائشة من تطيبه صلى الله عليه وسلم عند الاحرام انما فيه انها كانت تطيبه اذا اراد أن يحرم فقد يجوز أن يكون كانت تفعل به هذا ثم يغتسل اذا اراد أن يحرم فيذهب بغسله عنه ما كان على بدنه من طيب ويبقى فيه ريحه وهكذا الطيب ربا غسله الرجل من وجهه او بدنه فيذهب ويبقى ويبصه (فاذا) احتمل ما روى عن عائشة من ذلك ما ذكرنا نظرنا هل فيما روى عن عائشة يدل على ذلك فاذا حديث ابراهيم بن محمد بن المنذر عن ابيه قال سالت ابن عمر عن الطيب عند الاحرام الحديث وذكر مراجعة عائشة في ذلك وفيه ثم طاف في نسائه فاصبح محرما فذل هذا الحديث على انه قد كان بين احرامه وبين تطيبه ما ياء غسل لانه لا يطوف عليهن الاغتسل في مكانهما انما ارادت بهذه الاحاديث الاحتجاج على من كره ان يوجد من المحرم بعد احرامه ريح الطيب كما كره ذلك ابن عمر (فاما) بقاء نفس الطيب على بدن المحرم بعد ما احرم وان كان انما تطيب به قبل الاحرام فلا فتقهم هذا الحديث فان مناه معني لطيف ثم اورد ما ثبت به هذه القياس ايضا وقال فهذا هو النظر في هذا الباب قال وبه نأخذ وهو قول محمد بن الحسن *

(بيان ما يلبس المحرم من الثياب وما لا يلبس)

(ابو حنيفة) حدثنا عمرو بن دينار حدثنا عبيد الله بن عمر ان رجلا قال يا رسول الله ما يلبس المحرم من الثياب قال لا يلبس القميص ولا العمامة ولا القباء ولا السراويل ولا البرنس ولا ثوباً مسه ورس ولا زعفران ومن لم يكن له نعلان فليلبس الخفين وليقطعهما من اسفل الكعبين اخرجه السبعة من حديث نافع عن ابن عمر ولفظ البخاري لا يلبس القميص ولا

العمائم ولا السراويلات ولا البرانس ولا الخفاف الا احد لا يجيد نعلين
فلا يلبس خفين وليقطعهما اسفل من الكعبين ولا تلبسوا من الثياب شيئا منه
زعفران أو ورس (وأخرجه) الطحاوي من طريق عمر بن نافع وأيوب عن
نافع بهذا (ومن) طريق الزهري عن سالم عن أبيه مثله (ومن) طريق
عبد الله بن دينار عن ابن عمر مثله الا أنه قال وليشقهما من عند الكعبين
أما الكلام على من لبس الخفين ولم يشقهما من أسفل فسيأتي الكلام عليه
في الحديث الذي يليه لمناسبة السراويل فقد ذكرنا في حديث ابن عباس
مما وأما لبس الثوب الذي مسه ورس أو زعفران فهكذا جاز كره في هذا
الحديث عند السنة ومنهم من أفرد به حديثا مستقلا وقد رواه
الطحاوي من طريق الزهري عن سالم عن ابن عمر بلغظ لا تلبسوا كما هو
في سياق البخاري وفي آخره يعني في الاحرام (ومن) طريق سفیان عن
عبد الله بن دينار عن ابن عمر مثله (ومن) طريق مالك وأيوب كلاهما عن
نافع عن ابن عمر مثله مرفوعا في كل ذلك (واحتج) بهذه الآثار طائفة فقالوا
كل ثوب مسه ورس أو زعفران فلا يحل لبسه في الاحرام وان غسل لانه لم يبين
في هذه الآثار ما غسل منه سلم يغسل فمألوها على العموم (وخالفهم)
آخرون فقالوا ما غسل من ذلك حتى صار لا ينفذ فلا بأس بلبسه في الاحرام
(واحتجوا) في ذلك بما روى عنه صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث الذي
سقطناه من طريق نافع عن ابن عمر رفعه وزاد الا أن يكون غسلا وقد
كتب الحديث بهذه الزيادة يحيى بن معين عن أبي معاوية عن عبيد الله عن
نافع ثبت بهما ذكرنا استثناء الغسيل مما قدمه ورس أو زعفران وهذا
قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وروى ذلك عن سعيد بن المسيب وطاوس
وابراهيم وغيرهم من المتقدمين

(بيان الخبر الوارد في فاقد الازار والنعالين كيف يفعل)

(أبو حنيفة) عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد عن ابن عباس قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يلبس له ازار فلا يلبس سراويل ومن لم
يكن له نعلان فلا يلبس خفين أخرجه مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر
عن النبي صلى الله عليه وسلم هكذا (وأخرجه) الطحاوي من طريق زهير بن

معاوية عن أبي الزبير بهذا (ومن) طريق شعبة وسفيان وهشيم ومحمد بن زيد وابن جريح خستم عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد عن ابن عباس بهذا (وفي) رواية ابن جريح عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء وهو كنية جابر بن زيد (قال) أبو جعفر قد ذهب إلى ظاهر هذه الآثار قوم فقالوا من لم يجد أزارا وهو محرم لبس سراويل ولا شيء عليه ومن لم يجد نعلين لبس خفين ولا شيء عليه (وخالفهم) آخرون فقالوا ما ذكرتم من لبس المحرم أياهما في حال الضرورة فنحن نبيح له ذلك ولكن نوجب عليه مع ذلك الكفارة بالدلائل القائمة الموجبة لذلك وقد يثبت في الحديث أن يلبس الخفين بعد أن يقطعهما من أسفل الكعبين كما جاء ذلك في أخبار صحيحة وكذا في السراويل أن يشقه فيلبسه كما يلبس الأزار فان كان هذا المعنى هو المراد في الحديث فلا مخالفة في ذلك ونحن نقول به وانما الخلاف في التأويل لا في نفس الحديث فانهما موضحان مختلفان وقد بين عبد الله بن عمر بعض ذلك في الحديث المتقدم وهو قوله فيه ان يكون أحدا ليس له نعلان فإي لبس خفين وليقطعهما أسفل من الكعبين وفي رواية عنه وليشقهما من عند الكعبين فهذا ابن عمر قد بين ذلك ولم يبين ابن عباس في حديثه من ذلك شيئا فحملنا المجهول على المفسر وإذا كان ما يبيح للمحرم من لبس الخفين هو بخلاف ما يلبس المحلل فكذلك ما يبيح له من لبس السراويل هو بخلاف ما يلبس المحلل فهذا حكم هذا الباب من طريق صحيح معاني الآثار وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى

* * *

(بيان الخبر الوارد في فضيلة التلبية ورفع الصوت فيها) *

(أبو حنيفة) عن قيس بن مسلم المجدلي عن طارق بن شهاب عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أفضل الحج التبع والتبع فاما التبع فالتلبية وأما التبع فتبع البدن هكذا رواه ابن عبد الباقي والحسن بن زياد (وأخرجه) ابن أبي شيبة وأبو يعلى الموصلي في مسنديهما من هذا الطريق (وأخرجه) الحاكم من حديث أبي بكر الصديق وقال صحيح ولكن فيه الوافدي وانهقطاع في السند وكذا أخرجه الترمذي من حديثه (وأخرجه) الترمذي أيضا وابن ماجه من حديث ابن عمر وفيه

ابراهيم بن يزيد الحوزي وهو ضعيف (وذكر) فيه ابن ماجه التفسير عن
وكيع بلفظ العج رفع الصوت بالتلبية والتسبيح اراقه الدم (ويروى) أيضا
عن جابر من له أخرجه التيمي في الترغيب (والمعنى) من أفضل أعمال الحج
العج والتسبيح أى من أكثر أفعاله ثواباً ومن هذا للتبعيض فلا يستلزم ان
يكونان أفضل من الطواف والوقوف فتنبه لذلك (فائدة) قال الشيخ اكمل
الدين في العناية المستحب عندنا في الدعاء والاذا كان لا يخفى الا اذا تعلق
بأعلام مقصود كالآذان والمخاطبة وغيرها والتلبية للأعلام بالشروع
فيما هو من أعلام الدين فكان رفع الصوت بها مستحباً انتهى وقال صاحب
غاية البيان رفع الصوت بالتلبية سنة فان تركه كان مسيئاً ولا شيء عليه

(بيان الخبر الوارد في استلام الحجر الأسود)

(أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما قال ما تركت استلام الحجر
منذ رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلمه هكذا رواه يحيى بن عبد
المجيد الحماني عنه (وأخرجه) الشيخان ولفظهما قال نافع رأيت ابن عمر
يستلم الحجر بيده ثم قبل يده وقال ما تركته منذ رأيت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يفعله (وفي) مغازي الواقدي من حديث ابن عمر رفعه لما انتهى
إلى الركن استلمه وهو مضطبع وقال بسم الله والله أكبر الحديث (فائدة)
قال ابن الهمام في فتح القدير انتساح الطواف من الحج سنة فلو افتقده
من غيره جاز وكره عند عامة المشايخ ولو قيل انه واجب لا يبعد لان المواظبة
من غير ترك دليله فيما نهي به ويجزئه (وقد) تلخص من هذا ان المختار
عنده هو الوجوب وتبعه صاحب البحر والنهر وبه صرح في المنهاج نقلاً
عن الوجيز

(بيان الخبر الوارد في نذب استلام الركن البماني)

(أبو حنيفة) عن عبيد الله بن عمر عن سعيد بن أبي سعيد المقبري ان
رجلاً قال لابن عمر انك تستلم الركن البماني قال رأيت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يفعله الحديث (كذا) رواه أبو يوسف وزفر وأسد
ابن عمرو وابن عبد الباقي ورواه طحفة في رواية والمحسن بن زياد وحسان
ابن ابراهيم عن أبي حنيفة عن عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد أن

الاضطباع ان
يدخل الرداء
تحت ابطة
الايمن ويرد
طرفه على
يساره ويبدى
منبذله الايمن

ويغطي الايسر
بذلك لا بداء
احد الضبعين
وهو العضدان

رجلا فذكره (وأخرجه) الشيخان وأبو داود بالفاظ منها لما من حديث ابن عمر ما تركت استلام هذين الركنين البعاني والحجر في شدة ولا رخاء مذكر أيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستلمهما (وقد) تقدم بعض الحديث في باب الاحرام (وأخرج) الستة الا الترمذي من حديث ابن عمر رفعه لم أره يمس من الاركان الا البعانيين (قلت) واستلامه حسن في ظاهر الرواية وسنة عند محمد فان استلمه لا يقبله في ظاهر الرواية وعند محمد يقبله نظر الى ظاهر الاحاديث قال بعضهم وبه يفتي *

• (بيان الخبر المبيح لاستلام الاركان بالحجج او غيره) •

(أبو حنيفة) عن حماد عن سبعة بن جبيرة عن ابن عباس قال طاف النبي صلى الله عليه وسلم بالبيت وهو شاك على راحلته يستلم الاركان بحججته (هكذا) رواه أبو حمزة عن محمد بن الحسن في الآثار كلها معناه (وأخرجه) الستة من حديث ابن عباس وكلهم بافراد الركن (واسلم) وأبي داود عن جابر يستلم الحجر بحججته لأن يراه الناس ويشرف ويسألوه (وأخرجه) البخاري من وجه آخر نحوه (واسلم) من حديث أبي الطفيل نحوه (وروى) أبو داود من حديث صفية بنت شيبة قالت لما طاف النبي صلى الله عليه وسلم بمكة عام الفتح طاف على بعير يستلم الركن بحججته في يده قالت وأنا انظر اليه (واسلم) عن عائشة طاف النبي صلى الله عليه وسلم بالبيت في حجة الوداع على راحلته يستلم الركن كراهية ان يصرف الناس عنه (واسلم) عن أبي الطفيل قلت لابن عباس رأيت الخ إلى ان قال فقال لي كان لا يضرب الناس بين يديه فلما كثروا عليه ركب (ولابي) داود عنه قدم مكة وهو يشتكي وطاف على راحلته كلما أتى على الركن استلم الركن بحججته *

• (بيان الخبر الوارد في سنية الرمل في الثلاثة الاشواط الاولى) •

(أبو حنيفة) عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم رمل من الحجر إلى الحجر هكذا رواه ابن خثعم (وفي) رواية عن عطاء مر سلا ولم يذ كر ابن عباس (وأخرجه) مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث ابن عمر هكذا (وأخرجه) مسلم ايضا والاربعة الا با داود عن جابر نحوه (ولاحد) عن أبي الطفيل نحوه (وأخرج) الشيخان من حديث نافع

عن ابن عمر بلفظ كان اذا طاف بالبيت الطواف الاول خب ثلاثا ومشي
اربعا الحديث (ولهما) من طريق سالم ان ابن عمر قال رايت رسول الله صلى
الله عليه وسلم حين يقدم مكة اذا استلم الركن الاسود اول ما يطوف
يجب ثلاثة اطواف من السبع ولا في داود من وجه آخر عن نافع عن
ابن عمر بلفظ كان اذا طاف في الحج او العمرة استلم الركن فرمل ثلاثا ومشي
اربعا

يجب بفتح الباء
وضم الحاء اهـ

(بيان الخبر المبيح للطائف بين الصفا والمروة الركوب لعذر)

(ابو حنيفة) عن حماد عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ان النبي صلى الله
عليه وسلم طاف بين الصفا والمروة وهو شاك على راحته (هكذا) رواه غير
واحد (وعند) محمد في الآثار عن أبي حنيفة عن حماد عن سعيد مرسل
(وهكذا) هو عند الاثنائي (وأخرج) الموصول أبوداود وبدون لفظ شاك

(بيان الخبر المبين أن الجمع بين الصلاتين يجمع بإذان واقامة واحدة)

(ابو حنيفة) عن عطاء بن أبي رباح عن أبي أيوب الانصاري رضي الله عنه
ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشاء يجمع بإذان واقامة واحدة
هكذا رواه ابن عبد البر الباقي في مسنده (وأخرجه) ابن أبي شيبة واسحق

والطبراني هكذا إلا أنهم قالوا بالمزدلفة وقالوا بإقامة (زاد) ابن أبي شيبة
وحده ولم يسج بينهما (وأصله) في الصحيحين من هذا الوجه بدون لفظ
الاقامة (والطبراني) أيضا من وجه آخر بلفظ بالمزدلفة بإذان واحد واقامة

(وأخرج) أبوداود من وجه آخر عن ابن عمر أنه أتى المزدلفة فأذن وأقام أو أمر
انسانا فأذن وأقام فصلى بنا المغرب ثلاث ركعات ثم التفت اليه فسأله
الصلاة فصلى بنا العشاء ركعتين كذا ذكره وقوفوا وأورده مرفوعا من

وجه آخر عن ابن عمر (وأخرجه) الطحاوي من طريق سعيد بن جبير عن
ابن عمر ومن طريق أبي اسحق عن عبد الله بن مالك ومالك بن الحارث
كلاهما عن ابن عمر (ومن) طريق مجاهد قال حدثني أربعة كلهم

ثقة منهم سعيد بن جبير وعلى الأزدي عن ابن عمر مثله وهو قول أبي حنيفة
وصاحبيه وقول سيفيان الثوري وعامة أهل الكوفة وقال زفر بإذان
واقامة في المسألة في الصحيحين من حديث اسامة فلما جاء المزدلفة نزل فتوضأ

ثم اقيمت الصلاة فصلى المغرب ثم اقيمت الصلاة فصلى العشاء (وللبخاري)
عن ابن عمر جمع بين المغرب والعشاء كل واحدة منهما باقامة (وهو) لمسلم
من وجه آخر بمعناه (وعند) مسلم ايضا من حديث جابر باذان واقامتين
وهو مختار أبي جعفر الطحاوي

*(بيان الخبر الدال على ان الوقوف بجمع ليس من صاب الحج
وذكر تعيين وقت الرمي)*

(ابو حنيفة) عن حماد عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال بعث
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ضعفه أهله من جمع بليل وقال لهم لا ترموا
جرة العقبة حتى تطلع الشمس هكذا رواه الحسن بن زياد والبخاري وابن
خمسرو (وأخرجه) أصحاب السنن الاربعة بلفظ بغاس بدل قوله بليل
(وفي) المتفق عليه من حديث ابن عباس أنا من قدم رسول الله صلى الله
عليه وسلم ليلة المزدلفة في ضعفه أهله من جمع بليل (وفي) الباب عن عائشة
استأذنت سودة ان تفيض من جمع بليل فاذن لها الحديث (ولابي) داود
من وجه آخر عن ارسا الذي صلى الله عليه وسلم يوم سلمة ليلة النحر فرمت
الحجرة قبل الفجر الحديث واسناده صحيح (ولشيخين) عن ابن عمر أنه قال
يقدم ضعفه أهله فيقفون بالمزدلفة بليل فيهم من يقدم منى لصلاة الفجر
وكان يقول ارحس في أولئك رسول الله صلى الله عليه وسلم (ولهما) عن
عماء اخبرني مخبر عن أسماء انها رمت الحجرة قالت لها انارمينا الحجرة بليل قالت
انا كذا نضع هذا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم (فهذه) الآثار
كلها تدل على ان الوقوف بالمزدلفة ليس من صاب الحج الا ترى ان طواف
الزيارة من صاب الحج فانه لا يسقط عن الحائض بعذر وان طواف الصدر
ليس كذلك وهو يسقط عن الحائض بالعذر فلما كان الوقوف بالمزدلفة
مماسقط بالعذر كان من شكل ما ليس بفرض فثبت بذلك ما وصفناه وهو
قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد (وأخرج) الطحاوي من طريق سفيان
عن سلمة بن كهيل عن الحسن العرفي عن ابن عباس قال قدم رسول الله
صلى الله عليه وسلم ليلة المزدلفة اعلمة بني عبد المطلب على جمرات فجعل
يأطخ الخساذما ويقول ابيني لا ترموا الحجرة حتى تطلع الشمس وهو قول أبي

قوله يأطخ قال
ابوداود اللاتخ
الضرب اللين

حنيفة وأبي يوسف وعجم قالوا لا ينبغي للضعفة أن يرموا الجحرة حتى تطلع الشمس فان رموها قبل ذلك أجزأتهم وقد أساءوا وقد يجوز أن يكونوا فعلوا ذلك بالتوهم منهم أنه وقت الرمي لها ووقته في الحقيقة غير ذلك والله أعلم
 * (بيان الخبر المدين عن التلبية متى يقطعها الحاج) *

(أبو حنيفة) عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى حتى رمى الجحرة هكذا رواه طلحة وابن المنذر والاشناني (وأخرجه) الطحاوي من طريق سفيان عن حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس هكذا وهو في الستة من حديث الفضل بن عباس كما سيأتي في الذي يليه (أبو حنيفة) عن عطاء بن أبي رباح عن الفضل بن عباس أنه صلى الله عليه وسلم لم يزل يابى حتى رمى جرة العقبة هكذا رواه ابن مسعود (وأخرجه) الستة وزاد ابن ماجه فلما رماها قطع التلبية (وعند) أبي داود من حديث ابن مسعود ومقت النبي صلى الله عليه وسلم فلم يزل يابى حتى رمى جرة العقبة بأول حصاة (وأخرجه) الطحاوي من طريق سعيد بن جبير عن الفضل بن عباس (ومن) طريق حماد بن قيس عن عطاء عن الفضل بن عباس مثله (وأخرج) من طريق الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس قال كان أسامة بن زيد ردف النبي صلى الله عليه وسلم من عرفه إلى المزدلفة ثم اردف الفضل بن عباس من مزدلفة إلى منى فكلاهما قال لا يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يابى حتى رمى جرة العقبة (وأخرجه) ابن خزم في كتاب حجة الوداع بسند جيد من حديث أبي الزبير عن أبي معبد مولى ابن عباس عن الفضل بلفظ ولم يزل يابى حتى أتم رمى جرة العقبة (فقد) دلت هذه الآثار على أن التلبية لا تنقطع حتى ترمى جرة العقبة وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف وعجم

* * *
 * (بيان الخبر الوارد في الرجل يوجه بالهدى إلى مكة ويقم في أهله هل يتجرد إذا قلاد الهدى) *

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تقتل قلاد الهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم فبعت الهدى وباعته ثم يقيم فيها لا لئلا يمسك مما يمسك عنه المحرم هكذا رواه الحسن

ابن زياد عنه وابن خنيسرو (وفي رواية غير أنه لا يؤم البيت الأحمر وهو متفق عليه بالفاظ منها هذا وأتم منه (وأخرج) الطحاوي من طريق مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن حمزة بن عبد الرحمن أنها أخبرته أن زياد بن أبي سفيان كتب إلى عائشة أن عبد الله بن عباس قال من أهدى هداهم عليه ما يحرم على الحاج حتى يفرأ الهدى وقد بعثت بهدي فاكتمى إلى بأمرك أو مري صاحب الهدى فقالت عائشة ليس كما قال ابن عباس أنا فتلت قلنا تهدي رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي ثم قلنا هار رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه ثم بعث بهما مع أبي فلم يحرم على رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء إلا الله عز وجل له حتى نخر الهدى (وأخرج) من طريق الشعبي عن مسروق عن عائشة قالت كنت أقتل يدي لبدن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيبعث بالهدى وهو مقيم بالمدينة ويفعل ما يفعله المحل قبل أن يصل إلى البيت (وأخرجه) من طريق الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة (ومن) طريق الحكم بن عتيبة عن إبراهيم عن الأسود عنها (ومن) طريق الجراح بن المنهال عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عنها (ومن) طريق النجاشي عن حماد بن زيد عن منصور عن إبراهيم (ومن) طريق الحبيب بن ناصح عن وهيب عن منصور (ومن) طريق حجاج عن هشام عن أبيه عن عائشة (ومن) طريق الأوزاعي عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة (فهذه) الآثار الدالة على أن بمجرد بعث الهدى وتقليده لا يكون محرما وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد *

(باب القران)

المحرمون أربعة مفرد بالبحج ومفرد بالعمرة وقارن أي جامع بينهما - ما في عام واحد بأحرام واحد ومتمتع أي جامع بينهما في عام بأحرامين (والقران) أفضل من التمتع والافراد والتمتع أفضل من الافراد والافراد بالبحج أفضل من الافراد بالعمرة وهذا ظاهر الرواية (وروى) الحسن بن زياد عن أبي حنيفة فضيلة الافراد على التمتع (وقال) مالك والشافعي الافراد أفضل ثم التمتع ثم القران (وقال) أحمد التمتع أفضل ثم الافراد (ومنشأ) هذا

الـخـتـلاف اختلاف روايات الصحابة في صفة حجته صلى الله عليه وسلم في حجة
الوداع هل كان قارنا أو مفردا أو متعنا (ورج) اثنتان له كان قارنا
اذ بتقديره يمكن الجمع بين الروايات (فجمعوا) بينهما بأمر من إمامان
هذا الاختلاف مبنى على اختلاف السماع فمن سمع أنه يابى بالحج وحده قال
كان مفردا به ومن سمع أنه يابى بالعمرة وحدها قال كان متعنا ومن سمع
أنه يابى بهما جميعا قال كان قارنا ونظيره ما سبق من الاختلاف في تأييده
صلى الله عليه وسلم من أين كانت

(بيان الخبر الوارد في أن النبي صلى الله عليه وسلم قرن إحدى عمره مع حجته)
(أبو حنيفة) عن إبراهيم أن النبي صلى الله عليه وسلم حج واعتمر أربع عمر
فقرن إحدى عمره الأربعة مع حجته هكذا رواه ابن خسر والحسن بن
زياد (وأخرجه) الشيخان وأبو داود والترمذي وابن ماجه (وأخرج)
الطحاوي من طريق عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس قال اعتمر
رسول الله صلى الله عليه وسلم أربع عمر عمرة بالحجفة وعمرته من العام المقبل
وعمرته من الجعرانة وعمرته مع حجة وحج حجة واحدة (وأخرج) أيضا من
طريق همام عن قتادة عن أنس قال اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
عمرة من الحجفة وعمرة من العام المقبل وعمرة من الجعرانة حيث قسم غنائم
حنين وعمرة مع حجته وحج حجة واحدة

*(بيان الخبر الوارد في أن القارن بين الحج والعمرة يطوف لهما طوافين

ويسعى سبعين)*

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن الصبي بن معبد قال أقبلت من الجزيرة
حاجا قارنا فررت بسلام بن ربيعة وزيد بن صوحان وهما اثنين بالعباب
فلما سمعنا أني أقول ليلىك بعمره وجهه معا قال أحدهما هذا أضل من بعيره
وقال الآخر هذا أضل من كذا وكذا فاضيت حتى إذا قضيت نسكي مررت
بإمير المؤمنين عمر بن الخطاب فأنبرته فقلت يا أمير المؤمنين كنت رجلا بعيد
الشقة قاصي الدار أذن الله لي في هذا الوجه فاحببت أن أجمع عمرة إلى حجة
فأهملت بهما جميعا ولم أسق فررت بسلام بن ربيعة وزيد بن صوحان
فسمعتنا أني أقول ليلىك بعمره وجهه معا فقال أحدهما هذا أضل من بعيره

الصبي بضم
الصاد كسمي

وقال الاخر هذا اضل من كذا وكذا قال فاذا صنعت قال مضيت فطقت
طوافا للعمرة وسعيت سعي العمرة في ثم عدت ففعلت مثل ذلك فحجني ثم بقيت
حراما ما قمنا الصنع كما يصنع الحاج حتى قضيت آخر نسكي قال هديت لسنة
نبيك (أخرجه) أبو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان وأحمد واسحق
والطحاوي وابن أبي شيبة عن أبي واثل عن الصبي بن معبد بلفظ أهللت بهما
معاف قال عمر هديت لسنة نبيك ومنهم من طوله ولم يذكر واذا صنعت
وأورده ابن حزم في المحلى من طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان
عن ابراهيم النخعي ان الصبي بن معبد فذكر الحديث مختصرا انتهى (قال)
ابن الترمذي والنخعي وان لم يدرك عمر ولا الصبي فقد قال ابن عبد البر في
اوائل التمهيد مانعه وكل من عرف أنه لا يأخذ الا عن ثقة فقد ليسه ومرسله
مقبول فراسيل ابن المسيب وابن سيرين وابراهيم النخعي عندهم صحاح
(ثم) اسند عن الاعمش قلت لابراهيم اذا حدثتني حديثا فاسنده فقال اذا
قلت عن عبد الله يعني ابن مسعود فاعلم أنه عن غير واحد واذا سميت لك
أحدا فهو الذي سميت قال أبو عمر الى هذا ذكرنا من أصحابنا من زعم ان
مرسل الامام أقوى من مسنده لان في هذا الخبر ما يدل على ان مراسيل
النخعي أقوى من مسانيدده وهو العمري كذلك انتهى *

(بيان الخبر الدال على أمر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه بالقران)
(أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر رضى الله عنه ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم أمر أصحابه ان يحلوا من احرامهم بالحج ويجعلوها عمرة أخرجه
مسلم هكذا (وأخرج) الطحاوي من طريق أبي اسحق عن أبي اسماء عن
أنس قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فمنا من أكل من امرنا رسول الله صلى الله عليه
وسلم ان نجعلها عمرة وقال لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لحجتها عمرة
ولكني سقت الهدى *

(بيان الخبر الدال على دخول العمرة في الحج أبدا)
(أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر رضى الله عنه قال لما أمر النبي صلى
الله عليه وسلم بالحج في حجة الوداع قال سراقه بن مالك يا نبي الله اخبرنا عن
عمرة ناهية أنا خاصة أم هي للأبد قال هي للأبد (أخرجه) الدارقطني

من هذا الطريق ورجاله موثقون ولكن قال عن جابر عن سراقه والمهفوظ
عن جابر في حديثه الطويل أنه صلى الله عليه وسلم لما قال ذلك قال له
سراقه فذكره (وأخرج) النسائي وابن ماجه من طريق طاوس عن سراقه
أنه قال يا رسول الله رأيت عمرتنا هذه لعامنا لم لا بد فقال لا بل لا بد دخلت
العمرة في الحج الى يوم القيامة وطاوس عن سراقه في اتصاله نظر قاله المحفوظ
(وأخرج) الطحاوي من طريق داود بن يزيد الاودي قال سمعت عبد الملك
ابن ميسرة الزرادي قال سمعت النزال بن سبرة يقول سمعت سراقه بن مالك
ابن جهم يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول دخلت العمرة
في الحج الى يوم القيامة قال وقرن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع
*) (بيان الخبر الدال على ان ما واف الصدرا ليس من صلب الحج)

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم ان النبي صلى الله عليه وسلم امر صفيّة
ان تنفر قالت اني حائض فقال عقرى حلقى أو ما كنت طفت بالبيت يوم
النحر قالت بلى قال فاصدري هكذا رواه ابن خسر (وأخرج) الطحاوي
من طريق شعبة عن المحكم عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة بلفظ قالت
لما أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ينفر رأى صفيّة على باب خبائها
كثيرة خزينة وقد حاضت فقال انك محبستنا كنت افنت يوم النحر
قالت نعم قال فانفري اذن (ومن) طريق الاعمش عن ابراهيم مثله ومن
طريق الزهري عن أبي سلمة وعروة كلاهما عن عائشة بنحوه (ومن)
طريق أفلح بن حميد عن القاسم عن عائشة بنحوه (وأخرج) ابن أبي شيبة عن
طريق الاعمش عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة بلفظ قالت ذكر رسول الله
صلى الله عليه وسلم صفيّة فقلنا انها حاضت فقال عقرى حلقى ما أراها
الاحباستنا قال قالت انها سافدا طافت يوم النحر قال فلا اذن مروها فانهفرو هو
متفق عليه من حديث ابن عباس (ولبخارى) من حديثه رخص للعائض
ان تنفر وأخرجه الترمذي والنسائي والحاكم من حديث ابن عمر
*) (بيان الخبر الدال على ما يقتل المحرم من الدواب)

(أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
يقتل المحرم الفأرة والحية والكلب العقور والمحدثاة والعقرب كذا رواه

قوله عقرى
حلقى بالتبوين
وعنده وصورة
دعاء ومعناه
غير مراد كبرت
يدك اه

الحارثي وابن المظفر وابن خسرو (وفي) الصحيحين من حديث ابن عمر رفعه
 خمس من الدواب ليس على الحرم في قتلها جناح فذكرها وذكرا الفأرة ولم
 يذكرا الحية (ورواه) مسلم من وجه آخر عن ابن عمر حدثني إحدى نسوة
 النبي صلى الله عليه وسلم بالفظ يقتل المحرم الكب العقور فذكرا مثله وزاد
 والحية (وروى) أبو داود والترمذي عن أبي سعيد رفعه يقتل المحرم الحية
 والعقرب والغويصة والكب العقور والحداة والصبيح العادي ويرمي
 الغراب ولا يقتله هذا الفظ أبي داود ورواه الترمذي (وللشافعي) وابن
 ماجه عن عائشة مرفوعا خمس يقتلن المحرم الحية والفأرة والحداة
 والغراب الأبقع والكب العقور (وروى) أبو داود في المراسيل وعبد
 الرزاق عن سعيد بن المسيب رفعه خمس يقتلن المحرم الحية والعقرب
 والغراب والكب والذئب (وأخرج) ابن أبي شيبة عن عطاء يقتل المحرم
 الذئب (وروى) سعيد بن منصور عن أبي هريرة (الكب) العقور والأسد
 وهكذا أخرجه الطحاوي وقال ذهب قوم إلى هذا وكل سبع عقور فهو
 داخل في هذا وخالفهم آخرون فقالوا الكب العقور هو الكب
 المعروف وليس الأسد منه في شيء وماتقدم من قتل هؤلاء الخمس المذكورة
 هو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد غير الذئب فإنهم جملوه كالكب سواء
 * (بيان الخبر الدال على أن الصيد الذي يذبحه الحلال يجوز للمحرم أن *
 يأكل منه) *

(أبو حنيفة) عن محمد بن المنكدر عن عثمان بن محمد عن طلحة بن عبيد الله
 قال تذاكرنا لحم صيد يصيده الحلال فيما كله المحرم ورسول الله صلى الله
 عليه وسلم نائم حتى ارتفعت أصواتنا فاستيقظ رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال فيما تنازعون فقلنا في لحم صيد يصيده الحلال فيما كله المحرم قال
 فأمر بأكله كذا رواه الحسن بن زياد ومحمد بن الحسن في الآثار وابن
 خسرو والاشعري وأبو بكر بن عبد الباقي وابن المظفر (وأخرجه) مسلم
 وابن حبان في صحيحه بمعناه وسند مسلم عن ابن المنكدر عن معاذ بن عبد
 الرحمن عن أبيه وهكذا هو عند الطحاوي أخرجه من طريق ابن جريج قال
 أخبرني محمد بن المنكدر عن معاذ بن عبد الرحمن التيمي عن أبيه عبد الرحمن

ابن عثمان قال صكنا مع طلحة بن عبيد الله ونحن حرم فاهمدي له طير
وطلحة نائم فنامنا كل ومنامنا تورع فلما استيقظ طلحة قدم بين يديه
فأكله وقال أكلت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم *

(بيان الخبر الدال على ان الصيد بأكله المحرم ما لم يصد أو يصد له)

(أبو حنيفة) عن محمد بن المنكدر عن أبي قتادة قال خرجت في رهط من
أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ليس في القوم حلال غيري فبصرت بعانة
فبرت الى فرسي فركبتها وبعجت عن سوطي فقلت لهم نادولونه فابوا فزالت
عنها فاحذت سوطي ثم ركبتها فطابت العانة فاحذت منها سمارا فأكلت
وأكلوا كذا رواه طلحة وابن المغيرة وابن خسرو وابن عبد الباقي والمرفوع
بقيته ولم يذكره وهي عند الشيخين قال ثم أتيت النبي صلى الله عليه وسلم
فأنايته ان عندنا من لحمه فقال كلوه وهم محرمون (وفي رواية فقال هل
معكم أحد أشار اليها بشئ قالوا لا قال كلوا ما بقي من لحمها والبخاري في رواية
قال معكم منه شئ فقلت نعم فناولته العذفا فكله حتى تعرفها وهو محرم
(بيان الخبر الوارد في فضل العمرة في رمضان)

قوله تعرفها الى
أكل ما عليها
من اللحم

(أبو حنيفة) عن عطاء عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
عمرة في رمضان تعدل حجة (كذا) رواه أسد عنه وقال الحارثي وادخل
بعضهم بين أبي حنيفة وعطاء الحجاج بن أروطة وأخرجه الشيخان فلمسلم قال
لامرأة من الأنصار سماها ابن عباس فسميت اسمها الحديث وفيه قال فإذا
جاء رمضان فاعتمرى فان عمرة فيه تعدل حجة وقال البخاري حجة أو فحراما
قال (وأخرج) أيضا هذا الحديث من طريق جابر تعليقا (ولسلم) من
طريق أخرى فعمرة في رمضان تقضى حجة أو حجة معي وسمى المرأة أم سنان
وقد أخرج البخاري هذه الطريق وقال أم سنان الأنصارية ولانسانى تعدل
حجة بدون لفظ معي ورواه أحمد من حديث جابر *

(بيان الخبر الدال على رفض العمرة بالحج)

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها
انها قدمت مكة وهي حائض فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم فرفضت
عمرتها فاستأنفت الحج حتى إذا فرغت من حجه أمرها ان تصدر (أخرجه)

قوله سرف بوزن
كتف موضع
بالتنعيم وقوله
كلها بفتح
الكاف أي
فيها وقوله
عركت بفتح
العين والراء
المهملة أي
حاضته

الشيخان (وعند) مسلم إنما حاضت سرف فظهرت بعرفة وله عنها أيضا أنها آهات بعمره فقدمت ولم تطف بالبيت حتى حاضت فشكت وانما شكت كلها وقداهات الحديث (وله) أيضا عن جابر واقبلت عائشة بعمره حتى إذا كنا بسرف عركت الحديث وفيه ثم دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على عائشة فوجد هاتيكى فقال ما شأنك قالت شأني قد حضت وقد حل الناس ولم أحل ولم أطف بالبيت الحديث وفيه فاعتسلي ثم أهلك بالبحر (وفي) الخبر يدل على دورى ما لم يصبه قال الشافعي لا يعرف في الشرع رفض العمرة بالحيض (قلنا) ما رفضتها بالحيض لكن تعذرت فاعلمها وكانت ترفضها بالوقوف فأمرها بتجديد الرفض انتهى وفي بعض روايات هذا الحديث هذه مكان عمرتك وهو صحيح في أنها خرجت من عمرتها الأولى ورفضتها لئلا تكون الثانية مكان الأولى والأولى مفقودة (وفي) بعض الروايات هذه قضاء عن عمرتك والله أعلم

* (بيان الخبر الدال على قضاء العمرة) *

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة أنها قالت يأتي الله بصدور الناس بمحج وعمره وأصدر بمحج فأمر عبد الرحمن بن أبي بكر فقال انطلق بها إلى التنعيم فأتهم بعمره ثم اتفرغ منها ثم تجمل على فأتى فأنظرها ببطن العقبة (أخرجه) الشيخان باللفظ قالت يا رسول الله إنى أجدي نفسي إنى لم أطف بالبيت حتى هجيت قال فاذهب بها يا عبد الرحمن فأمرهم أن التنعيم وذلك لئلا يله المحصبة ولا يخارى فأعمرت عمره في ذى الحجة بعد أيام الحج (ومسلم) أنها قالت يا رسول الله يرجع الناس بأجرين وأرجع بأجر فأمر عبد الرحمن بن أبي بكر أن ينطلق بها إلى التنعيم (وفي) بعض الفاظ البخارى أذهب وليردك عبد الرحمن ذكره في الجهاد وليس عندهما ببطن العقبة وانما في رواية يمكن كذا وكذا وفي أخرى بأعلى مكة *

* (بيان الخبر الدال على التخصيم عن الغير) *

(أبو حنيفة) عن الهيثم عن رجل عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذبح لرفضها العمرة بقرة (ومسلم) عن جابر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عائشة بقرة يوم النحر وفي رواية بقرة في حجة وفي

المحصة بفتح
الحاء المهملة
وسكون
الصاد مثلهما هي
التي بعد أيام
التشريق اه

بعض طرق هذا الحديث وضحي النبي صلى الله عليه وسلم عن نسائه بالبقر
(وللنساء) وانما كم عن أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم ذبح عن اعتمر من
نسائه في حجة الوداع بقرة يئمن

• (بيان الخبر الوارد في الهدى بساق لمتعة أو قران هل يركب أم لا
(الهدى) ما يهدي الى الكعبة من الابل والبقر والغنم وادناه شاة) •
(أبو حنيفة) عن عبد الكريم عن أنس بن مالك رضي الله عنه ان النبي
صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يسوق بدنة فقال اركبها (أخرجه) الستة
الا يابا ودم حديث أبي هريرة بزيادة فقال يا رسول الله انها بدنة فقال
اركبها ويلك في الثانية أو الثالثة (وعند) مسلم من حديث أبي هريرة بينما
رجل يسوق بدنة فقاد فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ويلك اركبها
فقال بدنة يا رسول الله قال ويلك اركبها ويلك اركبها ولا يخارى من حديثه
رفعه رأى رجلا يسوق بدنة فقال اركبها قال انها بدنة قال اركبها قال فلقد
رأيت رايها يساير النبي صلى الله عليه وسلم والنعل في عنقه اخرجها في باب
تقليد النعل (واسلم) عن أنس مر رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل يسوق
بدنة فقال اركبها فقال انها بدنة فقال اركبها مرتين أو ثلاثا (وقال)
البخاري ثلاثا في أخرى اركبها ويلك قالها في الثالثة (واسلم) عن أنس
ايضا مر على رسول الله صلى الله عليه وسلم ببدة أو هدية فقال اركبها قال
انها بدنة أو هدية فقال وان (وأخرج) الطحاوي حديث أنس من طريق
حميد وقتادة وحديث أبي هريرة من طريق الأعرج وعجلان وإبي سلمة وإبي
عثمان وعكرمة (وأخرج) عن ابن عمر من طريق نافع نحوه وهو قول
أبي حنيفة وإبي يوسف ومحمد قالوا يجوز ان ساق هدي لمتعة أو قران أن
يركبها الا أنهم قيدوا بالاضطرار الى ذلك واحتجوا بما أخرجه مسلم من
حديث جابر اركبها بالمعروف اذا ألجمت اليها حتى تجد نظرها ولم يخرج
البخاري هذا (وأخرج) الطحاوي حديث جابر هذا من وجهين وأشار الى
ما ذكرنا وكذلك أخرج من حديث أنس بلفظ رأى رجلا يسوق بدنة وقد
جهد ومن وجه آخر فكانه رأى به جهدا ومن حديث ابن عمر بلفظ اذا
ساق بدنته فأعياها اركبها (قال) فهذه الزيادات قد وردت في هذه الآثار

من طرق صحيحة وقد دلت على ان ركوبها انما هو في حال الضرورة وهو

الذي ذهب اليه ائمتنا والله اعلم

(بيان الخبر الوارد في ارسال الهدى عن الغير وتقليدها) *

(ابو حنيفة) عن الامام عن ابراهيم بن الاسود عن عائشة رضي الله عنها

ان النبي صلى الله عليه وسلم اهدى منها وقد اهدى كذا رواه طحطا (اما)

تقليدها ففي الصحيحين عن عائشة فماتت فلا تدفن رسول الله صلى الله عليه

وسلم يدي (ومنها) انها قالت انا فماتت تلك القلائد من عن كان عندنا

واما الاهداء عنها فقد تقدم من حديث أبي الزبير عن جابر انه صلى الله

عليه وسلم نحر من عائشة بقرة يوم النحر اخرجته مسلم (وربما) استدل به

بعضهم ان عائشة كانت قارئة (وبقرب) البهيقي عليه فقيل باب القارن

يهرق الدماء وذكر فيه انه صلى الله عليه وسلم ذبح عن ازواجه البقرة وذكر

في آخره وانما لم يكن في ذلك هدى لانه عليه السلام كان قد اهدى منها وعن

اعتمر من ازواجه بقرة يذنه (قلت) وهذا لا يتمشى على مذهبه لانه عليه

السلام ذبح البقرة عن ازواجه وكن اكثر من سبع والبقرة لا تجزئ عنده

الا من سبعة وانما لم يكن في ذلك هدى لانها لم تكن قارئة بل رفضت

عمرتها كما تقدم وبذبحه عليه السلام عنهن البقرتين في الصحيح انه كان

اخيه والله اعلم

(بيان الخبر الوارد في أنه لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد) *

(ابو حنيفة) عن عبد الملك بن عمير عن قزعة عن ابي سعيد الخدري رضي

الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد

المسجد الحرام ومسجدي هذا والمسجد الاقصي (كذا) رواه محمد بن

الحسن في الآثار (واخرج) البخاري من طريق عمرو بن ابي عمرو عن محمد بن

الحسن (واخرجه) احمد والسمعة عن ابي هريرة وأحمد وعبد بن

جيد والشيخان والترمذي وابن ماجه عن ابي سعيد وابن ماجه ايضا

عن عبد الله بن عمرو والطبراني في الكبير عن ابي بصرة الغفاري (وفي)

لفظ مسلم لا تشدوا الرحال (وفي) آخر تشدد (وفي) آخر انما يسافر الى

ثلاثة مساجد مسجد الكعبة ومسجدي ومسجد ايلياء *

قوله لا تشدوا
عائشة اه

(كتاب النكاح)

(بيان الخبر الدال على خطبة الحاجة)

(أبو حنيفة) عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال علما رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبة الحاجة يعني النكاح ان الحمد لله فحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن يده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له واشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن الا وانتم مسلمون واتقوا الله الذي نساء لونه والارحام ان الله كان عليكم رقيبا يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا يصلح لكم اعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيما (كذا) رواه البخاري وابن المطهر من طريق عبد الحميد الحماني عنه وطلحة من طريق حسان عنه غير انه قال في اوله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب الحمد لله وفي آخره اما بعد ثم قال وكان ابن مسعود لا يتهادها (وابن عبد الباقي والكلابي من طريق محمد بن خالد الوهبي عنه (واخرجه) أبو داود الطيالسي والاربعة والمحاكم والبيهقي

زاد ابن ماجه
بعد قوله
انفسنا ومن
سيئات اعمالنا
وزاد الدارمي
بعد الايات
الثلث ثم
ينكحكم بحاجته
اه

(بيان الخبر الدال على الحث على التزويج)

(أبو حنيفة) عن زياد بن علاقة عن عبد الله بن الحارث عن أبي موسى رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني مكاتر كذا رواه يحيى ابن عبد الحميد الحماني عنه (ولفظ) طلحة تناكحوا تناكحوا فاني مكاتر بكم الامم يوم القيامة (وعند) أبي داود والنسائي وابن حبان من حديث معقل بن يسار رفعه تزوجوا الودود والودود فاني مكاتر بكم الامم (وعند) ابن ماجه عن أبي هريرة انكحوا فاني مكاتر بكم وعند البيهقي من حديث أبي امامة تزوجوا فاني مكاتر بكم الامم (وروي) عبد الرزاق عن سعيد بن أبي ملال مرسلانا كحواتنا كثر وافاني اباهي بكم الامم يوم القيامة (وعند) الدارقطني في المؤتلف وابن قانع عن حملة بن النعمان امرأة ولود احب الى الله من امرأة حسناء لا تلد اني مكاتر بكم الامم يوم القيامة *

(بيان الخبر الدال على ترغيب النكاح الابكار)

(أبو حنيفة) حدثنا عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انكروا الجوازي الشواب فانهم افنح ارحاما واطيب افواها وأغرا خلافا (وأخرجه) أبو نعيم في الطب وابن السني عن ابن عمر بانظايبكم بالابكار فانهم انتق ارحاما واعذب افواها واسخن اقبالا وأرضى باليسير من العمل (وأخرجه) ابن ماجه والبيهقي عن عويم بن ساعدة بالفظ عليكم بالابكار فانهم اعذب افواها وانتق ارحاما وأرضى باليسير (وأخرجه) ابن حبان نحوه

(بيان الخبر الوارد في الشهادة في النكاح)

(أبو حنيفة) عن خصيف وجابر بن عقيل عن علي رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا نكاح الا بولي وشاهدين من نكح بغير ولي وشاهدين فنكاحه باطل (كذا) رواه ابن عبد الباقي (وأخرجه) الدارقطني من هذا الوجه (أما) الجملة الاولى فسيأتي ذكر من خرجها من الجماعة منهم أصحاب السنن واقتصروا عليها (وأما) قوله وشاهدين فالخرجه الطبراني في الكبير عن أبي موسى (تنبيه) الاصل المجمع عليه عندنا ان كل من ملك قبول النكاح لنفسه ينفق النكاح بحضوره فيدخل فيه الفاسق والمحدود في الغذف اذا تاب أما الفاسق فانه من أهل الولاية القاصرة على نفسه بلا خلاف لانه له ان يزوج نفسه وعبدته وأمته ويقر بآبائه ما يتبعه من نفسه من القتل وغيره فيكون من أهل تحمل الشهادة وان لم يكن من أهل ادايتها لان كلام من التحمل والولاية القاصرة لا الزام فيه وأما المحدود في الغذف فانه أيضا من أهل الولاية القاصرة على نفسه لانه ان لم يتب فهو فاسق كغيره من الفاسق وان تاب كان القياس ان يكون من أهل الولاية المتعدية الا ان النص القاطع أخرجه من أهليتها خلافا للشافعي فانه يشترط في الشهود العدالة محتج بحديث ابن عباس رفعه لا نكاح الا بولي وشاهدين عدل واسنده البيهقي من طريقه عن مسلم بن خالد وسعيد القداح عن ابن جريج عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن ابن جبير ومجاهد عن ابن عباس (قلت) ابن خثيم والقداح ومسلم متكلم فيهم فلا يثبت هذا بهذا السند عن ابن عباس (وذكر) ايضا بسنده عن عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد عن قتادة

خثيم كبيره

عن الحسن عن سعيد بن المسيب ان عمر قال فذكره (قال) البيهقي هذا
اسناد صحيح وابن المسيب كان يقال له واوية عمر وكان ابن عمر يرسل اليه
فيسأله عن بعض شأن عمر وامره (قلت) عبد الوهاب هو الخفاف تكلم
فيه البخاري والنسائي والساجي وعن احمد هو ضعيف الحديث مضطرب
وشيخه سعيد هو ابن أبي عروبة خطا سنة ثنتين وأربعين ومائة وأقام مغلطا
مقدار أربع عشرة سنة وقد ذكر البيهقي نفسه في كتابه السنن الحفاظ
يتوفون في اثبات ما ينفرد به ابن أبي عروبة (وقناة) مشهور بالتدليس
وقد عمن هنا (وابن) المسيب صغير فلم يثبت له سماع من عمر كذا قال
ابن معين (وقال) البخاري ولد سنة ثلاث سنين مضين من خلافة
عمر وانكر سماعه منه ولذلك لم يخرج له في الصحيحين من عمر شيء فكيف
يقول البيهقي هذا اسناد صحيح وما الذي ينفعه كونه يقال له راوية عمر الخ
اذا كان يروي عنه مرسل ولم يثبت له سماع منه (ثم) ان الشافعية لم
يشترطوا العدالة في الشاهدين فان النكاح ينعقد عندهم بمسئورين وايضا
فالحد يثبت بدل على صحة النكاح عند وجود ولي وشاهدي عدل اذا باشرت
العقد بحضورهم ورضاهم وهم لم يقولوا بذلك فتأمل *

(محرمات النكاح)

(ابو حنيفة) عن الحكم بن عتيبة عن عراك بن مالك عن عروة بن الزبير عن
عائشة رضي الله عنها ان افع بن ابي القيس اسأذن عليها فاحتجبت منه
فقال تحتجبين مني وانا عملت فقامت وكيف ذلك قال اوضعك امرأة اخي
بابن اخي قالت فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لما تربت
يدك اما تعلمين انه يحرم من الرضا ما يحرم من النسب فتفق عليه من
حديث ابن عباس ومن حديث عائشة (واخرجه) الباقر بن الابن
ماجه ولفظ مسلم يحرم من الرضا ما يحرم من الولادة ولفظ الباقر ما يحرم
من النسب (وفي) لفظ ان الرضا ما يحرم ما يحرم الولادة (ابو حنيفة)
عن الشعبي عن جابر بن عبد الله وابي هريرة رضي الله عنهم افا قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم لا تشك المرأة على عمتها ولا على خالتها ولا تنكح
الكبرى على الصغرى ولا الصغرى على الكبرى (كذا) رواه عبد

قوله والساجي
هو زكريا بن
يحيى وكنيته
ابو يحيى اه

في اسد الغابة
ان افعل هو اخو
بني القيس
على الصحيح اه

المحكم الواسطي عنه (واخرجه) ابو داود والترمذي والنسائي وقال
الترمذي حسن صحيح وكذا ابن حبان وصححه وزادوا والعمدة على بنت
اخيهما ولا مخالفة على ابنة اختها (ورواه) مسلم ففرقه حديثين من طريق ابني
سليمة عن ابني هريرة ومن طريق قبيصة بن ذؤيب عن ابني هريرة ثم روى عن
ابن عمر وعقبة بن عامر مثل ذلك (واخرج) البخاري نحوه من رواية عامر
الاحول عن الشعبي عن جابر (واورده) الطبراني من حديث ابن عباس
هكذا وزاد فانكم اذا فقهتم ذلك فقد قطعتم ارحامكم (تنبيه) اوردا البيهقي
في السنن ما نصه روى هذا الحديث من طرق عن جماعة من الصحابة ثم قال الا
انها ليست من شرط الشيخين (وقد) اخرج البخاري رواية عامر الاحول
عن الشعبي عن جابر الا انهم يرون انها خطأ وان الصواب رواية داود بن ابني
هند وابن عون عن الشعبي عن ابني هريرة (قلت) قد اخرجه مسلم من رواية
ابن عمر وعقبة بن عامر واخرجه ابن حبان في صحيحه عن ابن عباس وكذلك
الترمذي وقال حسن صحيح (واخرجه) البخاري من حديث جابر فيجمل
على ان الشعبي سمعه منهم اعني ابا هريرة وجابرا وهذا الولي من خطبة احد
الطريقين اذ لو كان كذلك لم يخرج البخاري في صحيحه على ان داود بن ابني
هند اختلف عنه فيه فروى عنه الشعبي كما ذكره البيهقي واخرجه مسلم
من حديثه عن ابن سيرين عن ابني هريرة ولا يلزم من كون الشيخين لم يخرجاه
ان لا يكون صحيحا فامل (ابو حنيفة) حدثني عطية العوفي عن ابني سعيد
الحذري رضى الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تترج
المرأة على عمتها وعلى خالتها (كذا) رواه عبد الله بن بزيع عنه ومن
جهته اخرجه البخاري في فوائده (واخرجه) مسلم عن ابني هريرة بالفظا
لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها (وفي) لفظ آخر لا تنكح المرأة
على عمتها ولا على خالتها اخرج البخاري هذا من حديث جابر وابني هريرة
(بيان الخبر الوارد في النهي عن الخطبة على الخطبة) *

بزيع بالزاي
والعين المهملة
بوزن كبير اه

(ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن ابي سعيد الخدري
وابني هريرة رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يستام
الرجل على سوم اخيه ولا ينكح على خطبته ولا تنكح المرأة على عمتها ولا على

خالته ساولتسأل المرأة ملاقا اختها التت كفا لما في انائها أو ما في صحفتها
 فان الله هو رازقها ولا تباعوا بالقساء المحرور اذا استأجرت أجبوا ان الله
 أجره هكذا رواه بطوله ابن خزيمة والمحارثي وابن عبد الباقي والكلابي
 (وفي) رواية لابن خزيمة من وجه آخر عن أبي حنيفة عن أبي هريرة قال
 أظنه سمارة بن جوين العبدى عن أبي سعيد وأبي هريرة والمجمله الاخيرة
 منه أخرجهما عبد الرزاق من حديث معمر والثوري عن حماد بن عمار عن
 أبي هريرة وأبي سعيد أو أحدهما (وأخرج) الستة من حديث أبي هريرة
 من أوله الى قوله رازقها ولم يقل البخاري فان الله هو رازقها ولكن عنده
 في بعض الفاظه فان لها ما قدر لها (وفي) بعض الفاظه وان تشتتر المرأة
 طلاق اختها التتقرغ صحفتها وفي لفظ لمسلم لا يسوم بدل لا يستام وزيادة بعد
 قوله صحفتها والتتقرغ ما كتب الله لها *

(بيان الخبر الدال على ان حرمة الاحرام لا تمنع عقد النكاح)

(أبو حنيفة) عن سمك بن حرب عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال تزوج
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة بنت الحارث وهو محرم كذا رواه الضرر
 ابن محمد عنه (وهذا) لفظ مسلم والاربعة وزاد البخاري وبنى بها وهو حلال
 وكانت بسرف (وقد) أخرجه الطبراني من خمسة عشر طريقا عن ابن عباس
 ولادار قعنى عن أبي هريرة مثله وللزار من عائشة مثله ولم يسم ميمونة
 (وروى) أبو داود من طريق سعيد بن المسيب قال وهم ابن عباس في قوله
 وهو محرم (ومسلم) من طريق يزيد بن الاصم حدثني ميمونة أم النبي صلى
 الله عليه وسلم تزوجها وهو حلال وكانت خاتى وخالة ابن عباس وزاد فيه
 أبو يعلى بعد أن رجعت من مكة (وروى) الترمذى من حديث أبي رافع
 تزوج النبي صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو حلال وبنى بها وهو حلال وكانت
 الرسول بينهما وصحبه ابن خزيمة وابن حبان (قلت) ولكن المحفوظ من
 حديث ابن عباس تزوج وهو محرم أخرجه الطحاوى من طريق مجاهد
 وعطاء وطاوس وسعيد بن جبيرة وعكرمة وجابر بن زيد ستهم عن ابن عباس
 (وروى) المزني عن الشافعي عن سفيان عن عمرو بن دينار أنه سأل الزهري
 عن حديث يزيد بن الاصم فقال وما يدري ابن الاصم أعراي يقول على

سابقه انجمله مثل ابن عباس وضعف أمره وسكت الزهري عليه والذين
رووا عن ابن عباس كلهم فقهاء يحنج برواياتهم وآرائهم والذين نقلوا عنهم
كذلك ايضا منهم عمرو بن دينار وأيوب السخيتي وعبد الله بن أبي نجيح
فهؤلاء ايضا أئمة يقتدى بهم وحديث أبي رافع المذكور انما رواه
الموراق ومطرح عندهم ليس ممن يحنج بحديثه كهؤلاء وقد قال به جماعة من
الحكاية والتابعين وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد *

(بيان الخبر الدال على تحريم متعة النساء)

(اعلم) أنه قد اختلفت فيه الروايات من الامام (قروي) عن حماد عن
سعيد بن جبيرة عن حذيفة مرفوعا حرم متعة النساء وهكذا رواه عنه أبو
يوسف (وروي) عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
يوم خيبر عن نكاح المتعة كما رواه جماعة من أهل المسانيد وابن وهب
وغيره (وروي) ايضا عن محارب بن دثار عن ابن عمر بالغظ نهى يوم خيبر
عن متعة النساء (وروي) ايضا عن الزهري عن أنس ان النبي صلى الله
عليه وسلم نهى عن متعة النساء هكذا روى عنه الصباح بن محارب وروي
ايضا عن يونس بن عبد الله عن الربيع بن سبرة الجهني عن أبيه ان النبي صلى
الله عليه وسلم نهى عن المتعة يوم فتح مكة وفي رواية عام الفتح (وروي)
ايضا عن الزهري عن محمد بن عبد الله بن سبرة قال نهى رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن متعة النساء عام الفتح وفي رواية عن الزهري عن رجل من
آل سبرة وفي رواية عن الزهري عن ابن سبرة عن أبيه (وروي) ايضا
عن حماد عن ابراهيم عن ابن مسعود رضى الله عنه أنه قال متعة النساء انما
كانت رخصة لاصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ثلاثة أيام في غزاة لهم شكوا
اليه العزوبة ثم نسختها آية النكاح والهدايا والميراث (فهذه) سبع
روايات باسانيد مختلفة (وقد) أخرجه الشيخان عن ابن مسعود وجابر
وسلمة وعلى ومسلم وحده عن ابن عباس وابن الزبير وسبرة بن معبد الجهني
والغظ مسلم في حديث سبرة بن معبد نهى عن المتعة وقال لانها حرام من يومكم
هذا الى يوم القيامة ومن كان أعطى شيئا فلا يأخذه (وأخرجه) الطبراني
ايضا من هذا الوجه الا أنه قال أبو حنيفة عن يونس بن أبي اسحق السبيعي

(والذي) في مسند الكلاعي أبو حنيفة عن يونس بن عبد الله بن أبي فروة
والله أعلم (وعند) أبي داود في حديث الربيع عن سبرة عن أبيه أنه نهى عنها
في حجة الوداع كذا قال والاختلاف فيه من أصحاب الزهري (وعند) المحازمي
في حديث جابر أنه حرّمها المأخوذوا إلى غزوة تبوك وإنهم ودعوا النساء
إلا وافي كانوا متعوا بهن عند العقبة فمن يومئذ سميت نذية الوداع (وسلم)
في حديث سارة رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم عام أو طاس في المتعة
ثلاثاً ثم نهى عنها (وفي) الصحيحين عن ابن مسعود كذا نكحوا مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم ليس لهن نسأه فقلنا لا نستخصي فمن أنا عن ذلك ثم رخص
لنا أن فنكح المرأة بالنكاح إلى أجل ثم قرأ عبد الله بأبيها الذين آمنوا فانكحوا
طيبات ما أحل الله لكم الآية (ولهما) عن علي أمرنا بالمتعة عام الفتح حين
دخلنا مكة ثم لم فنكح حتى نهانا عنها (فهذه) الآثار كلها أدلت على تحريم
نكاح المتعة وأنه كان أبج لهم أياماً ثم نسخ بإجماع الصحابة وهو قول أبي
حنيفة وإبي يوسف ومحمد (ويلحق) بذلك نكاح الوقت (وصورته)
أن تزوج امرأة بشهادة شاهدين عشرة أيام مثلاً وفيه خلاف لأن فرانه يقول
التوقيت باطل والنكاح صحيح لأنه أتى بالإيجاب والقبول إذا التوقيت
شرطاً زائد على ما يتم به النكاح فصح الإيجاب وبطل الشرط وهذا ليس بمتعة
لوجود لفظ النكاح فيه دونها (ولنا) أنه عقد متعة وإن أتى بلفظ النكاح
بذلك البضع في مدة مقدرة وقد وجد (والعبرة) في العقود للمعاني لا للألفاظ
لأنه لا يتحمل الجواز بخلاف المعاني فإنها لا تتحمل الجواز والله أعلم *

(بيان الخبر الدال على اشتراط الولي في النكاح)

(أبو حنيفة) عن أبي اسحق عن أبي بردة بن أبي موسى عن أبيه رضي الله
عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا نكاح إلا بولي (كذا) رواه ابن
عبد الباقي (وأخرجه) أصحاب السنن من طريق إسرائيل عن أبي اسحق
قال الترمذي تابعه شريك وأبو عوانة وزهير وقيس بن الربيع (ورواه)
يونس بن أبي اسحق عن أبي بردة ومنهم من أدخل بينهما ما أبا اسحق ورواه
شعبة وسفيان عن أبي اسحق عن أبي بردة مرسلًا ورواية من وصله
فصح قال واسرائيل ثبت عن أبي اسحق (وقد روى) عن شعبة والثوري

موصولا أخرجه الحاكم من طريق النعمان بن عبد السلام وأخرجه أيضا
من طريق رقية بن مصقلة وأبي حنيفة ومطرف بن طريف وزهير بن معاوية
وأبي عوانة وزكريا بن أبي زائدة وغيرهم كلهم عن أبي اسحق موصولا (قال)
الحاكم وفي الباب عن علي ومعاذ وابن عباس وابن عمر وأبي ذر والمقداد وابن
مسعود وجابر وأبي هريرة وهمران بن حصين والمصور وابن عمر وأنس رضي
الله عنهم قال وقد صحت الرواية فيه عن أمهات المؤمنين عائشة وأم سلمة
وزينب بنت جحش انتهى (وروي) البيهقي في السنن من طريق ابن خثيم
عن سعيد بن جبير عن ابن عباس بالفظ لانكاح الاباذن شاهد مرشد (قلت)
مداره مرفوعا ووقوفه على عبد الله بن عثمان بن خثيم وأحاديثه قال ابن
معين ليست بقوية وقال ابن الجوزي قال يحيى أحاديثه ليست بشيء وأيضا
فان الرشيد بالله وهي ليست بشرط في الولي عند الشافعية فلا ينتج
الاستدلال به فتأمل (وهذا) الذي ذكرناه من أنه ليس للمرأة عقد النكاح
عليها انفسها دون وليها هو قول محمد بن الحسن وروي رجوع أبي يوسف
اليه آخر وهو قول عامة الفقهاء ولم يحتج الامام بهذا الحديث مع روايته له
موصولا لماسيا في بيانه قريبا

(بيان الخبر الدال على ان يضع المرأة اليها في عقد النكاح عليها انفسها
دون وليها) *

(ابو حنيفة) عن مالك بن أنس عن عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير
عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الا تيم
أحق بنفسها من وليها والابكر تستأذن في نفسها وصماتها اقرارها (مكذبا)
رواه ابن خثيم وابن عبد الباقي والحاكم من طريق بكار بن الحسن عن
اسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة عن أبيه عن جده (ورواه) ابن خثيم
من طريق أخرى عن حماد عن مالك (وقد) أخرجه الجماعة الا البخاري
من حديث ابن عباس (والفظ) مسلم وأذنها صماتها (وفي) لفظ آخر والابكر
تستأمر وأذنها صماتها (وفي) آخر البكر تستأذنها أبوها في نفسها وأذنها
صماتها وربما قال وصماتها اقرارها (وقد) وقع هذا الحديث غالبا للطحطاوي
بدرجته (فرواه) عن يونس عن ابن وهب عن مالك وعن ابن مرزوق

عن الثعنبى عن مالك وإفهام كلهم وأذنهما صمتهما وقال أيضا وحده ثنا حسين
ابن نصر حدثنا يوسف بن عدى حدثنا حفص بن غياث عن عبد الله بن عبد
الله بن موهب عن نافع بن جبير فذكر مثله (والكلام) على هذا الحديث
من وجوه (الاول) ان هذا الحديث من رواية الامام عن مالك بن أنس
أخرجه المحاكم هكذا وقد ثبتت روايته عنه كما ذكره المدارقنى وغيره وإنما
هى من باب المذاكرة ولم يقتصد الرواية عنه وقد وقع له عنه هذا الحديث
وحديث آخر أخرجه الخطيب فى رواقه مالك من طريق القاسم بن الحكم
العرنى حدثنا أبو حنيفة عن مالك عن نافع عن ابن عمر قال أتى كعب بن
مالك النبى صلى الله عليه وسلم فسأله عن ربيعة له فكانت ترى فى فمها
فخخوفت على شاة الموت فذبحتها بعجر فامر النبى صلى الله عليه وسلم بأكلها
(قال) الخطيب كذا قال عن نافع عن ابن عمر وهو خطأ والصواب عن
نافع عن رجل من الانصار عن معاذ بن سعد أو سعد بن معاذ ان جارية
لكعب بن مالك كانت ترى غنما الحديث وبهذا الاسناد رواه أصحاب
الموطأ عن مالك (الثانى) يقال لم تركتم العمل بحديث لانه كاح الا بولى
الذى تقدم ذكره قبل هذا فالجواب ان هذا الحديث قد رواه سفيان وشعبة
عن أبي اسحق منقطعاً وكل واحد منهما بحجة على إسرائيل فكيف اذا اجتمعما
جميعاً (فان) قالوا ان ابا عوانة تابع إسرائيل فى رفعه فيكون حجة قلنا
قد روى هكذا (وروى) عنه أيضاً عن إسرائيل عن أبي اسحق كما
أخرجه الطحاوى وغيره فقد رجح حديثه الى حديث إسرائيل فانتفى بذلك
أن يكون عند أبي عوانة فى هذا عن أبي اسحق شئ (فان) قالوا قد رواه
أيضاً قيس بن الربيع عن أبي اسحق مرفوعاً كما رواه إسرائيل قيل لهم
صدقتم لكن قيس دون إسرائيل فاذا انتفى ان يكون إسرائيل مضاداً
لسفيان وشعبة كان قيس آخرى ان لا يكون مضاداً لهما (فان) قالوا
فان بعض أصحاب سفيان قد رواه عن سفيان مرفوعاً كما رواه إسرائيل
وقيس وهو بشر بن منصور قيل لهم صدقتم ولا كنتم لا ترضون من خصمكم
بمثل هذا ان تحتجوا عليه بما رواه أصحاب سفيان او أكثرهم عنه على
معنى ويحتج هو عليكم بما رواه بشر بن منصور عن سفيان بما خالف ذلك

المعنى وقد درون المحتج عليكم بهذا اجاب لا بالحديث فكيف تسوفون انفسكم
على مخالفتكم ما لا تسوغونه عليكم ان هذا المجور بين (فان) قالوا فقد رواه
الامام عن ابي اسحق مرفوعا كما رواه اسرائيل فما باله لم يعمل به فاجاب
قدير وى المجتهد الحديث وبورده لا صحابه ولا يعمل به الا يظهر له في ذلك
من العال الاترى الى مالك قد روى حديث رفع اليدين في الصلاة عند
الاتقالات في موطنه ولم يعمل به محتجا بانه ليس من عمل اهل المدينة
فالامام كذلك روى هذا الحديث ولم يحتج به (فان) قالوا فما الموجب
لهدم الاحتجاج به فاجاب انما منعه من الاحتجاج التضاد بين الاحاديث
والثاني فان حديث الباب الذي أخرجه مسلم والاربعة الا اقيم أحق بنفسها
من اولها يعارض حديث لانكاح الابولى ويضاده وقد روى عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم في هذا الباب ما يدل على معنى حديث مسلم والاربعة
ايضا وهو ما أخرجه الطحاوى من طريق حماد بن سلمة وسليمان بن المغيرة
عن ثابت عن عمر بن ابي سلمة عن ابيه عن أم سلمة رضى الله عنها قالت دخل
على رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد وفاة أبي سلمة يخاطبني الى نفسي فقلت
يا رسول الله انه ليس أحد من أوليائي شاهد ا فقال انه ليس منهم شاهد ولا
غائب يكره ذلك فقالت قم يا عمر فزوج النبي صلى الله عليه وسلم فزوجها
(فكان) في هذا الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبها الى نفسها
ففي ذلك دليل ان الامر في التزويج اليها دون أوليائها فلما قالت له انه ليس
أحد من أوليائي شاهد ا قال انه ليس منهم شاهد ولا غائب يكره ذلك فقالت
قم يا عمر فزوج النبي صلى الله عليه وسلم وعمر هذا بنتا وهو طفل صغير
غير بالغ لانها قد قالت للنبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث اني امرأة
ذات أيتام تعني عمر بنتا وزينب ابنتا والطفل لا ولاية له فوالته هي أن يعقد
النكاح عليها ففعل فرآه النبي صلى الله عليه وسلم جائزا وكان عمر بتلك
الوكالة قام مقام من وكاه فصارت أم سلمة كأنها هي عقدت النكاح على نفسها
لنبي صلى الله عليه وسلم (والا) لم ينتظر النبي صلى الله عليه وسلم حضور
أوليائها سدل ذلك على ان بضعا اليها دونهم ولو كان لهم في ذلك حق وأمرنا
أقدم النبي صلى الله عليه وسلم على حق هو ولم يقبل ابا حنيفة ذلك انه (فان)

قالوا ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اولي بكل مؤمن ومؤمنة من نفسه
 (قلنا) صدقتم هو اولي به من نفسه بطبيعته في أكثر مما يطبع فيه نفسه فاما ان
 يكون هو اولي به من نفسه في ان يعقد عليه عقدا بغير امره في بيع أو نكاح
 أو غير ذلك فلا وانما سبيله في ذلك سبيل المحكام من بعده (ولو) كان ذلك
 كذلك لمكانت وكالة عمر انما تكون من قبل النبي صلى الله عليه وسلم لا من
 قبل أم سلمة لانه هو وليها (فلا) لم يكن ذلك كذلك وكانت الوكالة انما كانت
 من قبل أم سلمة لعقد النكاح فقبله رسول الله صلى الله عليه وسلم دل ذلك
 ان النبي صلى الله عليه وسلم انما كان ملك ذلك البضع بملك أم سلمة اياه
 لا بحق ولاية كانت له في بضعها أو لا ترى أنه عليه السلام لم يقل في الجواب
 انا وليك دونهم وانما قال انهم لا يكرهون ذلك (ولما) ثبت ان عقدا أم سلمة
 النكاح على بضعها جائز دون اوليائها وجب ان يحمل معاني الاحاديث
 المتقدمة على هذا المعنى ايضا حتى لا يتضاد شيء منها ولا يتناقض ولا يختلف
 (وقد) رد البيهقي في كتاب المعرفة الاستدلال به هذه القصة وقال ولو صح لم
 يمكن فيه حجة لانه لو كان جائزا بغير ولي لأوجب العقد بنفسه او لم تأمر
 غيرها انتهى (قلت) ذكر ابن سعد في الطبقات أنه صلى الله عليه وسلم
 تزوج أم سلمة سنة أربع وكان ابنها عمر حينئذ ابن ثلاث سنين والصغير
 لا ولاية له (وذكر) ابن الاثير وغيره ان عمر كان يوم توفي النبي صلى الله
 عليه وسلم ابن سبع سنين فعلى هذا يكون حين تزوجه صلى الله عليه وسلم
 بأمه ابن سنة فالولاية حينئذ للمرأة كما يقوله الكوفيون (وفي) اختلاف
 العلماء للطحاوي يحتمل ان تكون هي فعلت ذلك ابتداء وقبله عليه السلام
 العقد من عمر امضا منه له فدل ذلك على ان عقد الصبيان بامر البالغين
 جائز كما يقوله أبو حنيفة واصحابه (وقد) اعتبر الشافعي وغيره فعل
 الصبي في بعض الاحوال بخبره بين أبيه (واجاز) مالك وصبيته الصبي
 الذي لم يبلغ انتهى وايضا فان لفظ الولي يحتمل معان اقرب العصبية الى المرأة
 أو من توليه المرأة من الرجال قريبا أو بعيدا والذي اليه ولاية البضع من
 والد الصغيرة ومولى الامة أو بالغة حرة لنفسها فيكون ذلك على أنه ليس
 لاحد ان يعقد نكاحا على بضع الامة في ذلك البضع ولي وهذا جائز في اللغة

قال الله تعالى فإملا وليه بالعدل فقال قوم ولي الحق هو الذي له الحق فاذا كان من له الحق يسمى وليا كان من له البضع أيضا يسمى وليا فإملا
احتمل هذه التاويلات اتفق أن يصرف إلى بعضها دون بعض الأبدالة
تدل على ذلك إمامنا كتاب وإمامنا سنة وإمامنا إجماع (ومن) أدلة الإمام
في هذا الباب قوله عز وجل حتى تنكح زوجا غيره فان إضافة النكاح إليها
تدل على انقطاعه بعبارتها (الثالث) احتج المخالفون أيضا بحديث ابن
جريح عن سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إمامنا امرأة نكحت بغير إذن وإيها
فذلكها باطل أخرجه أصحاب السنن إلا النسائي وصححه ابن حبان
وأخرجه ابن هدى كله من طريق ابن جريح وأخرجه الطحاوي من طريق
ابن وهب ويحيى بن سعيد كلاهما عن ابن جريح بزيادة فان أصابها فإملاها
مهرها بما استحل من فرجها فان استعبر وقال السلطان ولي من لا ولي له (قال)
البيهقي وقد تابع سليمان بن موسى عن الزهري الحجاج بن أرطاة عن الزهري
وابن لهيعة عن جعفر بن ربيعة عن الزهري والحجاج وابن لهيعة وان كانا
لا يحتج بهما إلا ان المخالف يحتج بهما في غير موضع مع الأفراد ويرد روايتهما
مع الاتفاق انتهى (قلت) رواية ابن لهيعة عند أبي داود ورواية الحجاج
عند ابن ماجه وأخرج الطحاوي حديث ابن لهيعة من طريق أسد عنه عن
جعفر بن ربيعة عن الزهري ومن طريق أبي الأسود عنه عن عبيد الله بن أبي
جعفر عن الزهري (والجواب) عن هذا ان حديث ابن جريح المتقدم قد
ذكر ابن جريح نفسه انه سئل عنه فلم يعرفه رواه يحيى بن معين عن ابن علية
عن ابن جريح بذلك وهم بسقطون الحديث باقل من هذا وإمامنا حجاج بن
أرطاة فلا يثبتون له سماعا عن الزهري وحديثه عندهم مرسل وهم لا يحتجون
بالمرسل وإمامنا ابن لهيعة فهم ينكرون على خصهم الاحتجاج عليهم بحديثه
كيف يحتجون به عليه في مثل هذا (ثم) لو ثبت ما روى من ذلك عن الزهري
وقد روى عن عائشة رضي الله عنها من قولها ما يخالف روايتها واذا تعارض
القول والرؤية قدم القول وهو ما رواه مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن
أبيه عن عائشة رضي الله عنها انها زوجت حفصة بنت عبد الرحمن المنذر بن

الزبير وعبد الرحمن غائب بالشام فلما قدم عبد الرحمن قال أمثلي يصنع به هذا
ويغتات عليه فكلمت عائشة المنذر قال المنذر فان ذلك بيد عبد الرحمن فقال
عبد الرحمن ما كنت أرد أمرا قضيت به (فلما) كانت عائشة قد رأت ان تزويجها
بنت عبد الرحمن بغير أمره جائز ورأت ذلك العقد مستقيما حين اجازت فيه
التحكيم الذي لا يكون الا عن هبة النكاح وثبوته استحال عندنا ان تكون
تري ذلك وقد علمت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا نكاح الا بولي
فثبت بذلك فساد ما روي عن الزهري في ذلك (وقد) اجاب البيهقي في كتاب
المعرفة عن هذا بقوله تزوجت أي مهدت اسباب التزويج لانها وليت
عقد النكاح فثأمل في ذلك (وهذا) الذي تلخص انما من حديث الباب
من ان امر المرأة في تزويج نفسها اليها لا الى وليها يعني لو تزوجت الحرة
العاقلة البالغة نفسها اجاز وكذا لو تزوجت غيرها بالوكالة أو الولاية وان لم
يعقد عليها ولي بكر اكانت أو ثيبا هو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الا انه
كان يقول ان تزوجت المرأة نفسها من غير كفوفها فسخ ذلك عليها
وكذلك ان تزوجت بدون مهر مناهلها ان يخاصم في ذلك حتى يلحق بمهر
مثل نساها (وقد) كان أبو يوسف رحمه الله يقول ان بضع المرأة اليها في
عقد النكاح عليها لنفسها دون وليها يقول انه ليس للولي ان يعترض عليها
في نقصان ما تزوجت عليه من مهر مثلها ثم رجع عن هذا كله الى قول من
قال لا نكاح الا بولي وقوله الثاني هذا هو قول محمد بن الحسن رحمه الله تعالى
والله أعلم

*(بيان الخبر الدال على ان اذن البكر يكون بالسكوت أو ما هو بمنزلة واذن
التيب يكون بالقول أو ما هو بمنزلة)*

(أبو حنيفة) حدثنا شيبان بن عبد الرحمن عن يحيى بن أبي كثير عن
المهاجر بن عكرمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا تنكح البكر حتى تستأمر ورضاها سكوتها ولا تنكح التيب حتى
تستأذن كذا رواه ابن خزيمة وطهة والحسن بن زياد والاشعري والكلابي
(وأخرجه) الأستة بالغة لا تنكح الا نكح حتى تستأمر ولا البكر حتى تستأذن قالوا
يا رسول الله كيف اذننا قال ان تسكت (ولسلم) من حديث عائشة سألت

رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البخارية ينسكها أهلها تستأمر أم لا فقال
لها نعم تستأمر فقالت فقلت له فانها تسقى فقال لها فذلك اذن اذها
سكتت (والبخارية) في حديثها قالت قلت يا رسول الله تستأمر النساء في
ابضاعهن قال نعم قلت فان البكر تستأمر فتسقى فتسكت قال سكتها اذن
اخرجها في كتاب الاكراه (ولم) من حديث ابن عباس والبكر تستأمر واذن
سكوتها (وفي آخر) يستأذن ابوها واذن اصهارها او ربها قال وصحتها اقرارها
* (بيان الخبر الدال على ان الثيب اذا تزوجها ولها كراهة يفرق بينهما) *
(ابو حنيفة) عن عبد العزيز بن رفيع عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله
عنهما ان امرأة توفي عنها زوجها ولها منه ولد فخطبها عم ولدها الى ابها
فقات له زوجها فابي وزوجها غيره بغير رضاها فأتى النبي صلى الله عليه
وسلم فذكرت له ذلك فسأله عن ذلك فقال نعم زوجها من هو خير لها من
ولدها ففرق بينهما وزوجها من عم ولدها (واخرج) البخاري عن خنساء
بنت خدام الانصارية ان اباه تزوجها وهي ثيب فذكرت ذلك فأتى
رسول الله صلى الله عليه وسلم فردنكاحه (قال) عبد الحق تفرد البخاري
بهذا الحديث ولم يخرج مسلم عن خنساء في كتابه شيئا انتهى (واخرج)
النسائي في حديث خنساء انها كانت بكرا (والذي) عند أحمد من حديث
ابن عباس ان جارية بكرا أتت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ان اباه
زوجها وهي كراهة فخيرها النبي صلى الله عليه وسلم اخرجها عن حسين
ابن محمد عن جرير بن حازم عن أيوب عن عكرمة عنه ورجاله ثقات (قيل)
والصواب ارساله كما اخرج ابو داود من حديث حماد بن زيد عن أيوب
وتابعه زيد بن حبان عن أيوب اخرج ابن ماجه (واخرج) أيوب بن سويد
عن الثوري عن أيوب موصولا (قال) ابن القطان حديث ابن عباس
صحح وليس هذه المرأة خنساء بنت خدام التي اخرج حديثها البخاري
فانها كانت ثيبا وهذه كانت بكرا (قال) والدليل على التعدد ما رواه
الدارقطني في حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم ردنكاح بكر
وثيب انكحها ابوها واما كراهتان انتهى وهو باسناد ضعيف (فات)
وقد جاء من مرسل أبي سلمة فيما اخرجاه سعيد بن منصور في سننه حدثنا

ابن أبي الاحوص عن عبد العزيز بن ربيع عنه جاءت امرأة الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ان أبي انتكحني رجلا وأنا كارهة فقال لا بها لانكاح لك اذ هي فانكحني من شئت قال المحافظ وهذا مرسل جيد * *
 (باب في المهر وهو والصداق)

(ابو حنيفة) قال مررت بمسروءة ويحدث عن قتادة عن أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم اعتق صفيية وجعل عتقها صداقها كذا رواه ابن عبد الباقي من طريق الصباع بن محارب عنه بلفظ ألا تعجبون مررت بمسروءة (واخرجه) أحمد والشيخان والترمذي وصححه ولفظ مسلم راعةها وتزوجها فقال له ثابت يا أبا حمزة ما صدقها قال نفها عتقها وتزوجها وفي لفظ آخر مثل لفظ الامام ووافقه البخاري في السياق والمحدث في الصحيحين من طريق كثيرة وفيه طول (واخرجه) الطحاوي من طريق حماد بن زيد وابن قالا حديثنا شعيب بن الحصباء عن أنس قال فذهب قوم الى ان الرجل اذا اعتق امته على ان عتقها صداقها جاز ذلك فان تزوجها فلا مهر عند العتاق وبه قال سفيان الثوري وابو يوسف (وخالفهم) في ذلك آخرون فقالوا ليس لا عند غير رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يفعل - اذا قيم له النكاح بغير صداق سوى العتاق وانما كان ذلك خاصا برسول الله صلى الله عليه وسلم لأن الله عز وجل جعل له ان يتزوج بغير صداق ولم يجعل ذلك لاحد من المؤمنين غيره قالوا فلما اباح الله له ان يتزوج بغير صداق كان له ان يتزوج على العتاق الذي ليس بصداق (وعن) قال به ابو حنيفة وزفر ومحمد وحبهم في ذلك حديث ابن عمر فانه روى حديث جويرة مثل ما روى أنس حديث صفيية ثم قال هو من بعد النبي صلى الله عليه وسلم في مثل هذا ان يجدها صداقا فيحتمل ان يكون سمعا سمعه عن النبي صلى الله عليه وسلم اوله دليل على ذلك المعنى الذي تقدم ذكره في خصوصية النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك (وقد) كان ايوب السخيتاني يذهب في تزويج رسول الله صلى الله عليه وسلم صفيية على عتقها الى ما ذهب اليه ابو حنيفة وزفر ومحمد (اخرجه) الطحاوي من طريق حماد قال اعتق هشام بن حسان ام ولد له وجعل عتقها صداقها وذكر ذلك لا يؤب فقالت لو كان أبت عتقها فقلت

الذي صلى الله عليه وسلم اعتق صفية وجعل عتقها صدقاتها فقال
لو أن امرأة وهبت نفسها لآل النبي صلى الله عليه وسلم كان ذلك لها خبراً بذلك
هشاماً فأبى عتقها وتزوجها وأصدقها أربع مائة *
(بيان الخبر الدال في امرأة توفى عنها زوجها ولم يفرض
لها صداق فعليه مهر مثلها) *

بروح بوزن جعفر

(ابو حنيفة) عن حماد بن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود رضي
الله عنه سئل في المرأة توفى عنها زوجها ولم يفرض لها صداق ولم يكن دخل
بها فقال لها صداق نساؤها ولها الميراث وعليها العدة فقال معقل بن
سنان الأشجعي أشهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في بر وع بدت
واشقى مثل ما قضيت (كذا) رواء الحارثي وابن خنيس (واخرجه) أصحاب
السنن وقال الترمذي حسن صحيح واخرجه الحاكم من طريقين في أحدهما
قال على شرط مسلم وفي الثانية على شرط الشيخين (وفي) لفظ لم سئل عن
رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداق ولم يدخل بها حتى مات فقال ابن
مسعود ولها مثل صداق نساؤها الا وكس ولا شطط وعليها العدة ولها الميراث
الحديث وفي آخره ففرح بذلك ابن مسعود (قلت) واخرجه ابن حبان
في صحيحه من طريق سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن ابن
مسعود وكذلك اخرجه الترمذي وفي رواية اتته امرأة فسأله فيها فكس
يردد ما سهرها ثم قال ما سمعت في هذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً
وسأجته برأيي فان اصبحت فمن الله وان اخطأت فمن قبل رأيي الحديث
(وحكي) البيهقي في السنن بعد ابراده هذا الحديث عن الشافعي انه قال في
حديث بروع بنت واشق لم احفظه بعد من وجه يثبت مثله ومرة عن معقل
ابن يسار ومرة عن معقل بن سنان ومرة عن بعض بني اشجع ثم أخرجه البيهقي
من وجوه ثم قال هذا الاختلاف لا يوهنه فان جميع هذه الروايات اسانيد لها
صالح وفي بعضها ما دل ان جماعة في اشجع شهدوا ذلك فكان بعض الرواة
سمى منهم واحداً وبعضهم سمي آخر وبعضهم سمي اثنين وبعضهم أطلق
ولم يسم ومنه لا يرد الحديث ولولا ثقة من رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم
ليسا كان لفرح ابن مسعود في روايته معنى انتهى (قلت) حكى الحاكم

في المستدرک عن شيخه أبي عبد الله محمد بن يعقوب المحافظ أنه قال لَوْ حَضَرْتُ
 الشافعي لَقُمْتُ عَلَى رِوَسِ أَهْلِيهِ وَقُلْتُ قَدْ صَحَّ الْحَدِيثُ فَقُلْ بِهِ (قَالَ)
 الْحَاكِمُ إِنَّا حَكَمْنَا بِصِحَّتِهِ لَأَنَّ الثَّقَّةَ قَدْ دَعَى فِيهِ رَجُلًا مِنَ أَهْلِيهِ وَهُوَ
 مَعْقِلُ بْنُ سَنَانَ الْأَشْجَعِيُّ نَحْنُ أَخْرَجَ الْحَدِيثَ مِنْ طَرِيقِ خُرَاشٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ
 مِسْرُوقٍ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ ثُمَّ قَالَ وَصَارَ الْحَدِيثُ صَحِيحًا عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ أَنْتَهَى
 (وَمِنْ) الْحَبِّ أَنْ الْبَهْرَقِيَّ بَعْدَمَا أوردَ كَلَامَهُ الْمُتَقَدِّمَ فِي هَذَا الْبَابِ عَقْدَ بَابِ
 ثَانِيًا وَتَرْجُمَةً لَهُ بِبَابٍ مِنْ قَالَ لِاصْدَاقِ لَهَا وَذَكَرَ فِي آخِرِهِ مِنْ أَبِي اسْحَقٍ
 الْكُوفِيِّ عَنْ مَزِيدِ بْنِ جَابِرٍ أَنَّ عَلِيًّا قَالَ لَا يَقْبَلُ قَوْلُ أَعرَابِيٍّ مِنْ أَتَمَّجِعٍ عَلَى
 كِتَابِ اللَّهِ أَنْتَهَى (وَقَدْ) رَدَّ هَذَا ثَلَاثَةَ وَجُوهٍ (الْأَوَّلُ) أَبُو اسْحَقٍ
 الْكُوفِيُّ وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَيْسَرَةَ ضَعِيفٌ جِدًّا نَقَلَ الْمَجْرَجُ فِيهِ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ
 وَالنَّسَائِيِّ وَقَالَ ابْنُ حَبَّانٍ لَا يَحِلُّ الْاِحتِجَاجُ بِحَدِيثِهِ (وَالثَّانِي) أَنَّ مَزِيدَ
 هَذَا قَالَ فِيهِ أَبُو زُرْعَةَ لَيْسَ بِشَيْءٍ ذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ أَبِيهِ (وَالثَّالِثُ)
 أَنَّ الْبُخَارِيَّ ذَكَرَ فِي تَارِيخِهِ أَنَّهُ يَرَوِي عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ فَظَاهِرُ هَذَا الْكَلَامِ
 أَنَّ رِوَايَتَهُ عَنْ عَلِيٍّ مِنْقُطَعَةٌ لِهَذِهِ الْوُجُوهِ أَوْ بَعْضُهَا قَالَ الْمُنْذَرِيُّ لَمْ يَصَحَّ هَذَا
 الْأَثَرُ عَنْ عَلِيٍّ فَكَيْفَ يَسُوغُ لِلْبَهْرَقِيِّ يَصَحُّ رِوَايَاتُ حَدِيثٍ مَعْقِلُ بْنُ يَحْيَى
 عَلَيْهِ بِمَثَلِ هَذَا الْأَثَرِ الْمُسْكِرِ وَيَسْكُتُ عَنْهُ وَلَا يَبِينُ ضَعْفُهُ فَمَا أَقْلُ (ثُمَّ) أَعْلَمُ
 أَنَّ قَوْلَ ابْنِ مَسْعُودٍ لَهَا صِدَاقٌ نِسَاءُهَا قَالُوا هِيَ الْمِثْلُ بِأَخَوَاتِهَا وَعَمَّاتِهَا وَبَنَاتِ
 عَمِّهَا فَإِلَّا رَادَّ نِسَاءُهَا الْقَارِبُ الْآبُ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ مِنْ جَنْسِ قَوْمِ أَبِيهِ وَلَا يُعْتَبَرُ
 بِأُمِّهِ وَأَخَلَّتْهَا إِذَا لَمْ يَكُنْ وَمِنْ قِيَمَاتِهَا إِذَا كَانَتْ مِنْ قَوْمِ أَبِيهَا يُعْتَبَرُ بِجَهْرِهِمَا
 * (بَابُ نِكَاحِ الرِّقِيِّ) *

* (بَيَانُ الْخَبَرِ الدَّالِّ عَلَى أَنَّ الْأُمَّةَ وَالْمَكَانَةَ إِذَا عَقِبَتْمَا خَيْرُنَا سِوَاهُ كَانَ
 زَوْجُهُمَا حُرًّا أَوْ عَبْدًا) *

(أَبُو حَنِيفَةَ) عَنْ جَمَادٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا
 اعْتَقَتْ بَرِيرَةَ وَأَهْلًا وَزَوْجَ مَوْلَى لَأَبِي أَحْمَدٍ فَخَبَّرَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْتَارَتْ نَفْسَهَا ففَرَّقَ بَيْنَهُمَا وَكَانَ زَوْجُهَا حُرًّا كَذَلِكَ رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ
 يَزِيدَ الصَّدَاقِيُّ عَنْهُ (وَأَخْرَجَهُ) الشَّيْخَانُ فَمَسْلَمٌ مِنْ طَرِيقِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ
 أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ بِالْفَتْحِ وَاعْتَقَتْ فَخَبَّرَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْتَارَتْ

نفسها وفي لفظ فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان زوجها عبدا
وفي طريق أخرى وكان زوجها عبدا فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم
فاختارت نفسها ولو كان حرا لم يخيرها (ولم) يقل البخاري ولو كان حرا لم
يخيرها وقال في بعض طرقه فخيرها من زوجها فقالت لو اعطاني كذا وكذا
مأبت عنده قال وكان زوجها حرا (قوله) وكان زوجها حرا وقول الاسود
ابن يزيد ذكره في كتاب الفرائض قال المحكم والاسود بن يزيد وكان زوجها
حرا وقول المحكم مرسلا وقول الاسود منقطع وقول ابن عباس رأيت عبدا
أصح (وذكر) البخاري أيضا عن ابن عباس ان زوج بريرة كان عبدا يقال
له مغيث كافي انظر اليه بطواف خلفها يبكي ودموعه تسيل على لحمة (وفي)
طريق آخر عبد الاسود (واخرج) مسلم أيضا من طريق عبد الرحمن بن القاسم
عن أبيه عن عائشة بالفظ وخبرت فقال عبد الرحمن وكان زوجها حرا قال
شعبة ثم سأله عن زوجها فقال لا أدري وقول عبد الرحمن وكان زوجها حرا
لم يخرجه البخاري عن عبد الرحمن (وبين) النسائي في روايته ان قوله ولو
كان حرا الخ من كلام عروة أخرجه من طريق اسحق الحنظلي عن جوير بن
عبد الحميد عن هشام ووافقه الطحاوي في ذلك وكذا ابن حبان في صحيحه
وافظه وقال عروة ولو كان حرا الخ (وأورد) البيهقي قول شعبة المتقدم
ذكره وسأله عبد الرحمن وانكاره لما قال ثم قال وقد رواه سمك بن
حرب عن عبد الرحمن فثبت كونه عبدا (قلت) شعبة امام جليل وقد
روى عن عبد الرحمن انه كان حرا فلا يضره نسيان عبد الرحمن وتوقفه على
ما هو معروف عند أهل هذا العلم (وقد) ذكر البيهقي في كتاب المعرفة في
باب لانكاح الابوي ان مذهب أهل العلم بالحديث وجوب قبول خبر
الصادق وان نسيه من أخبره عنه وكيف يعارض شعبة بعمالك مع كونه
متكاما فيه قال أحمد بن حنبل في الحديث وقال ابن المبارك ضعيف الحديث
وكان شعبة يضعفه (ثم) ذكر البيهقي من حديث اسامة بن زيد عن القاسم
عن عائشة وفيه ان شئت ان تقرى تحت هذا العبد ثم قال هذا يؤكده رواية
سمك (قلت) اسامة هذا هو ابن زيد بن اسلم ضعيف عندهم ومع ضعفه
قد اختلف عليه فيه كما بينه البيهقي بعد فكيف يعارض بحمل هذا ويحمل رواية

سماعك رواية شعبة (ثم) أخرج البيهقي من رواية عروة عن عائشة قالت
كان زوجها عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم فاخترت نفسها
ولو كان حراً لم يخيرها (قلت) ذكر ابن خزم أنه روى عن عروة خلاف
هذا فاخرج من طريق قاسم بن أصبغ حدثنا أحمد بن بزيد حدثنا موسى بن
معاوية حدثنا جرير عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت كان زوج
بريرة حراً (ثم) قال البيهقي باب من زعم أنه كان حراً ذكر فيه عن منصور
عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة أن زوج بريرة كان حراً ثم قال رواه
البخاري ثم قال قول الأسود منقطع (ثم) ذكر البيهقي عن الحكم عن إبراهيم عن
الأسود عن عائشة ثم قال جاء له بعضهم من قول إبراهيم وبعضهم من قول
الحكم ثم قال قال البخاري وقول الحكم مرسل (قلت) إذا كان في السند
الاول من قول الأسود وفي الثاني من قول إبراهيم أو الحكم وقد ادرجاني
المحدث فقول البخاري في الاول منقطع وفي الثاني مرسل مخالف للاصطلاح
اذ الكلام الموقوف على بعض الرواة لا يسمى منقطعاً ولا مرسلًا وقد تابع
منصور والاعمش فرواه كذلك عن إبراهيم ~~هكذا~~ أخرجه ابن ماجه
والترمذي وقال حسن صحيح (ثم) ذكر البيهقي عن إبراهيم بن أبي طالب
قال خالف الأسود الناس في زوج بريرة (قلت) لم يخالف الناس بل وافقه
على ذلك القاسم وعروة في رواية وابن السيب في أخرى روى عبد الرزاق
عن إبراهيم بن يزيد عن عمرو بن دينار عن سعيد بن السيب قال كان زوج
بريرة حراً (واخرج) الامام الطحاوي في شرح معاني الآثار كلاماً من حديث
عائشة وابن عباس بطرقهما وذكرا اختلافهما (ثم) قال ان أولى الاشياء
بنا اذا جاءت الآثار هكذا فوجدنا السبيل الى ان نحمها على غير طريق
التضاد ان نحمها على ذلك ولا نحمها على التضاد والتكاذب ويكون حال
رواتها عندنا على الصدق والعدالة فيما رويوه حتى لا نجد بداً من ان نحمها
على خلاف ذلك فلما ثبت ان ما ذكرنا كذلك وكان زوج بريرة قد قيل فيه
انه كان عبداً وقيل فيه انه كان حراً لئلا يثبت على انه قد كان عبداً في حال حراً
في حال أخرى فثبت بذلك تاخر احدي الحالتين عن الاخرى فكان الرق قد
يكون بعده الحرية والحرية لا يكون بعده سارقاً فاما كان ذلك كذلك

جعلنا حال العبودية متقدمة وحال الحرية متأخرة فثبت بذلك أنه كان حراً
 في وقت ما خبرت بريرة عبد قبل ذلك انتهى (وقد) أورد ابن التركماني
 بأخصر من ذلك (ونقل) عن ابن حزم في المحلى ما ملخصه أنه لا خلاف أن
 من شهد بالحرية يقدم على من شهد بالرق لأن عنده زيادة علم (ثم) لولم
 يختلف أنه كان عبداً هل جافى شيء من الأخبار أنه عليه السلام إنما خيرها
 لأنها تحت عبده هذا لا يجدونه أبداً فلا فرق بين من يدعى أنه خيرها لأنه
 كان عبداً وبين من يدعى أنه خيرها لأنه كان أسوداً واسمه مغيث فالحق
 إذن أنه إنما خيرها لتكونها عتقت فوجب تخيير كل معتقة سواء كانت
 تحت حراً أو عبداً وإلى هذا ذهب ابن سيرين وطاوس والشعبي **ذكر**
 ذلك عبد الرزاق بإسناد صحيح (وأخرجه) ابن أبي شيبة عن النخعي
 ومجاهد وحكام الخطابي عن حماد والثوري وأصحاب الرأي وفي التمهيد
 وبه قال مكحول (وفي) الاستذكار أنه قول ابن السيب أيضاً والله أعلم
 • (باب القسم) •

• (بيان الخبر الدال على العدل بين النساء في القسم) •

(أبو حنيفة) عن الهيثم أن النبي صلى الله عليه وسلم استزوج أم سلمة أولم
 عليها أسويقا وتمرا وقال إن سبعت لك سبعت لصواحبك (كذا) رواه محمد
 ابن الحسن عنه وأخرجه مسلم بلفظ لما تزوج أم سلمة أقام عندها ثلاثاً وقال
 إنه ليس بك على أهلك هو أن شئت سبعت لك وإن سبعت لك سبعت
 لنسائي (وعن) أبي بكر بن عبد الرحمن أنه صلى الله عليه وسلم حين تزوج
 أم سلمة وأصبحت عنده قال أهاليس بك على أهلك هو أن شئت سبعت
 عندك وسبعت عندهن وإن شئت ثلثت عندك ودرت قالت ثلث وفي لفظ
 آخر أن شئت أن أسبع لك وأسبع لنسائي ولم يخرج البخاري عن
 أم سلمة في هذا شيئاً (وأخرجه) الطحاوي من طريق مالك وسفيان عن
 عبد الله بن أبي بكر عن عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبيه ومن
 طريق ثابت عن ابن عمر بن أبي سلمة عن أبيه ومن طريق حبيب بن أبي
 ثابت عن عبد الحميد بن عبد الله والقاسم بن محمد كلاهما عن أبي بكر بن
 عبد الرحمن (ومعنى) أن سبعت لك سبعت لنسائي أي أعدل بينك وبينهن

فأجعل لكل واحدة منهن سبعة كما أقمت عندك سبعة
 *(بيان الخبر الدال على استحلال الرجل نساءه ان يكون في بيت واحدة
 منهن خاصة)*

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها ان
 النبي صلى الله عليه وسلم مرض المرض الذي قبض فيه فاستحل نساءه ان
 يكون في بيته فاحل ان له الحديث أخرجه البخاري من طريق الزهري
 عن عبد الله بن عتبة عن عائشة بافظ لما نقل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 واشتد به وجهه استاذن ازواجه ان يمرض في بيته فاذن له الحديث (ومن)
 طريق هشام بن عروة عن أبيه عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسأل
 في مرضه الذي مات فيه يقول ابن انا غدا ابن انا غدا يريد يوم عائشة فاذن له
 ازواجه يكون حيث شاء فكان في بيت عائشة حتى مات قالت عائشة مات
 في اليوم الذي كان يدور على فيه في بيته

(باب الرضاع)

(أبو حنيفة) عن الحكم بن عتيبة عن القاسم بن مخيمرة عن شريح بن هانئ عن
 علي بن أبي طالب رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يحرم من
 الرضاع ما يحرم من النسب قليلة وكثيره كذا رواه الامام أبو يوسف عنه
 (وأخرجه) الستة الابن ماجه من حديث ابن عباس وعائشة (واقطع) مسلم
 يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة (واقطع) الباقي ما يحرم من النسب
 وقد تقدم ذلك في باب محرمات النكاح (وقال) ابن عبد البر في الاستذكار هو
 قول علي وابن مسعود وابن عمر وابن عباس وابن المسيب والحسن ومجاهد
 وعروة وعطاء وطاوس ومكحول والزهري وقتادة والمحققون ومجاهد
 حنيفة ومالك وأصحابهم والثوري والليث والاوزاعي والظهري (وقال)
 الليث اجمع المسلمون على ان قليل الرضاع وكثيره يحرم في المرة (وقال) أبو
 عمر لم يقف الليث على الخلاف في ذلك

(كتاب الطلاق)

(بيان الخبر الدال على بيان موضع الطلاق)

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن رجل عن ابن عمر انه طلق امرأته

وهي حائض فعتب ذلك عليه فراجعها فلما طهرت من حيضها طلقها
واحتسب التولية التي كان أوقع عليها وهي حائض (كذا) رواه حماد بن
أبي حنيفة عن أبيه أخرجه المحارفي من طريقه (وكذا) رواه محمد بن الحسن
في الآثار عنه قال وبه نأخذ (وأخرجه) السنة ويذنبوا إن العاتب هو رسول
الله صلى الله عليه وسلم (واقض) الصحيح أن ابن عمر طاق امرأته وهي حائض
فذكر ذلك عمر لرسول الله صلى الله عليه وسلم فتغيظ فيه رسول الله صلى الله
عليه وسلم ثم قال أراجعها ثم يسكنها حتى تطهر ثم تحيض فتطهر فإن بداله أن
يطلقها فليطلقها قبل أن يمسه فذلك العدة كما أمر الله عز وجل (وفي) لفظ
وكان عبد الله طلقها طلاقه فحسبت من طلاقها وأراجعها عبد الله كما أمر رسول
الله صلى الله عليه وسلم (وفي) لفظ آخر أنه طاق امرأته وهي حائض فذكر
ذلك عمر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال مرة فليراجعها ثم يطلقها طاهرا أو
حاملا لم يقل البخاري أو حاملا وفي بعض ألفاظه عن ابن عمر حسبت علي
بتولية (وفي) كتاب الأشراف لابن المنذر قال أكثر أهل العلم الطلاق
الذي يكون مطلقه مصيبا للسنة أن يطلقها إذا كانت مدخولا بها طلاقا
يملك فيه الرجعة (واحتجوا) بظاهر قوله تعالى لا تدرى لعل الله يحدث
بعد ذلك امرأى أمر يحدث بعد الثلاث ومن طلق ثلاثا فاجعل الله له
مخرجاً ولا من أمره يسرا وهو طلاق أهل السنة الذي اجتمع عليه أهل العلم
وما لا رجعة لمطلقه فليس بسنة ومن فعل ذلك فقد خالف ما أمر الله به من
كتابه ومن ستمه عليه السلام وقد أمر الله أن يطلق للعدة فن طلق ثلاثا فأي
عدة تحصى وأي أمر يحدث (وقد) رويناه عن عمر وعلى وابن مسعود وابن
عباس وابن عمر أيديل على ما قلناه ولم يخالفهم مثلهم ولو لم يكن في ذلك إلا
ما قالوه لكان فيه كفاية (وفي) الأستاذ كذا لابن عبد البر أكثر السلف
على أن جمع الثلاث مكره وليس بسنة وذكر الكراهة عن عمر وابنه وابن
عباس وعمران بن حصين ثم قال لا أعلم لهم ولا عن الأئمة إلا ما ذكر عن
ابن عباس وهو شئ لم يروه عنه إلا طاووس وسائر أصحابه وروا عنه خلافاً يريد
بذلك جعل الثلاث واحدة

(بيان الخبر الدال على عدم وقوع طلاق المجنون والمعتوه)

(أبو حنيفة) عن منصور بن المعتمر عن الشعبي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجوز للمعتوه طلاق ولا بيع ولا شراء (كذا) رواه أبو يوسف عنه ورواه ابن خزيمة عن طريق علي بن ربيع عن أبيه عنه (وأخرج) الترمذي من حديث أبي هريرة رفعه بلفظ كل طلاق جائز الاطلاق المعتوه المغلوب على عقله وقال لا نعرفه مرفوعا الا من حديث عطاء بن عجلان وهو ضعيف (وأخرج) ابن أبي شيبة من حديث علي بن اسناد صحيح كل طلاق جائز الاطلاق المعتوه *

(بيان الخبر الدال على وقوع طلاق المكره على انشاء لفظ الطلاق)

(أبو حنيفة) عن عطاء بن يوسف بن ماهد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث جدهن جدهن وهن جده الطلاق والنكاح والرجعة (كذا) رواه الوليد بن مسلم عنه (وأخرجه) أبو داود وابن ماجه والترمذي وقال حسن غريب وقال الحاكم صحيح الاسناد (وأخرجه) الطحاوي من طريق سليمان بن بلال وعبد العزيز الدارودي واسماعيل بن أبي كثير الانصاري ثلاثهم عن عبد الرحمن بن حبيب بن أرك عن عطاء بن أبي رباح عن يوسف بن ماهد مثله (قلت) وابن أرك مختلف فيه وقد وثقه غير واحد وظهر من سياق الطحاوي ان عطاء في سند الامام هو ابن أبي رباح وقال الحافظ وهو الصحيح وقد وقع كذلك عند أبي داود والحاكم قال وهو ابن الجوزي فقال عطاء بن عجلان وهو متروك (قال) الشيخ قاسم نقل عن شيخه الحافظ ابن حجر وقع عند الغزالي والعتاق بدل والرجعة (ووقع) في الهداية واليمين بدل والعتاق ولم أجده كما ذكرنا وإنما الذي في الحديث الرجعة بدل اليمين والعتاق انتهى (قلت) ذكر الحافظ بنفسه في شرح احاديث الوجيز ان هذه اللفظة يعني العتاق وقعت عند الطبراني في حديث فضالة بن عبيد بلفظ ثلاث لا يجوز للعقب فبهن الطلاق والنكاح والعتاق (وعند) المحارث بن أبي اسامة من حديث عباد بن الصامت بزيادة فن قلن فقد وجبن وفيهما ابن لميعة والاخير منقطع أيضا (وفي) الباب عن أبي ذر رفعه نحوه أخرجه عبد الرزاق وعن علي وعمر نحوه موقوفا (قال) وفي هذا رد على ابن العربي والنووي حيث أنكرا على

الغزالي ابراد هذه اللفظة فتأمل (فان) قال المخالف ما قولكم في الحديث
الذي رواه ثوبان مرفوعا رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه
أخرجه الطبراني في المعجم الكبير وأخرجه ابن حبان وابن ماجه عن ابن
عباس مرفوعا وعند البيهقي بلفظ وضع الله عن أمي الخطأ الحديث
(فالجواب) ان عبد الله بن أحمد سأل اباہ عن هذا الحديث فأنكره جدا
وقال محمد بن نصر في كتاب الاختلاف هذا الحديث ليس له اسناد صحيح به
ومع قطع النظر عنه - فافاعلم ان المراد بالرفع هنا رفع الائم لا رفع الفعل
والا لما وقع مع ان وقوعه محقق (ومحصله) ان المراد برفعه ارفعه
أو رفع حكمها ولا يجوز الاول لانها قد توجد حقيقة فتعين الثاني ثم هو على
نوعين اما ان يراد به حكم الدنيا او حكم الآخرة ولا يجوز الاول لان في القتل
الخطأ تجب الذية والكفارة بالنص وذلك من أحكام الدنيا وكذا جاع
المكره يوجب الغسل ويغسل عليه بجمه وصومه وذلك من أحكام الدنيا فتعين
الثاني وهو حكم الآخرة وهو رفع اثم هذه الاشياء وبه نقول (وذكر) البيهقي
في باب طلاق المكره عن الشافعي في قوله تعالى الا من أكره وقلبه معطئن
بالايمان قال الاعظم اذا سقط عن الناس سقط ما هو احقر منه (قلت)
الكفر يعتمد على الاعتقاد بدليل انه لو نوى الكفر بقلبه يكفر والا كراه
يمنع الحكم بالاعتقاد في الظاهر والطلاق يعتمد على ارسال اللفظ مع التكليف
وهذا موجود في طلاق المكره ولو نوى الطلاق لم يقع فتأمل (فان) قال
فاقولكم في الحديث الذي أخرجه ابراد عن عائشة مرفوعا وصححه المحاكم
لا طلاق ولا عتاق في اغلاق (فالجواب) ان الاحتجاج به غير صحيح للاختلاف
في معنى الاغلاق فقبل الاكراه وقيل المجنون وقيل الغضب وقيل التصديق
ومع قطع النظر عن ذلك فالحديث روى من طريق محمد بن اسحق عن ثور بن
يزيد عن محمد بن عبيد عن صفية واختلاف فيه عن ثور فأخرجه ابن ماجه في
السنن من طريق محمد بن اسحق عنه عن عبيد بن ابي صالح عن صفية وفيه
علة أخرى وهي ان عبد الله بن سعيد الاموي رواه عن ثور فاسقط من الاسناد
محمد بن عبيد ذكره صاحب المستدرک (وفي) الاستدكار كان الشعبي
والنخعي والزهرى وابن المسيب وأبو قلابة وشرح في رواية يرون طلاق

المكره جائز اذ به قال أبو حنيفة وأصحابه والثوري كذا ذكرهم ابن المنذرى
الاشراف الا أنه أبدل شريحا بقتادة (واحتج) الطحاوى بقوله عليه السلام
لخديفة وأبيه حين حلفهما المشركون نفي لهم بعهدهم ونسبتين الله عليهم
(قال) وكما ثبت حكم الوطأ في الاكراه فيحرم به على الوطأ ابنة المرأة وأمها
فكذا لا يمنع الاكراه وقوع ما حلف عليه فتأمل (فائدة) ذكر علماء ثوران
جملته ما يصح مع الاكراه ستة عشر على التحقيق النكاح والطلاق والرجعة
والايلاء والفئ والظهار والعتاق والعفو عن القصاص واليمين والنذر
والاسلام وقبول العلم والتدبير والاستيلاء والرضاع وقبول الوديعة
(بيان الخبر الدال على التغليب بمن يلعب بحدود الله تعالى)

(أبو حنيفة) عن أبي اسحق عن أبي بردة عن أبيه رضى الله عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بال أقوام يلعبون بحدود الله تعالى يقول
قد طلقك قد راجعتك (كذا) رواه أبو عباد محمد بن عباد الهنائي عنه
أخرجه الحارثي من طريقه وأخرجه ابن ماجه في السنن وابن حبان في
الصحيح والطبراني في المعجم

(بيان الخبر الدال على ان الامة تتخالف المحرة في الطلاق والعدة)
(أبو حنيفة) عن عطية العوفي عن ابن عمر رضى الله عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم طلاق الامة اثنتان وعدتها حبيستان (كذا) رواه
الحارثي من طريق الفضل بن عنبسة عنه (وأخرجه) ابن ماجه في السنن بهذا
اللفظ من طريق عبد الله بن عيسى عن عطية عن ابن عمر (وأخرجه) البزار
والطبراني والدارقطني كذلك (وأخرجه) أبو داود والترمذي وابن ماجه
أيضا من طريق القاسم عن عائشة مرفوعا بألف طلاق الامة تطليقتان
وقرؤها حبيستان وصححه الحاكم وفيه مظاهر بن أسلم وهو ضعيف وقال
البيهقي صحيحه وعبد الله بن عيسى فكان فيه (وأخرج) الطحاوى من رواية
عمر بن شبيب عنه (وفي) سند الامام عطية حسن الترمذي حديثه وقال ابن
معين صالح (قلت) قال الخطابي الحديث حجة لاهل العراق ولا يمكن أهل
الحديث ضعه فوه ومنهم من تأوله على ان يكون الزوج عبدا انتهى (قال)
الحافظ وروى الدارقطني من طريق زيد بن اسلم قال سئل القاسم بن محمد

من عدة الامة فقال الناس يقولون حيضتان وأنا لا اعلم ذلك في كتاب ولا سنة
انتهى واسناده صحيح وهو يبطل حديث مظاهر حيث رواه عن القاسم بن
محمد (قلت) أما مظاهر بن اسلم فعرفه روى عنه ابن جريج والثوري
وابوعاصم النبيل وذكره ابن حبان في الثقات من اتباع التابعين وقال المحاكم
في المستدرک لم يذكره أحد من المتقدمين شيئا بخبره فالحديث اذن صحيح
(وأخرج) الطحاوي الحديث من طريقه من رواية ابن جريج عنه بلفظ تعدد
الامة حيضتين وتطابق تطليقتين (وذكر) الطحاوي في احكام القرآن
أن عمر جعل عدة الامة حيضتين وذلك بحضرة الصحابة رضي الله عنهم (وفي)
المحلى لابن حزم فذهب جمهور السلف من الصحابة والتابعين الى ان عدة
الامة حيضتان وصح عن عمرو ابنه وزيد (ثم) انه لا منافاة بين حديث
القاسم هذا وبين قوله الناس يقولون حيضتان وقد ورد عنه أنه قال مضى
الناس على هذا ذكره ابن حزم وغيره (ومذهب) الشافعي وأصحابه
ان عدة الامة طهران وانها اذا رأت الدم من الثالثة خرجت من عدتها
فخالفوا السلف والخلف وما آل هذا الباب من الحديث والآثار فزعوا
ان عدتها طهران ولم يستوعبوا الحيضتين مع النص عليهما واذا ثبت ان
عدة الامة حيضتان كانت عدة الحرة ثلاث حيض وثبت ان الاقراء
هو الحيض كله ومذهب الكوفيين واكثر العراقيين وحكاة الاثرم عن
أحمد وذكر المحرقي انه الذي استقر عليه فتأمل *

*(بيان الخبر الدال على ان النبي صلى الله عليه وسلم طاق سودة رجعية
وأمرها بالعدة)*

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة رضي الله عنها ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لسودة حين طلقها اعتدي (كذا زرع
رواه البخاري من طريق سالم بن سالم عنه (ورواه) أيضا من طريق عاصم بن
ابن ورقاء عنه (ورواه) طلحة من طريق ابراهيم بن طهمان عنه (ورواه) في
أبو عاصم عن الامام عن أبي الزبير عن جابر بن جوعامثله (زاد) ابن خزيمة
من طريق أخرى عن الامام عن الهيثم أنها قد عدت له في الطريق فتأمل
ان شاء الله راجعني فاني قد وهبت ليا تي ويومي لعائشة فراجعها (والله)

اقرارا بيه ولا خلاف ان دعواه لا تقبل على آبيه ولا دعوى أحد على غيره
(وعند مالك رحمه الله لا يستلحق أحد غير الأب والمشهدور من مذهب
الشافعي ان الاخ لا يستلحق ولا يثبت به وله نسب ولا يلزم المقر باخ ان
يهطبه ميراثا) (واختلف) في قوله هولاك يا عبد (قال) بعضهم معناه هو
اخوك قضاء منه عليه السلام بعلمه لا باستلحاق به لانه لان زمعة كان
صهره عليه السلام وسودة ابنته كانت زوجته عليه السلام فيمكن أنه صلى
الله عليه وسلم علم ان زمعة كان يمسه (وقال) ابن جرير الطبري معناه هولاك
يا عبد ما كلاله ابن وليدة أهلك وكل أمة تلامن غير سيدها فولد لها عبد
ولم يقر زمعة ولا شهد عليه والأصول تدفع قبول قول ابنه فلم يبق الا أنه عبد
تبعه الأئمة (وقال) الطحاوي لا يجوز أن يجعل عليه السلام ابن الزمعة ثم يأمر
أخته ان تحتجب منه هذا محال لا يجوز أن يضاف اليه صلى الله عليه وسلم
(وفي) الاستذكار عند الكوفيين ولد الأمانة لا يلحق لا بدعوى السيد سواء
اقربوطها أم لا انتهى

(باب الایلاء)

وهو الخلف على ترك وطء المنكوحة أربعة أشهر أو أكثر فحينئذ
يكون المولى من لا يمكن له قربان امرأته في أربعة أشهر الا بشئ يلزمه بسبب
الجماع (وركنه) والله لا أقربك أربعة أشهر (وشروطه) كون العین
مستودعة على منع قربان المنكوحة (وحكمه) الكفارة عند الحنث ان
كان عينا بالله وان كان عينا بغيره فما جعله جزاء على الحنث وقع والطلاق
عند البر

(بيان الخبر الدال على من آلى من نسائه أقل من أربعة أشهر)

(ابو حنيفة) حدثنا أبو العطف عن الزهري ان النبي صلى الله عليه وسلم
آلى من نسائه شهرا فلما مضى تسع وعشرون يوما ارسل الى عائشة ان تعالي
فأرسلت اليه انك آليت مني شهرا ولم ازل اسد الايام والليالي وانه بقي يوم
فأرسل اليها ان تعالي فان الشهر ثلاثون وتسع وعشرون (قد) تقدم
هذا الحديث في كتاب الصوم وأشارت اليه بالاختصار انه في الصحيحين
ولا بأس ان يبينه هنا (ففي) مسلم من حديث عمر و نزل رسول الله صلى

الضمير في جمته
يعود الى الجذع
الذي كان يرقى
عليه صلى الله
عليه وسلم الى
الغرفة اه

الله عليه وسلم كأنما يمشى على الارض ما يمسه بيده فقات يارسول الله انما
كنت في الغرفة تسعاً وعشرين قال ان الشهر يكون تسعاً وعشرين (وفي)
لفظ آخر وكان آلى من شهر افما كان تسع وعشرون نزل اليهن (وله) ايضاً
قال الزهرى فأخبرني عروة عن عائشة قالت لما مضى تسع وعشرون ليلة
دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم يبدي فقالت يارسول الله انك اقصمت
ان لا تدخل علينا شهر او انك قد دخلت من تسع وعشرين اعدهن فقال
ان الشهر تسع وعشرون (وفي) لفظ البضاري وكان قال ما أنا بداخل
عليهن شهر من شدة موجدته عليهن حتى عاتبه الله عز وجل فلما مضت تسع
وعشرون ليلة دخل على عائشة فبدأها فقات له عائشة يارسول الله انك
كنت اقصمت ان لا تدخل علينا شهر او انما اصبحنا التسع وعشرين ليلة اعدّها
عداً قال الشهر تسع وعشرون وكان ذلك الشهر تسعاً وعشرين ليلة أخرجه
في النكاح وفي المظالم (وخرج) عن أنس قال آلى رسول الله صلى الله عليه
وسلم من نسائه شهر او كانت قد انفكت قدمه فجلس في عليه له فجاء عمر
فقال طاعتك نسائك قال لا ولا يكنى آليت من شهر افذا كنت تسعاً وعشرين
(وقال) في طريق أخرى منقطع عن ابن عباس عن عمر عن الانصاري اعتزل
النبي صلى الله عليه وسلم ازواجه

الانصاري كان
جاراً لعمر رضي
الله عنهما اه

(باب الخلع)

وهو ان تفتدي المرأة نفسها بمال ليخلاء به فاذا فعل لا لزومها للمال ووقع
طاعة بائنة

*(بيان الخبر الدال على فداء المرأة نفسها من الزوج بمال معلوم ولا يجوز
له أخذ الزائد اذا كان النكاح منسأ)*

(ابو حنيفة) عن ايوب السخيتاني ان امرأة ثابت بن قيس ائتت النبي صلى
الله عليه وسلم فقالت لا انا ولا ثابت فقال عليه السلام اتخذهما مني منه بمحبة
فالت نعم وازيده قال أما الزيادة فلا (كذا) رواه ابن خزيمة عن طريق
حماد بن ابي حنيفة عن أبيه (ورواه) من طريق يونس بن بكير عنه باللفظ قالت
نعم وازيده فقال لا الزيادة لا خير فيها (وأخرجه) البخاري من طريق
عكرمة عن ابن عباس باللفظ اتريدين عليه حديقته قالت نعم قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم اقبل الحديقة وطلعتها تطليقة (وفي) لفظ آخر اتردين عليه حديقته قالت نعم فردت عليه وامره ففارقها (واخرج) ابوداود في المراسيل وعبد الرزاق وابن ابي شيبه عن عطاء قال جاءت امرأة الى النبي صلى الله عليه وسلم تشكو زوجها فقال اتردين عليه حديقته التي اصدقت قالت نعم وزيادة قال اما الزيادة لا ووصله الدارقطني بزيادة ابن عباس فيه وقال المرسل اصح (واختلاف) في اسم هذه المرأة فقيل جميلة بنت سلول كما هو عند ابن ماجه والطبراني من وجه آخر صحيح عن ابن عباس وعند البخاري من رواية عكرمة ان جميلة يعني في هذا (وقيل) اسمها زينب بنت عبد الله بن ابي كذا عند الطبراني من رواية ابي الزبير عن جابر *

(باب اللعان)

وهو عبارة عما يجري بين الزوجين من الشهادات الاربع واللعن الا انه سمي الكل لعنا لما شرع فيها من اللعن كالصلاة سميت ركوعا وسجودا لذلك *(بيان الخبر الدال على وقوع البيئونة التامة بين المتلاعنين)*

(ابو حنيفة) عن علقمة بن مرثد عن سعيد بن المسيب عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المتلاعنان لا يجتمعان ابدا (كذا) رواه ابو يوسف عنه (ورواه) الحارثي من طريق ابراهيم بن الجراح عنه (واخرجه) الدارقطني بسند جيد من حديث ابن عمر بلفظ المتلاعنان اذا افترقا لا يجتمعان ابدا (وفي) لفظ اذا افترقا (ومن) حديث علي وابن مسعود قالوا مضت السنة ان لا يجتمع المتلاعنان ابدا (واخرجه) عبد الرزاق عنهما موقوفا (وعند) ابي داود في حديث سهل بن سعد فطلقها عويمر ثلاثا قبل ان يامر رسول الله صلى الله عليه وسلم (وفي) رواية له قال سهل حضرت هذا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فكانت سنة في المتلاعنين ان يفرق بينهما ثم لا يجتمعان ابدا (واعلم) ان البيئونة التامة لا تقع بتلاعنها حتى يفرق المحاكم بينهما وهو قول ابي حنيفة ومحمد وخالفهما زفر فقال تقع بعد التلاعن قبل تفريق القاضي وربما تعلق بظاهر هذا الحديث (وكذا) ابو يوسف فانه فهم من الحديث تحريرا مؤبدا (وعند) ابي حنيفة ومحمد تكون

الفرقة طائفة بائنة (وقال) صاحب العناية ومذهبهم ما في وقوع
البيذونة بعد التفريق يفيد أنه لو مات أحدهما بعد التلاعن قبل تفريق
الحماكم توارثا (وقال) الشيخ كمال الدين احتجاج زفر على التحريم المؤبد
بحديث الدارقطني المتلاعنان إذا انفرقا فهو شرط يستلزم أنهما لا يفترقان
بمجرد اللعان فليتنامل انتهى (ودليل) الامام وصاحبه قول عويمر الجعاني
بعد اللعان كذبت عليها ان امسكتها هي طالق ثلاثا ولم يذكر عليه النبي صلى
الله عليه وسلم ولو وقعت الفرقة لا تذكر عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم
(باب العدة)

وهي التبرص الذي يلزم المرأة بزوال النكاح المتأكد بالدخول
او بالموت او شبهته (وهي) تكون بحيض وشهرو وضع حمل (فعدة) الحرة
ثلاث حيض لقوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء اي ثلاث
حيض والصغيرة والايسة ثلاثة اشهر لقوله تعالى واللائي يئسن من
الحيض من نسائكم ان اربتم فعدتهن ثلاثة اشهر وقوله تعالى واللائي
لم يحضن (وعدتهن) في الوفاة اربعة اشهر وعشرة ايام لقوله تعالى والذين
يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن بأنفسهن اربعة اشهر وعشرا وعدة
الايسة ذات الحيض حيضتان والصغيرة والايسة شهر ونصف (وفي)
الوفاة شهران ونخسة ايام (عدة) الكل في الحمل وضعه *
*(بيان الخبر الدال على عدة ذوات الاجمال سواء كانت
مطالعة ثلاثا او متوفى عنها)*

(ابو حنيفة) عن حماد بن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله قال من شاء
حلقته ان سورة النساء القصصى نزلت بعد (اخرجه) البزار هلاذا
واخرجه ابو داود والنسائي وابن ماجه بالفظ من شاء لاعتقه لا نزلت سورة
النساء القصصى بعد الاربعة اشهر وعشرا (ابو حنيفة) عن حماد بن ابراهيم
عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال نسخت سورة
النساء القصصى كل عدد وأولات الاجمال اجلهن ان يرضن جلهن كذا
رواه الحارثي من طريق عبيد الله بن موسى عنه والكلابي عن طريق
محمد بن خالد الوهبي عنه ومحمد بن الحسن في الآثار عنه موقوفا بالفظ كل

المراد بالقصصى
سورة الطلاق
وبالطوى سورة
البقرة اه

عدة في القرآن ثم قال وبه نأخذ وهو قول أبي حنيفة إذا طلق أومات عنها زوجها فولدت بعد ذلك بيوم أو أقل أو أكثر انقضت عدتها وحلت للرجل من ساهتها وإن كان في نفاسها (وأخرجهم) البخاري باللفظ يجعلون عليها التعجيل ولا يجعلون لها الرخصة انزلت سورة النساء القصري بهذا الطولي وأولات الاحمال اجلهن (وعند) عبد الله بن أحمد والطبراني وابن أبي حاتم من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو عن أبي بن كعب قال قلت للنبي صلى الله عليه وسلم وأولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن للطاقة ثلاثا أو يموتن عنها قال هي للطاقة ثلاثا أو يموتن عنها (أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن الاسود أن سبيعة بنت الحارث الاسلمية ماتت عنها زوجها وهي حامل فكثت حسا وعشرين ليلة ثم وضعت فريها أبو السنابل بن معكك فقال تشوفت تريدن الباءة كلا والله انه لا بعد الاجلين فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فقال كذب اذا حضر ذلك فاذنيني (كذا) رواه ابن خنسر ومن طريق حماد بن هود عنه وفي لفظ له فقال لما تزيت وتضعف تريدن الباءة كلا ورب الكعبة حتى يبلغ اقصى الاجلين ورواه من طريق حماد بن أبي حنيفة عن أبيه (ورواه) من طريق محمد بن شجاع الثلجي عن الحسن بن زياد عنه غير أنه قال ولدت لسبع عشرة ليلة والباقي سواء (وأخرجهم) الشيخان والاربعة ففي مسلم من حديث عمر بن عبد الله بن الارقم الزهري عن سبيعة بنت الحارث الاسلمية انها كانت تحت سعد بن خولة وكان ممن شهد بدرا فتوفي عنها في حجة الوداع وهي حامل فلم تنجب ان وضعت حملها بعد وفاته فلما تمات من نفاسها تعجلت للخطاب فدخل عليها أبو السنابل بن معكك رجل من بني عبد الدار فقال لها مالي أراك متعجلة لملك ترجين النكاح اذك والله ما انت بنا كح حتى يمر عليك اربعة اشهر وعشر قالت سبيعة فلما قال لي ذلك جمعت على ثيابي حين امسيت فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فسالته عن ذلك فافتاني بأني قد حلت حين وضعت حملي وأمرني بالتزويج ان بدالي (وعند) مسلم ايضا وفي بعض طرق البخاري من حديث أم سلمة انها وضعت بعد وفاة زوجها بأربعين ليلة وفي طريق آخر فكثت قريبا من عشر ليال ثم جاءت النبي صلى الله عليه وسلم فقال

قوله تعجلت أي
خرجت كنهالت
بتشديد اللام
فيها إه

السكنى (وأخرجه) من حديث المسور بن مخرمة مختصراً وقال وضعت
بعد وفاة زوجها بالمال وعند مالك والنسائي بنصف شهر (وعند أحمد
من حديث ابن مسعود بنحوه من عشرة أيلة (وفي) رواية للنسائي بثلاث
وعشرين أيلة وفي أخرى قريباً من عشرين أيلة (وفي) رواية للبيهقي بشهر
أو أقل وعند الطبراني بشهرين (وزاد) مسلم بعد سياقه الأول قال ابن
شهاب ولا أرى بأساً أن تتزوج حين وضعت وإن كان في دمه ما غيبرانه
لا يقرها زوجها حتى تطهر (ولفظ) ابن ماجه عن الأسود عن أبي السنابل
فبين اتصاله

• (باب النفقة) •

(وهي) عبارة عن الطعام والكسوة والسكنى وتجب بأسباب ثلاثة الزوجية
والقربة والمالك

• (بيان الخبر الدال على أن المطلقة النفقة والسكنى

في عدتها يائناً كان الطلاق أودحياً) •

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن الأسود قال قال عمر بن الخطاب رضي
الله عنه لاندع كتاب ربنا وسنة نبينا صلى الله عليه وسلم أقول امرأة لا ندرى
صدقت أم كذبت المطلقة ثلاثاً لها السكنى والنفقة (كذا) رواه الحسن بن
زياد عنه والمحارثي وابن المنذر والاشناني وابن خزيمة ومن طرق (ولفظ)
مسلم عن أبي اسحق قال كنت مع الأسود بن يزيد جالساً في المسجد الأعظم
ومعنا الشعبي فحدث الشعبي بحديث فاطمة بنت قيس أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم لم يجعل لها سكنى ولا نفقة ثم أخذ الأسود كفاً من حمى فخصه
به فقال ويلك تحدث بمثل هذا قال هو لا تترك كتاب الله عز وجل وسنة نبينا
صلى الله عليه وسلم أقول امرأة لا ندرى حفظت أم نسيت لما النفقة والسكنى
قال الله عز وجل لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين
بفاحشة مبينة وهكذا الترمذي أيضاً وزاد وكان عمر يجعل لها النفقة
والسكنى ولابن أبي شيبة عن الأسود عن حماد لا تجزى قول امرأة في دين الله
للمطلقة ثلاثاً للسكنى والنفقة (قلت) والمرأة التي يشير إليها عمر هي فاطمة
بنت قيس وحديثها في عيار رواه الإمام ومسلم والاربعة والطحاوي من

طرق مطولا ومختصرا واللفظ للامام عن الميثم عن الشعبي عنها قالت ما تلقى
 زوجي فابتدأ النبي صلى الله عليه وسلم فلم يجعل لي سكنى ولا نفقة وانما لم يصحج
 الامام به هذا لما عارضه انكار عليه من الحساب عليها منهم عمر كما تقدم في
 رواية مسلم وابن مسعود واسامة بن زيد وعائشة وقد اخبر أبو سلمة بن عبد
 الرحمن ان الناس قد كانوا انكروا ذلك عليه ولم يعملوا بحديثه ساو ذلك من
 عمر بن الخطاب بحضرة الحساب فلم ينكر عليه منكر منهم فدل تركهم النكبر
 في ذلك عليه ان مذهبهم فيه كذبه (وقد) روى الطحاوي من طريق
 الاعشى عن عمار بن عمير عن الاسود ان عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود
 قالا في المطلقة ثلاثا الما السلي والنفقة (ويروي) عن سعيد بن المسيب
 انه قال تلك امرأة فقتلت الناس (وفي) صحيح مسلم من قول مروان سناخذ
 بالعصمة التي وجدنا الناس عاينها وفيه دليل على ان العمل كان عندهم على
 خلاف حديث فاطمة (وقد) جعل الميهقي حديث فاطمة أصلا بنى عليه
 مذهب الشافعي واستدل به على قوله ان الميتة لا نفقة لها الا ان تكون
 حاملا (وقال) القاضي اسمعيل واذا كان هذا الانكار كله وقع في حديث
 فاطمة فكيف يجعل أصلا والله أعلم (وقال) الطحاوي لم يبلغنا عن احد من
 الصحابة غير المتقدمين محدثها انه قبله ولا عمل به غير شي يروي عن ابن عباس
 قال في تفسير قوله تعالى الا ان ياتين بغاشة مبينة قال هي ان تقبض على
 أهل الرجل وتؤذيهم قال ففاطمة حوت السكنى بيذاها والنفقة لانها غير
 حامل ومداره على المجاج بن أرمطة ومذهبهم فيما لم يذكروا فيه لاختلافه
 (قال) الطحاوي وقد تأوله غيره بانها منعت النفقة لبيذاها الذي أخرجت به
 فالتخروج للالزام لها بفعل صدر منها شوز فخرمت لاجله النفقة (ويقال)
 للخالف لو خرج معنى حديث فاطمة من حيث ذكرت لوقع الوهم على عمر
 وعائشة واسامة ومن انكر ذلك على فاطمة معهم وقد كان ينبغي ان ينزل
 امرهم على الصواب حتى يعلم يقينا ما سوى ذلك فكيف ولو صح حديث فاطمة
 لكان قد يجوز ان يكون معناه على غير ما جلت له أنت فيقال حوت النفقة
 لثوزها بيذاها لان المطلقة لو خرجت من بيت زوجها في عدتها لم يجب
 لها عليه نفقة حتى ترجع الى منزله ففاطمة كذلك (ويروي) عن ابن

عمر في تفسير الفاحشة المدينة غير ما ذكر عن ابن عباس قال خرجها من بيتها
فاحشة مدينة فيبوزان فحمل الآية على ذلك وقال آخرون هي ان تزني
فتخرج ايقام عليها الحد وقد روى عن فاطمة نفسها في حديثها معنى غير
ما ذكر من طريق الاعمش عن هشام عن أبيه عنها قالت قلت يا رسول الله
ان زوجي طلقني وانه يريد ان يقتحم علي فقال انتقل على عنه وامل هذه العلة
هي التي أشار اليها الدارقطني بقوله واذن لها في الانتقال لعله لعلها استعجبت
من ذكرها وقد ذكرها غيرها وقال ايضا وانما انكار من أنكر على فاطمة
فأنما هو انكار ما فيها من البسب في نقابها هكذا ذكره وفيه نظر ظاهر للكمال
(بيان الخبر الدال على استحباب النفقة على الرجل
على أبيه ان كانا فقيرين) *

(ابوحنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة رضي الله عنها
قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اولادكم من كسبكم وهبة الله لكم
يبب ان يشاء انا او يبب ان يشاء الذكور (كذا) رواه ابن أبي حاتم عن
أبيه بهذا الاسناد (ابوحنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة
بلفظ ان اطيب ما كل الرجل من كسبه وان ابنه من كسبه واخرجه احمد
بلفظ ان اطيب ما كلتم من كسبكم والباقي بلفظ الامام (ولابي) داود اطيب
ما كلتم من كسبكم وان اولادكم من كسبكم وله ولترمذي وابن ماجه وابن
حبان بلفظ احمد وزادوا غير ابن ماجه فكلاهما من اموالهم (وفي) رواية
للحاكم ولد الرجل من كسبه فكلاهما من اموالهم وفي أخرى له بغير هذه الزيادة
وصححه ابو حاتم وابوزرعة فيهما نقله ابن أبي حاتم في العلل وأعله ابن القطان
بانه عن حمارة عن عمته وتارة عن أمه وكلتا هاتين التعريفان (وزعم) الحاكم
في موضع آخر من مسنده ركه بعد أن أخرجه من طريق حماد عن ابراهيم عن
الاسود عن عائشة بلفظ اموالهم لكم اذا احتجتم اليها أن الشيخين
أخرجا باللفظ الاول وروهم في ذلك وقال ابو داود في هذه الزيادة وهي اذا
احتجتم اليها منكرة ونقل ابن المبارك عن سفيان قال حدثني به حماد وروهم
فيه والله اعلم (وعند) الحاكم وصححه البيهقي من حديث عائشة ان
ابنك من كسبه ان يشاء انا او يبب ان يشاء الذكور *

(بيان الخبر الدال على ان اسحق قاق الابوين

اسما ويحق الملك في مال الولد) *

(أبو حنيفة) عن ابن المنكر عن جابر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انت ومالك لا ييك (أخرجه) ابن ماجه وبقى بن محمد والطحاوى عن هشام بن عمار بن عيسى بن يونس حدثنا يوسف بن اسحق بن أبي اسحق عن ابن المنكر عن جابر بالفظ أن رجلا قال يا رسول الله ان لى مالا وولدا وان أبى يريد أن يحتسح مالى فقبال الحديث (قال) الدارقطنى غريب من حديث يوسف تفرد به عيسى بن يونس ورواه البزار من طريق هشام بن عروة عن ابن المنكر ومرسل وكذا أخرجه الشافعى عن ابن عيينة عن ابن المنكر وقال ابن المنكر غاية في الفضل والثقة والحكا لا ندرى عن نقل حديثه هذا (قلت) فاذا كان ابن المنكر بالذى وصف فلا ييك سماعة له من جابر خصوصا وقد أثبتة الامام ولا ينظر الى توقف هشام وابن عيينة في وصله نظر الجلالة قدر الامام وكذا قول الدارقطنى تفرد به عيسى بن يونس وكان لم يبلغه رواية الامام فهو كما قال اذا قالت حذام (لا سيما) وقد روى الطحاوى من طريق عبد الله ابن يوسف قال حدثنا عيسى بن يونس فذكره كذا في التفرد (وقد) روى في الباب عن عدة من الصحابة فأخرجه ابن حبان من حديث عطاء عن ابن عباس وعن ربيعة بن جندب كما هذا الطبرانى في الكبير والبزار وأحمد وأبوداود وابن ماجه والبزار من حديث عمر والبيهقى من طريق قيس بن ابى حازم عن ابى بكر الصديق رضى الله عنهم *

(بيان الخبر الدال على حصول الاجر على الاتفاق على الزوجة وغيرها) *

(أبو حنيفة) عن عطاء بن السائب عن أبيه عن سعد بن أبى وقاص رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال انك لا تنفق نفقة تريد بها وجه الله الا اجرت عليها حتى اللمعة ترفعها الى فى امراتك (وأخرجه) البخارى فى الصحيح من طريق الزهرى حدثنى عامر بن سعد عن أبيه رفعه بالفظ انك لن تنفق نفقة تبتنى بها وجه الله الا اجرت بها حتى ما تجعل فى فى امراتك وأخرجه من طريق عبد الله بن يزيد بن أبى مسعود رفعه بالفظ اذا انفق الرجل

على أهله بحسب ما نهوا له صدقة

(باب العتق)

(بيان الخبر الدال على فضل العتق)

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم أنه قال من اعتق رقبة فمعه اعتق الله بكل عضو منها عضوا منه من النار حتى كان الرجل يستحب أن يعتق الرجل لكمال أعضائه والمرأة تعتق المرأة لكمال أعضائها (كذا) رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه وهذا حكمه حكم المرفوع (وأخرجه) الشيخان من حديث أبي هريرة بألفاظ من اعتق رقبة مؤمنة اعتق الله بكل أرب منه أربا منه من النار (وفي) ألفاظ آخر من اعتق رقبة اعتق الله بكل عضو منها عضوا من أعضائه من النار حتى فرجه بفرجه (وعن) سعيد بن جابر عن أبي هريرة رفعه أبما أمرى مسلم اعتق أمرا مسلما استنقه الله بكل عضو منه عضوا منه من النار الحديث وأخرجه أبو داود من حديث كعب بن مرة والترمذي من حديث أبي أمامة (وفي) الباب ما تقدم أن النبي صلى الله عليه وسلم اعتق صفية وإن عائشة اشترت بريرة فاعتقتها وحديث رابع بعد الله بن رواحة وفيه اعتقها فأنها مؤمنة وتقدم في الإيمان *

(باب المدبر)

(أبو حنيفة) عن عطاء بن أبي رباح عن جابر رضي الله عنه أن عبدا كان لإبراهيم بن نعيم بن عبد الله النخام فدبره ثم احتاج إلى ثمنه فباعه النبي صلى الله عليه وسلم بثمانمائة درهم (كذا) رواه الحارثي بهذا السياق ورواه طلبة محققهم وأخرجه الستة في الصحيحين عن جابر أن رجلا من الأنصار اعتق غلاما له عن دبر لم يكن له مال غيره فباع ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال من يشتريه مني فاشتره نعيم بن عبد الله بثمانمائة درهم فدفعها إليه فاشترى هذاهم معلوم والبائع منهم (وفي) رواية لمسلم أن رجلا من الأنصار قال له أبو محمد كوراعتق غلاما له عن دبر قال له أبو يعفور وساق الحديث وكذا قال أبو داود أن رجلا من الأنصار قال له أبو محمد كوروللنساء كان محتاجا عليه دين فقال اقض بهاديتك (ووقع) في رواية الترمذي والدارقطني أنه مات ولم يترك ما لا غيره (وأخرج) سهوية في فوائده من طريق عطاء وأبي

قوله النخام سفي بذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال دخلت الجنة فمعت نخمة من نعيم فيها والنخمة بالحاء المهملة السهلة اه

الزبير عن جابر ان رجلا مات وترك مدبرا ودينه فامرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يبيعه في دينه فباعوه بثمانمائة درهم (قال) المحافظ وقد خطأ أبو بكر النيسابوري قول من قال انه مات والصحيح انه كان حيا يوم بيع المدبر (اعلم) ان التدبير عبارة عن العتق الموقوف في المملوك بعد موت المالك وان التعليقات عندنا ليست باسباب في الحال حتى يجوزنا التعاقب بالملك فكان ينبغي ان يجوز بيع المدبر الا اننا لم نجوز بيعه لانه مملوك تعلق عتقه بمطابق موت السيد فصار كام الولد وهذا لان الموت كائن لا محالة (وقد) روى عن جابر راوى هذا الحديث رفعه لا يباع المدبر ولا يوهب ولا يورث وهو حر من الثلث كذا اوردده صاحب المختار واخرجه الدارقطني من حديث ابن عمر وصوب وقفه ونماق الشافعي بحديث الباب (والجواب) ان ما رواه جابر في الباب حكاية فعل ولا عموم له او أنه كان مدبرا مقيدا او انه باع خدمته اى اجارته والاجارة تسمى ببيع ابانة اهل المدينة (وقد) اخرج الدارقطني من طريق عبد الملك بن ابي سليمان والبيهقي من طريق المحكم بن عتيبة كلاهما عن ابي جعفر مرسلان باس يبيع خدمة المدبر اذا احتجج له ويروى ايضا عن عبد الملك عن عطاء عن جابر مرفوعا واكرر اشار الدارقطني الى خطائه من بعض الرواة وهو ابن فضيل عن عبد الملك وقد رده ابن القطان وصحح الروايتين وصلوا وارسالا واذا ثبت هذا فلا تنافي في الآثار لان حديث الباب في بيع الخدمة اى الاجارة والحديث الذى ذكرناه في بيع رقبته كما روى عن جابر رفعه من كان له ارض فليزرعها او يزرعها ولا يبيعهما قلت له يعنى الكراه قال نعم فيمتفق الحديثان وذكر البيهقي في السنن حديث بيع المدبر من وجوه في بعضها يبيعه مطلقا وفي بعضها ان احتاج سيده وفي بعضها انه عليه السلام دفع الثمن وقال اذا كان احكم فقيرا فليبدأ بنفسه (قلت) ومذهب البيهقي حمل المطلق على المقيد فوجب ان لا يبيعه الا اذا احتاج سيده كما روى ذلك عن عطاء وطاوس ونسبه الخطابى الى الحسن ايضا فامل ذلك

(باب المكاتب)

(بيان الخبر الدال على ان المكاتب يخرج من يد المولى دون ملكه)

(أبو حنيفة) عن حماد بن إبراهيم عن زيد بن ثابت رضي الله عنه أنه كان يقول المكتوب بعد ما بقي عليه درهم من الكتابة (كذا) رواه الحسن ابن زياد عنه ومن طريقه ابن خسرو وكذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه وأخرجه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق من قوله وعنه البخاري من قوله ورواه الشافعي عن ابن هبينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أن زيد بن ثابت قال فذكروه وأخرجه أبو داود من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه بلفظ المكتوب قن ما بقي عليه من كتابته درهم (وقال) الشافعي لا أعلم أحدا روى هذا إلا عمرو بن شعيب ولم أر من رضى من أهل العلم بثبته وعليه قنما المفتين (قلت) الكلام في هذا الإسناد مشهور بين المحدثين وقد اعتمد عليه أرباب السنن والذي استقر عليه الحال أن سماعة والد شعيب عن جده ثابت صحيح مقبول (وفي) الباب عن عمرو بن عمر وأم سلمة أخرجه ابن أبي شيبة

(باب الايمان)

جمع يمين وهو عبارة عن عقد ورد على الخبر في المستقبل لتحقيق الصدق منه قولاً وهي نوعان يمين بالله أو بصفة من صفاته ويمين بغيره فالاول مشروعيته بالكتاب وهو قوله تعالى وتالله لا كيدن اصنامكم واليمين بغير الله مشروعيته وضماً وهو تعليق الجزاء بالشرط نحو ان دخلت الدار فانت حر وهو يمين باصطلاح الفقهاء (ثم اليمين) بالله تعالى ثلاثة الغموس واللغو والمنعقدة على المستقبل ولا كفارة في الاولين وفي الاخيرة الكفارة اذا حنث ولكل منها احكام ذكرت في الفروعيات *

(بيان الخبر الدال على تفسير معنى يمين اللغو)

(أبو حنيفة) عن حماد بن إبراهيم عن الاسود عن عائشة رضي الله عنها قالت سمعنا في قول الله تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو في ايمانكم هو قول الرجل لا والله وبلى والله (كذا) رواه ابن خسرو وأخرجه البخاري بدون سمعنا بلفظ هو قول الرجل في يمينه كلا والله وبلى والله ورواه الشافعي ومالك وكاهم عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة هكذا موقوفاً وأخرجه أبو داود والبيهقي وابن حبان عن عطاء بن أبي رباح عنها ان رسول الله صلى

الله عليه وسلم قال فذكرو (واخرجه) الطبراني كذلك وقال أبو داود ورواه غير واحد عن عطاء عن أم وقوفا وصحح الدارقطني الوقف ورواه الشافعي من حديث عطاء أيضا وقوفا (قلت) والذي قرره أصحابنا في يمين اللغو ان يحلف على أمر يظنه كما قال في الماضي أو الحال وهو بخلافه وهذا مروى عن ابن عباس قال في تفسير الآية ان اللغو هو الحلف على يمين كاذبة وهو يرى انه صادق والحال ان ذلك الأمر في الواقع خلاف ما ظنه (وقال أبو بكر الرازي وروى عن ابن عباس انه قال في اللغو هو قوله لا والله وبلى والله وبه تمسك الامام ورجح روايته لما ظهر عنده من توثيقه لروايته أو غير ذلك (وتعلق) الشافعي بظاهر حديث الباب فقال هو الحلف على الشيء من غير قصد اليمين كما يجري بين الناس من قولهم لا والله وبلى والله (ويفسر) أبو بكر الرازي من علمنا اللغو فقال هو قول الشخص لا والله وبلى والله فيما يظن انه صادق فيه قال وبه قال الثوري (فعلى) هذا يكون الحديث حجة لنا كذلك فتأمل (ثم) رأيت أبا جعفر الطحاوي قال لما قال الله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤخذكم بما كسبت قلوبكم وبما عقدتم الإيمان دل على ان اللغو صدق فوجب ان يكون معناه ما قال ابن عباس وعائشة انتهى فان رفع الاشكال (وقال) أصحابنا في يمين اللغو ترجوا ان لا يؤخذ بها العبد وانما قالوا ترجوا مع ان عدم المؤاخذه بها ثابت بالنص لاختلافهم في تفسيرها فيجوز ان يكون كما قاله عائشة ويجوز ان يكون كما قاله ابن عباس وهو ترجح القرآن والبحر (ويروى) انها الرجل يحلف على الشيء يرى أنه كذا وليس كذلك أخرجه عبد الرزاق عن مجاهد وهو بعينه قول ابن عباس وقيل هو الرجل يحلف على الحرام فلا يؤاخذه الله بتركه وهذا مروى عن سعيد بن جبيرة (ويقال) هو الرجل يحلف على الشيء ثم ينسى ويروى ذلك عن الحسن وابراهيم النخعي (ويروى) عن ابن عباس ايضا قال هو ان يحلف وانت غضبان

* (بيان الخبر الدال على تغليب اليمين الفاجرة) *

(ابو حنيفة) عن ناصح عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اليمين الفاجرة تدع الديار بلاقع

كذارواه ابن عبد الباقي وابن خسرو وابن المظفر وطلمة والكلاعي وناصح
ضعيف وعزاه صاحب النهاية الى ابن مسعود وافظه تذر بدل تدع
(ورواه) عبد الرزاق عن يحيى بن أبي كثير عن طريق مرسل أو مضل
(وأخرجه) الترمذي وأعله بالارسال (ويروى) أيضا عن أبي الدرداء
وعبد الرحمن بن عوف (وهذه) الأئمة هي الغموس والغساسيت فاجرة نظرا
الى مارواه ابن مسعود ربه من حلف على يمين وهو فيها جارية قطع بها
مالا لقي الله وهو عليه غضبان والغساسيت غموس الكونها غموس صاحبها
في الانم ثم في النار (واختفروا) في حدها على أقوال ذكرتها في شرحي على
القاموس (والذي) قاله أبو بكر الرازي من أحسابها ما نصه الغموس
ان يحلف على المسامحة وهو عالم بالكذب زاد غيره أوفى الحال منه مدافيه
الكذب وليس فيها الكفارة عندنا كما تقدم (وفي) التمهيد لابن
عبد البر عامه العلماء على مذهب ابن مسعود في أنه لا كفارة في الغموس
(وفي) الاشراف لابن المنذر قال الحسن اذا حلف على أمر كاذبا بيمينه
فليس فيه كفارة وبه قال مالك والاوزاعي والثوري ومن تبعهم من أهل
المدينة والشام والعراق وأحمد واسحق وأبو ثور وأصحاب الحديث وأصحاب
الرأي (وقال) الشافعي فيها الكفارة ولانعلم خبرا يدل على ذلك والكتاب
والسنن دالة على الأول واليمين التي يقطع بها مال حرام اعظم من ان تكفر
انتهى (بيان الخبر الدال على ان من استثنى في يمينه فلا حنت عليه)
(أبو حنيفة) عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن عبد الله بن مسعود رضى
الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حلف على يمين فاستثنى
فله ثلثاه كذارواه الحارثي وابن المظفر وابن خسرو ومن طريق طريق علي بن
غراب عنه (وفي) رواية عند طلمة أبو حنيفة عن عتبة بن عبد الله عن القاسم
عن أبيه عن ابن عباس وابن مسعود ربه وفي رواية أخرى عنده موقوف
على ابن مسعود وهكذا هو مروى في الاثمار موقوف قبل عبد الرحمن لم يسمع
من أبيه (وأخرجه) الترمذي واللفظه والنسائي وابن ماجه والحاكم وابن
حبان من حديث عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة
مرفوعا بلفظ من حلف على يمين فقال ان شاء الله لم يحنت (قال) البخاري

قوله ثلثاه بضم
المثناة وسكون
النون اه

فيما حكاها الترمذي اخطأ فيه عبد الرزاق اختصره من حديث ابن سليمان
ابن داود عليه السلام قال لا تطوفن الليلة على تسعين امرأة الحديث وفيه
فقال النبي صلى الله عليه وسلم لو قال ان شاء الله لم يحنت وهو عنده بهذا
الاسناد (قلت) وهو في الصحيحين بنسائه (قال) المحافظ وله طرق
أخرى رواها الشافعي وأحمد وأصحاب السنن وابن حبان والمحاكم من
حديث ابن عمر بالغظ من حلف فاستثنى فان شاء مني وان شاء ترك من غير
حنث (ولفظ) النسائي والترمذي فقال ان شاء الله فلا حنث عليه ولفظ
الباقين فقد استثنى قال الترمذي لا نعلم احدا رفعه غير ايوب السخيتياني
وقال ابن علية كان ايوب تارة يرفعه وتارة لا يرفعه قال ورواه مالك وعبد
الله بن عمر وغير واحد موقوفا (وقال) البيهقي لا يصح رفعه الا عن ايوب مع
انه يشك فيه وقد تابعه على رفعه عبيد الله العمري وموسى بن عقبة وكثير بن
فرقد وايوب بن موسى (هذا) وقد شرط أصحابنا في هذا الاستثناء ان
يكون متصلا لانه بعد الانفصال لا رجوع ولا يصح الرجوع فقد روى
الدارقطني من حديث ابن عمر موقوفا كل استثناء غير موصول فصاحبه حائث
وله في كتاب المعرفة كل استثناء موصول فلا حنث عليه وابن عباس يجوز
الاستثناء المنفصل الى ستة أشهر وحكايته في هذا عن ابي حنيفة معروفة
(وفي) تصحيح الاستثناء المنفصل اخراج العقود كلها من البيوع والانكحة
عن أن تكون ملزمة ولا يحتاج حينئذ الى الحال لان المطلق مستثنى اذا قدم
والله أعلم

• (باب النذور) •

(أبو حنيفة) عن محمد بن الزبير المخنفلي عن الحسن بن عمران بن حصين
رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا نذرك في معصية وكفارتها
كفارة يمين (كذا) رواه ابن خسر وأبو عبد الباقي والكلابي
وتابعه سفيان الثوري عن محمد بن الزبير وأخرجه النسائي والمحاكم والبيهقي
ومداره على محمد بن الزبير المخنفلي عن أبيه ومحمد ليس بالقوي وقد اختلف
عليه فيه (ورواه) ابن المبارك عن عبد الوارث عنه عن أبيه ان رجلا
حدثه عن عمران فذكره وفيه قصة (وله) طريق أخرى اسنادها صحيح

الأنه مع لول رواه أحمد وأصحاب السنن والبيهقي من رواية الزهري عن
 أبي سلمة عن أبي هريرة وهو منقطع لم يسمعه الزهري عن أبي سلمة رواه
 ابن المبارك عن يونس عن الزهري قال حدثت عن أبي سلمة (وقد) رواه
 أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث سليمان بن بلال عن
 موسى بن عقبة ومحمد بن أبي عتيق عن الزهري عن سليمان بن أرقم عن يحيى
 ابن أبي كثير عن أبي سلمة عن عائشة (قال) النسائي سليمان بن أرقم
 متروك وقد خالفه غير واحد من أصحاب يحيى بن أبي كثير يعني فرووه عنه
 عن محمد بن الزبير الخنظلي عن أبيه عن عمران فرجع الى الرواية الاولى
 (ورواه) عبد الرزاق عن معمر عن يحيى بن أبي كثير عن رجل من بني
 حنيفة وأبي سلمة كلاهما عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل (قال) المحافظ
 والحنفي هو محمد بن الزبير قاله المحاكم وقال ان قوله من بني حنيفة ضعيف
 وانما هو من بني حنظلة (وله) طريق أخرى عن عائشة رواها الدارقطني
 من رواية غالب بن عبد الله الجزري عن عطاء عن عائشة مرفوعة من جعل
 عليه نذرا في معصية فكفارتها كفارة يمين وغالب متروك (وقال) الذوي
 في الروضة حديث لا نذري في معصية وكفارتها كفارة يمين ضعيف باتفاق
 الحديثين (قال) المحافظ قلت قد صححه الطحاوي وأبو علي بن السكن
 فأين الاتفاق (قلت) وأخرجه البيهقي أيضا من طريق محمد بن الزبير فقال
 عن الحسن بن عمران بن حصين (ثم) ذكر عن ابن المديني أنه لم يصح
 للحسن سماعه (قلت) قد ذكر البيهقي بنفسه في باب لا تفرط على
 من نام عن صلاة أو نسيها حدث زائدة بن قدامة عن هشام عن الحسن بن
 عمران بن حصين حديثه فذكره وقد صرح فيه بأن عمران حدث الحسن ولم
 يتعرض البيهقي لهذا الحديث بشئ (وأخرجه) الحاكم في المستدرک وصححه
 إسناده (وأخرجه) أيضا ابن خزيمة في صحيحه (وقال) صاحب الامام ورواه
 الطبراني من حديث زائدة عن هشام بإسناد رجاله ثقات (وذكر) ابن
 حبان في صحيحه حديث الحسن عن سمرة بن جندب في سكتي الصلاة وفيه
 فذكر ذلك لعمران بن حصين فقال حفظنا سلة الى آخره ثم قال ابن
 حبان سمع الحسن بن عمران وأخرج روايته عنه (وقال) في كتاب اللباس

مشايختنا وان اختلفوا في سماع الحسن من عمران فان اكثرهم على أنه سمع منه (وذكر) صاحب السكال أنه سمع منه وكذا ابن حبان والله أعلم (وأخرج) ايضا عن عمران بن حصين رفته لا نذكر في معصية ولا فيما لا يملكه ابن آدم (وعند) مسلم والاربعة الا ابن ماجه من حديث عتبة بن عامر مرفوعا كفارة الذنوب كفارة اليمين زاد الترمذي اذا لم يسم (أبو حنيفة) عن محمد بن الزبير عن الحسن بن عمران بن حصين رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه أخرجه البخاري عن عائشة (وأخرجه) الطحاوي من طريق وزاد وأبكر عن يمينه (قال) ابن القطان عتدي شك في رفع هذه الزيادة وفي الباب حديث عمر بن الخطاب نذر أن أعتكف في المسجد الحرام الحديث وفيه أوف بنذر ك وقدم في الاعتكاف

(كتاب الحدود)

(اعلم) ان الاحكام اربعة أنواع (حقوق) لله خاصة وهي عبادات خاصة كالإيمان والصلاة والزكاة والصوم والحج والجهاد وعقوبات خاصة كالحدود (وحقوق) دائرة بين العباداة والعقوبة كالكفارات وعبادة فيها معنى المؤنة كصدقة الفطر ومؤنة فيها معنى العباداة كالعشر ومؤنة فيها شبه العقوبة كالخراج وعقوبة قاصرة كحرمان الارث (وحق) قائم بنفسه كالخمس (وحقوق) للعباد خاصة كالدية وضمنان الغصوبات والمستهاكات وغيرها وما اجتماعا وحق لله تعالى غالب كحد الفذف وما اجتماعا وحق للعباد غالب كالقصاص وحد الحد عقوبة مدرة وجبت

حق الله تعالى

(بيان المحابر الدال على ان الحد وتدفع بالشبهة)

(أبو حنيفة) عن مقسم عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ادروا الحدود بالشبهات (كذا) رواه البخاري من طريق محمد بن بشر عنه وهكذا أخرجه ابن عدي في جزءه من حديث أهل مصر والجزيرة وأبو مسلم الكبي وأبو سعيد السمعي في ذيل التاريخ من طريق ابن عمران الجوني عن عمر بن عبد العزيز رسلا (وعند) مسدد من طريق يحيى بن سعيد

عن عاصم عن أبي وائل عن ابن مسعود موقوفاً بلفظ ادبره والحدود عن
عبد الله عز وجل (وأخرجه) البيهقي من طريق الثوري عن عاصم بلفظ
الامام وزاد دفعوا به القتل عن المسلمين ما استطعتم وقال انه اصح ما فيه
(وأخرج) الترمذي والنسائي معناه كما سيأتي قريباً (أبو حنيفة) عن حماد
عن ابراهيم عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال ادبره والحدود عن المسلمين
ما استطعتم فان الامام ان يخطئ في العفو خير من ان يخطئ في العقوبة فاذا
وجدتم للمسلم مخرجاً فادبره واعنه (كذا) رواه الحسن بن زياد عنه (ولابن)
أبي شيبه من طريق ابراهيم النخعي عن حماد قال لا تخطئ في الحدود
بالعفو واحب الي من ان اقيمها بالشبهات (وأخرج) الترمذي والمحاكم
والبيهقي وأبو يعلى من طريق الزهري عن عائشة مرفوعاً بلفظ ادبره والحدود
عن المسلمين ما استطعتم فان كان له مخرج فخلوا سيده فان الامام ان يخطئ
في العفو خير من ان يخطئ في العقوبة وفي سنده يزيد بن أبي زياد وهو
ضعيف لا سيما وقد رواه وكيع عنه موقوفاً وقال الترمذي انه اصح
(وروى) عن غير واحد من الصحابة انهم قالوا ذلك (وعند) ابن ماجه من
حديث أبي هريرة مرفوعاً ادبروا الحدود وما وجدتم لها مدفعاً وفيه ابراهيم
ابن الفضل وهو ضعيف

(بيان الخبر الدال على ترك الشفاعات في الحدود)

(أبو حنيفة) عن يحيى بن عبد الله التيمي الكوفي عن أبي ماجد الحنفي عن
عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اتى من الحدود
للسلطان فلعن الله الشافع والمشفع اليه (وبهذا) السند ينبغي للامام اذا رفع
اليه حد أن لا يعطله حتى يقيمه (وبهذا) السند أيضاً اذا انتهى الحد
للسلطان فلا يسبيل الى درته روى الاول ابن خسر والشافعي والثالث
طلحة (وأخرج) أبو يعلى من طريق يحيى المذكور بلفظ يتعافى الناس منهم
بالحدود ما لم ترفع الى المحاكم فاذا رفعت الى المحاكم حكم بينهم بكتاب الله
عز وجل (وعند) مسلم معناه عن عائشة في قصة الخزومية التي سرقت عام
الفتح وفيه فكاهه فيها اسامة بن زيد فتأون وجه رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقال اتشفع في حد من حدود الله فقال اسامة استغفر الله لي يا رسول

الله (وعند) الدارقطني من حديث علي ولا ينبغي للإمام ان يعطل الحدود
 (وفي) الموطأ عن زيد بن أسلم فان من أبدى لنا صفحة وجهه اقتناعا عليه حمد الله
 وفي رواية تقوم عليه كتاب الله * * *
 (بيان الخبر الدال على ان الاقرار بالزنى يعتبر أربع مرات في أربعة مجالس) *
 (أبو حنيفة) عن عاقبة بن مرثد عن ابن بريدة عن أبيه ان ما عزم مالك اني
 النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان الاخر قد زنى فأقم عليه الحد فردته رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ثم اتاه الثانية فقال له النبي صلى الله عليه وسلم مثل
 ذلك ثم اتاه الثالثة فردته ثم اتاه الرابعة فقال ان الاخر قد زنى فأقم عليه
 الحد فسال عنه أصحابه هل تذكرون من عقله قالوا لا قال فانطلقوا به
 فارجموه قال فانطلقوا به فرجمه ساعة بالحجارة فلما أبطأ عليه القتل انصرف
 الى مكان كثير الحجارة فقام فيه فاتاه المسلمون فرضخوه بالحجارة حتى قتلوه
 فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال هلا خليت سبيله فاختلف الناس
 فيه فقال قائل هذا ما عزم اهلك نفسه وقال قائل اننا نرجو ان يكون قربة
 فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال لقد تاب توبة لوتابها فقام من الناس
 لقبل منهم (وفي) رواية لوتابها اصحاب مكس اقبل منه فلما بلغ ذلك أصحابه
 طمعو فيه فسألوا ما نضع بجسده قال انطلقوا به فاصنعوا به ما تصنعون
 بموتاكم من السكن والصلاة عليه والدفن قال فانطلق أصحابه فصلوا عليه
 (كذا) رواه الحارثي من طريق عبد العزيز بن خالد المرزدي ومحمد بن مسير
 الصنعاني واسد بن عمرو والنعمان بن محمد وأبي يوسف وأبي يحيى الحماني وأبي
 معاوية والحارث بن زيد والحسن بن زياد وزفر بن هذيل وعمر بن رجب
 الزيات والحسن بن الغرات وأيوب بن هاني وسعيد بن أبي الجهم ومحمد بن
 مسروق ومصعب بن المقدام كلهم عنه مختصرا ومطولا (ورواه) طلحة من
 طريق شبيب بن أيوب عنه ورواه ابن خمر ومن طريق الحسن بن زياد عنه
 مختصرا ومطولا (وأخرجه) مسلم وأحمد عن بريدة من غير هذا الطريق على
 غير هذا النحو (وفي) رواية نحوه زيادة ونقص ومعناه عند الستة من
 حديث أبي هريرة وجابر بدون فاصنعوا بجسده الى آخره (وتفصيل)
 ذلك أخرجه مسلم عن أبي هريرة قال اني رجل من المسلمين رسول الله صلى الله

قوله أبدى بوزن
 افهرو معناه اه

الاخر بهمة
 مقرونة مقصورا
 وكسر الخاء معناه
 الا بعد والاذني
 يريد نفسه
 وقوله فقام بوزن
 كتاب معناه الجماعة
 من الناس ولا واحد
 له من لفظه وقوله
 محمد بن مسير
 كعظم بالشد يد اه

عليه وسلم وهو في المسجد فناداه فقال يا رسول الله اني زينت فاعرض عنه
فتعني ثلعا وجهه فقال له يا رسول الله اني زينت فاعرض عنه حتى تني ذلك
عليه اربع مرات فلما شهد على نفسه اربع شهادات دعا رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقال اياك جنون قال لا قال فهل احصنت قال نعم فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذهبوا به فارجوه قال ابن شهاب فاخبرني من
سمع جابر بن عبد الله يقول فكنت فيمن رجه فرجناه بالاصل فلما اذلقته
الحجارة هرب فادركناه بالحرة فرجناه (واخرجه) البخاري هكذا من
حديث ابي هريرة كما اخرجه مسلم وذكر قول ابن شهاب (واخرجه) بكامله
من حديث جابر بن عبد الله قال في آخره فادرك فرجهم فقال له النبي صلى
الله عليه وسلم خيرا صلى عليه ولم يذكري هذا انه كان فيمن رجه قبل
للبخاري صلى عليه يصح قال رواه معمر قيل له رواه غيره قال لا (واخرج)
مسلم عن جابر بن سمرة قال رايت ماعز بن مالك حين جئ به الى النبي
صلى الله عليه وسلم رجل قصير اعضل ليس عليه رداء فشهده على
نفسه اربع مرات انه زنى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعلك قال
لا والله انه قد زنى الاخر قال فرجه ولم يخرج البخاري عن جابر بن سمرة
في هذا شيئا (واسلم) من حديث ابن عباس فشهده اربع شهادات ثم امر به
فرجهم (وعند) البخاري عن ابن عباس قال له النبي صلى الله عليه وسلم
املك قلت او غمرت او نظرت قال لا يا رسول الله قال انكتم الياكمني قال
نعم يا رسول الله فعند ذلك امر برجه (واسلم) عن ابي سعيد فرده رسول الله
صلى الله عليه وسلم مرا وقال ثم سأل قومه فقالوا ما تعلم به يا ابا الانه اصاب
شيئا ترى انه لا يخرج منه الا ان يقام عليه الحد قال فرجع الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فامرنا ان نرجه قال فاعطنا به الى بقيع الغرق قال فما
او ثقتنا ولا حفرنا له قال فرمينا به بالمطام والمدر والحرف قال فاشتد
واشتدنا خلفه حتى اتى عرض الحرة فانتصب لنا فرمينا به بجلاميد الحرة يعني
الحجارة حتى سكنت ولم يخرج البخاري عن ابي سعيد في هذا شيئا (واخرج)
مسلم عن بريدة بن حصيب قال جاء ماعز بن مالك الى النبي صلى الله عليه
وسلم فقال يا رسول الله طهرني فقال ويحك ارجع فاستغفر الله وتب اليه

قوله بالاصل أى
مصلى الجنائز
بالدينونة وقوله
اذلقته أى اصابته
بجدها وقوله
اعضل أى شديد
الحناق عضله صلبة
مكتنزة جمع عضلة
٨١

قال فرجع غير بعيد ثم جاء فقال يا رسول الله طهرني فقال النبي صلى الله عليه وسلم ويحك ارجع فاستغفر الله وتب اليه قال فرجع غير بعيد ثم جاء فقال يا رسول الله طهرني فقال النبي صلى الله عليه وسلم مثل ذلك حتى اذا كانت الرابعة قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم فيم اطهرك قال من الزنى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ايه جنون فاجبر انه ليس بجنون فقال اشرب خمر افقام رجل فاستنككه فلم يجد منه ربح خمر قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ازيت فقال نعم فامر به فرجم فكان الناس فيه فرقتين قائل يقول لقد هلك لقد احاطت به خطيئته وقائل يقول ما توبة افضل من توبة ما عزانه جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فوضع يده في يده ثم قال اقتلني بالحجارة قال فابواب ذلك يومين او ثلاثة ثم جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم جلوس فسلم ثم جلس فقال استغفروا المسكين بن مالك قال فقالوا غفر الله للمسكين بن مالك قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لقد تاب توبة لو قسمت بين امة لوسعتهم (وفي) لفظ له فردة الثانية فارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم الى قومه فقال تعلمون بعقله باسا تشكرون منه شيئا فقالوا ما نعلم الا وفي العقل من صالحنا فيما نرى فاناه الثالثة فارسل اليهم ايضا قال عنه فاخبروه انه لا باس به ولا بعقله فلما كان الرابعة حفر له حفرة ثم امر به فرجم ولم يخرج البخاري عن بريرة من هذا شيئا (واما) الرواية الثانية للامام لوتاه صاحب مكس الخ فلم اجد في قصة ما عز وانما هي في قصة الغامدية عند مسلم بافظاظه لا يا خلد فوالذي نفسي بيده لقد تاب توبة لوتاه صاحب مكس لغفر له (وفي) لفظ لوقعت بين سبعين من اهل المدينة لوسعتهم (وهذا) المحاكم من حديث ابن عباس اعلمك قبلتها قال لا قال اعلمك مستها قال لا قال فمات بها كذا وكذا ولم يكن قال نعم وفي رواية الامام فقال هلاخيتهم سيدي له تقدم من حديث جابر عند مسلم فهلا تر كتموه وعند ابى داود هلا تر كتموه له ياتوب فيتوب الله عليه رواه من طريق يزيد بن زعيم بن هزال عن ابيه واسناده حسن وفي رواية الامام فانطاق اصحابه فصلوا عليه في رواية ابى داود ثم امرهم فصلوا عليها وعند مسلم فصلى عليها ضبطة جهور ورواه مسلم بضم الصاد

فأله عياض (وفي رواية الامام اصنعه وابيه كما تصنعون) وبتاكم أخرجه ابن
 أبي شيبة من طريق الامام بالفظ من الغسل والكفن والحنوط والصلاة
 عليه وفي الاستذكار قال أبو حنيفة وأصحابه والثوري وابن أبي ليلى والحسن
 ابن حبة والمحكم بن عتيبة وأحمد واسحق لا يحد حتى يقرأ بربع مرات انتهى
 وقد تقدم عن الصحيحين بيان ذلك وعند أبي داود والنسائي فقال انك قد
 قلت أربع مرات وعند أحمد عن أبي ذر ثم ثلث ثم ربع ولم يقع
 الاعتبار بالمرة الواحدة الا في حديث العسيف فان فيه اغدا يانيس الى
 امرأة هذا فان اعترفت فارجه وبه تلك الشائعي وأصحابه وقد أورد
 البيهقي عنه أنه قال انما كان ذلك في أول الاسلام لمجهالة الناس بما عليهم
 الا ترى الى حديث العسيف فذكره قال ولم يذكره رد الاعتراق وقال
 أصحابنا ولو وجب الحد بالقرار مرة لما اخرج الواجب الى الرابعة وفيما تقدم
 من الروايات اشعار بان الشهادة أو بقاء من العلة في الحكم وان الاقرارات
 المسماة معتبرة مفسرة بالزنى وانما قال صلى الله عليه وسلم فلعلك تلقيناه
 ابرجع والله أعلم

العسيف بوزن
 الاجير ومعناه اه

(باب حد الشرب)

*(بيان المخبر للدال على ان السكران انما كان يضرب بالنعال ثم استقر الامر
 بعد على جاده ثمانين اجتهاد من الصحابة)*
 (أبو حنيفة) عن عبد الله بن بكر بن أبي المخارق رفع الحديث الى النبي صلى
 الله عليه وسلم انه أتى بسكران فامرهم ان يضربوه بنعالهم وهم يومئذ يبعون
 فضربه كل واحد بنعله فلما ولي أبو بكر أتى بسكران فامرهم ان يضربوه
 بنعالهم فلما ولي عمر واستخرج الناس ضرب بالسوط (كذا) رواء محمد
 ابن الحسن في الاثر عنه وعبد الله بن بكر بن أبي المخارق ضعيف (وأخرج)
 البخاري عن السائب بن يزيد قال كنا نأفي بالشارب على عهد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وامرأة أبي بكر وصدر من خلافة عمر فقوم اليه بايدينا
 ونعالنا وأردتنا حتى آخر امر عمر فجلدنا بعضين حتى اذا دعوا فسمعوا جلد
 ثمانين وأخرج مسلم عن أنس ان النبي صلى الله عليه وسلم جلد في الخمر
 بالجر يد والنعال ثم جلد أبو بكر وبعضين فلما كان عمر قال ماترون فقال

قوله واستخرج
 الناس أي خرجوا
 من الخمر في الفجور
 اه

عبد الرحمن بن عوف أرى أن تجعله كالحف المدود جلد عمر ثمانين وأخرج
 البخاري عن عقبة بن الحارث أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى بالنعمان
 أوباب النعمان وهو سكران فشق عليه وأمر من في البيت أن يضربوه
 فضربوه بالجر يد والنعال فـ كنت فيمن ضربه ولم يخرج مسلم لعقبة شيئا
 (وأخرج) البخاري عن أبي هريرة قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم
 بسكران فأمر بضربه فنامن يضربه بيده ونامن يضربه بقلبه ونامن
 يضربه بشو به الحديث وأخرجه أبو داود والنسائي والحاكم والبيهقي من
 حديث أنس مثل حديث البخاري المتقدم (فقد) ثبت بما تقدم أن جلد
 الشارب بالسوط ثمانين كان باجتهاد من الصحابة رضي الله عنهم في آخر خلافة
 عمر واختلاف في المشير على عمر بذلك فقبل عبد الرحمن بن عوف كما تقدم في
 حديث أنس عنده مسلم وقبل على لما أخرج مالك في الموطأ عن ثور بن زيد أن
 عمر استشار في الخمر يشربها الرجل فقال له على أرى أن تجعله ثمانين فإنه
 إذا سكر هذى وإذا هذى افتري وإذا افتري فعليه ثمانون فاجعله حد
 الفرية (وأخرجه) البيهقي من طريق الشافعي عنه وهو منقطع لأن ثور لم
 يلحق عمر بالاتفاق ولكن أخرجه الحاكم والدارقطني من وجه آخر عن
 ثور عن عكرمة عن ابن عباس وصلة ورواه عبد الرزاق عن عمر بن الوليد
 عن أيوب عن عكرمة ولم يذكر ابن عباس وفي نسخة نظر لحالته لما تقدم من
 حديث الصحيحين (وعند) مسلم أيضا عن حصين بن المنذر أبي ساسان قال
 شهدت عثمان بن عفان أتى بالوليد بن عقبة وقد صلى الصبح ركعتين ثم قال
 أريدكم تشهد عليه رجلان أحدهما حران أنه شرب الخمر وشهد آخر أنه
 تقيا فقال عثمان أنه لم يتقيا حتى شربها فقال يا على قم فاجلده فقال على
 قم يا حسن فاجلده فقال الحسن ول حارث هامن تولى فارها فكانه وجد عليه
 فقال يا عبد الله بن جعفر قم فاجلده فجلده وعلى يعد حتى بلغ أربعين فقال
 أمست ثم قال جلد النبي صلى الله عليه وسلم أربعين وأبو بكر أربعين وعمر
 ثمانين وكل سنة وهذا أحب إلي لم يخرج البخاري هذا الحديث لكنه ذكر
 أن عثمان جلد الوليد أربعين (وفي) رواية ثمانين قال والاول أصح ذكره
 في هجرة الحبشة من مناقب عثمان وقال ثم دعا عليا فأمره أن يجلد جلد ثمانين

قوله ول الخ قال في
 النهاية معناه ول
 الجاد من يلزم
 الوليد أمره وبعبارة
 شأنه والقارض
 الحارث

فلو كان هو المشير لعمر بالثمانين ما اضافها الى عمر ولم يعمل بها لكن
يمكن ان يقال انه قاله لعمر باحتساب ثم تغير اجتهاده (ومن) الغريب
ما رواه ابو يعلى من طريق عبد الله بن عمرو رفته من ثرب نشفة خرفا جلدوه
ثمانين والطبراني في الاوسط عن علي رفته انه ضرب في الخمرة ثمانين وروى
عبد الرزاق من مرسل الحسن نحوه وكل ذلك لا يعتمد عليه لمخالفة الصحيح
(وقد روى) عن علي خلاف ما ذكر فيما أخرجه مسلم عنه قال ما كنت أقيم
على أحد حدانيموت فيه فأجد منه في نفسي الا صاحب الخمرة فانه ان مات
وديته لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يسنه فانهم ذلك والله أعلم *

(بيان الخبر الدال على اعتبار قيام الرأفة من الشارب) *

(أبو حنيفة) عن يحيى بن عبد الله الجابر عن أبي ماجد الحنفي عن عبد الله
ابن مسعود قال أتاه رجل يابن أخ له نشوان قد ذهب عقله فقال تترزوه
وترزوه واستنكوه وترزوه وترزوه فترزوه وترزوه واستنكوه فوجد منه رائحة شراب فامر
بجسه فلم يصدا به ودعا بسوطه قطع ثمرته ثم دقه ثم دعا جلاذا فقال
اجلدوا رقع يدك في جلدك ولا تبذضبعك قال ثم انشأ عبد الله يمدحني اذا
كمل ثمانين جلادة على سبيله فقال الشيخ يا ابا عبد الرحمن والله
انه لابن أخي ومالي ولد غيره فقال بنس لعمر الله والى اليقيم أنت كنت
ما حسنت ادبه صغيرا ولا سترته كبيرا قال ثم انشأ يمدحني فقال ان اول حد
أقيم في الاسلام سارق أتى به النبي صلى الله عليه وسلم فلما قامت عليه المينة
قال انطلقوا به فاقطعوه فلما انطأ به ليقطع نظرا الى وجه النبي صلى الله عليه
وسلم كأنما سفي عليه الرماد فقال بعض جلسائه والله يا رسول الله لا تكاثر
هذا قد اشتد عليك قال وما يعني ان لا يشده على ان تكاثر وان الشيطان
على اخيكم قالوا فلو لا خليت سبيله قال افلا كان هذا قبل ان تأتي به فان
الامام اذا انتهى اليه حد فليس له أن يعطيه قال ثم تلا هذه الآية ولا يغفوا
ولم يغفوا الاتجبون ان يغفر الله لكم (كذا) رواه البخاري من طريق
حمزة بن حبيب الزيات والحسن بن الفرات وأبي يوسف وسعيد بن الجهم
ومحمد بن سير الصنعاني كلهم عنه وليس في روايتهم فقال تترزوه الى قوله
شراب وانما روى هذه الزيادة طلحة من طريق حمزة بن حبيب عنه خاصة

النسفة بالضم
واليكسر الثاني
القلب ل يبقى في
الاناء وما اخذ من
القدر خارجا بمعرفة
نفسه اه

وقوله عن أبي
ماجد ويقال
ماجد وقوله
نشوان كسكران
وزناد يعني وقوله
ترزوه أي حرکه
وفي رواية تاملوه
وهي بمعناه اه
نهاية وقوله ولا تبذ
هي بمعنى تهد اه

ورواه ابن خسر و من طريق الحسن بن زياد عنه و رواه السكاكي من طريق محمد بن خالد الوهبي عنه (قال) الحارثي وهذه الرواية يعني التي سقناها اولاهي الصحيحة كمارواه سفيان وزهير بن معاوية وجابر بن عبد المجيد وابن عيينة وغيرهم وقد اختلف فيه بين دون أبي حنيفة فروى بعضهم عن يحيى بن الحارث عن عبد الله بن أبي ماجد عن عبد الله (قلت) وأخرجه اسحق بن راهويه والطبراني من طريق أبي ماجد الحنفى بلفظ جاء رجل بابن اخيه سكران الى ابن مسعود فقال ترثروه واستنكوه ففعلوا فرفضه الى السجن ثم عاد به من الغد فجاءه وأخرجه عبد الرزاق من حديث سفيان الثوري عن يحيى بدون ذكر العدد وأخرج أبو يعلى من قوله فانشأنا مجدنا الى آخره من طريق زهير بن حرب عن جرير عن يحيى به وأخرجه بقامه المجدي وابن أبي عمري مستديهما (وفي) الصحيحين عن عبد الله بن مسعود أنه قال لرجل وجدته منه رائحة الخمر اشرب الخمر وتكذب بالكتاب فضربه الحد (وروى) الدارقطني عن عمر أنه ضرب رجلا وجدته منه ريح الخمر وفي لفظ ربيع شراب الحد تاما (قلت) ولما وقف حكم الرفع اذ لا مدخل للعقل في التقدير بعدد مخصوص (ويحيى) الجابر قال السعدي غير محمود وأبو ماجد غير معروف (ولكن) روى الحارثي في مسنده فقال حدثنا عبد الله بن محمد بن نصر المالكى حدثنا المجدي حدثنا سفيان بن عيينة أنه قال ليحيى الجابر من أبو ماجد الحنفى قال أعرابي قدم علينا من اليمن (وقال) التحافظ في التقریب هو من رجال أبي داود والترمذى وابن ماجه قبل اسمه عائدين فضله لم يرو عنه غير يحيى الجابر

(باب حد السرقة)

(اعلم) ان السرقة لغة أخذ الشيء من الغير على وجه الاستعارة أى شئ كان (وقد) زيد على المعنى اللغوى اوصاف شرعا (منها) في السارق ان يكون عاقلا بالغلا ان الله تعالى سمي القطع نكالا وهى عقوبة فتسرى كون السرقة جنائية ولا جنائية بلا عقل ولا بلوغ (ومنها) في المسروق ان يكون مالا متقوما من حرز لا شبهة فيه ومالا لا يكون محرزا لا يكون اخذه سرقة وحكمه القطع بزجره وانما يحتاج الى الزجر فى اذمال له خطر عند

قوله الحد مفعول
ضرب اه

الناس والمخطر صفة مجبه وله وعادة الناس فيه غير متساوية فوجب التعريف من الشرع فقد جاء في الحديث لا يقطع السارق الا في ثمن الجن واختلفوا في تقديره فقال أصحابنا عشرة دراهم من رواية ابن عباس وغيره فاخذوا بأكثر النصيب درهم الحد واسم الدراهم يتناول المضروب عرفا فلذا صار شرطاً في ظاهر الرواية (ومنها) في المسروق منه أن يكون له يد صحيحة على المال ولا يكون بينهما قرابة محرمة وزوجية (أبو حنيفة) عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة السعودي عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن عبد الله بن مسعود قال كان قطع اليد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في عشرة دراهم (كذا) رواه البخاري من طريق أبي مقاتل ونصر الصنعاني عنه (ورواه) من طريق خلف بن ياسين عنه باللفظ انما كان القطع في عشرة دراهم (ورواه) ابن خسر ومن طريق محمد بن الحسن عنه باللفظ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقطع اليد أقل من عشرة دراهم وتابعه وكيع والثوري وابن المبارك وغيرهم والسعودي ثقة روى له أصحاب السنن الأربعة واستشهد به البخاري والذي في سؤالات المحاكم واجوبتها البغدادي أن اختلط ولا يكن ذكر أحد بن حنبل أن سماع وكيع منه قديم وإن من سمع منه بالكوفة والبصرة فسماعه جيد ذكره صاحب الكمال فإن حكم الرواية الإمام باعتبار الزيادة زال انقطاع هذا الأثر والأفعالة فيه إلا انقطاع ولا يقوم به أرضه مارواه الثوري عن عيسى ابن أبي عزة عن الشعبي عن ابن مسعود أنه صلى الله عليه وسلم قطع سارقاً خمسة دراهم كما زعمه البيهقي فإن فيه ثلاث علل الثوري مدلس وقد عنعن وابن أبي عزة ضعفه القطان والشعبي عن ابن مسعود منقطع (فسند) رواية المسعودي أقرب أن يكون صحيحاً فتمتلأ (وأخرجه) أحمد والدارقطني من حديث الحجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن جده رفعه باللفظ الرواية الثالثة (وأخرجه) الطبراني في الأوسط من رواية أبي مطيع البجلي عن الإمام باللفظ لا قطع الا في عشرة دراهم (ورواه) عبد الرزاق من طريق القاسم عن أبيه عن جده (قلت) وأخرجه الطبراني أيضاً وأشار إليه الترمذي ورواه ابن أبي شيبة من وجه آخر عن القاسم أتى برجل سرق ثوباً

فقال لعثمان قومه فقومه ثمانية دراهم فلم يقطعهم (وفي) كتاب الحج
ابن عيسى بن ابيان حدثنا موسى بن داود حدثنا ابن لهيعة عن عمرو بن شعيب
عن سعيد بن المسيب قال مضت السنة ان لا تقطع يد السارق الا في دينار
أو عشرة دراهم (وذكر) الطحاوي في أحكام القرآن بسند جيد عن ابن
جرير قال كان قول عطاء مثل قول عمرو بن شعيب لا تقطع اليد في أقل من
عشرة دراهم (قلت) وأصحابنا يعملون برواية عمرو بن شعيب ولا يردون
شيئا منها اذالم يعارضها ما هو أقوى منها (وقد) قال البيهقي في باب من
قال يربث قاتل الخطأ الشافعي كالموقوف في روايات عمرو بن شعيب اذالم ينضم
اليها ما يؤكدها (وعند) النسائي معنى حديث الباب وكذا الترمذي
كما تراه قريبا

* * * *

(بيان الخبر للدال على تعيين ثمن الجن واختلاف الصحابة فيه ومن بعدهم)
(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم ان النبي صلى الله عليه وسلم قطع في مجن
قال ابراهيم وكان ثمن المجن عشرة دراهم (كذا) رواه ابن خزيمة ومن طريق
محمد بن الحسن ورواه الحارثي من طريق أبي سائل وخالف بن ياسين الزيات
والطبراني في الاوسط من طريق أبي مطيع الحكم بن عبد الله قاضي بلخ
أربعتهم عنه (وقال) الطبراني لم يرو هذا الحديث عن أبي حنيفة الا أبو مطيع
البلخي ويرده ما ذكرنا من رواية محمد بن الحسن والاثنين المذكورين وقد
روى ذلك عن الامام حمزة بن حبيب وأبي يوسف وعبد الله بن الزبير والحسن
ابن زياد واسد بن عمرو وأيوب بن موسى فلا عبرة بقول الطبراني انه تفرد به
أبو مطيع (وأخرج) النسائي والمحاكم من حديث ابن عباس بلفظ كان ثمن
المجن بقوم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة دراهم (وأخرجه)
النسائي من طريق العزمي عن عطاء بلفظ ان لا تقطع فيه يد السارق
ثمان المجن وثمان المجن عشرة دراهم وورججه (وأخرجه) هو وابن أبي شيبة من
طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نحوه (وأخرجه) ابن أبي شيبة أيضا
من هذا الوجه عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب عن رجل من مزينة
يرفعه ما بلغ ثمن المجن قطعت يده صاحبه وكان ثمن المجن عشرة دراهم وقال

الحاكم بعد أن أخرج حديث ابن عباس أنه صحى على شرط مسلم قال وشاهد
حديث الجن (ثم) أخرجه عن طريق سفيان عن منصور عن الحكم عن مجاهد
عن إيمان الحديث (وقال) صاحب التمهيد حدثنا عبد الوارث حدثنا قاسم
ابن محمد حدثنا يوسف حدثنا ابن إدريس حدثنا محمد بن اسحق عن عطاء عن
ابن عباس قال قَوْمُ الْجَنِّ الَّذِي قُطِعَ فِيهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَشْرَةَ دَرَاهِمَ
(وعند) أبي داود من حديث ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم قطع يد
رجل في جن قيمته دينار وعشرة دراهم وهو كذلك في رواية حديث
إيمان الذي أخرجه النسائي والطبراني والحاكم من طريق شريك عن منصور
عن عطاء عن مجاهد عنه (ووقع) عند الطحاوي في الاسناد عن إيمان بن أم
إيمان عن أم إيمان (واختلف) في إيمان هذا ف قيل هو ابن عبيد الجبشي نسب
إلى أمه أم إيمان مولاة النبي صلى الله عليه وسلم وقيل هو مولى ابن الزبير الذي
يروى عن تبيع عن كعب فان كان الثاني كما رجحه الشافعي فالحديث منقطع
والصحى أنه إيمان بن أم إيمان أخو أسامة لأنه وله صحبة وعاش بعد وفاته صلى
الله عليه وسلم فعلى هذا تحمل رواية مجاهد عنه على الاتصال وإن ثبت أنه
قتل بمجنين كما قاله الشافعي وغيره فرواية مجاهد عنه مرسله وإن كان من
التابعين كما زعم البخاري وغيره فروايته مرسله أيضا والقائل بهذا المذهب
يحتج بالمرسل كيف وقد تأيد بحديث ابن عباس الذي صحى الحاكم
(وأخرجه) عبد الرزاق من وجه ثان عن إبراهيم بن أبي يحيى عن داود بن
الحسين عن ابن المسيب وصاحب التمهيد من وجه ثالث والنسائي من وجه
رابع وعمر بن شعيب من وجه خامس فتأمل (ونقل) البيهقي من حديث
عمر بن شعيب عن أبيه عن جده أنه كان ثمن الجن على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم عشرة دراهم قال قال الشافعي هذا رأى من عبد الله بن
عمر (قلت) إذا ذكر العنابي شيئا أضافه إلى زمنه صلى الله عليه وسلم
كان مرفوعا عندهم فإس هذا برأى بل هو خبر أخبر به وهو محمول عندهم
على أنه سمعه وفيما أخرجه من حديثه من طريق الدارقطني تأيد لما
ذكرناه (وفى) كتاب المحجج إيدى بن إبان عن مصعب بن سلام ويعلى بن عبيد
قالا حدثنا عبد الملك عن عطاء أنه سئل عما يقطع فيه السارق قال ثمن الجن

تبيع مصنفه

وكان في زمانهم بقره ديناراً أو عشرة دراهم (وفد) روى عن علي بن
ذلك أخرجه عبد الرزاق عن الحسن بن عمار عن الحسن بن عتبة عن يحيى
ابن الجزار عنه قال لا يقطع الكف في أقل من دينار أو عشرة دراهم
(بيان الخبر الدال على أنه لا يقطع فيما لم يعزز كالثمر على الشجر وغيره) *

(أبو حنيفة) عن الهيثم عن عامر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس
في ثمر ولا كثر قطع والكثير الجمار (كذا) رواه ابن خسر ومحمد بن الحسن
في الآثار قال وبه نأخذ (ووصله) ملحقة من طريق المقرئ عن الإمام وفيه
قال عن الشعبي عن علي بن رضى الله عنه بلغه (وأخرجه) مالك وأحمد وأصحاب
السنن الأربعة وابن حبان والحاكم والبيهقي من حديث رافع بن خديج
(ورواه) أحمد وابن ماجه من حديث أبي هريرة بسند صحيح قاله المحافظ
وقال غيره فيه سعد بن سعيد المقرئ وهو ضعيف (ولفظ) الكل لا يقطع
في ثمر ولا كثر وفي رواية للنسائي الكثير الجمار كذا وقع في رواية الإمام
(بيان الخبر الدال على أنه لا يقطع على المنتهب) *

(أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر رضى الله عنه رفعه من انتهب ليس
منا (كذا) رواه ابن عبد الباقي من طريق أبي بكر بن محمد عنه (وعند)
مسلم عن عبادة بن الصامت باعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن
لا نشرك بالله شيئاً ولا نسرق ولا ننزى ولا تقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق
ولا نتنب ولا نعهى الحديث (وأخرج) أحمد وأصحاب السنن والحاكم
وابن حبان والبيهقي من حديث أبي الزبير عن جابر ليس على المختلس
والمنتهب والخائن قطع (وفي) رواية لابن حبان عن ابن جريج عن عمرو بن
دينار وأبي الزبير عن جابر وليس فيه ذكر الخائن (ورواه) ابن الجوزي
في المال من طريق مكى بن إبراهيم عن ابن جريج وقال لم يذكر فيه الخائن
غير مكى (قلت) والخائن هو الذي يخون المودع الذي في يده والمنتهب
الذي يأخذ على وجه العلانية قهراً في ظاهر البادية والقرية *

(بيان الخبر الدال على أنه لا يقطع على المختلس) *

(أبو حنيفة) عن رجل عن الحسن البصري عن علي بن أبي طالب رضى الله
عنه أنه قال لا يقطع مختلس كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار قال وبه نأخذ

قوله كثر بفتح
وسكون الهمزة

هـ

وهو قول أبي حنيفة (أبو حنيفة) عن عثمان بن راشد عن عائشة بنت
 محمد قالت قال ابن عباس في المختلس لا قطع عليه (كذا) رواه طائفة من
 طريق أسباط وأبي نعيم الفضل بن دكين كلاهما عنه (وأخرج) أحمد
 وأصحاب السنن الأربعة والمحاكم وابن حبان والبيهقي من حديث أبي الزبير
 عن جابر رفعه ليس على المختلس والمنتهب والمخائن قطع وقد تقدم قريبا
 (وأخرج) ابن ماجه وحده من حديث عبد الرحمن بن عوف رفعه ليس على
 مختلس قطع (قات) والمختلس هو الذي يأخذ من اليد سرعة جهرا
 (ونقل) الزبلي عن كتاب المعرفة للبيهقي أن عثمان وعائشة غير معروفين
 وذكر الحافظ ابن حجر في لسان الميزان أن الشافعي ضعف عثمان وذكر في تهجيل
 المنفعة أن ابن حبان ذكره في الثقات

• (كتاب السير) •

جمع سيرة والمراد منها الأحكام المتأقاة من سير رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في غزواته وأصحابه وما نقل عنهم في ذلك في المعاملة مع الكافرين من أهل
 الحرب وأهل الذمة والمستأمنين والمرتبين وأهل البغى الذين حالهم دون
 المشركين لأنهم كانوا جاهلين وفي التأويل مبطلين

• (بيان الخبر الدال على ما يكون الرجل به مسلما ويحرم قتاله ويصان ماله
 وعرضه) •

(أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يؤمنوا لولا الله الا الله فاذا قالوا معصموا
 منى دماءهم وأموالهم الأبقهها وحسابهم على الله تبارك وتعالى (تقدم) هذا
 الحديث في أول الكتاب وهو متفق عليه من حديث أبي هريرة بن زيادة
 ويؤمنوا وبما جئت به ومن حديث ابن عمر باللفظ حتى يشهدوا وفيه
 زيادة وأن محمدًا رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة (وأخرجه) الطحاوي
 من طريق عن ابن المسيب والأعرج وأبي سلمة وأبي صالح وأبي بختلان كلهم
 عن أبي هريرة (وأخرج) حديث جابر من طريق ابن جريج عن أبي الزبير عنه
 ومن طريق الأعمش عن أبي سفيان عنه باللفظ الامام قال قد ذهب قوم الى
 أن من قال لا اله الا الله فقد صار به مسلما ماله للمسلمين وعليه ما هلى

المسلمين واحتجوا في ذلك عائشة بلفظ فلما كبرت تعني سودة جماعت يومها من
 بشعة صلى الله عليه وسلم عائشة قالت يا رسول الله قد جمعت يومى
 منك لعائشة فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم لعائشة يومين يومها
 ويوم سودة (وفي) لفظ البخارى غير ان سودة كانت زمرة وهبت يومها
 وليتها لعائشة تبتغي بذلك رضا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعند أبي
 داود قالت سودة حين أسئت وفرقت ان يفارقها رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يا رسول الله يوتى لعائشة (ووقع) في الاحياء فقصدها ان يطلق
 سودة لما كبرت فوهبت لياتها لعائشة (وللعبراني) فاراد ان يفارقها
 وللميم في عن عروة مرسل طاق سودة فلما خرج الى الصلاة أمسكت بثوبه
 فقالت والله مالي في الرجال من حاجة ولاكنى أريد ان احشر في ازواجك
 قال فراجعها وجعل يومها لعائشة (قال) الحافظ ومثله في معجم أبي
 عباس الدغولي من طريق هشام الدستوائي عن القاسم بن أبي برزة نحوه
 بيان الخبر الدال على ان الرجل اذا خيرا امرأته فاخترته لم يعد ذلك طلاقا
 (ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة رضي الله عنها
 قالت خيرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخترناه فلم يعد طلاقا (كذا)
 رواه الحسن بن زياد عنه وابن خنيس ومن طريق محمد بن الحسن عنه والحراني
 من طريق أبي عامر عنه (وأخرجه) الستة ولفظ الصحيحين فلم يعد طلاقا
 علينا شيئا وفي لفظ آخر قد خيرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يعد طلاقا
 عن مسروق عن عائشة خيرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أفكان طلاقا
 والمحدث طويل أورده الشيخان بطوله (وفيه) سبب نزول آية التخيير
 اخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح الى الشعبي قال قال ابن مسعود اذا خيرا
 رجل امرأته فاخترت نفسها فواحدة بآئنة وان اختارت زوجها فلا شيء

(باب الرجعة)

هي (طاب دوام النكاح القائم في العدة قبل زواله والرجعي لا يحرم الرطى
 نال قوله تعالى فامساك بعروق وقوله تعالى وبعولتهن احق بردهن
 *(بيان الخبر الدال على ان من طلق امرأته وهي حامل

وقال لم اجامعها فله الرجعة)*

(ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن الاسود عن عمر
 عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الولد للفراش وللعاهر الحجر
 الشيخان من حديث ابي هريرة (وقال) البخاري في بعض طرقه الولد
 لصاحب الفراش ذكره في كتاب الفرائض واخرجه ايضا من حديث
 عائشة وفي روايتها قصة سودة بنت زمعة قالت اختصم سعد بن ابي وقاص
 وعبد بن زمعة في غلام فقال سعد هذا يارسل الله ابن اخي عتبة بن ابي
 وقاص عهد الى انه ابنه انظر الى شبهه وقال عبد بن زمعة هذا اخي يارسل
 الله ولدي على فراش ابي من ولده فتنظر رسول الله صلى الله عليه وسلم الى
 شبهه فرأى شبه ابي عتبة فقال هولاء يا عبد الولد للفراش وللعاهر الحجر
 واحتجبي منه يا سودة بنت زمعة قالت فلم ير سودة فقالت اسم هذا الغلام
 عبد الرحمن (وفي) بعض طرق البخاري هولاء هو اخوك يا عبد بن زمعة مر
 اجل انه ولد على فراشه (واخرجه) ابوداود عن عمرو بن شعيب عن ابيه
 عن جده رفعه لادعوة في الاسلام ذهب امر الجاهلية الولد للفراش وللعاهر
 الحجر (وفي) حديث على ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى ان الولد للفراش
 وفيه قصة (وللترمذي) من حديث ابي امامة كلالول وفيه قصة
 (وطائفة) الحديث لترجمة قالوا من طلق حامله منك كرا وطأها
 فراجعها فجاءت بولد لاقبل من ستة اشهر رجعت الرجعة لقوله عليه السلام
 الولد للفراش فيمكن ذلك دليل وجود الوطء منه وكذا اذا ثبت نسب
 الولد منه جعل واطئا في بطن زعمه بكذب الشرع له الا ترى انه يثبت
 بهذا الوطء الاحصان فان قيل قوله لم اجامعها صريح في عدم الجماع
 وثبوت النسب دلالة لجماع والصريح يفوقها (قلنا) الدلالة من الشارح
 اقوى من الصريح الصادر من العبد لاحتمال الكذب منه دون الشارح
 (وقال) ابن التركماني من ائمتنا هذا حديث مشكل خارج عن الاص
 المجموع عليها لان الامة اجعت على ان احد الايدي عن احد
 الايتوكيل من المدعي ولم يذكر هنا توكيل عقبة لانه ساعدنا كثيرا
 وهو غير مقبول عند الجميع ولأن عبد بن زمعة لم يأت بيينة تش

المسلمين واحتجوا في ذلك بهذه الآثار وخالفهم آخرون فقالوا لا بد وأن
يشهدوا برسالة النبي صلى الله عليه وسلم وإن يتركوا ما يعبدون من دون
الله وإن لم يتخل عما سوى الاسلام لم يمل بذلك دخوله في الاسلام وهذا
قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى *

*(بيان الخبر الدال على ان الامام اذا قاتل العدو ويدعوهم
أولاً ان لم يتابعهم الدعوة)*

(أبو حنيفة) عن علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن أبيه قال كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا بعث جيشاً أو سرية أو صلى صاحبهم
في خاصة نفسه بتقوى الله وأوصاه بمن معه من المسلمين خيراً ثم قال
اغزوا باسم الله وفي سبيل الله قاتلوا من كفر بالله ولا تغفلوا ولا تغدروا
ولا تمثلوا ولا تقتلوا أولاد ولا شيخاً كبيراً وإذا لقيتم عدوكم من المشركين
فادعوهم الى الاسلام فان اسلموا فاقبلوا منهم وكفوا عنهم وادعوهم الى
التحول من دارهم الى دار المهاجرين فان فعلوا فاعلمواهم انهم كاعراب
المسلمين يجزى عليهم حكم الله الذي يجزى على المسلمين وليس لهم في الفئ ولا
في الغنم نصيب فان أبوا ذلك فادعوهم الى ان يؤدوا الجزية فان فعلوا
فاقبلوا منهم وكفوا عنهم وإذا حاصرتم أهل حصن فأرادوكم ان تنزلوهم
على حكم الله فلا تقاتلوا فانكم لا تدرون ما حكم الله فيهم ولا كن أنزلوهم على
حكمكم ثم احكموا فيهم مبادلكم وان ارادوكم ان تعطوهم مائة درهم
وزمة رسول الله فلا تعطوهم مائة درهم وزمة رسول الله ولا كن اعطوهم مائة درهم
وأبواكم فانكم ان تخفروا ذممكم وذرمتهم أبواكم ان تخفروا ذمة الله وذرمة
رسوله (كذا) رواه الحارثي من طريق أبي يوسف والحسن بن زياد
وزفر بن الهذيل ومحمد بن الحسن والقاسم بن معن وسجاد بن أبي حنيفة
وخارجة بن مصعب ومحمد بن مسروق وأبي سعيد الصنعاني والمقرئ وسعيد
ابن أبي الجهم وأيوب بن هاني والحسن بن الفرات كلهم عن الامام بزيادة
ونقص في بعض رواياتهم وعند المقرئ الفاظ غريبة ورواه طلحة من
طريق المقرئ الى قوله وليدا ورواه ابن نمير ومن طريق الحسن بن زياد
بقامه عنه ورواه الاثناني من طريق أبي يوسف عنه (قال) الحارثي

وعن رواء عن أبي حنيفة داود الطائي وجرير بن حبيب الزيات فأكمل العدد
خمس عشرة (وأخرجه) الجماعة إلا البخاري من هذا الطريق واللفظ
لم وأخرجه مسلم أيضا عن النعمان بن مقرن نحوه وأخرجه الطحاوي من
طريق سفيان الثوري عن علقمة بن مرثد (أبو حنيفة) عن حماد عن
إبراهيم أنه قال إذا قالت قوما فادعهم إذا لم تبلغهم الدعوة فإن كنت قد
بلغت الدعوة فإن شئت فادعهم وإن شئت فملائدعهم (كذا) رواء محمد
ابن الحسن في الآثار عنه والحسن بن زياد في مسنده عنه (وأخرج) عبد
الرزاق وأحمد والطبراني والحاكم من طريق ابن أبي نجيع عن أبيه عن ابن
عباس رفعه ما قال قوما حتى دعاهم (وأصله) في الحديث من من طريق أبي
معبود عن ابن عباس في مبعث معاذ إلى اليمن قال فيه فادعهم إلى الشهادة إن
لا إله إلا الله الحديث (ولاحد) من حديث قروة بن مسيك لا تغفلوا
حتى تدعوهم إلى الإسلام وللطبراني في الأوسط عن أنس رفعه بعث عليا إلى
قوم بقاتلهم وقال لا تغفلوا حتى تدعوهم واسلم من حديث ابن عون قال
كتب إلى نافع أسأله عن الدعاء قبل القتال قال فكتب إلى أنما كان ذلك
في أول الإسلام قد أغار رسول الله صلى الله عليه وسلم على بني المصطلق وهم
غارون وأنعمهم تسقى على الماء فقتل مقاتلتهم وسبى سيدهم الحديث
(وأخرجه) البخاري كذلك (وأخرجه) الطحاوي من طريق أبي اسحاق
الضري عن ابن عون باللفظ مسلم بزيادة وقال نافع حديثي بهذا الحديث
عبد الله بن عمرو كان في ذلك الجيش (وأخرج) من طريق سليمان التيمي
عن أبي عثمان النهدي قال كنا نغزو فاندعوا ولا ندعوا وأخرج من طريق
مبارك بن فضالة قال كان الحسن يقول ليس على الروم دعوة لأنهم قد دعوا
(وأخرج) من طريق محمد بن طلحة عن أبي حمزة قال قالت لبراهيم إن ناسا
يقولون إن المشركين ينبغي أن يدعوا ولا ينبغي أن يدعوا فقال قد علمت
الروم على ما يقتلون وقد علمت الديلم على ما يقتلون (وأخرج) من طريق
ابن المبارك عن الثوري عن منصور قال سألت إبراهيم عن دعاء الديلم فقال
قد دعوا الدعاء (فثبت) بهذه الآثار أن الدعاء إنما كان في أول الإسلام
ليكون ذلك إعلامهم بما يقتلون عليه ثم أمر بالغايرة على آخري فلم يكن

قوله غارون
بتشديد الزاء أي
غافلون اهـ

ذلك الا انى لم يحتاجوا منه الى الدعاء لانهم قد علموا ما يدعون اليه فلا معنى
للدعاء (وهكذا) كان ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد يقولون كل قوم قد
بلغتهم الدعوة فأراد الامام قتالهم فله ان يغير عليهم وليس عليه ان يدهوهم
وكل قوم لم تبلغهم الدعوة فلا ينبغي قتالهم حتى يتبين المعنى الذى عليه
يقا تلون والمعنى الذى اليه يدعون والله اعلم

• (بيان الخبر الدال على ان جيفة المشركين خبيثة لا يعبا بها

ولا يؤخذ بها عوض) *

(ابو حنيفة) عن الحكم بن عتيبة عن مقسم بن ابى عباس ان رجلا من
المشركين وقع فى الخندق فأعطى المشركون جيفته ما لا فنهاهم رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن ذلك (تابعه) ابن ابى ليلي (وروى) عنهما ابو يوسف
عند الحارثي (واخرجه) الترمذى والحاكم وقال صحيح الاسناد واخرجه
الطبرانى كذلك *

• (بيان الخبر الدال على ان خدمة الوالدين تقوم مقام الجهاد) *

(ابو حنيفة) عن عطاء بن السائب عن ابيه عن ابن عمر وقال اتى النبي صلى الله
عليه وسلم لم رجل يريد الجهاد فقال أحى والدك قال نعم قال ففيها الجهاد
(كذا) رواه الحارثي وطلحة من طريق اسمعيل بن حماد بن ابى حنيفة عن
ابيه عن جده (واخرجه) احمد والجماعة وابن حبان من حديث ابن عمر
بلفظ فامة اذنه فى الجهاد فقال الحديث (واخرجه) الطبرانى عن ابن عمر

• (بيان الخبر الدال على ان الخروج للجهاد لا يكون الا برضى الوالدين) *

(ابو حنيفة) عن محمد بن سوقة عن أبى قيس البجلي مولى جبر بن عبد الله
أن رجلا قال يا رسول الله جئت لأجاهدك وترك والدك الذى يبيح
قال فانطلق فأضحكهما كما ابكيتهما (كذا) رواه محمد بن الحسن فى الآثار
عنه قال وبه نأخذ وهو قول ابى حنيفة لا ينبغي للرجل ان يخرج الا بقول
والديه الا أن يضطر المسلمون اليه فاذا اضطرروا اليه فأخرج (ورواه)
ابن خسر والاشنانى من طريق محمد بن الحسن (وعند) الجماعة معناه وهو
الحديث المتقدم وقيل هما حديث واحد *

(بيان الخبر الدال على النهي عن المثلة)

(أبو حنيفة) عن عاقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المثلة كذا رواه الحارثي من طريق عبد الله بن يزيد عنه (وعند مسلم من حديث بريدة الملقم ولا تغلوا ولا تعذروا ولا تملأوا ولا تملأوا ولدا (وأخرجه) البخاري من حديث عبد الله بن يزيد الأنصاري ومن حديث ابن عباس وفي قصة العربيين عندهما فقال قتادة بالغضا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان بعد ذلك يبحث على الصدقة وينهى عن المثلة (قلت) والمثلة هي قطع بعض الأعضاء (وقال) صاحب الهداية والمثلة المروية في قصة العربيين منسوخة بالنهي المتأخر عنه *

(بيان الخبر الدال على أن أفضل الجهاد ما هو)

(أبو حنيفة) عن علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر كذا رواه الحارثي من طريق محمد بن الزبير قال رأيته في كتاب أبيه في الجهاد (وأخرجه) النسائي عن أبي سعيد وأحمد والنسائي أيضا والمبراني في التكملة عن ابن مسعود وسهل بن سعد وأبي أمامة والبيهقي عن أبي أمامة وأحمد والنسائي والبيهقي أيضا عن طارق بن شهاب *

(بيان الخبر الدال على أن يكون غاريا في أهل بيته)

(أبو حنيفة) عن علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل الله حرمة نساء المؤمنين على القاعد من الحرمة إمامتهم وما من رجل من القاعدين يزوج أحدا من الجاهدين إلا قيل له اقض فائدتكم كذا رواه الحارثي من طريق أبي يحيى الخثعمي عنه (وأخرجه) مسلم وأبو داود والنسائي من حديث بريدة بلفظ وما من رجل من القاعدين يخاف رجلا من الجاهدين في أدله فيخونه فيهم إلا وقف له يوم القيامة فيأخذ من جملة ما شاء فائدتكم والباقي سراء (وفي) إحداهما آخر أسلم فخذ من حسنة ما شئت فالتفت إلي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما ظنكم ولم يخرج البخاري هذا الحديث *

(بيان الخبر الدال على أن أفضل من يعمل غاريا أو يبدل على من يعمل له)

قوله فائدتكم أي في رغبته في أخذ حسنة والاستكثار منها أي لا يبق منها شيء إن أمكنه اه

(أبو حنيفة) عن علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أنا رجل فاستحمله فقال له ما عدي ما حملك عليه ولا كن سادك على من يحملك انطاني الى مقبرة بني فلان فان فيها شابا من الانصار يتراعى مع احساب له ومعه بهير له فاستحمله فانه يحملك فانطاني الرجل فاذا هو به يتراعى مع احساب له فقض عليه الرجل قول النبي صلى الله عليه وسلم فاستحمله الفتى بالله لقد قال هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم خاف له مرتين او ثلاثا ثم حمله عليه فرب النبي صلى الله عليه وسلم فاخبره بالخبر فقال له النبي صلى الله عليه وسلم انطاني فان الدال على الخير كفاعله (كذا) رواه البخاري في من طريق أبي مقاتل ومصعب بن المقدام والضرير بن محمد ثلاثتهم عنه (ورواه) ايضا من طريق اسمعيل بن حاد بن أبي حنيفة عن أبي يوسف عنه لم يجرأ زبده علقمة بن مرثد (ورواه) ايضا من طريق محمد بن بشر بن سيار عن محمد بن النعمان وعلى بن خنيس وعاصم بن عمر بن قتادة عن اسحق بن يوسف الارزي عنه (واخرجه) الامام أحمد بن محمد (وعند) مسلم من حديث أبي مسعود الانصاري قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني ابدع في حاجة لي فقال له ما عدي فقال له رجل يا رسول الله انا أدله على من يحمله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من دل على خير فله مثل اجر فاعله ولم يخرج البخاري هذا الحديث (وعند) مسلم ايضا من حديث أنس بن مالك ان فتى من اسلم قال يا رسول الله اني أريد الغزو وليس معي ما تجهز به قال انت فلان فانه قد كان تجهز فريض فانه قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرئك السلام ويقول اعطني الذي تجهز به فقال يا فلانة اعطيه الذي تجهز به ولا تعدي عنه شيئا فوالله لا تعدي عنه شيئا فبإذنك فبه ولم يخرج البخاري هذا الحديث ايضا *

(بيان الخبر الدال على فضل الزبير وما صار منه في ليلة الاحزاب) *

(أبو حنيفة) عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يا أيها النجباء يا أيها الاشراف قال الزبير انا من يا أيها النجباء قال الزبير انا قال ذلك ثلاث مرات فقال النبي صلى الله عليه وسلم لكل نبي حوارى وحوارى الزبير كذا رواه البخاري في من طريق حفص بن

قوله خشرم كخفر
وقوله ابدع في
بضم الهمزة
وسكون الواو
معناه هلك
دائبا

عبد الرحمن عنه (وأخرجه) الشيخان من طريق سفيان عن ابن المنكر عن جابر فسيقا البخاري موافق لسباق الامام وفي بعض طرقة من ياتيننا بخبر القوم فقال الزبير أنا قاله سائلانا الحديث (قال) وقال سفيان الحواري الناصر (وسلم) عن جابر قال ندب رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس يوم الخندق فانتدب الزبير ثم ندبهم فانتدب الزبير ثم ندبهم فانتدب الزبير فقال النبي صلى الله عليه وسلم الحديث (وأخرج) الجملة الاخيرة فقط أحمد وعبد ابن حميد وابن ماجه عن جابر وأحمد أيضا وأبو يعلى عن علي وأحمد أيضا عن أبي الزبير والدارقطني في الافراد وابن عدي عن أبي موسى والزبير بن بكار وابن عساكر عن عمرو وأبو يعلى أيضا وابن سعد عن ابن عمر

*(بيان الخبر الدال على ان الامام اذا فتح بلدة فليدخلها)

مسلمه ارضا بالاعداء الله)*

(ابو حنيفة) عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوم فتح مكة على بعير أو رقة مئة لدا بقوس ومعهما بعامة من وبر كذا رواه الحارثي من طريق المغيرة بن عبد الله عنه (وأخرجه) الشيخان والترمذي (وعند) ابن ماجه من حديث جابر دخل مكة وعليه عمامة سوداء *(بيان الخبر الدال على عفو صلى الله عليه وسلم عن قاتل عمه

حجرة حين دخل في الاسلام)*

(أبو حنيفة) عن محمد بن السائب الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس ان وحشيا لما قتل حجرة مكث زمانا ثم وقع في قلبه الاسلام فارسل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمه أنه قد وقع في قلبه الاسلام ثم ساق الحديث بطوله وفيه فارسل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم اني قد أسلمت فاذن لي في لقائك فارسل اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ان دار وجهك فاني لا استطيع ان املا عيني من قاتل حجرة هي قال فسكت وحشي حتى كان من أمر مسيلة ما كان فلما بلغ وحشيا ما كتب مسيلة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لم اخرج المزراق الذي قتل به حجرة فصقله وهم بقتل مسيلة فلم يزل على عزه ذلك حتى قتله يوم اليمامة (ومحمد) بن السائب فيه مقال لاسيما عن أبي صالح واكن اخرج البخاري عن جعفر بن عمرو بن أمية الضمري قال

خرجت مع عبيد الله بن مدي بن الحيار فلما قدمنا حص قال لي عبيد الله بن مدي هل لك في وحشي نسأله عن قتل حمزة قلت نعم فساق الحديث بطوله في كيفية قتله حمزة وفيه فلما رجع الناس رجعت معهم فاقمت بمكة حتى فشا فيها الاسلام وقيل لي انه لا يبيع الرسل قال فخرجت معهم حتى قدمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما رأيته قال أنت وحشي قلت نعم قال أنت قتلت حمزة قلت قد كان من الامر ما بلغك قال فهل تستطيع أن تغيب وجهك عني قال فخرجت فلما قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج مسيلة الكذاب قلت لا تخرجن الى مسيلة لعل اقله فاكافي به حمزة قال فخرجت مع الناس فـكان من امره ما كان فاذا رجل قائم في ثلثة جدار كأنه جل اورق نائر الرأس قال فرميت به بحر بتي فاضـه هابن ثدييه حتى خرجت من بين كتفيه قال ووثب اليه رجل من الانصار فضربه بالسيف على هامته هكذا أخرجه في باب قتل حمزة في كتاب المغازي *

*(بيان الخبر الدال على أفضل رتب الشهادة) *

(ابو حنيفة) عن عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سبدا الشهداء يوم القيامة حمزة ثم رجل دخل الى امام امره ونهاه (كذا) رواه الحارثي من طريق الحسن بن رشيد عن ابي مقاتل عنه باللفظ الى امام جابر وامره ونهاه (ورواه) ابن خسر و ابن عبد الباقي من هذا الطريق باللفظ الاول (وأخرجه) الخطيب والحاكم من حديث جابر وفيه فامره ونهاه فقتله (وعند) النسائي من حديث ابي سعيد ما يدل على معنى الجملة الثمانية وقد تقدم قبل هذا باب *

*(بيان الخبر الدال على وبال من سل سيفه بغيا على الامام

وتعدى عن الحدود) *

(ابو حنيفة) عن ابي جناب يحيى بن ابي حبة عن جنيد عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سل السيف على امتي فان لهم بـبعة ابواب باب منها لمن سل السيف (كذا) رواه الحارثي من طريق محمد بن القاسم الاسدي عنه (وأخرجه) احمد والترمذي باللفظ على امة محمد وابو جناب بالجيم والنون مخففا كابي روى له ابوداود والترمذي وابن ماجه ضعفوه لكثرة

تدليسه وحمل عليه أحمد جلاشديدا وهو من أقران الامام لكونه مات سنة
خمسین فی رواية وجنید من رجال الترمذی قال المحافظ فی التقریب مستور
من الثالثة

* * * * *

(بیان الخبر الدال علی فضل من اعان الغازی) *

(أبو حنیفة) عن یحیی بن عمر والاسلمی الهمدانی الوادعی عن أبیه عمرو عن
عبد الله بن مسعود رضی الله عنه قال لأن أعین غازیا بسوط ایستعین به فی
سبیل الله أحب الی من حجة أثر حجة کذا رواه طلمجة من طریق خالد بن
سلیمان عنه موقوفاً علی عبد الله (وعند) الحاکم من حدیث سهل بن حنیف
من اعان مجاهد فی سبیل الله أو غار ما فی عسریة أرمکاتباً فی رقبته أظله الله
یوم لا ظل الاظله (وعند) الامام أحمد وابن ماجه والطبرانی من حدیث
معاذ بن أنس لأن أشبع مجاهد فی سبیل الله وأکفیه علی رحله غدوة
أوروحة أحب الی من الدنیا وما فیها (وعند) أحمد والشیخین وأبی داود
والترمذی والنسائی وابن حبان عن زید بن خالد الجهنی من جهة غازیا
فی سبیل الله فقد غزا الحدیث

* * * * *

(بیان الخبر الدال علی ما یستدل به علی بلوغ الصبی بدون الاحتلام فی حل
قتله فی دار الحرب ان کان حریباً) *

(أبو حنیفة) عن عبد الملك بن عمر عن عطیة القرظی قال عرضت علی النبی
صلی الله علیه وسلم یوم قریظة فقال انظروا فان کان انبت فاضربوا عنقه
فوجدونی لم انبت فخلی سبیلی (کذا) رواه المحارقی من طریق أبی یوسف عنه
(ورواه) أيضاً من طریق اسمعیل بن حماد بن أبی حنیفة عن أبیه عن جده
وقال اسمعیل بن حماد وأخبر فی به أبو القاسم بن معنی أخبرنا عبد الملك بن عمر
بلفظ عرضنا یوم قریظة علی النبی صلی الله علیه وسلم فن انبت قتل ومن
لم یثبت استحق (ورواه) أيضاً من طریق أبی عاصم النبیل وزفر کلاهما
عنه بلفظ کنت من سبی قریظة فعرضونی ونظروا فی عاتی فوجدونی
لم انبت فالحقه وفی بالسبی (ورواه) طلمجة وابن خمر و من طریق ابن
المظفر من طریق أبی یوسف عنه (وأخرجه) أصحاب السنن وصححه
الترمذی وابن حبان والحاکم بلفظ أبی القاسم بن معنی الا أنه قال ومن لم

ينبت لم يقتل (وأخرجه) الطحاوي من طريق سفيان عن ابن أبي نجيح عن
 مجاهد عن عطية رجل من بني قريظة (ومن) طريق علي بن معبد عن عبيد
 الله بن عمرو عن عبد الملك بن عمير (ومن) طريق أبي نعيم عن سفيان عن عبد
 الملك بن عمير (ومن) طريق حجاج عن حماد عن عبد الملك بن عمير وألفاظ
 الكل متقاربة (وأخرج) أيضا من طريق محمد بن صالح التمار عن
 سعد بن إبراهيم عن عامر بن سعد عن أبيه أن سعد بن معاذ رضي الله عنه حكم
 على بني قريظة أن يقتل منهم من جرت عليه موسى وإن تقسم أموالهم
 وذرائعهم فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال لقد حكم فيهم بحكم الله
 الذي حكم به من فوق سبع سموات (قال) أبو جعفر وقد ذهب قوم إلى
 هذه الآثار فقالوا لا نهكم لا تحذروا بالبلوغ إلا بالاحتلام أو بانبات عانته
 (وخالفهم) آخرون في الواقع يكون البلوغ بهذين العنيتين وبمعنى ثالث وهو
 أن يمر على الصبي خمس عشرة سنة فلا يحتلم ولا ينبت فهو أيضا بذلك في حكم
 البالغين (واحتجوا) في ذلك بحديث ابن عمر الذي رواه نافع عنه عرضت
 على النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة سنة فلم يحزني في
 المقاتلة وعرضت عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فأحازني
 في المقاتلة قال نافع فحدثت بذلك عمر بن عبد العزيز فقال هذا أمر
 السدسين الذرائع والمقاتلة فأمر أمراء الأجناد أن يقرض من كان في أقل من
 خمس عشرة سنة في الذرائع ومن كان في خمس عشرة سنة في المقاتلة (وهذا)
 قول أبي يوسف ومحمد وجماعة من أصحابنا غير أن محمد بن الحسن كان لا يرى
 الانبات دليلا على البلوغ وغير أبي حنيفة فإنه كان لا يرى من مرت
 عليه خمس عشرة سنة ولم يحتلم ولم ينبت في معنى الختمين حتى يأتي عليه تسع
 عشرة سنة وهذا قد رواه عنه محمد بن الحسن وقد روى عنه خلاف
 ذلك فيما رواه محمد بن سماعة عن أبي يوسف قال أبو حنيفة إذا أتت عليه
 ثمان عشرة سنة فقد صار بذلك في أحكام الرجال ولم يختلفوا عنه جميعا
 في هاتين الروايتين في الجارية أنها إذا مرت عليها سبع عشرة سنة أنها
 تكون بذلك كاتى حاضا وكان أبو يوسف يجعل الغلام والجارية سواء
 في مرور الخمس عشرة سنة عليهم ما ويجعلها مابذل في حكم البالغين وكان

محمد بن الحسن يذهب في الغلام الى قول أبي يوسف وفي الجارية الى قول أبي حنيفة (وكان) من المجبة لابي حنيفة على صاحبيه في حديث ابن عمر المتقدم أنه قد يجوز ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم رده وهو ابن أربع عشرة سنة ليس لأنه غير بالغ ولكن لما رأى من ضعفه وأجازة وهو ابن خمس عشرة سنة ليس لأنه بالغ ولكن لما رأى من شجاعة قلبه وقوته فانتفى ان يكون في الحديث حجة لابي يوسف لاحتماله ما ذهب اليه أبو حنيفة لأن أبا حنيفة لا ينكر أن يفرض للصبيان اذا كانوا يهتملون الغنم ولهم فحرون الحرب وان كانوا غير بالغين (وقد) روى عن البراء بن عازب رضى الله عنه فيما كان من رسول الله صلى الله عليه وسلم في امر ابن عمر خلاف ما روى عن ابن عمر وهو فيما رواه مطرف عن أبي اسحق عن البراء بن عازب قال عرضني رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا وابن عمر يوم بدر فاستصغرنا ثم أجازنا يوم أحد (ففي) هذا الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أجاز ابن عمر يوم أحد وهو يومئذ ابن أربع عشرة سنة فخالف ذلك ما في حديث ابن عمر (ولما) كان الاحتلام يجب به للصبى حكم البالغين فاذا عدم الاحتلام واجمع ان هناك خالفه عنه فقال قوم هو بلوغ خمس عشرة سنة وقال آخرون بل هو اكثر من ذلك من السنين جعل ذلك الخلف على اغلب ما يكون فيه الاحتلام وهو خمس عشرة سنة وهو قول أبي يوسف واختاره الطحاوى (وكان) سعيد بن جبير يذهب في هذا الى ما رواه أبو يوسف عن أبي حنيفة وهو ثمانى عشرة سنة فيما رواه عطاء بن دينار عنه قال في قوله تعالى ولا تقر بها مال البيت الابائى هي احسن حتى يبلغ اشده ثمانى عشرة سنة ومثلها في سورة بنى اسرائيل والله اعلم

• (بيان الخبر الدال على كراهة مصاحبة الامام النساء في المباينة) •

(أبو حنيفة) عن محمد بن المنكدر عن اميمة بنت رقيقة قالت اتيت النبي صلى الله عليه وسلم ابائيه فقال انى استاصف النساء (كذا) رواه البخارى من طريق قيس بن الربيع عنه (وأخرجه) ابن حبان هكذا من حديث اميمة (وفى) الصحيحين عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يصافح النساء وفى كتاب المعرفة لابي نعيم من حديث بهية بنت عبد الله

اميمة ورقبة
وزن جهينة و بهية
كرقة اه

البكرية قالت وقدت مع ابي على النبي صلى الله عليه وسلم فباع الرجال وصافحهم وباع النساء ولم يصافحن الحديث (وروى) الطبراني من حديث معقل بن يسار ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصافح النساء في بيعة الرضوان من تحت الثوب

(بيان الخبر الدال على ان الخمس لنواب المسلمين)

(ابو حنيفة) عن صالح بن ابي الاخير عن الزهري عن عروة بن الزبير وسعيد بن المسيب عن مروان والمصور بن مخزومة قال ارد رسول الله صلى الله عليه وسلم ستة آلاف من سبي هوازن من الرجال والنساء والولدان حين اسلموا وخير نساء كن عنده رجال من قريش منهم عبد الله بن عوف وصعقوان بن امية وقد كانا سبيهما المراتين اللتين كانتا عندهما من هوازن خيرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخترنا قومه (كذا) رواه محمد بن الحسن في نسخة عنه (واخرجه) البخاري في صحيحه من طريق الليث قال حدثني عقيل عن الزهري قال وزعم عروة ان مروان بن الحكم والمصور بن مخزومة اخبراه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حين جاءه وفد هوازن مسلمين فسألوه ان يرد اليهم اموالهم وسبيهم فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم احب الحديث الى اصدق فاختاروا احدى الطائفتين اما السبي واما المال ثم ذكر الحديث بطوله وفيه فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسلمين ثم قال اما بعد فان اخوانكم هؤلاء قد جاءونا ثائمين واني قد رايت ان ارد اليهم سبيهم من احب ان يطيب قلبه فعل الحديث وفي آخره فاخبروه انهم قد طيبوا واذنوا (واخرج) الطبراني هذه القصة في صحيحه الكبير من غير هذا الوجه وفيه فقالوا اما كان لنا لله ورسوله

(بيان الخبر الدال على ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصافح النساء في بيعة الرضوان من تحت الثوب) عن نافع عن ابن عمر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر ان يباع الخمس حتى يقسم كذا رواه الحارثي وابن المطهر من طريق عثمان بن دينار عنه (واخرج) الترمذي والبيهقي من حديث ابي سعيد بلفظ نهى عن شراء الغنائم حتى تقسم (واخرجه) ابوداود من حديث ابي هريرة نهى عن بيع الغنائم (وعند) احمد وابي داود ايضا لا يحمل الامر يؤمن

بالله واليوم الآخر ان يتناع مغنا حتى يقيم الحديث (واخرج) البيهقي من طريق ابن أبي نجيج عن مجاهد عن ابن عباس رفعه نهى يوم خيبر عن بيع الغنائم حتى تقسم (ومن) طريق الامش عن مجاهد بلغا عن شراء الغنائم (ورواه) النسائي من حديث ابراهيم بن طهمان عن يحيى بن سعيد عن عمرو بن شعيب عن عبد الله بن أبي نجيج عن مجاهد قال الذهي فقيه اربعة تابعيون (قال) صاحب المختار لا يجوز بيع الغنيمة قبل القسمة لان الملك قبلها لا يثبت والبيع يستدعى سبق الملك انتهى (وقال) الزياطي وهذا بناء على ان الملك لا يثبت قبل الاسرا بدار الاسلام عندنا وعند الشافعي يثبت وماروى من انه قسم غنائم بنى المصطاق في دارهم فحمل على انها صارت دار اسلام ولا خلاف فيه وانما الخلاف فيما اذا لم تصرد دار اسلام (ثم) القسمة لا تجوز عند الامام وأبي يوسف (وعند) محمد بن كره كراهية تنزيه (وعند) الشافعي لا يكره (وقيل) جائز بالاتفاق لانه فعل مجتهد فيه وقد اضاءه (وقيل) اذا قسم باجتهاد جائز بالاتفاق والافهم موضع الاختلاف (واما) القسمة فلا بداع فائز وتفصيله في كتب المذهب *

«(بيان الخبر الدال على ان سبب الملك هو الاستيلاء التام

وانما يوجد بالاحراز في دار الاسلام)»

(أبو حنيفة) عن مقسم عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقسم شيئا من غنائم بدر الا من بعده مقدمة المدينة (كذا) رواه الحارثي من طريق محمد بن بشر عنه (وفي) الصحيحين ما يشير اليه وقد صرح به ارباب السير وفيه خلاف للشافعي وقد ذكر في الحديث الذي قبله *

«(بيان الخبر الدال على سهمان الغنائم فارسا وراجا)»

(أبو حنيفة) عن زكريا بن الحسارث عن المنذر بن أبي حفصة ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه استعمله على سرية فغنم فأسهم للفارس سهمين وللراجل سهم واحد اذ باع ذلك عمر رضي الله عنه فرضى به (كذا) رواه ابو يوسف عنه (ورواه) طهمة من طريق عبد الله بن خالد بن زياد عنه (أبو حنيفة) عن عبد الله بن داود عن المنذر بن أبي حفصة قال بعته عمر بن الخطاب في جيش الى مصر فاصابوا غنائم فقسم للفارس سهمين وللراجل سهم واحد فرضى

بذلك عمر (كذا) رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه (ثم) قال وهو قول أبي
 حنيفة وليس لنا أخذ بهذا أول كذا نرى ان يكون للفارس ثلاثة اسهم وللراجل
 سهم واحد (قلت) اعلم ان الامام يقسم الغنيمة فيغز خمسة الأول لقوله
 تعالى واعلموا انما سلغناكم من شيء فان لله خمسة الآية ويقسم أربعة انما سله
 بين الغامقين لانه عليه السلام فعل كذلك قال راجل سهم وللغارس سهمان
 عند الامام وزفر وعند صاحبيه والشافعي للفارس ثلاثة اسهم وللراجل سهم
 (واحتج) الامام بما تقدم من ~~سهم~~ وكوث عمر ورضائه بما فعله المذاكر امير
 السرية (واحتج) ايضا بحديث ابن عمر قسم النبي صلى الله عليه وسلم للفارس
 سهما جين وللراجل سهما (وقد) روى هذا الحديث من طريق (منها)
 ما أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا أبو اسامة وابن نمير عن عبيد الله بن عمر
 عن نافع عن ابن عمر به (قال) الحافظ نقلنا من الدارقطني قال لنا أبو بكر
 النيسابوري هذا عندى وهم من أبي بكر بن أبي شيبة لان أحمد رواه عن ابن
 نمير كالجحاة وكذا قال عبد الرحمن بن بشر وغيره عنه ورواه ابن كرامة
 وغيره عن أبي اسامة كذلك انتهى (قلت) رواية ابن أبي شيبة المتقدمة
 أوردها عبد الحق في كتاب الاحكام وسكت عليها ومثل ابن أبي شيبة لا يسم
 مع ان ابا اسامة وابن نمير لم ينفردا بل توبعا على ذلك كما سيأتى بيانه وذكر ابن
 نمير مع أبي اسامة يشير الى التقوية وانه ليس بوهـم (ومنها) ما أخرجه
 الدارقطني من طريق نعيم بن حماد عن عبد الله بن المبارك عن عبيد الله بن
 عمر عن نافع عنه به وقال قال أحمد بن منصور الناس يخالفونه وقال
 النيسابوري لعل الوهم من نعيم بن حماد (قلت) وهذه الرواية ذكرها
 صاحب التهيد وهو يدل على شهرتها عندهم وكيف يكون وهمها وقد
 توبع عليه (ومنها) ما أخرجه الدارقطني ايضا من طريق نافع عن عبيد
 الله بن عمر الكبير وقال وقد رواه القعني عنه على الشك هل قال للفارس
 أو للفارس (ومنها) ما أخرجه ايضا من طريق حماد بن سلمة عن نافع عن
 عبيد الله بن عمر به وقال اختلف فيه على حماد (ومنها) ما أخرجه في أول
 الاختلاف من طريق عبد الرحمن بن أمين عن نافع عن ابن عمر به (قلت) وهذا
 الشك من القعني وكذا الاختلاف فيه على حماد لا يضر مع تلك المتابعات

(وعنه) احتج به الامام مارواه ابو داود واهودا و ابن ابي شيبة والطبراني
والحاكم بن مجمع بن جارية قال شهدنا الحديث فذكر الحديث وفيه فاعطى
الفارس سهمين واعطى الراجل سهما (قال) البيهقي في سنده مجمع بن
يعقوب فحكى عن الشافعي انه قال شيخ لا يعرف (قلت) هو مجمع بن يعقوب
ابن مجمع بن يزيد بن جارية الانصاري وهذا الحديث أخرجه الحاكم في
المستدرک وقال حديث كبير صحيح الاسناد ومجمع بن يعقوب معروف قال
صاحب الكمال روى عنه القعنبي ويحيى الوحاظي واسماعيل بن ابي اويس
ويونس المؤدب وابوعامر العدي وغيرهم وقال ابن سعد توفي بالمدينة وكان
ثقة وقال ابو حاتم وابن معين ليس به باس وروى له ابو داود والنسائي
انتهى ومعلوم ان ابن معين اذا قال ليس به باس فهو وثيق فاقبل ذلك
(وبروي) عن المقداد ان النبي صلى الله عليه وسلم اسلم لهم سهمين لغرسه
سهم ولهم سهم اخرجه الطبراني وفي اسناده الشاذكوني عن الواقدي
(وللواقدي) في المغازي عن الزبير شهد بني قريظة فضرب لي بسهم
ولغرسي بسهم (وبروي) عن عائشة رضي الله عنها قالت قسم النبي صلى
الله عليه وسلم سبايا بني المصطلق فاعطى الفارس سهمين والراجل سهما
اخرجه ابن مردويه (وقال) ابن ابي شيبة حدثنا غندر عن شعبة عن ابي
اسحق عن هاشم بن هاشم عن علي بن ابي رضى الله عنه قال للفارس سهمان
وللراجل سهم (وفي) الترمذي لابن جرير الطبري روى عن ابي موسى
انه لما اخذت ستر وقتل مقاتلتهم جعل للفارس سهمين وللراجل سهما
(فهذه) الاحاديث كلها مما يشهد لما ذهب اليه الامام رضى الله عنه
(ذكر) ما يعارض هذا (أخرج) البخاري من حديث ابن عمر ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل للفارس سهمين ولصاحبه سهما (وفي)
لفظ قسم يوم خيبر للفارس سهما وللراجل سهما (ولابي) داود اسهم
للرجل والفارس ثلاثة (ولابن) ماجه اسهم يوم خيبر للفارس ثلاثة اسهم
للفارس سهما وللراجل سهم (ولابي) داود من حديث ابن ابي عمرة
عن ابيه ائب بن اسار رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعطى كل انسان
مناسه ما اعطى الفارس سهمين (وللطبراني) والدارقطني عن ابي رهم

الوحاظي نسبة الى
وحاظه بضم الواو
وتخفيف المهملة
بعد هاءه معجمة
ويقال احاطة
بلدة أو أرض
بالين اه

شهدت انا واثني خبير ومعنا فارسان فقسم لنا ستة اسهم (وللبرار)
والدارقطني عن المقداد ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطى للفارس سهمين
واصحابه سهما (ولاصحق) بن راهويه عن ابن عباس ان النبي صلى الله
عليه وسلم اسهم للفارس ثلاثة اسهم سهمان للفارس وسهما المصاحبه
(ولاحد) من طريق المنذر بن الزبير رفعه اعطى الزبير سهما وفارسه سهمين
(وروى) البيهقي عن شاذان عن زهير عن ابن اسحق غزوت مع سعيد بن
عثمان فاسهم للفارس سهمين ولى سهما (قال) ابو اسحق وبذلك حدثني
هاني بن هاني عن علي (فهذا) الذي اوردته مجموع ما يعارض الذي قبله
(والجواب) عن ذلك اما حديث ابن ماجه فقد ذكر الطبراني في الاوسط انه
تقر به هشام بن يوسف عن ابي معاوية عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن
عمر وغيره لا يذكرون عمر (واما) حديث ابن عباس عند ابن راهويه
فاخرجه من طريقين في كل منهما ضعف (واما) حديث المنذر بن الزبير عند
احمد فاخرجه الدارقطني وفي طريقه مقال (واما) حديث شاذان عند
البيهقي فلهذا اختلف فيه فذكر عبد الرزاق عن الثوري عن ابي اسحق عن
هاني بن هاني قال اسهم له في اماره سعيد بن عثمان لفارسين لهما اربعة اسهم
ولهم سهم هذا وقد روى عن كل من ابن عمر والمقداد والزبير رضي الله
عنهم قولان متعارضان فربح الامام ما روى عن ابن عمر ولا ما ظهر له من
الترجيحات وجعل ما روى عنه وعن غيره بخلاف ذلك محمولا على التنفيل
كما روى انه صلى الله عليه وسلم اعطى سلمة بن الاكوع سهم الفارس والراجل
رواه احمد وسلم بعناه وهو كان راجلا جيرا الطلعة والاجير لا يستحق سهما
من الغنيمة وانما اعطاهم رخصا مجده في القتال وقال خبير رجالنا سلمة بن
الاكوع وخبر فرساننا ابو قتادة ذكره الزياطي في شرح الكنز *

*(بيان الخبر الدال على جواز التنفيل قبل احرار الغنيمة وقبل ان تضع
الحرب اوزارها)*

الرضخ القليل اه

(ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم انه صلى الله عليه وسلم كان يستحب
النفل لانهم المسلمين بذلك على عدوهم كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار
عنه قال وهو قول ابي حنيفة وبه نأخذ (ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم

انه صلى الله عليه وسلم قال من قتل قتيل لافله سلبه ومن جاء بسلب فهو له
 او من جاء برأس فله كذا وكذا رواه محمد بن الحسن في الاثر عنه وقال
 وهو قول أبي حنيفة وبه نأخذ وهو متفق عليه من حديث أبي قتادة بن زيادة
 له عليه بيعة (وكذا) رواه أحمد (ولابي) داود عن أنس رفعه قال يوم حنين
 من قتل كافرا فله سلبه فقتل أبو طلحة يومئذ عشرين رجلا وأخذ أسلابهم
 (وله) أيضا من فعل كذا وكذا فله من النفل كذا وكذا (وعند) ابن مردويه
 من حديث ابن عباس مثل لفظ الامام وأنه قاله يوم بدر (قال) المحافظ
 واسناده واه (وقال) مالك في الموطأ لم يبلغني أنه صلى الله عليه وسلم قال ذلك
 الا يوم حنين (ثم) قوله في الحديث أو من جاء برأس فله كذا وكذا يؤخذ منه
 جواز التنبيل بالدرهم والدنانير (واعلم) ان قوله من قتل قتيل لافله سلبه
 يدخل فيه الامام نفسه استقصا فالانه ليس من باب القضاء وانما هو من باب
 استحقاق الغنيمة ولهذا يدخل فيه كل من يستحق الغنيمة سهما أو رخصا
 فلا يهتم به بخلاف ما اذا قال من قتله أنا فلي سلبه حيث لا يستحق لانه خص
 نفسه به فصار متهما وبخلاف ما اذا قال من قتل منكم قتيل لافله سلبه حيث
 لا يدخل لانه ميرة نفسه منهم (وقال) الخطابي في شرح سنن أبي داود كان النبي
 صلى الله عليه وسلم ينفل الجيوش والسرايا قهرضا على القتلى وتعوياضا
 لهم عما يصيبهم من المشقة والكآبة ويجهلهم أسوة للجماعة في سهمان الغنيمة
 فيكون ما يخصهم به من النفل كالفيلة والعطية المستأنفة (وقد) اختلف
 العلماء في هذا (فكان) مالك لا يرى النفل ويكره ان يقول الامام من قاتل في
 موضع كذا أو قتل هدوا فله كذا أو يبعث سرية فيقول ما غنمتم فلنكم
 نصفه ويكره ان يقاتل الرجل ويسفك دم نفسه في مثل هذا (واثبت)
 الشافعي النفل وقال به الاوزاعي وأحمد انتهى (وفي) التمهيد ما لم يخصه
 لم يختلف العلماء ان هذه الآية بمعنى واعلموا انما غنمتم من شيء ليست على
 ظاهرها وأنه خص منها سلب القتل وما فله عليه السلام من الانفال
 في غزواته الا انهم اختلفوا فقال مالك وغيره النفل من الخمس ولا يكون من
 رأس الغنيمة ولا قبل القتال لانه قتال على الدنيا وقال آخرون النفل من
 خمس الخمس وقال آخرون النفل جائز قبل احوال الغنيمة وبعدها لانه عليه

السلام فعل ذلك كله واختاره ان فعله وثبت ذلك عنه وعن قال بهذا
 الاوزاعي والشافعي وجماهه من الشاميين والعراقيين انتهى (ثم) ان
 الساب لجميع المجند من جملة الغنيمة اذ لم ينفل به القاتل وعند الشافعي
 هو للقاتل اذا كان من اهل ان يسهم له وقد قتل مقبلا قال والظاهر انه
 نصب شرع لانه بعث له (وفيه) امور (الاول) ان الحديث المذكور
 ليس فيه هذان القيدان وايضا فان حديث سلمة بن الاكوع الذي استدلل
 به البيهقي انه اناخ بجعل رجل فقتله حجة عليه لانه قتله مدبرا غير مقبل
 والحرب غير قائمة ذكره ابن المنذر في الاشراف (والثاني) حديث ابن
 مسعود في قتل أبي جهل الذي رواه احمد وفيه فضريته حتى قتله ثم اتيت
 النبي صلى الله عليه وسلم فاخبرته فنقلني بسايبه فهذا يدل على ان ما رواه
 الشافعي مستدلا به محمول على التنفيل ولو كان الساب للقاتل لما صح التنفيل
 به جمعا بين الروايات (والثالث) ان حديث خالد بن الوليد الذي أخرجه
 مسلم واهـ والطبراني والحاكم وفيه انه منع رجلا ساب قتيله وكان عليهم
 أمير فاخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فقال اعطه له ثم قال لا تعطه فلو
 كان نصب شرع كما قال الشافعي لما وقع ذلك ولا يقال لعل هذا ما تقدم
 لان عوف بن مالك ذكر انه قال لمخالد وهو الراوي لهذا ما علمت ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قضى بالساب للقاتل قال بلى لكن استكثرته ولو كان
 نصب شرع لاستحققه وان كثروا لم ينزه عليه السلام عنه وانما منعه خالد لانه
 لم ينفلهم به في تلك الغزوة فتأمل ذلك

قد تم بعون الله الملك الوهاب طبع نصف
 هذا الكتاب وبالله النصف الثاني
 أوله كتاب البيوع والمحمد لله
 وحده وصلى الله وسلم
 على من لا نبي
 بعده
 ثم

- ٣ كتاب البيوع بيان المخبر الدال على التعريض على التجارة
- ٤ بيان المخبر الدال على كراهية البيع في البيع
- ٤ بيان المخبر الدال على النهي عن السلم في الفاراح
- ٧ بيان المخبر الدال على ان المبيع يملكه المشتري الخ
- ١٤ في المخبر الدال على ان الطعام وغيره سواء الخ
- ١٤ بيان المخبر الدال على الخيارات
- ١٥ خيار العيب وحكم بيع المصرة
- ١٩ البيع الفاسد
- ٢١ بيان المخبر الدال على ان بيع المخمر باطل
- ١٩ بيان المخبر الدال على حكم الزانية والمخالفة
- ٢١ بيان المخبر الدال على حكم بيع السنين
- ٢٢ بيان المخبر الدال على النهي عن بيع الغرر
- ٢٣ بيان المخبر الدال على النهي عن الخش الخ
- ٢٣ بيان المخبر الدال على النهي عن الاستيلاء الخ
- ٢٤ بيان المخبر الدال على كراهية بيع الحاضر للبادي
- ٢٤ بيان المخبر الدال على كراهية التفريق بين الام وولدها
- ٢٥ بيان المخبر الدال على ان المبيع يبطل اذا اشترط الخ
- ٣١ بيان المخبر الدال على الرخصة في ثمن الكلب الخ
- ٣٤ بيان المخبر الدال على النهي عن الغش في المعاملات
- ٣٥ باب الربا بيان المخبر الدال على اشتراط التساوي
- ٤٠ بيان المخبر الدال على ربا القرآن الخ
- ٤٢ بيان المخبر الدال على شرط التقابض الخ
- ٤٢ بيان المخبر الدال على الرخصة في بيع الحيوان
- ٤٣ بيان المخبر الدال على التشديد في الربا
- ٤٤ باب السلم بيان المخبر الدال على انه لا يصح السلم في المنفعة الخ

- ٤٥ بيان الخبر الدال على انه لا يصح السلم في الحيوان
 ٤٦ باب الكفالة
 ٤٧ بيان الخبر الدال على مشروعية الكفالة به وعيها الخ
 ٤٧ باب المحوالة
 ٤٨ بيان الخبر الدال على جواز المحوالة بالديون دون الاعيان
 ٤٩ باب الشراكة والمضاربة
 ٥١ باب القضاء بيان الخبر الدال على ان من قضى بغير علم الخ
 ٥١ بيان الخبر الدال على ان تولية القضاء بين الناس الخ
 ٥٢ بيان الخبر الدال على فضل المحاكم الخ
 ٥٢ آداب القاضي
 ٥٣ بيان الخبر الدال على تحذير القضاة عن الظلم والجور
 ٥٣ باب الشهادة
 ٥٣ بيان الخبر الدال على ان المحاكم اذا علم صدق الشاهد الخ
 ٥٦ بيان الخبر الدال على عدم جواز شهادة المحدود في القذف
 ٥٧ باب الدعوى والبيّنات
 ٥٧ بيان الخبر الدال على ان اليمين بدل عن البيّنة
 ٦٥ بيان الخبر الدال على ان الرجلين يدعيان شيئاً الخ
 ٦٢ بيان الخبر الدال على ان الخارج وذا البداء اقاما الخ
 ٦٤ باب الاقرار
 ٦٥ باب الصلح
 ٦٥ بيان الخبر الدال على رفع المنازعة الخ
 ٦٦ باب الوديعة باب العارية
 ٦٧ بيان الخبر الدال على عدم تضمين العارية
 ٦٧ باب الهبة بيان الخبر الدال على قبول الهدايا
 ٦٧ باب القرض بيان الخبر الدال على فضل انظار المعسر
 ٦٨ بيان الخبر الدال على ان المرأة لا تخرج شيئاً الخ

- ٦٩ باب العمري والرفي
- ٧٠ باب الاجارة بيان الخبر الدال على ان الاجارة لا تصح الخ
- ٧٢ بيان الخبر الدال على النهي عن استئجار الارض الخ
- ٧٣ بيان الخبر الدال على النهي عن مؤاجرة المستأجر الارض الخ
- ٧٣ بيان الخبر الدال على جواز الاستئجار على عمل معلوم
- ٧٤ باب الولاء بيان الخبر الدال على ولاء العتاقة الخ
- ٧٤ بيان الخبر الدال على ان الولاء لا يباع ولا يوهب
- ٧٧ باب الرهن بيان الخبر الدال على ان الرهن لا يختص بالسفر
- ٧٧ باب الحجر
- ٧٨ بيان الخبر الدال على عدم نفوذ تصرف المجنون الخ
- ٧٨ بيان الخبر الدال على عدم نفوذ تصرف الصبي الخ
- ٨٠ بيان الخبر الدال على ان الغلام اذا باع الخ
- ٨١ بيان الخبر الدال على ان انبات العانة امانة التكليف
- ٨٢ بيان الخبر الدال على البلوغ بالسن
- ٨٣ باب المأذون بيان الخبر الدال على ان العبد المأذون يملك الخ
- ٨٣ بيان الخبر الدال على ان للمرأة ان تصدق الخ
- ٨٤ باب الغصب
- ٨٤ بيان الخبر الدال على ان الشاة اذا بحت بغير اذن الخ
- ٨٦ باب جنابة المهرائم بيان الخبر الدال على ان لاضمان الخ
- ٨٨ باب الشفعة
- ٨٩ بيان الخبر الدال على شفعة الجوارح
- ٩٥ بيان الخبر المبين أي الجوار اقرب
- ٩٥ باب المزارعة والمساقاة
- ٩٨ باب الصيد
- ١٠٢ باب الذبائح بيان الخبر الدال على ان قطع الاوداج الخ
- ١٠٣ بيان الخبر الدال على ان المذبح المرى الخ

- ١٠٤ بيان الخبر الدال على ان الضريرة اذا اصابا مقتل الخ
باب ما يحل أكله وما لا يحل
١٠٤ باب الخبر الوارد في النهي عن أكل الضب
١٠٦ بيان الخبر الدال على حل أكل الارنب
١٠٦ بيان الخبر الدال على النهي عن محوم الجرا اهلية
١٠٧ بيان الخبر الدال على اباحة أكل الجراد
١٠٧ بيان الخبر الدال على حل أكل ما نضب عنه الماء
١٠٨ باب الاضحية
١٠٩ بيان الخبر الدال على ايجابها
١٠٩ بيان الخبر الدال على أن المجذع من المعز لا يجزى فيها
١١٠ بيان الخبر الدال على ما يستحب من الفحشا
١١١ بيان الخبر الدال على التضيعة بالجزع السمين
١١١ بيان الخبر الدال على ان البقرة تجزى عن سبعة
١١٢ بيان الخبر الدال على الاباحة في ادخار محوم الاضاحي
١١٢ بيان الخبر الدال على فضل ايام العشر
١١٢ باب الاسفهان
١١٣ باب كراهية الاكل والشرب في آفة الذهب والفضة
١١٤ بيان كراهية لبس الحرير للرجال
١١٤ بيان الخبر الدال على جواز لبس الحرير والذهب للنساء
١١٦ بيان الخبر الدال على قدر الحرير الذي يباح استعماله للرجال
١١٧ بيان الخبر الدال على اباحة لبس الخنزاع
١١٩ بيان الخبر الدال على كراهية الاكل متكررا
١١٩ بيان الخبر الدال على النهي عن أكل الرجل بالشمال
١٢٠ بيان الخبر الدال على استحباب اجابة الداعي
١٢٠ بيان الخبر الدال على جواز عيادة أهل الكتاب
١٢١ بيان الخبر الدال على تحريم اللعب بالالات المحرمة

- ١٢١ بيان الخبر الدال على الرخصة في العزل .
- ١٢٢ بيان الخبر الدال على كراهية التكاف للضيف
- ١٢٣ بيان الخبر الدال على جواز زيارة القبور
- ١٢٣ بيان الخبر الدال على اباحة مداواة الخ
- ١٢٤ بيان الخبر الدال على اباحة اتباع النساء المجنات الخ وكان حقه التأخير عما قبله
- ١٢٤ بيان الخبر المبيح لا كل مجنب المجلوب من بلاد الكفار
- ١٢٥ بيان الخبر الدال على كراهية محوم الحجر الا هاية والبانها
- ١٢٦ بيان الخبر الدال على كراهية محوم الخيل
- ١٢٨ بيان الخبر الدال على ان العقيقة على الاختيار
- ١٢٨ بيان الخبر الدال على الرخصة في الاكل في آنية اهل الكتاب
- ١٢٩ بيان الخبر الدال على الرخصة في اخضاء البهائم
- ١٢٩ بيان الخبر الدال على ما يكره اكله من الشاة
- ١٢٩ بيان الخبر الدال على اباحة الشرب قائما
- ١٣٠ بيان الخبر الدال على اباحة رد السلام على المشرك
- ١٣٠ بيان الخبر الدال على ان المصروف في الكون هو الله تعالى الخ
- ١٣١ بيان الخبر المخطف من بفك القوم الخ
- ١٣١ بيان الخبر الدال على النهي عن النظر في النجوم الخ وكان حقه التأخير عما قبله
- ١٣١ بيان الخبر الدال على النهي عن التداوى بالمحرم والنجس
- ١٣٢ بيان الخبر الدال على الرخصة في رقية العين
- ١٣٢ بيان الخبر الدال على كراهية وصل النساء الشعراخ
- ١٣٣ بيان الخبر الدال على كراهية القرع للصبيان
- ١٣٤ بيان الخبر الدال على الرخصة في الخضاب
- ١٣٤ بيان الخضاب بالمحنا والكم
- ١٣٤ بيان الخبر الدال على استحباب الصفرة في الخضاب

- ١٣٥ بيان الخبر الدال على كراهية الخضاب بالسواد
١٣٥ بيان الخبر الدال على الرخصة في البول قائما
١٣٥ بيان الخبر الدال على ان الطيب لا يرد
١٣٥ بيان الخبر الدال على تحريم اتيان النساء في أدبارهن
١٤٣ باب الاستبراء
١٤٣ باب بيع ارض مكة واجارتها وفيه الخبر الدال على ذلك
١٤٥ باب الاشربة
١٤٧ بيان الخبر الدال على ان حرمة الخمر راعيتها قطعية
١٤٩ خبر ثمان يدل على ما ذكرنا وفيه بيان الخبر الدال على النهي عن
كل مسكر الخ
١٥٠ بيان الخبر الدال على العنب يعصر للخمر
١٥٠ بيان الخبر الدال على ما يحل شربه من النبيذ وما يحرم الخ
١٥٨ ذكر خبر ثمان يؤيد ما ذكرنا
١٥٩ الخبر الدال على النهي عن الخلطين أولا
١٦٠ بيان الخبر الدال على نسخ ذلك آخرا
١٦١ بيان الخبر الدال على النهي عن الانتباذ في الدباء والمختم والنقيع
١٦٣ بيان الخبر الدال على نسخ ذلك
١٦٥ باب الجنائيات
١٦٥ في الدابة تنفع برجلها
١٦٧ القصاص والديات
١٦٨ بيان الخبر الدال على معنى شبه العمدة الخ
١٧٢ بيان الخبر الدال على الاستبراء في القصاص
١٧٥ بيان الخبر الدال على قتل المسلم بالذمي
١٧٦ خبر آخر يؤيد هذا المرسل ويشده
١٧٧ بيان خبر ثمان يؤيد ما ذكرنا
١٨٠ بيان قاتل الحديث الذي يضاد ما ذكرنا

- ١٨٢ ذكر ما يؤيد الذي ذهبنا اليه بالنظر والقياس
- ١٨٣ بيان الخبر الدال على ترك القود بالقسامة الخ
- ١٩١ بيان الخبر الدال على الترهيب في العفو عن القصاص
- ١٩١ بيان الخبر الدال على عفو بعض الاولياء عن القصاص
- ١٩٢ بيان الخبر الدال على ان دية الخطا الخمس الخ
- ١٩٥ بيان الخبر الدال على قيمة الدية الخ
- ١٩٦ بيان الخبر الدال على حكم جراحات النساء
- ١٩٧ بيان الخبر الدال على ان دية المسلم والذي سواه الخ
- ٢٠٢ بيان الوصايا وفيه ان الوصية مقدره بالثلث
- ٢٠٤ من وصى بالصدقة عند الموت
- ٢٠٥ بيان الخبر الدال على ان الكفن في رأس المال
- ٢٠٥ بيان الخبر الدال على ان وصى اليقيم له ان يخالط الخ
- ٢٠٥ بيان الخبر الدال على اصح الوصية للوالدين والاقارب
- ٢٠٧ الفرائض بيان الخبر الدال على ان المسلم لا يرث الكافر الخ
- ٢٠٨ بيان الخبر الدال على ان الغافل لا يرث
- ٢١٠ ميراث العصبه
- ٢١٥ توريث ذوى الارحام
- ٢١٦ ذكر حجة المخالف والجواب عنه
- ٢١٨ ومما احتج به الامام على توريث ذوى الارحام
- ٢١٨ ومن حجة الامام
- ٢١٩ ومن حجة الامام
- ٢٢١ ومن حجة الامام
- ٢٢٣ بيان الخبر الدال على ان مولى العتاقة اولى بالميراث الخ
- ٢٢٥ ميراث المتلاعنين
- ٢٢٥ ميراث ولد الملاءنة
- ٢٢٦ بيان الخبر الدال على عدم توريث من ليس بعصبه الخ

(تصويب الخطأ الواقع في هذا الجزء)

صحيحة	سطر	صواب	صحيحة	سطر	صواب
٧	٩	تحرير	٨٤	٩	تفويت البدعية
١١	١٠	سبي	٨٤	٢٣	أخذت منه
١٢	٢٧	في كتابه	٨٧	٢٥	عليه
١٤	١	حكايات	٨٧	٢٦	ما أصابت وفي ذلك
١٥	٢٣	مارق آخر	١١٤		بالحامش خطوط
١٧	٦	ما كانت	١٢٠	٤	أويشرب بشماله
٢١	٢٥	التمر	١٢١	٢٧	عدا من كره الخ
٢٢	٣	التمر	١٣٢	١٨	لسميته
٢٢	٦	ثمرا	١٣٢		بالحامش وهي السم
٢٢	١٥	فنقل			وفيه قروح كأن غلغلة
٢٣	١٠	لتكفأ			تدب عليه وتعضه
٢٤	١٩	أهل البدو طعم الخ	١٣٧	١٣	الحجاني وابن الخ
٣٣	٢٢	ثم آخر جه	١٤٠	٢٦	وافظه
٣٧	٢١	والسنة	١٥٣	٨	فقبل لها
٤٥	٢٣	عبد	١٦٦	١٣	اباس
٥٥	٢٧	ذا الشهادتين	١٦٦	١٩	محيي بن سعيد
٥٨	١٥	ولو	١٦٧	١١	ابن زياد
٥٨	١٩	كل مدع	١٧٧	١٢	وورى
٥٩	٤	وترك العين	١٨٤	٣	دماكم
		بهذا النكول	١٨٧	١٤	قال فقال لي ذلك الخ
٦١	٧	والقرئ	١٩٥	١٠	بقيتها
٧٠	٢١	الاجارة	١٩٨	١	رواه الحارثي
٨٠	٥	عن أبيه وعن	٢٠١	٨	اتم
٨٣	٢٥	من بيت زوجها			شيئا فقبل الخ

الجزء الثاني
 من عقود الجواهر المنيفة * في أدلة مذهب الامام
 أبي حنيفة * مما وافق فيه الائمة الستة
 أو أحدهم جمع الامام والعلم الامام
 الحسين النسيب السيد
 محمد مرتضى الحسيني
 نفعنا الله به
 آمين

(الطبعة الاولى)

(بالمطبعة الوطنية بغير سنين كندرية)
 (سنة ١٢٩٢ هـ لاله)

بسم الله الرحمن الرحيم

(كتاب البيوع)

(بيان الخبر الدال على التحريض على التجارة والصدق فيها)
وهي أفضل بعد المجاهد (أبو حنيفة) عن الحسن بن الحسن عن أبي
سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال التاجر
الصدق مع النبيين والصديقين والشهداء يوم القيامة كذا رواه المحارفي
من طريق محمد بن الحسن عنه ورواه طلحة من طريق ابن المبارك عنه
وأخرجه الترمذي والمحاكم بلفظ التاجر الصدوق الأمين وليس عندهما
يوم القيامة وأخرجه ابن ماجه والمحاكم أيضا من حديث ابن عمر بلفظ
التاجر الأمين الصدوق المسلم مع الشهداء يوم القيامة (أبو حنيفة) عن
اسماعيل بن عيسى السابري عن رافع بن خديج رضي الله عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم يا معشر التجار ثلاث مرات إنكم تبيعون يوم
القيامة فجساراً الأمين برون صدق كذا رواه ابن أبي العوام السعدي من
طريق بشر بن زياد عنه وأخرجه الدارمي والترمذي وقال حسن صحيح

وابن ماجه وابن حبان والطبراني في الكبير واليعقوبي والبارودي وابن
قانع وابن جرير والمحاسن من طريق اسمعيل بن عبيد بن رفاعه عن أبيه
عن جده بالفظ يامعشر التجار ان التجار يبعثون يوم القيامة فجاء الامن
انق الله وبر وصدق وأخرجه البيهقي بهذا اللفظ عن البراء بن عازب
وعند الطبراني في الكبير من حديث ابن عباس رفعه يامعشر التجار ان
الله باعكم يوم القيامة فجاء الامن وصدق وبر وادى الامانة

(بيان الخبر الدال على كراهية اليمين في البيع)

(أبو حنيفة) عن الاعمش عن أبي وائل عن قيس بن أبي غرزة رضى الله
عنه قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يبيع في الاسواق
وكان يسمى السمسرة فسمانا باسم هو أحب اليما من اسمائنا فقال يامعشر
التجار ان هذا البيع يحضره الخلف في الاثمان فشوبوه بالصدقة كذا
رواه أبو نعيم الاصبهاني وابن عبد الباقي من طريق بشر بن الوليد عنه ورواه
ابن خسر من طريق أبي نعيم وأخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن
ماجه والمحاسن بالفظ يامعشر التجار ان هذا البيع يحضره اللغو والخلف
فشوبوه بالصدقة وعند المحاسن من حديثه أيضا بالفظ يامعشر التجار ان
هذا البيع يحضره الكذب واليمين والباقى سواء وعند الترمذي من
حديثه أيضا يامعشر التجار ان الشيطان والاثم يحضران البيع فشوبوا
بيكم بالصدقة وقال حسن صحيح وماله فقيره (قلت) وقيس بن أبي غرزة
بمحممة وراه وزاى مفتوحات الغفارى صحابي نزل الكوفة روى له الاربعة
قاله المحافظ في التقریب (تنبيه) وقع في نسخ السنن للبيهقي في هذا
الحديث من طريق الاعمش عن قيس بن أبي غرزة ولم يذكر ابا وائل ولا بد
منه كما هو في رواية الامام ومثله عند أبي داود وابن ماجه وهو الصواب
وامل سقوطه من السنن للبيهقي وقع من الكتاب

(بيان الخبر الدال على النهي عن السلم في الثمار في غير حينها)

(أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر رضى الله عنه ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال من باع عبدا وله مال فامسك للبائع الا ان يشترط المبتاع
كذا رواه المحاسن في طريق الحسن بن زياد وحجة بن حبيب الزيات

والايض بن الاغر واسد بن عمرو وابي يوسف وابي الجهم ومحمد ابي المنذر
 وكيع واسماعيل بن يحيى وهيب بن موسى وعبد العزيز بن خالد ويحيى
 ابن نصر بن حاجب وعمر بن الهيثم والمنذر بن علي والمعاني بن عمران وسالم
 ابن سالم كلهم عنه ورواه الاشناني من طريق عبد الله بن محمد بن موسى عنه
 ورواه ابن خسر ومن طريق الاشناني ورواه ابن عبد الباقي من طريق
 وكيع عنه وأخرج أبو داود وأحمد في الأولى منه وابن حبان من حديث جابر
 وأخرجه ما مع ما سلم والترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجه والطحاوي
 من حديث ابن عمر وللبخاري عنه من باع نخلا بعمناه وفي تخرجه الرافعي
 للفاظ متفق عليه من باع عبدا من حديث ابن عمر (أبو حنيفة) عن أبي
 الزبير عن جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من باع
 نخلا مؤبرا أو عبدا له مال فالثمرة والمال للبائع الا ان يشتريها المشتري كذا
 رواه المحارقي وابن خسر ومن طريق محمد بن الحسن في الآثار عنه قال
 وهو قول أبي حنيفة وبه نأخذ ورواه طحمة من طريق أبي يحيى الحماني
 وهيب بن موسى والايض بن الاغر عنه ورواه ابن المظفر من طريق
 شعيب بن اسحاق والايض بن الاغر الا انه لم يذكر العبد وعباد بن صهيب
 والحسن بن زياد وابي يحيى الحماني عنه ورواه الاشناني من طريق وكيع
 عنه ورواه الكلعي من طريق محمد بن خالد الوهبي عنه وأخرجه
 الطحاوي من حديث ابن عمر رفته بلفظ من اشترى عبدا ولم يشترط ماله
 فلا شيء له ومن اشترى نخلا بعد تأبيرها ولم يشترط الثمرة فلا شيء له ومن
 طريق أخرى عنه ان رجلا اشترى نخلا قد أبرها صاحبها فباعها الى النبي
 صلى الله عليه وسلم ف قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الثمرة لصاحبها
 الذي أبرها الا ان يشترط المشتري (أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر
 رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان اشترى ثمرة حتى تشقق
 كذا رواه المحارقي من طريق اسماعيل بن يحيى عنه وأخرجه الشيخان
 وأبو داود والطحاوي زادوا قيل وما تشقق قال تحمار وتصفار ويوكل منها
 لفظ الطحاوي فقيل لمجابر ما تشقق وفي لفظ آخر عنه سلم وعن يبيع الثمرة
 حتى تشقق وفي الباب عند الشيخين من حديث ابن عمر بن عن يبيع الثمرة

حتى يبدو صلاحها فهي البائع والمشتري وفي لفظ آخر عند مسلم فهي عن
 بيع النخل حتى ترعى وعن السنبلي حتى يبيض وبأن العامة ومن حديث
 جابر فهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع النمر حتى يطيب وفي لفظ
 آخر حتى يبدو صلاحه ومن حديث ابن عباس فهي عن بيع النخل حتى
 يؤكل وحتى يوزن قال أبو البختري الراوي عنه فقلت ما يوزن فقال
 رجل عنده حتى يحزر وعند البخاري من حديث أنس رفعه فهي عن
 بيع الثمار حتى ترعى قال حتى تجمار وفي لفظ آخر تجمار وتصفار وعند
 مسلم عن جابر عن أنس زيادة أرايتك أن منع الله الثمرة فيم تسجل مال أخيك
 وفي بعض طرق البخاري حتى يبدو صلاحها وقوله أرايتك الخ ليس
 بوصول عنه في كل طريق (أبو حنيفة) عن عطاء بن أبي رباح عن أبي
 هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تبع الثمار حتى
 تطلع الثريا كذا رواه الأشتاني من طريق يوسف بن بكير عنه ورواه ابن
 خزيمة ومن طريقه ورواه أبو نعيم الأصبهاني من طريق بشر بن الوليد عن
 أبي يوسف عنه وروى الطحاوي من طريق عثمان بن عبد الله بن سراقه
 عن ابن عمر رفعه فهي عن بيع الثمار حتى تذهب العامة قال قلت متى
 ذاك يا أبا عبد الرحمن قال طلوع الثريا وفي صحيح البخاري وأخبرني خارجة
 ابن زيد بن ثابت أن زيد بن ثابت لم يكن يبيع ثمار أرضه حتى تطلع الثريا
 فيقبلين الأصفر من الأحمر كذا أخرجه مستشهدا ولم يصل منه ديه (اعلم)
 أنه ذهب قوم إلى ظاهر هذه الآثار فزعموا أن الثمار لا يحوز بيعها
 في رؤس النخل حتى تجمار أو تصفر وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا هذه
 الآثار ثابتة عندنا ولا يمكن تأويلها عندنا أنه أراد بذلك النهي عن بيع
 الثمار قبل أن تكون فيكون البائع باعها لمالكه عنده وهو منهي عنه وقد
 دللت الآثار المتقدمة على أن الثمار المنهي عن بيعها قبل يبدو صلاحها
 هي المبيعة قبل كونها المسلف عليها فهي عن ذلك حتى تكون وحتى يؤمن
 عليها العامة فيبذل ويجوز السلم فيها (وقد) عضد هذا التأويل شاهدان
 (الأول) في الصحيحين من حديث ابن عباس لما سأله أبو البختري عن السلم في
 النخل فكان جوابه له في ذلك ما ذكر في حديثه من النهي عن بيع الثمار

البيعتري بفتح الباء
 والتاء بينهما خاء
 معجمة وقوله يحزر
 بتقديم الزاي على
 الراء وتقديم الراء
 كما في بعض الأصول
 نهيض كذا في
 شرح مسلم اه

حتى يا كل منه أو يؤكل وكل وحتى يوزن هـ هذا لفظ البخاري ولفظ مسلم
 سألت ابن عباس عن بيع النخل فدل ذلك على أن المنهي انما وقع فيما
 نولنا على بيع الثمار قبل أن تكون ثمارا (الثاني) في الصحيحين أيضا
 من قوله صلى الله عليه وسلم أرايت أن منع الله الثمرة ثم يبيع بأخذ أحدكم مال
 أخيه فهـ هذا أيضا دل على أن المنع انما هو من بيع ثم لم يكن له أن يكون
 وانما الذي في هذه الآثار المنهي عن السلم في الثمار في غير حينها وأما
 بيع الثمار في أشجارها بعد ما ظهرت فان ذلك عندنا جائز صحيح لماسة قدم
 من حديث جابر في أول الباب من رواية الإمام وحديث ابن عمر من رواية
 الطحاوي حيث جعل النبي صلى الله عليه وسلم فيما ذكرنا النخل لباثها
 إلا أن يشترطها مبتاعها فيكون له باشرطها أياها ويكون بذلك مبتاعها
 وقد أباح صلى الله عليه وسلم لها هنا يبيع ثمرة قبل بدو صلاحها فدل ذلك
 أن المعنى المنهي عنه في الآثار الأولى خلاف هذا المعنى (فان) قلت انما
 أجيز بيع الثمر في هذه الآثار لأنه مبيع مع غيره وليس في جواز بيعه
 مع غيره ما يدل على أن بيعه وحده كذلك لانا قدرنا أيضا أشياء تدخل مع
 غيرها في البياعات ولا يجوز أفرادها بالبيع من ذلك الطرق والافنية تدخل
 في بيع الدور ولا يجوز أن تغرد بالبيع (قلت) أن الطرق والافنية تدخل
 في البيع وإن لم تشترط ولا يدخل الثمر في بيع النخل إلا أن يشترط فالذي
 يدخل في بيع غيره لا باشرط هو الذي يجوز أن يكون مبيعا وحده والذي
 لا يكون داخلا في بيع غيره لا باشرط هو الذي إذا اشترط كان مبيعا فلم
 يجوز أن يكون مبيعا مع غيره إلا وبيعه وحده جائز ألا ترى أن رجلا لو باع
 دارا وفيها متاع أن ذلك المتاع لا يدخل في البيع وإن مشترطه أو اشترطه
 في شرائه الدار صار له كاشترطه أياها ولو كان الذي في الدار خرا أو خنزيرا
 فاشترطه في البيع فسد البيع فكأن لا يدخل في شرائه الدار باشرطه
 في ذلك إلا ما يجوز له شراؤه واشترائه وحده وكان الثمر الذي ذكرنا يجوز له
 اشتراطه مع النخل فلم يكن ذلك إلا لأنه يجوز بيعه وحده (أو) ألا ترى أن
 النبي صلى الله عليه وسلم قال في الحديث المتقدم عن جابر وقرنه مع ذكره
 النخل ومن باع عبد الله مال فماله للبائع إلا أن يشترطه المبتاع فجعل المال

للمبتاع ان لم يشترطه المبتاع وجعله للمبتاع باشرطه اياه وكان ذلك المال
لو كان خرا او خنزيرا فسد بيع العبد اذا اشترط فيه وانما يجوز ان يشترط
مع العبد من ماله ما يجوز بيعه وحده فاما ما لا يجوز بيعه وحده فلا يجوز
اشترائه في بيعه لانه يكون بذلك مبيعا وبيع ذلك الشيء لا يصلح فذلك
ايضا دليل صحيح على ما ذكرنا في الثمار الداخلة في بيع النخل بالاشترط
انها الثمار التي يجوز بيعها على الانفراد دون بيع النخل فثبت بذلك ما ذكرنا
وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف وعبد بن محمد بن الحسن رحمهم الله تعالى وقد
قال قوم ان النسي الذي كان من رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع
الثمار حتى يبدو صلاحها لم يكن منه على محريم ذلك ولا كنه كان على
المشورة عليهم بذلك لكثرة ما كانوا يحتصمون اليه فيه واحتجوا في ذلك بما
رواه البخاري في صحيحه عن سهل بن أبي حنيفة عن زيد بن ثابت رضي
الله عنه قال كان الناس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يتناهبون
الثمار فاذا جدد الناس وحضر تقاضهم قال المبتاع انه اصاب الثمر الدمان
اصابه مراض اصابه قشام عاهات يحتجون بها فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لما كثرت عنده المحصومة في ذلك فاما فلا يتابعوا حتى يبدو
صلاح الثمر كالمشورة بشير بها لكثرة خصومتهم فدل ذلك ان ما روى
في هذا الباب من النسي عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها انما كان
هذا على هذا المعنى لا على ما سواه

*(بيان الخبر الدال على ان المبيع يملكه المشتري بالقول

دون التفرق بالابدان)*

(ابو حنيفة) عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس عن النبي صلى
الله عليه وسلم انه قال من اشترى طعاما فلا يبيعه حتى يستوفيه كذا رواه
الحارثي من طريق يحيى بن نصر بن حاجب عنه واخرجه الشيخان
والطحاوي هكذا وفي لفظ عندهم من ابتاع بدل اشترى وفي آخر حتى
يقبضه وفي آخر حتى يملكه ولم يقل البخاري حتى يملكه واخرجه مسلم
والطحاوي ايضا من حديث ابن عمر باقيا الامام (وجه الاستدلال به
انه اذا قبضه حل له بيعه وقد يكون قابضا له قبل افتراق بدنه وبدن بائعه

قوله الدمان بوزن
زمان وبالضم ومراض
وقشام بوزن غراب
وقوله فاما لا اصله
فان لا تتركوا هذه
المباينة الخ فزيدت
ما وادغمت النون
فيها وحذف الفعل
ا

وأخرج الطحاوي والبيهقي من حديث سعيد بن المسيب قال سمعت
عثمان بن عفان رضي الله عنه بخطب على المنبر يقول كنت أشتري القمح
فأبيعه بربح الأصح فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اشتريت
فأصكّل واذا بيعت فكل فكان من ابتاع طعنا ما كايّلة فباعه قبل أن
يكّاله لا يجوز بيعه فإذا ابتاعه فأكّاله وقبضه ثم فارق بآئنه فكل قد أجمع
أنه لا يحتاج بعد الفارقة إلى إعادة الكيل وخلاف بين أكتياله أياه بعد
البيع قبل التفريق وبين أكتياله أياه قبل البيع فدل ذلك أنه إذا أكّاله
أكتياله لا يحل له بيعه فقد كان ذلك أكتياله منه وهو له مالك وإذا أكّاله
أكتيالا لا يحل له بيعه فقد أكّاله وهو غير مالك فثبت بما ذكره وقوع ملك
المشتري في المبيع بآتيائه أياه قبل فارقة تكون بعد ذلك (وأما) من طريق
النظر فقد رأينا الأموال تملك بعقد وفي أبدان وفي أموال وفي منافع وفي
أبضاع فكان ما يملك من الأبضاع هو النكاح فكان ذلك يتم بالعقد
لا بفارقة بعد العقد وكان ما يملك به المنافع هو الأجازات فكان ذلك أيضا
مملوكا بالعقد لا بفارقة بعد العقد فالنظر على ذلك أن يكون كذلك الأموال
المملوكة بسائر العقود من البيوع وغيرها أن تكون مملوكة بالأقوال
لا بالفارقة بعد ما قياسا ونظرا على ما ذكرنا في ذلك وهذا قول أبي حنيفة
وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى وهو أيضا قول طائفة من أهل المدينة
وأبيه ذهب مالك وربيعة والنخعي وأهل الكوفة ورواه عبد الرزاق عن
الثوري وناهيك بأبي حنيفة والثوري إذا اجتمع على قول فاشدد يدك به
(ذكر) ما يعارض ذلك والجواب عنه (أخرج) الشيخان من حديث ابن
عمر رفعه البيعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا إلا يبيع
الخيار ولفظ النسائي المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا وأخرجه من حديث
حكيم بن حزام رفعه البيعان بالخيار ما لم يتفرقا فان صدقا وبينا بورك لهما
في بيعهما وإن كذبا وكتما محقت بركة بيعهما ولله ثلاثة من طريق عمرو بن
شعب عن أبيه عن جده رفعه المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا إلا أن يكون
صفة خيار ولا يحل له أن يفارق صاحبه خشية أن يستقبله ولله ما في وابن
ماجه من حديث سمرة البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ولا في داود وابن ماجه

من حديث أبي بردة مثله واغظ الطحاوي من حديث ابن عمر رفعه كل
 بيع بين فلان وبيع بينهما حتى يتفرقا أو يكون بيع خيار وفي لفظ آخر له البيعان
 بالخيار ما لم يتفرقا أو يقول أحدهما صاحبه اختر وعند الطحاوي أيضا
 من حديث حكيم بن حزام من طريق عبد الله بن الحارث عنه باللفظ البيعان
 بالخيار حتى يتفرقا أو ما لم يتفرقا والباقي كلفظ الثلاثة (وأخرج) الطحاوي
 أيضا من حديث أبي هريرة رفعه البيعان بالخيار ما لم يتفرقا أو يكون
 بيع خيار (وأخرج) الطحاوي أيضا والبيهقي من طريق هشام بن حسان
 عن أبي الوضئ عن أبي هريرة أنهم اختصموا إليه في رجل باع جارية فنام معها
 البائع فلما أصبح قال لا أرضا فقال أبو هريرة إن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 البيعان بالخيار ما لم يتفرقا وكان في خياره شعر (وأخرج) الطحاوي والبيهقي
 أيضا من طريق جليل بن مرة عن أبي الوضئ قال نزلنا منزلا فباع صاحب
 لنا من رجل فرسا فأقنصنا في منزله أيونا وأيامتنا فلما كان الغد قام الرجل
 يسرج فرسه فقال له صاحبه أنك قد بعته فاختصمنا إلى أبي هريرة فقال
 إن شئتما قضيت بينكما بفضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يقول البيعان بالخيار ما لم يتفرقا وما أراكم تفرقتما
 (فهذا) مجموع ما يعارض به القول الأول وهو الافتراق بالقول (قال)
 أصحاب القول الأول في تأويل هذه الآثار إذا قال البائع قد بعته
 منك وقال المشتري قد قبلت فقد تفرقا وانقطع خيارهما وقالوا الذي كان
 لهما من الخيار هو ما كان للبائع أن يبطل قوله للمشتري قد بعته هذا العبد
 بالغ درهم قبل قبول المشتري فإذا قبل المشتري فقد تفرق هو والبائع
 وانقطع الخيار وقالوا هذا كما ذكر الله تعالى في الطلاق وإن تفرقا بعن الله
 كلام من سمعته فكان الزوج إذا قال للمرأة قد طلقك على كذا وكذا فإلقت
 المرأة قد قبلت فقد بانت وتفرقا بذلك القول وإن لم يتفرقا بآبائهم قالوا
 فكذلك إذا قال الرجل للرجل قد بعته عبدك هذا بالغ درهم فقال
 المشتري قد قبلت فقد تفرقا بذلك القول وإن لم يتفرقا بآبائهم (وعن)
 قال بهذا القول وفسر بهذا التفسير محمد بن الحسن رحمه الله تعالى (وقال)
 عيسى بن أبان في كتاب الحجة الفرقة التي تقطع الخيار والمذكور وفي هذه

الا سؤارهى الفرقة بالابدان وذلك ان الرجل اذا قال للرجل قد بعتك
عبدى هذا بالف درهم فلم يخاطب بذلك القول ان يقبل ما لم يفارق
صاحبه فاذا افترقا لم يكن له بعد ذلك ان يقبل (قال) ولولان هذا الحديث
جاء ما علمنا ما يقطع بالخاطب من قبول الخاطبة التي خاطبه بها صاحبه
وأوجب له بها البيع فلما جاء هذا الحديث علمنا ان افتراق ابدانهم ما يبد
الخاطبة بالبيع يقطع قبول تلك الخاطبة (وقد روى) هذا التفسير
عن أبى يوسف قال عيسى وهذا أولى مما سجل عليه هذا الحديث لاننا رأينا
الفرقة التي لها حكم فيما اتفقوا عليه هي الفرقة في الصرف فكانت تلك
الفرقة انما يجب بها فساد عقد مقدم ولا يجب بها صلاحه وكانت هذه
الفرقة المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في خيار المتبايعين اذا
جعلنا ما على ما ذكرنا فسد بهما ما كان تقدم من عقد الخاطب وان جعلنا ما
على ما قال الذين جعلوا الفرقة بالابدان يتم بها كانت بخلاف فرقة الصرف
ولم يكن لها أصل فيما اتفقوا عليه لان الفرقة المتفق عليها انما يفسد بها
ما تقدمها اذا لم يكن تم حتى كانت (فاولى) الاشياء بها ان تجعل هذه
الفرقة المختلف فيها كالفرقة المتفق عليها فيجب بها فساد ما قد تقدمها
ما لم يكن تم حتى كانت فثبت بذلك ما ذكرنا (وعيسى) بن أبان هذا من
أحساب محمد بن الحسن ولما صنف كتاب المجبة وراه المأمون أعجب به
كثيرا وترحم على الامام أبى حنيفة رحمه الله تعالى ذكره الخوارزمي (قلت)
وحاصل ما فهم من تقريره أن أبى يوسف يرى ان التفرق المذكور
في الحديث هو التفرق بالابدان بعد الايجاب قبل القبول (وحاصل)
ما ذكرنا من أولوية هذا الوجه انما عهدنا في الشرع ان الفرقة موجبة للفساد
كفى الصرف قبل القبض وما ذكره يوجب التمام ولا نظيره في الشرع
فكان ما ذكرنا أولى لكونه مراداً فتأمل (واحتج) القائلون بفرقة الابدان
بأن الخبر اما لم يذكر المتبايعين فقال البيهقي بالخيار ما لم يتفرقا قالوا فهما
قبل البيع متساومان فاذا تباعا معا صار متبايعين فكان اسم التبايع
لا يجب لهما الابدان العقد فتم يجب لهما الخيار واحتجوا ايضا بما روى عن
ابن عمر في الصحيحين من رواية نافع عنه كان اذا بايع رجلا فآراد أن لا يقبله

قام فغشى هنية ثم رجع اليه ورواه الطحاوي كذلك قالوا وهو قد سمع
 من النبي صلى الله عليه وسلم قول البيهقي بالخيار لم يتفرقا فـ كان ذلك
 عنده على التفرق بالابدان وعلى ان البيع يتم بذلك ودل على ان مراد النبي
 صلى الله عليه وسلم كان كذلك ايضا واحتجوا ايضا بحديث أبي برزة
 الذي قدمناه آنفا حيث قال للذين اختصموا اليه ما أرا كما تفرقتما فـ كان
 ذلك التفرق عنده هو التفرق بالابدان ولم يتم البيع عنده قبل ذلك التفرق
 (والجواب) عن ذلك اما قولهم لا يكونان متبايعين الا بعد أن يتعاقدا البيع
 وهما قبل ذلك متساومان فذلك اغفال منهم لسعة اللغة فانه يطابق على
 المتساومين اسم المتبايعين اذا قربا من البيع وان لم يدونا متبايعا وقد سمعنا
 اسمعيل أو اسحقا في بعض القربة من الذبح وان لم يكن ذبح وفي الحديث
 لا يسوم الرجل على سوم أخيه وفي آخر لا يبيع الرجل على بيع أخيه
 ومعناهما واحد نقله الطحاوي (وقال) الزياحي وأما قولهم اذهما متبايعان
 بعد البيع فقد ذكرنا ان الحقيقة فيه حالة البيع ولانه يحتمل انه سماهما
 متبايعين لقربهما من البيع كما سمي العَصير خمر (وأوضحه) شارح المختار
 فقال الاحوال ثلاثة حالة لم يوجد فيها الايجاب ولا القبول وحالة وجد فيها
 كلاهما وحالة وجد فيها احدهما فاطلاق اسم المتبايعين عليهما في الحالة
 الاولى والثانية مجاز باعتبار ما يؤول اليه وباعتبار ما كان فتعينت الحالة
 الثالثة اذ هي جامعة قريبة الى الحقيقة اذ الشارح أبقي الايجاب ماداما
 في المجلس ليربط بالقبول انتهى (وقال) الزياحي ونمسا كان له خيار
 القبول لانه لو لم يكن له الخيار للزم البيع من غير اختيار والاخر ولدخل
 في ما عكسه وليس ذلك في وسع الموجب وللاوجب ان يرجع في هذه الحالة
 لانه ليس فيه ابطال حق الغير انتهى فهذه معارضة صحيحة (وأما)
 ما ذكرناه عن ابن عمر من فعله الذي استدلوا به على مراد رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في الفرقة فان ذلك يحتمل عندنا ما قالوا ويحتمل غير ذلك قد يجوز
 ان يكون أشـ كات عليه تلك الفرقة ما هي فاحتملت عنده الفرقة بالابدان
 على ما ذكرناه واحتملت عنده الفرقة بالابدان على ما ذهب اليه عيسى بن
 أبان واحتملت عنده الفرقة بالاقوال على ما ذهب اليه الآخرون ولم يحضره

دليل يدل أنه بأخذها أولى منه مما سواه منها فافارق بائعه بيده احتمالا
 فأراد أن يتم البيع اتفاقا ولا يكون لبائعه نقض البيع عليه أصلا (وقال)
 صاحب الايضاح هو تأويل الراوى ولا يكون حجة على غيره انتهى
 (وقال) الزياي تأويل الصحابي عندنا لا يكون حجة انتهى (ومما) يعضد
 ان ابن عمر كان يفعل ذلك لقطع الاحتمال لما روى الطحاوى من طريق
 الزهري عن حمزة بن عبد الله ان ابن عمر قال ما أدركت الصفة حيا فهو من
 مال المتاع فدل ذلك انه كان يرى ان البيع يتم بالاقرار قبل الفقرة التي
 تكون بعد ذلك وان المبيع ينتقل بتلك الاقوال من ملك البائع الى ملك
 المتاع حتى يملك من ماله ان هلك فهو ذل على مذهب في الفقرة مما
 ذكرنا (وأما) ما ذكرنا عن أبي برزة فلا حجة لهم فيه أيضا عندنا لان
 في الحديث المذكور فلما أصبح أقام الرجل يسرج فرسه الخ وفيه ما أواما
 تفرقة مما فقياه الى فرسه مفارقة (وقال) الطحاوى قد أقاما بعد
 البيع مدة يعلم ان كلامهم ما قد قام الى ما لا بد منه من حاجة الانسان
 وقيامه الى صلاة يكون بذلك تاركا لما كان فيه ومشتغلا بما سواه مما لو وقع
 مثله في صرف تصارفاه قبل القبض لغسدا صرف فلذلك لو كان الخيسار
 واجبا في البيع بعد عقده لقطعة هذه الاشياء فدل ذلك على ان التفرق
 عند أبي برزة لم يكن بالابدان (غريبة) أورد البيهقي في السنن في آخر
 باب أخبار المتبايعين من طريق ابن المديني عن سفيان يعني ابن هبيرة انه
 حدث الكوفيين بحديث البيهقي بالخيار قال فحدثوا به أباحنيفة
 فقال ان هذا ليس بشئ أرايت ان كنا في سفينة الخ (قال) ابن المديني ان الله
 تعالى سألهم عما قال انتهى (أقول) وبالله التوفيق ان كان مراد البيهقي
 من ادراج مثل هذا في آخر الباب قصد الحق وبيان في كل شئ لوجه الله
 تعالى لا ليل ولا عصبية فهو في ابراده لا مثال ذلك بمنزل عنه لانه أورد
 مورد التفتيش لسان هذا الامام العظيم قدره عند الله وعند الناس
 والاهتمام بحجابه (ولقد) كنت اسمع مشايخي دائما يقولون ان البيهقي
 متعصب وكنت لا أصدق ذلك وأجل حاله على محاسن حتى رأيت مثل
 هذا في كتابه وحاشا امامه الذي تقلد مذهب ان يغض عن أئمة الدين أو يطعن

في المحدثين وهذه حكاية منكرا لا تليق بأبي حنيفة مع ما سارت به الركان
 وشبهت به كتب أصحابه ومخالفيه من ورعه وزهده ومخالفته من الله
 تعالى وشدة احتياطه في الدين وقصده الحق ونصيحة المسلمين (وعلى)
 تقدير صحة الحكاية لم يرد بقوله ليس هذا بشئ الحديث وإنما أراد ليس
 هذا الاحتجاج بشئ يعني تأويله بالتفرق بالابدان فلم يرد الحديث بل
 تأويله بأن التفرق المذكور فيه هو التفرق بالأقوال لقوله تعالى وإن
 يتفرق رأيي الله كلاما من سعته (ولهذا) قال أرايت لو كنا في سفينة أو تأويل
 المتبايعين بالتساو ومن (وقول) ابن المديني ان الله سأل عسا قال فلا
 شك فيه كل مسئول عن قوله وفعله وهو رضى الله عنه قد أعد جوابا ولم يترك
 النصوص متضاد (ثم) هو لم ينفرد باحتجاده في هذا القول بل وافقه عليه
 شيخ امامه الذي يقتدى به وشيخه من قبل والثوري والبخاري وغيرهم فإن
 هذه العصية لمن تأمل (واقصد عجبت) من الشيخ في الدين السبكي
 حيث قال في رسالته سماها النظر المصيب في علق القريب مانعه
 واقد صكت من أيام تطرت في الغاية شرح الهداية لفاضل القضاة شمس
 الدين المروجي الحنفي رحمه الله تعالى مع فضيلة كانت عنده ومجدة لاهل
 العلم واحسان ولي به اجماع فرائده ذكر فيه ان البيهقي متعصب فاستعجبت
 هذه الكلمة وامتعت منها وانما الكلمة تملأ انهم وكيف تصدرون عالم
 أو يظنوا أو يتوهموا ولا تصدر الاعن جهل وغفلة عن رتبة العلماء وما
 يجب ان يكون العلماء عليه من الاخلاص واعطاء العلم حقه واجلال الله
 والكلام في دينه وشريعته والعصية في الجهال الذين لم يتعلموا بشئ
 من العلم فبيحة فكيف بمن عنده شئ من العلم وأطال في ذلك الى ان قال
 وخطرت ان هذا هو معنى ما شاع على السنة الناس ان محوم العلماء
 معومة لان الوقعة فيهم وقعة في الشريعة الى آخر ما قال (وانت) اذا
 عرضت هذا الكلام على الشيخ السبكي لم يقبله بحال فقدر الامام فان
 ظاهره انه نقض اصول الشريعة على زعمه وصار في عداد من
 لم يعا بالكلامه ومثل هذا لا يقوله الامتصعب (سلمنا) ان المروجي عاب
 في حق البيهقي أو ما سلم ان البيهقي والخطيب عابا في حق الامام ففسبوا اليه

قوله الامتصعب
 التواء في عصب
 الرجل اه

حكايات منكرة من طرق رجال مجاهيل فلهذا يقول له ما السبكي هذا
حرام والوقية في المختارين وقية في الشريعة وواجب ان لحم البهي
مسموم ولحم الامام غير مسموم ومن تأمل كتاب السنن للبيهقي قضي من
نصبهاته العجب وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله

العلی العظیم * * *

(في الخبر الدال على ان الطعام وغيره سواء في النهي عن بيع ما لم يقبض)
(ابو حنيفة) عن عمرو بن دينار عن ابن عباس قال نهينا عن بيع الطعام
حتى يقبض (قال) ابن عباس واحسب كل شيء مثل الطعام لا يجوز بيعه حتى
يقبض كذا رواه البخاري من طريق اسمعيل بن يحيى منه (واخرجه)
السنن بلقاء الذي نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم فهو الطعام ان يباع
حتى يقبض قال ولا أحب كل شيء الا مثله (وقد) أخذنا هذا الحديث
الاول جماعة فقالوا هذا خاصة في الطعام (وخالفهم) آخرون فقالوا
ذلك النهي وقع على الطعام وعلى غير الطعام (ماروى) عن ابن عمر انه
اراد بيع زيت كان ابتاعه من السوق فلما قبضه أعطاه رجل رجلا
حسنا فهم ان يبيعه له فنهاه زيد بن ثابت وأخبره ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم نهانا ان نبيع السلع حيث تبتاع حتى نخوزها التجار الى رحلهم
فامتنع ابن عمر من بيعه اذ ذلك فدل ذلك على انه لا يجوز بيع شيء ابتاع
الا بعد قبض مبعاه اياه طاماما كان أو غير طامام (الانترى) الى ابن
عباس لما فهم ذلك المعنى زاد برأيه فقال واحسب كل شيء مثله (قال)
الطحاوي وقد روى عن جابر رضى الله عنه مثل ذلك وجاءت أخيمار آخر
مرفوعة بالنهي عن بيع ما لم يقبض لم يقصد فيها الى الطعام ولا الى غيره وهو
قول ابي حنيفة واجي يوسف وحجهم غير ان ابا حنيفة قال لا بأس ببيع الدور
والارضين قبل قبض مشتريها اياها لانها لا تنقل ولا تحول وسائر اليعاات
ليست كذلك والله اعلم

* * *
(بيان الخبر الدال على الخيارات)

(اعلم) ان العلة نوعان عقلية وهى ما لا يجوز تراخي الحكم عنها كالوادع
الاسوداد ولذلك قال الشيخ أبو منصور رحمه الله تعالى العقلية ما اذا وجد

وجب المحكم به وشرعية كاليث للجمع والاقوات لاصلاوات وفي مثل هذه
العلة يجوز تراخي المحكم عن علته الا أنه لا يجوز تخالف المحكم عن العلة الاعلى
قول من يجوز تخصيص العلة (والوانع) أنواع ممانع يمنع انعاده العلة كما
اذا اضاف البيع الى حر وممانع يمنع تمام العلة كما اذا اضاف الى مال الغير
وممانع يمنع ابتداء المحكم كخيار الشرط وممانع يمنع تمام المحكم كخيار الرؤية
وممانع يمنع لزوم المحكم كخيار العيب فالتحيزات ثلاثة على هذا الترتيب
(فخيار الرؤية) احتج الامام فيه بحديث أبي هريرة الذي أخرجه الدارقطني
والبيهقي وغيرهما وفي مسند الحارثي من رواية الامام ~~واكن~~ ليس
في شيء من الكتب الستة فاذا لم ادره (وخيار الشرط) اورد فيه صاحب
الهداية حديث حبان بن منقذ بن عمرو الانصاري الذي ~~سكان~~ يغبن
في البياعات فقال له النبي صلى الله عليه وسلم اذا بايعت فقل لا حلاية ولا
الخيار ثلاثة ايام أخرجه المحاكم من حديث ابن عمر والطبري في الاوسط
والكبير وأخرجه الاربعية وصححه الترمذي بدون قوله في الخيار ثلاثة
ايام ولكنه في ما وجدته في مسانيد الامام فلم ادره * * *

(خيار العيب وحكم بيع المهرارة)

(ابو حنيفة) عن الميمون عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه (قال)
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اشترى شاة مصرة فهو بالخيار ثلاثة
ايام فان ردّها ردّها صاعا من تمر لا سمراء كذا رواه ابن المظفر عن طريق
زفر عنه (ورواه) ابن خزيمة من طريقه وأخرجه مسلم هكذا الا أنه
قال من ابتاع وأخرجه الطحاوي من طريق هشام وحبيب عن ابن
سيرين وأخرجه من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة
منه بلفظ فان شاء أمسكها وان شاء ردّها ووردتها صاعا من تمر جعل الخيار
للمشتري ثلاثة ايام (وروى) هذا الحديث من طرق أخرى ولم يذكر فيها
خيار المشتري وقت وذلك فيما أخرجه مسلم بلفظ من اشترى شاة صرة
فليقلبها فليقلبها فان رضى حلالها أمسكها والاردّها ووردتها صاعا من تمر
(وفي) لفظ آخر فهو بخير النظر ان شاء أمسكها وان شاء ردّها ووردتها
من تمر لا سمراء (وفي) لفظ آخر اذا ما احدثكم اشترى شاة صرة

أوشاة امرأة فهو بخير النظرين بعد أن يحامها المارضي أو فليردها وصاعا
من تمر (وفي) لفظ من اشترى من الغنم فهو بالخيار (وعند) البخاري
عن ابن مسعود قال من اشترى شاة محفلة فردها فليردها صاعا من تمر
هو كذا ذكره موقوفاً ولم يخرج مسلم عن ابن مسعود في التصريفة شيئاً
لاموقوفاً ولا مرفوعاً (وأخرج) الطحاوي من طريق محمد بن سيرين
وخلاس بن عمرو عن أبي هريرة رفعه من اشترى شاة مصرة أو لقمحة مصرة
فحلبها فهو بخير النظرين بين أن يختارها وبين أن يردّها وإناء من طعام
(قال) الطحاوي فذهب قوم إلى أن الشاة المصرة إذا اشترها رجل
فحلبها فلم يرض حلبها فبما يئنه وبين ثلاثة أيام كان بالخيار أن شاء أمسكها
وإن شاء ردها وردمها صاعاً من تمر (واختبوا) في ذلك به هذه الآثار
(ومن) ذهب إلى ذلك ابن أبي ليلى إلا أنه قال يردّها ويردها فبما تصاع
من تمر (وكان) أبو يوسف أيضاً قال بهذا القول في بعض أماليه غير أنه
ليس بالمشهور عنه (وخالف) ذلك كله آخرون فلو أليس للمشتري ردها
بالعيب ولا بغيره يرجع إلى البائع بقصان العيب (ومن) قال ذلك
أبو حنيفة ومحمد بن الحسن وذهبوا إلى أن مروي عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم في ذلك مساقفة تقدم في هذا الباب منسوخ (فروى) عنهم
هذا الكلام مجملاً (ثم) اختلف عنهم من بعد في الذي نسخ ذلك ما هو
(فقال) محمد بن شعيب فيه الخبر في عته ابن أبي عمران أن نسخه قوله صلى
الله عليه وسلم البائع بالخيار لم يتفرقا لما قطع بالفرقة الخيار ثبت
بذلك أن لا خيار لأحد بعدها إلا أن استثناه بقوله لا بيع الخيار
(قال) الطحاوي وهذا التأويل غلط فاسد لأن الخيار المجمعول
في المصرة انما هو خيار عيب وخيار العيب لا تقطعه الفرقة (الأنرى)
أن رجلاً اشترى عبداً فقبضه وتفرقوا ثم رأى به عيباً بعد ذلك أن له رده
على بائه باتفاق المسلمين ولا يقطع ذلك التفرق المروي في الآثار المذكورة
عنه صلى الله عليه وسلم في ذلك فذلك المانع للشاة المصرة إذا قبضها
فاحتاجنا أن نعلم أنها على غير ما كان ظاهره منها وكان ذلك لا يعلم في احتلا به مرة
ولا مرتين جمعت له في ذلك هذه المدة وهي ثلاثة أيام ليحتملها في ذلك فيقف

على حقيقة ما هي عليه فان كان باطنها كظاها فبذلك لم يمتدحها واستوفى بما
اشترى وان كان ظاها مختلفا باطنها فقد ثبت العيب ووجب له رد ما به
فان حايها بعد الثلاثة الايام فقد حايها بعد علمه بعيبها فذلك رضاهن بها
فلهذه العلة وجب بها فساد التاويل المذكور (وقال) عيسى بن ابيان
في كتاب النجدة ~~كان~~ ما روى من الحكم في المرأة بما في الاثار الاول
في وقت ما كانت العقوبات في الذنوب يؤخذ بها الاموال (فن) ذلك ما روى
في الزكاة انه من اداها طائعا فله اجرها والا اخذناها منه وشطر ماله عزمة
من عزومات ربنا (ومن) ذلك ما روى في حديث عمر بن شعيب في سارق
التمرة التي لم تحرق انه يضرب جلدات فكالا ويغرم مثلها فلما كان الحكم في
اول الاسلام كذلك حتى نسخ الله الربا ردت الاشياء المأخوذة الى امثالها
ان كانت لها امثال والى قيمتها ان كانت لا امثال لها (وكان) صلى الله عليه
وسلم قد نهى عن التصرية وان يبيع المحفلات خلافة ولا يجل خلافة مسلم
فكان من فعل ذلك وباع ما قد جعل يبيعه مخالفا لما امر به رسول الله صلى
الله عليه وسلم وادخل فيه ما نهى عنه كانت عقوبته في ذلك ان يجعل اللبن
المخلوب في الايام الثلاثة للمشتري بصاع من تمر واعله يساوى اصعها كثيرة
ثم نسخت العقوبات في الاموال بالمعاصي وردت الاشياء الى ما ذكرنا فلما
كان ذلك كذلك ووجب رد المصراة بعيبها وقد رايها اللبن علمنا ان ذلك
اللبن الذي اخذه المشتري منها قد كان بعضه في ضرعها في وقت وقوع البيع
عليها فهو في حكم البيع وبعضه حدث في ضرعها في ملك المشتري بعد وقوع
البيع عليها فذلك للمشتري فلما لم يمكن رد اللبن بكامله على البائع اذ كان
بعضه مما لم يملك يبيعه ولم يمكن ان يجعل اللبن كله للمشتري اذ كان ملك بعضه
من قبل البائع يبيعه ايام الشاة التي قد رددها عليه بالعيب وكان ملكه كله
يجزى من الثمن الذي وقع به البيع فلا يجوز ان يرد الشاة بجميع الثمن
ويكون ذلك اللبن سالما له بغير ثمن فلما كلن ذلك كذلك منع المشتري من
ردها ورجع على بائعه بثمنه ان عيبها (قال) عيسى فهذا وجه حكم بيع
المصراة (قال) الطحاوي وقد راي في ذلك وجهها هو شبهه عندى بنسخ هذا
الحديث من ذلك الوجه الذي ذهب اليه عيسى وذلك ان لبن المصراة الذي

احتلمه المشتري منها في الثلاثة الأيام التي احتلمها فيها قد كان بعضه في ملك
البائع قبل الشراء وحدث بعضه في ملك المشتري بعد الشراء لأنه قد احتلمها
مرة بعد مرة فكان ما كان في يد البائع من ذلك مبيعاً إذا وجب نقض البيع
في الشاة وجب نقض البيع فيه وما حدث في يد المشتري من ذلك فاعسا كان
ملكه بسبب البيع أيضاً وحكمه حكم الشاة لأنه من بدنها هذا على مذهبننا
وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد جعل المشتري المصراة بعد رددها جميع
لبنها الذي كان عليه منها بالصاع من القم الذي أوجب عليه رده مع
الشاة وذلك لأن حينئذ قد تلف أو تلف بعضه فكان المشتري قد ملك
لبنها ديناً بصاع قمدين قد غلب ذلك في بيع الدين بالدين ثم نهى رسول الله
صلى الله عليه وسلم من بعد عن بيع الدين بالدين بما روى عن ابن عمر أن
النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الكالئ بالكالئ يعني الدين بالدين
فقد خذ ذلك ما كان تقدم عنه مما روى عنه في المصراة وقد ثبت عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم من حديث أبي هريرة وغيره قوله الخراج بالضم
وذاقته العلماء بالقبول وزعمت أنت أن رجلاً اشترى شاة فباعها ثم اصاب
بها عيباً غير الثقيل أنه يرددها ويكون اللبن له وكذلك لو كان مكان اللبن
ولد ولدت ردها على البائع وكان الولد له وكان ذلك عندك من الخراج الذي
جعله النبي صلى الله عليه وسلم للمشتري بالضم أن فليس يخلفوا الصاع الذي
توجه على مشتري المصراة إذا ردها على البائع بالتصيرية أن يكون عوضاً
من جميع اللبن الذي احتلمه منها الذي كان بعضه في ضرعها في وقت
وقوع البيع وحدث بعضه في ضرعها بعد البيع أو يكون عوضاً عن اللبن
الذي كان في ضرعها في وقت وقوع البيع خاصة فإن كان عوضاً عنهما فقد
نقضت بذلك أصلك الذي جعلت به اللبن والولد للمشتري بعد الرد يا عيب
لأنك جعلت حكمهم أحكم الخراج الذي جعله النبي صلى الله عليه وسلم
للمشتري بالضم وأن كان ذلك الصاع عوضاً عما كان في ضرعها في وقت
وقوع البيع خاصة والباقي سالم للمشتري لأنه من الخراج فقد جعلت للبائع
صاعاً دينياً بل دين وهو هذا غير جائز في قولك ولا في قول غيرك فعلى أي
الوجهين كان هذا المعنى عندك فانت به تارك أصلاً من أصولك وقد كنت

أنت بالقول بتسخير هذا المحكم في المرأة أولى من غيرك لأنك أنت تجعل اللبن في حكم الخراج وغيرك لا يجعله كذلك انتهى (تذييله) قد عرفت البين في باب الدليل على أنه لا يجوز شرط الخيار أكثر من ثلاثة أيام وذكر فيه حديث المرأة ولا يخفى أنه لا يجه في نفسه أذ جعل فيه الخيار للمشتري بلا رضا البائع ولا بأن يشترط عند العقد فتأمل * * *

(البيع الفاسد)

(اعلم) أن البيع على أربعة أقسام (صحیح) وهو المشروع بأصل ووصف ويفيد المحكم بنفسه إذا خلع عن الموانع (وباطل) وهو غير مشروع أصلاً (وفاسد) وهو مشروع بأصله دون وصفه وهو يفيد المحكم إذا اتصل به العصد (وموقوف) وهو يفيد المحكم على سبيل التوقف وامتنع تمامه لأجل غيره وهو بيع ملك الغير قاله الزبلي (وفي) شرح المختار البيع نوعان صحيح وفاسد والصحيح نوعان لازم وغير لازم والفاسد على نوعين قوي وهو في صاب العقد وضعيف والبيع الفاسد يفيد الملك بالقبض خلافاً للشافعي والفاسد أكثر وأعم لاشتماله على الباطل والمكروه فكل باطل فاسد ولا عكس (وفي) صدر الشرع لفرق بين الباطل والفاسد عند الشافعي * * *

(بيان الخبر الدال على أن بيع الخمر باطل)

(أبو حنيفة) عن محمد بن قيس بن مخزومة الحمداني أنه سمع عمر بن الخطاب رضي الله عنه يسأل عن بيع الخمر وأكل ثمنها فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول قاتل الله اليهود حرمت عليهم الخمر ففروا وأكلوها واستحلوا كل ثمنها إن الله حرم بيع الخمر وشراءها وأكل ثمنها كذا رواه ابن خزيمة ومن طريق الحسن بن زياد عنه (وأخرجه) مسلم من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح يقول وهو بمكة إن الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام فقبل يارسول الله أريت شعوم الميتة فإنه يطلى بها السفن ويدهن بها الجلود ويستصبغ بها الناس فقال لا هو حرام ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذلك قاتل الله اليهود إن الله لما حرم عليهم شعومها

أجلوه ثم باعوه فأكلوا ثمنه (وأخرجه) من حديث ابن عباس قال بلغ عمر
 أن سمرة باع نخرا فقال قاتل الله سمرة الم يعلم أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فجملواها فباعوها (وعند)
 البخاري بلغ عمر أن فلانا باع نخرا فقال قاتل الله فلانا لم يبق له سمرة وفي
 بعض الفاظه عن النبي صلى الله عليه وسلم قاتل الله اليهود (وأخرجه) مسلم
 أيضا من حديث أبي هريرة رفعه قاتل الله اليهود حرمت عليهم الشحوم
 فباعوها وأكلوا ثمنها (وفي) لفظ آخر حرمت عليهم الشحوم فباعوها
 وأكلوا ثمنه (وأخرج) أيضا من حديث ابن عباس رفعه أن الذي حرمت
 ثمرها حرم بيعها (ومن) حديث أبي سعيد الخدري رفعه أن الله حرم
 الخمر فمن أدركته هذه الآية وعنده منه شيء فلا يشرب ولا يبيع الحديث
 وقد تفرد بهما مسلم عن البخاري (قال) الزياهي يبيع الميتة والدم والخنزير
 والخمر باطل لعدم ركن البيع وهو بطلان المال بالمال فلوها لم يكن وعند
 المشتري لم يقم لأن العقد في الباطل غير معتبر فيبقى القبض باذن المالك
 وقيل بضمين لأنه لا يكون أدنى حال من المقبوض على سؤم الشراء وقيل
 الأول قول أبي حنيفة والثاني قول صاحبيه (والاصل) فيه أن يبيع
 ما ليس بمال عند أحد كالخمر والدم والميتة التي ماتت حتف أنفها باطل
 وإن كان مالا عند البعض كالخمر والخنزير والموقوذة فإن هذه الأشياء مالا
 عند أهل الذمة فإن بيعت بدين في الذمة فهو باطل وإن بيعت بعين فهو فاسد
 في حق ما يقابلها حتى تملك وتضمن بالقبض باطل في حق نفسها حتى لا تضمن
 ولا تملك بالقبض لأنها غير متقومة لما ان الشروع أمرها بانتها وفي ثمنها
 المقدم مقصود العزاز لم يفسد كان باطلا وذلك بأن يشترط بدين في الذمة
 لأن الثمن من الدراهم والدنانير غير مقصود وانما هي وسائل والمقصود
 تخصيصها فكان باطلا هاته لها وإن لم تكن مقصودة بأن كانت ديناً في الذمة
 كان فاسداً لأن المقصود تحصيل ما يقابلها وفيه عزاز له لا لغيره لأن الثمن
 تبع لما ذكرنا والاصل المبيع وكذا إذا كانت معينة وبيعت بعين مقايضة
 صار فاسداً في حق ما يقابلها باطلا في حقها (أبو حنيفة) عن محمد بن قيس
 أن رجلاً من ثقيف يكنى أبا عامر كان يهدي إلى النبي صلى الله عليه وسلم

في كل عام راوية من خمر فاهدي اليه في العام الذي حرمت فيه الخمر راوية
خمر كما كان يهديها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أبا عامر ان الله
تعالى حرم الخمر فلا حاجة لنا في خمرك فقال رجل خذها وبيعها واستعن
بغناها على حاجتك فقال ان الله تعالى حرم شرها وحرم بيعها وأكل ثمنها
كذا رواه الحسن بن زياد عنه وأخرجه مسلم من طريق عبد الرحمن بن وعلة
السبائي انه سأل ابن عباس عما يصر من الغنم فقال ابن عباس ان
رجلا هدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم راوية خمر فقال له هل علمت
ان الله قد حرمها قال لا قال فسارنا فقال له رسول الله صلى الله عليه
وسلم سمع سارته قال أمرته ان يبيعها فقال ان الذي حرم شرها أحرم بيعها
قال ففتح المزاينة حتى ذهب ما فيها تفرد مسلم بهذا الحديث عن البخاري
(بيان الخبر الدال على حكم المزاينة والمساكلة)

(أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه
وسلم نهى عن المزاينة والمساكلة كذا رواه البخاري وهو متفق عليه وزاد
مسلم وزعم جابر أن المزاينة يبيع الرطب في النخل بالتمر كيلا والمساكلة
في الزرع على نحو ذلك يبيع الزرع القائم بالحطب كيلا
(بيان الخبر الدال على حكم بيع السنين)

(أبو حنيفة) عن يزيد بن أبي ربيعة عن أبي الوليد عن جابر رضى الله عنه
نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المساكلة والمزاينة وان يشتري النخل
سنة أو سنتين كذا رواه طلمحة وابن خلى وعند ابن عبد الباقي وابن خسرو
وطلمحة أيضا (أبو حنيفة) عن يزيد بن أبي انيسة عن أبي الوليد عن جابر رفعه
مثله (أما) بيع السنين فأخرج مسلم في حديث جابر باللفظ نهى عن
المساكلة والمزاينة واه ماومة والخسارة (قال) أحد الرواة يبيع السنين
في المعاومة (وعنه) أيضا نهى عن كراء الارض وعن بيعها السنين ولم يذكر
البخاري بيع السنين (وأخرجه) أبو داود والترمذي والنسائي وابن
حبان (وفي) شرح المختار المزاينة يبيع التمر على النخل بتمر مجذوذ
مثل كيلا خرصا والمساكلة يبيع الحنطة في سنبها بحنطة مثل كيلا خرصا
ولا يجوز ان للنهي المتقدم ولانه باع بمكيل من جنسه فلا يجوز بطريق

الحرص كما اذا كانا موضعين على الارض او كانا على الخيل لانه فيه شبهة
 الربا والشبهة في باب الربا ملحق بالحققة في التحريم وكذلك بيع العنب
 بالزبيب على هذا (وقال) الشافعي يجوز شراء التمر على رءوس الخيل
 بتمر مجذوذ على الارض حرصا فيه سادون خمسة أوسق ولا يجوز فيما زاد على
 خمسة أوسق وفي قدر خمسة أوسق قولان (ودليله) نهى عن المزابنة
 ورخص في العرايا وهو أن يتناع تراجيح ذو الجوز صها تراجيح على الخيل فيما
 دون خمسة أوسق (قلنا) العربية هي العطية لغة وتأويله ان يهب الرجل
 ثمرة نخله في بستانه ثم يشق على المعري أى الواهب دخول المعري له
 في بستانه كل يوم ولا يرضى من نفسه خالف الوعد الرجوع في المبة فيه عطية
 مكان ذلك تراجيح ذو ذابا لحرص دفعه للضرر عن نفسه وتعاذبا عن الخلف
 في الوعد وهو عندنا جائز لأن الموهوب لم يصرا كالموهوب له مادام متصلا
 بملك الواهب فيما يعطيه من التمر ولا يكون عوضا عنه بل هوهبة مبتدأة
 (وانما) سمي بيعا مجازا لانه في الصورة عوض يعطيه واتفق ان ذلك
 كان فيما دون خمسة أوسق فظن الراوى ان الرخصة مقصورة عليه
 ففعل كما وقع عنده وسكت عن السبب والحمل على هذا أولى كيلا يتضاد
 الآثار انتهى وتفصيله في شرح معاني الآثار للطحاوى

(بيان الخبر الدال على النهى عن بيع الغرر)

(أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر قال نهى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عن بيع الغرر كذا أخرجه البخاري من طريق أبي أحمد الزبيرى
 عنه (ورواه) الثوري عن ابن أبي ليلى عن نافع عن ابن عمر مرفوعا مثله
 (واسلم) عن أبي هريرة نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع
 الحصاة وعن بيع الغرر فرده مسلم عن البخاري وأخرجه أحمد وأبو داود
 (وفي) مسند أحمد من حديث ابن مسعود لا تشتروا السمك في الماء فإنه غرر
 وانما لم يحرز ذلك لانه باع مالا يملكه (وقد) أخرجه أحمد موقوفا ورفوعا من
 طريق يزيد بن أبي زياد عن المسيب بن رافع عن ابن مسعود قال البيهقي
 فيه ارسال من المسيب وعبد الله والصحيح وقفه وقال الدارقطني في العلل
 اختلاف فيه والصحيح وقفه وكذا قال الخطيب وابن الجوزي ورواه أبو بكر

ابن أبي عامر في كتاب البيوع له من حديث عثمان بن حصين مرفوعا
بلفظ نهى عن بيع ما في ضرع المشاة قبل ان تحلب ومن الجنين في
بطون الانعام وعن بيع السمك في الماء وعن المضامين والملاقيع وحبل
الجبلة وعن بيع الغرر ورواه مالك عن أبي حازم عن سعيد بن المسيب
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر

(بيان الخبر الدال على النهى عن النجس وعن بيع المحصاة)

(أبو حنيفة) عن أبي هريرة عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري رضي الله
عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخطب الرجل على خطبة
أخيه ولا يسوم على سوم أخيه ولا ينكح امرأة على عمتها ولا على خالتها
ولا تسال طلاق أختك التكفي ما في صحفتها فان الله ورازقها (وقال) من
استأجر أجيرا فليعلم أجره ولا تناسجشوا ولا تبايعوا بالقاء الحجر كذا رواه
محمد بن الحسن في الآثار عنه بطوله ورواه الحارثي من طريق الهيثم بن
الحكم وابن خسر و من طريق عباد بن العوام (ومن) طريق أبي
عروبة الحراني عن جده ثلاثهم عنه الا ان حديثهم انتهى الى قوله فليعلمه
وقد تقدم هذا الحديث في أبواب النكاح (وفي) المتفق عليه من حديث
ابن عمر وأبي هريرة رفعاه نهى عن النجس وعند مسلم من حديث أبي هريرة
رفعه نهى عن بيع المحصاة (وأخرج) ابن الجارود في منتهى بلغة
لاتبايعوا بالقاء المحصاة (وقال) محمد بن الحسن اما قوله ولا تناسجشوا
فالرجل يبيع البيع فيزيد رجل آخر في الفم وهو لا يريد ان يشترى ليدفع
بذلك غيره فيشتره بذلك على سومه وهو النجس (وأما) قوله ولا تبايعوا
بالقاء الحجر فهذا بيع كان في الجاهلية يقول أحدهم اذا قبض الحجر فقد
وجب البيع فهذا مكره وهو تابع بالشرط والبيع فاسد فيه (وقال)
الزبلي وانما يكره النجس فيما اذا كان الراغب في الساعة يطعم ائمة ثلثها
وأما اذا طلبها بدون ثمن فلا بأس بأن يزيد حتى تبلغ قيمتها *

(بيان الخبر الدال على النهى عن الاستبام على سوم أخيه)

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن أبي هريرة وأبي سعيد رضي الله
عنهما قال قال النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يستام الرجل على سوم

أخيه كذا رواه الحسن بن زياد عنه ومن طريق ابن خسرو ورواه محمد بن الحسن عنه إلا أنه قال لا يسوم وفي المتفق عليه من حديث ابن عمر رفعه لا يبيع بعضكم على بيع بعض (وفي) لفظ آخر لا يبيع الرجل على بيع أخيه والمراد بالبيع الشراء (وزاد) النسائي حتى يتساع أو يذر (ومن) حديث أبي هريرة رفعه لا يسوم المسلم على سومة المسلم وفي لفظ آخر وان يستام الرجل على سومة أخيه (قال) الزبائي وانما يكره الاستيام فيما اذا جنح قلب البائع الى البيع بالثمن الذي سواه المشتري وأما اذا لم ينجح قلبه ولم يرض به فلا بأس بغيره ان يشتري بأزيد لان هذا يبيع من يزيد * (بيان الخبر الدال على كراهية بيع المحاضر للبادي)

(أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع حاضر لباد كذا رواه ابن خسرو ومن طريق الوليد بن شجاع عن أبيه عنه (وأخرجه) مسلم بزيادة دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض (أبو حنيفة) عن عدي بن ثابت عن أبي حازم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن بيع حاضر لباد كذا رواه طلحة بن طريق أبي حاتم عنه وأخرجه الشيخان من حديث ابن عمر وأبي هريرة وابن عباس زاده لم قال طاووس فقلت لابن عباس ما قوله حاضر لباد قال لا يكن له سمارا (وعند) مسلم ايضا من حديث أنس بزيادة وان كان أخاه أو أباه (قال) صاحب الهداية هذا اذا كان أهل البلد في قحط وعوز وهو يبيع من أهل البلد طمعا في الثمن الغالي لمساوية من الأضرار لهم وأما اذا لم يكن كذلك فلا بأس به لانعدام الضرر (وفي) شرح المختار هو ان يجب البادي الساعة في أخذها المحاضر يبيعها له بعد وقت بأعلى من السعر الموجود وقت الحجاب

* (بيان الخبر الدال على كراهية التفريق بين الأم وولدها)

(أبو حنيفة) عن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب (قال) أقبيل زيد بن حارثة بريق من اليمن فاحتاج الى نفقة ينفقها عليهم فباع غلاما من الرقيق كان مع أمه فلما أقدم على النبي صلى الله عليه وسلم تصفح الرقيق فقال مالي أرى هذه والهة قال احتجنا الى نفقة فبعنا ولدها فأمر برده كذا

رواه المحارقي من طريق عبيد الله بن موسى عنه ورواه ابن خسرو من طريق حمزة بن حبيب الزيات عنه الا انه قال أبو حنيفة عن عبد الله بن الحسن ابن علي بن أبي طالب ورواه الاشناني من طريق الحسن بن محمد بن علي عن أبي يوسف عنه ~~كذلك~~ ورواه محمد بن الحسن في الآثار عنه ثم قال وبه نأخذ بكرة ان يفرق بين والدته وولدها اذا كان صغيرا وكذا بين الاخوين وكل ذي رحم محرم اذا كانا صغيرين او كان أحدهما صغيرا وأما اذا كانوا كبارا فلا بأس به وهذا كله قول أبي حنيفة ورواه الحسن ابن زياد أيضا عنه (وأخرجه) أبو داود من حديث علي أنه فرق بين جارية وولدها فتمناه النبي عليه السلام من ذلك وردنا البيع وكذلك أخرجه الدارقطني والمحاسن وفي الباب حديث أبي أيوب من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينهما وبين أحبته يوم القيامة رواه الترمذي والدارقطني والمحاسن (وعند) ابن ماجه من حديث أبي موسى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من فرق بين الولد والدته وبين الأخ وأخيه وكذلك أخرجه الدارقطني (بيان الخبر الدال على ان البيع يبطل اذا اشترط فيه ما ليس منه) .

(أبو حنيفة) عن أبي يعقوب عن حماد بن عيسى عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم انه بحث عتاب بن أسيد الى مكة فقال انه من من شرطين في بيع وعن بيع وسلف وعن رجح ما لم يضمن وعن بيع ما لم يقبض كذا رواه المحارقي من طريق بشر بن الوليد وعلي بن معبد كلاهما عن أبي يوسف عنه واللفظ للاخير ورواه طلحة والاشناني من طريق بشر بن الوليد ورواه ابن خسرو من طريق الاشناني (أبو حنيفة) عن يحيى بن عبيد الله بن موسى عن أبي القريش الكوفي عن عامر الشعبي عن عتاب بن أسيد ان النبي صلى الله عليه وسلم أمره ان ينهي قومه فذكروه كذا رواه طلحة من طريق جعفر بن عوف عنه وفيه انقطاع فان الشعبي لم يدرك عتابا وابن موسى ضعيف (أبو حنيفة) عن علي بن عامر عن عبد الله بن عبد الواحد عن عتاب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له انطلق الى أهل الله فانهم من أربع خصال فذكره ~~كذا~~ رواه طلحة من طريق حمزة بن حبيب الزيات عنه ورواه ابن خسرو من طريق محمد بن شعاع عن الحسن بن زياد

عنه (ابو حنيفة) عن يحيى بن عامر عن رجل عن عتاب بن النسي صلى الله عليه وسلم قال له انه اهلك فذكره كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار والحسن بن زياد في مسنده كلاهما عنه ورواه طحمة وابن خزيمة والكلاعي (قال) الشريف المحمدي في التذكرة صوابه يحيى بن عامر الشعبي ثم قال يحيى بن عبيد الله الجعفي عن عامر الشعبي عن رجل عن عتاب انتهى (وأخرجه) ابن ماجه من حديث ايوب بن أبي سالم عن عطاء عن عتاب بن أسيد ان النبي صلى الله عليه وسلم لما بعثه الى أهل مكة نهاه عن سلف الملم يضمن (وأخرجه) البيهقي من حديث ابن اسحاق عن صفوان بن يحيى عن ابن أمية عن أبيه قال استعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم عتاب بن أسيد على أهل مكة فقال اني أمرتك على أهل الله بتقوى الله لا يا كل أحدكم من ربح الملم يضمن وانهم عن سلف وبيع وعن الصفهتين في البيع الواحد وان يبيع أحدهم ما ليس عنده (قال) الذهبي في اختصار السنن سنده جيد (وأخرجه) أيضا من حديث اسمعيل بن أمية عن عطاء عن ابن عباس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ألماعتاب اني قد بعثتك الى أهل الله وأهل مكة فانهم عن يبيع الملم يقبضوا ووربح الملم يضمنوا وعن قرص وبيع وعن شرط في بيع وعن يبيع وسلف (ثم قال) تقر به يحيى بن صالح الايلي عن اسمعيل وهو منكر هذا السند وأخرجه أيضا من طريق الثوري عن ابن عجلان وعبد الملك بن أبي سليمان عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث عتاب بن أسيد فنهاه عن شرطين في بيع وعن سلف وبيع وعن يبيع ما ليس عندك وعن ربح الملم يضمن (وأخرجه) الطبراني في الأوسط عن أبي عاتشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعتاب فذكره بالغة المتقدم (وقال) محمد بن الحسن في الآثار فاما قوله سلف وبيع فالرجل يقول للرجل أبيع عبدك هذا بكذا وكذا على ان تقرضني كذا وكذا او يقول تقرضني كذا وكذا على ان أبيعك كذا فلا يبيعني هذا (وقوله) شرطين في بيع فالرجل يبيع الشيء بالالف الحاملة والى شهر بالالفين فيقع عقد البيع على هذا وان لا يجوز (وأما قوله) وربح الملم يضمنوا فالرجل يشتري الشيء فيبيعه قبل ان يقبضه بربح فذلك لا يجوز

(قلت) وقد تقدم هذا مفصلا (أبو حنيفة) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الشرط في البيع كذا رواه طهة عن أبي العباس بن عقدة عن الحسن بن القاسم عن الحسين بن أبي عن عبد الوارث بن سعيد قال قلت لأبي حنيفة ما تقول في رجل ابتاع بيعا وشرط شرطا فقال البيع باطل والشرط باطل فسألت ابن أبي ليلى عن ذلك فقال البيع جائز والشرط باطل فأثبت ابن شبرمة فسأله عن ذلك فقال البيع جائز والشرط جائز فقلت سبحان الله ثلاثة من فقهاء الكوفة اختلفوا في مسألة واحدة ثم أثبت أبو حنيفة فأخبرته بذلك فقال لا علم لي بما قالوا حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الشرط في البيع ثم أثبت ابن أبي ليلى فذكرت له ذلك فقال لا أدري بما قالوا حدثني هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لما اشترى بريدة واشترط على الولاء فإن الولاء لمن اعقني فالبيع جائز والشرط باطل فأثبت ابن شبرمة فأخبرته بذلك فقال لا أدري بما قالوا حدثني مسعر عن محارب بن دثار عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال بعث من رسول الله صلى الله عليه وسلم ناقة واشترطت حملاني إلى المدينة فجازا البيع والشرط جميعا ورواه ابن خزيمة عن طريق جعفر بن محمد بن عبد الله الأسدي وموسى بن هرون كلاهما عن عبد الله بن أيوب عن محمد بن سليمان الذهلي عن عبد الوارث بن سعيد إلا أن في روايه الأسدي قال قدمت مكة فوجدت بها أبو حنيفة ورواه ابن عبد الباقي من طريق موسى بن هرون وفيه قدمت المدينة فوجدت بها أبو حنيفة (وأخرجه) الحافظ أبو نعيم عن أبي القاسم الطبراني عن عبد الله بن بكر عن محمد بن سليمان الذهلي عن عبد الوارث بن سعيد عن أبي حنيفة فذكره وهكذا هو في الأوسط (وأخرجه) الحافظ أبو بكر في مسنده عن حديث عطاء الخراساني عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده (ومن) طريق محمد بن سليمان الذهلي عن عبد الوارث بن سعيد وهكذا أخرجه ابن خزيمة في المحلى والطبراني في المعالم وهو في الجزء الثالث من مشيخة بغداد لادمية طي ونقل فيه عن أبي الفوارس أنه قال غريب وأخرجه أصحاب السنن إلا ابن ماجه

وابن حبان (قالت) واخرجه ابن باجه من حديث عمرو بن شعيب عن
 ابيه عن جده نحوه (ابو حنيفة) عن ابي بصير عن جده عن عبد الله بن
 عمرو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه نهى عن الصفتين في بيعة وعن
 بيع وساف وعن بيع ما ليس عندك كذا رواه ابن عمرو واخرجه الخمسة
 من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده واخرجه الطحاوي من طريق
 داود بن ابي عبد الله عن عمرو بن شعيب بافظه عن بيع وساف وعن شرطين
 في بيعة (ومن) طريق ايوب عن عمرو بن شعيب بافظه لا يحمل ساف وبيع
 ولا شرطان في بيع (ومن) طريق عبد الملك بن ابي سليمان وحماد الاحول
 عن عمرو بن شعيب بافظه عن شرطين في بيع وعن ساف وبيع (بيان)
 الاحتجاج لما ذهب اليه الامام رضي الله عنه من فساد البيع بشرط فيه
 ما ليس منه (اعلم) انه ذهب قوم الى ان الرجل اذا باع من وجمل دابة بمن
 معلوم على ان يركبها البائع الى موضع معلوم ان البيع جائز والشرط جائز
 (واحتجوا) في ذلك بحديث جابر الذي يقول فيه فبعته بوقية واستثنيت
 حملانه حتى اقدم على اهلي ونالهم آخرون واقترعوا وفرقتين فقالت فرقة
 البيع جائز والشرط باطل وقالت فرقة البيع فاسد فكان من الحججة لمحا
 على الفرقة الاولى ان حديث جابر فيه معنيان يدلان على ان لاجحة لم فيه
 احدهما ان مسارمة النبي صلى الله عليه وسلم لجابرا انما كانت على البعير
 ولم يشترط في ذلك لجابرا ركوبه فكان الاستثناء للركوب مفصولا من البيع
 لانه انما كان بعده فليس في ذلك حجة تدلنا كيف حكم البيع لو كان ذلك
 الاستثناء مشروطا في عقدته هل هو كذلك ام لا والاساني ان جابرا قال
 في الحديث يا بلال اعط اوقية وعذبة برك فها لك فدل ذلك ان ذلك
 القول الاقول لم يكن على التبايع فلو ثبت ان الاشتراط للركوب في أصله بعد
 ثبوت هذه الامة لم يكن في هذا الحديث حجة لان الاشتراط فيه ذلك الشرط
 لم يكن فيه ما ولان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن ملك البعير على جابر فكان
 اشتراط جابر للركوب اشتراطا فيما هو له فليس في هذا دليل على حكم ذلك
 الشرط لو وقع في بيع يوجب الملك للمشتري كيف كان حكمه (وذهب)
 الذين ابطالوا الشرط في ذلك وجوزوا البيع الى حديث ببررة المشهور والذال

على ان الشروط التي تشتري في البيوع كلها تبطل وتثبت البيوع فـ كان من
الحجة عليهم ان حديث بريرة هكذا روى انها ارادت ان تشتريها فتمتعتها فاني
أعلمها الا ان يكون ولاؤها وقد رواه آخرون على خلاف ذلك (فعلى) الاول
اي اية البيع على ان تعتق المشتري به ان يكون ولاه المعتق للبائع فاذا
وقع ذلك ثبت البيع وبطل الشرط وكما الولاء لا تعتق (وفي) حديث
عروة عن عائشة انها قالت لما ان احب أهلك ان أعطيهم ذلك تريد
الكتابة صبة واحدة فعات وبكون ولاؤك لي فلما عرضت عليهم بريرة ذلك
قالوا ان شأيت ان تحتسب هالك فلتفعل فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم عائشة لا يمنك ذلك منها اشترىها فاعنتها فاعنتها الولاء لمن أعتق فكان
في هذا الحديث مما كان من أهل بريرة من اشترط الولاء ليس في بيع
واكن في اداء عائشة اليهم الكتابة عن بريرة وهم قولوا عقد تلك ولم يكن
تقدم ذلك الاداء من عائشة ملك فكان ذكر الشراء فاعنتها ابتداء من النبي
صلى الله عليه وسلم ليس مما كان قبل ذلك بين عائشة وبين أهل بريرة
في شيء فليس في هذا دليل على اشترط الولاء في البيع فكيف حكمه هل
يجب به فساد البيع ام لا (واما) ما احتج به الذين أقعدوا البيع بذلك
الشرط فما تقدم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص أنفا وهو من
عن شمرطين في بيع وعن ساف وبيع فاليبيع في نفسه شرط فاذا شرط فيه
شرط آخر فكان هذا شرطين في بيع فهو باطل والشرطان المنهى عنهما
عندهم المذكوران في هذا الحديث وقد خولاه في ذلك فقبل الشرطان
في البيع هو ان يقع البيع على ألف درهم أو على مائة دينار الى سنة فيقع
البيع على ان يعطيه المشتري أيهما شاء فاليبيع فاسد لانه وقع بمن مجهول
(وكان) من الحجة لهم في ذلك حديث زينب امرأة عبد الله بن مسعود انها
باعت عبد الله جارية واشترطت خدمتها فذكرت ذلك لعمر فقال
لا يقربنها (أنرجه) الطحاوي من طريق شعبة عن خالد بن سلمة سمعت
محمد بن عمرو بن الحارث يحدث عن زينب (ورواه) الامام عن الزهري عن
ابن مسعود بلفظه انه طلب من امراته جارية يشتريها منها فقالت أيه مكها
على أن تمسكها على فان أردت يدها كنت أحق بها بالئن فاشتريها منها

بالمثل ثم سأل عمر بن الخطاب فقال لا تقر بها وفيها مشوبة لاحد (وأخرج)
 محمد بن الحسن في الآثار عن أبي حنيفة عن حماد عن ابراهيم في الرجل
 يشتري الجارية ويشترط عليه ان لا يبيع ولا يهب ليس هذا يبيع ولا يملك
 صاحبه ليس هذا يملك ولا يملك ذلك يصنع بما له ما يصنع بما لك يمينه
 (وأخرجه) الطحاوي من طريق يونس بن عبيد عن نافع عن ابن عمر عن
 قوله (وأخرج) الطحاوي أيضا من طريق عبيد الله بن عمر حدثني
 نافع عن ابن عمر قال لا يحل فرج الا فرج ان شاء صاحبه باعه وان شاء
 وهبه وان شاء أمسكه لا شرط فيه (فقد) أبطل عمر رضي الله عنه بيع عبد
 الله بن مسعود وتابعه عبيد الله على ذلك ولم يخالفه فيه وقد كان له خلافه
 ان لو كان يرى خلاف ذلك لان ما كان من عمر لم يكن على جهة الحكم وانما
 كان على جهة التقيد وتابعتهما ازيت امرأة عبد الله على ذلك وهي صحابية
 وتابعهم على ذلك عبد الله بن عمر وقد علم من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ما كان من قوله لعائشة في امر بريرة على ما قد تقدم (فدل) ذلك ان معناه
 كان عنده على خلاف ما حمله عليه الذين احتجوا بحديثه ولم يعلم أحد من
 الصحابة غيره من ذكر ما ذهب في ذلك الى غير ما ذهب اليه عمر ومن تابعه على
 ذلك من ذكر فكيف كان ينبغي ان يجعل هذا أصلا واجزا من الصحابة
 ولا يخالف وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن رحمهم الله
 تعالى (فائدة) في شرح المختار اعلم ان البيع بالشرط ثلاثة أنواع
 (أحدها) البيع والشرط جائزان وهو كل شرط يقتضيه العقد ويلازمه
 كما اذا اشترى أمة على ان يستخدمها أو طعاما على ان يأكله أو دابة على ان
 يركبها أو اشترى أمة على ان يطأها فهو فاسد لان فيه نقضا للبايع لانه يمنع به
 الرضا العيب وقال لا يفسد لانه شرط يقتضيه العقد (والثاني) نوع كلاهما
 فاسدان وهو كل شرط لا يقتضى العقد ولا يلازمه وفيه منفعة لاحد
 المتعاقدين وهو ما مر من الشرط الفاسد في هذه المسائل ونحوها
 أو للعقد عليه اذا كان من أهل الاسحقين كعتق العبد أو اعقده انقلب
 جائزا فيجب الثمن عند أبي حنيفة لانه منهي به والشئ إنما يملك بانتمائه
 وعندهما يجب القيمة وهو فاسد على سائر المذاهب لانه به تكرر الشرط الفاسد

(والثالث) نوع البيع جائز والشرط باطل وهو شرط لا يقتضيه العقد وفيه مضرة لاحدهما أو ليس فيه منفعة ولا مضرة لاحد أو فيه منفعة لغير المتعاقدين والبيع جائز والشرط باطل وهو كشرط ان لا يبيعه ولا يهبه ولا يابس الثوب ولا يركب الدابة ولا يأكل الطعام ولا يطيأ الجارية أو على ان يقرض أجنبيا دراهم ونحو ذلك فانه يجوز ويطل الشرط لانه لا يستحقه أحد فيلغو وتحلوه عن الفائدة وتبني على هذه الاصول مسائل كثيرة تعرف بالتأمل ان شاء الله تعالى

* * *

(بيان الخبر الدال على الرخصة في ثمن الكلب المالم للصيد)
 (أبو حنيفة) عن هاشم عن ابن عباس قال رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثمن كلب الصيد كذا رواه طحمة من طريق محمد بن المنذر عن أحمد بن عبد الله الكندي عن علي بن معبد عن محمد بن الحسن عنه (أبو حنيفة) عن الهيثم عن عكرمة عن ابن عباس قال رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثمن الكلب للصيد كذا رواه طحمة من طريق محمد بن المنذر وابن خسر وأبن المظفر من طريق الحسين بن الحسين الانطاكي كلاهما عن أحمد بن عبد الله الكندي (ومن) طريقه أيضا أخرجه ابن عدي في الكامل في ترجمة الكندي المذكور وقال وهو ضعيف (قلت) لكن له طريق ليس فيها الكندي المذكور (روى) ابن خسر عن ابن خيرون عن أبي علي بن شاذان عن أبي نهر بن اشكاب عن عبد الله بن طاهر عن اسمعيل بن توبة القزويني عن محمد بن الحسين وهذا سند لا بأس به وعند الترمذي من طريق حماد بن سلمة عن قيس عن عطاء عن أبي هريرة نهي عن مهر البغي وعسيب الفحل وعن ثمن السنور وعن الكلب الاكل صيد (قال) البيهقي رواية حماد عن قيس فيها نظر (قلت) هما من رجال مسلم (ثم قال) رواه الوليد بن عبيد الله بن أبي رباح والمثنى بن الصباح عن عطاء عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث كلهن سحت فذكر كسب الحجام ومهر البغي وثن الكلب الاكل باضاريا فراواه ضعيفان (قلت) الوليد ضعيفه الدارقطني وكان البيهقي تبعه ولم يضعفه المتقدمون فيما علمت بل حكى ابن أبي حاتم في كتاب

المجرح والتعديل عن ابن معين انه ثقة وأخرج له ابن حبان في صحيحه
والحاكم في مستدركه (ثم قال) عبد الواحد بن غياث وسويد بن عمرو قالوا
حدثنا حماد حدثنا أبو الزبير عن جابر قال سمعنا عن ثمن الكلب والسنور
الكلب صيد ولم يذكر حماد عن النبي صلى الله عليه وسلم (قلت) مثل هذا
مرفوع عند أهل الحديث وإن لم يذكر النبي صلى الله عليه وسلم وهو قول
أكثر أهل العلم ومنه قول أنس أمر بلال أن يشفع الأذان الحديث ذكره
ابن الصلاح وتأيد بما تقدم عن أبي هريرة ثم قال ورواه عبيد الله بن
موسى عن حماد بن الأشعث في ذكر النبي صلى الله عليه وسلم فيه (قلت) أخرج
الدارقطني هذه الرواية واغظها عن جابر لا أعلمه إلا عن النبي صلى الله عليه
وسلم وهذا مرفوع لا شك فيه ثم قال البيهقي ورواه الميثم بن جابر عن حماد
فقال سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم (قلت) لو سلمنا أن تلك الرواية
موقوفة فرواية الميثم هذه مرفوعة وقال فيه ابن حنبل وابن سعد ثقة زاد
البحلي صاحب سنة (وقال) الدارقطني ثقة حافظ وأخرج له ابن حبان
في صحيحه والحاكم في مستدركه والرفع زيادة وزيادة الثقة مقبولة (ثم قال)
البيهقي ورواه الحسن بن أبي جعفر عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى
الله عليه وسلم وليس بالقوي (قلت) يعني به الحسن بن أبي جعفر وهذا
الحديث بهذا الإسناد أخرجه أحمد في مسنده واغظ نهى رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن ثمن الكلب إلا الكلب المعلم (ثم قال) البيهقي وأثبت عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال عن هذا الاستثناء والاستثناء أغما هو
في الاقتناء قلت الاستثناء روى من وجهين جديدين من طريق الوليد بن
عبيد الله عن عطاء عن أبي هريرة ومن طريق الميثم عن حماد عن أبي
الزبير عن جابر وقد أخرجه الدارقطني من طريق الميثم ثم أخرجه من
رواية سويد بن عمرو عن حماد بن سلمة عن أبي الزبير عن جابر قال سمعنا
عن ثمن السنور والكلب صيد ولم يذكر حماد عن النبي صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم وهذا أصح من الذي قبله وهذا اللفظ الدارقطني وقد قدمنا أن
هذا في حكم المرفوع وقد تابع سويد الميثم وتابعه أيضا عبد الواحد بن
غياث كما ذكر البيهقي وتابعه هذا أيضا أبو نعيم كما ذكره الطحاوي وتابعه

ايضا المجاج بن محمد مع التمرج بالرفع فقال الناس في اخبرني ابراهيم
ابن محمد المصممي حدثنا مجاج بن محمد عن حماد بن سلمة عن أبي الزبير عن
جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن السنور والكلاب الا كلاب
صيد وهذا سند جيد فظهر ان الحديث بهذا الاستثناء صحيح والاستثناء
زيادة على احاديث الترمذي عن ثمن الكلاب فوجب قبولها والله اعلم وقال
الطحاوي وقدرنا عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب
انه نهى عن ثمن الكلاب ولم يفسر اى كلاب هو فلم يخل ذلك من أحد
وجهين اما ان يكون أراد خلاف كلاب المنافع او يكون أراد كل الكلاب
ثم ثبت عنه - منه نسخ كلاب الصيد منها فاستثناء في الحديث المتقدم (ثم)
قد روى في ذلك عن الثماليين ومن بعدهم ما يدل على ان الاستثناء صحيح
أخرج الطحاوي من طريق اسراييل عن جابر عن عطاء قال لا بأس بثمن
الكلاب السلوقي فهذا عطاء يقول هذا وقد روى عن أبي هريرة مرفوعا
ان ثمن الكلاب من السمحت فدل ذلك على المعنى الذي ذكرناه في حديث
جابر وأخرج أيضا من طريق الليث عن عقيل عن الزهري انه قال اذا
قتل الكلاب الملم فانه يقوم قيمة فيغرمه الذي قتله فله هذا الزهري يقول
هذا وقد روى عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن النبي صلى الله عليه وسلم ان
ثمن الكلاب سمحت فالكلام في هذا مثل الكلام في حديث جابر وأخرج
أيضا من طريق سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان
الانصاري قال كان يقال يجوز في الكلاب الضاري اذا قتل أربعون
درهما (وأخرج) أيضا من طريق شريك ومحمد بن فضيل عن مغيرة عن
ابراهيم قال لا بأس بثمن كلاب الصيد (وقال) البيهقي وروى البيهقي
عن الشافعي عن بعض من كان ينسأطره في هذه المسئلة فقال اخبرني
بعض أصحابنا عن ابن اسحاق عن عمران بن أبي أنس ان عثمان اغرم رجلا
قتله عشرين بعيرا فقال الشافعي الثماليين عن عثمان خلافه أخبرنا
الثقة عن يونس عن الحسن سمعت عثمان بن عفان يخطب وهو يأمر بقتل
الكلاب ثم قال فكيف يأمر بقتل ما يغرم من قتله قيمته (قلت) لا يكتفى
بقوله أخبرنا الثقة فقد يكون مجرورا عند غيره لاسيما والشافعي كثير ما يعنى

بذلك ابن أبي يحيى أو الزنجي وهما ضعيفان وكيف بأمر عثمان بقتل
الكلاب وآخر الأمرين من النبي صلى الله عليه وسلم انتهى عن قتالها
إلا الأسود منها فان صح أمره بقتلها فانما كان ذلك في وقت من الاوقات لمفسدة
طرات في زمانه (قال) صاحب التمهيد يظهر بالمدينة اللعب بالحمام والمهارشة
بين الكلاب فامر عمر وعثمان بقتل الكلاب وذبح الحمام (قال) الحسن
سمعت عثمان غير مرة يقول في خطبته اقتلوا الكلاب واذبحوا الحمام فظهر من
هذا انه لا يلزم من الامر بقتلها في وقت المصلحة ان لا يضمن قاتلها في وقت آخر
كما أمر بذبح الحمام (وقال) البيهقي أيضا هشام عن يعلى بن عطاء عن اسمعيل
ابن حساس وليس بالمشهور عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال قضى
في كلب الصيد أربعين درهما وفي كلب الغنم شاة وفي كلب الزرع بفرق
من طعام وفي كلب الدار بفرق من تراب حق على الذي قتله ان يعطيه
وحق على صاحب الكلب ان يقبل مع نقص من الاجر رواه سعيد بن منصور
عنه ورواه البخاري في تاريخه حدثنا قتيبة حدثنا هشام حدثنا يعلى عن
اسمعيل هو ابن حساس ان عبد الله بن عمرو قضى في كلب الصيد أربعين
درهما قال البخاري لم يتابع عليه (قلت) اسمعيل هذا ذكره ابن حبان
في الثقات وكيف يقول البخاري لم يتابع عليه وقد ذكره البيهقي فيما بعد
من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو وذكر ابن عدي
في الكامل كلام البخاري ثم قال لم أجدهما قال البخاري فيه أثر فاذا ذكره
انتهى (تنبيه) وقع في المداية في حديث ابن عباس الا كلب صيد أو ماشية
وهذا اللفظ غير موجود في كتب الحديث وانما جاء ذكره في أحاديث
الافتناء وفي الكافي عن أبي يوسف لا يصح بيع الكلب العقور لانه
لا ينفق به فصار كله وام المؤذية وسياق حديث الامام رخص رسول الله
صلى الله عليه وسلم فلفظ الرخصة دال على الاستباحة ولا فرق في ذلك بين
جميع الكلاب المعلم وغير المعلم وشرط شمس الأئمة لجواز بيع الكلب ان
يكون معلما أو قابلا للعلم والله أعلم

* (بيان الخبر الدال على النهي عن الغش في المعاملات) *

(أبو حنيفة) عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه

وسلم انه قال ليس منان غش في البيع والشراء كذا رواه الحارثي
من طريق مروان بن معاوية الغزاري عنه (واخرجه) أحمد والدارمي
واخرجه مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه من حديث أبي هريرة بدون
قوله في البيع والشراء ورواه الحارثي باللفظ ليس منان غشنا وفيه قصة
وادعى ان مسلم يخرجها فلم يصب قاله الحارثي (وفي الباب) عن أبي
الحراء عند ابن ماجه وعن ابن مسعود عند الطبراني وابن حبان في صحيحه
(وعن) أبي بردة بن نيار عند أحمد أيضا باللفظ الحارثي وعن عمر بن سعيد
عن عمه عند الحارثي أيضا وعن اسمعيل بن إبراهيم الخزومي عن أبيه عن
جده عبد الله بن أبي ربيعة عند البيهقي باللفظ من غشنا فليس منا وفيه قصة
(وقال) الذهبي أخرجه النسائي وابن ماجه من حديث سفیان ووكيع
عن اسمعيل هذا وهو صدوق

* * *

* (باب الربا) *

(بيان الخبر الدال على انه اذا بيع جنس الاثمان بجنسه يشترط فيه التساوي
والتعاقب قبل الافتراق ولا يجوز التفاضل فيه فان اختلفا فالتمتع باض)
(أبو حنيفة) عن عطية عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه قال الذهب بالذهب مثل بمثل والفضة بالفضة
مثل بمثل والفضل ربا والحنطة بالحنطة مثل بمثل والفضل ربا والتمر
بالتمر مثل بمثل والفضل ربا والشعير بالشعير مثل بمثل والفضل ربا والمخ بالمخ
مثل بمثل والفضل ربا (وفي رواية) الذهب بالذهب وزنا بوزن يدا يدا
والفضل ربا والفضة بالفضة وزنا بوزن يدا يدا والفضل ربا والحنطة
بالحنطة كيلا بكيل يدا يدا والفضل ربا والشعير بالشعير كيلا بكيل يدا يدا
والفضل ربا والتمر بالتمر كيلا بكيل يدا يدا والفضل ربا والمخ بالمخ كيلا
بكيل يدا يدا والفضل ربا كذا رواه باللفظ الاول محمد بن الحسن في الآثار
عنه والكلابي عن طريق محمد بن خالد الوهبي عنه والحارثي عن طريق
حمزة بن حبيب الزيات وزيايد بن الحسن بن فرات وأبي يوسف كلهم عنه
ورواه الحارثي باللفظ الثاني من طريق أسد بن عمرو وعبد الحميد الحماني
وعبيد الله بن موسى ومحمد بن الحسن والحسن بن زياد واسحاق بن يوسف

قوله ولا تشفوا
أى لا تزبدوا

٨١

الازرق وسعيد بن أبي الجهم وحما دين أبي حنيفة وأبي عبد الرحمن المقرئ
وعطية ومسروق وموسى بن طارق وأيوب بن هاني وشعيب بن اسحاق
كلهم عنه (وأخرجه) الشيخان بالغلط لا يتبعوا الذهب بالذهب
الأمثلة لا يمثّل ولا تشفوا بعضها على بعض ولا يتبعوا الورق بالورق الأمثلة
بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض ولا يتبعوا غائباً بناسخ (وبالغلط) لا يتبعوا
الذهب بالذهب ولا الورق بالورق لا وزن بوزن مثله يمثّل سواء بسواء
لم يذكر البخاري وزناً بوزن (وأخرج) مسلم أيضاً عن أبي سعيد رفعه
الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر
والخ بالخب مثله يمثّل يدأيدفن زاد واستزاد فقد أربى الأخذ والمعلّى فيه
سواء ولم يخرج البخاري وأخرج مسلم عن أبي هريرة رفعه التمر بالتمر
والحنطة بالحنطة والشعير بالشعير والخب بالخب مثله يمثّل يدأيدفن زاد
أو استزاد فقد أربى الامانة لفت ألوانه (وعنه) أيضاً رفعه الذهب
بالذهب وزناً بوزن مثله يمثّل والفضة بالفضة وزناً بوزن مثله يمثّل فن زاد
أو استزاد فهو ربا (وأخرج) أيضاً عن عباد بن الصامت رفعه الذهب
بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والخب بالخب
مثله يمثّل سواء بسواء يدأيدفن فاذ اختلفت هذه الاصناف فبيعوا كيف شئتم
إذا كان يدأيدفن لم يخرج البخاري وهو أيضاً عند البيهقي بسند جيد وعند
مسلم في حديث معمر بن عبد الله رفعه الطعام بالطعام مثله يمثّل وفيه قصة
لم يخرج البخاري (وأخرج) الشيخان عن سعيد بن المسيب عن
أبي هريرة وأبي سعيد رفعاه قدم عليه تمر جندب وفيه بيع هذا واشترى منه
من هذا وكذلك الميزان (وروى) الدارقطني من مرسل بن المسيب لاربا
الاق ذهب أو فضة أو ما يكال أو يوزن أو يؤكل أو يشرب وهو في المواطن
قول ابن المسيب وهو أشبه (ثم) أعلم ان الامام رضى الله عنه يعتبر المساواة
في الحال عند التبدل ولا يلتفت الى النقصان في المال ومحمدية تبيع حالاً وما لا
واعتبار أبي يوسف مثل اعتبار الامام الا في الربط بالتمر فانه يفسده بالنقص
(وأصل) الشافعي ان حرمة بيع المطعوم بجنسه هي الاصل والتساوي
في المعيار الشرعي مع البسطة خلاص الا انه تعين التساوي هنا فيه في عدل

الاحوال وهي حالة الجفاف (واضح) ابو يوسف ومحمد بن مروان عن سعد
 ابن أبي وقاص رضي الله عنه رفعه نهى عن بيع الرطب بالتمر وقال
 انه ينقص اذا جف بين الحكم وعلمته وهي النقصان عند الجفاف أخرجه
 الاربعة وأحمد وابن حبان والحاكم من طريق زيد بن عياش عنه (فصححه)
 عدى هذا الحكم الى حيث نعت العلة وابو يوسف قصره على محل النص
 لكونه حكما ثبت على خلاف القياس (وللامام) الكتاب والسنة (أما)
 الكتاب فعمومات البيع نحو قوله تعالى واحل الله البيع وحرم الربا وقوله
 تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون
 تجارة عن تراض منكم وظاهر النصوص يقتضي جواز كل بيع الا ما خص
 بدليل وقد خص البيع متفاضلا على المعيار الشرعي ففي البيع متساويا
 على ظاهر العموم (وأما) السنة فحديث الباب وحديث عباد بن الصامت
 رضي الله عنه حيث جوز صلى الله عليه وسلم بيع الخنطة بالخنطة والشعير
 بالشعير والتمر بالتمر مثلا بمثل عامما لمقام غير تخصيص وتقييد ولا شك ان
 اسم الخنطة والشعير يقع على كل جنس اسم الخنطة والشعير على اختلاف
 انواعهما واوصافهما وكذلك اسم التمر يقع على الرطب والبسر والمذنب
 والمبقع (وبدل) لذلك حديث عامل خبير الذي تقدم وقد كان اهدى اليه
 رطبا فقال أو كل تمر خبير هكذا فاطلق اسم التمر على الرطب وكذا حديث
 نهى عن بيع التمر حتى ترعى وقد تقدم والاحرار والاصفرار من اوصاف
 البسر فقد اطلق اسم التمر على البسر فيدخل تحت النص (وأما الحديث)
 المذكور وفخارده على زيد بن عياش وهو ضعيف فلا يقبل في معارضة
 الكتاب بالسنة المشهورة ولهذا لم يقبله الامام في المناظرة في معارضة
 الحديث المشهور ومع انه كان من صياغة الحديث وكان من مذهبه تقديم
 الخبر وان كان في حد الاحاد على القياس بعد ان كان راويه عدلا ظاهرا
 العدالة (ثم) ان تضعيف زيد بن عياش عن الامام (قال) المنذرى ما علمت
 احدا ضعه الا ان ابن الجوزي نقل عن ابي حنيفة انه مجهول وكذا قال ابن
 حزم انتهى (قلت) يدل على جهالة ان الحكم لما اخرج هذا الحديث
 من طريق يحيى بن ابي كثير عن عبد الله بن يزيد عن زيد بن عياش عن سعد

المذنب الذي
 بدأ الرطب
 في ذنبه والمبقع
 المختلطان
 وهو معناه اه

ابو عياش هو
 ابن عياش
 المتقدم اه

ثم قال لم يخرج الشيخان لما شئنا من جهالة زيد (وقال) الطبري
في تهذيب الآثار على الخبر بأن زيدا تفرد به وهو غير معروف في نقلة
العلم فهذا ابن جرير والمحاكم يدل كلامهما على جهالة فكيف يقول
المنذر ما علمت أحدا ضعف زيدا إلا ما ذكره ابن الجوزي إلى آخره (ولو) سلم
انفراد الامام في تجهيله أو تضعيفه كفانا ذلك فان كلامه مقبول في الجرح
والتعديل إذا قالت حذام (وقد) عقد ابن عبد البر في كتاب جامع العلم بابا
في ان كلام الامام يقبل في الجرح والتعديل فراجعه (ثم) ان الحديث
المذكور معلول من وجه آخر - كونه خواف فيه فرواه مالك عن عبد الله
ابن زيد عن زيد عن سعد كما ذكره تابعه اسامة بن زيد (روى) الطحاوي
عن يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب عنهما ورواه ايضا عن صالح بن
عبد الرحمن عن القعنبي عن مالك مثله ورواه يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن
يزيد ان زيدا أبا عياش أخبره عن سعد بن أبي وقاص رفعه عن أبيه عن
الربيع بن الرطب بالقرن سنة أخرجه الطحاوي من طريق معاوية بن سلام عنه
(فهذا) أصل هذا الحديث فيه ذكر النسبة زاده يحيى بن أبي كثير وهو
ثقة وزيادة الثقة مقبولة فاذا جمل حديث مالك على هذا كان أولى توفيقا
بين الدلائل وصيانة لمسا عن التناقض (فان قلت) هل من متابع ليحيى
ابن أبي كثير فيما رواه من تلك الزيادة (قلت) نعم عمران بن أبي أنس من
احتج به مسلم فقد رواه عن عبد الله بن يزيد فهو ما رواه يحيى ولفظه ان عبد
الله مولى لبني مخزوم حدثه انه سأل سعد بن أبي وقاص عن الرجل يسأل
الربيع بن الرطب بالقرن إلى أجل فقال سعد نعم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عن هذا
أخرجه الحاكم عن الاصم عن الربيع عن ابن وهب عن مخزوم بن بكير عن
أبيه عنه وأخرجه الطحاوي عن يونس عن ابن وهب عن عمرو بن الحارث
عن بكير بن عبد الله عنه وأخرجه البيهقي من طريق شيخه الحاكم إلا انه
اشتبه عليه فجعل رواية عمران مثل رواية مالك وهو لا يصح لما قدمنا من
رواية الطحاوي وأيضا فان أبادا ولسا أخرجه حديث يحيى بن أبي كثير
قال عقبه رواه عمران بن أبي أنس عن مولى لبني مخزوم عن سعد نحوه
(وهذا) ظاهران رواية عمران نحوه رواية يحيى وبخلاف رواية مالك

(واثن) سلمنا للبيهقي ان رواية عمران موافقة لرواية مالك فالسند الذي
أورده الطحاوي أقوى من سند شيخه الحسكافي وأجل عند الاعتبار فيه ونس
ابن عبد الأعلى حافظ احتج به مسلم وهو أجل من الربيع المرادى لانه كان
في عقله شيء حكاه ابن أبي حاتم عن النسائي وعمر بن الحارث المصري عن
بكير حافظ جليل وهو أجل من مخزومة بن بكير بلا شك لان مخزومة ضعفه ابن
معين وغيره (وقال) ابن حنبل وابن معين لم يسمع من أبيه (ثم) ان حديث
مالك المتقدم قد تابعه فيه اسامة بن زيد كما تقدم في رواية الطحاوي
واسماعيل بن أمية كما عند النسائي والضحاك بن عثمان كما عند الدارقطني
(وقد) أورد البيهقي رواياتهم ما عدا الاخير فانه لم يذكر له رواية (وقد)
وقع الاختلاف في رواياتهم (أما) مالك فاختلف عليه في سند الحديث
فتارة يقول من عبد الله بن يزيد وتارة يثبت يئنه وبين عبد الله داود بن
الحصين (واختلف) أيضا على اسمعيل فروى عنه فخر رواية مالك كما
عند النسائي والبيهقي (وروى) الطحاوي عن المزني عن الشافعي عن
ابن عيينة عن اسمعيل عن عبد الله عن أبي عياش الزرقى عن سعد بن مسعود
فذكر الحديث وهو كذا هو في السنن رواية الطحاوي بخط قديم صحيح
(ووجدت) في طرة الكتاب عند قوله أبي عياش الزرقى كذا قال منقولاً
من خط الطحاوي وبازائه ما نصه ذكر الزرقى وهم واسمه زيد وقيل انه
مولى سعد (وقال) الطحاوي في مشكل الحديث بعد ان ساق الحديث
من طريق الشافعي هذا محال أبو عياش الزرقى صحابي جليل وليس
في سنن عبد الله بن يزيد لقائه مثله انتهى (واختلف) على اسامة أيضا
فروى عنه رواية مالك كما تقدم ورواه اللبث عن اسامة وغيره عن عبد الله
ابن يزيد عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه
وسلم ذكره الطحاوي وابن عبد البر (ويروى) عن أبي سلمة ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث مالك أخرجه البيهقي من طريق
ابن وهب عن اسامة عن عبد الله عنه فهذا امر سل أشار اليه المحافظ وذكر
المزني في الاطراف ما نصه روى زياد بن أيوب عن علي بن غراب عن اسامة بن
زيد عن عبد الله بن يزيد عن أبي عياش عن سعد موقوفاً (ويظهر) من

كاسان بلدة
وراء النهر
اه

مجموع ذلك ان الحديث قد اضطرب اضطرابا شديدا في سندته ومثله
(فأولى) الاحوال ان يرتفع ويثبت حديث عمران بن أبي أنس اسلامته
من الاختلاف والاعلال فيكون النهي الذي جاء في حديث سعد انما هو
اعلة النسبة ولا يضر ذلك (ويمكن) تأويله على اعتقاد صحته على بيع
الرطب بالتمر من مال اليتيم لاجل التوفيق بين الادلة وهذا قد اوردته
الكاساني في بدائع الصنائع (ووجهه) الطحاوي من طريق النظر
فقال قد راينا ساهم لا يمتثلون في بيع الرطب بالرطب مثلا يمتثل انه حائز
وكذلك التمر بالتمر مثلا يمتثل وان كانت في أحدهما رطوبة ليست في الآخر
وكل ذلك ينقص تصانعا مختلفا ويحذف فلم يتطرقوا الى ذلك في حال الجفوف
فيطلبوا البيع به بل نظروا الى حاله في وقت وقوع البيع فعملوا على ذلك
ولم يراعوا ما يقول اليه به من ذلك من جفوف ونقصان فالنظر ان يكون
كذلك الرطب بالتمر يتطرق الى ذلك في وقت وقوع البيع ولا يتطرق الى ما يقول
اليه من تغيير وجفوف وهذا قول أبي حنيفة وهو النظر عندنا والله اعلم
(تنبيه) عقد البيهقي في السنن بابا فقال باب جريان الربا في كل ما يكون
مطعوما واذكر فيه حديث الطعام بالطعام مثلا يمتثل (وقد) فهم من لفظ
الطعام كل مطعوم وخالف ذلك في باب صدقة الفطر حيث قال انه البر
وحده ولا يملكه العموم هاهنا لا يقال لا كل المالح آكل الطعام
(وقال) ابن حزم اجرى الشافعي الربا في السموم ونيسا ولا يطابق عليه اسم
الطعام (وفي) التجريد لا قد يرى يبطل عليهم بجواز بيع الحبوب وال
بالحبوب ان متفاسلا مع كونه مطعوما وان لم يكن في المحال كما ان السمك
والجوز ليسا مطعومين في المحال حتى يصلحوا مع ذلك لا يجوز بيعهما
متفاضلين وكذا الطين الخراساني ما كقول مشتهى وان كان فيه ضرر
كثير من المطعومات

(بيان الخبر الدال على ربا القرآن الذي كان أصله في النسبة)

(أبو حنيفة) عن عطاء عن ابن عباس عن اسامة بن زيد رضي الله عنهم قال
انما الربا في النسبة وما كان يدايد فلا بأس به كذا رواه الحارثي من
طريق أبي المنذر اسمعيل بن عمرو عنه وأخرجه الشيخان والنسائي وابن

ما به والطحاوي من طريق أبي صالح سمعت أبا سعيد الخدري يقول
 الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم مثلاً من زاد أو استزاد فقد أربى
 فقلت له أن ابن عباس يقول غير هذا قال لقد أقيمت ابن عباس فقلت
 أرايت هذا الذي تقول له أشئ سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أو وجدته في كتاب الله فقال لم أسمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ولا وجدته في كتاب الله ولكن حدثني أسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال الربا في النسيئة وفي آخرها الربا في النسيئة لم يقل البخاري من زاد
 إلى آخره وفي بعض طرقه أنتم أعلم برسول الله صلى الله عليه وسلم مني وقال
 لأربا في النسيئة وعندهم أيضاً ابن عباس عن أسامة أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال لأربا في ما كان يدايد وفي بعض طرقه عند
 الطحاوي أنتم أقدم بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مني وما قرأ من
 القرآن إلا ما تقررون ولكن أسامة بن زيد حدثني فسأقه (وفي بعض
 طرقه قول ابن عباس لأبي سعيد أنت سمعت هذا من رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقلت نعم (قال) الطحاوي ناويل حديث ابن عباس هذا أنه
 عني به ربا القرآن الذي كان أصله في النسيئة وذلك أن الرجل كان يكوره
 على صاحبه الدين فيقول له أجزاني إلى كذا وكذا وكذا درهم الزيد كما
 في دينك فيكون مشترى بالاجل بمال فنهاهم الله عز وجل عن ذلك بقوله
 يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين ثم جاءت
 السنة بعد ذلك بتحريم الربا في التفاضل في الذهب بالذهب والفضة
 بالفضة وسائر الأشياء المكيلات والموزونات على ما عرف في الذي قبله من
 حديث عبادة بن الصامت وغيره فكان ذلك رباحاً حرام بالسنة وتواترت به
 الآثار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى قامت بها الحجة (والدليل)
 على أن ذلك الربا المحرم في هذه الآثار وغير الربا الذي رواه ابن عباس
 عن أسامة رجوع ابن عباس إلى ما حدثه به أبو سعيد فلو كان ما حدثه به
 أبو سعيد من ذلك في المعنى الذي كان أسامة حدثه به إذن لما كان حديث أبي
 سعيد عنده بأولى من حديث أسامة ولكنه لم يكن علم بتحريم رسول الله
 صلى الله عليه وسلم هذا الربا حتى حدثه أبو سعيد فعلم أن ما كان حدثه به

اسامة كان في ربا غير ذلك الربا والله أعلم *
 * (بيان الخبر الدال على شرط التقابض قبل الافتراق) *
 (أبو حنيفة) عن أبي بكر مرزوق التيمي الكوفي عن أبي جبلة عن ابن عمر أنه
 سألهم أنا تقدم الأرض ومعنا الورق الخفاف النافعة وبها الثقال المكسدة
 أفشترى ورقهم بورقنا قال لا ولكن بيع ورقك بالدنانير واشترى ورقهم
 ولا تغارهم حتى تقبض فان صد فوق البيت فاصد معه وان وثب فثب
 معه كذا رواه طهمة من طريق أبي بلال عن أبي يوسف عنه ورواه
 ابن خسر ومن طريق محمد بن شعيب عن الحسن بن زياد عنه (وأخرج
 مسلم بن عمار من حديث مالك بن أوس بن الحذثان قال أقبالت أقول من
 يصطرف الدراهم فقال طهمة بن عبيد الله وهو عند عمر بن الخطاب أرنا
 ذهبك ثم اتينا إذا جاءنا خازنة أعطيك ورقك فقال عمر بن الخطاب رضى
 الله عنه كلا والله أعطيك ورقه أو تردن إليه ذهبه الحديث (قال الزباجي
 اختلغوا في القبض هل هو شرط صحة العقد أو شرط البقاء على الصحة فقبل
 هو شرط الصحة فعلى هذا ينبغي أن يشترط القبض مقررا بالعقد إلا أن
 حاله ما قبل الافتراق جعلت كحالة العقد يسيرا فإذا وجد القبض فيه
 يجعل كائنه وجد حاله العقد فيصح وقبل هو شرط البقاء على الصحة فلا يحتاج
 إلى هذا التقييد والشرط أن يقبض قبل الافتراق بالأيدان حتى لو ناما
 أو أغشى عليهما في المجلس ثم تقابضا قبل الافتراق صح والله أعلم *
 * (بيان الخبر الدال على الرخصة في بيع الحيوان بالحية وان كان يدا بيد)
 (أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اشترى عذرين بعبد كذا رواه البخاري من طريق زهير بن عبد
 عنه (وأخرجه) أبو داود هكذا أخرجه مسلم والترمذي والنسائي
 بأنهم منه جاء عبد فباع رسول الله صلى الله عليه وسلم على الهجرة ولم يشعر
 أنه عبد فجاء سيده يريد له فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم بعنيه
 فاشتره بعدين أسودين ثم لم يراع أحدا بعد حتى يسأله أعبده ولم يخرج
 البخاري هذا الحديث (وأخرج) الترمذي وابن ماجه من حديث
 أبي الزبير عن جابر رضى الله عنه الحيوان إنسان بواحد لا يصلح نساء ولا بأس به

يد أبيه وقال الترمذي حسن (وأخرج) الترمذي والنسائي وابن
 ماجه والطحاوي من حديث الحسن عن سمرة رفته نهي عن بيع
 الحيوان بالحيوان نسيئة وقال الترمذي حسن صحيح (ونقل) المنذري
 والبيهقي عن الشافعي قال وأما قوله نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع
 الحيوان بالحيوان نسيئة فهوذا غير ثابت من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 (قلت) قال الترمذي بعد أن صحح الحديث وعليه العمل عندنا كثر أهل
 العلم من الصحابة وغيرهم وهو قول الثوري وأهل الكوفة وأحمد وسماع
 الحسن من سمرة صحيح هكذا قاله علي بن المديني وغيره انتهى (وأخرج)
 البزار هذا الحديث وقال ليس في الباب أجل إسناد أمته (وقد) ورد في
 هذا ما قدمناه من حديث جابر عند الترمذي وابن ماجه وإسناده حسن
 وحديث آخر مرسل رواه الشافعي في مسنده عن سعيد بن سالم عن ابن جريج
 عن عبد الكريم المجزري أن زياد بن أبي مريم مولى عثمان أخبره أن النبي
 صلى الله عليه وسلم بعث مصداقاً له فجاء بظهوره من ثياب فلما نظر النبي صلى الله
 عليه وسلم قال هاتك وأهلكك فقال يا رسول الله إني كنت أبيع البكرين
 والثلاثة بالبعير المسن يد أبيه وعلمت من حاجة رسول الله صلى الله عليه
 وسلم إلى الظاهر فقال صلى الله عليه وسلم فذاك إذن (قال) ابن الأثير
 في شرحه يدل على صحة قول من منع النسيئة في الحيوان بالحيوان لأنه لما
 قال له يد أبيه أقره على فعله فظهر أن هذا الحديث ثابت خلافاً للشافعي
 رحمه الله (وقد) روى ذلك عن جماعة من الصحابة ومن بعدهم عن محمد
 ابن الحنفية أخرجه عبد الرزاق وكذلك روى عن بكرمة وعن أيوب وابن
 سيرين نحوه وعن عثمان بن يسر أخرجه ابن أبي شيبة * *
 * (بيان الخبر الدال على التشديد في الربا) *

(أبو حنيفة) عن أبي اسحق عن الحارث عن علي رضي الله عنه قال لعن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل الربا وموكله كذا رواه الحارثي من
 طريق حفص بن عبد الرحمن عنه (وأخرجه) النسائي من هذا الطريق
 (وأخرجه) أبو داود من طريق عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه
 رفته بزيادة وشاهده ومكاتبه (أخرجه) الترمذي وابن ماجه وقال

الترمذي حسن صحيح (واسلم) من طريق مغيرة قال سأل شباك ابراهيم
فخذنا عن علقمة عن عبد الله قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل
الربا وموكه قال قلت وكاتبه وشاهده فقال انما نحدث بما سمعنا لم يخرج
البخاري هذا الحديث (واسلم) ايضا من حديث جابر بن عبد الله
قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل الربا وموكه وكاتبه وشاهده
وقال هم سواء ولم يخرج البخاري ايضا هذا الحديث (وأخرج)
عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى
عن ثمن الدم وثن الكلب وكتب الامة واثن الواضعة والمستوشمة
وأكل الربا وموكه واثن المصور وتفرّد البخاري في هذا الحديث
بالنص المصور وبأخراجه عن أبي جحيفة

(باب السلم)

وهو بالتصريك اسم لعقد يوجب الملك في الثمن عاجلا وفي الثمن آجلا
والقياس بأبي جوار هذا العقد لأنه يبيع المعلوم اذا مبيع هو المسلم فيه
وهو معلوم في وقت العقد لكنه يجوز رخصة بالنص
*(بيان الخبر الدال على انه لا يصح السلم في المنقطع
عن أيدي الناس عند حلول الاجل)*

(أبو حنيفة) عن جبرلة بن سحيم عن ابن عمر قال نهى رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن السلم في النخل حتى يبدو صلاحه ~~كذا~~ رواه البخاري عن
طريق محمد بن أمش الصنعاني عنه (وعند) أبي داود عن رجل نجراني عن
ابن عمر ان رجلا أسلف رجلا في نخل فلم يخرج تلك السنة شيئا فاختصما
إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال لم تستحل ماله اردد عليه ماله ثم قال
لا تسلفوا في النخل حتى يبدو صلاحه في اسناده رجل مجهول (وللطبايى)
من حديثه انه نهى عن السلم في النخل حتى يبدو صلاحه (ولابن) أبي شيبة
لا تسلفوا في النخل حتى يبدو صلاحه (اعلم) ان هذه المسئلة على وجوه
ان كان المسلم فيه موجودا عند العقد ومنقطعاً عن أيدي الناس عند حلول
الاجل لا يصح اتفاقا وان كان منقطعاً وقت العقد وموجودا في أيدي
الناس عند الحل او كان عند العقد وعند الحل ومنقطعاً فيما بينهما لا يصح

عندنا خلافا للشافعي وان كان موجودا من وقت العقد الى وقت المثل يصح
اتفاقا وحديث الباب دال على ان الوجود معتبر من وقت العقد الى وقت
المثل والله اعلم

(بيان الخبر الدال على انه لا يصح السلم في الحيوان)

(ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن عبد الله بن مسعود ان رجلا اسلم مالا
في فلائس الى اجل معلوم في شئ معلوم فذكره ذلك ابن مسعود وقال خذ
راس مالك ولا تسلم في الحيوان كذا رواه ابن خسر ومن طريق محمد بن
شجاع عن الحسن بن زياد عنه (ورواه) محمد بن الحسن في الاثر عنه بلفظ
دفع ابن مسعود الى زيد بن خزيمة البكري مالا مضاربة فاسلم زيد الى عتريس
ابن عرقوب فلائس الحديث (ثم قال) محروبه فاذ لا يجوز السلم في شئ
من الحيوان وهو قول ابي حنيفة (واخرج) ابو بكر بن ابي شيبة في المصنف
فقال حدثنا وكيع حدثنا سفيان عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب
ان زيدا بن خليفة اسلم الى عتريس في فلائس فسال ابن مسعود فذكره السلم
في الحيوان (ورواه) ايضا عبد الرزاق عن ابيه وري (واخرج) الطحاوي
في شرح مشكل الآثار عن سليمان بن شعيب الكيسي عن حدثنا عبد
الرحمن بن زياد حدثنا شعبة عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب قال اسلم
زيد بن خليفة الى عتريس بن عرقوب في فلائس كل قلوص بجمه من فلما
حل الاجل جاءته قاضاء فأقضى ابن مسعود يستنظره فنهاه عن ذلك وامره ان
ياخذ راس ماله (واخرج) أحمد والاربعة والاضياء في المختارة عن سمرة
رفعه نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة (وقد) ثبت عن ابن مسعود
انه قال السلف في كل شئ الى اجل مسمى لا بأس به ما خلا الحيوان أخرجه
الطحاوي من طريق ابي معشر عن ابراهيم عنه (واخرج) البيهقي من
طريق عبيد بن حماد عن عمار الدهني عن سعيد بن جبيرة عن ابن مسعود نحوه
(وذكر) البيهقي عن الشافعي ان بعض من تكلم معه قال انما كرهنا
السلم في الحيوان لان ابن مسعود كرهه فقالت هو منقطع عنه (قال) البيهقي
يريد الشافعي ان رواية ابراهيم وابن جبيرة عن ابن مسعود منقطعة (قلت)
ولا تكن اخرج الطحاوي من طريق شعبة عن عمار الدهني عن سعيد بن

جبير أن حذيفة كان يكره السلم في الحيوان فهذه تؤيد رواية ابن جبير عن
 ابن مسعود (وأخرج) ابن أبي شيبة من طريق قتادة عن ابن سيرين عن
 ابن مسعود نحوه ومراسيل ابن سيرين صحيحة على أن المنقطع إذا لم يعارض
 النص يحتج به عندنا (ثم قال) البيهقي قال الشافعي قلت لجمد بن الحسن أنت
 أخبرني عن أبي يوسف عن عطاء بن السائب عن أبي الخضر عن ابن عمر
 لعثمان أتوا واديا قصه عواشيثا في أهل رجل قطعوا به لبن ابله وقتلوا وصالحا
 فأتى عثمان وعنده ابن مسعود فرضى بحكم ابن مسعود فحكم أن يعطى
 بواديه ابلا مثل ابله وفصلا مثل فصاله فانفذ ذلك عثمان فتروى عن ابن
 مسعود أنه بقضى في حيوان بجيه وان مثله دينه لانه إذا قضى به بالمدينة
 وأعطيه بواديه كان دينه وتريد أن تروى عن عثمان أنه يقول بقوله وأنتم
 تروون عن المسعودي عن القاسم بن عبد الرحمن قال أسلم لعبد الله
 في وصف أحدهم أبو زيادة أو أبو زائدة مولانا تروون عن ابن عباس أنه
 أجاز السلم في الحيوان وعن رجل له صحبة انتهى (قلت) أبو الخضر لم يدرك
 عثمان ولا ابن مسعود فهو منقطع وطعن ابن السائب تغربا عن عمره ومعارضته
 الشافعي رحمه الله برواية القاسم بن عبد الرحمن هي منقطة أيضا (ثم قال)
 البيهقي وروى عن عمر أنه ذكر في أبواب الربان يسلم في سن رواء عثمان بن
 عمر حدثنا المسعودي عن القاسم بن عبد الرحمن أن عمر قال وذكره وهذا
 منقطع (قلت) أخرج ابن أبي شيبة في المصنف فقال حدثنا أبو خالد الأحمر
 عن ججاج عن قتادة عن ابن سيرين أن عمر وحذيفة وابن مسعود كانوا
 يكرهون السلم في الحيوان ومراسيل ابن سيرين صحيحة كذلك في التمهيد
 (وأخرج) الطحاوي من طريق حماد عن حماد عن أبي نصر أنه سأل
 ابن عمر عن السلف في الوصفاء فقال لا بأس به قلت فإن امرأة ناهية عن
 ذلك قال فاطمها وأمرأكم وأمرأنا يومئذ عبد الرحمن ابن ممره وأصحاب
 النبي صلى الله عليه وسلم (وعلى يدل على عدم جواز السلم في الحيوان من
 حيث المعنى أنه يختلف باختلاف ما بيننا فلا يمكن ضبطه وإن استقصى فيه
 والله أعلم

(باب الكفالة)

وهي ضم ذمة الى ذمة في مطالبة دون الدين
 * *
 * (بيان الخبر الدال على مشروعية الكفالة بنوعها بالنفس
 وبالجزء الشائع) *

(أبو حنيفة) عن اسمعيل بن عباس الحمصي عن شرحبيل بن مسلم الخولاني
 عن أبي امامة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 الزعيم غارم رواه طلحة من طريق عبد الوهاب بن نجيدة عنه باتم من هذا
 (وبسنده) الى عبد الوهاب المذكور وأخبرنا اسمعيل بن عباس قال جاءني
 أبو حنيفة الفقيه فذكر أفع مع علي أحاديث هذا من جملتها ورواه ابن عبد
 الباقي من طريق بشر بن الوليد عن أبي يوسف عنه الا انه قال أبو حنيفة عن
 علي بن مسهر عن الاعمش عن اسمعيل بن عباس وقد رواه الامام أيضا عن
 شرحبيل بن مسلم من غير واسطة وهو عال وأخرجه المحقق الا النسائي بإفظ
 العاربة مؤداة والمنجية مردودة والدين مقضى والزعيم غارم (وأخرجه)
 كذلك أحمد والطحاوي وعبد الرزاق وأبو يعلى والضياء المقدسي
 والدارقطني كلهم من حديث أبي امامة (وأخرجه) ابن ماجه والطبراني
 في مسند الشاميين من حديث أنس بن مالك وابن عدي من حديث ابن
 عباس في ترجمة اسمعيل بن زياد وهو ضعيف (ورواه) أبو موسى المديني
 في الصحابة من طريق سويد بن جبلة وقد قال الدارقطني لا تصح له صحبة
 وحديثه مرسل قال ويقول بعضهم له صحبة والزعيم الكفيل والزعامة
 الكفالة وبه فسر قوله تعالى الى وأنا به زعيم أي كفيل رواه قتادة عن السدي
 (وقال) الحافظ في تخريج الرازي وفيه اسمعيل بن عباس رواه عن شامي
 وهو شرحبيل بن مسلم سمع ابا امامة وضعفه ابن خزم بامعيل ولم يصب وهو
 عند الترمذي في الوصايا أتم سيقا واختصره ابن ماجه هنا وله في النسائي
 طريقان من رواية غيره احدهما من طريق أبي عامر الوصافي والاخرى من
 طريق حاتم بن حرب كلاهما عن أبي امامة وصححه ابن حبان من طريق
 حاتم هذه وقد وثقه الدارمي انتهى (قلت) وأخرجه البيهقي من طريق
 يحيى بن معين عن اسمعيل بن عباس

(باب المحالة)

وهي نقل الدين من ذمة الى ذمة أخرى

« (بيان الخبر الدال على جواز المحوالة بالدين دون الاعيان) »

(أبو حنيفة) عن بهلول الجعوني وهو ابن عمرو الصيرفي عن مالك عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال مطل الغني ظلم كذا رواه ابن خزيمة وأخرجه ابن ماجه بزيادة وإذا أحلت على ملي فاتبعه ولهذا أخرجه هنا (ورواه) أحمد والترمذي نحوه (وفي) المتفق عليه من حديث مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رفعه مطل الغني ظلم وإذا اتبع أحدكم على ملي فليتبّع. وهكذا رواه الشافعي في مسنده عن مالك ورواه أصحاب السنن إلا الترمذي من حديث أبي الزناد أيضا (وأخرجوه) من طريق ممام عن أبي هريرة (وجاء) في رواية أحمد وابن أبي شيبه ومن أحيل على ملي فليحتل وهكذا أخرجه الطبراني في الأوسط (وفي) أفظ فإذا أحيل وفي أفظ آخر إذا أحيل بالواو وهي رواية مسلم قال الخطابي أصحاب الحديث يروون إذا اتبع بالتشديد وهو غلط وصوابه بالتخفيف (قلت) والملي الغني وزنا ومعنى (وأما) خصمت المحوالة بالدين دون الاعيان لأنها تمتنى على النقل وهو في الدين لا في العين لان هذا نقل شرعي والدين وصف فرعي يظهر أثره في المطالبة بخلاف أن يؤثر النقل الشرعي في الثابت شرطا وهو الدين (تنبيه) ولا يرجع المعتال على الهيل إلا بالتوى أى الهلاك والتوى هنا أى حنيفة أحد الأمرين أما ان يجهدا المحوالة ويحذف ولا يذنة له عليه أو يموت مفسا لان العجز عن الوصول يتحقق بكل واحد منهما وهو التوى (وقال) الشافعي لا يرجع على الهيل مطلقا لان البراءة حصاة مطلقة فلا بد الاسباب جديد بناء على ان الساقط لا يعود (وقد) أنكر ابن خزم عليه وقال ان أحاله على غيره لم يدرى والهيل يدرى انه غير ملي أولا يدرى فهو عمل فاسد وحقه باق على الهيل كما كان لانه لم يملكه على ملي (وذكر) البيهقي عن الشافعي ان محمد بن الحسن احتج بان عثمان قال في المحوالة أو ال كقوله يرجع صاحبها لا توى على مسلم فسأله عنه فزعم انه عن رجل مجهول عن رجل معروف منقطع عن عثمان ليس على مال امرئ مسلم توى قال الشافعي فهو في أصل قوله يبطل من وجهين ولو كان ثابتة لم يكن فيه

حجة لانه لا يدري قال ذلك في الحوالة أو الكفالة (قلت) الذي في كتب
الخليفة ان محمد اذ كره في الاصل عن عثمان في الحوالة من غير شك كما أخرجه
البيهقي أولا وكذا أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن وكيع عن شعبة
بسندده (وكيف) يقال ذلك في الكفالة والرجوع فيها على الاصل لا يتوقف
على شرط موت الكفيل مفساؤذ كرا أبو بكر الرازي وغيره انه لا يعلم لعثمان
في ذلك خفا الف من الحجابة (ثم قال) البيهقي الرجل الجوهول في هذه
الحكاية خلد بن جعفر بصري لم يخرج به البخاري وأخرج مسلم حديثه
الذي يرويه مع المسمر بن الزيان عن أبي نضرة وكان شعبة اذا روى عنه اثني
عليه (وعنى) بالمعروف ابا اباس معاوية بن قرة ولم يدرك عثمان (قلت)
عدم احتجاج البخاري به لا يضره كما عرف ومسلم وان قرنه مع حديث
المسمر فقد احتج به في موضع آخر وقد ذكر البيهقي ذلك في كتاب المعرفة
وكأله هنا يوم ان مسلما لم يخرج به وقد روى عنه عزرة بن ثابت وشعبة
وكان ينظمه ويثني عليه وقال كان من أصدق الناس وأشدهم اتقانا
ووثقه ابن معين وغيره فكيف يعمل مثل هذا مجهولا لا يعرف (وقال)
ابن حزم وروى عن عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن علي قال في الذي
أحيل لا يرجع على صاحبه الا ان يفسد أو يموت وهو قول شريح والحسن
والشعبي والنخعي كلهم يقولون ان لم ينصفه يرجع على المحيل (وحكى)
صاحب الاستدكار ايضا عن شريح والشعبي والنخعي اذا فسد أو مات
يرجع على المحيل والله أعلم (وأما) معاوية بن قرة فقد ذكر ابن عساكر
في التاريخ ان له روية وحكى عن ابن سعد انه عد من الطبقة الثانية وحكى
عن حليمه وغيره انه توفي سنة ثلاث عشرة وعن يحيى وغيره انه بالغ ستا وتسعين
سنة فعلى هذا يكون مولده سنة سبع عشرة فكيف لم يدرك عثمان
فتأمل ذلك وانصف والله أعلم

(باب الشركة والمضاربة)

(أما) الشركة فعبارة عن اختلاط النصيبين فصاعدا بحيث لا يعرف
ولا يميز أحد النصيبين من الآخر ثم يطلق هذا الاسم على العقد اعني عقد
الشركة وان لم يوجد اختلاط النصيبين من اطلاق اسم السبب على السبب

قوله عزرة بن
العين المهملة
وسكون الزاي
المجتمعة بعدها
راء مهملة اه

لان العقد سبب الاختلاط (وهي) ضربان شركة ملك وشركة عقد ثم الثاني
مفاوضة وعنان على ما بين في الفرعيات (وأما) المضاربة فعبارة عن عقد
بين اثنين على الشركة بمال من أحدهما وعمل من الآخر للتجارة
ويكون الربح بينهما والمراد الشركة في الربح (وللمضارب) خمس مراتب
أمين في الابتداء فإذا تصرف يكون وكيلًا وإذا ربح يكون شريكًا وإذا
فسدت يكون أجيرًا وإذا خالف يكون غاصبًا وفي الإجارة الفاسدة
يستحق المضارب أجر المنزل لانه عامل لرب المال في ماله فصار ما شرط من
الربح كالاجرة على عمله ولا تصح الا بما تصح به الشركة وهو الدراهم والدنانير
على ما بين في الفرعيات (أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن عبد الله بن
مسعود رضي الله عنه انه أعطى زيد بن خليفة البركي مالا مضاربة فأسلم زيد
من المضاربة الى رجل من بني سارية يقال له عتريس بن عرقوب في قلات
أبل فحلب فأدى بعضها وبقي بعضها فذكر وأذلك لابن مسعود فقال أخذ
رأس مالك ولما سلم في شيء من الحيوان كذا رواه ابن خسر و بهذا اللفظ
من طريق محمد بن شعيب عن الحسن بن زياد عنه وذكره الشافعي
في اختلاف العراقيين من طريق أبي حنيفة عن حماد عن ابراهيم عن ابن
مسعود انه أعطى زيد بن خليفة مالا مضاربة كذا قال بالقاف من
القراض وأخرج البيهقي في المعرفة وقد روى في تجوز المضاربة عن علي
وابن عباس وجابر وحكيم بن خزام بروايات مختلفة (وقال) ابن خزم
في مراتب الاجماع كل أبواب الفقه فلها أصل من الكتاب أو السنة حاشا
القراض فما وجدنا له أصلا فيهما البتة ولكنه اجماع صحيح والذي نقطع به
انه كان في عمره صلى الله عليه وسلم فعلم به وأقره ولولا ذلك لما جاز انتهى
(وقد) تقدم هذا الحديث في باب السلم وذكرنا هناك ما يتعلق به (وروى)
ابن خسر و من طريق زكريا بن أبي زائدة عن عمرو بن حبيب البصري عن
أبي حنيفة (وروى) طلحة بن طريق أبي بلال عن أبي يوسف عن أبي
حنيفة عن عبد الله بن حبيب بن عبيد الانصاري الكوفي عن أبيه عن عمر بن
الخطاب رضي الله عنه اعطاه مالا مضاربة ليعتق وهذا ذكره الشافعي
في اختلاف العراقيين انه بلغه عن حماد بن عبد الله بن عبيد الانصاري عن

أبيه عن جده به هكذا ذكره البيهقي (وقال) ابن داود شارح المختصر
الرجل الذي أعطاه عمر المال هو عبيد الانصاري (قال) الحافظ وعبيد
هو راوي الخبر ولم أر في طريق الشافعي التصريح بأنه هو الذي أعطاه عمر
ولكنه عند ابن أبي شيبة ووكيع وأبي زائدة عن عبد الله بن حميد بن عبيد
عن أبيه عن جده أن عمر دفع إليه مال يقيم مضاربة (قلت) ولكن في رواية
الامام أن راوي الخبر هو حميد بن عبيد وهو الذي دفع إليه عمر المال والله أعلم
(باب القضاء)

(بيان الخبر الدال على أن من قضى بغير علم أو بغير حق استوجب النار)
(أبو حنيفة) عن الحسن بن عبيد الله عن حميد بن أبي ثابت عن ابن بريدة
عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم القضاء ثلاثة قاضيان في النار
قاض بقضى في الناس بغير علم ويؤكل بعضهم مال بعض وقاض ترك علمه
وبقضى بغير الحق فهذان في النار وقاض بقضى بكتاب الله فهو في الجنة
كذا رواه المحارقي من طريق أبي اسحق الفزاري عنه (وأخرجه)
أبو داود والترمذي وابن ماجه والحاكم والبيهقي وقال الحاكم هو على شرط
مسلم وأفظهم القضاء ثلاثة واحد في الجنة واثنان في النار فالذي
في الجنة فرجل عرف الحق فقضى به ورجل عرف الحق فجأر في الحق كم هو
في النار ورجل قضى للناس على جهل فهو في النار (وقال) المنذري
في مختصر السنن ابن بريدة هذا هو عبد الله (وقال) الحافظ في تخرجه
الرافعي قال الحاكم في علوم الحديث تفرد به الخراسانيون ورواه
مراوزة ثم قال وله طرق غير ما ذكرت قد جمعها في جزء مفرد انتهى وهذا
الجزء عندى والمحمد لله على ذلك (وقد) استدلل الشافعي بظاهر هذا
الحديث فلم يشترط للاقضى الأولوية ولا تقليد الجاهل وعندنا لو قلنا الجاهل
صحيح ويعمل بفتوى غيره والحديث محمول على الجاهل الذي يعمل بجهله
ولا يرجع الى العلماء

(بيان الخبر الدال على أن تولية القضاء بين الناس من جملة الامارة)
(أبو حنيفة) عن الهيثم عن الحسن عن أبي ذر رضى الله عنه أن النبي صلى
الله عليه وسلم قال الامارة امانة وهي يوم القيامة خزي وندامة الا من

أخذها بجمعها وأدى الذي عليه وأنى ذلك كذا رواه الحارثي والحاكي
 في فوائده من طريق يحيى بن نصر بن حاجب عنه (وفي رواية الحارثي
 حسرة بدل خرى) (وهذا) التلخيص عن المهيم رجل من أهل الكوفة عن الحسن
 البصري وأفظه قال يا أبا ذر الأمانة والباقي سواء إلا أنه قال وأدى
 الذي عليه فيها (وأخرجه) مسلم وأبو داود وعنه ابن سعد وابن خزيمة وأبو
 عوانة والحاكم يا أبا ذر أنت ضعيف وإنما الأمانة والباقي سواء وفي أوله قال
 قلت يا رسول الله استعملني قال قد كره (تنبيه) قال فاسم من قطبوا بغاروى
 في سند هذا الحديث أبو حنيفة عن أبي غسان بدل المهيم قال الحسين
 أبو غسان هو التميمي والمرادى الكوفي اسمه يحيى بن غسان روى عن الحسن
 وعطاء وغيرهما وعنه أبو حنيفة وسفيان ومسلم ومروان قال الشيخ فاسم
 أظنه المهيم فإن كنيته أبو غسان ذكره المزني في ترجمة أبي حنيفة والله أعلم
 (فات) قال شيخ الإسلام في هذا الحديث هو المهيم بن حبيب البصري
 الكوفي قد ذكره ابن حبان في ثقات أتباع التابعين وذكره المحافظ
 في التقريب وقال فيه صدوق من السادسة ثم قال ذكره المحافظ عبيد
 الغنى ولم يذكر من أخرجه له وجوز المزني أن يكون له في (مد) انتهى يعني
 أبدا ود في المراسيل

* (بيان الخبر الدال على فضل الحاكم إذا عدل في حكمه) *

(أبو حنيفة) عن عظمة عن أبي سعيد رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قال إن أرفع الناس درجة يوم القيامة إمام عادل أخرجه
 الترمذي بإفظان أحب الناس إلى الله يوم القيامة وأدناهم مجلسا منه إمام
 عادل وفي المتفق عليه من حديث أبي هريرة سبعة يظلهم الله وفيه وإمام
 عادل (آداب القضاة) ع

(أبو حنيفة) عن عبد الملك بن عمير عن ابن أبي بكرة أن أباه كتب إليه أنه
 سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يقضى الحاكم وهو غضبان كذا
 رواه الحارثي من طريق أبي يوسف عنه وهكذا هو عند ابن حبان بهذا
 اللفظ (وأخرجه) مسلم عن عبد الرحمن بن أبي بكرة قال كتب أبي وكتب له
 إلى عبيد الله بن أبي بكرة وهو قاضى سجنستان أن لا تحكم بين اثنين وانت

غضبان فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يجهلكم احد بين
اثنين وهو غضبان (وأخرجه) أبو داود عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه
انه كتب الى ابنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقضى
الحكم بين اثنين وهو غضبان (قال) المنذرى في مختصر السنن وأخرجه
البخارى ومسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه (قلت) فهو من المتفق
عليه عند الستة وأخرج الطبرانى فى الاوسط والمحارث فى مسنده والدارقطنى
والبيهقى من حديث أبي سعيد لا يقضى القاضى الا وهو شبعان ريان وفى
السند القاسم العمري وهو متهم بالوضع *

(بيان المحبر الدال على تعذر القضاة من الظلم والجور)

(أبو حنيفة) عن عطاء بن السائب عن محارب بن دثار عن ابن عمر قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم اياكم والظلم فان الظلم ظلمات يوم القيامة
أخرجه الشيخان (أبو حنيفة) عن علي بن الاقرع عن مسروق عن عائشة رضی
الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أراد أن يضع خشبة
على حائطه فلا يمنعه كذا رواه البخارى من طريق قاسم بن غانم عنه غير أنه
قال على حائط جاره (وأخرجه) البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى وابن
ماجه عن أبي هريرة وأفظ الشيخين لا يمنع أحدكم جاره ان يغرز خشبة
في جداره قال ثم يقول أبو هريرة ما لي أراكم عنها معرضين والله لا أرمي بها
بين الكافكم وأفظ أبى داود اذا سمعنا من أحدكم أخاه ان يغرز خشبة
في جداره فلا يمنعه فتكسوا فقال ما لي أراكم قد اعرضتم لآئمتيها بين الكافكم
(باب الشهادة)*

وهي اخبار بجهة الشيء عن مشاهدة وعيان لا تخمين وحسبان وهي من
المشاهدة والمعاينة فمن حيث ان السبب المطلق للاداء المعاينة سمى
الاداء شهادة والقياس بأبي كونه الشهادة حجة في الاحكام لانه خبر يحتمل
الصدق والكذب ولكن ترك القياس بالنص والاجماع *

*(بيان المحبر الدال على ان المحاكم اذا علم صدق الشاهد الواحد

يجوز له ان يحكم به)*

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن أبي عبد الله هو والمجدي عن خزيمة بن

ثابت رضي الله عنه انه مر على رسول الله صلى الله عليه وسلم اومعه اعرابي
 يجعديه عاقدة قدمه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال خزيمة اشهد انك
 قد بعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له رسول الله صلى الله عليه
 وسلم من اين علمت ذلك قال تحييتنا بالوحى فنصدقك قال فجعل رسول الله صلى
 الله عليه وسلم شهادته شهادة رجلين كذا رواه البخاري من طريق العوام
 ابن حوشب وأبي يحيى الحماني ومكي بن ابراهيم وخارجة واصرم بن حوشب
 كلهم عنه (ورواه) ايضا من طريق محمد بن اسحق بن يسار عنه مختصرا
 بالفظ جهل شهادة خزيمة بشهادة رجلين (ورواه) ايضا بهذا اللفظ من
 طريق عبد الرحمن بن عبد الصمد عن أبيه عن جده عنه وزاد فيه حتى مات
 أي خزيمة (ورواه) ابن خمرود من طريق محمد بن اسحق وعبد الله
 ابن يزيد كلاهما عنه (ورواه) طحمة من طريق أبي عبد الرحمن المقرئ عنه
 مختصرا باللفظ السابق ومطولا عن طريق أبي يحيى الحماني عنه (وأخرجه)
 أبو داود وابن خزيمة في صحيحه والبيهقي والذهبي في جزئه من طريق
 الزهري عن عمار بن خزيمة بن ثابت ان عمه حدثه وهو من أصحاب النبي
 صلى الله عليه وسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم ابتاع فرسانا من اعرابي
 الحديث (وفي) مسند أحمد بن حنبل من هذا من طريق الزهري حدثني عمار بن
 خزيمة الانصاري ان عمه حدثه وهو من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
 ان النبي صلى الله عليه وسلم ابتاع فرسانا من اعرابي فاستتبعه النبي صلى الله
 عليه وسلم ايقضيه فمن فرسه فأسرع النبي صلى الله عليه وسلم المشى وأبطأ
 الاعرابي فطفق رجال يعترضون الاعرابي فيساومونه بالفرس ولا يشعرون
 ان النبي صلى الله عليه وسلم ابتاعه حتى زاد بهضهم الاعرابي في السوم على
 ثمن الفرس فنادى الاعرابي النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان كنت مبسطا
 هذا الفرس فابتعه والا بعتته فقام النبي صلى الله عليه وسلم حين سمع نداه
 الاعرابي فقال أوليس قد ابتعتته منك قال الاعرابي لا والله ما بعتك
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم بلى قد ابتعتته منك فطفق الناس يلحذون
 بالنبي صلى الله عليه وسلم والاعرابي وهما يتراجعا فطفق الاعرابي يقول
 هلم شهيد ايشهد اني قد بايعتك فن جاء من المسلمين قال للاعرابي ويلك ان

النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن ليقول الا حقاً حتى جاء خزيمة فاستمع اراجعة
النبي صلى الله عليه وسلم ومراجعة الاعرابي فطافق الاعرابي يقول هلم شهيدا
يشهداني بابعثك فقال خزيمة انا اشهد أنك قد بآيته فاقبل النبي صلى الله
عليه وسلم على خزيمة فقال بيم تشهد فقال بصدقتك يا رسول الله جعل النبي
صلى الله عليه وسلم شهادته خزيمة شهادة رجلين (وقد روى) في بعض
مارق هذا الحديث انه صلى الله عليه وسلم قال لخزيمة بيم تشهد ولم تكن معنا
قال يا رسول الله انا اصدقك بخبر السماء اذ لا اصدقك بما تقول (قال)
الواقدي لم يسم لنا اخو خزيمة الذي روى هذا الحديث وله اخوان يقال
لاحدهما عبد الله والاخر ووح (وقد) رواء الدارقطني في الافراد من
طريق أبي حنيفة مختصرا (وأخرجه) عبد الرزاق وفيه فرسان النبي وفيه ثم
ذهب وزاد على النبي صلى الله عليه وسلم ثم جحد أن يكون بآيتها (وأخرجه)
أبو بكر بن أبي شيبة وعنه أبو يعلى في مسنده وأبو نعيم في الحلية وابن عساکر
في التارخ من طريق محمد بن زرار بن خزيمة بن ثابت حديثي عمار بن
خزيمة عن أبيه ان النبي صلى الله عليه وسلم اشترى فرسان من سوا من الحارث
فجحد فشهد له خزيمة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ما جعلك على
الشهادة ولم تكن معه حاضر قال صدقتك بما جئت به وعلمت أنك لا تقول
الا حقاً فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من شهد له خزيمة أو شهد عليه
فحسبه وقال المنذري وقبل اسمه سوا من قيس المحاري ذكره غير واحد
في الصحابة وقبل انه جحد البيع بأمر بعض المنافقين وقبل ان هذا الفرس
هو المرتجز والله أعلم (وأخرجه) ابن خزيمة أيضاً من طريق عبد بن عبد الله
والطبراني من طريق أبي بكر وعثمان بن أبي شيبة وغيرهما كلهم عن زيد بن
الحباب عن محمد بن زرار بن خزيمة وهو عن عبد بن أبي عمر العدني في مسنده من
حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عن خزيمة نحوه ونقطه فأجاز النبي صلى الله
عليه وسلم شهادته بشهادة رجلين حتى مات خزيمة (وعند) البخاري من
حديث زيد بن ثابت قال فوجدتهما مع خزيمة الذي جعل النبي صلى الله
عليه وسلم شهادته بشهادتين (وفي) لفظ عن زيد وهو كان خزيمة يدعى
دا الشهادتين (ولابي) يعلى عن أنس قال افتخر الحبان الاوس والخزرج

٣ يعني الا يتبين
من قوله تعالى
لقد جاءكم
رسول الخ

فقلت الاوس ومنان جعل النبي صلى الله عليه وسلم شهادة شهادته رجلين
(وعند) الحارث بن أبي اسامة في مسنده من حديث مجالد عن الشعبي عن
النعمان بن بشير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اشترى من اعرابي فرسا
فجده الاعرابي فجاءه فخرجه فقال يا اعرابي اتجبد ان اشهد عليك انك بعتني
فقال الاعرابي ان شهد على خزيمة فاعطاني الثمن فقال النبي صلى الله عليه
وسلم يا خزيمة انما نشهدك كيف تشهد قال انا اصدقك بخبر السماء
الا اصدقك على ذا الاعرابي فجعل النبي صلى الله عليه وسلم شهادته شهادة
رجلين فلم يكن في الاسلام من تجوز شهادته رجلين غير خزيمة
(نقلت) اكثر هذه الطرق من كتاب المقاصد للحافظ المصاوي وبعضها
من الجامع الكبير للسيوطي وبعضها من طبقات ابن الجوزي (وقال)
الحافظ المصاوي ومما يستطرف قول بعض المحققين من شيوخنا حديث
خزيمة أخرجه ابن خزيمة قال وفي الباب أيضا عن عمار انتهى (تنبيه)
وجه الاحتجاج بهذا الحديث هو ما قاله الخطابي ان النبي صلى الله عليه
وسلم حكم على الاعرابي بعلمه اذ كان صادقا بارا وجرى شهادته خزيمة في ذلك
مجرى التوكيل لقوله والاستظهار بها على خصمه فصارت في التقدير مع
قول النبي صلى الله عليه وسلم ككشهادة رجلين في سائر القضايا وقد نظر
فيه بعضهم

(بيان الخبر الدال على عدم جواز شهادة المحدث في القذف)

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن شريح في قوله تعالى ولا تقبلوا لهم
شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون الا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحو فان
الله غفور رحيم قال اذا مات ذهب عنه اسم الفسق وأما الشهادة فلا تقبل له
أبدا كذا رواه ابن خزيمة عن طريق محمد بن شعيب عن الحسن بن زياد
عنه ورواه محمد بن الحسن في الآثار عنه قال وبه تأخذ وهو قول أبي حنيفة
(وأخرج) الترمذي والدارقطني وأبو عبيد في الغريب من حديث عائشة
رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تقبل شهادة الخسائن
والخسائنة وفيه ولا يجلود حدا (وأخرج) الدارقطني عن طريق أبي الميج
قال كتب عمر الى أبي موسى اما بعد فان القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة

فذكره وفيه والمسلمون عدول بعضهم على بعض الاجل ودافى حد (وعند)
ابن ابي شيبة من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده الاحمد ودافى
فرية (ووقع) في الهداية الاحمد ودافى قذف (وتمسك) الشافعي بظاهر
الاية وهي الا الذين تابوا والاستثناء متى تعقب كلمات عطف بعضها على
بعض يصرف الى جميع ما تقدم (ولنا) ان شهادته من تمام حده قال الله
تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا والاستثناء ينصرف الى ما يليه وهو قوله
تعالى وأولئك هم الفاسقون والاستثناء منقطع بمعنى لكن والتائبون
ليسوا من الفاسقين لان التائب من الذنب كن لا ذنب له (وفي) التمهيد انه
قول المحكم ومعاوية بن قرة وحامد بن ابي سليمان ومكحول وهو رواية عن ابن
المسيب وعكرمة والزهرى واليه ذهب كثير من أهل العراق (وفي) المحلى
لا ينخرم وينام طريق ابن جريج عن عطاء الخراساني عن ابن شهاب
شهادة القاذف لا تجوز وان تاب وصح عن الشعبي في أحد قوله والنخعي
وابن المسيب في أحد قوله والحسن البصري ومجاهد في أحد قوله
ومسروق وعكرمة في أحد قوله ان القاذف لا تقبل شهادته أبدا وان
تاب وعن شريح كذلك وهو قول أبي حنيفة وسفيان انهمى (وأخرج) ابن
أبي شيبة عن الطيالسي عن حماد بن سلمة عن قتادة عن الحسن وسعيد بن
المسيب قال لا لشهادة له وتوبته بينه وبين الله وهذا سند صحيح على شرط مسلم
(باب الدعوى والبيّنات)

(الدعوى) قول يطالب به الانسان اثبات حق على الغير لنفسه والمُدعى
من لا يجبر على الخصومة اذا تركه لانه الطالب والمُدعى عليه من يجبر عليهما
لان المدعى عليه والبيّنة ما يظهر صدق الدعوى ويكشف الحق *
*(بيان الخير الدال على ان اليمين بدل عن البيّنة والقدرة على الاصل
تبطل حكم الخاف)*

(أبو حنيفة) عن حماد عن الشعبي عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم المدعى عليه أولى باليمين اذا لم تكن بيّنة كذا رواه البخاري
وابن المنذر والدارقطني ومن طريق ابن عبد الباقي كلهم من طريق أحمد
ابن عبد الله الكندي المعروف بالبللاج عن ابراهيم بن الجراح عن أبي

يوسف عنه والجلال ضـ عيف (أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن
 شرح بن الحارث عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي صلى الله
 عليه وسلم أنه قضى باليمين على المدعى واليمين على المدعى عليه إذا أنكر
~~كذارواه~~ ابن خسر ومن طريق عبد الله بن عبد الرحمن القرشي عنه
 (أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم أنه قال البيئنة على المدعى واليمين على
 المدعى عليه وكان لا يرد اليمين كذارواه محمد بن الحسن في الآثار عنه قال
 وبه نأخذ (أبو حنيفة) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال البيئنة على المدعى واليمين على المدعى عليه كذارواه
 طلحة من طريق هشام بن عبد الله عن أبي يوسف عنه (أما حديث) ابن
 عباس فأخرجه الشيخان والأربعة (ولفظ) مسلم لو يعطى الناس بدعواهم
 لادعى ناس دماء رجال وأموالهم ~~واليمين~~ على المدعى عليه (ولفظ)
 البخاري عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس رفعه لو يعطى الناس بدعواهم
 لذهب دماء قوم وأموالهم ~~اليمين~~ على المدعى عليه (ولفظ) أبي داود عن ابن
 أبي مليكة كتب إلى ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين
 على المدعى عليه (وأما حديث) عمر فلو أنه لم يرد باللفظ في هذه الكتب
 ولكن معناه موجود (وأما حديث) عمرو بن شعيب فأخرجه الترمذي
 بإسناد جيد والدارقطني بإسناد ضعيف (ثم) أن الطرف الأول من الحديث
 معمول بعومه فالمدعى لا يستحق بنفسه الدعوى ويستحق بالبيئنة
 في الخصومة كلها وقبل بيئنة كل مدعى سواء كان أصيلاً أو ثانياً (والطرف)
 الآخر غير معمول بعومه فإنه لا يجوز الاستخلاف في الحدود وكذا إذا كان
 نائباً والله أعلم (تنبية) في الحديث فوائد (الأولى) لا يستحق المدعى
 بمجرد الدعوى (الثانية) القول قول المنكر (الثالثة) جنس البيئات
 في جانب المدعين (الرابعة) اليمين في جانب المدعى عليه (الخامسة)
 الخصومة لا تندفع بمجرد الإنكار (السادسة) اليمين تتوجه عليه (السابعة)
 لا يجوز القضاء بشاهد مع عين المدعى (الثامنة) لا تقبل بيئنة صاحب اليد في
 الملك المطلق (وفي) مسألتين خلاف الشافعي (الأولى) إذا نكل
 المدعى عليه عن اليمين قضى بالنكول عليه ولزمه ما ادعاه عليه وعند

الشافعي لا يقضى به بل يرد اليمين على المدعي فان خالف المدعي أخذ المال
وان نكل انقطعت الخصومة بينهما لان النكول يحتمل ان يكون تورعا
عن اليمين السكاذبة ويحتمل ان يكون ترفعا عن اليمين الصادقة (ولنا) ان
اليمين واجبة عليه انما هو هذا الحديث وترك هذا النكول دليل على انه
بأذل أو مقر اذ لو لم يكن كذلك لا تقدم على اليمين تفصيلا من هذه الواجب
دفع الضرر عن نفسه بهذا المدعي والشرع ألزمه التورع عن اليمين
السكاذبة دون الترفع عن اليمين الصادقة فيرجح هذا الجانب في نكوله
(والثانية) لا يجوز القضاء بشاهد مع يمين المدعي خلافا لشافعي واحتج
بحديث ابن عباس رفعه قضى بشاهد ويمين أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي
وابن ماجه والمحاسب من طريق قيس بن سعد بن عمرو بن دينار عنه
والامام احتج بقوله تعالى واستشهدوا شهادته من رجالكم فان لم يكونا
رجلين فرجل وامرأتان ومثل هذا الغايذ كرافع الحكم عليه ولانه قال
ذلك أدنى ان لا ترتابوا ولا تزيد على الأدنى أى اقرب ان لا تشكوا في جنس
الدين وقدره وأجله والشهود ونحو ذلك (وأجيب) عن الحديث المذكور
بان عباس الدورى نقل عن يحيى بن معين انه ليس بمحفوظ وأعله الطحاوى
بانه لا يعلم قيساً يحدث عن عمرو بن دينار (وقال) الترمذى في العال
سألت محمد بن عبد الله عن هذا الحديث فقال لم يسمعه من عمرو عن ابن عباس فقد
رمى الحديث بالانقطاع في موضعه من البخارى بين عمرو وابن عباس
ومن الطحاوى بين قيس وعمرو ومنهم من أدخل بين عمرو وابن عباس
طاوساً أخرجه هكذا الدارقطنى ومنهم من زاد جابر بن زيد فقال ابن
عبد البر لا مطن لاحد في اسناد هذا الحديث محل نظر فلاجل هذا
الاختلاف ترك العمل به وبقي العمل بالنص الظاهر من الكتاب مع انه قد
روى ما يعارض ما ذكر في الاستذكار روى هشيم أخيه من المغيرة عن
الشعبي قال ان أهل المدينة يقضون باليمين مع الشاهد ونحن لا نقول ذلك
وفي مصنف ابن أبي شيبة حديثنا وسويد بن عمرو حدثنا أبو عوانة عن مغيرة
عن ابراهيم والشعبي في الرجل يكون له الشاهد مع يمينه قال لا يجوز الا شهادة
الرجلين أو رجل وامرأتين (قال) عامر مع ان أهل المدينة يقبلون شهادة

قوله تفصيلا
أى خلاصا

الشاهد مع يمين الطالب وهذا السند رجاله على شرط مسلم (وقال) أيضا
 حدثنا أحمد بن خالد عن ابن أبي ذئب عن الزهري قال هي بدعة وأول من
 قضى بها معاوية وهذا السند أيضا على شرط مسلم (وفي) مصنف عبد
 الرزاق أخبرنا مهران عن الزهري عن اليمين مع الشاهد فقال هذا شيء
 أحدثه الناس لا بد من شاهدين (وفي) الاستذكار هو الأشهر عن الزهري
 (وفي) التمهيد وقال أبو حنيفة وأصحابه والثوري والأوزاعي لا يقضى
 باليمين مع الشاهد وهو قول عطاء والحاكم وماتنفة وزاد في الاستذكار
 الخفي وفي المحلى لا يزحرم أول من قضى به عبد الملك بن مروان وأما في
 إنكاره الحكم بن عتيبة (وروي) عن عمر بن عبد العزيز ترك القضاء به
 لأنه وجد أهل الشام على خلافه ومنع من يدين به في الشام وفي التمهيد
 تركه يحيى بن يحيى بالاندلس وزعم أنه لم ير أئمة من بعده يفتي به ولا يذهب
 إليه وحديث الأصميين اليمين على المدعي عليه وفي رواية البيهقي على
 المدعي واليمين على من أنكر برده وكذا حديث الأصميين شاهدان أو جنة
 مع ظاهرا القرآن لأنه تعالى أوجب عند عدم الرجائي قبول رجل والمرأتين
 وإذا وجد شاهد واحد والمرأتان معدومتان ففي قبوله مع اليمين نفي
 ما اقتضته الآية وأيضا فإنه تعالى قال عقبهما ممن ترضون من الشهداء
 وليس المدعي بشاهد واحد ممن يرضى باستحقاق ما يدعيه بقوله وبه
 وزعموا إن يمين المدعي قائمة مقام المرأتين فلو كان المدعي زعمافاً قام
 شاهد وأوجب أن لا تقبل يمينه كما لو كانت المرأتان ذميتين والله أعلم
 * (بيان الخبر الدال على أن الرجلين يدعيان شيئا وليست لهما أمانة) فالقول
 قول البائع أو يترادان *

(أبو حنيفة) عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن عبد الله بن مسعود أن
 الأشعث بن قيس اشترى من عبد الله رقة ثمن رقيق الأمارة فتمت إرضاء عبد
 الله فقال الأشعث اشتريت منك بعشرة آلاف درهم وقال عبد الله بعثك
 بعشرين ألفا فقال عبد الله اجعل بيني وبينك رجلا فقال الأشعث فاني قد
 جعلتك بيني وبين نفسي فقال عبد الله فاني سأقضي بيني وبينك بقضاء
 سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم

يقول اذا اختلف البيعان ولم تكن لهما بينة فالقول ما قال البائع أو يتراذان
كذا رواه الحارثي من طريق عبد الله بن يزيد وأبي عبد الرحمن المقرئ
وخارجة بن مصعب واسماعيل بن حماد عن أبيه والقاسم بن معن (ومن)
طريق سويد بن عبد العزيز وعبد العزيز بن خالد وأبي شهاب الحنظلي والمعاذ
ابن عمران كلهم عنه إلا أن خارجة من قوله اذا اختلف والباقيون بطوله
ورواه طلحة من طريق المقرئ عنه ورواه ابن المنذر عن طريق عبد بن
العوام والمقرئ كلاهما عنه (أبو حنيفة) عن حماد بن إبراهيم أن أشعث
ابن قيس أنقضى عن عبد الله بن مسعود ربيعة سافذ كرا الحديث مثل الأول
الإله زاد قوله بينة والساعة قائمة كذا رواه الحارثي عن طريق المقرئ
عنه (وفي) رواية عن حماد بن زيد أن أشعث بن قيس (وفي) لفظ
آخر فاستخبرنا في زيادة الأمن ونقصانه وقال عبد الله بن مسعود سمعت
فذكرا الحديث وفيه أو يتراذان البيع (وأخرجه) الأربعة والحاكم
وأحمد والدارقطني والبخاري واللفظ لا يداودان ابن مسعود يباع للأشعث
ربيعان ربيعاً ثلثين ومئتين ألفاً فقال إنما أخذتهم بعشرة آلاف
فقال ابن مسعود سمعت فذكرا الحديث وفيه فالقول ما يقول رب السبعة
أو يتراذان وفي رواية لابن مسعود البيع قائم بعينه والباقي مثل لفظ الإمام
(وفي) روايه للترمذي اذا اختلف المتبايعان فالقول قول البائع والمبتاع
بالتخييار وتحدوه للنسائي من وجه آخر وفيه قصة وأخرجه مالك بإسناد عبد
الله بن مسعود فساقه كالأول قاله الحافظ (قلت) أخرجه أبو داود عن
عبد الرحمن بن قيس بن محمد بن الأشعث عن أبيه عن جده باللفظ الأول
(وأخرجه) النسائي وأخرجه أيضاً عن طريق القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه
أن ابن مسعود فذكر معناه والكلام يزيد وينقص (وأخرجه) ابن
ماجه وأخرجه الترمذي من حديث عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن
ابن مسعود وقال هذا مرسل وعون بن عبد الله لم يدرك ابن مسعود هذا آخر
كلامه (قال) المنذري في إسناده هذا حماد بن عبد الرحمن بن أبي أبي
ولا يمتنع به وعبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود لم يسمع من أبيه فهو منقطع
(قلت) اختلف فيه القول عن يعقوب بن معين فقبل أنه يسمع من أبيه وفي

رواية عنه لم يسمع (وقال) ابن المديني لقي أباه (وقال) الجعفي يقال
انه لم يسمع (ثم قال) المنذري وقد روى هذا الحديث من طريق عن ابن
مسعود كذا لا تثبت وقد وقع في بعضها اذا اختلف اليه عن والبيع قائم
بنفسه وفي لفظه والسلمة قائمة ولا تصح وانما جاءت من رواية ابن أبي ليلى
وقد تقدم انه لا يحتج به (قلت) هذه اللفظة قد جاءت في رواية الامام
من طريق المقرئ وليس في السند ابن أبي ليلى ولا من يتكلم فيه (ثم قال)
وقال البيهقي وأصح اسناد روى في هذا الباب رواية أبي العيس عن عبد
الرحمن بن قيس بن محمد بن الاشعث بن قيس عن أبيه عن جده (قال) يريد
الحديث المذكور في أول الباب (قلت) وكأنه لم يطلع على رواية الامام
عن حماد عن ابراهيم فان رواه فقيه عن فقيه عن فقيه وكلام ثقات أثبات
وأبو العيس المذكور هو عتبة بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود
الكوفي ثقة وعبد الرحمن بن قيس مجهول الحال كافي التقريب وأبوه
قيس مقبول من السادسة وجده محمد بن الاشعث ليس بهما في علي الصحيح
وانما الحجة لآبيه روى ذلك عن عبد الله بن مسعود (وقال) الشيخ قاسم
نقل عن ابن عبد الهادي هذا الحديث بجميع طرقه يحتج به **يمكن**
في لفظه اختلاف

*(بيان الخبر الدال على ان الخارج وذاليد اذا أقام بيئته على النتائج

فذواليد أولى)*

(أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه
وسلم ان رجلين اختلفا إليه في ناقة أقام كل بيئته انها ناقته نتجت عنده
فقضى بها للأذى في يده كذا رواه المحارقي وطلحة وابن المظفر كلاهما من
طريق أحمد بن عبد الله الكندي وهو اللجلاج (ثم) اختلفوا فقال
المحارقي وطلحة أحمد بن عبد الله عن ابراهيم بن الجراح عن أبي يوسف عنه
(وقال) ابن المظفر أحمد بن عبد الله عن علي بن معبد عن أبي يوسف عنه
واللجلاج ضعيف ولكن رواه طلحة من طريق أخرى ليس فيها اللجلاج
وكذا رواه ابن عبد الباقي عن أبي بكر بن حمدان عن بشر بن موسى عن
المقرئ عنه وليس فيها اللجلاج ورواه ابن المظفر في رواية أخرى من طريق

زيد بن نعيم عن محمد بن الحسن عنه الا انه قال ابو حنيفة عن الهيثم بن حبيب
 الصيرفي عن الشعبي عن جابر ومن هذا الطريق رواه ابن خسرو وأخرجه
 الدارقطني من هذا الوجه وأعله يزيد بن نعيم وهو لا يعرف حاله وقال
 الذهبي لا يعرف في غير هذا الحديث (قلت) لا يضر الاللال عن دون محمد
 ابن الحسن على ان ابن خسرو قد رواه ايضا من غير طريق ابن المظفر أخرجه
 من طريق أبي بكر بن حمدان عن بشر بن موسى عن المقرئ عنه وله طريق
 أخرى عند أصحابنا يقول في بعضها عن الهيثم عن رجل عن جابر وفي بعضها
 عن الهيثم عن جابر والرجل المبهم عندهؤلاء البعض هو الشعبي فسرته رواية
 محمد بن الحسن (وأخرجه) ابن أبي شيبة وعبد الرزاق عن أبي الاحوص عن
 سمك عن نعيم بن مرفة بلفظ ان رجلين ادعيا بعيرا فأقام كل واحد منهما
 البينة انه له فقضى النبي صلى الله عليه وسلم به بينهما وتميم بن مرفة الطائي
 كوفي يروي عن عدي بن حاتم وجابر بن سمرة من متأخري التابعين ورواه
 المحاكم من طريقه وقال منقطع ووصله الطبراني فقال تميم عن جابر بن
 سمرة باسنادين ضعيفين (وأخرج) الدارقطني والبيهقي من حديث جابر ان
 رجلين ادعيا دابة فأقام كل واحد منهما بيئته انها دابة فقضى بها رسول الله
 صلى الله عليه وسلم للذي في يده واسناده ضعيف ومع ضعف اسناده كيف
 تقبل بيئته ذي اليد ولم يكلفه الله بها وانما البيئته على المدعى والعين على
 المدعى عليه وعلى تقدير صحة الحديث فالبيئتان فيه قائمتان على أمر زائد على
 اليد ولا تدل اليد عليه فاستوت البيئتان في ذلك الأمر فترجحت بيئته ذي اليد
 بيده بخلاف ما اذا قامت البيئتان على الملك لان بيئته الخارج أكثر اثباتا
 لانها تظهر الملك بخلاف بيئته ذي اليد لان الملك كان ظاهرا له في يده (وعند)
 أبي داود من حديث أبي موسى الأشعري ان رجلين ادعيا بعيرا أو دابة الى
 النبي صلى الله عليه وسلم ليست لواحد منهما بيئته فجعله بينهما وأخرجه
 النسائي وابن ماجه (وأخرج) أبو داود والنسائي أيضا بلفظ فبعث كل منهما
 شاهدين فقسمه النبي صلى الله عليه وسلم بينهما لكن في سياق النسائي محمد
 ابن كثير المصديقي وهو صدوق كثير الخطاء وهاتان القصةتان بحتمل انهما
 واحدة الا ان الشهادات لما تعارضت تهاوتت فصارت كمن لا بيئته له وحكم لهما

نصفين لاستوائهما في اليد وهو قول محمد بن الحسن وبه يقتضي (وفي) رواية
النسائي انه كان في يد غيرهما فلما أقام كل واحد منهما شاهدين نزع من
يده ودفعت اليهما (ثم) ان القضاء الذي اليد دون الخارج بعد اقامتهما
البينة على النتائج اذا لم يدع الخارج الفعل على ذي اليد كالغصب والجاراة
والعارية وان ادعى تكون بيينة الخارج أولى وان ادعى ذواليد بالنتائج
لان بيينة الخارج في هذه الصور أكثر اثباتاً لانهما اثبتت الفعل على ذي
اليد (قال) صاحب المختار بيينة الخارج أولى من بيينة ذي اليد على
مطلق المالك خلافاً للشافعي أي فان عنده بيينة ذي اليد أولى لانهما اثبتت
لانها دليل المالك ولهذا لو تنازعا في دابة وكل منهما يدعي انها انجبت في ملكه
وأقاما البينة يقتضي بيينة ذي اليد (ولنا) ان البيئات شرعت لاثبات غير
الظاهر لانها وان كانت في التحقيق بيينة مطهرة ولكن لما لم يكن لنا علم ذلك
الاحكام أخذت البينة حكم الاثبات كاعمال الشريعة فانها المرات في حق
الشرع وفي حقنا لما حكم الاثبات وبيينة الخارج أكثر اثباتاً وظاهراً
لانهما اثبتت المالك من كل وجه وبيينة ذي اليد ببقائه من وجهه لان المالك
ثابت له من وجه اليد والبينة ترجح بكثرة الاثبات اذا اليد دليل مطلق المالك
بخلاف النتائج

(باب الاقرار)

(وهو) اثبات لما كان متزلاً بان ادعى عليه آخر ما لا جاز أن يقر ادعى
عليه وجاز أن يشكره فاذا أقر فقد أثبت فهو عبارة عن الخبر بوجوب على
الخبر ما أخبر به وهو جهة قاصرة بخلاف البينة لانها تتأصل بجميعها بالقضاء
وللقاضى ولاية عليه فيتمسك الى الكل وأما الاقرار لا يقتصر الى القضاء
وله ولاية على نفسه دون غيره (وفي) قيد الخبر لا يقتضي انه ليس
بانشاء وقيد بما على الخبر لانهما كان لنفسه يستلزم دعوى لا اقرار
(ابو حنيفة) عن عاتمة بن مردع عن ابن بريدة عن أبيه ان ما عازر بن مالك
أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان الآخر قد زنى فأقم عليه الحد فشدت
بمسامة فقدم في الحد ودوا أخرجه مسلم وأجدع عن بريدة نحوه ومعناه عند
السنة عن أبي هريرة وقد تقدم ووجه الاحتجاج به في الباب

ان النبي صلى الله عليه وسلم انما رجم ما عزا باقراره على نفسه فلم يجعل حجة في المحدود التي تدربا بالشبهات فلائن يكون حجة في غيرها أولى وعليه اجماع الامة ولانه وان كان مترددا بين الصدق والكذب في الاصل لكن ظهر رجحان الصدق على الكذب لوجود الداعي والصارف عنه لان عقلة ودينه يحمله لان على الصدق ويمنعان عن الكذب فكان صدقا ظاهرا فيجب قبوله

(باب الصلح)

وهو عبارة عن عقدير فعه المنازعة وجوازه ثبت بقوله تعالى والصلح خير وتعرفه بالالف واللام اقتضى ان يكون كل صلح خيرا سواء كان مع اقرار أو سكوت أو انكار وكل ذلك جائز عندنا (وقال) الشافعي لا يجوز مع السكوت والانكار ودليله ما أخرجه أبو داود وابن حبان والمحاكم من حديث أبي هريرة والترمذي وابن ماجه من حديث عمرو بن عوف رفعاه الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا أحل حراما أو حرم حلالا ودليلنا عموم الآية اذهو كلاما مستقلا بذاته فلا يرتبط بسببه وهو محلي بالالف واللام فيتعرف الى الجنس فلا يقيد بحالة الانكار لثلاثه لادون زيادة على النص والكلام خرج مخرج التعاميل كانه قال صلحوا لأن الصلح خير والعلة لا تقيد بحمل الحكم الذي عاين فيه بل أيما وجدت العلة يتبعها حكمها وتفصيله في المطولات

(بيان الخبر الدال على رفع المنازعة والشفاق وتداعي الرحمة والاشفاق) (أبو حنيفة) عن الحسن بن عبيد الله عن الشعبي قال سمعت النعمان بن بشير رضي الله عنه يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل جسد واحد اذا اشتكى الرأس من الانسان تداعي له سائر الجسد بالحجي والسهر كذا رواه البخاري من طريق سليمان بن عمرو النخعي عنه وقد أخرجه الشيخان وأحمد (أبو حنيفة) عن علي بن الاقرع عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اراد أن يضع خشبة على حائط جاره فلا يمنعه رواه الجماعة الا النسائي وقد تقدم في أدب القاضي ولفظهم لا يمنعن أحدكم

ان يضع خشبة على جداره وقال الترمذى حسن صحيح وفي الباب عن ابن عباس ومجمع بن جارية أخرجهما ابن ماجه (تنبيه) قال عبد الغنى بن سعيد كل الناس يقولون خشبة بالجمع الا الطحاوى فإنه يقول بلفظ الواحد (قال) المحافظ لم يقله الطحاوى الا ناقلا عن غيره (قال) سمعت يونس بن عبد الأعلى يقول سألت ابن وهب عنه فقال سمعت من جماعة خشبة بلفظ الواحد (قال) وسمعت روح بن الفرغ يقول سألت أبا يزيد الحارث بن مسكين ويونس بن عبد الأعلى عنه فقالوا خشبة بالنصب والتثنية (ورواية) مجمع تشهدان رواه بلفظ الجمع ولفظه ان أخوين من بنى المغيرة لقبيا مجمع ابن جارية الانصارى ورجالا كثيرا فقالوا نشهذان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يمنع جار جاره ان يغرز خشبا في جداره وكذلك رواية ابن عباس وقد أخرجهما البيهقي من طريق شريك عن سمك عن عكرمة عنه بلفظ اذا سأل أحدكم جاره ان يضع جذوعه على حائطه فلا يمنعه *

(باب الوديعة)

هى الاستحفاظ بقصد او الفرق بينها وبين الامانة العموم والخصوص والمحكم فى الوديعة ان يبرأ عن الضمان اذا عاد الى الوفاق بخلاف الامانة وهى مندوبة لقوله تعالى وتعاونا على البر والتقوى وفيه حديث أبى امامة الذى مر فى الكفالة بطوله وقد أخرجه أبوداود بتمامه والترمذى وابن ماجه مختصرا وقال الترمذى حسن صحيح *

(باب العارية)

هى هبة المنافع بغير عوض مشتق من التعاود أى التداول فكانه يجعل للغير نوبة فى الانتفاع بما كره على ان تعود النوبة اليه بالاسترداد متى شاء ولذا كانت الاعارة فى المكيل والموزون قرضا لانه لا ينتفع بهما الا باستهلاك العين فلا تعود النوبة اليه ليكون اعارة حقيقة وفيه حديث أبى امامة الذى مر فى الكفالة بطوله ولفظه العارية مؤداة والمنحة مردودة كذا هو فى حديث الامام ووقع فى بعض كتب الفقه العارية مردودة وفى بعضها العارية مضمونة اما لفظ مردودة فقال المحافظ لم اره فى كتب الحديث (واما) مضمونة فعند أبى داود من حديث صفوان وكان صلى الله عليه وسلم

قد استعار منه أدراعاً يوم حنين فقال اغصب يا محمد قال لا بل عارية مضمونة
(وأخرجه) أحمد والنسائي والحاكم وأورد له شاهدان حديث صفوان
ابن يعلى عن أبيه ولفظه فقلت يا رسول الله أعارية مضمونة أو عارية مؤداة
قال بل عارية مؤداة وأخرجه أبو داود والنسائي من حديث ابن عمر العارية
مؤداة وسنده ضعيف

(بيان الخبر الدال على عدم تضمين العارية)

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم أنه قال كان لا يضمن العارية كذا
رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه (وأخرج) أبو داود عن الحسن عن سمرة
رفعه قال على اليد ما أخذت حتى تؤدى ثم إن الحسن نسي قال هو
أمينك لا ضمان عليه وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه وقال
الترمذي حسن

(باب الهبة)

هي تمليك المال بلا عوض بطريق التؤدة

(بيان الخبر الدال على قبول الهدايا)

(أبو حنيفة) عن محمد بن قيس عن أبي عامر الثقفي أنه كان يهدي إلى رسول
الله صلى الله عليه وسلم راوية نخر الحديث رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه
وقد تقدم في البيوع (وأخرج) البخاري وأبو داود والترمذي من حديث
عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل الهدية ويثيب عليها
(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها
قالت تصدق على بريرة بلحم فراه النبي صلى الله عليه وسلم فقال هو لها صدقة
ولنا هدية رواه الحارثي وغيره من طرق ستأتي في الولاء (وأخرجه) الستة
الترمذي وابن ماجه من حديث الأسود عنها كما هنا والباقون عن القاسم
عنها وروى مع العز بن جماعة في طرق هذا الحديث جزءاً مستقلاً رأيت

(باب القرض)

(بيان الخبر الدال على فضل انظار المعسر)

(أبو حنيفة) عن أبي مالك الأشجعي عن ربيعة بن حراش عن حذيفة بن
اليمان رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال يؤتى بمعسر

يوم القيامة فيقول أي رب ما عملت الا خيرا ما أردت به الا اياك ورزقتني مالا
فكنت أوسع على الموسر وانظر المعسر فيقول الله عز وجل أنا أحق بذلك
منك فتجاوزوا عن عبادي (قال) فقال أبو مسعود رضي الله عنه وأشهد
على رسول الله صلى الله عليه وسلم اني سمعته منه كذا رواه ابن خنيس ومن
طريق حماد بن أبي حنيفة عن أبيه (وأخرجه) البخاري ومسلم بالفظ
تلقث الملكة روح رجل من كان قبلكم فقالوا اعلمت من الخير شيئا قال لا
قالوا تذكروا قال كنت أداين الناس فأمر فتياني ان ينظروا المعسر ويتجاوزوا
عن الموسر قال قال الله تعالى تجوزوا عنه وفي بعض طرق البخاري ان
رجلا من كان قبلكم أتاه الملك ليقبض روحه فقبل له هل عملت من خير
الحديث ولم يقل في شيء من طريقه قالوا تذكروا (وفي) بعض طرق مسلم فقال
أبو مسعود وأنا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم (وفي) بعض طريقه
فقال عقبه بن عامر الجهني وأبو مسعود الانصاري ~~هكذا~~ سمعناه من في
رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال) عبد الحق الصفيح عقبه بن عمرو وعقبه
ابن عامر وهم وقال البخاري وقال عقبه بن عمرو وأنا سمعته يقول ذلك ثم
خرج مسلم هذا الحديث من رواية أبي مسعود وابي هريرة رضي الله عنهما
(أبو حنيفة) عن اسمعيل بن عبد الملك عن ابي صالح عن أم هانئ رضي الله
عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من شدد على ائتي في التقاضي
معسر أشد الله عليه في قبره كذا رواه البخاري والاشناني من طريق ابي
مقاتل السمرقندي عنه وعند مسلم معناه من حديث عبد الله بن ابي قتادة
عن ابيه رفعه من سره ان ينجي به الله من كرب يوم القيامة فلينه نفس عن معسر
او يرضع عنه

*(بيان الخبر الدال على ان المرأة لا تخرج شيئا من بيت زوجها اقرضا
او غيره الا باذنه)*

(أبو حنيفة) عن اسمعيل بن عياش عن شرحبيل بن مسلم الخولاني عن ابي
امامة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول عام حجة
الوداع ان الله أعطى كل ذي حق حقه فذكر الحديث وفيه ولا تنفق امرأة
شيئا من بيت زوجها الا باذنه قيل يا رسول الله ولا الطعام قال ولا الطعام

لأنه من أفضل أموالنا وقد تقدم بطوله في الكفالة وأثرنا إليه أن أبا
داود وابن ماجه أخرجاه وعند أبي داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه
عن جده رفعه لا يجوز لامرأة عطية إلا باذن زوجها وأخرجه النسائي
وابن ماجه

(باب العمري والرقبي)

(والعمري) هي مئة شئ مدة عمر الموهوب له وهي جائزة للمهرأى الموهوب
له حال حياته ولورثته بعد وفاته (والرقبي) أن يقول أرقبتك هذه الدار
وهي باطلة لأنه يحتمل الاعارة ويحتمل الهبة فيكون عارية عند أبي
حنيفة ومحمد وهبة عند أبي يوسف (أوهي) أن يقول دارى لك رقبى
معناه أن مت قبلك فهي لك كأن ~~كل~~ واحد منهما يراقب موت الآخر
وأما جازت الرقبى عند أبي يوسف لأن قوله دارى لك هبة وتعليق في الحال
كالعمري فيبطل استردادها وباطلة عند أبي حنيفة ومحمد لأن معناها
تملك مضاف إلى موته وتعليق الملك غير جائز فيكون المراد عارية عندهما
والموهوب له مأذون في الانتفاع بها بخلاف العمري فإنها تملك في الحال
والتعليق بعدها لا يفسدها (أبو حنيفة) عن بلال بن أبي بلال بن مرداس
الغزارى ثم العيسى عن وهب بن كيسان عن جابر رضي الله عنه عن النبي
صلى الله عليه وسلم أنه لما فشت العمري في المدينة صدع المنبر قائلاً أيها
الناس احبسوا أموالكم هاكم فانه من أعمار شيئا فهو للذي أعمره في حياة
المهرور بعد موته (وفي) لفظ فشت العمري على عهد رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم الحديث رواه طهمة من طريق
عبيد الله بن موسى وسعد بن الصلت ومحمد بن الحسن ثلاثتهم عنه ورواه ابن
أبي العوام من طريق محمد بن الحسن عنه ورواه ابن المظفر من طريق محمد بن
شجاع عن الحسن بن زياد عنه وأيضا من طريق اللعلاج عن إبراهيم بن
الجراح عن أبي يوسف عنه واللجلاج ضعيف ورواه الكراعي من طريق
محمد بن خالد الوهبي عنه (وأخرجه) أحمد ومسلم من حديث جابر رفعه بألفاظ
أمسكوا عايكم أموالكم ولا تفردوها فانه من أعمار عمري فإنها لا تسمى أعمارها
حيا وميتا ولعقبه (وعنه) قال جعل الانصار يعمررون المهاجرين فقال رسول

يوم القيامة فيقول أي رب ما عملت الا خيرا اما أردت به الا اياك ورزقتني مالا
فكنت أوسع على المؤمن وأنتظر المعسر فيقول الله عز وجل أنا أحق بذلك
منك فقبا وزوا عن عبدی (قال) فقال أبو مسعود رضي الله عنه وأشهد
على رسول الله صلى الله عليه وسلم اني سمعته منه كذا رواه ابن خسر و من
طريق حماد بن أبي حنيفة عن أبيه (وأخرجه) البخاري ومسلم بالغظ
تلقت الملائكة روح رجل ممن كان قبلكم فقالوا اعملت من الخير شيئا قال لا
قالوا تذكرك قال كنت أدب الناس فأمرتني ان ينظروا المعسر ويتجاوزوا
عن المؤمن قال قال الله تعالى تجاوزوا عنه وفي بعض طرق البخاري ان
رجلا ممن كان قبلكم أتاه الملك ليقبض روحه فقبل له هل عملت من خير
الحديث ولم يقل في شيء من طرقه قالوا تذكرك (وفي) بعض طرق مسلم فقال
أبو مسعود وأنا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم (وفي) بعض طرقه
فقال عقبه بن عامر الجهني وأبو مسعود الانصاري ~~هكذا~~ كذا سمعناه من في
رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال) عبد الحق الصنعقي عقبه بن عمرو وعقبه
ابن عمرو هم وقال البخاري وقال عقبه بن عمرو وأنا سمعته يقول ذلك ثم
خرج مسلم هذا الحديث من رواية أبي مسعود وأبي هريرة رضي الله عنهما
(أبو حنيفة) عن اسمعيل بن عبد الملك عن أبي صالح عن أم هانئ رضي الله
عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من شدد على امتي في التقاضي
معمر أشد الله عليه في قبره كذا رواه البخاري والاسداني من طريق أبي
مقاتل السمرقندي عنه وعند مسلم معناه من حديث عبد الله بن أبي قتادة
عن أبيه رفعه من سره ان ينجي الله من كرب يوم القيامة فليتبغض عن معتمر
او يرضع عنه

* * * * *

(بيان الخبر الدال على ان المرأة لا تخرج شيئا من بيت زوجها اقرضا
او غيره الا باذنه) *

(أبو حنيفة) عن اسمعيل بن عياش عن شرحبيل بن مسلم الخولاني عن أبي
امامة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول عام حجة
الوداع ان الله أعطى كل ذي حق حقه فذكر الحديث وفيه ولا تنفق امرأة
شيئا من بيت زوجها الا باذنه قيل يا رسول الله ولا اطعام قال ولا اطعام

لأنه من أفضل أموالنا وقد تقدم بطوله في الحكمة وأشرنا إليه أن أبا داود وابن ماجه أخرجه وعند أبي داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه لا يجوز لامرأة عطية إلا بإذن زوجها وأخرجه النسائي وابن ماجه

(باب العمري والرقبي)

(والعمري) هي عبة شئ مدة عمر الموهوب له وهي جائزة للعمري الموهوب له حال حياته ولورثته بعد وفاته (والرقبي) أن يقول أرقبتك هذه الدار وهي باطلة لأنه يحتمل الإعارة ويحتمل الهبة فيكون عارية عند أبي حنيفة ومحمد وهبة عند أبي يوسف (أو هي) أن يقول داري لك رقبتي معناه أن مات قبلك فهي لك كأن ~~ككل~~ واحد منهم ما راقب موت الآخر وإنما جازت الرقبى عند أبي يوسف لأن قوله داري لك هبة وتعليق في الحال كالعمري فيبطل استردادها وباطلة عند أبي حنيفة ومحمد لأن معناها تعليق مضاف إلى موته وتعليق الملك غير جائز فيكون المراد عارية عندهما والموهوب له ما ذرونا في الانتفاع بها بخلاف العمري فإنها تملك في الحال والتعليق بعدها لا يفسدها (أبو حنيفة) عن بلال بن أبي بلال بن مرداس الفزارى ثم العباسي عن وهب بن كيسان عن جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لما فشت العمري في المدينة صدع المنبر قائلاً أيها الناس احبسوا أموالكم عليكم فإنه من أعمار شيئا فهو وللذي أعمره في حياة الممرو بعد موته (وفي) لفظ فشت العمري على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وسلم الحديث رواه طهامة من طريق عبيد الله بن موسى وسعد بن الصلت ومحمد بن الحسن ثلاثتهم عنه ورواه ابن أبي العوام من طريق محمد بن الحسن عنه ورواه ابن الظاهر من طريق محمد بن شعيب عن الحسن بن زياد عنه وأيضا من طريق اللعلاج عن إبراهيم بن الجراح عن أبي يوسف عنه واللجلاج ضعيف ورواه السكاكي عن طريق محمد بن خالد الوهبي عنه (وأخرجه) أحمد ومسلم من حديث جابر رفعه بالفظ امسكوا عليكم أموالكم ولا تنفدوها فإنه من أعمار عمري فإنها لا تسمى أعمارها حياتهم وأما قوله (وعنه) قال جعل الأنصار يعمرون المهاجرين فقال رسول

الله صلى الله عليه وسلم اسكو واعليكم اموالكم (وفي) لفظ آخر ايمارجل
 اعمرجلا عمري له ولعقبه فقال قد اعطيتكمها وعقبك ما بقي منكم احد
 فانها لمن اعطيا وعقبه وانما لا ترجع الى صاحبها من اجل انه اعطى عطاء
 وقعت فيه الموارث (وعند) البخاري من حديثه قال قضى النبي صلى الله
 عليه وسلم بالعمرى انها لمن وهبت له ولم يخرج من حديث جابر في العمري غير
 هذا الحديث (واخرجه) ابوداود والترمذي والنسائي وابن ماجه (وعند)
 ابى داود والنسائي عن عروة عن جابر رفعه قال من اعمر عمرى فهي له
 ولعقبه يرثها من يرث من عقبه (ابوحنيفة) عن حماد عن ابراهيم انه قال
 من اعمر شيئا فهو له في حياته ولعقبه من بعده موته رواه محمد بن الحسن
 في الاثر عنه وكذا رواه الحسن بن زياد عنه واخرجه الجماعة من حديث
 جابر وقد ذكر (ابوحنيفة) عن يحيى بن ابي حبيب الاسدي السكاهلي
 الكوفي ان ابن عمر سئل عن العمري فقال انها لمن اعطيا وهى في يديه رواه
 طلحة من طريق عبد الله بن الزبير عنه ورواه ابن المظفر من طريق موسى
 ابن طارق قال سمعت ابا حنيفة ورواه ابن خسر ومن طريق اسمعيل بن
 قوبة القزويني عن محمد بن الحسن عنه ومعناه عند الجماعة من حديث جابر
 وقد ذكر

(باب الاجارة)

(هى) غلبك المنافع بعوض وتفصيله ان القليل نوان غلبك عين وتغلبك
 منافع وتغلبك العين نوان بعوض وهو البيع وبغيره وهو الهبة والصدقة
 وتغلبك المنافع نوان بغير عوض وهو العارية والوصية بالمنافع وبعوض وهو
 الاجارة وسميت بيع المنافع لوجود معنى النفع وهو بذل الاعراض
 في مقابلة المنفعة وهى على خلاف القياس لان المنافع معدومة وبيع
 المعدوم لا يجوز الا انها جوزت لم حاجة الناس اليها وحاجة الناس اصل
 في شرع العقود فشرعت لترفع الحاجة

*(بيان الخبر الدال على ان الاجارة لا تصح حتى تكون المنافع معلومة)

والاجرة معلومة*

(ابوحنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن ابى سعيد وابى هريرة رضى الله

عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من استأجر أجيرا فليعلمه أجرته كذا
رواه محمد بن الحسن في الآخرة والحسن بن زياد في مسنده عنه
(وأخرجه) الدارقطني عن علي بن عبد الله بن مبشر عن محمد بن حرب
النسائي عن علي بن عامر عن أبي حنيفة ومن طريقه ابن خسرو ورواه
ابن خسرو أيضا من طريق محمد بن شعاع عن الحسن بن زياد عن أبي حنيفة
ورواه ابن عبد الباقي من طريق ابن حمزة عن أبي حنيفة (وأخرجه) عبد
الرزاق عن معمر عن الثوري عن حماد بن عمار بلفظ فليعلم له أجرته (وقال) عبد
الرزاق وحدث به الثوري مرة فلم يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم وكذا
أخرجه ابن أبي شيبة عن وكيع عن حماد (ورواه) اسحق في مسنده عن
عبد الرزاق عن معمر بن مرفوعا بلفظ فليبين له أجرته (ومن) طريق حماد بن
سلمة بلفظ فليبين له أجرته حتى يبين له أجرته وبهذا اللفظ أخرجه
أحمد وأبو داود في المراسيل وقال أبو زرعة الموقوف هو الصحيح انتهى (قال)
المحافظ وأبراهيم النخعي لم يدرك أباسعبدولا بأهريرة (قلت) وجوابه
قد تقدم مرارا أن النخعي إذا لم يسم من حدثه فعن ثقات (وأخرجه) النسائي
في المزارعة غير مرفوع وقد روى هذا الحديث عن الإمام من طرق ومنها
أبو حنيفة عن علقمة بن مرثد عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من استأجر أجيرا فليعلمه أجره كذا رواه ابن خسرو من طريق
اسماعيل بن يحيى التميمي عنه ومنها أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن
من لا أتهم عن أبي سعيد وأبي هريرة رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه
وسلم أنه قال لا يستأجر الرجل على سوم أخيه فذكر الحديث وفيه وإذا
استأجرت أجيرا فاعلمه أجره كذا رواه المحارقي بطوله من طريق القاسم بن
الحكم وأسد بن عمرو وإبراهيم بن طهمان وحمزة بن حبيب الزيات وأيوب بن
هشام وإسحاق بن يوسف الأزرق وعبد الله بن الزبير وفرن الهذيل
والسروقي والحسن بن زياد والحسن بن الفرات كله م عنه ورواه ابن
خسرو من طريق العباس بن العوام وحماد بن أبي حنيفة كلاهما عنه
ورواه الكلاعي بطوله من طريق محمد بن خالد الوهبي ولم يقل في الاسناد
عن من لا أتهم (ومعنى) هذه الأحاديث في البخاري من حديث أبي هريرة

رفعه ثلاثة انا خصهم وقد كرههم ورجل استاجر اجيرا فامسك في يده
ولم يعطه اجره (قلت) وانما ثبت الحكم في المنفعة دلالة لان الاشتراط
ثمة لقطع المنازعة والمنفعة تشاركها في هذا المعنى لان جهاتها مفضية للمنازعة
فشرط اعلامها اقطام النزاع

(بيان الخبر الدال على النهي على استئجار الارض بشئ منها)

(ابو حنيفة) عن ابي حصين عن عثمان بن عاصم الاسدي عن عباية بن رفاع
ابن رافع بن خديج عن ابيه عن رافع بن خديج رضي الله عنه ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم مر به سائلا فاجبه فقال ان هذا فاقوا الوارافع بن خديج
وقال رافع مولى بارسول الله فقال من ابن هولاء فقال استأجرته فقال
لا تستأجره بشئ منه كذا رواه المحارقي من طريق عبيد الله بن موسى
ومحمد بن ربيعة ومحمد بن يزيد كلهم عنه (وفي) رواية ابو حنيفة عن ابن
رافع بن خديج عن رافع بن خديج (وفي) اخرى عن ابي حصين عن ابن
رافع عن رافع بن خديج رواه كذا اسد بن هرو وأبو يوسف والحسن بن
زياد ويحيى بن نصر بن حاسب ومحمد بن مسروق ومحمد بن الحسن ومحمد بن
حبيب واسماعيل بن يحيى وشعيب بن اسحاق والقاسم بن الحكم (وفي)
رواية ابو حنيفة عن ابي حصين عن عبيد الله بن رافع بن خديج عن ابيه وهي
رواية الكلاعي وزاد فيها قال ابو حنيفة يهني الثالث والربع (واخرجه)
ابوداود من طريق عبيد الرحمن بن ابي نعيم قال حدثني رافع بن خديج بافظ
انه زرع زرعاً فربه النبي صلى الله عليه وسلم وهو يسقيها فسأله من الزرع
ولمن الارض فقال زرعى به ذرى ونعم لي الشطر وابني فلان الشطر قال
اربيتم افردا الارض على اهلها واخذت فقتك (واخرجه) الطحاوي من هذا
الطريق به هذا اللفظ الا انه قال اريت وقد اخرج حديث رافع بن خديج
هذا الائمة الستة بأسانيد مختلفة والفاظ متنوعة وبعضها من رواية ابن
هرو عن رافع عنده مسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه ومن رواية حنظلة
ابن قيس الانصاري سألت رافع بن خديج عندهم ما عدا الترمذي وفي
رواية عن سالم بن عبد الله بن هرو عن ابيه عن رافع عن عبيد الله بن مظهر
ابني رافع رفعا عنده الشيخين وأبي داود والنسائي وفي رواية عن نافع عن

ابن مهران عن رافع رفعه وفي أخرى عن أبي النجاشي عن رافع عن عمه ظاهر
رفع كل هذه الطرق عند أبي داود وهي جيدة (وقال) الامام أحمد كثير
الالوان (وفي) رواية عن سليمان بن يسار عن رافع عن بعض عومته عند
مسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه (وفي) رواية عن رافع بن خديج عن
أبيه عن أبي رافع (وفي) أخرى عن أسيد بن ظهير عن رافع رفعه عند أبي
داود والنسائي وابن ماجه (وفي) رواية عن عثمان بن سهل بن رافع بن
خديج عن أخيه مهران عن رافع عند أبي داود والنسائي (فاظهر) الى هذا
الاختلاف في الاسناد وقد مر في بعض ألفاظه بالنهي عن كراه الارض
بشيء منها وأما بالذهب والورق فلا بأس به وسيأتي باقي الكلام عليه في باب

الزراعة قريباً

(بيان الخبر الدال على النهي عن مؤاجرة المستأجر الارض بأكثر مما استأجر)
(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم في الرجل يستأجر الارض ثم يؤجرها
بأكثر مما استأجرها (قال) لا خبر في الفضل الا ان يحدث فيها شيء كذا رواه
محمد بن الحسن في الاستمارة ومناه قد ذكر في حديث أبي داود السابق
(بيان الخبر الدال على جواز الاستمارة على عمل معلوم كالنجمام) *

(أبو حنيفة) عن أبي السواد عن أبي حاضر عن ابن عباس ان النبي صلى الله
عليه وسلم احتجهم واعطى المجسم أجرته ولو كان خبيثاً ما أعطاه كذا رواه
الحارثي من طريق أبي عاصم النبيل عنه وأبو السواد السلي لا يعرف (وفي)
لفظ أبو السواد والاول أصح وأبو حاضر ذكره ابن حبان في ثقات التابعين
وحديث ابن عباس أخرجه البخاري وأبو داود من غير طريق أبي حاضر
باللفظ ولو علمه خبيثاً لم يعطه وعند البخاري ومسلم أيضاً ولو كان مضمناً
لم يعطه النبي صلى الله عليه وسلم وأخرجه من حديث أنس باللفظ
أبو طيبة فأمر له بصاعين من طعام وكأم أهله فوضعهوا عنه من خواجه (وفي)
حديث ابن عباس عندهم سلم وكأم سبيده فحفف عنه من ضرب بيته وهذه
ذكرها البخاري في حديث أنس وعندهما في حديث أنس فأمر له بصاع
أومد أومدين (وفي) بعض طرق البخاري بصاع وزاد البخاري ولم يكن
يظلم أحداً أجره وهذه الزيادة وقعت مسلم في كتاب الطب *

(باب الولاء)

وهو نوعان ولاء عتاقه وولاء مولاة وسبب ولاء العتاقه العتق لا الاعتاق
 (بيان الخبر الدال على ولاء العتاقه وابطال الشرط المخالف لاعتق العتق)
 (أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة رضي الله عنها
 انها أرادت ان تشتري بركة لعتقها فقال موالها لا نبيها الا ان تشتري الولاء
 لنا فذ كرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الولاء لمن أعتق كذا
 رواه الحارثي من طريق أبي يحيى الحماني عنه ورواه الكلاعي من طريق
 محمد بن خالد الوهبي عنه ورواه ابن خثيرة من طريق محمد بن شعيب عن
 الحسن بن زياد عنه وزاد في آخره ولما زوج مولى لا أبي أحمد في خبرها
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فاختلفت نفسها ففرق بينهما ورواه هذا
 الاسناد أيضا باتم من هذا ثم قال عن محمد بن شعيب ان التواريخ في ذلك
 عند أهل العلم انهم أرادوا شيئا لا يجوز فلما أخبروا بأنه لا يجوز رجعه وادبوا
 على ان الولاء لمن أعطى الثمن وهو متفق عليه من حديث عائشة فان رجعه
 الترمذي وابن ماجه من طريق الاسود عنها والباقر عن القاسم عنها
 وأخرجه الطحاوي من الطريقين وأخرجه مسلم أيضا من حديث أبي
 هريرة *(بيان الخبر الدال على ان الولاء لا يباع ولا يوهب)*

(أبو حنيفة) عن عطاء بن يسار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه
 نهى عن بيع الولاء وعن هبته كذا رواه الحارثي من طريق يونس بن
 بكير عنه وأخرجه أحمد والسنن قال قاسم بن قطلوبغا وأبو بكر ابن وضاح
 ان يكون هبته من كلام النبي صلى الله عليه وسلم (قلت) وهو محجوج بما
 في الصحيحين (أبو حنيفة) عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال الولاء لمجة كالمحبة لا يباع ولا يوهب كذا
 رواه ابن المظفر من طريق علي بن سليمان الأصبهاني عن محمد بن ادريس عن
 محمد بن الحسن عن أبي يوسف عن أبي حنيفة وهو مسلسل بالأئمة كما تراه
 ومثله نادر الوجود وقد أورد السيوطي في جزء له سماه الفانية في مسائل
 الاسانيد ورواه ابن خثيرة من طريق ابن المظفر وأخرجه الدارقطني عن
 محمد بن أحمد بن عمرو بن عبد الخالق عن أحمد بن محمد بن الجراح عن علي بن

سليمان الانجبى مثله (ومن) طريقه رواه ابن عبد الباقي وأخرجه المحاكم
من طريق الشافعي وهذا وقال صحيح الاسناد (وقال) الدارقطني في العال
لا يصح ذكر أبي حنيفة فيه (قلت) قد اختلف في سند هذا الحديث فمنهم من
رواه هكذا كما ذكر ومنهم من قال أبو حنيفة عن عبيد الله بن عمر عن عبد الله
ابن دينار عن ابن عمر ومنهم من قال أبو يوسف عن عبيد الله بن عمر عن عبد
الله بن دينار ولم يذكر الامام وهكذا رواه ابن حبان في صحيحه فقال أخبرنا
أبو يعلى قرئ على بشر بن الوليد عن يعقوب بن ابراهيم عن عبيد الله بن عمر
عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رفعه فذكره بالفظه وتابع بشرا على ذلك
محمد بن الحسن فرواه عن أبي يوسف كذلك (وقال) البيهقي في كتاب المعرفة
ورواه محمد بن الحسن في كتاب الولاء له عن أبي يوسف عن عبيد الله بن عمر عن
عبد الله بن دينار عن ابن عمر ورواه عن الشافعي فقال كان حدث به من
حفظه فأنسى عبيد الله بن عمر من اسناده وذكر البيهقي في كتاب السنن
ما يخالف كلامه في كتاب المعرفة فقال في كتاب السنن بعد أن أورد الحديث
من طريق الشافعي عن محمد بن أبي يوسف عن عبد الله بن دينار عن ابن
عمر رفعه (قال) أبو بكر النيسابوري هذا خطأ لأن الثقات لم يرووه هكذا
وأنما رواه الحسن مرسل (ثم قال) وروى من أوجه كاهضة ضعيفة معلة قال
وأنما يروى هذا مرسل لا انتهى وأقول في الجواب عن كلامه وكلام
النيسابوري على حسب التيسير والابحاز الحديث المذكور بهذا اللفظ
ثابت روى مرسل ومر فوعا ما المرسل فأخرجه الدارقطني من طريق يزيد بن
هرون عن هشام بن حسان عن الحسن بن عمار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
(وأما) المرفوع فن حديث ابن عمر كما ذكره البيهقي من طريق أبي يوسف
عن عبد الله بن دينار وصححه المحاكم وابن حبان في صحيحه من طريقه
ليكن عن عبيد الله بن عمر عن عبد الله بن دينار كما تقدم وصحت له المتابعة
الجيدة (ومن) روى هذا الحديث عن عبد الله بن دينار سفيان الثوري
رواه عنه ضمرة وقد اختلف عنه في المتن فقبل عن ضمرة عن سفيان عن عبد
الله بن دينار بلفظ الباب أخرجه الطبراني وقال تفرد به ضمرة (وقال)
البيهقي قدومه راويه وقبل ضمرة عن الثوري بلفظ نهى عن بيع الولاء

وهبته وهكذا رواه ابراهيم بن محمد بن يوسف الغرياني عنه وقبل عنه عن
الثوري مضمون ما مع حديث من ملك دارحم (قال) البيهقي هكذا رواه أبو
عمير يعني عيسى بن محمد عن حمزة (قلت) حمزة بن ربيعة فقيه أهل فاسطين
في زمانه لم يكن بالشام رجل يشبهه قاله ابن حنبل (وقال) ابن سعد كان ثقة
مأمونا لم يكن هناك أفضل منه والحديث إذا انفرد به مثل هذا لا يضره
انفراده ولا يوجب ذلك علة فيه لانه من الثقات المأمونين فلا أدري من أين
وهم في هذا الحديث راويه ورواية عيسى بن محمد الحديثين لا تقتضي توهمين
شيئاً منهما وقد أخرج النسائي عن عيسى هذا حديث من ملك دارحم فقط
ولم يضم اليه حديث الولاء وذكر الدارقطني ان محمد بن اسمعيل الفارسي
روى عن الثوري عن عبد الله بن دينار بلقظ لا يساع الولاء ولا يوجب
ولا يورث تابعه عليه عبد العزيز بن مسلم رواه أبو بن سليمان ذكره
الدارقطني في العلل (ومن) روى هذا الحديث عن ابن عمر مرفوعاً نافع
مولاه رواه عنه اسمعيل بن أمية وأخرجه الطبراني في الأوسط والبيهقي من
طريق محمد بن زياد عن يحيى بن سليم عنه وقولنا محمد بن زياد هو الصواب
كما في نسخ الأوسط ووقع في السنن بدل أبي حسان الزياتي وهو خطأ به عليه
المحافظ ابن مسافر (وقال) هو محمد بن زياد بن عبيد الله الزياتي البصري
شيخ ابن خزيمة وليس هو بأبي حسان الحسن بن عثمان الزياتي والله أعلم
وقد قال البيهقي كان يحيى سبباً في الحفظ كثير الخطأ (قلت) تابعه على هذه
الرواية محمد بن مسلم الطائفي كذلك أخرجه المحاكم في المستدرک من حديثه
(وقال) الدارقطني في العلل وهم ابن زياد فيه ورواه يعقوب بن كاسب عن
يحيى بن سليم عن عبيد الله بن عمر عن نافع (قلت) وهذا لا يكون سبباً
لأنهم محمد بن زياد لا احتمال ان يكون يحيى بن سليم فيه شيخين سمع من
كل واحد منهما ورواه الترمذي من طريق يحيى بن سليم عن عبيد الله بن عمر
عن نافع عن ابن عمر (وقال) أخطأ به يحيى وأغاروا عبيد الله عن عبد
ابن دينار (قال) المحافظ وقد جمع أبو نعيم طرق حديث النسي من بيع
الولاء وعن هبته في مسند عبد الله بن دينار له فرواه من طريق حسين بن رجلا
أو أكثر من أصحابه عنه (ومن) روى هذا الحديث مرفوعاً بوهريرة رضى

الله عنه **لم**كن بالفظ لا يباع الولاء ولا يوهب ولا يورث أورده ابن عدى
 في ترجمة يحيى بن أبي أنيسة وهو متروك (ومن) روى هذا الحديث مرفوعا
 عنه **دا** الله بن أبي أوفى الأسلى رضى الله عنه أخرجه ابن جرير الطبري في
 تهذيب الأسماء حديثي موسى بن سهل الرملى حديثنا محمد بن عيسى يعني
 الطباع حديثنا عيسى بن القاسم عن اسمعيل بن أبي خالد عنه قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم الولاء محبة كلمة النسب لا يباع ولا يوهب وهذا سند
 لا غبار عليه (ومن) روى هذا الحديث مرفوعا على رضى الله عنه ذكره
 البيهقي في آخر الباب (وظهر) بمجموعه وما ذكرنا ان قول النيسابوري انما
 روى مرسل او قول البيهقي وروى من طرق آخر كلها ضعيفة غير مقبول وقد
 أشار اليه الحفاظ في تخريج الرافعي فقال ورواه أبو جعفر الطبري في تهذيبه
 وأبو نعيم في معرفة الصحابة والطبراني في الكبير من حديث عبد الله بن أبي
 أوفى وظاهر اسناد الصحيفة ومويعك على البيهقي حيث قال عقب حديث
 أبي يوسف يروى بأسانيد آخر كلها ضعيفة * (باب الرهن) *
 هو جعل الشيء محبوسا بحق يمكن استيفاءه منه كالدين حتى لا يصح الرهن
 الا بدين ظاهر او باطنا أو ظاهرا ولا يتم الا بالقبض أو بالتخلية وقبل ذلك ان
 شأه وسلم وان شاء لا * * * *

(بيان المحر الدال على ان الرهن لا يختص بالسفر)

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضى الله عنها
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اشترى من يهودى طعاما وأرهنه درعا
 كذا رواه المحارثي من طريق أبي يوسف عنه وفيه أحمد بن عبد الله
 الكندي اللجلاج وهو ضعيف (وأخرجه) الدارقطنى أيضا من هذه
 الطريق وابن عبد الباقي من طريقه والحديث متفق عليه عن عائشة
 بزيادة الى أجل (وفى) رواية درعان حديثي لفظ شعير (وفى) رواية
 البخارى انه ثلاثون صاعا ووجه الاحتجاج به ان النبي صلى الله عليه وسلم
 انما رهن درعه بالمدينة فالتخصيص بالسفر في الآية انما هو لما كان العادة

(باب الحجر)

وهو منع عن التصرف قولاً أو فعلاً بصغر ورق وجنون *

عنبرية قديم
 المشاة النخبة
 على المثلثة بوزن
 جعفر اه

* (بيان الخبر الدال على عدم نفوذ تصرف المجنون الذي لا يفقه أصلاً) *
 (أبو حنيفة) عن حماد بن سعيد بن جبير عن حذيفة رضي الله عنه قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجوز طلاقه ولا بيع ولا شراء (كذا)
 رواه الحارثي وابن المظفر من طريق أبي يوسف عنه وفي سندهما اللجاج
 وهو ضعيف ولكن رواه ابن خسر ومن طريق اسمعيل بن قوبة القزويني من
 محمد بن الحسن عنه (وأخرج) ابن أبي شيبه من حديث علي مرفوعاً باسناد
 صحيح كل طلاق جائز الاطلاق المعتوه (وروي) هذا مرفوعاً عن أبي هريرة
 (أخرجه) الترمذي وفي اسناده عطام بن بختلان وهو متروك (والمعتوه) هو
 المغلوب على عقله وهو المجنون متقارباً من أومته وافقان وإن كان أهل اللغة
 أطلقوا العتة على نقصان العقل فالمراد بنقص العقل نقصانه عن أهلية
 الخطاب وذلك هو المجنون ولا يراد بذلك ما قد يطلقه بعض أهل العرف من
 نقصان العقل على من لم يكن كامل العقل وافرّه فان ذلك نقصان كمال فتأمل
 * (بيان الخبر الدال على عدم نفوذ تصرف الصبي الذي لا يعقل أصلاً) *
 (أبو حنيفة) عن حماد بن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها عن
 النبي صلى الله عليه وسلم انه قال رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يكبر وعن
 المجنون حتى يفقه وعن النائم حتى يستيقظ كذا رواه الحارثي من طريق
 عمر بن حفص بن غياث عنه (وأخرجه) الأربعة الا الترمذي من حديث
 عائشة فأبو داود عن عثمان بن أبي شيبة عن يزيد بن هارون عن حماد بن
 سلمة عن حماد بن أبي سليمان والنسائي رواه عن يعقوب بن إبراهيم عن
 عبد الرحمن بن مهدي عن حماد بن سلمة به وابن ماجه رواه عن أبي بكر بن أبي
 شيبة عن يزيد بن هارون وعن محمد بن خالد بن خراش ومحمد بن يحيى الذهلي
 عن أبي مهدي جميعاً عن حماد به ولفظ أبي داود عن النائم حتى يستيقظ
 وعن المبتلى حتى يبرأ وعن الصبي حتى يكبر ولفظ ابن ماجه عن النائم حتى
 يستيقظ وعن الصغير حتى يكبر وعن المجنون حتى يعقل أو يفقه (وقال)
 أبو بكر في حديثه وعن المبتلى حتى يبرأ (وأخرجه) الحاكم من طريق
 حماد بن سلمة وقال صحيح على شرط مسلم (وقال) المحافظ في اسناده حماد بن
 أبي سليمان مختلف فيه (قلت) حماد بن أبي سليمان فقيه أهل الكوفة

جليل وحديثه يدخل في الحسن فتصحح الحاكم بتوقف على هذا الذي عناه
 الحافظ والله أعلم (وقال) التقي السبكي ورأيت في سؤالات ابن الجنب
 (قال) رجل ليعني بن معين، وأنا اسمع حديث حماد بن سلمة عن حماد عن
 ابراهيم عن الاسود عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن
 ثلاثة هو عندك واه فقال يحيى ليس يروى هذا أحد الا حماد بن سلمة عن حماد
 انتهى وسكت عليه السبكي فما علم ان حماد بن سلمة امام كبير يروى له
 الجماعة الا البخاري وهو ثقة ولا يضر تفرد الثقات على ما علم مع انه تابعه
 عليه امام جليل وهو أبو حنيفة فكيف يكون الحديث واهيا فأقل درجاته
 ان يكون حسنا (وقد) روى هذا الحديث أيضا عن علي رضي الله عنه
 أخرجه أبو داود عن عثمان بن أبي شيبة عن جرير بن حازم عن الاعمش عن
 أبي ظبيان عن ابن عباس (قال) أتى عمر بن الخطاب قد زنت الحديث وفيه
 فقال علي يا أمير المؤمنين ما علمت ان القلم رفع عن ثلاثة عن المجنون حتى يبرأ
 وعن النائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يمهل قال بلى (وأخرجه) أيضا
 من حديث يوسف بن موسى عن وكيع عن الاعمش نحوه (وقال) عن
 المجنون حتى يفيق (وأخرجه) أيضا عن ابن السرح عن ابن وهب عن جرير
 بمعنى حديث عثمان وفيه قال علي أو ما تذكرون أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال رفع القلم عن ثلاثة عن المجنون المغلوب على عقله وعن النائم حتى
 يستيقظ وعن الصبي حتى يحتلم قال صدقت (واعترض) عليه الدارقطني
 فقال تفرد به ابن وهب عن جرير عن الاعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس
 عن علي وعمر بالقصة والحديث رواه ابن فضال ووكرع عن الاعمش فلم
 يرفعه وكذا قال عمار بن زريق عن الاعمش مرفوعا ولم يذكر ابن عباس
 في الاسناد وكذا قال سعد بن عبيدة عن أبي ظبيان انتهى (وأخرجه)
 أبو داود أيضا والنسائي من طريق عطاء بن السائب عن أبي ظبيان قال
 أتى عمر بامرأة الحديث وفيه فقال يا أمير المؤمنين لقد علمت ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبلغ وعن النائم
 حتى يستيقظ وعن المعتوه حتى يبرأ وان هذه معتوهة بنى فلان فذكر القصة
 (وقال) النسائي رواه ابن حصين عن أبي ظبيان فلم يرفعه وابن حصين

أثبت من عطاء وأخرجه الطيالسي في مسنده عن حماد بن سلمة عن عطاء بن
أبي ظبيان عن علي بن ربيعة وفيه وعن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي بصير
أبو داود أيضاً عن طريق وهيب عن خالد بن أبي الضحى عن علي بن النبي
صلى الله عليه وسلم فذكره (وأخرجه) المجلعي في فوائده عن طريق علي بن
هاشم عن أبيه خالد بن الحذاء به مثله وهذه فيه انقطاع لأنه لا يعلم لأبي الضحى
رواية عن علي بن ربيعة واسطة (وقال) أبو داود ورواه ابن جريح عن القاسم بن
يزيد عن علي بن النبي صلى الله عليه وسلم زاد فيه والحرف فيه هذه معلة
منقطعة وقد وصلها ابن ماجه فقال حدثنا محمد بن بشار حدثنا روح بن
عبادة حدثنا ابن جريح أخبرني القاسم بن يزيد عن علي بن ربيعة قال رفع القلم عن
الصغير وعن الجحون وعن النائم وانقطاعها لأن القاسم بن يزيد لم يدركها علياً
وللحديث طريق أخرى عند أحمد والترمذي والنسائي من رواية الحسن
عن علي قال الترمذي غريب ولا يعرف للحسن سماعة عن علي وصوب
النسائي وقفه على علي ومخلص الكلام أن هذا الحديث في حد ذاته
حسن متصل ووقف بعضهم له وقطع بعضهم لا يقدح في رواية رفعه ووصله
والله أعلم

الحرف بفتح
الخاء وكسر
الراء

(بيان الخبر الدال على أن الغلام إذا بلغ الحلم ارتفع عنه اليتم)

(أبو حنيفة) (من محمد بن المنكدر عن أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا يتم بعد حلم كذا رواه البخاري عن طريق سفیان بن
عيينة عن الزبير بن سعيدي عن داود عنه (وأخرجه) أبو داود من حديث علي
رضي الله عنه قال حفظت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتم بعد
احتلام ولا صمات يوم إلى الليل قلت والمراد بالحلم الاحتلام وهو خروج المني
سواء كان في البقطة أم في المنام بحلم أو بغير حلم وما كان في الغالب لا يحصل
إلا في النوم بحلم أطلق عليه الحلم والاحتلام ويكون الخروج بغير حلم مدلولاً
عليه باللفظ أن أطلقنا اللفظ على الأقسام الثلاثة لوجود المعنى في جميعها أولاً
يكون مدلولاً عليه وإن كان المحكم فيه ثابتاً إجماعاً ما شاركه في المعنى لما دل
اللفظ عليه ولو وجد الاحتلام من غير خروج مني فلا حكم له حقيقة السبكي
رحم الله تعالى (تنبيه) قد احتج الإمام بظاهر هذا الحديث واستنبط منه

انه لا حجر على السفه اذا كان حرا عاقلا بالغاب بسبب السفه والدين والغفلة
والفسق وان كان مبدرا مفسدا يتلف ماله فيما لا مصلحة له فيه (وفي)
المسئلة خلاف صاحبين والثاني (فقال) الصاحبان يحجر عليه بسبب
السفه والدين في امر فأت لا تصح مع المزل (وقال) الثاني يحجر عليه في
الكل (وذكر) البيهقي في باب الحجر على الصبي حتى يبلغ ويؤنس عنه الرشد
أن الرشد هو اصلاح في الدين والمال انتهى وقد قال ابن حزم لم يجز في شيء من
اللغة ان الرشد هو الكيس في كسب المال ولو كان كذلك لكان طوائف
من اليهود والنصارى ذوي رشد وكذا طوائف من المسلمين فاذا عقل الرشد
من النبي فقد أخذ لنفسه ما يأخذ الناس انتهى وأيس في حديث الباب
ما زاد البيهقي (وفي) ألة الامام أيضا حديث من قد بن حبان فاذا بايعت
فقر لا خلافة رواه البخاري ومسلم حيث لم يحجر عليه صل الله عليه وسلم
لان في حجر السفه الحماقة بالهائم واما دار آدمية وهو أشد ضررا من
التبذير ولا يجوز تحمل الضرر الا على لدفع الضرر الا دني *

(بيان الخبر الدال على ان انبسات العانة اماراة التكليف)

(ابو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر قال السنة اذا نبئت عانة الغلام جرت
عليه الاقلام كذا رواه البخاري من طريق نوح بن أبي مريم في الجامع عنه
ومعناه في حديث عطية القرظي عند أبي داود والترمذي والنسائي وابن
ماجه واغظهم فكشفوا عانتي فوجدوني لم أنبت فجعلوني في السبي وقال
الترمذي حسن صحيح وقد تقدم في السير بأسطمن ذلك (واختاف) العلماء
في انبسات العانة هل يقتضي الحكم بالبلوغ فانكره ابو حنيفة ومنهم من
قال به في حق المسلمين والكفار وهو أحد الوجهين للشافعي وأنه علامة
يحتاج اليها عند الاشكال وهو مذهب مالك (ومنهم) من قال به في حق
الكفار خاصة وهو الصحيح عند أصحاب الشافعي يشاء على انه ليس ببلوغ
ولا كنه دليل على البلوغ وامارة لانه يستعمل بالعامة ولان تواريخ
الموالي في المسلمين يسهل الكشف عنهم بخلاف الكفار فانه لا اعتقاد على
قولهم فجعل علامة في حق الكفار خاصة وحديث عطية القرظي جهة قوية
لهم والله أعلم *

• (بيان الخبر المدال على البلوغ بالسن) •

(أبو حنيفة) عن الهيثم عن بعض آل سعد عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم عرض عليه عمر بن أبي وقاص وهو غلام لم يحتمل وإن سعد اليه قد جامل سيفه فأجازه كذا رواه ابن خزيمة عن طريقه عن أبي جري قال سألت أبا حنيفة عن حديث بلوغ الغلام فقال ثمانية عشر سنة إلا أن يحتمل قبل ذلك قلت والجارية قال سبعة عشر سنة إلا أن تحيض قبل ذلك وتحتمل فسألت سفيان الثوري فقال في كليهما خمسة عشر سنة إلا أن يحتمل قبل ذلك أو تحيض الجارية أو تحبل فذكرت له ما قبل ذلك فقال حدثني عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه عرض على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن أربعة عشر سنة فردده وعرض عليه يوم المحدث وهو ابن خمسة عشر سنة فقبله فأخبر بذلك أبا حنيفة فقال صدق كذلك روى عبيد الله بن عمر وغيره عن نافع وأخبرني الهيثم عن بعض آل سعد فسأله (أما حديث) ابن عمر الذي احتج به سفيان فهو متفق عليه وزاد قال نافع فحدثت به عمر بن عبد العزيز في خلافته فقال إن هذا الحديث الصغير والكبير (وأما) حديث عمر بن أبي وقاص ففي الاستيعاب لابن عبد البر من طريق الواقدي أنه صلى الله عليه وسلم استصغر عمر بن أبي وقاص وأزاد رده فبكي ثم أجازه بعد فقهه ليوثه وهو ابن ست عشرة سنة (وقد اختلف) العلماء في البلوغ بالسن فعن مالك أنه كاره مطلقا وإن البلوغ إنما هو بالاحتلام وعن إمامنا مالك وعند الشافعي إن بلوغهما بخمس عشرة سنة واختلف أصحابه في ضبطها فالذهب المشهور أن المعتبر تمام السنة الخامسة عشر (وفي) وجه مشهور في طريق المرازمة أنه بالظن فيها (وفي) وجه غريب أنه بضئ ستة أشهر منها (واحتجوا) بحديث ابن عمر السابق الذي احتج به سفيان والخالفون اعتمدوا عنه بأن الإجازة في القتال حكمها منوط بإطاقته والقدرة عليه وإن إجازة النبي صلى الله عليه وسلم لابن عمر في الخمس عشرة لأنه رآه مطيقا للقتال ولم يكن مطيقا له قبلها لالانه أدار الحكم على البلوغ وعدمه ويدل عليه ما روى عن سمرة بن جندب قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعرض غلمان

الانصار في الحق من أدرك منهم فعرضت عاماً فالحق غلاماً ما وردني فقلت
يا رسول الله لقد صدق الحقته ورددتني ولو صار عته أصرعته قال فصارعته
فصار عته فصرعته فالحقني (قال) المحاكم صحيح الاسناد وقد ذكرنا شيئاً من
ذلك في السير وأشبهنا الكلام عليه هناك *

(باب المأذون)

من الأذن وهو فوك الحجر واسقاط الحق فلا يتوقت ولا يتخصص
*(بيان الخبر الدال على أن العبد المأذون يملك لنفسه من اتخاذ
الضيافة اليسيرة)*

(أبو حنيفة) عن أبي عبد الله مسلم بن كيسان الملائني عن أنس بن مالك رضى
الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجيب دعوة المملوك ويعود
المريض ويركب المحار كذا رواه المحارفي من طريق أبي يحيى المحافى عنه
(وأخرجه) الترمذي في المجتاز وابن ماجه في الزهد وقال الترمذي لا نعرفه
الامن حديث مسلم بن كيسان الا عور وهو ضعيف (وأخرجه) المحاكم
وقال صحيح الاسناد ولم يخرجاه والمراد بالمملوك هنا المأذون له لان المجبور
عليه ليس له ان يتخذ الضيافة لعدم الأذن (وعن) أبي يوسف ان المجبور
عليه اذا دفع اليه المولى قوت يومه فدعا بعض رفقاءه على ذلك الطعام فلا
بأس به بخلاف ما اذا دفع اليه قوت شهر لانهم اذا أكلوه يتضرر به المولى
ولا يمكن ان يقدّر للضيافة تقدير الا انه يختلف باختلاف المال وغيره والاب
والوصى لا يمكن ان يملك المال الصغير ما عدا ذلك العبد المأذون له من اتخاذ
الضيافة والصدقة *

*(بيان الخبر الدال على ان المرأة ان تصدق من بيت زوجها بشئ

يسير كزيف ونحوه)*

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن أبي سعيد وأبي هريرة رضى الله عنهما
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يستام الرجل على سوم أخيه فذكر
الحديث وفيه ولا يخرج المرأة من بيت زوجها فقيل له والطعام فقال
الطعام أفضل أموالكم (وقد) تقدم ذكر الحديث والكلام عليه في باب
الاجارة وأريد بالطعام هنا الذخر كالحنطة وذيقها وأما غير المدخر فها ان

تصدق به على العادة التجارية بين الناس كغيف ونحوه من غير اطلاع الزوج لأن ذلك مأذون فيه عادة والله أعلم

(باب الغصب)

وهو إزالة اليد المحقة بأثبات اليد المبطلة في مال متقوم محترم قابل للنقل بغير إذن مالكه حتى لا يضمن الغاصب زوائد المغصوب إذا أهلك بغير تعذر لعدم إزالة يد المالك ولا ماصار مع المغصوب بغير منعه وكذا لا يضمن غير المتقوم كالحجر وغير المحترم كمال المحرقي في دار الحرب ولا مالا يقبل النقل كالأشياء وعند محمد الغصب هو تفويت يد المالك لا غير وعند الشافعي هو اثبات اليد العادية لا غير حتى يضمن العقار بالغصب عندهما الوجود وتفويت فيه واثباتها ولا يضمن زوائد الغصب عند محمد لعدم تفويت يد المالك فيها وعند الشافعي يضمن الوجود اثبات اليد فيها

*(بيان الخبر الدال على أن الشاة إذا ذبحت بغير إذن مالكها لا يجوز

الاتقاع بها قبل إداها الضمان)*

(أبو حنيفة) عن عامر بن كليب المجرمي عن أبي بردة بن أبي موسى عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم زار قوما من الأنصار في دارهم فذبحوا له شاة فصنعوا له منها طامعا فأخذ من اللحم شيئا فلاكه فضغعه ساعة لا يسيعه فقال ما شأن هذا اللحم قالوا شاة لفلان ذبحناها حتى يجي وفرضيه من ثمنها قال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اطعموها الأسرى كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه إلا أنه قال عن عامر بن كليب عن أبيه عن رجل من الأنصار ثم قال وبه نأخذ ولو كان اللحم على حاله الأول لما أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يطعموها الأسرى لكنه رآه قد خرج عن ملك الأول وذكره أكله لأنه لم يضمن لصاحبه الذي أخذت منه شاته ومن ضمن شيئا صار له غصب من وجهه فأحب البنات أن يتصدق به ولا يأكله وكذلك ربحه والأسارى عندنا هم أهل السجن المحتاجون (وهذا) كقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى (وكذا) رواه الحارثي عن محمد بن الحسن البرازي البجلي وأبراهيم بن مهقل بن الحجاج النسي ومحمد بن إبراهيم بن زياد الرازي كلهم عن بشر بن الوليد عن أبي يوسف عنه

(ورواه)

(ورواه) الحارثي في إسناده عن أحمد بن محمد بن سعيد الله زالي عن محمد بن سعيد
العوفي عن أبيه عن أبي يوسف عنه (ورواه) أيضاً من وجهين من طريق أبي
عاصم النبيل ويزيد بن زريع والحسن بن الفرات وسعيد بن أبي الجهم ومحمد
ابن مسروق والحسن بن زياد كلهم عنه (ورواه) أيضاً الأشناني من طريق
موسى بن اسمعيل وعند الأشناني أبو سلمة ولم يسمه عن عبد الواحد بن زياد
قال قلت لأبي حنيفة من أين أخذت الرجل يعمل في مال الرجل بغير إذنه
بتصديقه بالرمح قال أخذته من حديث عاصم بن كليب فذكره (ورواه)
أيضاً من طريق حمزة بن حبيب الزيات عنه بالفظ صنع رجل من أصحاب النبي
صلى الله عليه وسلم طعاماً فدعا به فقام وقنما معه فلما وضع الطعام تناول منه
وتناولنا فآخذه بضعة فلا كفا في فيه طويلاً فجعل لا يستطيع أن يأكلها
قال فرماها من فيه فلما رأينا قد صنع ذلك أمسكنا عنه أيضاً فدعا النبي
صلى الله عليه وسلم صاحب الطعام فقال أخبرني عن رجل هـذا من أين
هو قال يا رسول الله شاة كانت لصاحب لنا فلم يكن عندنا ما نشترى سائمة
وبعنا ما وجدنا لها فصنعناها لك حتى يحبي ففعل به ثم أفرأ النبي صلى الله
عليه وسلم يرفع الطعام وأمر أن يطعموه الأسارى (ورواه) الكلاعي من
طريق محمد بن خالد الوهبي عنه نحو سباق حمزة بن حبيب إلا أنه قال أبو حنيفة
عن عاصم بن كليب عن أبيه عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
(ورواه) طلحة وابن المنذر وابن عبد الباقي من طريق بشر بن الوليد عن أبي
يوسف عنه (ورواه) ابن المنذر أيضاً من طريق خالد بن الهياج عن أبيه عنه
(ومن) طريقه رواه ابن خزيمة (وأخرجه) الطبراني في معجمه حدثنا أحمد
ابن القاسم حدثنا بشر بن الوليد حدثنا أبو يوسف عن أبي حنيفة عن عاصم
ابن كليب عن أبي بردة عن أبي موسى فذكره (قال) المحافظ وهذا معلول
فإن محمد بن الحسن رواه عن أبي حنيفة بخلاف ذلك وهو المفوظ من رواية
غيره عن عاصم (وأخرجه) أبو داود وأحمد من طريق ابن إدريس وزائدة
عن عاصم كرواية محمد بن الحسن بالفظ خرجنا في جنازة فلما رجع النبي صلى
الله عليه وسلم استقبله راعي امرأة وجيء بالطعام فوضع يده فلاك لقمة
في فيه قال أنى أبعد شاة أخذت بغير إذن أهلها فقالت المرأة أنى لم أبعد

شاة اشترى افارسات الى جاري فلم أجده فأرسلت ا
شاة له قال فاطمة اليه الاسارى (وعاصم) بن كليب
الحجرى الكوفى روى له مسلم والاربعة صدوق وثقة
وغيرهما ووالده كليب روى له البخارى فى رفع اليد
من جعله صحابيا وثقة ابن سعد وابن حبان فلا يضره قول
عن أبيه عن جده فليس بشئ وليس هذا عن جده (والف
المسئلة أنه متى تغيرت العين المغصوبة بفعل الغاصب حتى زال اسمها و
منافعها أو اختلطت بملك الغاصب بحيث لا يمكن تمييزها أصلا أو بالخرج
زال ملك المغصوب منه عنها وملكها الغاصب وضمها ولا يحصل له الانتفاع
بها حتى يؤدى بدلها الا الفضة والذهب (الأتري) ما نحن فيه قد تبدلت
العين وتجدد لها اسم آخر فصارت كعين أخرى حصلها بكسبه فيما كسها غير أنه
لا يجوز له الانتفاع به قبل ان يؤدى الضمان كيلا يلزم منه فتح باب الغصب
وفى منعه حسم مادته ولو جاز الانتفاع به أو ملكه لما قال صلى الله عليه
وسلم فاطمونها الاسارى والقياس ان يجوز الانتفاع به وهو قول زفر
والحسن ورواية عن الامام لوجود الملك المطابق للتصرف ولما ينفذ تصرفه
فيه كالتمليك لغيره ووجه الاستحسان ما يذناه ونفاد تصرفه فيه لوجود الملك
وذلك لا يبدل على الحل (الأتري) ان المشتري شراء فاسد ينفذ تصرفه
فيه مع انه لا يحصل له الانتفاع به ثم اذا دفع القيمة اليه وأخذته أو حكم
الحاكم بالقيمة أو تراضيا على مقدار حل له الانتفاع لوجود الرضا من
المغصوب منه لان المحاكم لا يحكم الا بطلبه فخصات المبادلة بالتراضى كذا
فى التبيين (وعقد) البيهقى فى السنن بابا على هذا الحديث وقال لا يملك أحد
بالجناية شيئا ثم ذكر الحديث وقال وهذا لانه كان يخشى عليها الفساد
وصاحبها كان غائبا فرأى من المصلحة ان يطعمها الاسارى ثم يضمن صاحبها
انتهى (قلت) الامام اذا خاف التلف على ملك غائب يبيعه ويحبس ثمنه
عليه ولا يجوز له ان يتصدق به والله اعلم * (باب جناية الجاهل)
* (بيان الخبر الدال على ان لا ضمان على أرباب المواشى المنفصلة
تفسد زرع قوم) *

(أبو حنيفة) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عما أفسدت المواشي ليلا فقال على أهل المواشي حفظها ليلا وعلى أهل الأموال حفظها نهارا كذا رواه طلمعة من طريق إبراهيم بن الجراح عن أبي يوسف عنه وفيه اللجاج وهو ضعيف (ورواه) الحارثي من طريق أبي هشام أحمد بن حفص عنه (وأخرجه) أبو داود والنسائي من طريق حرام بن محيصة عن أبيه أن ناقة للبراء بن عازب دخلت حائط رجل فأنسدته ففقد رسول الله صلى الله عليه وسلم على أهل الأموال حفظها بالنهار وعلى أهل المواشي حفظها بالليل (وأخرجه) أبو داود والنسائي أيضا عن حرام بن محيصة عن البراء مثله وزادوا على أهل المشاة ما أصابت ماشيتهم بالليل (وأخرجه) الطحاوي مثله إلا أنه قال عن حرام بن سعيد بن محيصة وفيه وإن ما أفسدت المواشي بالليل ضامن على أهلها (قال) الطحاوي فذهب قوم إلى هذه الآثار فقالوا ما أصابت البهائم نهارا فلا ضمان على أحد وفيه وما أصابت ليلا ضمن أرباب تلك البهائم (واحتجوا) في ذلك بهذه الآثار (وخالفهم) آخرون فقالوا لا ضمان على أرباب المواشي فيما أصابت مواشيهم في الليل والنهار إذا كانت منفردة (واحتجوا) في ذلك بحديث جابر رفعه السائمة عقلها جبار والمعدن جبار وبحديث أبي هريرة رفعه العجاء جبار والمعدن جبار فجعل صلى الله عليه وسلم ما أصابت العجاء جبارا والجبار هو المذرف فذبح ذلك ما تقدم في حديث ابن محيصة وإن الحكم المذكور فيه مأخوذ من حكم سيدنا سليمان عليه السلام في الحرث إذ نفشت فيه الغنم فخكم النبي صلى الله عليه وسلم بمثل ذلك الحكم حتى أحدث الله له هذه الشريعة فنفخت ما قبلها ففقد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن على أهل المواشي حفظ مواشيهم بالليل وأن على أهل الزرع حفظ زروعهم بالنهار فجعل النبي صلى الله عليه وسلم المشاة إذا كان على زرعها حفظها مضمونا ما أصابت وإذا لم يكن عليها حفظها غير مضمون ما أصابت في ذلك ضمان ما أصابت المنفردة بالليل إذا كان على صاحبها حفظها (ثم قال) في حديث العجاء جبار فمكان ما أصابت

في انفلاتها جبارا فصارت لو هدمت حائط الوقتان رجلان يعين صاحبها
شيئا وان كان عليه حفظها حتى لا تنفلت اذا كانت مما يخاف عليه مثل هذا
فلما لم يراع النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث وجوب حفظها عليه
وراعى انفلاتها فلم يضمنه فيها شيئا مما اصاب رجوع الامر في ذلك الى
استواء الليل والنهار فثبت بذلك ان ما اصاب ليلا او نهارا اذا كانت منفلة
فلا ضمان على ربها فيه وان كان هو سببها او اصاب شيئا في فورها او سببها
ضمن ذلك كله وهو اولى ما حملت عليه هذه الاثار وهو قول ابي حنيفة
وابي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى (تنبيه) اوردا اليه في حديث الباب
من عدة طرق ثم اورده من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن
حرام عن ابيه وقد اضطررب اسناده اضطرابا شيئا واختلاف فيه على
الزهري فروى عنه على سبعة اوجه ذكرها ابن القطان (ثم قال) ولا جدد
زيادة على هذا ولكن هذا المتيسر وذكروا في الحق بعض الاختلاف فيه ثم
قال وفيه اختلاف اكثر من هذا وذكروا ابن عبد البر بسنده الى ابي داود قال
لم يتابع احد بعد الرزاق على قوله في هذا الحديث عن ابيه وقال ابو عمر
انكر واعياه قوله عن ابيه وقال ابن خزم هو مرسل رواه الزهري عن حرام
ابن سعد بن محبصة عن ابيه ورواه الزهري ايضا عن ابي امامة بن سهل بن
خفيف ان ناقة للبراء لم يسمع سعد بن محبصة عن ابيه ولا ابو امامة عن البراء
(باب الشفعة)

وهي تمليك البقعة جبرا على المشتري بما قام عليه وسببها اتصال ملك الشفيع
بالمشتري وشرطها ان يكون المحل عقارا سقلا كان او علوا احتمل القسمة
اولا وان يكون العقد قد مضى فمال عال وركنهما اخذ الشفيع من
احد المتعاقدين عند وجود سببها وشرطها وحكمها جواز الطلب عند تحقق
السبب وصفها ان الاخذ بها بمنزلة شراء يتدأ حتى يثبت بها ما يثبت بالشراء
فحوال رد بخيار الرؤية والعيب (وتجب) للشافعي في نفس المبيع ثم للخليط
في حق المبيع كالشرب والطريق ان كان خاصا للملاصق وانما
وجبته بهذا الترتيب لانها وجبت لدفع الضرر والدائم الذي يلحقه من
جهته بسبب سوء المعاشرة والمعاملة من حيث اعلاها الجدار واية قساد النار

الشرب بالكسر
النصيب اهـ

ومنع ضوء النار وأثارة الغبار وأيقاف الدواب والصغار لاسيما إذا كان
يضارره (وقال) الشافعي لا تجيب فيما لا يقسم كالبثوث والرحى والحمام
والنور والطريق وهذا مبني على أن الشفعة تجيب لدفع أجره أقسام عنده
وعندنا لدفع ضرر سوء العشرة على الدوام فبني كل على قاعدته والنصوص
تشهد لنا لأنها مطلقة فتناول ما يقسم وما لا يقسم

«(بيان الخبر الدال على شفعة الجوار وان الجوار المعنى به في الحديث
هو جوار الدار لا الشريك)»

(أبو حنيفة) عن عبد الكريم بن أبي الحسار عن السورين مخزومة عن أبي
رافع قال عرض على سعيد بن جهم فقال خذها فاني أعطيت أكرم مني عطيتني
ولا تكن أعطيكه لاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الجار أحق
بشفعة وفي رواية بالصاد كذا رواه الحسار في من طريق محمد بن أبي زكريا
وأبي مطيع البجلي كلاهما عنه وقد روى هذا الحديث من طريق الإمام
بوجوده مختلفة (وفتح) ندينها ثم ننبه على الصحيح منها (فرواه) بشر بن الوليد
وأبراهيم بن الجراح عن أبي يوسف عنه فقال لعبد الكريم عن المسور
قال أراد سعدان يبيع داره فقال لجاره خذها بسبعمائة درهم فاني
أعطيت بها ثمانمائة درهم ولا تكن أعطيكها لاني سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول الجار أحق بشفعته وهكذا رواه موسى بن يحيى عن
أبي سعيد الصنعاني عن الإمام (ورواه) أبو يحيى الحماني عن الإمام فقال
عن عبد الكريم عن المسور عن رافع بن خديج قال عرض على سعيد بن
الحديث (ورواه) كذلك محمد بن رضوان عن محمد بن الحسن عن الإمام
ويحيى بن الحسن عن الحسن بن زياد عن الإمام وأحمد بن زهير عن أبي عبد
الرحمن المقرئ عن الإمام (ورواه) اسمعيل بن حماد عن أبي يوسف عن الإمام
فقال عن عبد الكريم عن المسور عن رافع بن خديج قال سمعت رسول الله
الحديث وهكذا رواه جعفر بن محمد عن أبيه عن عبد الرحمن بن الزبير عن
الإمام (ورواه) شرح بن مسلمة عن هياج بن بسطام عن الإمام فقال عن
عبد الكريم عن المسور عن رافع قال عرض على سعيد بن جهم والحديث وهكذا
رواه منذر بن محمد عن أبيه عن عمه عن سعيد بن أبي الجهم وأبي يوسف وأسد

ابن عمر و أبو بن هاشم كلهم عن الامام وهكذا هو في كتاب حمزة بن حبيب
 الزيات عن الامام ورواه عن ابن مرد عن أبي يوسف عن الامام فقال عن
 عند الكريم عن المسور عن سعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الحجار
 أحق بشقته ورواه شاذان بن حكيم و ابراهيم بن سليمان كلاهما عن زفر
 عن الامام فقالا عن عبد الكريم عن المسور عن سعد بن مالك أنه عرض
 بيناه على جاره بأربع مائة الحديث (ورواه) علي بن معبد عن محمد بن
 الحسن عن الامام فقال عن أبي أمية عن المسور عن سعد بن مالك قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الحجار أحق بشقته (قال) الحارثي بعد ما ورد
 أسانيد السبل أصح ما روي في هذا الباب ما ذكره محمد بن أبي زكريا و أبو
 طابع وهو الذي صدرنا به الباب وكل من رواه عن رافع بن خديج أو رافع
 مولى سعد فهو غلط لأن الامام رواه عن أبي رافع فثبت من روافعه رافع
 وسكت عليه وزاد بعضهم في الوهم فظن أنه رافع بن خديج وظن بعضهم أنه
 رافع مولى سعد وشك بعضهم فاسقطوا ذكر رافع وجعل الخبر عن المسور
 وجعله بعضهم عن رجل اذ لم يحفظ اسم أبي رافع وكل هذه الأغاليط عن
 دون الامام لا عنه (وقد بين) ذلك محمد بن أبي زكريا و أبو طابع وحفظاه
 وحدثاه وكان أبو طابع حافظا متقنا (ثم قال) وقد روى أيضا من وجوه
 أن الكلام كان بين أبي رافع وسعد و المسور وهو وان اختلفا أن الشفيع
 أبو رافع أو غيره لكن لم يختلف أن الكلام دار بينهم فعلمنا أن الصحيح أبو رافع
 مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم والدليل على ذلك ما حدثنا عبد الصمد بن
 الفضل واسمعيلى بن بشر قال حدثنا مكى بن ابراهيم عن ابن جريج (ح)
 وأخبرنا عبد الله بن محمد بن محمد بن الزيات عن روح بن عبادة عن ابن جريج
 أخبرنا ابراهيم بن ميسرة أن عمرو بن الشريد أخبره قال وقعت على سعد
 ابن أبي وقاص فجاء المسور بن مخزوم فوضع يده على منكبي اذ جاء أبو رافع
 مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث (قال) وأخبرنا عبد الله بن
 محمد بن نصر و ابراهيم بن اسمعيل قال أخبرنا محمد بن اسمعيل أخبرنا
 ابراهيم بن ميسرة الحديث انتهى كلام الحارثي (وعبد الكريم) بن أبي
 الحارثي أبو أمية البصري نزيل مكة واسم أبيه قيس أو طارق ضعيف له

اسم أبي رافع
 اسم أبو ابراهيم
 أو صالح اه

في البخاري في أول قيام الليل زيادة (قال) سفيان زاد عبد الكريم فذكر
شيئا وعلم له الزى علامة التعاليق وله ذكر في مقدمة مسلم وروى له النسائي
فلا ولا وقد تابعه من ذكر (وأخرج) البخاري من طريق عرو بن الشريد
بمثل ما ساقه الحارثي ولفظه بعد قوله أذ جاء أبو رافع مولى رسول الله صلى
الله عليه وسلم فقال يا سعد ابع مني بيتي في دارك فقال سعد والله ما ابتاعها
فقال السور والله لمتبتاعها فقال سعد والله لا أزيدك على أربعة آلاف
منجمة أو قطعة فقال أبو رافع لقد أعطيت بها خمسمائة دينار ولولا أني
سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول أبيع أراحق بسقبة ما أعطيتها **بها**
بأربعة آلاف وإنما أعطيتها بخمسمائة دينار فأعطاها ياها (وفي) لفظ
آخر عن عرو بن الشريد قال جاء المسور بن مخرمة فوضع يده على منكبي
فانطلقت معه الى سعد فقال أبو رافع اما تأمر هذا ان يشترى مني بيتي الذي
في داره الحديث وقال أعطيت خمسمائة فقد اذكركه في كتاب المحيل
(وأخرجه) الطحاوي من طريق سفيان عن ابراهيم بن ميسرة مثله
(ومن الغريب) ما ذكره البيهقي في السنن بعدما أورد حديث أبي رافع
الذكر ما نصه في سياق القصة دلالة على انه ورد في غير الشفعة وانه أحق
بأن يعرض عليه (قلت) وهذا ممنوع بل سياقها يدل على انه ورد في الشفعة
وكذا فهم منه البخاري وأرباب السنن وقد صرح بذلك في قوله أحق
بشفعة أخيه والعرض مستحب (وظاهر) قوله أحق الوجه وأيضاً
الأصل عدم تقدير العرض والله أعلم (أبو حنيفة) حدثنا محمد بن المنكدر
عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الحار
أحق بشفعة إذا كانت الطريق واحدة كذا رواه الحارثي من طريق
الحسن بن زياد عنه (ويروى) بسقبة وأخرجه اسحق بن عرو بن
الشريد عن أبي رافع باللفظين باسنادين (وأخرجه) البخاري من هذا الوجه
وقال بسقبة وقد تقدم (وأخرجه) ابن حبان في صحيحه من حديث أبي
رافع وأنس (وأخرجه) أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والطحاوي
من طريق عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن جابر رفعه بالفظ الحار
أحق بشفعة جاره ينتظر بها إذا كان غائباً إذا كان طريقهما واحداً وقال

الترمذي حسن غريب ولا نعلم أحدا روى هذا الحديث غير عبد الملك بن
 أبي سليمان وقد تكلم شعبة في عبد الملك من أجل هذا الحديث وعبد الملك
 هو ثقة ما مودعنا أهل الحديث لا نعلم أحدا تكلم فيه غير شعبة من أجل
 هذا الحديث هذا آخر كلامه (وحي) البيهقي عن الشافعي قال ثبت أنه
 لاشعبة فيما أقسم فدل على أن الشعبة للجبار الذي لم يقاسم دونه المقاسم
 (قلت) قد ثبت أنه لاشعبة فيما أقسم وصرفت فيه الطرق ومالك بن رافع
 كان مهورا بالشفعة وإنما الطرق كانت مشتركة فصرح القصة بخلاف
 تأويل الشافعي هذا ومذهبه (وقد) جاء ذلك مصرحاً في قوله في حديث
 جابر المذكور بعد الجراح حتى بشعبة أخيه إذا كان طريقهما واحداً (ثم)
 حكى البيهقي والمنذري في مختصر سنن أبي داود عن الشافعي قال سمعت
 بعض أهل العلم يقول يخاف أن لا يكون حديث عبد الملك بن أبي سليمان
 محفوظاً (ثم) استدلل الشافعي على ذلك بما أخرجه الشيخان من طريق أبي
 سلمة عن عبد الرحمن عن جابر رفعه الشعبة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود
 فلا شعبة (قال) وروى أبو الزبير عن جابر ما يوافق قول أبي سلمة ويخالف
 ما روى عبد الملك وأبو سلمة حافظ وكذلك أبو الزبير ولا يعارض
 حديثهما بحديث عبد الملك (قلت) في هذا الحديث زيادة وهي قوله
 وصرفت الطرق كما هي في إحدى روايات البخاري في حديث جابر السابق
 فانتفاء الشعبة بجميع موع الأمرين فانتضاء أنه إذا وقعت الحدود وكان
 الطريق مشتركاً ثبتت الشعبة كما قدمنا ثبت بذلك أن الحديثين متفقان
 لا يختلفان (وقد) أخرج النسائي في سننه عن محمد بن عبد العزيز بن أبي رزمة
 عن الفضل بن موسى عن حرب بن العالصة عن أبي الزبير عن جابر أن النبي
 صلى الله عليه وسلم قضى بالشفعة بالجوار وهذا سند صحيح يظهر به أن أبا
 الزبير روى ما يوافق رواية عبد الملك لا رواية أبي سلمة كما ذكره الشافعي
 وسيأتي من الآثار ما يؤكد ذلك قريباً (وقال) المنذري في مختصر السنن
 وسئل أحمد عن هذا الحديث يعني حديث عبد الملك فقال منكر (وقال) يحيى
 لم يحدث به إلا عبد الملك وقد أنكره الناس عليه (وقال) الترمذي سألت
 محمد بن اسمعيل البخاري عن هذا الحديث فقال لا أعلم أحدا رواه عن عطاء

غيره عن الملك تفرد به ويروى عن جابر خلاف ذلك هذا آخر كلام
 الترمذي (ثم قال) المذري وقد احتج مسلم في صحيحه بحديث عبد الملك
 وخرج له أحاديث واسعة تشهد به البخاري ولم يخرج له هذا الحديث ويشبهه
 أن يصح وفاتركاه لتفرد به وانكار الأئمة عليه فيه والله أعلم انتهى كلام
 المذري (وذكر) البيهقي أن شعبة قيل له تدع أحاديث عبد الملك
 وهو حسن الحديث قال من حديثها فريت (قلت) كتب الحديث مشهورة
 بأن شعبة روى عنه (وقال) الترمذي روى وكيع عن شعبة عن عبد الملك
 هذا الحديث (ثم) ذكر البيهقي من جملة أنهم أنكروا عليه هذا الحديث
 (قلت) ذكر صاحب السكال عن ابن معين أنه قال لم يحدث به إلا عبد
 الملك وقد أنكروا عليه الناس وإن عبد الملك ثقة صدوق لا يرد على مثله
 (وذكر) أيضا عن الثوري وأحمد قالا هو من الحفاظ وكان الثوري يسميه
 الميزان وأخرج له مسلم في صحيحه كما سبق وقال الترمذي ثقة مأمون كما سبق
 وذكره ابن حبان في الثقات وقال أخبرنا محمد بن المنذر سمعت أبا زرعة يقول
 سمعت أحمد بن حنبل وابن معين يقولان عبد الملك ثقة قال ابن حبان روى
 عنه الثوري وشعبة وأهل العراق وكان من أخبار أهل الكوفة وحفاظهم
 والغالب على من يحدث من حفظه أن يهمل وليس من الانصاف ترك حديث
 شيخ ثبت باوهم من يهمل في روايته ولو سلم كذلك لمنا ترك حديث الزهري
 وابن جريج والثوري وشعبة لأنهم لم يكرهوا معصومين فتأمل ذلك (ومن)
 روى عن عبد الملك هذا الحديث شجاع بن الوليد وهشيم أخرجه الطحاوي
 من طريقهما (وقال) في حديث عبد الملك إيجاب الشفعة في المبيع الذي
 لا شريك فيه بالشريك في الطريق فلا يجعل واحدا من هذين الحديثين مضادا
 للحديث الآخر ولكن يثبتان جميعا ويعمل بهما فيكون حديث أبي الزبير
 فيه أخبار عن حكم الشفعة في المبيع الذي لا شريك له لا فيه إلا بالطريق
 (وهذا) التقرير يؤيد ما ذهبنا إليه أولا في الجمع بين الخبرين وهو واضح
 لا خفاء فيه (ثم) ذكر البيهقي عن الشافعي أنه أول الجارفي الحديث بمعنى
 الشريك (قلت) وهذا غير معروف عند أئمة اللغة (فان قال) قائل أنا رأيت
 المرأة تسمى جارة زوجها (قلنا) صدقت قد سميت المرأة كذلك ليس لأن معها

مخالط اللحم ولادها مخالط اللحم ولا يكن اقربها منه فكذلك الجوارح
جارا القربة من جاره لا تخالطه اياه فيما جاوره به وهم يزعمون ان الامار
على ظاهرها فكيف يتصور الظاهر في هذه الاخبار ومعه الدلائل
ويعلمون بغيره مما لا دلالة معه (ثم) قد روى عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم من اجابته الشفعة بالجوار وتفسر بذلك الجوار ما اخرج النسائي
وابن ماجه والطحاوي من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن أبي اسامة عن
حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن عمرو بن الشريد عن أبيه الشريد بن
سويد عن حذيفة بن اليمان عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الجوار والشريك أحق
بالشفعة ما كان يأخذها أو يترك فظاهر عطف الشريك على الجوار يقتضي
ان الجوار غير الشريك (وأخرج) ابن حبان في صحيحه حديث الجوار أحق
بشفعة من طريق أبي رافع وأنس عن النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم
(وأخرج) أيضا عن أنس رفعه جارا الدار أحق بالدار (وأخرج) النسائي
أيضا والبخاري (وعند) الأربعة وابن حبان والبخاري والطحاوي
والدار قطن من رواية قتادة عن الحسن عن سمرة رفعه بلفظ جارا الدار أحق
بالدار والارض (وفي) لفظ جارا الدار أحق بشفعة الدار (وفي) لفظ
حديث أنس ورواية الحسن عن سمرة أحق بها البخاري (وفي) مصنف
ابن أبي شيبة في كتاب أفضلية النبي صلى الله عليه وسلم حديثنا جابر عن
منصور عن الحكم عن علي وعبد الله قالوا قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم
بالشفعة بالجوار (وفي) التهذيب لابن جرير وروى موسى بن عقبة عن
اصحق بن عيسى عن عباد بن الصامت ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى
ان الجوار أحق بشفعة جاره (وأخرج) ابن جرير أيضا بسنده الى عكرمة
عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اراد أحدكم
أن يبيع عتقاره فليعرضه على جاره فظهر بمجموع هذه الاحاديث ان
للشفعة ثلاثة أسباب الشراكة في نفس المبيع ثم في الطريق ثم في الجوار
وظاهر قوله عليه السلام جارا الدار أحق بالدار من يأخذ الدار كلها وليس
ذلك الا الجوار واما الشريك فانه يأخذ بعضها ولان الشفعة انما وجبت
لاجل التأذي الدائم وذلك موجود للجوار أيضا ولو وجبت لاجل الشراكة

لوجبت في سائر العروض فلما لم تجب الا في العتار هلنا ان سبب الوجوب هو التاذي وقد تقدم ذلك في أول الباب (وحكى) الطبري ان القول بشفعة الجوار هو قول الشعبي وشريح وابن سيرين والحكم وحماد والحسن وطائوس والثوري وأبي حنيفة وأصحابه (وأخرج) الطحاوي وابن عبد البر في الاستذكار من طريق ابن عينة عن عمرو بن دينار عن أبي بكر بن حفص ان عمر كتب الى شريح ان يقضى بالشفعة للجوار الملاق في مكان يقضى بها (وروى) سفيان عن ابراهيم بن ميسرة قال كتب الينا هرب بن عبد العزيز اذا حدث الحدود فلا شفعة قال ابراهيم فذكرت ذلك لهما وس فقال لا الجوار أحق (تنبيه) وقع في الهداية زيادة في هذا الحديث وهي قيل يارسول الله ما سبقه قال شفعتهم قال المحاذي لا يوجد في شيء من الطرق وإنما وقع عند الطبراني قيل لعمرو بن الشريد ما السبق قال الجوار نعم عند أبي يعلى الجوار أحق بسبقه يعني بشفعتهم وقال ابراهيم الحربي الصبق بالصاد والسين ما قرب من الدار

(بيان الخبر المبين أى الجوار أقرب)

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن شريح انه قال الشفعة من قبل الابواب كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه وقال هو قول أبي حنيفة واسننا فأخذ بهذا الشفعة لليران الملاقين (وذكر) البخاري في صحيحه في كتاب الشفعة عن عائشة قالت يارسول الله ان لي جارين فالي أيهما أهدى قال أقربهما منك بابا وذكره أيضا في كتاب الهبة في باب من يهدى بالهبة (قلت) والفتوى على قول محمد في ما ذهب اليه من ان الشفعة للجوار الملاق وهو من وجد اتصال بقعة أحدهما ببقعة الآخر وان كان بابيه من سكة أخرى بعيدا من بابيه

(باب المزارعة والمساقاة)

(أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المخاربة كذا رواه البخاري من طريق سالم بن سالم الخراساني عنه (وأخرجه) مسلم من حديث عطاء عن جابر (وقال) قال عطاء فسرهما لنا جابر قال المخاربة الارض البيضاء يدفعها الرجل الى الرجل فينفق فيها ثم

بأخذ من الثمر (وعنه) البخاري وأبي داود والترمذي والنسائي من طرق
 غير هذه (أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله
 عليه وسلم نهي عن المساقلة والمزانية والمخابرة كذا رواه البخاري من طريق
 اسمعيل بن يحيى عنه (ورواه) الأشتاني من طريق سعيد بن أبي المعجم عنه
 (وأخرجه) مسلم من حديث جابر وعنه والبخاري من حديث
 عنه ومن حديث رافع بن خديج بلفظ نهي عن كراه المزارع وبهذا
 عنه مسلم من حديث يزيد بن ثابت عنه وقد تقدم في البيوع (أبو حنيفة)
 عن يزيد بن أبي ربيعة عن أبي الوليد عن جابر رضي الله عنه قال نهي
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المساقلة والمزانية وإن يشتري النخل سنة
 أو سنتين كذا رواه طه من طريق الفضل بن موسى عنه (وأخرجه)
 مسلم وأبو داود وقد تقدم في البيوع (أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر
 رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهي أن يشتري النخل سنة
 أو سنتين كذا رواه الأشتاني من طريق سعيد بن أبي المعجم عنه (وأخرجه)
 أبو داود وقد تقدم في البيوع (أبو حنيفة) عن يزيد بن أبي أنيسة عن أبي
 الوليد عن جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهي عن
 المساقلة والمزانية ومن ابتاع النخل حتى تشقق كذا رواه طه من طريق
 عبيد الله بن موسى عنه ورواه ابن المظفر من طريق شعيب بن إسحق
 ومحمد بن الحسن وسويد بن عبد العزيز كلهم عنه (ورواه) الطحاوي من
 طريق سويد بن عبد العزيز عنه (ورواه) ابن خزيمة من طريقه ورواه
 ابن عبد الباق من طريق أبي سعد محمد بن ميسرة عنه وقد تقدم في البيوع
 (أعلم) أن المزارعة هي عقد على الزرع ببعض المحاريج وتصح بشرط صلاحية
 الأرض للزراعة وأهلية المزارعين وبيان المدة ورب البذر وجنسه وحفظ
 الآخروا الخلية بين الأرض والعامل والشركة في المحاريج وإن تكون
 الأرض والبذر لواحد والعامل والبقر لا آخر أو تكون الأرض لواحد
 والباق لا آخر أو يكون العمل من واحد والباق لا آخر وهذا على قول أبي
 يوسف ومحمد (وقال) أبو حنيفة لا تجوز المزارعة واحتجابا بما ردت على
 جوازها (منها) ما رواه الشيخان من حديث ابن عمر رفعه عامل أهل

خير على نصف ما يخرج من ثمر اوزرع وما رواه البخاري من حديث ابي هريرة قالت الانصار اقسام بيننا وبين اخواننا الفحل قال لا قال فتسكة وننالا ائونة ونشرككم في الثمرة قالوا سمعنا واطعنا واما من جهة النظر فانها عقد شركة بمال من أحد الشريكين وعمل من الآخر فيجوز اعتبارا بالمضاربة والجماع دفع الحاجة (واحتمج) الامام بحديث الباب وقد جاء في بعض الروايات تفسير الخابرة بالزراعة بالثلث والرابع ولانه استبحار ببعض ما يخرج من عمله فيكون في معنى قفرا الطحان المنهى عنه ولان الاجر مجهول ومعدوم وكل ذلك مفسد ومعاملة النبي صلى الله عليه وسلم أهل خير كان خراج مقاسمة بطريق المنعاهم والصلح وهو جائز لخراج وظيفة والدليل عليه انه صلى الله عليه وسلم لم يبين المدة ولو كانت مزارعة لبينها لهم لان المزارعة لا تجوز عند من يحيزها الا ببيان المدة وأيضا فقد روى ابن عمر انه صلى الله عليه وسلم لما ظهر على خير سألته اليهود أن يقرهم بها على أن يكفوه عملها ولهم نصف الثمرة فتسأل لهم نقرهم بها على ذلك ما شئنا رواه البخاري ومسلم وأحمد (وهذا) صريح بأنها كانت خراج مقاسمة وانهم كانوا ذمة للمسلمين والذي اذا أقر على أرضه بقيت على ملكه وما يؤخذ من إرضيه خراج والاعتبار بالمضاربة لا يجوز لانها لا تنعقد لازمة أصلا (والمزارعة) اجارة حيث يشترط لها ضرب المدة وتنعقد لازمة فامتنع القياس عليها وفي التبيين وقالوا الفتوى اليوم على قولهم الحاجة الناس اليها اولتها ما لهم والقياس قد يترك بالتعامل وللضرورة وعن كان يفتي بعدم جوازها ابراهيم النخعي رواه الامام عن حماد قال سألت سالما يعني ابن عبد الله بن عمر وطاوسا عن المزارعة بالثلث والرابع فقال لا بأس به فذكرت ذلك لابراهيم فكرهه وقال ان ما وسالرا عن فن أجل ذلك قال ذلك (رواه) محمد بن الحسن في الاثار وقال كان أبو حنيفة يأخذ بقول ابراهيم ونحن نأخذ بقول سالم وطاوس ولا نرى بذلك بأسا ثم ساق حديثا رواه عن الاوزاعي وأورده بمقامه في الاثار وأخرجهم الطحاوي من طريق أبي عوانة عن منصور قال كان ابراهيم يكره كراء الارض بالثلث والرابع وقد روى كراهة ذلك عن سعيد بن المسيب وسعيد بن جبير ومجاهد والحسن وعطاء بن

الطحاوي ذلك بأسانيدهم على انه قد روى ايضا عن سالم كراهة ذلك
كالمعاملة فاعله كان يفتي بالجواز ولا يترجع عنه والله اعلم (وأما المساقاة)
فهي معاودة دفع الاشجار الى من يعمل فيها على ان الثمر بينهما (وهي)
كالزراعة لا تجوز عند الامام وعندهما جائزة كالزراعة واحتجوا بحديث
معاملة اهل خيبر وقد ذكر قريبا (وشروطها) عند من يجهزها شروط
الزراعة الا في اربعة اشياء ذكرها صاحب مختار الفتوى وغيره وليس
هذا محل ذكرها والله اعلم (تنبه) قال البيهقي في السنن باب المعاملة على
النخل بشرط ما يخرج منها (قلت) خص البيهقي النخل والحديث المذكور
في هذا الباب يشمل غيره ايضا وذكر ابن حزم وغيره ان الشافعي في أشهر
قوله لم يميز المساقاة الا في النخل والعنب فقط مع انه قد كان يجهز بلا شئ نخل
وكل ما ينبت بأرض العرب من الرمان والوز والقصب والبقول فمعاملهم
النبي صلى الله عليه وسلم على نصف ما يخرج منها (ثم قال) باب المعاملة على
زروع اليساى الذى بين أصناف النخل مع المعاملة على النخل ذكر فيه
معاملة النبي صلى الله عليه وسلم بشرط ما يخرج من ثمر او زرع (قلت) ذكر
التدويرى في التجريد ما يخصه ان خيبر كانت كسائر البلاد فيها الارض
البيضاء والى فيها النخل ويمكن افراد سقى النخل عن سقى الارض والنبي
صلى الله عليه وسلم عامل على الجميع ولم يستثن شيئا فيلزم الشافعي تجويز
الزراعة على الجميع كما قال ابو يوسف ومحمد وابو طالحا في الجميع كما قاله
ابو حنيفة والله اعلم

(باب الصيد)

(ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن همام بن الحارث عن عدى بن حاتم
رضي الله عنه قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله انا
نبعث الكلاب المعلمة أفنا كل مما أمسكن علينا فقال اذا ذكرت اسم الله
فكل مما أمسكن عليك ما لم يشركها كلب من غيرها قلت وان قتل قال
وان قتل قلت يا رسول الله أحدهما يرمى بالمرض قال اذا رميت فسميت
فخرق فكل فان اصاب بمرضه فلا تأكل كذا رواه البخاري من طريق
عبد العزيز بن خالد الترمذي والفضل بن موسى وحماد بن قيراط الخراساني

قوله الا في اربعة
مخ فالت هي اذا
امتنع أحدهما
يجوز عليه واذا
انقضت المدة
ترك بلا أجر
واذا استخفت
النخل يرجع
العامل بأجر مثله
وبيان المدة
ليس بشرط اه

المعارض سهم
بلا ريش
ولا نصل يمضى
عرضا وقوله
خرق بالخشاء
والزاي المعجنتين
كلهن وزنا
ومعنى اه

كلهم عنه (ورواه) طلحة من طريق القاسم بن الحكم عنه مختصرا باللفظ سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيد قتله الكلب قبل ادراكه ذكاته فأمرني بأكله ورواه هكذا محمد بن الحسن في الآثار عنه وكذا الحسن بن زياد عنه وكذا الكلاعي من طريق محمد بن خالد الوهبي عنه (وأخرجه) البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه من حديث همام بن الحارث (وأخرج) الستة أيضا من حديث عدي واللفظ لابي داود قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن المعراض قال اذا أصاب بحده فكل واذا أصاب بعرضه فلا تأكل فانه وقيد قلت ارسل كلبى قال اذا سميت فكل والافلاتا كل وان أكل منه فلا تأكل فانما أمسك لنفسه فقلت ارسل كلبى فأجد كلبا آخر فقال لا تأكل لانك انما سميت على كلبك وايس عند البخاري ومسلم قوله والافلاتا كل

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم قال اذا أمسك عليك كلبك غير المعلم فلا تأكل كذا رواه محمد بن الحسن والحسن بن زياد عنه (أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن عدي بن حاتم رضى الله عنه انه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصيد اذا قتله الكلب قبل ان يدرك ذكاته فأمره بأكله اذا كان عالما وفي رواية معلما كذا رواه الكلاعي من طريق محمد بن خالد الوهبي عنه ورواه أيضا محمد بن الحسن والحسن بن زياد عنه (أبو حنيفة) عن ابراهيم بن محمد بن المنتشر عن عدي بن حاتم رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ما أمسك عليك الجراح وان قتل كذا رواه طلحة من طريق الصباح بن محارب عنه (قال) الشيخ قاسم بن قطلوبغا كانه سقط من السند بعد ابراهيم عن أبيه (وأخرج) البخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجه من حديث عامر الشعبي عن عدي بن حاتم قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم قلت انا نصيده هذه الكلاب فقال اذا ارسلت كلابك المعلمة وذكر اسم الله عليها فكل مما أمسك عليك وان قتلان الا ان يأكل الكلب فان أكل فلا تأكل فاني اخاف ان يكون انما أمسكه على نفسه (أبو حنيفة) عن قتادة عن ابي قلابة عن ابي ثعلبة الخشني عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قلنا فانا بارض صيد قال

كل ما امسك عليك سهمك او كليك اذا كان عالما كذا رواه طلمة من طريق الحسن بن زياد ورواه محمد بن الحسن عنه باثم من هذا كما سيأتي (ابو حنيفة) عن قتادة عن ابي ثعلبة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال كل ما امسك عليك سهمك وقوسك كذا رواه الحسن بن زياد عنه ووكذا محمد بن الحسن في نسخة والكلابي من طريق محمد بن خالد الوهبي عنه (واخرج) البخاري ومسلم وابوداود والنسائي من حديث ابي ثعلبة بلفظ قلت يا رسول الله اني اصيد بكابي المعلم وبكابي الذي ليس بعلم قال ما اصبحت بكابك المعلم فاذا كراسم الله وكل وما اصبحت بكابك الذي ليس بعلم فادركته ذكاته فكل (وعند) ابي داود من حديثه قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ابا ثعلبة كل ما ردت عليك قوسك وكليك زاد عن ابن حرب المعلم ويدك فكل ذكيا وغير ذكي واخرجه ابن ماجه مقتصر منه على قوله صلى الله عليه وسلم كل ما ردت عليك قوسك (قلت) ابن حرب هذا رواه ابو عبد الله محمد بن حرب الخولاني المجهمي الابرش قاضي دمشق احتج به الشيخان (واخرج) ابوداود والنسائي عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان اعرابيا يقال له ابو ثعلبة قال يا رسول الله ان لي كلابا مكتبة فافقتني في صيدها فقتل النبي صلى الله عليه وسلم ان كان لك كلاب مكتبة فكل مما امسكن عليك ذكيا وغير ذكي قال وان اكل منه قال وان اكل منه قال يا رسول الله افقتني في قوسي قال كل ما ردت عليك قوسك قال ذكيا وغير ذكي قال ذكيا وغير ذكي قال وان تغيب عني قال وان تغيب عنك لم يصل او تجد فيه اثر اغير سهمك (قلت) صل اللحم واصل اذا انتن (وعند) ابي داود في حديث ابي ثعلبة رفعه اذا رسلت كليك وذكرك اسم الله فكل وان اكل منه وكل ما ردت يدك وفي اسناده داود بن عمرو والازدي الدمشقي عامل واسط وثقه ابن معين (ابو حنيفة) عن حماد عن سعيد بن جبير عن ابن عباس انه قال كل ما امسك عليك كليك اذا كان عالما اذا قتل ولم ياكل فاذا اكل فلا تأكل كل فاما امسك على نفسه كذا رواه ابن المغيرة وابن خزيمة وطريق الحسن بن زياد عنه ومعناه تقدم عند الجماعة من حديث عدي والي ثعلبة (ابو حنيفة) عن حماد عن سعيد بن جبير عن ابن عباس انه قال كل ما امسك عليك صقره

أوبازيك وأنا كل منه فان تعلم الصقر والبازي اذا دعوته ان يجيبك فانك لا تستطيع ان تضربه ليدع الاكل كذا رواه ابن خسر ومن طريق محمد بن شعاع عن الحسن بن زياد عنه ورواه محمد بن الحسن في الآثار عنه قال هو قول أبي حنيفة وبه نأخذ (وعند) أبي داود من حديث عدي ابن حاتم رفعه ما علمت من كلب أوبازم أرسلته وذكرت اسم الله فكل مما أمسك عليك وأخرجه الترمذي مختصرا وقال حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث مجالد انتهى (قال) المنذري مجالد هو ابن سعيد فيه مقال (تطبيق) هذه الآثار مسائل الباب الفرعية (اعلم) انه يحمل الاصطلاح بالكاتب المعلم والفهد والبازي وسائر الجوارح المعلة كالشاهين والباشق والعقاب والصقر وكل شئ علمته من ذئب من السباع وذئب غلب من الطير فلا بأس بميده ولا خير فيما سوى ذلك إلا ان تذكر ذلك كانه فتذكره (والجوارح) الكواكب وقيل هي ان تكون جارية بناها ومخاضها حقيقة والمكاتب المعلم واسم الكاتب يقع على كل سبع حتى الأسد وعن أبي يوسف انه استثنى من ذلك الأسد والذب العلومة والأسد ونجاسة الذب ولأنهما لا يتعلمان عادة وشرط في الرسل ان يكون أهلا للذكاة بان يكون مسلما أو كلبا وهو عقل التسمية وبضبط (والتعليم) في الكلب يكون بترك الاكل ثلاث مرات وفي البازي بالرجوع اذا دعى وانما شرط ترك الاكل ثلاث مرات لانه هو قولهما ورواية عن الامام والمشهد ورعنه انه لا يقدر بشئ لان المقادير تعرف بالنص ولا نص هنا فيفوض الى رأى المبتلى به ولا بد من التسمية عند الارسال أى مع التذكر فاذا نسيها عند الارسال فلا بأس باكله ولا بد من الجرح فى أى موضع كان وهو ظاهر الرواية (وعن) أبي حنيفة وأبي يوسف انه لا يشترط رواه الحسن عنهما وهو قول الشعبي لا طلاق قوله تعالى مما أسكن علىكم فليس فيه قيد الجرح فهو زيادة على النص أو هو من حمل المطلق على المقيد لاتحاد الواقعة فان أكل منه البازي أكل وان أكل منه الكلب أو الفهد لا ودليله ما مر من الآثار المتقدمة فان أدركه حيأز كاه وان لم يذك أو خنقه الكلب ولم يجرحه أو شاركه كلب غير معلم أو كلب مجوسى أو كلب لم يذك كذا اسم الله عليه عميدا حرم وغالب

مسائل هذا الباب مستنبط من حديث عدي بن حاتم رضى الله عنه وتفرع
منها مسائل أخرى مذكورة في كتب الفروع وذكر البيهقي في الخلافيات
إذا ضرب الصيد فقطعه قطعتين أكل وإن كانت إحدى القطعتين أقل من
الأخرى (وقال) أبو حنيفة أن أكل الرأس **أكل الجميع** وإن أكل يدا
أو رجلا لم يؤكل المان منه (قالت) حديث ما بين من البهيمة وهي حية
فهو ميتة وقد أسنده البيهقي في السنن حجة لابي حنيفة لأن العضو أبيض منها
وهي حية ويتصور بقاؤه صاحبة وهذا الخبر وإن ورد على سبب خاص
فالصحيح أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب وقوله عليه السلام
ماردت عليك أي من الصيد والعضو المان ليس بصيد والله أعلم
(باب الذبائح) *

جمع ذبيحة وهو اسم للشيء المذبح *
(بيان الخبر الدال على أن قطع الأوداج كاف في الذبح ولو بمروءة) *
(أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر أن كعب بن مالك أتى النبي صلى الله عليه
وسلم فقال يا رسول الله إن غنمة لي كان لها راعية خافت على شاة منها الموت
فذبحتها بمروءة فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم بأكلها كذا رواه البخاري
من طريق القاسم بن الحكم ومحمد بن الحسن كلاهما عنه (قال) محمد بن
الحسن وربما أدخل أبو حنيفة بينه وبين نافع عبد الملك بن عمير وهو كذا رواه
طائفة من طريق الليث بن حمادة عن أبي يوسف عنه عن عبد الملك بن عمير عن
نافع ورواه ابن خزيمة من طريق جماعة من أصحاب الإمام قالوا فيه عبد الملك
ابن أبي بكر يعني ابن جريج وأخرجه البخاري وابن ماجه ومالك في الموطأ
(أبو حنيفة) عن الهيثم عن الشعبي عن جابر بن عبد الله أنه قال خرج غلام من
الأنصار إلى قبل أحد فرأى صطاداً رنباً فلم يجد ما يذبحها به فذبحها بحجر فجاء
بها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعاه فأيده فأمره بأكلها كذا رواه
البخاري من طريق إبراهيم بن طهمان وحفص بن عبد الرحمن والمسروقي
وحزرة بن حبيب والمقرئ وأبي يوسف كلهم عنه وعند الثاني منهم أن رجلاً
أصاب أرنبين فذبحهما بمروءة يعني بحجر ورواه جماعة فقالوا غنم عامر أصاب
رجل من بني سلمة أرنباً فذكره (وأخرج) حديث جابر الترمذي في العلل

من رواية قتادة عن الشعبي عن جابر والرواية الثانية أخرجهما أبو داود
والنسائي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه عن الشعبي عن محمد بن صفوان
الانصاري وفي رواية لابن ماجه ابن مضي (قال) في التهذيب كانهما
واحد ولفظ ابن حبان من رواية عامر عن الشعبي عن محمد بن صفوان
أنه صا دارنين فرعى النبي صلى الله عليه وسلم وهو معاهما الحديث وفيه
أقاطعهما قال نعم وعند أبي داود عن محمد بن صفوان أو صفوان بن محمد
هكذا على الشك (وقال) الترمذي سألت البخاري فقال حديث محمد بن
صفوان أصح وحديث جابر غير محفوظ

(بيان الخبر الدال على أن المذبح المرى والحلقوم والودجان)

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن علقمة قال اذبح بكل شيء أفرى
الادواج وأنهر الدم ما خلا السن والظفر فانها مدي الحبشة كذا رواه
الحارثي من طريق محمد بن الحسن عنه والمرى مجرى الطعام والشراب
والحلقوم مجرى النفس والمراد بالادواج كلها وأطلق عليه تغليبا (وأخرج)
ابن أبي شيبة عن رافع بن خديج سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
المذبح بالليظة فقال كل ما أفرى الادواج الاسنأ وظفرا وعند الطبراني عن
أبي أمامة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ما أفرى الادواج ما لم يكن
فرض سن أو ضرظفر (وعند) الستة من حديث رافع بن خديج أن
أبا مجمل ما أنهر الدم وذكرا سم الله عليه فكلوا ما لم يكن سنا أو ظفرا
وسا حدثكم عن ذلك أما السن فعظم وأما الظفر فمدي الحبشة (نبيه)
الا كتفاء بالثلاث في القطع كاف عند أبي حنيفة وهو قول أبي يوسف أولا
وعن أبي يوسف أنه يشترط قطع الحلقوم والمرى وأحد الودجين وعن محمد
لا بد من قطع أكثر كل واحد من هذه الاربعة (واجمعوا) على أنه يكفي
بقطع الأكثر من هذه العروق الاربعة لأن الأكثر يقوم مقام السكل
ولكل منهم دليل يجه به مذكور في الفرعيات ومذهبنا ولو بسن وظفر
وقرنا استدلالا بظاهر حديث رافع بن خديج المتقدم وبحديث عدي بن
حاتم عند أبي داود والنسائي وابن ماجه ولفظه أفر الدم بما شئت واذكر
اسم الله عز وجل (وما روى) من قوله خلا السن والظفر محمول على غير

يصح في المرى
عدم المهر فيبقى
يباء واحدة
مشددة ومرى
بهمزة بعدها
والليظة قشر
القص وقوله
أرن أي انشط

ان النبي صلى الله عليه وسلم كره لنفسه واغيره اكل الضب قال وبهذا
ناخذ (وكان) أبو جعفر الطحاوي يذهب الى ما ذهب اليه الشافعي من حل
أكله استدلالا بما في المتفق عليه من حديث خالد بن الوليد وابن عباس
وابن عمر على ما هو مفصل في المطولات .

• (بيان الخبر الدال على حل أكل الارنب) •

(فيه) حديث جابر رضى الله عنه وقد تقدم قريبا في باب الذبائح مفصلا
(أبو حنيفة) عن موسى بن طلحة بن عبد الله بن الحوتية عن عمر بن
الخطاب رضى الله عنه أنه سئل عن لحم الارنب فقال لولا اني اتخوف ان
أزيدا أو أنقص منه لمحدثكم ولا كنفي مرسل الى بعض من شهد الحديث
فارس الى عمار بن ياسر وأمره ان يحدثهم فقال عمار هدى اعرابي الى
النبي صلى الله عليه وسلم أرنباً مشوية وأمره بأكلها ~~كذا~~ رواه محمد بن
الحسن والحسن بن زياد عنه ورواه الكلاعي من طريق محمد بن خالد
الوهبي عنه (وأخرجه) الستة بنحوه من حديث أنس والنسائي وأحمد
وابن حبان من حديث أبي هريرة واختلف فيه فقيهل عن ابن الحوتية
عن عمر كما رواه الامام والبخاري واسحق والبيهقي في الشئب وقيل ابن
الحوتية عن أبي ذر والله أعلم

• (بيان الخبر الدال على النهي عن محوم الحمر الاهلية) •

(أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
عام غزوة خيبر عن محوم الحمر الاهلية وعن متعة النساء كذا رواه البخاري
من طريق مكى بن ابراهيم وحمزة بن حبيب وأبي يحيى الحماني وعمر بن
الميثم وعبيد الله بن موسى وخاقان بن الحجاج ويونس بن بكير وأحمد بن
اسحق بن يوسف والفضل بن موسى ويحيى بن نهر بن حاجب وزفر وأسد
ابن عمرو وأبي يوسف ومحمد بن الحسن والحسن بن زياد وعثمان بن دينار
وخويل الصفار والمقري وأبن هاني وأبن خزيمة الاسدي وأبن أبي الجهم كلهم
عنه وزاد جماعة منهم بعد قوله متعة النساء وما كاهن سافلين وأخرجه
الشيخان من حديث علي بدون هذه الزيادة (أبو حنيفة) عن أبي اسحق
عن البراء رضى الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل

لحموم الحجر الالهية كذا رواه المحارقي من طريق حفص بن عبد الرحمن عنه
 وأخرجه الشيخان والنسائي هكذا بدون ذكر الجملة الثانية وكون النهي
 عن أكل لحمها يوم خيبر وإكفاء الغدور منها إلا كلها العذرة أولانها
 كانت نهيبة أو مفضوعة أو للعاجزة إلى بقائها أو غير ذلك أقوال والصحيح أن
 حرمتها لاله بل لنفسها كما نهي عن أكل كل ذي ناب من السباع فكان
 ذلك النهي لنفسه وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد
 * (بيان الخبر الدال على إباحة أكل الجراد) *

(أبو حنيفة) سمع عائشة بنت عجردة تقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أكثر جند الله تعالى في الأرض الجراد لا آكله ولا أحرمه كذا رواه ابن
 خسر وروى سماع الاعمش عن ابنة عجردة قالت نقله ابن عبد البر في جامع العلم عن
 يحيى بن معين (وأخرجه) أبو داود ومن حديث سلمان الفارسي (قال) وروى
 عنه مرسلًا وأخرجه ابن ماجه مسندًا (وأخرجه) أبو داود أيضًا من حديث
 أبي يعفور العبدي قال سمعت ابن أبي أوفى وسأله عن الجراد فقال
 غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لم أستأصبع غزوات فكنا نأكله
 معه (وأخرجه) الشيخان والترمذي والنسائي

* (بيان الخبر الدال على حل أكل ما نصب عنه الماء) *
 (أبو حنيفة) عن عطية عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لم يجرع عنه الماء فكل كذا رواه المحارقي
 من طريق يحيى بن عيسى عنه (وأخرجه) ابن أبي شيبة من هذا الوجه
 موقوفًا على أبي سعيد (وأخرجه) أبو داود وابن ماجه من حديث جابر بن
 عبد الله بالفظ ما ألقى البحر أو جرعه فكلوه ومات فيه وطفا فلا تأكلوه
 (قال) أبو داود وروى هذا الحديث سفیان الثوري وأيوب وسما عن أبي
 الزبير أوقفوه على جابر وقد أسند هذا الحديث أيضًا من وجه ضعیف
 وقوله طفا أي علا فوق الماء وقوله جرعه أي انكشف عنه الماء
 فسات بفقدان الماء (وقال) البيهقي في السنن باب من كره أكل الطافي
 وذكر فيه هذا الحديث وقال رواه جماعة عن الثوري عن أبي الزبير عن جابر
 موقوفًا (ثم قال) وخالفهم أبو أحمد الزبيري فرواه عن الثوري مرفوعًا وهو

قوله نصب
 بوزن ضرب
 أي غاراه

واهم فيه (قلت) الزبيرى ثقة وقد زاد الرفع فوجب قبوله وله شواهد ثم
 أسند البيهقي عن يحيى بن سليم حدثنا اسمعيل بن أمية عن أبي الزبير فروعا
 ثم قال يحيى بن سليم كثير الوهم سبي الحفظ وقد رواه غيره عن اسمعيل موقوفا
 (قلت) ذكر الدارقطني في سننه رواية يحيى ثم قال رواه غيره موقوفا ثم
 أخرجه من حديث اسمعيل بن عياش عن اسمعيل موقوفا فتبين أن ذلك
 الغير الذى رواه موقوفا هو ابن عياش (وقد قال) البيهقي في غير موضع لا يصح
 به (وقال) في باب ترك الوضوء من الدم ماروى عن أهل البخارا ليس بصحيح
 واسمعيل بن أمية مكى ويحيى بن سليم وثقة ابن معين وغيره وأخرج له
 الشيخان والجماعة كلهم وقد زاد الرفع فكيف تعارض روايته برواية ابن
 عياش مع روايته لهذا الحديث عن مكى ورواية ابن أبى ذئب لهذا الحديث
 عن أبي الزبير فروعا ثم هذا لرواية يحيى بن سليم وقول البخارى لا أعرف
 لابن أبى ذئب عن أبي الزبير شيئا هو على مذهبه في أنه يشترط الاتصال
 الأسناد المعين ثبوت السماع وقد انكر مسلم ذلك انكارا شديدا وزعم أنه
 قول مخترع وإن اتفق عليه أنه يكفى للاتصال إمكان اللقاء والسماع وابن
 أبى ذئب أدرك زمان أبى الزبير بخلاف وسماعه منه ممكن (ثم قال) البيهقي
 ورواه عبد العزيز بن عبيد الله عن وهب بن كيسان عن جابر مرفوعا وعبد
 العزيز ضعيف لا يصح به (قلت) أخرج له الحماكم في المستدرک في ابواب
 الأحكام حديثا وصححه سندوه وأخرج حديثه هذا الطحاوى في أحكام
 القرآن فقال حدثنا الربيع بن سليمان المرادى حدثنا أسد بن موسى
 حدثنا اسمعيل بن عياش حدثني عبد العزيز بن عبد الله عن وهب بن
 كيسان ونعيم بن عبد الله الميمى عن جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال ما جزر عنه البحر فكل وما ألقى فكل وما وجدته ميتا
 طافا فلا تأكل وقوله تعالى حرمت عليكم الميتة عام خص منه غير الطافي
 من السمك بالاتفاق وبالحديث المشهور والطافي مختلف فيه فبقى داخلا
 في عموم الآية والله أعلم

(باب الاضحية)

(اعلم) إن الحقوق الواجبة في الأموال على ضربين منها ما يجب بطريق
 التملك كالزكاة ومنها ما يجب بطريق الاتلاف كالاعتاق والتضحية ثم هي

واجبة على كل مسلم مقيم وموسر وهو قول أبي حنيفة ومحمد وزفر والحسن
واحدي الرواة عن أبي يوسف وعنه انما سنة وهو قول الشافعي
* (بيان الخبر الدال على ايجابها) *

(أبو حنيفة) عن جلبة بن سحيم عن ابن عمر قال جرت السنة من رسول
الله صلى الله عليه وسلم في الاضحية كذا رواه الحارثي من طريق سليمان
النخعي عنه (وأخرجه) ابن ماجه بافظ ضعي رسول الله صلى الله عليه وسلم
والمسلمون من بعده وجرت به السنة (قلت) وربما استدل الخصم به على
عدم ايجاب الضحية ومثله في الحديث الا آخر فن فعل ذلك فقد أصاب
سألتنا فاعلم ان المراد بالسنة هنا السيرة والطريقة وذلك قدر مشترك بين
الواجب والسنة المصطلح عليها ومثله من سن سنة حسنة ولم تكن السنة
المصطلح عليها معروفة في ذلك الوقت فتأمل ذلك والله أعلم
* (بيان الخبر الدال على ان المجذع من المعز لا يجزئ فيها) *

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن الشعبي عن أبي بردة بن نيار انه ذبح شاة
قبل الصلاة فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال لا تجزئ عنك قال
فمضى جذعة من المعز فقال النبي صلى الله عليه وسلم تجزئ عنك ولا تجزئ
عن أحد بعدك كذا رواه الحارثي من طريق أبي بلال عن أبي يوسف عنه
(وأخرجه) السنة الا ابن ماجه من حديث البراء بن عازب قال خطبنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم النحر بعد الصلاة فقال من صلى صلاتنا
ونسك نسكاً فقد أصاب النسك ومن نسك قبل الصلاة فذلك شاة لحم فقال
أبو بردة بن نيار فقال يا رسول الله لقد نسكت قبل ان أخرج الى الصلاة
وعرفت أن اليوم يوم أكل وشرب فتبجأت فأكلت وأطعمت أهلي وجيراني
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك شاة لحم فقال ان عندي عناقاً
جذعاً وهي خير من شاتي لحم فهل تجزئ عني قال نعم وان تجزئ عن أحد
بعدك وفي رواية لابي داود في هذا الحديث ان عندي داجناً جذعة من
المعز فقال اذبحها ولا تصلح لغيرك (وأخرج) ابن ماجه من طريق أبي
قلاية عن أبي زيد الانصاري نحو قصة أبي بردة الا انه لم يسم صاحب القصة
وقال اذبحها وان تجزئ عن أحد بعدك (وفي) الصحيحين عن عتبة بن عامر

قال قسم النبي صلى الله عليه وسلم بين أصحابه فخبايا فصارت لي جذعة
فقلت يا رسول الله صارت لي جذعة فقال ضع بها وزاد البيهقي في هذا
المحدث ولا رخصة فيها الا حد بعدك قال فهذا يدل على انه رخص له كما
رخص لابي بردة بن نيار انتهى (قلت) وعند أبي داود من حديث زيد
ابن خالد الجهني في نحو حديث عقبة بن عامر بدون زيادة فعلى هذا الذين
رخص لهم في ذلك ثلاثة وان كان حديث أبي زيد في غير قصة أبي بردة
فيكون من رخص لهم أربعة والله أعلم (تنبية) الامر بالاعادة في هذا
المحدث يدل على الوجوب ونقل البيهقي عن الشافعي في هذا الحديث انه
احتمل ان يكون انما امره بالعود لخصيته لأن الخفية واجبة واحتمل ان يكون
انما امره ان يعود ان أراد أن يضحى لان الخفية قبل الوقت ليست بأضحية
تجزئه فيكون في عداد من ضحى فوجدنا في الدلالة عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم ان الضحية ليست بواجبة وهي سنة (ثم) ذكر الشافعي حديث أم
سلمة اذا دخل العشر فأراد أحدكم أن يضحى الحديث ثم قال فيه دلالة على ان
الضحية ليست بواجبة (قلت) قول الشافعي واحتمل ان يكون انما امره ان
يعود ان أراد أن يضحى في غاية البعد لانه لغة لا ظاهر ولا دلالة في الكلام
عليه وذكر الارادة في حديث أم سلمة لا يفي الوجوب لان الارادة شرط
لجميع الفرائض وليس كل أحد يريد الضحية (وقد) استعمل ذلك
في الواجبات كقوله صلى الله عليه وسلم من أراد الحج فليجعل ومثله كثير
في الاخبار الواردة فتأمل ذلك والله أعلم

(بيان الخبر الدال على ما يستحب من الضحايا)

(أبو حنيفة) عن الهيثم عن عبد الرحمن بن سابط عن جابر بن عبد الله رضي الله
عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين أحدهما
عن نفسه والآخري شهد أن لا اله الا الله من أمته كذا رواه محمد في الآثار
عنه (ورواه) الحارثي من طريق أبي همام الوائلي بن شجاع عن أبيه عنه
(ورواه) طحمة من طريق القاسم بن الحَكَم عنه ورواه الحارثي أيضا من
طريقه الا أنه لم يذكر جابرا (وأخرجه) أبو داود وابن ماجه والحاكم وقال
صحح على شرط مسلم (وأخرج) ابن ماجه أيضا من حديث عائشة وأبي

هريرة وأحمد من حديث أبي رافع ومنهم من قال عن أبي هريرة أو عائشة
(أبو حنيفة) عن سفيان الثوري عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن أبي
سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان إذا ضحك اشترى
كبشين عظيمين أقرنين وذكر الحديث هكذا رواه الخطيب البغدادي من
طريق يحيى بن نصر بن حاجب عنه (قلت) ومدار هذا الحديث على عبد
الله بن محمد بن عقيل (واختلف) عليه فقيل عنه عن جابر هكذا رواه
المبارك بن فضالة عنه ذكره ابن أبي حاتم في العمال وقيل عنه عن أبي
سلمة عن عائشة كذا رواه الإمام وجمع في رواية بينهما وبين أبي هريرة كذا
رواه الثوري عنه وأخرجه ابن ماجه من طريق عبد الرزاق عن الثوري
(وأخرجه) أحمد من اسحق الأزرق ووكيع عن سفيان مثله (ومن) هذا
الوجه أخرجه المحاكم والله أعلم (أبو حنيفة) عن حماد قال سئل إبراهيم عن
الحصى والفعل أيهما أكل في الأضحية قال الحصى لأنه إنما طاب صلاحه
كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار (وعند) أبي داود من رواية أبي عبيد
المعافري عن جابر رفعه أنه ضحك بكشين أكلتين وجوهين وهما موقوفان
الخصيتين أو منزوعاهما *

(بيان الخبر الدال على التضحية بالمجذع السمين)

(أبو حنيفة) عن كدام بن عبد الرحمن السلي عن أبي بكاش أنه جاب بكاشا
إلى المدينة فجعل الناس لا يشترون بقاء أبو هريرة فجاءها فقال نعم الأضحية
المجذع السمين فاشترى الناس كذا رواه طلحة من طريق أسد بن عمرو عنه
(ورواه) ابن خزيمة من طريق محمد بن الحسن عنه (ورواه) محمد بن الحسن
في الآثار عنه مختصرا بلفظ سمعت أبا هريرة يقول نعم الأضحية المجذع
(وأخرجه) الترمذي هكذا واستغربه ونقل عن البخاري أنه أشار إلى أن
الراجح وقفه *(بيان الخبر الدال على أن البقرة تجزئ عن سبعة)*

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن ابن مسعود أنه قال البقرة تجزئ عن
سبعة كذا رواه ابن المظفر من طريق الحسن بن زياد عنه (ورواه) ابن خزيمة
من طريقه (أبو حنيفة) عن مسلم البطين عن رجل عن علي رضي الله عنه قال
البقرة تجزئ عن سبعة يضحون بها كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه

(أبو حنيفة) عن الهيثم عن جابر رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يشترك كل سبعة في جزور كذا رواه طلحة من طريق أبي يوسف والحسن بن الحسين بن عطية كلاهما عنه (ورواه) ابن المظفر من طريق اسد ابن عمرو عنه (وأخرجه) مسلم والاربعة (وفى) لفظا سلم أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نشترك في الابل والبقرة سبعة منافي بدنة (وفى) رواية لابي داود مر فوعا البقرة عن سبعة والجزور عن سبعة (وأخرجه) الدارقطني نحوه والطبراني من حديث ابن مسعود نحوه *

(بيان الخبر الدال على الاباحة في ادخار محوم الاضاحي)

(أبو حنيفة) عن علقمة بن مرثد وعن حماد بن احدهما عن عبد الله بن بريدة عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال كنت نهيتكم عن محوم الاضاحي ان تمسكوها فوق ثلاثة ايام ايوسع موسعكم على فقيركم فكلوا وتزودوا كذا رواه الحسن بن زياد عنه (ورواه) الحارثي عن ابي عبد الرحمن الحراساني عنه (وأخرجه) مسلم والترمذي وابوداود والنسائي فسلم وابوداود والنسائي من حديث عائشة ومسلم وحده من حديث بريدة وابوداود والنسائي وابن ماجه من حديث نبيسة الهذلي رضى الله عنه

(بيان الخبر الدال على فضل ايام العشر)

(أبو حنيفة) عن مخول بن راشد عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من ايام افضل عند الله من ايام عشر الاضحي فأكثر وافهم من ذكر الله عز وجل كذا رواه الحارثي من طريق عبد الكريم الجرجاني (وأخرجه) الدارمي في الصيام وابن خزيمة في المج (وأخرجه) الترمذي وابن ماجه من حديث ابي هريرة بلفظ ما من ايام احب الى الله تعالى ان يتعبد لله فيها من عشر ذي الحجة يعدل صيام كل يوم منها بصيام سنة وقيام كل ليلة منها بقيام ليلة القدر

(باب الاستحسان)

وهو طاب الاحسن من الامور اوهو ترك القياس بما هو الاوفق للناس او طاب السهولة في الاحكام فيما يبتلى به الخاص والعام أو الاخذ بالسعة وابتغاء الدعة أو الاخذ بالسماحة وابتغاء ما فيه الراحة (وبعضهم)

يسميه باب المحظور والاباحة (وبعضهم) باب الكراهية (وبعضهم)
باب الزهد والورع وكل ذلك صحيح والمحظور المنع والاباحة الاطلاق (ثم)
أعلم ان المروى عن محمد بن صالح كل مكره حرام الا انه لما لم يجد فيه نصا قاطعا
لم يطأ عليه لفظ المحرام وعند الامام وأبي يوسف هو الى المحرام أقرب
لنحو ما روى الادلة فيه فغلب جانب المحرم وأما المذكور كراهة تنزيه فهو الى
الحرام أقرب فنسبته المذكور الى المحرام كنسبة الواجب الى الفرض .

« (بيان كراهية الاكل والشرب في آنية الذهب والفضة) »

وسائر الاتفاقيات مقدس عليها (ابو حنيفة) عن الحكم بن عتيبة عن عبد
الرحمن بن أبي ليلى قال كنت مع حذيفة بالمدائن فاستسقى دهنانا فانا به شراب
في جام فضة فرما به ثم قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن آنية
الذهب والفضة وقال من لم يلم في الدنيا ولا في الآخرة كذا رواه الحارثي
وابن خنيس ومن طريق حمزة بن حبيب الزيات عنه (ورواه) محمد بن الحسن
في نسخة الا انه قال ابو حنيفة عن مسلم بن سالم بن فيروز الجهمي عن عبد
الرحمن بن أبي ليلى عن حذيفة بن اليمان انهم نزلوا معه على دهقان فأتاهم
بطعام ثم أتاهم الحديث وهكذا رواه الاشعثاني من طريق عبيد الله بن
موسى عنه (واخرجه) البخاري ومسلم والاربعة من طريق ابن أبي ليلى
(وعند) النسائي عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم في آنية الذهب
والفضة (وعند) الطبراني في الكبير من حديث معوية الطويل وفيه نهى
عن الشرب في آنية الذهب والفضة (وفي) الصحيحين من حديث أم سلمة
الذي يشرب من اناء الذهب والفضة انما يجزى في بطنه نار جهنم وليس
عنه البخاري ذكر الذهب (واخرج) مسلم في رواية الاكل أيضا
وللدارقطني من حديث ابن عمر في آنية الذهب والفضة (تنبيه) انما وقع
النهي في الاكل والتمتع مدة عن الاكل والشرب في آنيتهما وما قيس عليهما
سائر وجوه الاتفاقيات مما فلا يجوز استعماله في شئ منها للرجال والنساء سوى
ما استثنى قالوا يجوز الشرب في الاناء المقتضض اذا اجتنب الشارب منه عن
موضع الفضة بان لا يضع فيه عليهما الا يأخذهما باليد ويكره عند أبي يوسف
الشرب منه ووافق محمد بن حنيفة في رواية وأبي يوسف في أخرى وانما قيدنا

واخرجه) الترمذي والنسائي من حديث علي الذي تقدم ذكره قريبا
وفيه وحل لانانهم (ابوخنيفة) عن عبد الله بن سليمان بن المغيرة القيسي
الكوفي عن سعيد بن جبيرة قال قال غاب خنيفة بن اليمان فاكتمى ولده
فمضى المحرير ثم قدم فأمره الذي كور منهم بنزعها وأقرها على الأناث كذا رواه
طلمة من طريق فروة بن أبي الغراء وعبد الله بن الزبير كلاهما عنه (ورواه)
محمد بن الحسن في الآثار عنه الا انه قال ابو خنيفة عن سليمان بن المغيرة قال
سأل يحيى سعيد بن جبيرة وأنا جالس عن ابنس المحرير فقال سعيد غاب خنيفة
ابن اليمان غيبة فاكتمى بنوه وبناته لبس المحرير فلما قدم امر به فزغ
عن ذلك كور وتركه على الأناث وتقدم حديث علي عند الترمذي والنسائي
قريبا وفيه وحل لانانهم

اللبس بالكسر
ما يلبس كاللباس
ا

(بيان الخبر الدال على قدر المحرير الذي يباح استعماله للرجال)

(ابوخنيفة) عن حماد بن ابراهيم أنه قال جاء الى عمر قوم عليهم المحرير
والديباج فقال جئتموني في زي اهل النار انه لا يصلح من المحرير الا هكذا
ثلاثة اصابع واربعة هذا معنى الحديث كذا رواه الحسن بن زياد عنه ومن
طريقه ابن خسر (ابوخنيفة) عن حماد بن ابراهيم عن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه انه بعث جيشا ففتح الله عليهم فاصابوا غنائم فلما قبلوا ما فتح ذلك
هم وأتاهم قد قربوا من المدينة خرج بالناس ليستقبلهم فلبسوا امامهم من
المحرير والديباج فلما رأاهم غضب وقال القوا ثياب اهل النار فلما رأوا
غضب عمر القواها وقبلوا يعتذرون في ذلك وقالوا اننا لبسنا التريك ما افاء الله
علينا فامر ذلك عمر ثم رخص في الاصبع منه والاصبعين والثلاث والاربع
كذا رواه الاثناني من طريق أبي يوسف واسد بن عمر وكلاهما عنه ومن
طريقه ابن خسر ورواه محمد بن الحسن في الآثار عنه (واخرجه) مسلم من
طريق قتادة عن الشعبي عن سويد بن غفلة عن عمر بن عمر فوعابه بلفظ الاموضع
اصبعين او ثلاثا واربعة (قال) الدارقطني لم يرفعه غير قتادة وهو مدلس
(وقد) رواه داود وبيان وابن أبي شيبة وابن أبي السفر عن الشعبي به موقوفا
انتهى (واخرجه) النسائي وهو في المتفق عليه من طريق ابن أبي عمير انانا
كتاب عمر ونحن مع عتبة بن فرقد باذربيجان ان رسول الله صلى الله عليه

وسلم نهى عن الحرير الا هكذا وأشار بأصبعه اللتين تلى الابهام (وفي)
 الباب عن ابن عباس انما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المصمت
 من الحرير فاما العلم وشبهه فلا بأس به أخرجه النسائي
 * (بيان الخبر الدال على اباحه لبس الخبز وان كان مسدى بحرير) *
 (أبو حنيفة) عن الميثم بن أبي الميثم ان عثمان بن عفان وعبد الرحمن بن
 عوف وأبا هريرة وأنس بن مالك وعمران بن الحصين والحسين بن علي
 وشريح بن كنفان يلبسون الخبز كذا رواه محمد بن الحسن والحسين بن زياد
 كلاهما عنه (قلت) اما عثمان فروى ابن سعد من طريق محمد بن ربيعة
 ابن الحارث قال رايت علي عثمان مطرف خزته مائتا درهم (واما)
 أبو هريرة فروى عبد الرزاق عن العمري أخبرني وهب بن كيسان قال
 رايت أبا هريرة يلبس الخبز (وروى) ابن أبي شيبة من طريق حماد رايت
 علي أبي هريرة مطرف خز ورواه الطبراني أيضا من هذا الطريق (واما)
 أنس بن مالك فروى عبد الرزاق من طريق عبد الكريم الجزري رايت
 علي أنس جبة خز وكساء خز وأنا اطوف مع سعيد بن جبير (ومن) طريق
 وهب بن كيسان رايت أنسا يلبس الخبز وروى ابن أبي شيبة من طريق
 يحيى بن أبي اسحق رايت علي أنس مطرف خز (واما) عمران بن الحصين
 فروى البخاري في الادب المفرد من طريق زرارة هو ابن أبي أوفى قال رايت
 عمران بن الحصين يلبس الخبز (واما) الحسين بن علي فرواه ابن أبي شيبة
 من طريق السدي رايت علي الحسين بن علي كساء خز ورواه الطبراني بألفاظ
 عمارة بن (ولم) أجد طريق عبد الرحمن بن عوف وشريح (وقد) وجدت
 جماعة من الصحابة غير من ذكرهم كان يلبس الخبز هم سعد بن عمرو وجابر
 وأبو سعيد وأبو قتادة وابن عباس وزيد بن ثابت وعبد الله بن أبي أوفى
 وأبو بكر وعائذ بن عمرو والسائب بن يزيد وعمر بن حريث وأبي ثعلبة
 وابن أم مكتوم والافطس ورجل آخر يجهول (اما) سعد فرواه النخعي عن
 طريق صفوان بن عبد الله بن صفوان انه رآه وعليه مطرف خز ورواه
 عبد الرزاق عن العمري أخبرني وهب بن كيسان انه رآه كذلك (واما) ابن
 عمر فرواه البيهقي في الشعب من طريق نافع ان ابن عمر كان يلبس

المصمت الذي
 لا يخالط لونه
 لون آخر وهو
 بضم الميم الاولى
 وسكون الصاد
 وفتح الميم الثانية
 والمطرف بوزنه
 رداء مربع ذو
 اعلام اه

لي الاول بضم
 اللام وفتح الباء
 وتشديد الدال
 والثاني كعلى
 اه

مطرف بختمه خمسة مائة درهم ورواه عبد الرزاق عن العمري عن وهب
ابن كيسان رأى ابن عمر يلبس الخنز (وأما) جابر وابوسعيد فرواه عبد
الرزاق بهذا السند (وأما) ابو قتادة فرواه ابن ابي شيبة من طريق عمارة
رأى علي ابي قتادة مطرف خن (وأما) ابن عباس فبهذا السند ايضا ورواه
البيهقي في الشعب من طريق عكرمة ان ابن عباس كان يلبس الخنز
ويقول انما يكره المصمت (وأما) زيد بن ثابت فرواه الطبراني من طريق
عمارة أنه رأى يلبس مطرف خن (وأما) ابن ابي اوفى فرواه ابن سعد
في الطبقات من طريق ابي سعيد البجلي قال انه رأى عليه برنس خن وروى
ابن ابي شيبة من طريق الشيباني انه رأى عليه مطرف خن (وأما) ابو بكرة
فرواه ابن سعد من طريق عينة بن عبد الرحمن عن ابيه انه كان لابي بكرة
مطرف خن سداه حرير وكان يلبسه (وأما) عائذ بن عمرو فرواه ابن سعد من
طريق ثابت البناني ان عائذ بن عمرو كان يلبس الخنز (وأما) السائب
ابن يزيد فرواه اسحق في مسنده عن الفضل بن موسى عن الجعد رآيت
السائب بن يزيد وكان عليه كساء خن وجبة خن وقطيفة خن لمخفافا عليه
(وأما) عمرو بن حريث فرواه اسحق من طريق فطر بن خليفة رآيت علي
عمرو بن حريث مطرف خن (وأما) ابي بن ابي فرواه النسائي في الكنى من
رواية ابي بلج حارثة بن بلج رآيت علي ابي بن ابي صاحب رسول الله صلى
الله عليه وسلم مطرف خن (وأما) ابن ام مكتوم فرواه الطبراني في مسند
الشاميين من طريق ابراهيم بن ابي بجيله رآيت ابن ام مكتوم وعليه كساء خن
(وأما) الافطس فبن طريق ابراهيم ايضا رآيت رجلا من الصحابة يقال له
الافطس فرآيت عليه ثوب خن (وأما) الرجل المجعول فروى ابو داود عن
عبد الله بن سعد بن الدمشقي عن ابيه (قال) رآيت رجلا يبخاري على
بغلة بيضاء عليه عمامة خن سوداء وقال كسانهم رسول الله صلى الله عليه
وسلم واخرجه الترمذي والنسائي (وقال) بعضهم قيل هذا الرجل هو
عبد الله بن حازم السلمي امير خراسان انتهى (وقال) البخاري في التاريخ
الكبير هذا رجل آخر وابن حازم ما رى ادرك النبي صلى الله عليه وسلم

اللبس
ما يلبسه
هـ

الدمشقي نسبة
الى دمشق
كيفية فرقته
بالزى هـ

(بيان الخبر الدال على كراهية الاكل متكثراً)

(ابو حنيفة) عن علي بن الاقمر عن ابي عطية الوادعي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اما انافلا آكل متكثراً وآكل كلباً كل العبد - دوا شرب كما يشرب العبد واعد ربي حتى ياتيني اليقين كذا رواه البخاري (ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اما انافلا آكل متكثراً كذا رواه المحسن بن زياد عنه - ورواه ابن خزيمة من طريقه - ومن طريق سعيد بن الجراح عنه (واخرج) البخاري وابوداود وابن ماجه عنه هكذا وهذا اللفظ الترمذي (واخرج) الطبراني عن علي بن الاقمر عن عون بن ابي جحيفة عن ابيه رفعه لا آكل متكثراً (واخرجه) البخاري واصحاب السنن عن ابي جحيفة هكذا (وفي) مصنف عبد الرزاق عن معمر بن يحيى بن ابي كثير مرسلانا آكل كلباً كل العبد و اجلس كما يجلس العبد وهو لابي الشيخ في كتاب اخلاق النبي صلى الله عليه وسلم من حديث جابر ومن حديث عائشة (وللبهقي) في الشعب والدلائل من حديث ابن عباس (واخرجه) البزار من طريق مبارك بن فضالة عن عبد الله عن نافع عن ابن عمر بلفظ انما العبد آكل كلباً كل العبد (وقال) لا يروى الا بهذا الوجه (ولابن) شاهين من طريق عطاء بن يسار مرسل نحوه (قال) الحافظ لم يثبت دليل الخصوصية في ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم وانما هو ادب من الآداب ومن صرح بأنه كان محروفاً عليه ابن شاهين في ناسخه (وقال) الخطابي المتكثراً هو الجالس معتمداً على وطاء وحققه البهقي في السنن واقتصر عليه (وقال) ابن الجوزي المراد الاتكاء على احد الجانبين (قلت) اقتصراره على قول الخطابي دليل على رضاه وامشهوراً المراد بالاتكاء في الحديث هو الذي فسره ابن الجوزي (وهذه) الهيئة هي التي نفاها النبي صلى الله عليه وسلم عن نفسه لانها فعل المتكبرين (وبدل) عليه قوله صلى الله عليه وسلم انما العبد آكل كلباً كل العبد ومقاله الخطابي فيه بعد لا يخفى

(بيان الخبر الدال على النهي عن كل الرجل بالشمال)

(ابو حنيفة) عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة رضي الله عنه

عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا اكل احدكم فليأكل كل بيمينه واذا شرب فليشرب بيمينه فان الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله كذا رواه طلمة من طريق ابي قرة موسى بن طارق عنه (ورواه) ابن عبد الباقي بالفظ نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يأكل الرجل بشماله او يشرب بشماله (وعند) ابي داود من حديث ابن عمر بالفظ الامام وهو كذا أخرجه مسلم والترمذي والنسائي (وفي) مسند الحسن بن سفيان من حديث ابي هريرة كذلك بزيادة وياخذ بيمينه وياخذ بيمينه (وأخرج) الستة من حديث عمر ابن ابي سلمة رفعه ادن بنى قسم الله وكل بيمينك وكل مما يليك
 * (بيان الخبر الدال على استحباب اجابة الداعي) *

(ابو حنيفة) عن مسلم الملائى عن انس بن مالك رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجيب دعوة المملوك ويعود المريض ويركب الحمار أخرجه الترمذي وابن ماجه والحاكم وقال صحيح الاسناد ولفظهم كان يعود المريض ويشهد المجنونة ويجيب دعوة المملوك وقد تقدم في باب المأذون
 * (بيان الخبر الدال على جواز عيادة اهل الكتاب) *

(ابو حنيفة) عن علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ذات يوم لاصحابه انهم ضوايبنا نعود جارنا اليه ودى قال فدخل عليه فوجده في الموت فقال اشهد ان لا اله الا الله قال نعم قال اشهد انى رسول الله فنظر الى ابيه قال فأعاد عليه النبي صلى الله عليه وسلم فلم يكلمه ابوه ثم قال له النبي صلى الله عليه وسلم اشهد ان لا اله الا الله وأنى رسول الله فنظر الى ابيه فقال له ابوه اشهد له فقال القى اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله فقال النبي صلى الله عليه وسلم الحمد لله الذى أنقذنى نعمة من النار كذا رواه محمد بن الحسن فى الآثار عنه (ومن) هذا الوجه أخرجه ابن السنن فى عمل يوم وليلة (وأخرجه) عبد الرزاق من مرسل ابن ابي حسين نحوه الى قوله الحمد لله وزاد فيه وغسله النبي صلى الله عليه وسلم وكفنه وحنطه وصلى عليه (وأخرجه) ابن حبان من حديث انس رفعه انه عاد جارا له وديا (وأصل) هذا عند البخارى ولم يذكر انه جاره كذا رواه أحمد والحاكم مطولا

* (بيان المحبر الدال على تحريم اللعب بالآلات المحرمة) *

(أبو حنيفة) عن مسلم بن عمران عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن الله كره لكم المحرور والميسر والزمار والكوبة والدف (أخرجه) أبو داود من طريق الوليد بن عبيدة عن ابن عمر رفعه بالفظ نهى عن المحرور والميسر والكوبة والغيرة (وأخرجه) أحمد وابن حبان والبيهقي وفيه الكوبة والعلبل (أبو حنيفة) عن الميثم عن عامر الشعبي عن أبي الأحوص عن ابن مسعود رفعه أنه قال الكعبين اللذين بزجران زجرا فانهما من الميسر الذي للأعاجم كذا رواه الطحاوي (وعند) مسلم من حديث بريدة رفعه من لعب بالنردشير فكأنما صبغ يده في لحم خنزير ودمه (وأخرجه) ابن ماجه إلا أنه قال فكأنما صبغ يده في لحم خنزير ودمه (وأخرجه) ابن مسعود كان نبي الله صلى الله عليه وسلم يكره عشر خلال فذكرهن وفيها والضرب بالكعب

* * *

* (بيان المحبر الدال على الرخصة في العزل) *

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن عاقبة والأسود أن عبد الله بن مسعود سئل عن العزل فقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لو أن شيئا أخذ الله ميثاقه استودع صخرة فخرج (وعند) الإمام أحمد والضيياء في المختارة عن أنس رفعه بالفظ لو أن الماء الذي يكون منه الولد أهرقه على صخرة لا يخرج الله منها ولدا ولا يخلقن الله تعالى نفسا هو خالقها (وأخرجه) مسلم من حديث جابر قال جاء رجل من الأنصار إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأل أن لا يجارية أطوف عليها وأنا كره أن تصحمل قال العزل عنها إن شئت فإنه سيأتها ما قدر لها الحديث (اعلم) أنه قد كره العزل قوم واحتجوا بما أخرجه مسلم من حديث عائشة عن جدامة بنت وهب الأسدية قالت ذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم العزل فقال ذلك الواد الخفي وخالفهم آخرون فقالوا لا بأس به إذا أذنت المحرمة لزوجها فيه فإن منعه من ذلك لم يسهه أن يعزل عنها (وقال) آخرون له أن يعزل عنها شامت أو أبات (والقول) الثاني هو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد ولما لو في قولهم جميعا عند من كره العزل أصلا أن يجامع أمته ويعزل عنها

الغيرة بهم
المجتمعة شراب
من الذرة ٨

وقال انها تخاط من كل شجر ورواه من طريق محمد بن ربيعة عنه غير انه قال فانها تاكل من كل شجر ورواه من طريق أحمد بن أبي غنيم عنه غير انه قال ان الله تعالى لم يضع في الارض داء الا وضع له دواء غير السام فعلمكم بالبان البقر فانها تخاط من كل شجر ورواه من طريق سعيد بن حرب عنه بالفظ الغض - ل بن موسى (وله) عند الحارثي طرق غير ما ذكرنا ورواه الكلاعي من طريق محمد بن خالد الوهبي عنه ورواه طلحة من طريق أبي اسامة عنه غير انه قال فعلمكم بالبان البقر والابل ومن طريق محمد بن ربيعة عنه وزاد انهما يأكلان من كل الشجر (ورواه) آخرون من الخرجين كابن المظفر وأبي نعيم والمقرئ (وأخرجه) البيهقي في الشعب من حديث الجراح بن مالح عن قيس بالسند ولفظه عن عبد الله قال رجل يا رسول الله تتدأى قال نعم تتدأوا فان الله عز وجل لم ينزل داء الا وانزل له شفاء (وأخرجه) أصحاب السنن من حديث اسامة بن شريك رضى الله عنه وقال الترمذي حسن والحاكم وقال صحيح (وأخرجه) أبو داود من حديث أبي الدرداء وابن أبي شعبة من حديث أنس واسحق وعبد بن حميد من حديث ابن عباس وأبو نعيم في الطب من حديث أبي هريرة والبخاري من حديث أبي موسى الأشعري (وقد) جمع الحفاظ أبو محمد بن القيم في كتابه الداء والدواء طرقا كثيرة لا يسع هذا المختصر ذكر جميعها * *

(بيان الخبر الدال على أبا حة اتباع النساء الجنائز ان لم يرفعن الاصوات) * (أبو حنيفة) عن أبي الهذيل غالب بن الهذيل ان نساء كن مع جنازة فأراد عمر أن يطردهن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم دعهن فان العهد قريب كذا ورواه طلحة من طريق بشر بن الوليد عن أبي يوسف عنه (وأخرجه) أحمد والنسائي وابن ماجه والحاكم من حديث أبي هريرة بالفظ دعهن يا عمر فان الله دامة والقباب مصاب والعهد قريب * (بيان الخبر المبيح لكل المحبين المحبوب من بلاد الكفار) *

(أبو حنيفة) عن دطية العوفي عن عبد الله بن عمر ان سائلا سأل عن المحبين فقال تصنعهم الجوس من البان الممزق قال اذ كرام الله وكل كذا ورواه طلحة من طريق حمزة بن حبيب عنه ورواه محمد بن الحسن في الآثار عنه

(وأخرج) أبوداود من طريق الشعبي عن ابن عمر قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم بحبيبة في ثوبها فدعا بسكين فسمى وقطع (وقال) المنذري قال أبو حاتم الرازي الشعبي لم يسمع من ابن عمر وذكر غيره واحدانه سمع منه وثبت ذلك عن الشيخين

(بيان الخبر الدال على كراهية لحوم الحجر الالهية والبانها)

(أبو حنيفة) عن محارب بن دثار عن ابن عمر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن لحوم الحجر الالهية كذا رواه الحارثي وطلحة من طريق الحسن بن زياد عنه (أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر مثل ذلك رواه الحارثي من طريق ابراهيم بن الفضل وخافان بن الحجاج وحمزة بن حبيب وأبي يحيى الحساني وعمر بن الهيثم وعبد الله بن موسى ويونس بن بكير وأيوب بن هاشم ويحيى بن زعفران حاجب وزفر بن الهذيل وأبي يوسف وأسدي بن عمرو وعثمان بن دينار وآخرين كلهم عنه (أبو حنيفة) عن أبي اسحق عن البراء رضى الله عنه مثله ولم يقل خيبر كذا رواه الحارثي من طريق حفص بن عبد الرحمن عنه (أبو حنيفة) عن مكحول الشامي عن أبي ثعلبة الحنشي رضى الله عنه مثله وفيه زيادة قد ذكر في محلها كذا رواه محمد بن الحسن في الاثر عنه (أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم انه قال لا خير في لحوم الحجر والبانها كذا رواه محمد بن الحسن في الاثر عنه ورواه السكلاعي من طريق محمد بن خالد الوهبي عنه (وأخرج) أبوداود والدارقطني من حديث المقدم بن معديكرب رفعه الا لا يحمل ذناب من السباع ولا الحمار الالهى (وأخرجه) أبوداود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن لحوم الحجر الالهية وعن الجلالة وعن ركوبها أو كل لحمها (وأخرجه) النسائي كذلك وأخرج الدارقي من حديث مجاهد عن ابن عباس رفعه نهى عن لحوم الحجر الالهية يوم خيبر (وقال) صاحب التمهيد لا خلاف بين العلماء في تحريم الحجر الانسية الا ابن عباس وعائشة كانا لا يريان باكلها بأسا على اختلاف في ذلك والصحيح عنه فيه ما عليه الناس (روى) عبيد الله بن موسى عن الثوري عن الاعمش عن مجاهد عن ابن عباس رفعه نهى يوم خيبر عن

محمود الحمر الانسية (وقال) الطحاوى فى احكام القرآن حدثنا يونس
 اخبرنا ابن وهب حدثني يحيى بن عبد الله بن سالم عن عبد الرحمن بن الحارث
 الخزرجى عن مجاهد عن ابن عباس مثله (واخرج) صاحب التمهيد من
 حديث محمد بن الحنفية عن على انه مر بابن عباس وهو يفتى فى منعة النساء
 انه لا بأس بهما فقال له على ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها وعن
 محمود الحمر الالهية يوم خيبر (واخرج) ايضا عن ابن الحنفية قال تكلم على
 وابن عباس فى منعة النساء فقال له على انك امرؤ ناث ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم نهى عن منعة النساء يوم خيبر وعن محمود الحمر الالهية
 * (بيان المخبر الدال على كراهية محمود الحمر الخيل) *

(ابو حنيفة) عن الميثم عن ابن عباس انه كره لحم الفرس كذا رواه محمد
 ابن الحسن فى الاثر عنه وقال ولست انا اخذ بهذا (واخرج) ابو داود
 والنسائى وابن ماجه والبيهقى واللفظ لابي داود من حديث بقرية حدثني ثور
 ابن يزيد عن صالح بن يحيى بن المقدم عن ابيه عن جده المقدم بن معديكر
 عن خالد بن الوليد رضى الله عنه ما قال غزوت مع رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يوم خيبر فأتت اليه ودفتش كوا ان الناس قد أسرعوا الى حفاثرهم فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا تحل اموال المساهدين الالبجة واحرام
 عليكم حمر الالهية ونساءه او بغاله وكل ذى ناب من السباع وكل ذى
 مخالب من الطير (قال) البيهقى نقل عن الدارقطنى ورواه محمد بن جبر عن ثور
 عن صالح سمع جده المقدم ورواه عمر بن هرون البجلي عن ثور عن يحيى بن
 المقدم عن ابيه عن خالد فى هذا السناد مضطرب ثم نقل البيهقى عن البخارى
 انه قال صالح بن يحيى فيه نظر (وعن) موسى بن هرون قال لا يعرف
 صالح بن يحيى ولا أبوه الالبجة وهما ضعيف (ونقل) المنذرى عن الامام
 احمد انه قال هذا حديث منكرو (وقال) النسائى يشبه انه كان هذا صحيحا
 مذسوخا (وقال) ايضا لا اعلم رواه غير بقرية (ونقل) عن الخطابى انه قال
 صالح بن يحيى عن ابيه عن جده لا يعرف سمع بعضهم من بعض (ونقل)
 البيهقى عن الواقدي قال لا يصح هذا لأن خالد اسلم بعد فتح خيبر (وقال)
 البخارى خالد لم يشهد خيبر وكذلك قاله الامام احمد وقال انما اسلم قبل

الفتح (ثم قال) الباقى ومع اضطراب اسناده هو مخالف لحديث الثقات انتهى (هذا) مجموع ما ألفيت من كلام المعترضين على الحديث المذكور (والكلام) معهم بالانصاف أو لا ان هذا الحديث أخرجه أبو داود وسكت عنه فهو عنده حسن على ما عرف ذلك منه وثانسانان النسائي أخرجه عن اسحق بن ابراهيم أخبرني بقية حدثني ثور بن يزيد قد كره بسنده وقد صرح فيه بقية بالحديث عن ثور وثور حصى كنيته أبو خالد ثقة ثبت أخرجه البخاري (وقول) النسائي لأعلمه رواه غير بقية (قلت) قال النسائي نفسه وابن معين وأبو حاتم وأبو زرعة وغيرهم ان بقية اذا صرح بالحديث عن ثقة كان السند صحيحاً انتهى خصوصاً اذا كان الذى حدث عنه بقية شامياً (قال) ابن عدى فى الكامل اذا روى بقية عن أهل الشام فهو وثق وهو بقية بن الوليد الكلابى أبو محمد (وأما قول) البخاري صالح بن يحيى فيه نظر وكذا قول موسى بن هرون لا يعرف صالح ولا أبوه الخ (قلت) صالح ذكره ابن حبان فى كتاب الثقات وأبو يحيى ذكره الذهبي فى الكاشف وقال وثق وأبوه المقدم بن معديكرب صحبنا فى نزل الشام فهذا سند جيد كما ترى على انه قد رواه أبو داود أيضاً من وجه آخر فقال حدثنا عمرو بن عثمان حدثنا محمد بن حرب حدثنا أبو سلمة يعنى سليمان بن سليم عن صالح بن يحيى بن المقدم عن أبيه عن جده ورجال هذا السند ثقات (وقول) الدارقطني عن محمد بن حبيب بن عمار بن هرون فعمر بن هرون متروك ومحمد بن حبيب ذكره ابن الجوزى فى كتاب الضعفاء وقال قال يعقوب بن سفيان ليس بالقوى فكيف توجب رواية مثل هذين اضطراباً لما رواه اسحق بن ابراهيم الحنظلى وغيره عن بقية (وأما) نقله عن الواقدي وغيره فى اسلام خالد وعدم شهاده خير فقد اختلف فى وقت اسلامه وقيل هاجر بعد الحديبية وقيل بل كان اسلامه بين الحديبية وخيبر وقيل بل كان اسلامه سنة خمس بعد فراغ رسول الله صلى الله عليه وسلم من بنى قريظة وكانت الحديبية فى ذى القعدة سنة ست وخيبر بعد سنة سبع وهذا الحديث يدل على انه شهد خيبر ولو سلم انه سلم بعد هافاية ما فيه انه أرسل الحديث ومراسل الصحابة فى حكم الموصول المسند لان روايتهم عن الصحابة كما ذكره ابن الصلاح وغيره

قوله ابو محمد بهم
الباء وسكون
الحاء وكسر
الهمزة

والله أعلم * (بيان الخبر الدال على ان العقبة على الاختيار) *
 (أبو حنيفة) عن حماد بن إبراهيم انه قال كانت العقبة في الجاهلية فلما
 جاء الاسلام رفضت كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه قال وبه نأخذ
 (أبو حنيفة) عن زيد بن أسلم عن أبي قتادة رضي الله عنه قال قال النبي صلى
 الله عليه وسلم لا أحب العقوق كذا رواه طلحة من طريق عبد الله بن الزبير
 عنه (قال) ورواه الصلت بن الحجاج عن أبي حنيفة عن زيد بن أسلم فقال
 سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن العقبة فقال لا أحبها ولم يذكر أبا قتادة
 وكذا رواه أبو يوسف عنه ورواه ابن المظفر من طريق محمد بن واصل بن أسلم
 عنه عن زيد بن أسلم قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن العقبة قال
 لا أحب العقوق كأنه كره الاسم (ورواه) ابن خسر ومن طريقه ورواه
 الاسناني من طريق أبي يوسف (وأخرج) ابن أبي شيبة في المصنف عن عبد
 الله بن غير حدثنا داود بن قيس (وقال) عبد الرزاق أخبرنا داود بن قيس
 سمعت عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم
 عن العقبة فقال لا أحب العقوق (وأخرجه) النسائي عن أحمد بن
 سليمان هو الرازي الحافظ عن أبي نعيم عن داود كذلك (وأخرجه) أبو داود
 كذلك الا انه قال لا يحب الله العقوق كأنه كره الاسم ثم ساق الحديث بآوله
 وللحديث عند البيهقي طريقان آخران *

* (بيان الخبر الدال على الرخصة في الأكل في آنية أهل الكتاب) *

(أبو حنيفة) عن قتادة بن أبي قلابة عن أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انهم قالوا انا بارض شرك افنا كل ياتيتهم قال
 ان لم تجدوا منها بدا فاعسلوها ثم طهروها ثم كلوا فيها كذا رواه محمد بن
 الحسن في الآثار وفي نسخة عنه ومن طريقه ابن خسر ورواه طلحة
 من طريق عبد الله بن الزبير (وأخرجه) أبو داود من طريق أبي عبيد الله
 مسلم بن مسلم عن أبي ثعلبة باقضا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انا
 نجا وأراهم الكتاب وهم يطبخون في قدورهم المختزير ويشربون في آنيةهم
 الخمر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان وجدتم غيرها فكلوا فيها
 واشربوا وان لم تجدوا غيرها فارضوها بالساء وكلوا واشربوا وقد أخرج

قوله فارضوها
 أي اغسلوها
 وبابه قطع اه

البخارى ومسلم في الصحيحين من حديث أبي ادريس الخولاني عن أبي نعلبة
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أما ما ذكرت أنكم بأرض قوم أهل
الكتاب تأكلون في آيتهم فان وجدتم فيها آيتهم فلا تأكلوا فيها وان لم
تجدوا فافعلوا بها كما فعلوا بها (وأخرجه) أيضا الترمذي والنسائي بنحوه
(وأخرج) أبوداود أيضا من حديث جابر قال كنا نغزو مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم فنصيب من آية المشركين وأسقيتهم فنستمع بها فلا يعيب
ذلك عليهم (قال) المنذرى هذه الاباحة في حديث جابر مقيدة بالشرا
الذكر في حديث أبي نعلبة والله أعلم

(بيان الخبر الدال على الرخصة في إخصاء البهائم)

(ابوحنيفة) عن حماد عن ابراهيم قال لا بأس بإخصاء البهائم إذا اراد به
صلاحها كذا رواه محمد بن الحسن في الآثارة عنه قال وبه تأخذ وتقدم
في الاضاحي حديث أبي عياش المعافري عن أبي داود وابن ماجه وفيه
ضحى بكبشين أم الحين موجودين أى مخصيين وتقدم الاختلاف فيه
(بيان الخبر الدال على ما يكره أكله من الشاة)

(ابوحنيفة) عن الاوزاعي عن واصل بن أبي جميلة عن مجاهد انه قال كره
رسول الله صلى الله عليه وسلم من الشاة سبعا الماراة والمثانة والغدة والمجاء
والذكرو والانثيين والدم وكان النبي صلى الله عليه وسلم يتذرها (كذا)
رواه محمد بن الحسن في الآثارة عنه ومن طريقه ابن خسر و زاد وكان
يجب من الشاة مقدمها (وأخرجه) أبوداود في كتاب المراسيل من مرسل
مجاهد الى قوله والانثيين ولم يذكر الدم ولا تلك الزيادة

(بيان الخبر الدال على إباحة الشرب قائما)

(ابوحنيفة) عن سالم الافطس عن سعيد بن جبير قال رأيت ابن عمر
يشرب من فم القربة وهو قائم كذا رواه الكلاعي من طريق محمد بن خالد
لوهبي عنه (وأخرج) الترمذي من حديث كبشة قالت دخلت على رسول
الله صلى الله عليه وسلم فشرب من فم قربة معلقة قائما (ومن) حديث عمرو
بن شعيب عن أبيه عن جده رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يشرب قائما
وقاعدا (وأخرج) البزار من حديث عائشة بنت سعد رأيت رسول

الله صلى الله عليه وسلم يشرب قائما (وجمع) بين هذه الآثار والتي وردت في النسخ عن ذلك بالجل على التنزيه واليه مال البيهقي والنووي وجملة الطحاوي أحاديث الشرب على أصل الإباحة وأحاديث النسخ متأخرة فيعمل بها والله أعلم

(بيان الخبر الدال على إباحة رد السلام على المشرک)

(أبو حنيفة) عن الميثم عن ابن مسعود أنه صحب رجلا من أهل الذمة فلما أراد أن يغارقه قال السلام عليك قال ابن مسعود وعليك السلام كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه ثم قال محمد بن بكره أن يبدأ المشرک بالسلام ولا بأس بالرد عليه وهو قول أبي حنيفة (وأخرج) أبو داود عن قتادة عن أنس أن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم إن أهل الكتاب يسلمون علينا فكيف نرد عليهم قال قولوا وعليكم (وأخرجه) مسلم والنسائي وابن ماجه (وأخرجه) البخاري ومسلم من حديث عبد الله بن أبي بكر بن أنس عن جده بمعناه (واختلف) العلماء في رد السلام على أهل الذمة (فقال) طائفة رد السلام فريضة على المسلمين والكفار وهذا تأويل قوله تعالى في جواب أحسن منها أوردوها (قال) ابن عباس وقتادة هي طاعة في رد السلام على المؤمنين والكفار (وقال) ابن عباس ومن سلم عليك من خاف الله تعالى فاردد عليه ولو كان مجوسيا (وقال) طائفة لا يرد السلام على أهل الذمة والآية مخصوصة بالمسلمين ومعنى قولهم لا يرد السلام عليهم أي بالفظ السلام المشروع ولا يرد عليهم بما جاء في الحديث وعليكم (وهذا) قول أكثر العلماء والله أعلم

*(بيان الخبر الدال على أن المهر في الكون هو الله تعالى)

ولا ينبغي إضافة الأفعال للدهر

(أبو حنيفة) عن عبد العزيز بن رفيع عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسبوا الدهر فإن الله هو الدهر (وأخرجه) الشيخان وأبو داود والنسائي عن أبي هريرة بالفظ يؤذي ابن آدم يسب الدهر وأنا الدهر بيدى الأمر ألقب الليل والنهار (وأخرجه) أحمد وأبو عبد بن حميد والروائي عن أبي قتادة وابن عساكر عن جابر (والمعنى) أنهم

كانوا يسبون الدهر على انه هو الم بهم في المكاره و يضيفون الفعل مما ينالهم اليه ثم يسبون فاعلها فيكون مرجع السب الى الله تعالى اذ هو الفاعل له ساقيل على ذلك لا تسبوا الدهر فان الله هو الدهر اى ان الله هو الفاعل لهذه الامور التي يضيفونها الى الدهر (وفي رواية انى أنا الدهر) (وروى) بالرفع والنصب والاثني خبره ومختار الاكثرين على انه عارف او على الاختصاص (واما) من قال انه اسم من أسماء الله تعالى فغير صحيح
 * (بيان الخبر المحظرفين يفتخون القوم ويعدونهم بالا كاذب) *

(ابو حنيفة) عن يمز بن حم كيم بن معاوية عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ويل للذي يحدث فيكذب فيفتخك به القوم ويل له ويل له كذا رواه ابن خزيمة عن طريق اسحق بن سليمان عنه (وأخرجه) أحمد وأبو داود والترمذي والحاكم عن معاوية بن حيدة رضى الله عنه
 * (بيان الخبر الدال على النهي عن النظر في النجوم) *

(ابو حنيفة) عن عطاء عن أبي هريرة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النظر في النجوم (أخرجه) الدارقطني في الافراد من حديث عقبة ابن عبد الله الاصم عن عطاء به (وأخرج) عنه أبو داود عن ابن عباس من اقتبس علما من النجوم اقتبس شعبة من السحر زاد ما زاد (وأخرجه) ابن ماجه (والمنهى) عنه من هذا العلم هو علم الحوادث والكواكب التي لم تقع وستقع في مستقبل الزمان ويرى من انهم يعرفونها بسير الكواكب في مجاريها واجتماعها وافتراقها وهذا قد استأثر الله تعالى به وأما ما يعرف به الزوال وجهة القبلة فغير داخل فيما نهى عنه والله أعلم *

* (بيان الخبر الدال على النهي عن التداوى بالمهرم والنجم) *
 (ابو حنيفة) عن حماد بن ابراهيم عن ابن مسعود قال ان أولادكم ولدوا على الفمارة فلا تداوهم بالمهر ولا تغذوهم بها فان الله لم يجعل في رجس شفاء وانما شفاهم على من سقاها كذا رواه محمد بن الحسن في الاسرار عنه (ورواه) ابن خزيمة والاشعري (وأخرج) ابن حبان من حديث أم سلمة رفته ان الله لم يجعل شفاء في حرام وفيه قصة (ورواه) البيهقي وأورده البخاري تعليقا عن ابن مسعود (وقد) بين الحفاظ طرقه في تعليق التعليق

كلها صحيحة (وعند مسلم وأبي داود وأحمد وابن حبان وابن ماجه من حديث علقمة بن وائل عن وائل بن حجر أن طارق بن سويد الجمعي سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخمر فنهاه عنها أو كره أن يصنعها وقال انه ليس بدواء ولا كنه داء (وفي رواية ابن حبان انما زاد داء وليس بشفا (قال) المحافظ وقال بعضهم من علقمة بن وائل عن طارق بن سويد وصح ابن عبد البر . (بيان الخبر الدال على الرخصة في رقية العين) * (ابو حنيفة) عن عبد الله بن أبي زياد عن ابن أبي نجيع عن ابن عمر عن أبي بخت عيس انما أنت النبي صلى الله عليه وسلم ولما ابن من جعفر ولما من أبي بكر رضي الله عنهما فالت يا رسول الله اني أخوف على ابن أخيك العين أفأرقبها قال نعم فلو كان شيء سابق يسبق القدر لسبقته العين كذا رواه محمد بن الحسن في الاثر عنه قال وبه نأخذ اذا كان من ذكر الله تعالى أو من كتاب الله تعالى وهو قول أبي حنيفة (ورواه) الكلعي من طريق محمد بن خالد الوهبي عنه (وأخرج) البخاري ومسلم من حديث عائشة رفته رخص في الرقية من كل ذي حمة (وأخرج) مسلم والترمذي وابن ماجه من حديث انس رفته رخص في الرقية في العين والحمة والنملة (وأخرج) ابوداود عن انس رفته لارقية الامن عين او حمة او دم لا يرقا (وأخرج) احمد والترمذي وابن ماجه عن اسماء بنت عيسى رفته لو كان شيء سابق القدر لسبقته العين (وعند) الترمذي عن ابن عباس مثله وزاد واذا استغسلتم فاغسلوا * * *

(بيان الخبر الدال على كراهية وصل النساء الشعر بالشعر والوشم) * (ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم انه قال لعنت الواصلة والمستوصلة والمحال والمحال له والواشمة والمستوشمة كذا رواه محمد بن الحسن في الاثر عنه (ثم) قال اما الواصلة فهي التي تصل شعرها الى شعرها فهاذا مكره عندنا ولا بأس به اذا كان صوفيا واما المحال والمحال له فالرجل يطلق امراته ثلاثا فيسأل رجلان ينزوجهما فيهللها الله فهذا لا ينبغي للسائل ولا المستفول ان يفعلاه والواشمة التي تشم الكفين والوجه فهذا لا ينبغي ان تفعل (ابو حنيفة) عن الهيثم عن ام ثور عن ابن عباس انه قال لا بأس ان تصل

الحمة بضم الحاء
المهملة وتفتيف
الميم وقد تشدد
وهي اسم وتطابق
على ابرة العنقرب
لجسارته والنملة
فروخ تخرج في
الجنب وغيره من
الجسد كالساق
وسعى بذلك لان
صاحبه يحس
في المكان كأن
تدغله ب عليه
وبعضه ا

المرأة شعرها بالصوف وانما ينسب بالشعر كذا رواه المحارفي من طريق
 بشر بن الوليد وسعيد العوفي واسماعيل الدؤلابي كلهم عن أبي يوسف عنه
 (قال) المحارفي قال القاسم بن عباد في حديثه قال علي بن النعمان يعني به
 راوى هذا الحديث عن محمد بن الحسن البزار عن بشر بن الوليد أبو حنيفة
 اذا جاء بالحديث جاءه مثل الدر ورواه المحارفي ايضا من طريق حمزة بن
 حبيب الزيات عنه غير انه قال لا بأس بالوصل اذا كان صوفا بالراس
 ورواه ايضا من طريق الحسن بن الفرات وسعيد بن ابى الجمهم والحاجي وعبيد
 الله بن موسى الا انه لم يذكرهم نور واسد بن عمرو والحسن بن زياد كلهم عنه
 (ورواه) ابن المغيرة من طريق عباد بن صهيب عنه ورواه ابن خزيمة ومن
 طريق المقرئ عنه (وأخرجه) السنة من حديث عبد الله بن عمرو قال لعن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة
 (ومن) حديث ابن مسعود بلفظ لعن الله الواشمات والمستوشمات
 والواصلات والمتمشمات والمتمشمات للحسن النخعي خلق الله (وأخرج)
 أبو داود من حديث ابن عباس قال لعنت الواصلة والمستوصلة والناصبة
 والمتمشمة والواشمة والمستوشمة

(بيان الخبر الدال على كراهية القزع للصبيان)

(أبو حنيفة) عن عبد الله بن نافع عن أبيه عن ابن عمر قال نهي رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن القزع كذا رواه ابن المغيرة من طريق أحمد بن حنبل
 ابن ناصح عنه وفيه القزع بأن يخلق رأس الصبي فيتتركه (ورواه)
 أيضا من طريق حمزة بن اسماعيل عنه ورواه ابن خزيمة من طريق ابن
 المغيرة (وأخرجه) السنة الا الترمذي من حديث نافع عن ابن عمر مثله
 وفيه التفسير وحكى في صحيح مسلم التفسير عن نافع (وفي) رواية من كلام
 عبيد الله بن عمر (وأخرج) أبو داود والنسائي من حديث ابن عمر ان النبي
 صلى الله عليه وسلم نهي عن القزع وهو ان يخلق الصبي وتترك له ذؤابة
 (وعنه) ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى صبياً قد خلق بعض شعره وترك
 بعضه فنأههم عن ذلك وقال احلقوه كله أو تركوه كله وذكر أبو مسعود
 الذهبي في تعليقه ان مسلماً أخرجه بهذا اللفظ

العوفي يفتنه
 بطن من عبد القيس
 اه

القزع بفتح
 معنى بذلك تشديدا
 بقزع المصابيح
 قطعه اه

(بيان الخبر الدال على الرخصة في الخضاب)

(أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اخضبوا وخالفوا أهل الكتاب (أخرجه) النسائي بمناه من حديث أبي هريرة بلغظان اليهود والنصارى لا يصيبغون خصالهم وكذا أخرجه البخاري وابن ماجه

(بيان الخضاب بالخناء والكتم)

(أبو حنيفة) عن أبي حمزة يحيى بن عبد الله بن معاوية المعروف بالاجلج عن أبي الاسود عن أبي ذر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان أحسن ما غيرتم به الشعر الخناء والكتم كذا رواه الحارثي من طريق مكى ابن ابراهيم والقري والمعاذ بن عمران وحجرة بن حبيب والحسن بن فرات وسابق البربري الا انه قال عن الاسود وعمر بن ابراهيم والسروقي وأبي يوسف وأيوب بن هاني والحسن بن زياد وأسدي بن عمرو وعبد العزيز بن خلف ثلاثة عشرهم عنه ورواه الكلعي من طريق محمد بن خالد الوهبي عنه (ورواه) طلحة من طريق مكى بن ابراهيم عنه ومن طريق سعيد بن سليمان عن محمد بن الحسن عنه (ومن) طريق داود بن الزبرقان عنه (ورواه) ابن خسرو من طريق الحسن بن زياد ورواه ابن خسرو ايضا من طريق مكى بن ابراهيم (وأخرجه) أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه بلغظان ما غير به هذا الشعر (وفي) رواية الشيب (وقال) الترمذي حسن صحيح وعند النسائي ان أفضل (وأخرجه) أيضا أحمد وابن حبان والحاكم وكلاهما من حديث أبي ذر رضى الله عنه وأبو حنيفة بضم الخاء المهملة وفتح الجيم لينه النسائي وقال ابن عدي هو عندي ثابت مستقيم الحديث (أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم قال سألتهم عن الخضاب بالوسمة فقال بقوله طيبة ولم ير بذلك بأسا كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه (وعند) مسلم من حديث أنس وقد اختضب أبو بكر بالخناء والكتم واختضب عمر بالخناء بختا (الوسمة) هي الكتم وقيل غيره بكسر السين المهملة وتسكن وهو شجر باليمن يخضب بورقه الشعر والكتم مخفف وبشدد

(بيان الخبر الدال على استحباب الكفرة في الخضاب)

(أبو حنيفة) عن عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري (قال) رأيت عبد

قوله بختا بفتح
الموحدة وسكون
المهملة بعد هامشة
فوقية أى خالصا
أه

الله بن عمر بن الخطاب بن مسعود قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول ذلك ففعلته كذا رواه الأشتاني من طريق حسان بن إبراهيم عنه
(وأخرج) أبو داود والنسائي من حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم
كان يصفر لحيتيه بالورس والزعفران وكان ابن عمر يفعل ذلك (وأخرج)
أبو داود وابن ماجه من حديث ابن عباس مرعى النبي صلى الله عليه وسلم
رجل قد خضب بالحناء فقال ما أحسن هذا قال فرأى آخر قد خضب بالحناء
والكم قال هذا أحسن من هذا قال فرأى آخر قد خضب بالصفر فقال
هذا أحسن من هذا كله وكان طاوس يصفر

(بيان الخبر الدال على كراهية الخضاب بالسواد)

(أبو حنيفة) عن يزيد بن عبد الرحمن عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال
كأنى أنظر إلى حبة أبي قحافة كأنها ضرام عرّيج من شدة حمرة كذا رواه
الطحاوي من طريق محمد بن الحسن عنه وابن خزيمة من طريق الحسن بن زياد
عنه ومن طريق أبي عروبة النخعي عن أبيه عنه (وأخرج) مسلم وأبو داود
والنسائي وابن ماجه من حديث جابر قال أتى بأبي قحافة يوم فتح مكة
ورأسه ولحيته كالنعامه بيضا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم غيروا
هذا بشئ واجتنبوا السواد

(بيان الخبر الدال على الرخصة في البول قائما)

وفيه الرد على من زعم أن الاعمش تغرد به عن أبي وائل (أبو حنيفة) عن
منصور عن أبي وائل عن حذيفة قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول على سباطة قوم قائما (أخرج) السبعة عن ابن حبان من طريق
الاعمش عن أبي وائل بالفظا في سباطة قوم فبال قائما (وأخرج) ابن حبان
أيضا من طريق جبر عن منصور

(بيان الخبر الدال على أن الطيب لا يرد)

(أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
إذا أتى أحدكم ريح الطيب فليصب منه (أخرج) أبو داود والنسائي بمعناه
من حديث أبي هريرة

(بيان الخبر الدال على تحريم اتيان النساء في أدبارهن)

الثغامة كسجاية
نبت اه

المهاجرون المدينة أرادوا ان ياتوا النساء من ادبارهن في فروجهن فانكرن
 ذلك فبين اني ام سلمة وذكروا لما ذلك فسالته النبي صلى الله عليه وسلم فقال
 نساؤكم حرن لكم الآية (واخرجه) الطحاوي وأحمد من طريق وهيب
 قال حدثنا عبد الله بن عثمان بن خثيم عن عبد الرحمن بن سابط قال أتيت
 حفصة بنت عبد الرحمن فقالت لما اني أريد أن أسألك عن شيء وأنا استحي
 منه فقالت سل يا ابن أخي عما بدا لك قالت عن اثنيان النساء في ادبارهن
 قالت حدثتني أم سلمة ان الانصار كانوا لا يحبون وكان المهاجرون يحبون
 وكانت اليهود تقول من جى خرج ولده أحول فلما قدم المهاجرون المدينة
 نكحوا نساء الانصار ففكح رجل من المهاجرين امرأة من الانصار فحبها
 فأبى وأتت أم سلمة فذكرت لما ذلك فلما دخل رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ذكرت ذلك أم سلمة فاستحييت الانصارية فخرجت فقال النبي صلى
 الله عليه وسلم ادعوا فدعتها فقال نساؤكم حرن لكم فاتوا حرنكم اني شئتم
 صما ما واحدا (وقد روى) كراهية ذلك عن جماعة من الصحابة خزيمة بن
 ثابت وعبد الله بن عمرو بن العاص وأبي هريرة وجابر وعلى بن طلق وابن
 عباس وأنس بن مالك وأبي بن كعب وعمر بن الخطاب وغيرهم رضى الله
 عنهم ومن بعدهم سعيد بن المسيب وأبو بكر بن عبد الرحمن وأبو سلمة بن عبد
 الرحمن وكلهم كانوا ينهون عن ذلك (أما) حديث خزيمة فانخرجه البيهقي
 عن طريق عبيد الله بن عبد الله عن عبد الملك بن عمرو عن هرمي بن عبد الله
 عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تاتوا النساء في ادبارهن ثم أخرجه
 عن يزيد بن الهادي عن عبيد الله عن هرمي عن خزيمة ثم قال قصصه ابن الهادي
 فلم يذكر عبد الملك (قالت) أخرجه ابن حبان في صحيحه عن أبي يعلى
 حدثنا أبو خزيمة حدثنا يعقوب بن ابراهيم سمعت أبا عن ابن الهادي عن عبيد
 الله حدثه ان هرمي بن عبد الله حدثه (واخرجه) أحمد في مسنده عن
 يعقوب عن أبيه كذلك فصرح في هذين الطريقين الصحيحين ان هرميا
 حدثه فيحمل على انه سمعه من هرمي مرة بلا واسطة ومرة بواسطة عبد
 الملك (واخرجه) الطحاوي من حديث الايث بن سعد حدثني عبيد الله
 ابن عبد الله بن الحصين الانصاري ثم الواثلي عن هرمي بن عبد الله الواثلي

عن خزيمة فتابع الليث بن زيد بن الماد على اسناده عبد الملك (ثم) أخرجه
 البيهقي من طريق سفيان بن عيينة عن ابن الماد عن عمار بن خزيمة عن أبيه
 (ثم) قال مدار الحديث على هرمي وليس لهارة فيه أصل الأمن حديث ابن
 عيينة وقد قال الشافعي غلط ابن عيينة في اسناده حديث خزيمة يعني حديث
 رواه (قلت) وقد رواه عن خزيمة غيره وهو عمرو بن أحبة بن الجلاح روى
 عنه عبد الله بن علي بن السائب (أخرجه) الطحاوي من طريق إبراهيم بن
 محمد الشافعي والبيهقي نفسه في الباب من طريق الشافعي الإمام كلاهما عن
 محمد بن علي بن شافع عن عبد الله بن علي وأفضله أشهد سمعت خزيمة بن ثابت
 الذي جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم شهادته بشهادة رجلين يقول
 فذكر الحديث (وأخرجه) أحمد في مسنده فقال حدثنا عبد الرحمن حدثنا
 سفيان عن عبد الله بن شداد عن عمار بن خزيمة عن أبيه (وأخرجه)
 الطحاوي عن يونس عن سفيان عن ابن الماد عن عمار بن خزيمة (ثم أخرجه)
 البيهقي من حديث حجاج عن عمرو بن شعيب عن عبد الله بن هرمي عن خزيمة
 (ثم قال) غلط حجاج فقلب اسمه اسم أبيه (قلت) لم يغلط حجاج فقد أخرجه
 الطحاوي كذلك من طريق الليث قال حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه بن رباح
 أخت بلال عن عبد الله بن علي بن السائب عن عبد الله بن الحصين عن
 عبد الله بن هرمي الخطمي عن خزيمة فذكره (وأخرجه) الطحاوي أيضا من
 طريق حيوة وابن لمبة عن حسان مولى محمد بن سهل عن سعيد بن أبي هلال
 عن عبد الله بن علي عن هرمي بن عبد الله الخطمي عن خزيمة (وأخرجه)
 النسائي من طريق ابن وهب عن سعيد بن أبي هلال عن عبد الله بن علي بن
 السائب عن حصين بن محصن عن هرمي بن عبد الله عن خزيمة (وأما)
 حديث عبد الله بن عمرو فأنخرجه أحمد والطحاوي من طريق قتادة عن
 عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بالفظ سئل عن الرجل ياتي المرأة في دبرها
 فقال هي اللوطية الصغرى (وأخرجه) النسائي أيضا وأعله والمهوظاؤه من
 قول عبد الله بن عمر وكذا أخرجه عبد الرزاق وغيره وأما حديث أبي هريرة
 فأنخرجه أحمد وأصحاب السنن من طريق سهل بن أبي صالح عن الحارث
 ابن محمد عنه ولفظ أحمد والترمذي ما عون من أني امرأة في دبرها ولفظ

غفيرة بكهينة اه

الباقي لا ينظر الله يوم القيامة الى رجل اتى امراته في دبرها (وأخرجه)
 البزار فقال الحارث بن مخلد ليس بشيء وروى قال ابن القطان لا يعرف حاله
 وقد اختلف فيه كما سيأتي في حديث جابر (قلت) وأخرجه الطحاوي من
 طريق عبد العزيز بن المختار عن سهيل عن الحارث بن مخلد عن أبي هريرة
 بلفظ وطئ بدل أتى (وأخرجه) أيضا من طريق اسمعيل بن عباس عن
 سهيل عن الحارث بلفظ لا تأتوا النساء في ادبارهن وقد اختلف فيه كما سيأتي
 في حديث جابر (وأخرجه) أحمد والترمذي والطحاوي من طريق حماد
 ابن سلمة عن حكيم الاثرم عن أبي تيممة وهو الهجيمي عن أبي هريرة رفعه
 بلفظ من أتى حائضا أو امرأة في دبرها أو كافرا فصدقه بما يقول فقد كفر
 بما أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم وليس عند الطحاوي فصدقه بما يقول
 وعند الجماعة بما أنزل الله على محمد صلى الله عليه وسلم (قال) الترمذي
 لا يعرف الا من حديث حكيم (وقال) البخاري لا يعرف لأبي تيممة سمع
 من أبي هريرة وقال البزار وهذا حديث منكرو حكيم لا يتجبع به وما انفرد به
 فليس بشيء (وأخرجه) النسائي من طريق الزهري عن أبي سلمة عن أبي
 هريرة (قال) حمزة الكافى الراوى عن النسائي هذا حديث منكرو ولم
 عبد الملك بن محمد الصنعاني سمعه من سعيد بن عبد العزيز بعد اختلاطه
 قال وهو باطل من حديث الزهري والمفروق عن الزهري عن أبي سلمة انه
 كان ينهى عن ذلك انتهى (قلت) وهذا من حمزة الكافى تعصب
 ولا مانع من كونه ينهى عن ذلك وينهى الى أبي هريرة اذ لم يكن نبيه عن ذلك
 الا بعد سماعه من أبي هريرة (وحيث) ثبت سماعه فيقدم على من نفاه
 وسماع عبد الملك عن سعيد بعد اختلاطه يحتاج الى اثبات التاريخ فهو ترج
 غيره متبر (قال) المحافظ وعبد الملك قد تكلم فيه ابو حاتم انتهى (قلت)
 ان كان من اجل هذا الحديث فلا ادري والافعامه احاديثه محفوظة
 وأخرجه النسائي أيضا من طريق بكر بن خنيس عن ليث عن مجاهد عن
 أبي هريرة بلفظ من أتى الرجال والنساء في الادبار فقد كفر وبكر وليث
 ضعيفان وقد رواه الثوري عن ليث بهذا السند موقوفاً وقظه اتيان
 الرجال والنساء في ادبارهم كفر (وكذا) أخرجه أحمد عن اسمعيل عن ليث

والهشيم بن خلف في كتاب ذم اللواط من طريق محمد بن فضل عن أبيث (وفي)
رواية من أبي امرأته في دبرها فتلك كفر (فهذه) أربعة طرق لمحدث أبي
هريرة ^{الطريق} خامسة رواها عبد الله بن عمر بن أبان من محمد بن خالد
الزنجبي عن السلاء عن أبيه من أبي هريرة بالفظ ملاءون من أبي النساء في
أدبارهن ومسلم فيه ضعف وقد رواه يزيد بن أبي حكيم عنه موقوفا (وأما)
حديث جابر فأخرجه الدارقطني وابن شاهين من طريق اسمعيل بن عباس
عن الحارث بن محمد عن سهيل بن أبي صالح عن محمد بن المنكدر عن جابر
بالفظ ان الله لا يستحي من الحق لا تأتوا النساء في محاشهن كذا فقه الحافظ
عن البزار (قلت) والذي في كتاب الطحاوي بخط من يوثق به حدثنا ابن أبي
داود حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا اسمعيل بن عباس عن سهيل بن أبي صالح
عن محمد بن المنكدر عن جابر وإس فيه ذكر الحارث بن محمد (ثم) قال
الحافظ ورواه عمر مولى غفيرة عن سهيل من أبيه عن جابر أخرجه ابن عدي
واسناده ضعيف انتهى (قلت) أخرجه الطحاوي عن ربيع المؤذن حدثنا
أسد حدثنا اسمعيل بن عباس عن سهيل بن أبي صالح وعمر مولى غفيرة عن
محمد بن المنكدر عن جابر بالفظ ان الله لا يستحي من الحق لا يحمل ان تؤذي النساء
في محاشهن فظهر بذلك ان اسمعيل بن عباس تارة كان يرويه عن سهيل
على الانفراد وتارة يشركه عمر مولى غفيرة وأما رواية عمر عن سهيل عن
أبيه ففيها غلط (وله) طريق أخرى أخرجه الطحاوي من رواية الليث عن
ابن الهادي عن سهيل (وأما) حديث علي بن طاق فقد أخرجه الترمذي
والنسائي والطحاوي وابن حبان من طريق عاصم الاحول عن عيسى
ابن خطاب عن مسلم بن سلام عنه بالفظ ان الله لا يستحي من الحق لا تأتوا
النساء في أعجازهن (وقد) روى عن عاصم هذا الحديث جماعة أبو معاوية
ويعقوب واسمعيل بن زكريا (وأما) حديث ابن عباس فقد أخرجه الترمذي
والنسائي وابن حبان وأحمد والبزار من طريق ~~ك~~ريب عن ابن عباس
(قال) البزار لا أعلمه يروي عن ابن عباس بأحسن من هذا فترديه أبو خالد
الأجر عن الفخاك بن عثمان عن مخزومة بن سليمان عن كريب وكذا قال ابن
هedy (ورواه) النسائي عن هشام عن وكيع عن الفخاك موقوفا وهو أصح

عندهم من المرفوع والحديث ابن عباس طرق أخرى غير هذه (وأما)
حديث أنس بن مالك فأخرجه الاسماعيلي في مجله وفيه يزيد الرقاشي وهو
ضعيف (وأما) حديث أبي بن كعب فأخرجه الحسن بن عرفة في جزئه
باسناد ضعيف جدا (وأما) حديث عمر بن الخطاب فأخرجه النسائي
والبزار من طريق زمرة بن صالح عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن الهادي عن
عمر وزمرة ضعيف واختلف في وقفه ورفع (وأما) سعيد بن المسيب
وأبو بكر بن عبد الرحمن أو أبو سلمة بن عبد الرحمن هكذا على الشك فأخرجه
الطحاوي من طريق ابن وهب أخبرني يونس عن الزهري قال كان سعيد بن
المسيب وأبو بكر بن عبد الرحمن أو أبو سلمة بن عبد الرحمن وأبو بكر بن
أبو بكر ينيان أن توفي المرأة في دبرها أشد انتهى انتهى (قلت) الذي
صرح به حمزة الـ كذا في الراوي عن النسائي أن الحنفية كان الزهري عن أبي
سلمة أنه كان ينهى عن ذلك والله أعلم (تدبيره) قال الرافي في شرح الوجيز
وحكى ابن عبد الحكم عن الشافعي أنه قال لم يسمع عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم في تحريمه ولا فعله شيء والقياس أنه حلال انتهى (قال)
المحافظ في تحريجه هذا القول من ابن عبد الحكم سمعه ابن أبي حاتم
والطحاوي والأصم (وقال) الحاكم لعل الشافعي كان يقول بذلك في القديم
فأما في الجديد فالشهور أنه حرّمه (ثم) قال الرافي قال الربيع قد نص
الشافعي على تحريمه في سننه (قال) المحافظ هذا قد سمعه الأصم من الربيع
وحكا عنه جماعة منهم السارودي في الحساوي وابن الصباغ في الشامل
(قلت) وفي الخبر يدل على قدوري قال الشافعي الوطء في الدبر يستقر به المهر
وتعجب به العدة وإن أكره امرأة وجب عليه المهر وأجراه مجرى الوطء
في الفرج إلا في الإحصان والاباحة للزوج الأول انتهى (وأما) المسألة
فالمشهور من مقدمهم إباحة ذلك نقله أبو محمد الجويني في كتاب المحيط
وعزاه القاسمي أبو الطيب إلى كتاب السر وهو رواية الحارث بن مسكين عن
عبد الرحمن بن القاسم عن مالك وقد رجح متأخرو أصحابه عن ذلك وافتوا
بتحريمه (وقال) أحمد بن أسامة التجيبي حدثنا أبي سمعت الربيع بن
سليمان الجبزي يقول أخبرنا أصبح قال سئل ابن القاسم عن هذه المسألة

ففي المدخل لابن الحاج روي ذلك عن الإمام مالك رواية منكرو الأصل لما قد سئل عن ذلك فقال أما أنت فم قوم عرب ألم تسمعوا قول الله سبحانه
وحث لكم فانوا حرمكم أيكونون الزرع حيث لا نبات وقال كذبوا على وحكم أن فاعل ذلك مع زوجته يوجع مبرأ فان عادى ذلك فزنى بينهما ٥١

وهو في الجامع فقال لوجعل لي مل هذا الجامع ذهباً ما فعلته (قال)
وحدثنا أبي سمعت الحارث بن مسكين يقول سألت ابن القاسم عنه
فكرهه لي قال وسأله غيري فقال كرهه مالك والله أعلم بحقيقة الاحوال
(باب الاستبراء)

(أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر قال سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان توطأ الحبالى حتى يضع ماني بطونهن كذا رواه الحارثي من طريق
عثمان بن دينار عنه (أبو حنيفة) عن قتادة عن أبي ثعلبة الخشني ان النبي
صلى الله عليه وسلم سمع ان توطأ الحبالى من السبي كذا رواه ابن خزيمة
واخرجه احمد وابوداود والحاكم من حديث أبي سعيد الخدري ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال في سبائا او طاس لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذوات
حمل حتى تحيض حبيضة واسناده حسن (واخرجه) الدارقطني من حديث
ابن عباس والترمذي من حديث العرياض بن سارية (ورواه) الطبراني
في الصغير من حديث أبي هريرة باسناد ضعيف (وروى) ابن أبي شيبة عن
علي قال سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم ان توطأ الحامل حتى تضع
او الحائل حتى تستبرأ بحبيضة لكان في اسناده ضعف وانقطاع (وعند)
ابن داود من حديث رويغ بن ثابت لا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم
الآخر ان يقع على امرأة من السبي حتى تستبرأ بحبيضة وصححه ابن حبان
(وروى) ابن أبي شيبة عن أبي خالد الاسمر عن داود بن أبي هند عن الشعبي
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم اوطاس ان توطأ حامل حتى تضع
او حائل حتى تستبرأ (واخرجه) عبد الرزاق من وجه آخر عن الشعبي مرسل
(وذكر) البيهقي من حديث ابن عباس عن الحجاج بن ارطاة عن الزهري
عن انس استبرأ عليه السلام صفية بحبيضة ثم قال في اسناده ضعف (قلت)
هو في مصنف عبد الرزاق عن ابراهيم بن محمد عن اسحق بن عبد الله بن ابي
طلحة عن انس فيقوى الحديث بهذه المتابعة *

(باب بيع ارض مكة واجارتها)

(بيان الخبر الدال على انه لا يجوز بيع ارضه ولا اجارتها)

(أبو حنيفة) عن عبد الله بن ابي يزيد عن ابن ابي نجيح عن عبد الله بن عمرو

عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله حرم مكة فغرام بيع رباها
واكل ثمنها ومن اكل من اجري يوت مكة شيئا فكا ثمنا كل نارا كذا رواه
محمد بن الحسن في الاثر عنه (وقال) لا ينبغي ان تباع الارض وامال النساء
فلا بأس (ورواه) الحارثي من طريق القاسم بن المحكم عنه الا انه قال عن
عبيد الله بن أبي زياد (واخرجه) الدارقطني والحاكم من حديث أبي حنيفة
(وفي) الصحيحين ان الله حرم مكة يوم خلق السموات والارض ثم لم يحل
لاحد قبلي ولم يحل لي الا ساعة من نهار الحديث (وفي) رواية للدارقطني
مكة حرام وحرام بيع رباها وحرام اجري يوتها (وقد) تكلم الدارقطني
بعد ان اوردته من طريق الامام فقال وهم ابو حنيفة في قوله ابن أبي يزيد
واغما هو ابن أبي زياد وهو القذاح والثاني رفعه وهو موقوف ثم اخرجه
من طريق عيسى بن يونس عن عبيد الله بن أبي زياد كذلك انتهى (قال)
الحافظ وقد رواه القاسم بن المحكم عن أبي حنيفة فقال عن عبيد الله بن
ابن زياد قال لهم فيه من محمد بن الحسن راويه أقول ان أبي حنيفة (وكذلك)
اخرجه الدارقطني لكنه في كتاب الاثر وقال عن أبي حنيفة عن
عبيد الله بن أبي زياد على الصواب وقد رفعه ابن بن نابل عن عبيد الله
ابن أبي زياد ايضا فلم ينفرد ابو حنيفة برفعه (واخرجه) الدارقطني ايضا
في اواخر الحج وله طريق أخرى اخرجها الدارقطني والحاكم من رواية
اسماعيل بن مهاجر عن ابيه عن عبد الله بن باباه عن عبد الله بن عمرو رفعه
مكة مناخ لا تباع رباها ولا تجري يوتها واسماعيل قال البخاري منكرو
الحديث وفي ترجمته اخرجه ابن هدى والعقيلي في الضعفاء (قلت)
اخرجه الطحاوي من طريق عبد الرحيم بن سليمان عن اسهل بن
ابراهيم بن المهاجر عن ابيه عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو رفعه بلا نقل
بيوت مكة ولا اجارثها (ومن) ادلة الامام في هذا الباب ما اخرجه ابن
ماجه وابن أبي شيبة والدارقطني والطبراني والطحاوي والازرق من
طريق عثمان بن أبي سليمان عن علقمة بن فضالة قال توفي رسول الله
صلى الله عليه وسلم وابوبكر وعمر وعثمان ورباع مكة تدعى الواثب من
احتاج سكن ومن استغنى أسكن هكذا اخرجه الطحاوي من طريق أبي

عاصم عن عمر بن سعيد عن عثمان بن أبي سليمان (واخرجه) من طريق
يحيى بن سليمان عن عمر بن سعيد باقيا كانت الدور على هـ در رسول الله
صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان لا تباع ولا تكرى ولا تدعى
الا السوايب من احتاج سكن ومن استغنى أسكن (قال) الطحاوى فذهب
قوم الى هذه الآثار فقالوا لا يجوز بيع أرض مكة ولا اجارتها (ومن) قال
بهذا القول أبو حنيفة ومحمد وسفيان الثوري (وقد) روى ذلك ايضا عن
عطاء ومجاهد حدثنا ابن أبي داود حدثنا قرة بن حبيب حدثنا شعبة عن
العوام بن حوشب عن عطاء بن أبي رباح انه كان يكره أجور بيوت مكة
(قلت) واخرجه ابن أبي شيبة عن معمر عن ايوب عن يحيى عن عطاء انه كان
يكره بيع شئ من ربيع مكة (وروى) عبد الرزاق عن ابن جريح كان
عطاء ينهى عن الكراء في الحرم ويقول ان مهر كان ينهى ان يقبض دور
مكة الا لا ينزل الحاج في عرصاتكم افسكان اول من يقبض داره سهيل بن عمرو
فلامه عمر فقال انى رجل تاجر قال فلاذن (ثم) قال الطحاوى وحدثنا فهد
حدثنا ابن الاصم انى اخبرنا شريك عن ابراهيم بن المهاجر عن مجاهد انه
قال مكة مناخ لا يبيع رباها ولا اجارة بيوتها (قلت) واخرجه ابن أبي
شعبة عن معمر عن ايوب عن يحيى عن مجاهد كان يكره بيع شئ من ربيع
مكة (وروى) عبد الرزاق عن مجاهد ان عمر قال يا اهل مكة لا تتخذوا
لبيوتهكم ابوابا ينزل البادية حيث شاء (وعن) معمر اخبرني بعض اهل مكة
لقد استخلف معاوية والدارية مكة باب وفي الباب ايضا حديث عائشة
قالت يا رسول الله ألا تقتنى لك بيتا تعنى بمكة قال لا انما هى مناخ ان سبق
هكذا أخرجه أبو عبيد في كتاب الاموال (قال) الحافظ والمحققان هذا انما
هو فى منى (قلت) وهو كذلك فقد أخرج الطحاوى من طريق ابراهيم بن
المهاجر عن يوسف بن ماهك عن أمه عن عائشة قالت قلت يا رسول الله
ألا تتخذ لك بيتا شيئا تستظل به فقال يا عائشة انما مناخ ان سبق (قريبه)
وقع فى كتاب الداراية فى حديث الباب زيادة ولا تورث قال الحافظ لم أجده
فى شئ من طرقه انتهى (قال) الطحاوى وذهب آخرون فقالوا لا بأس
ببيع اراضى او اجارتها او جعلوها فى ذلك كسائر البلدان ومن ذهب الى هذا

القول أبو يوسف (قلت) واليه مال الطحاوي حيث ذكره في آخر الباب واستدل عليه بمحدث الزهري عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان عن اسامة بن زيد وهل ترك لسا عقيل من ربيع أو دور وهو متفق عليه (ووجه) الاستدلال انه لو كانت المنازل لا تملك لما قال ذلك ثم أيد به بالنظر وظاهر سياقه في الأول ان محمد مع الامام في هذه المسئلة والذي في شرح المختار انه مع أبي يوسف فالله أعلم على ان الذي ذهب اليه أبو يوسف هو رواية عن الامام رضى الله عنه صرح بذلك في شرح المختار * *
 * (باب الاشربة) *

(اعلم) ان جميع الاعيان التي تستخرج منها الاشربة اربعة العنب والمقر والزبيب والمحجوب كالحنطة والشعير والذرة ثم للماء الذي يستخرج من هذه الاعيان حالتان في ومطبوخ والمطبوخ فوكان ما طبخ حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه وما طبخ حتى ذهب ثلثه وبقي ثلثاه أو بقي نصفه وذهب نصفه والماء الذي يستخرج من هذه الاعيان أو صاف ثلاثه حلوه وقارض ومن (وما) يتخذ من العنب خمسة (أحدها) المحروهي التي من ماء العنب اذا غلا واشتد وقذف بالزبد هذا عند أبي حنيفة وعندهما اذا اشتد صار خمر ابدون قذف الزبد ولا في حنيفة ان الغليان بذاته الشدة وكلها بقذف الزبد وسكونه اذ به يتميز الصافي من الكدر واحكام الشرع قطعية فتناطبا للماء كالحمد واكفار المستحل واحكامه انه حرام قابله وكثيره (والثاني) الباذق وهو الذي طبخ أدنى طبخة وهو حلال حلوه واذا غلا واشتد يحرم (والثالث) المنصف وهو الذي طبخ حتى ذهب نصفه وحكمه حكم الباذق (والرابع) المثلث وهو الذي طبخ حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه ويصير تخميناً حلوه حلال واذا غلا واشتد يعمل عند محمد خلافاً لهما ويسمى أيضاً بالاطلاء تشبيهاً بطلاء الابل وتسميه الجهم المبيح (والخامس) الجهم وري وهو من ماء العنب اذا صب عليه الماء وقذف طبخ حتى ذهب ثلثه وبقي ثلثاه وحكمه حكم الباذق (وما) يتخذ من الزبيب فوكان يبيع وينفذ (الاول) ان ينقع في الماء ويترك حتى يستخرج الماء حلوته وحكمه حكم الباذق (والثاني) هو الذي من ماء الزبيب اذا طبخ أدنى طبخة وحكمه حكم المثلث وما يتخذ من التمر ثلاثة

قوله القمارص
 بالقاف والراء
 والصاد المهملة
 ما يحذى اللسان
 او حاض يجب
 عليه كثير حليب
 حتى تذهب
 المحوضة اه

السكر محرمة وهو المتخذ من ماء التمر والفضيح المتخذ من ماء البسر وحكمه
حكم الباذق والنيذ المتخذ من ماء التمر والبسر المذنب اذا طبخ أدنى طبخة
حكمه حكم المثلث وما يتخذ من العسل والاحاص والفرصاد والمذرة
والحنطة فهو كالمثلث (واعلم) ان كون الخمر اسما للشيء من ماء العنب اذا
صار مسكرا حقيقة بالاتفاق من اثمة اللغة حتى اشتهر استعماله فيه وفي غيره
سمى باسمي مختلفة بجاز والحقبة هي المرادة في الحديث والسكر من
الطلاء والباذق اذا اشتد وغلا وقذف بالزبد حرام عند أبي حنيفة والسكر
اذا غلا كذلك وبيع الزبيب كذلك اكن حرمة هذه الثلاثة أى الطلاء
والسكر ونقيع الزبيب دون حرمة الخمر لان حرمة الخمر قطعية بالكتاب
والسنة اما الكتاب فقوله تعالى اغنا الخمر والبسر والانساب والازلام
رجس والرجس حرام عينه والسنة ما سبى على في الباب وقد تواتر
تحريمها وعليه اجماع الامة وتعلقت بها الاحكام وحرمة هذه الثلاثة
اجتهادية ولا يكفر مستعملها وانما يضل ولا يحد شاربها ما لم يسكر والسكر
من كل شراب هو غير الخمر في الحديث لان العطف يقتضى المغالبة وهو
القدح الاخير وهو حرام عندنا والله أعلم

(بيان الخبر الدال على ان حرمة الخمر لعينها قطعية)

(أبو حنيفة) عن أبي عون عن عبد الله بن شداد عن ابن عباس قال حرمت
الخمر لعينها اقلها وكثيرها والسكر من كل شراب كذا رواه البخاري من
طريق محمد بن بشر عنه الا انه قال عبد الله بن شداد عن النبي صلى الله عليه
وسلم (ورواه) طلحة من طريق الحمانى وحماد بن أبي حنيفة كلاهما عنه
الا انه قال أبو حنيفة عن عون بن أبي جحيفة عن ابن عباس ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال فسادهم وهكذا أورده ابن الترمذى في المجوهر النقي
وال محفوظ في سند الامام ما ذكرناه أولا (وقال) أبو بكر بن أبي خزيمة في تاريخه
حدثنا أبو نعيم الفضل بن دكين حدثنا مسعر عن أبي عون عن ابن شداد
قال حرمت الخمر لعينها القليل منها والكثير والسكر من كل شراب
(قال) وأبو عون هذا هو محمد بن عبد الله الثقفى أخبرنى باسمه موسى بن
اسماعيل عن عبد الواحد بن زياد عن أبي اسحق الشيبانى وابن شداد وهو عبد

الله بن شداد بن المساد (قال) وحدثنا علي بن الجعد أخبرنا شعبة عن سليمان
 الشيباني عن عبد الله بن شداد عن عبد الله بن عباس عن خالته ميمونة بنت
 الحارث وحدثنا محمد بن الصباح البزاز أخبرنا شريك عن عباس العامري
 عن عبد الله بن شداد عن ابن عباس قال حرم الخمر بعينها والسكر من كل
 شراب (قال) وعباس العامري هو عباس بن عمر وحدثنا بذلك أيوب عن
 يزيد بن هرون عن قيس حدثنا أبي حدثنا هشيم أخبرني ابن شبرمة عن عبد
 الله بن شداد عن ابن عباس قال حرم الخمر بعينها قليلها وكثيرها والسكر
 من كل شراب انتهى ما أورده ابن أبي خيثمة في تاريخه (وقد رواه جماعة من
 أصحاب الإمام هكذا على الصواب عن ابن عون بالسند المتقدم منهم هوذة
 ابن خليفة والصعب بن المقدام (وأخرج) قاسم بن أصبغ فقال حدثنا
 أحمد بن زهير يعني أبا بكر بن أبي خيثمة حدثنا أبو نعيم عن مسعر كما تقدم
 (قال) ابن خزم صحيح وتابعه ابن نعيم جعفر بن عون فرواه عن مسعر كذلك
 وتابع مسعر الثوري فرواه عن ابن عون كذلك وقد وقعت رواية مسعر
 والثوري وعبد الله بن عباس عن ابن عون في مسانيد الإمام (وفي)
 التهذيب للطبري حدثنا محمد بن موسى حدثنا ساد ودين أبي هند عن عكرمة
 عن ابن عباس قال حرم الله الخمر بعينها والسكر من كل شراب (وفي) بعض
 روايات الإمام وما بلغ السكر من كل شراب (وأخرجه) النسائي والبزار
 والطبراني والدارقطني موقوفاً ومرفوعاً (قال) الحافظ يروى بعينها وبغيرها
 باللام وبالباء (وأخرجه) المتيلي من وجهين عن الحارث عن علي مرفوعاً
 وفيه قصة وقال غير محفوظ وانما يروى عن ابن عباس انتهى قوله (قال)
 الحافظ وحديث ابن عباس أخرجه النسائي من طريق عنه موقوفاً
 (وأخرجه) من روايته بالفظ وما أسكر من كل شراب (وقال) الطحاوي
 بعد أن أخرجه عن فهذا حدثنا أبو نعيم حدثنا مسعر بن كدام عن أبي عون
 الثقفي فذكر مثله أن الحرمة وقعت على الخمر بعينها وعلى السكر من سائر
 الاشربة سواها فثبت بذلك أن ما سوى الخمر التي حرمت مما يسكره كثيره
 قد أبيع شرب قليله الذي لا يسكر على ما كان عليه من الإباحة المتقدمة
 لتحريم الخمر وإن التحريم الحادث إنما هو في عين الخمر خاصة والسكر

سواها من الاشربة فاحتمل ان تكون الخمر المحرمة هي عصير العنب وغيره
فلما احتمل ذلك وكانت الاشياء قد تقدم تحليلها اجلة ثم حدث التبريم
في بعضها لم يخرج شي مما قد اجمع على تحليله الا باجماع يأتي على تحريمه
ونحن نشهد على الله تعالى انه حرم عصير العنب اذا حدثت فيه صفات الخمر
ولا نشهد عليه انه حرم ما سوى ذلك اذا حدث فيه مثل هذه الصفة فالذي
نشهد على الله تعالى بتحريمه اياه هو الخمر التي قد آمنت ابتاويها من حيث
قد آمنت بتزيتها والذي لا نشهد على الله تعالى انه حرمه هو الشراب الذي
ليس بخمر فسا كان من الخمر فقليله وكثيره حرام وما كان مما سوى ذلك
من الاشربة فالسكر منه حرام وما سوى ذلك منه مباح وهذا هو النظر عندنا
وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وغيرهم مع الزبيب والتمر خاصة فانهم
كرهوه وليس ذلك عندنا في النظر كما قالوا لانا وجدنا الاصل المجمع عليه
ان العصور وطبيعته سواء وان الطبخ لا يجعله مالم يكن حلالا قبل الطبخ الا
الطبخ الذي يخرج منه عن حد العصور الى ان يصير في حد العسل فيكون بذلك
حكمه حكم العسل وراينا طبع الزبيب والتمر مباحا بافتقارهم فالنظر على ذلك
ان يكون منهما كذلك فيستوي بين هذا التمر والعنب النوى والمطبوخ كما
استوى في العصور وطبيعته فهذا هو النظر (والكن) اخصا بنا خالفوا
في ذلك للتأويل الذي تأولوا عليه حديث أبي هريرة وأنس وثي روده عن
سعيد بن جبيرة فيما حدثنا ابن أبي داود حدثنا عمرو بن عون اخبرنا هشيم
عن ابن شبرمة عن سعيد بن جبيرة انه قال في ذلك هي الخمر اجتمعت والله اعلم
(ذ كر خبرنا ان يدل على ما ذكرنا)

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم قال لو شرب رجل حسوة من خمر ضرب الحد
في الحسوة كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه وهو قول أبي حنيفة وبه
ناخذ فان شرب ولم يسكر عزز *

(بيان الخبر الدال على النهي عن كل مسكر من الاشربة)

(أبو حنيفة) عن حماد عن علقمة بن مرثد عن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تشربوا مسكرا كذا رواه الحارثي من
طريق أبي عبد الرحمن الحارثي عنه ورواه ابن خسر ومن طريق الحسن

بزيغ بوزن كبير

ابن زياد عنه ورواه ابن عبد الباقى من طريق عبد الله بن بزيغ عنه
(وأخرجه) أحمد وأبو داود من حديث شهر بن حوشب عن أم سلمة رفته
بعنه نسي عن كل مسكر ونقيز (وأخرج) الطحاوى من طريق عثمان
ابن مطر وفضيل بن يسرة كلاهما عن الشعبي سمعت النعمان بن بشير يقول
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما لكم عن كل مسكر
(بيان الخبر الدال على الغيب بعد الخمر) *

(أبو حنيفة) عن حماد بن سعيد بن جبير عن ابن عمر أنه قال لعنت الخمر
وعاصرها ومعتصرها وساقها وشاربها وبائعها ومشتريها كذا رواه
الحارثى من طريق الحسن بن زياد عنه ورواه ابن خزيمة وكذلك (وأخرجه)
أبو داود عن أبي علقمة مولاهم وعبد الرحمن بن عبد الله الغافقى أنهما سمعا
ابن عمر يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن الله الخمر وشاربها
وساقها وبائعها ومبتاعها وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولة إليه
(وأخرجه) ابن ماجه أنه قال وأبى طعمة مولاهم وعبد الرحمن الغافقى
هذا قال يحيى بن معين لا عرفه وقال ابن يونس هو أمير الأندلس روى عنه
عبد الله بن عباس وغيره وأبو علقمة مولى ابن عباس أحد فقهاء الموالى تولى
قضاة إفريقية وأبو طعمة هذا مولى عمر بن عبد العزيز *

(بيان الخبر الدال على ما يحل شربه من النبيذ وما يحرم منه وأباحت الطلاء) *

(أبو حنيفة) عن حماد بن إبراهيم عن علقمة قال رأيت عبد الله بن مسعود
وهو يأكل كل طعام ثم دعا بنبيذ فشرب فقالت له بركة الله شرب النبيذ
والأمة تقتدي بك فقال ابن مسعود رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يشرب النبيذ ولولا أنى رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يشرب النبيذ
ما شربته كذا رواه الحارثى من طريق أبي معاذ النخعى عن أبي يوسف
عنه وفى سنده اللجاج وهو ضعيف (أبو حنيفة) عن حماد بن سعيد
ابن جبير قال إذا عتقت نبيذ الزبيب فهو حرام كذا رواه ابن خزيمة من
طريق أبي بكر بن حمدان القطيعى عن بشر بن موسى عن عبد الله بن يزيد
المقرئ عنه (أبو حنيفة) عن حماد بن أنس بن مالك أنه كان ينزل على أبي
بكر بن أبي موسى الأشعرى بواسط فبعث برسوله إلى السوق ليشتري له

النبذ من الخواجي كذا رواه ابن خسر ومن طريق عبد الرحمن بن معني
الرازي عنه (أبو حنيفة) عن حماد قال كنت أتقي النبذ فدخلت على إبراهيم
وهو يطعم فطعمت معه فناولني قدحاً فيه نبذ فلما رأيته انكسرت عنه
حدثني عن عامر بن عبد الله بن مسعود أنه رجا أباهم عنده ثم دعا بنبذ له
تنبذ مسيرين أم ولد له فشرب وسقاني كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار
عنه (ورواه) ابن خسر ومن طريق الحسن بن زياد عنه (أبو حنيفة) عن حماد
عن إبراهيم أنه كان يشرب الطلاء قد ذهب ثلثاه وبقي ثلثه ويجعل منه نبذا
فيتركة حتى يشبع ثم يشربه ولم يربذ لك بأساً كذا رواه محمد بن الحسن
في الآثار عنه وقال هو قول أبي حنيفة وبه نأخذ (أبو حنيفة) عن الوليد
ابن سريج مولى عمرو بن حريث عن أنس بن مالك أنه كان يشرب الطلاء
على النصف كذا أخرجه الحسن بن زياد عنه (ورواه) محمد بن الحسن
في الآثار عنه وقال اسماً نأخذ بهذا (أبو حنيفة) عن أبي اسحق السبيعي
عن عمرو بن ميمون عن عمرو بن الخطاب رضي الله عنه قال لا يقطع لحوم هذه
الابل في بطوننا إلا النبذ الشديد كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه
(ورواه) الحسن بن زياد عنه فقال أبو اسحق السبيعي عن عمرو بن ميمون
عن عمرو بن الخطاب كان يقول ان المسلمين في كل يوم خروا ولا تل عمر فيه
العنق والله لا يطلع الحديث كذا رواه طلمجة من طريقه (وأخرجه)
أبو خيثمة زهير بن حرب عن أبي اسحق عن عمرو بن ميمون (وأخرجه)
الطحايري عن روح بن القرج عن عمرو بن خالد عن زهير والدارقطني من
حديث شريك عن أبي اسحاق وابن أبي شبة عن أبي الاحوص عن أبي
اسحق وعن اسمعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن عتبة بن فرقد
عن عمر (أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم ان عمرو بن الخطاب رضي الله عنه
أتى باعراي قدسك فطلب له عذراً فاما أعياء قال احبسوه فان صحا
فاحلوه ودعاهم بفضالة ودعاهم انصبه عليه فأكسره ثم شرب وسقي
جلساته ثم قال هكذا فأكسروه بالماء اذا غلبكم شيطانك (قال) وكان
يجب النبذ الشديد كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار والحسن بن زياد
في مسنده كلاهما عنه (أبو حنيفة) عن حماد عن أبي إبراهيم قال كتب

قوله انكسرت
أنا

عمر بن الخطاب الى عمار بن ياسر وهو عامل له على الكوفة اما بعد فانه انتهى
الى تتراب بن الشام من عصير العنب وقد طنج وهو عصير قبل ان يغلى حتى
ذهب ثلثاه وبقى ثلثه فذهب شيطانه وبقى حلوه وحلاله فهو شبيه بطلاء
الابل فمن قبلك فابوسعوبه شرابهم كذا رواه الحسن بن زياد عنه ومن
طريقه ابن خسرو (أبو حنيفة) عن جاد عن ابراهيم قال اذا طنج العصير
فذهب ثلثاه وبقى ثلثه قبل ان يغلى فلا بأس بشربه كذا رواه محمد بن الحسن
في الاثر عنه قال وبه تأخذ (ورواه) الكلعي من طريق محمد بن خالد
الوهبي عنه (وفي) مصنف ابن أبي شيبة حدثنا عبد الرحيم بن سليمان عن
داود بن أبي هند سألت سعيد بن المسيب عن الشراب كان أجازه عمر للناس
فقال هو الطلاء الذي قد طنج حتى ذهب ثلثاه وبقى ثلثه (حدثنا) علي بن
مسهر عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس ان أبا عبيدة ومعاذ بن جبل
وأبا طلحة كانوا شربوا من الطلاء ما ذهب ثلثاه وبقى ثلثه (حدثنا) وكيع
عن الاعمش عن ميمون بن مهران عن أم الدرداء قالت كنت أطنج لابي
الدرداء الطلاء ما ذهب ثلثاه وبقى ثلثه (حدثنا) ابن فضال عن عطية
ابن السائب عن أبي عبد الرحمن قال كان علي يرزم الطلاء فقات له ما يئمه
قال أسود ياخذة أحدنا بالصبي (حدثنا) وكيع عن سعيد بن أوس
عن أنس بن سيرين قال كان أنس بن مالك سقيم البطن فأمرني ان أطنج له
طلاء حتى ذهب ثلثاه وبقى ثلثه فمكأن يشرب منه الشربة على أثر الطعام
(حدثنا) ابن غير حدثنا اسمعيل بن مقبرة عن شريح ان خالد بن الوليد كان
يشرب الطلاء بالشام (أبو حنيفة) عن الشعبي أنه قال يا نعمان اشرب
النبيذ وان كان في سفينة مقبرة كذا رواه ابن خسرو والاشثاني من طريق
أبي معاوية الضمير عنه (فهذا) مجموع ما جاء في مسانيد الامام حماد بن عمار
شرب النبيذ والطلاء (وأخرج) ابو داود والنسائي من حديث عبد الله
ابن فيروز الديلمي عن أبيه قال أتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فلمنا
يا رسول الله قد علمت من نحن ومن أين نحن فإلى من نحن قال إلى الله ورسوله
فقلنا يا رسول الله ان لنا أعقابا ما نضعها قال زبيوها قلنا ما نضع بالزبيب
قال انبذوه على غداكم واشربوه على عشائكم وانبذوه على عشائكم

الترمذ المجمع اه

الشنان ككاتب

جمع شن

القربة الصغيرة

ويقال الشنة

وقوله عزلا بفتح

العين المهملة

وسكون الزاي

مدودا مصب

الماء من الراوية

ونحوها وجهها

عزلى وعزلى اه

حبره كحبره

حبره كحبره

حبره كحبره

حبره كحبره

حبره كحبره

حبره كحبره

حبره كحبره

حبره كحبره

حبره كحبره

حبره كحبره

حبره كحبره

حبره كحبره

حبره كحبره

حبره كحبره

حبره كحبره

حبره كحبره

حبره كحبره

حبره كحبره

حبره كحبره

واشربوه على غدا انكم وابنه ذوه في الشنان ولا تبتذوه في الغلال فانه اذا نأثر
عن عصره صار خلا (واخرج) هو وسلم والنسائي من حديث الحسن عن
أمه عن عائشة قالت كان نذر رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفاهة يوكأ
أعلاه وله عزلاء تبتذوه غدوة فيشربه عشاء وتبتذوه عشاء فيشربه غدوة
(واخرج) أبو داود عن عمرة عن عائشة أنها كانت تبتذلاني صلى الله عليه
وسلم غدوة فاذا كان من العشي فتعشى شربا على عشاءه فان فضل شئ
صبت به او فرغته ثم يبتذله بالليل فاذا أصبح تعدي فشرب على غداؤه قالت
يغسل السقاء غدوة وعشية فقال لها من مرتين في يوم قالت نعم (واخرج)
مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه عن ابن عباس قال كان يبتذلاني
صلى الله عليه وسلم الزبيب فيشربه اليوم والغد وبعد الغد الى مساء الثالثة
ثم يأمر به فيسقى الخادم أو يهرق (قال) الطحاوي قد روي عن طريق مسلم
ابن يسار عن سفيان بن وهب الخولاني عن عمر بن الخطاب رفعه كل مسكر
حرام ومن طريق قيس بن حبر عن ابن عباس مثله ومن طريق القاسم
ابن محمد عن عائشة مثله ومن طريق الوليد بن عبد الله عن عبد الله بن عمرو
مثله ومن طريق ابن هبيرة سمعت شيخنا يحدث أبائهم أنه سمع قيس بن سعد بن
عبادة على المنبر يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول مثله ومن
طريق طحمة الأيحي عن أبي بردة عن أبي موسى مثله ومن طريق سعد بن
أبي بردة سمعت أبي يحدث عن أبي موسى مثله ومن طريق أبي سلمة عن ابن
عمر رفعه كل مسكر خمر وكل مسكر حرام وبهذا الاسناد عن أبي هريرة مثله
ومن طريق أبيوب عن نافع عن ابن عمر مثله ومن طريق عامر بن سعد عن
أبيه رفعه أنها كن عن قليل ما أسكر كثيره ومن طريق الشعبي سمعت النعمان
ابن بشير يخطب على منبر الكوفة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
أنها كن عن كل مسكر ومن طريق محمد بن المنكدر عن جابر رفعه ما أسكر كثيره
فتأكله حرام ومن طريق أبي سلمة عن عائشة رفعه كل شراب أسكر فهو حرام
ومن طريق القاسم بن محمد عن عائشة مثله ومن طريق شهر بن حوشب
عن أم سلمة رفعه نهى عن كل مسكر (فذهب) قوم الى تحريم قليل الذبذ
وكثيره واحتجوا في ذلك بهذه الآثار وخالفهم في ذلك آخرون فأباحوا ومن

ذلك ما لا يسكر وحرمووا الكثير الذي يسكر وكان من الحجة لهم في ذلك ان هذه
 الانار التي ذكرنا قد رويت عن جماعة من الصحابة ولكن تأريها لا يحتمل ان
 يكون ما ذكرنا ويحتمل ان يكون على المقدار الذي يسكر منه شارب
 خاصة فلما احتملت كلامهم انظرنا فيما سواها لنعلم به اى المعنيين اريد
 بما ذكر فيها فوجدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه وهو واحد النفر الذين
 رفعوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم كل مسكر حرام فذكر روى عنه
 في اباحة الخيل من النبيذ الشديد ما ثبت عندنا من طريق الاعمش حدثني
 ابراهيم بن همام بن الحارث عن عمر انه كان في سفر فأتى بنبيذ فشرب منه
 فغضب ثم قال ان نبيذ الطائف له غرام فذكر شدة لاهة فقام دعا به
 فصب عليه ثم شرب ومن طريق زهير بن معاوية عن ابي اسحق عن عمرو بن
 ميمون قال شهدت عمر حين طعن في ساءه الطيب فقال اى الشراب احب
 اليك قال النبيذ فأتى بنبيذ فشربه فخرج من احدى طعنتيه (قال) عمرو
 وكان يقول انا شرب من هذا النبيذ شرابا يقطع لحوم الابل في بطونه ما من
 ان يؤذني قال فشربت من نبيذه في كان كأشد النبيذ ومن طريق
 زهير عن ابي اسحق عن عامر بن سعيد بن ذريح ان قال اتي عمر برجل
 سكران فجلده فقال انما شربت من شرابك ففسال وان كان ومن طريق
 الاعمش حدثني ابو اسحق عن سعيد بن ذريح ان قال جامع رجل قد طعن
 الى خازن عمر فاستسقا فلم يسقه فأتى سطيحة له فشرب منها فسكر فأتى به
 عمر فأتته ذرا ليه وقال انما شربت من سطيتك فقال عمر انما اضربك على
 السكرك فضر به ومن طريق الاعمش حدثني حبيب بن ابي ثابت عن
 زافع بن علقمة قال امر عمر بنزل له فصنع في بعض تلك المنازل قابطا
 عليه سم ليه فأتى بطعام فطعم ثم أتى بنبيذ قد اخلف واشتد فشرب منه ثم
 قال ان هذا الشديد ثم امر به فصب عليه ثم شرب هو وأصحابه ومن طريق
 خالد الحذاء عن المعدل عن ابن عمر ان عمر انذبه ذله في مزادة فيه خمسة
 عشرة أوست عشرة فأثمة فذاقه فوجده حلوا فقال كأنكم أفلأتم عكره
 ومن طريق معاذ بن عبد الرحمن بن عثمان التيمي ان اياه قال صحبت
 عمر بن الخطاب الى مكة فأتى له ركب من ثيف سطيتين من نبيذ

قوله اخلف أى
 تغيرت رائحته اهـ

والسطيحة فوق الادوة ودون المزة (قال) عبد الرحمن فشرب
احداهما ولم يشرب الاخرى حتى اشتد ما فيها فذهب عمر ليشرب منه فوجده
قد اشتد فقال اكسروه بالماء رواه الليث عن عقيل عن الزهري عن معاذ
(ورواه) أبو ليان عن شبيب عن الزهري مثله (فلما) ثبت بما ذكرناه عن
عمر اباحة قليل النبيذ الشديد وقد سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
كل مسكر حرام كان ما فعله من هذا دليلا على ان ما حرم رسول الله صلى الله
عليه وسلم بقوله ذلك عنده من النبيذ الشديد هو المسكر منه لا غير فاما ان
يكون سمع ذلك من النبي صلى الله عليه وسلم قولا او رآه رأيا فاقول ما يكون
منه في ذلك ان يكون رآه رأيا فراه في ذلك عندنا حجة ولا سيما اذا كان فعله
المذكور في الآثار التي تقدمت بحضرة أصحاب رسول الله صلى الله عليه
وسلم فم ينكره عليه منهم من ذكر فدل ذلك على متابعتهم باه عليه وهذا عبد
الله بن عمرو وهو واحد النفر الذين رووا عن النبي صلى الله عليه وسلم كل مسكر
حرام وقد روى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ما ثبت عندنا من طريق
ليث عن عبد الملك بن أخى القعقاع بن ثور عنه قال شهدت رسول الله صلى
الله عليه وسلم أتى بشراب فأدناه الى فيه فقطب فرده فقال رجل يا رسول
الله أحرأ هو قال لا ثم رد الشراب ثم دعا به فصبه عليه ثم قال اذا غلمت هذه
الاسقية عليكم فاكسروا متونها بالماء (ورواه) اسمعيل بن أبي خالد حدثني
قرة الجحلى حدثني عبد الملك بن أخى القعقاع مثله ومن طريق الشيباني
عن عبد الملك بن نافع سألت ابن عمر فقلت ان أهلنا ياتقون نبيذا
في سفاء لو نكته لا نخذني فقال ابن عمر البغي على من أراد البغي شهدت
رسول الله صلى الله عليه وسلم عند هذا الركن وأنا رجل بقدر من نبيذ ثم
ذكر مثل حديث ابن أخى القعقاع غير انه قال فاكسروه بالماء (قلت)
وأخرجه النسائي من هذا الطريق بالفاظ ابن أخى القعقاع غير انه قال هذه
الاولية بدل الاسقية فاكسروا وسورتها بدل متونها (ثم قال) وعبد الملك
ابن نافع غيره شبهه ورواه المشهور عن ابن عمر خلافة انتهى (ثم قال) الطحاوي
في هذا اباحة قليل النبيذ الشديد وأولى الاشياء ان قد روى عنه هذا عن
النبي صلى الله عليه وسلم وروى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم كل مسكر

قوله متونها أي
سورتها كما في
الرواية الآتية
وقوله نكته من
نكس الشراب
كسمع والنك
المبالغة اه

حرام ان يجعل كل واحد من القولين على معنى غير المعنى الذي حمل عليه القول
الاخر فيكون قوله كل مسكر حرام محمولا على المقدار الذي يسكر من النبيذ
ويكون ما في الحديث الاخر محمولا على اباحة قليل النبيذ الشديد (وقد
روى) عن ابي مسعود الانصاري عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو حديث
ابن عمر قال عطش رسول الله صلى الله عليه وسلم حول الكعبة فاستسقى
فأتى بنبيذ من نبيذ السقاية فشربه فقطب فصب عليه ماء من ماء زمزم ثم
شرب فقال رجل احرام هو فقال لا رواه سفيان عن منصور عن خالد بن
سعد عنه (وقد روى) في ذلك ايضا عن ابي موسى الاشعري عن النبي صلى
الله عليه وسلم قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم وماذا الى اليمن فساق
الحديث وفيه فاشرب قال اشربا ولا تسكرا (رواه) شريك عن ابي اسحق
عن ابي بردة عن ابي موسى (ورواه) اسرائيل عن ابي اسحق مثله الا
انه قال ولا تشربا مسكرا (ورواه) الفضل بن مرزوق عن ابي اسحق مثله
(فقد) دل ذلك على ان حكم المقدار الذي يسكر من ذلك الشراب خلاف حكم
مالا يسكر منه وان ما روى عنه قبل ذلك من قوله كل مسكر حرام انما هو
محمول على المقدار الذي يسكر لا على العين التي كثيرها يسكر وحديث ابي
سلمة عن عائشة في جواب النبي صلى الله عليه وسلم للذي سأله عن البقع بقوله
كل شراب أسكر فهو حرام فان جلتا ذلك على قليل الشراب الذي يسكر كثيرا
ضاد لجواب النبي صلى الله عليه وسلم لما ذكر ابي موسى وان جلتا على تحريم
المسكر خاصة لا على تحريم الشراب في عينه وافق حديث ابي موسى
(وأولى) الاشياء بناحل الآثار على الوجوه التي لا تتضاد فان جلتا عليها
(وقد) روى عن عبد الله بن مسعود في ذلك ايضا بنحو ما تقدم رواه حماد
عن ابراهيم عن علقمة بن قيس أكل مع عبد الله بن مسعود خبزا ولحما
قال فأقبلنا بنبيذ شديد بنذرة سيرين في جرة خضراء فشرابوا منه (وقد
روى) عن ابن عباس مرفوعا ما يدل على هذا ايضا (رواه) سفيان عن
علي بن بزيمة عن قيس بن حبر قال سألت ابن عباس عن الحجر الخضر والحجر
الحمر فقال أنا أول من سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وقد وفد وفد
عبد القيس فقال لا تشربوا في الدباء ولا في المزفت ولا في النقيير واشربوا

البع بوزن غيب
وبئر نبيذ العسل
المشدة اه

بنذمة بجهينة اه

في الاسقية فقالوا يا رسول الله فان اشتد في الاسقية قال صبوا عليه من
الماء وقال لهم في الثالثة أو الرابعة فأهريقوه (ورواه) اسرائيل عن علي بن
بزيمة فذكره مثل ذلك (قلت) قال البيهقي يشبه ان تكون هذه الزيادة من
بعض الرواة انتهى (قلت) هذه دعوى الراوي اذا كان ثقة قبلت
زيادته وحديث سفيان عن علي بن بزيمة أخرجه أبو داود (ثم) قال الطحاوي
في هذا الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أباح لهم ان يشربوا من
نبيذ الاسقية وان اشتد (فان) قال قائل فان في أمره باهراقه بعد ذلك دليلا
على نسخ ما تقدم من الاباحية (قيل) له كيف يكون ذلك وقد روى
عن ابن عباس من كلامه بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم حرمت
الخمر بعينها والسكر من كل شراب وهو الذي روى عنه ما ذكرنا
فدل ذلك على ان التحريم في الاشربة كان على الخمر بعينها قبلها وكثيرها
والسكر من غيرها فكيف يجوز عن ابن عباس مع علمه وقضاه ان يكون
قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يوجب تحريم النبيذ الشديد ثم يقول
حرمت الخمر بعينها والسكر من كل شراب فيعلم الناس ان قليل الشراب
من غير الخمر وان كان كثيره بسكر حلال هذا غير جائز عليه عندنا ولا يكن
معنى ما أراد باهراق النبيذ في حديث قيس انه لم يأمنهم ان يسرعوا في شربه
قيسكروا والسكر المحرم عليهم فأمرهم باهراقه لذلك (وروى) عوف بن
أبي جيلة حدثني أبو القموص زيد بن علي عن أحد الوفد الذين وفدوا على
رسول الله صلى الله عليه وسلم في وفد عبد القيس أحسب ان يكون قيس
ابن النباب والى قد نسبت اسمه انهم سألوه عن الاشربة فقال لا تشربوا
في الدباء ولا في النقيز واشربوا في السقاء الجراد الموكا عليه فان اشتد مقته
فاكسروا بالماء فان أعياكم فأهريقوه (قلت) قال البيهقي الروايات
الثابتة في قصة وفد عبد القيس خالية عن هذه اللفظة وفي هذا الاسناد
من يجهل حاله (قلت) رواه أبو داود في سننه بإسناد رجاله ثقات ليس فيهم
مجهول الا هذا الصحابي الذي هو من جلة وفد عبد القيس والصحابة كلهم
عدول لا تضمرهم الجاهالة فاذا كان كذلك فهذه اللفظة زيادة من ثقة فهي
مقبولة (ثم) قال الطحاوي فان قال قائل فيدروا في هذا الباب عن

عمر بن الخطاب ما ذكرته من حديث عمرو بن ميمون وغيره وقد روى عنه خلاف ذلك قال الزهري حديثي السابق بن يزيد أن عمر بن الخطاب خرج فصلى على جنازة ثم أقبل على القوم فقال لهم اني وجدت آفة من عبيد الله بن عمر ربح شراب فسالته عنه فزعم انه طلاء وانى سائل عنه وفي رواية واناسا نزل عمار شرب فان كان مسكرا اجادته قال ثم شهدت عمر بعد ذلك جلد عبيد الله ثمانين في ربح الشراب الذي وجدته منه فهذا عمر وقد حدث في الشراب الذي يسكر فهذا الخالف لما قد رويتم عن عمرو بن ميمون وغيره عنه (قيل) له ما هذا يخالف لذلك لان عمر قال في هذا الحديث واناسا نزل عمار شرب فان كان مسكرا اجادته فاحتمل انه اراد بذلك المقدار الذي يسكر فقد علمت انه قد سكر ووجب الحد عليه وهذا أولى مما سجل عليه تأويل هذا الحديث حتى لا يضاد ما سواه من الاحاديث التي قد رويت عن عمر (وقد) روى زيد بن اسلم عن سمى عن ابي صالح عن ابي هريرة رفعه اذا دخل أحدكم على أخيه السلم فاطعمه ما علم فليأكل من طعامه ولا يسأل عنه فان سقاه شرابا فليشرب منه ولا يسأل عنه فان خشي منه فليكسره بشئ في هذا الحديث اباحة شراب النبيذ الشديد (فان) قال قائل انما اباحه بعد كسره بالماء وذهب شدته منه (قيل) له هذا كلام فاسد لانه لو كان في حال شدته حراما كان لا يحل وان ذهبت شدته بصب الماء عليه (الآتري) ان خمر الوصب فيها ماء حتى غلب الماء عليها ان ذلك الماء حرام فلما كان قد اُبْحِج في هذا الحديث الشراب الشديد اذا كسر بالماء ثبت بذلك انه قبل ان يكسر بالماء غير حرام (فقد) ثبت بما روي في هذا الباب اباحة ما لا يسكر من النبيذ الشديد وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى * (ذكر خبر) ان يزيد ما ذكرنا وان القدح الاخير الذي يسكر هو الحرام * (ابو حنيفة) عن حماد بن ابراهيم انه قال في الوصل يشرب النبيذ حتى يسكر منه قال القدح الاخير الذي يسكر منه هو الحرام كذا رواه الحسن بن زياد عنه ومن طريقه ابن خضرو (واخرج) أحمد وأبو داود والترمذي والطحاوي وابن حبان من حديث عائشة رفعه كل مسكر حرام وما اسكر منه الفرق فله الكف منه حرام ورواية الترمذي فالحسنة منه حرام

لفرق بفقهين
يكال معسوف
هو ستة عشر
طلاء

(ونص) أحمد في كتاب الاشربة قالوقية منه حرام (ووقع) في الهداية فالجرعة
وهي بمعنى المسوة (وقد) جملة علماؤنا على القدح الأخير ورواه الدارقطني
من طريق حجاج بن ارطاة عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله في قول
النبي صلى الله عليه وسلم كل مسكر حرام قال هي الاشربة التي اسكرتك (قال)
وقد اختلف على راويه عمار بن مطر وهو ضعيف قيل عنه عن شريك عن ابي
سهمزة عن ابراهيم وأخرجه الطحاوي من طريق جرير عن حجاج هو ابن ارطاة
عن حماد عن ابراهيم عن علقمة قال سألت ابن مسعود عن قول رسول الله
صلى الله عليه وسلم في المسكر فقال الشربة الاخرة منه فهذا ابن مسعود
قد روى عنه في اباحة القليل من النبيذ الشديد من قوله وفعله ما ذكرنا
ومن تفسيره قول رسول الله صلى الله عليه وسلم كل مسكر حرام ما قد
وصفنا والله أعلم

(بيان الخبر الدال على النهي عن الخيلطين أولا)

(أبو حنيفة) عن عطاء بن أبي رباح عن جابر رضى الله عنه قال نهى رسول
الله صلى الله عليه وسلم عن الزبيب والتمر ينعان وعن البسر والتمر كذلك
كذا رواه طحمة من طريق خاقان بن الحجاج عنه وابن خسر وأبضا من
طريقه وعن مسعر كلاهما عن عطاء (ورواه) الاثنان أيضا (وأخرجه)
الستة من حديثه باللفظ نهى ان ينبذ الزبيب والتمر جميعا ونهى ان ينبذ
البسر والربط جميعا (وعند) مسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه من
حديث عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه رفعه ان نبي الله صلى الله عليه وسلم
نهى عن خلط التمر والبسر وعن خلط الزبيب والتمر وعن خلط الزهر
والربط الا ان أبا داود لم يرفعه (وعند) مسلم وأبي داود والنسائي من
حديث أبي سلمة عن أبي قتادة رفعه مثله (وعند) أبي داود وحده من
حديث كبشة بنت أبي مرجم قالت سألت أم سلمة ما كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم ينهى عنه قالت كان ينهى عن ان نجعم النوى طنجسا أو نخاط الزبيب
والتمر (وعند) مسلم من حديث ابن عباس رفعه نهى ان يخاط التمر والزبيب
جميعا وان يخاط التمر والبسر جميعا (وله) عن أبي سعيد رفعه أنها ان نخاط
بسر ابقرا وزبيبا ببقرا وزبيبا ببسر وقال من شرب منكم النبيذ فليشربه

زبيبا فردا أو تمر فردا أو بسر فردا (وله) عن ابن عمر قال نهى أن ينبذ
البسر والوطب جميعا والتمر والزبيب جميعا

(بيان الخبر للدال على نسخ ذلك آخر)

(أبو حنيفة) عن نافع أنه كان ينبذ لابن عمر التمر والزبيب جميعا في شربه كذا
رواه الحسن بن زياد عنه (ورواه) ابن المظفر من طريق داود بن الزريقان قال
سئل أبو حنيفة عن الخليل بن خياط البسر والزبيب والتمر فقال حدثنا جاد
عن إبراهيم أنه كان لا يرى بذلك بأسا (فقلت) هل كان إبراهيم يحدث فيه
برخصة كما كان يحدث في نبيذ التمر وقد قيل ما قيل في نبيذ التمر قال لا أعلمه
(قلت) ما تصنع بحديث إبراهيم وقد جاء فيه النهي عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم (فقال) أبو حنيفة أما إنني أزيدك حديثي نافع أن ابن عمر خلطهما
انما صنع ذلك مرة واحدة من وجع رأسه وقيل من وجع أصاب صدره
(أبو حنيفة) عن سليمان الشيباني عن ابن زياد أنه أظفر عند عبد الله بن عمر
فستاه شرابا له فكأنه أخذ فيه فلما أصبح قال ما هذا الشراب ما كدت
أن أهتدي إلى منزلي فقال عبد الله ما زدناك على عجو وزبيب كذا رواه
محمد بن الحسن في الآثار عنه (وقال الحافظ) ابن زياد لا أعرفه ولم أر من
سماه (قلت) الأشبه أنه محمد بن زياد أحد شيوخ شعبة روى عن أبي هريرة
حديث الرجل جبار ذكره المنذرى في مختصر السنن وهو من أقران ابن
سيرين (أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر أنه كان ينبذ الزبيب فقال
للخادمة ألقى فيه تمرات فإني لأستمر به وحده كذا رواه طلحة من طريق
مصعب بن المقدام عن داود الطائي عنه (أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر
قال لا بأس بالتمر والزبيب يخلطان وإنما كره ذلك أشدة الزمان كذا رواه
الأشعري من طريق داود بن الزريقان عنه (أبو حنيفة) عن جاد عن إبراهيم
قال لا بأس بنبيذ خياط البسر والتمر وإنما كرهه لشدة العيش في الزمن
الأول كما كره السمن واللحم والقران في التمر فما إذا وسع الله عليه فلا بأس
كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه (واخرج) ابن عدي من طريق عطاء
ابن أبي ميمونة عن أبي طلحة وأم سلمة أنهما كانا يشربان نبيذ الزبيب والبسر
يخلطان فقيل لهما يا أبا طلحة إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن هذا قال

انما هي للعوز في ذلك الزمان كما انتهى عن القرآن في التمر (وأخرج) أبو داود
عن امرأة من بني أسد عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يابئ
له زبيب يأتي فيه تمر امرأة من بني أسد مجهولة (وأخرج) أيضا عن صفية
بنت طلحة قالت دخلت مع نسوة من عبد القيس على عائشة فسالنا عن التمر
والزبيب فقالت كنت آخذ قبضة من تمر وقبضة من زبيب فألقيه في إناء
فأمرسه ثم أسقيه النبي صلى الله عليه وسلم (قال) المنذري في استنباده عبد
الرحمن بن عثمان البكري وأى لا يخرج بحديثه

قوله فأمرسه أي

انقعاه اهـ

*(بيان الخبر الدال على النهي عن الانتباذ في الدباء والحنتم والنقير
والزفت)*

الحنتم الجراد

الخضر اهـ

(أبو حنيفة) عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع
الدباء والحنتم كذا رواه البخاري من طريق حماد بن زيد عنه (وأخرج)
مسلم وأبو داود والنسائي والطحاوي من حديث ابن عمر بلفظ نهى عن
الدباء والحنتم والزفت والنقير وقدرناه الطحاوي من طريق كثيرة وقد
حاه انتهى فيه عن جماعة من الصحابة غير ابن عمر منهم ابن عباس وأبو هريرة
وأبو سعيد وعلى بن أبي طالب وجابر بن عبد الله وعبد الله بن عمرو وعمر بن
الخطاب وعبد الله بن الزبير وميمونة وعائشة وأنس وعبد الله بن أبي أوفى
وعائذ بن عمرو وعمران بن حصين وسهرة بن جندب وعبد الله بن الديلمي
ورجل من وفد عبد القيس رضي الله عنهم (أما) حديث ابن عباس فأخرجه
البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي ويعرف بحديث وفد عبد
القيس أخرجه من طريق أبي جرة الضبي عنه (وأخرجه) أبو داود
والطحاوي من طريق الثوري عن علي بن بذيمة حدثني قيس بن حبه قال
سألت ابن عباس فذكره وأخرجه الطحاوي من طريق سعيد بن جبير عنه
وفيه تصديقه لابن عمر في النهي عن نبد الجراد ومن طريق سلمة بن كهيل
سمعت أبا الحكم سألت ابن عباس فذكره (وأما حديث) أبي هريرة
فأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي والطحاوي من طريق بالفاظ مختلفة (وأما)
حديث) أبي سعيد فأخرجه مسلم والطحاوي من طريق أبي نضره والحسن
وأما حديث علي فأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي والطحاوي (وأما) حديث

جابر فخرجه البخاري وأبو داود والترمذي وابن ماجه والطحاوي (وأما)
 حديث عبد الله بن عمرو فخرجه أبو داود والطحاوي وأخرجه الشيخان
 بمعناه (وأما) حديث عمر بن الخطاب فخرجه الطحاوي من طريق أبي الحكم
 عنه (وأما) حديث عبد الله بن الزبير فن هذا الطريق أيضا (وأما) حديث
 ميمونة وعائشة فخرجهما الطحاوي من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل عن
 عطاء بن يسار عن ميمونة وعن القاسم بن محمد عن عائشة وأخرجه أيضا من
 طريق جناد ومنصور عن إبراهيم عن الأسود سألت عائشة فذكره ومن
 طريق عبد الله بن مغفل المحاربي سمعت عائشة ومن طريق عبد الله
 ابن شماس سألت عائشة ومن طريق قتادة عن خمس نسوة عن عائشة ومن
 طريق حبة العرفي عن عائشة (وأما) حديث أنس فخرجه الطحاوي من
 طريق الزهري عنه (وأما) حديث ابن أبي أوفى فن طريق شعبة قال
 أخبرني سليمان الشيباني عنه (وأما) حديث عائذ بن عمرو فخرجه الطحاوي
 من طريق شعبة عن أبي مرة الضبي عنه (وأما) حديث عمران بن حصين
 فن طريق أبي التياح عن حفص اللبي عن عائشة (وأما) حديث سمرة بن جندب
 فن طريق ابن المبارك عن وقاص بن اباس عن علي بن ربيعة عنه (وأما) حديث
 ابن الدبلي فخرجه أبو داود والطحاوي من طريق يحيى بن أبي عمرو عن
 عبد الله بن الدبلي عن أبيه (وأما) حديث رجل من وفد عبد القيس يقال
 أنه قيس ابن النباب أوفيس بن النعمان فخرجه أبو داود والطحاوي من
 طريق أبي القموص عنه (فقد) ذهب قوم إلى تحريم الانتباه هذه الأوعية
 وتمسكوا بهذه الآثار وأتوا على أصله (وأخرج) أبو داود في المراسيل
 عن الأوزاعي أنه سمع الزهري يذكر أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم رخص
 في نبيذ البحر ومنهيه وسبب من زعم ذلك (وفي) الاستذكار لابن عبد البر كان
 الشافعي يكره الانتباه في هذه الأوعية (وقال) ابن القاسم كره مالك الانتباه
 في الدباء والمزفت (قال) أبو عراطة لم يحتاطوا فيه وأعلى أصل النهي
 ولم يبق له رخصة إلا نسخ انتهى ومات له عن الشافعي فقد صرح به الواقفي في
 شرح الوجيز حيث قال ولا يسكر لا بحر شربه لكن يكره شرب المتصف
 والخبطين لورود النهي عنه في الحديث (قال) النصف ما عر

قوله وقاص بن
 كذاب وهو بالقاف
 ٨١

ورطب والمخيطان ماعل من بسر ورطب وقبل ماعل من القمرو الزبيب
(بيان الخبر الدال على نسخ ذلك)

(أبو حنيفة) عن اسحق بن ثابت عن أبيه عن علي بن الحسين عن النبي صلى
الله عليه وسلم انه غزا غزوة تبوك فربقهم برفقون فقام ما هذا قالوا
أصابوا من شراب لم قال ما طرو فهم قالوا الدباء والحنتم والمزفت فنهاهم
ان يشربوا ما انتبذ في الدباء والحنتم والمزفت فلما سربهم راجعا من غزوة
شكوا اليه ما لقوا من القحمة فاذن لهم ان يشربوا ما يبتذ في الدباء والحنتم
والمزفت ونهاهم ان يشربوا مسكرا (كذا) ورواه محمد بن الحسن في الاثمار
والحسن بن زياد في مسنده كلاما عنه ورواه ابن خمر ومن طريق الاخير
(أبو حنيفة) عن علقمة بن مرثد وجماد انه ما حدثه عن عبد الله بن بريدة
عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اشربوا في كل ظرف فان
الظروف لا تحل شيئا ولا تحرمه كذا ورواه الحارثي من طريق أبي عبد
الرحمن الخراساني عنه (أبو حنيفة) عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة
عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال نهيناكم عن الشرب في الحنتم
والمزفت فاشربوا فان الظروف لا تحل شيئا ولا تحرمه ولا تشربوا مسكرا كذا
رواه الكلاعي بطوله من طريق محمد بن خالد الوهبي عنه (ورواه) الحارثي
من طريق مصعب بن المقدام عن داود الطائي عنه ومن طريق زفر بن
الذيل عنه بلفظ نهيتكم عن ثلاث فذكره وفيه فاشربوا فيما يابد لكم من
الظروف الحديث (ورواه) بهذا اللفظ من طريق يحيى بن ابراهيم عنه الا
انه قال عن عبد الله بن بريدة وزاد فيه والحنتم ورواه ايضا من طريق أبي
عبد الرحمن الخراساني وعبد الله بن موسى وأبي مطيع البلخي واسماعيل بن
يحيى والحسن بن الفرات والمسرقي ومحمد بن أبي حنيفة والمقرئ وأبي يوسف
ومحمد بن الحسن في الاثمار واسد بن عمرو والحسن بن زياد وأبي معاوية
الفسري كلهم عنه (وأخرجه) ابوداود عن ابن بريدة وهو عبد الله بن بريدة عن
أبيه رفعه نهيتكم عن ثلاث فذكر الحديث وفيه وكنت نهيتكم عن الاشربة
في ظروف الادم فاشربوا في كل وعاء غير ان لا تشربوا مسكرا
(وأخرجه) الطحاوي من طريق أبي عاصم النبيل عن سفيان عن علقمة

الزفن الرقن
وبابه ضرباه

ابن مرزبان بن بريدة عن أبيه نحوه ومن طريق زهير بن معاوية عن زبيد
 عن محارب بن دثار عن ابن بريدة عن أبيه رفعه مثله ومن طريق معروف
 ابن واصل حدثني محارب بن دثار عن ابن بريدة مثله ومن طريق زهير بن
 معاوية عن زبيد الأمامي عن محارب بن دثار عن ابن بريدة (قال) زهير أراه
 عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله (وأخرجه) مسلم والنسائي بمعناه
 (وأخرج) مسلم والترمذي فصل الظروف من حديث سليمان بن بريدة عن
 أبيه كما هو في سند الإمام (وأخرج) ابن ماجه في سننه هذا الفصل أيضا
 وقال فيه عن ابن بريدة ولم يسمه (وأخرج) الطحاوي من طريق علي
 ابن زيد حدثني النابغة بن مخارق بن سائيم - حدثني أبي أن علي بن أبي طالب
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنني كنت نهيتكم عن الأوعية فاشربوا
 فيما بدا لكم وأياكم وكل مسكر ومن طريق أيوب بن هاشم عن مسروق
 ابن الأجدع عن ابن مسعود مثله وزاد ألا نوعا لا يحرم شيئا ومن طريق
 فرقد السجني عن جابر بن زيد سمع مسروقا يحدث عن ابن مسعود رفعه مثل
 حديث علي ومن طريق شريك عن زياد بن قيس عن أبي عياض عن عبد
 الله بن عمرو رفعه اشربوا ما حل لكم واجتنبوا كل مسكر ومن طريق
 سفيان عن منصور عن سالم بن أبي الجهم عن جابر بن عبد الله قال لما
 نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الأوعية قالت الأنصار إنه لا بد لنا
 منها فقال النبي صلى الله عليه وسلم فلا إذن أي فلا أنهي إذن ومن طريق أبي
 حمزة يعقوب بن مجاهد أخبرني عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله عن أبيه رفعه
 إنني كنت نهيتكم أن تتبذروا في الدباء والخنثم والمزفت فانتبذوا ولا أحل
 مسكرا ومن طريق محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان عن أبي
 سعيد الخدري رفعه نحوه ومن طريق سماك عن القاسم بن عبد الرحمن
 ابن عبد الله بن مسعود عن أبيه عن أبي بردة بن نيار رفعه نحوه ومن طريق
 الربيع بن أنس عن أبي العالية وغيره عن عبد الله بن مغفل قال شهدت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم حين نهي عن نيلذ الجوز وشبهه حين أمر
 بشربه وقال اجتنبوا المسكر ومن طريق شهر بن حوشب عن أبي هريرة
 قال لما مضى وفد عبد القيس قال النبي صلى الله عليه وسلم كل امرئ

السبغى نسبة الى
 السبغة بالباء
 والخاء المجمع
 موضع بالبصرة
 اه

ويونس ومعه رابن جريح والزبيدي وعقيل وليث بن سعيد وغيرهم كلهم
رووه عن الزهري فقالوا لعجماء جبار والبئر جبار والمعدن جبار ولم
يذكروا الرجل وهو الهواب انتهى (وقال) الخطابي قد تكلم الناس
في هذا الحديث وقد قيل انه غير محفوظ وسفيان بن حسين معروف بسوء
الحفظ (وروى) آدم بن أبي إياس عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي
هريرة رفعه الرجل جبار فقالوا وانما هو لعجماء جبار ولو صح الحديث كان
العمل به واجبا وقد قال به أصحاب الرأي وذهبوا الى ان الركايب اذا
نفخت دابة انما نابرجلها فهو درود كغيره ان أباصالح السمان والاعرج
وابن سيرين ومحمد بن زياد لم يذكروا الرجل وهو محفوظ عن أبي هريرة
(وقال) الدارقطني تفرد به ابن أبي إياس عن شعبة انتهى (قلت) ورواه
البيهقي في السنن من طريق سفيان بن حسين عن الزهري ثم حكى عن
الشافعي انه غلط وعن الدارقطني انه وهم وأنه لم يتابعه في قوله المذكور
احد ثم ذكره من طريق آدم بن أبي إياس ثم قال لم يتابعه احد عن شعبة
ثم ذكره مرسل من حديث أبي قيس الاودي عن هذيل ثم قال لا تقوم به
حجة (ثم قال) ورواه قيس بن الربيع موصولا بذكر ابن مسعود وقيس
لا يحتج به انتهى كلامه (قلت) أبو قيس احتج به البخاري ووثقه جماعة
فكيف لا تقوم به حجة مع ان مرسله تأيد بسند قيس وهو وان تكلموا فيه
فقد وثقه أبو الوليد الطيالسي وعفان (وقال) معاذ قال لي شعبة الا ترى
الى يحيى بن معين يقع في قيس بن الربيع لا والله الى ذلك سبيل (وقال)
ابن عدي عامة رواياته مستقيمة والقول هنا ما قاله شعبة وان لا بأس به
وتأيد ايضا بسند آدم عن شعبة وبسند سفيان بن حسين وهو أبو محمد
السلي الواسطي وهو وان تكلم فيه فقد استشهد به البخاري وأخرج
له مسلم في المقدمة (وقول) المنذري انه لم يحتج به واحد منهم محل نظر فان
البخاري لا يستشهد الابانقات وسلم ما يخرج عن أحد الا للاحتجاج فاذا
كان غير ثقة كيف يحتج به مع انه وثقه ابن معين وهو هو (وأخرج) له
ابن حبان في صحيحه والمحاكم في المستدرک وأبو داود والنسائي عندهما
حديثه هذا (ورواه) أيضا زياد بن عبد الله البكائي عن الأعمش عن

أبو الوليد اسمع
هشام بن عبد
الملك اه

أبي قيس عن هذيل عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فوصفه
وأسنده كذا ذكر صاحب التمهيد والبعثاني وإن تسكّم فيه يسيراً فقد وثقه
جماعة وأخرج له الشيخان في صحيحيهما والشافعي يحتاج بالمرسل إذا روى
من وجه آخر مرسل أو مسنداً وهذا المرسل روى من وجوه عديدة كما
تري (وقال) ابن عبد البر كان الشعبي يفتي بأن الرجل جبار والله أعلم
(وأخرج) الستة من حديث ابن المسيب وأبي سلمة أنهما سمعا أبا هريرة
رضي الله عنه يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الجهماء جرحها
جبار والمعدن جبار والبئر جبار وفي الرصك أزاله (وفي) متن السباب
والقلب مجبار كذا في نسخ المسانية دجج قلب وهو البئر أي من تردى في بئر
فهو هدر (وروى) طحمة من طريق المقرئ وابن خزيمة ومن طريق الحسن
ابن زياد كلاهما عن الإمام عن الهيثم عن الشعبي أن عمرو بن حريث احتفر
بئراً بفناء دار أسامة فعطب فيها فرس فرفع إلى شريح فقال عمرو انما
احتفرتها لأصلح وأنظف بها الطريق فقال شريح صدقت انما يضعن
الفرس مرة واحدة فضمن (وروى) محمد بن الحسن في الآثار عن الإمام
عن حماد عن إبراهيم في الرجل يجعل على حائطه الصخرة يستقر بها من الجمولة
أو يخرج الكنيف إلى الطريق قال يضمن كل شيء أصاب هذا الذي ذكر
لأنه أحدث شيئاً مما لا يملك إنشاءه فقد ضمن ما أصاب وهاتان المسألتان
مخرجتان على قول أصحابنا أن القتل بسبب كحافر البئر وواضع الحجر في غير
ملكه إذا عطب به إنسان يوجب الدية على العاقلة لا غير لأنه لا صار شيئاً
للا تلاف جعله الشارع كالماتلف خطأ ولا يعيب به الكفارة كما في الخطأ
وقوله في غيره ملكه فيه تنبيه على أنه لو فعل في ملكه لا يضمن ما تلاف به
لأنه مأذون في فعله فلم يكن متعدياً فيه ويضمن إن تلاف فيه غير الآدمي
في ماله لأن العاقلة لا تقبل الأموال كذا في شرح المختار *

(القصاص والديات)

(اعلم) أن القتل الواقع ابتداءً بغير حق الذي يتعلق به القصاص والدية
والكفارة على خمسة أقسام عمد وشبهه وخطأ وما أجرى مجراه وقتل بسبب
(وبيان) المحصر أن القتل لا يخلو ما ان يكون مباشرة أولاً فإن لم يكن

بمباشرة فهو القتل بسبب وان كان بمباشرة فاما ان كان هذا أو خطأ فاما
ان كان بسلاح وماشابهه في تفريق الاجزاء وبغير ذلك فالاول عمد
والثاني شبه العمد وان كان خطأ فاما ان كان في حالة العتقة أو في حالة النوم
فالاول الخطأ والثاني جار مجرى الخطأ والعمدان يتعمد الضرب بما
يفرق الاجزاء كالسيف واللايطة والباروكا لحد من الخشب والحجر وحكمه
الاثم والقود ولا كفارة في العمد وشبه العمد ان يتعمد الضرب بما ليس
بسلاح ولا يجرى مجرى السلاح في تفريق الاجزاء عند الامام وقالا هو ان
يتعمد الضرب بالآلة لا يقتل مثلها غالبا كالعصا والسوط والحجر الصغير
وموجبه الاثم والكفارة والدية المغاظة على العاقلة والخطأ ان يرمى شخصا
بظنه صيدا أو حربيا فاذا هو مسلم أو يرمى غرضا فيصيب آدميا وموجبه
الكفارة والدية على العاقلة ولا اثم فيه وما يجرى مجرى الخطأ النائم يتقلب
على انسان فيقتله فهو كالخطأ والقتل بسبب موجبه الدية على العاقلة
لاغبر وقد ذكر قريبا

اللايطة بكسر اللام
وفتح الباء فشر
القصب اه

*(بيان الخبر الدال على معنى شبه العمد وما يوجبها وان لا يستوفي

الفصاص الا بالسيف)*

(ابو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم انه قال ما تعمده الانسان شخصا بغير حديدة
فقتله فهو شبه العمد تغاظ فيه الدية ولا يقتل به كذا روى الحسن بن زياد
عنه ورواه ابن عسرو من طريقه (واخرج) ابن أبي شيبة واسحق والدارقطني
والطبراني من حديث ابن عباس رفعه العمد قود الا ان ينفو ولي المقتول
زاد اسحق والخطأ عقل لا قود فيه وشبه العمد غنيل العصا والحجر الحديث
(دروى) الاربعة الا الترمذى من هذا الوجه من قتل عمدا فهو قود
الحديث (دروى) الطبراني من طريق عبد الله بن أبي بكر محمد بن عمرو
ابن خزم عن أبيه عن جده رفعه العمد قود والخطأ ذية (واخرج) ابوداود
عن شيخه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده باللفظ عقل شبه العمد مغاظ مثل
عقل العمد ولا يقتل صاحبه وذلك ان ينز الشيطان بين الناس فيكون
رميا في عيماه في غير ضغينة ولا حمل سلاح (دروى) ابن أبي شيبة من مرسـل
الحسن رفعه قتل السوط والعصا شبه عمد (واخرجه) عن علي موقفا

قوله ان ينزو
اي يثب ويفكر
وقوله عيماه بكسر
العين والهمزة مشددة
مدودا معناه لم
يذكر قاتله اه

قال قتيل السوط والعصا شبهه (وعن) الشعبي وسجاد والحكم من قولهم
 نحوه (وأخرج) أبو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان من حديث عقبة
 ابن أوس عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب يوم
 الفتح بمكة فذكر الحديث وفيه ألا إن دية الخطأ شبه العمد ما كان بالسوط
 والعصا مائة من الأبل الحديث (وأورده) البخاري في التاريخ الكبير
 وساق اختلاف الرواة فيه (وأخرجه) الدارقطني في سننه وساق أيضاً
 اختلاف الرواة فيه قال أبو داود ورواه ابن عيينة عن علي بن زيد بن جدعان
 عن القاسم بن ربيعة عن ابن عمر رفعه بعنه (ورواه) أيوب السخيتاني عن
 القاسم بن ربيعة عن عبد الله بن عمرو رفعه مثل حديث خالد الحذاء وقول
 زيد وأبي موسى مثل حديث النبي صلى الله عليه وسلم وحديث ابن عمر
 رواه سجاد بن سلمة عن علي بن زيد عن يعقوب السدوسي عن عبد الله بن
 عمرو رفعه انتهى كلام أبي داود (قال) المنذري وحديث القاسم بن ربيعة
 أخرجه النسائي وابن ماجه وعلي بن زيد هذا وابن جدعان التميمي القرشي
 نزيل البصرة لا يحتاج بحديثه ويعقوب السدوسي هو عقبة بن أوس (وأراد)
 أن مذهب زيد بن ثابت وأبي موسى الأشعري ما جاء في حديث النبي صلى
 الله عليه وسلم وقد يحتمل أن يكون القاسم بن ربيعة سمعه من عبد الله بن عمرو
 وعبد الرحمن بن عمرو بن العاص فروى عن هذامرة وعن هذامرة (وأما)
 رواية خالد الحذاء عن القاسم بن ربيعة عن عقبة بن أوس عن عبد الله بن عمرو
 فيحتمل أن يكون القاسم سمعه من عقبة عن عبد الله بن عمرو ومن ابن عمر
 فروى مرة عن هذامرة عن هذا انتهى (ووقع) في الهداية إلا أن قتيل خطأ
 العمد بالسوط والعصا وأخرج فيه دية غلظة الحديث (قلت) هو نص
 الطحاوي ~~هكذا~~ أخرجه من طريق هشيم عن خالد الحذاء عن القاسم بن
 ربيعة بن جوشن عن عقبة بن أوس السدوسي إلا أنه قال عن رجل من
 أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وهكذا هو في رواية للنسائي من عقبة عن
 رجل من الصحابة (وفي) رواية للدارقطني عن القاسم عن عبد الله بن عمرو
 وليس فيه عقبة (وقال) ابن القطان في بيان الوهم والابهام وهو حديث
 صحيح ولا يضره هذا الاختلاف فإن عقبة ثقة (قلت) وحديث القاسم بن

ريـس بن مرزوق كذلك ابن أبي شيدة وعبد الرزاق وأحمد واسحق
والشافعي وغيرهم (وأخرج) البيهقي حديث علي بن زيد بن جدعان عن
القاسم عن ابن عمر ثم ذكر أن المزني احتج به فقال له مراقي أتعجب يا ابن
جدعان فسكت المزني فقال محمد بن اسحق بن خزيمة وكان حاضرا في المجلس
قد روى هذا الحديث غيره أيوب السختياني وخالده الحذاء (قلت) ظاهر
كلامه انه ما روى به من الوجه الذي رواه عنه ابن جدعان وليس كذلك
لانه رواه عن القاسم عن ابن عمر وأيوب رواه عنه عن عبد الله بن عمرو وخالده
رواه تارة عنه عن عتبة بن أوس عن رجل من الصحابة وتارة رواه عنه عن
عتبة بن أوس عن عبد الله بن عمرو وكليهما البيهقي نفسه بعد في آخر الباب
واذا علمت ذلك فاعلم ان الامام رضى الله عنه قد احتج بهذا الحديث وقال
لا قود على من قتل رجلا بعد ما أوججروا له لا قود الا بالسيف وبه قال النخعي
والشعبي والحسن (وقد) أخرج ابن ماجه في سننه فقال حدثنا ابراهيم بن
المستمر حدثنا الحر بن مالك العنبري حدثنا مبارك بن فضالة عن الحسن بن
أبي بكرة رفعه لا قود الا بالسيف (وأخرجه) البزار من هذا الوجه وقال
أحسب ان الحر أخطأ فيه فان الناس يرسلونه وكأنه يشير الى ما أخرجه
أحمد عن هشيم عن أشعث عن الحسن يرفعه لا قود الا بعديدة وكذا أخرجه
ابن أبي شيبة عن الحسن مرسلا من وجهين (وأخرج) البيهقي والطحاوي
من طريق الثوري عن جابر الجعفي عن أبي عازب عن النعمان بن بشير رفعه
لا قود الا بالسيف فرواه البيهقي عن قيس بن الربيع عن الثوري ورواه
الطحاوي عن أبي عاصم عن الثوري ورواه ابن ماجه من طريق ابراهيم بن
المستمر عن أبي عاصم وقد تكلم البيهقي على هذا الحديث وضمه جابرا
الجعفي وسكت عن قيس هذا وضعفه في غير ما وضعه ولكن وثق وكيع
جابرا (وقال) الذهبي في الكاشف انه أخرجه ابن حبان في صحيحه (وأما)
قيس فوثقه شعبة وقال ابن عدي عامة رواياته مستقيمة (والحق) ان
هذا الحديث قد روى من وجوه كثيرة يشهد بعضها البعض فأقول أحواله
ان يكون حسنا (وقال) أبو يوسف ومحمد بن الحسن اذا كانت الخشب مثاهما
يقتل فعلى القاتل بها القصاص وذلك عهد وان كان مثاهما لا يقتل ففي ذلك

الدية وذلك شبه العمد (فان) قال قائل ان ما ذهب اليه الامام يصاد
حديث أنس الذي في الصحيحين والسنن في ايجابه القود على اليهودي الذي
وضخ رأس المجارية بمحجر (فالجواب) من وجهين (الاول) ان الحديث
الذكر في ايجاب القود منسوخ على قول بعض اصحابنا (والثاني) انه يحتمل
ان يكون ما أوجب النبي صلى الله عليه وسلم من القتل في ذلك عليه حق الله
عز وجل وجعل اليهودي ~~ككقاطع~~ الطريق الذي يكون ما وجب عليه
حدا من حدود الله عز وجل فان كان ذلك كذلك فان قاطع الطريق اذا
قتل بمحجر أو بعصا وجب عليه القتل في قول الذي يقول انه لا قود على من
قتل بعصا وقد قال بهذا القول جماعة من اهل النظر (وقد) قال أبو حنيفة
في المختار انه عليه الدية وانه لا يقتل الا ان يفعل ذلك غير مرة فيقتل فيكون
ذلك حدا من حدود الله عز وجل (قال) الطحاوي وقد كان ينبغي
في القياس على قوله ان يكون يجب من فعل ذلك مرة واحدة القتل ويكون
ذلك حدا من حدود الله عز وجل كما يجب اذا فعله مرارا لاننا رأينا الحدود
يوجبها انتهاك المحرمة مرة واحدة ثم لا يجب على من انتهك تلك المحرمة ثانية
الا ما كان وجب عليه في انتهاكها في البدء فكان النظر فيما اوصفنا ان
يكون الجاني كذلك وان يكون حكمه في أول مرة هو حكمه في آخر مرة هذا
هو النظر في هذا الباب (وفي) ثبوت ما ذكرنا ما يدفع ان يكون في حديث
أنس حجة على من يقول من قتل رجلا بمحجر فلا قود عليه (ومن) حجة
الامام أيضا ما أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه
والطحاوي من حديث المغيرة بن شعبة رفعه ا قتلت امرأتان من هذيل
فضربت احدهما الاخرى بعمود الفسطاط فقتلتها فقضى رسول الله
صلى الله عليه وسلم بالدية على عصابة القاتلة الحديث (وأخرجه)
الطحاوي أيضا من طريق الزهري عن ابن المسيب وأبي سلمة عن أبي
هريرة رفعه بالفظ فضربت احدهما الاخرى بمحجر وفيه وقضى رسول الله
صلى الله عليه وسلم بدية المرأة على عاقلتها (فهذه) الآثار تدل على انه
عليه السلام لم يقتل المرأة القاتلة بمحجر ولا بعمود الفسطاط وعمود الفسطاط
يقتل مثله فدل ذلك على ان لا قود على من قتل بخشبة وان كان مثاها

يقول وقد روى مثل ذلك من طريق عامر بن ضمرة عن علي قال شبه العمد
بالعصا والحجر الثقيل ليس فيهما قود والله أعلم *
(بيان الخبر الدال على الاستئناء في الغصاص وان ما يجب فيه
الغصاص هو ما تؤول اليه المجناية لا غير) *

(ابو حنيفة) عن الشعبي عن جابر بن عبد الله الانصاري قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم لا يستفاد من الحجر حتى يبرأ كذا رواه البخاري
عن صالح بن أبي رميح في كتابه عن أبي محمد ابراهيم بن عبد الحميد بن أبي بكر
الغافقي بمحلولان عن مهدي بن جعفر عن عبد الله بن المبارك عنه (وقال)
الطحاوي حدثنا روح بن الفرج حدثنا مهدي بن جعفر حدثنا عبد الله
ابن المبارك عن عنبسة بن سعيد عن الشعبي فذكره هكذا مرفوعا عن عنبسة
ونقه احمد وغيره (وفي) السنن للبيهقي حدثنا ابن أبي شيبة حدثنا ابن عليه عن
ايوب عن عمرو بن دينار عن جابر أن رجلا طعن رجلا بقرن في ركبته فأتى
النبي صلى الله عليه وسلم يستقيد فقال له حتى تبرأ (والفظ) عثمان بن أبي شيبة
فقبل له حتى تبرأ ثم ساقا الحديث الى آخره ثم ذكر عن الدارقطني أنه قال
اخطأ ابن أبي شيبة وخالفهما احمد وغيره فرووه عن ابن عليه مرسلا من
حديث عمرو وكذلك قال اصحاب عمرو عنه وهو المحفوظ (قلت) ابن أبي
شيبة امامان حافظان وقد زاد الرفع فوجب قبوله على ما عرف ولذا صحح ابن
خزم هذا الحديث من هذا الوجه ثم على تقدير تسليم ان الحديث مرسل فقد
روى مسندا ومرسلا من وجوه (قال) الحازمي قد روى هذا الحديث عن
جابر من وجوه واذا اجمعت هذه الطرق قوى الاحتجاج بها انتهى
(واخرجه) العبداني في الصغير من طريق زيد بن أبي شيبة واسد بن موسى
من طريق اخيه يحيى كلاهما عن أبي الزبير عن جابر بهذه القصة مطولة
(واخرجه) البزار من طريق مجاهد عن الشعبي مثل لفظ الامام (وقال)
الطحاوي ايضا حدثنا ربيع المؤذن حدثنا اسد بن عثمان بن حبان عن
يحيى بن أبي أنيسة عن أبي الزبير عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم أتى في
جراح فأمرهم أن يستأنواهم اسنة وحديث يحيى بن أبي أنيسة قال ابن المديني
عن يحيى بن سعيد انه احب اليه من حديث الزهري عن ابن اسحق (واخرج)

قوله استأنوا أي
ينظروا اهـ

البيهقي من طريق عبد الله بن عبد الله الاموي عن ابن جريج وعثمان بن
الاسود ويعقوب بن عطاء عن ابي الزبير عن جابر ان رجلا جرح فلراد ان
يستفيد فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقتل من الجراح حتى يبرأ
الجروح (قال) الذهبي في مختصره يعقوب ذو مناكير (قلت) لكن صاحباه
ثقتان (ثم) اخرج البيهقي من طريق ابن لمعة حدثنا ابو الزبير عن جابر رفعه
تقاص الجراحات ثم يستأني بها سنة ثم يقضى فيها بقدر ما انتهت اليه ثم قال
ورواته ضعفاء عن ابي الزبير ورووه من وجهين آخرين عن جابر ولم يصح من
ذلك شيء (قلت) رواته ابن جريج وابن الاسود وابن ابي انيسة ولا مطن فيهم
وابن لمعة ثقة لكن تغير حفظه بعد احتراق كتبه فمن سمع منه قبل ذلك
فهو صحيح يحتاج به وكأني ارا بالوجهين الآخرين حديث ابي حنيفة عن
الشعبي عن جابر وحديث عنبسة بن سعيد عن الشعبي عن جابر وفي قوله ولم
يصح من ذلك شيء نظر لا يخفى (وفي) مصنف عبد الرزاق عن الثوري عن
جيد الاعرج عن مجاهد ان رجلا جرح رجلا بقرن في فخذه فجاء النبي صلى
الله عليه وسلم لم يطالب اليه ان يعقده فقال صلى الله عليه وسلم حتى تبرأ فاني
الان يعقده فاقاده فسلت رجلاه بعد فجاء النبي صلى الله عليه وسلم فقال
ما ارى لك شيئا قد اخذت حقك (واخرجه) البيهقي من طريق امرئيل عن
ابي يحيى عن مجاهد عن ابن عباس فذكر مثله (وقال) الذهبي ابو يحيى الققات
ابن (وفي) مراسيل ابي داود عن محمد بن طلحة ان رجلا القى النبي صلى الله
عليه وسلم وقد وجأه رجل بقرن فقال يا نبي الله اقتص لي فقال له النبي صلى
الله عليه وسلم حتى تبرأ قال نعم ثم اتاه فقال يا نبي الله اقتص لي فقال له النبي
صلى الله عليه وسلم حتى تبرأ قال نعم ثم اتاه الثالثة فقال يا نبي الله اقتص لي
فأقتص فبرأ المقتص منه وبقى برجل المقتص له عرج فقال يا رسول الله
برجلي عرج فاقصص لي فقال اذهب فاقصصنا وفي رواية قلت لك انتظروا
فأبئت (ورواه) ابن عيينة وابن جريج ومجاهد عن عمرو بن دينار عن محمد بن طلحة
مثله (واخرج) ابو داود في المراسيل ايضا عن الزهري ان صفوان بن المعطل
ضرب حسان بن ثابت بالسيف على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فلم يقطع
النبي صلى الله عليه وسلم يده (واخرجه) البيهقي من طريق سليمان بن بلال

قوله يقتل مبنى

للفعل يقال يقال

امثل السلطان

فلانا اذا قبله قودا

هـ

قوله وجأ بوزن

وضع أى ضرب به

قوله أبو يحيى

واسمه زاذان أو

دينار وقيل غيره

ذلك ام

عن محمد بن أبي عتيق وموسى بن عقبة قال سئل الزهري عن رجل ضرب آخر
بالسيف في غضب ما يصنع به قال قد ضرب صفوان المحدث (وقد ذكر ابن
عبد البر هذه القصة في الاستذكار) بأنهم من هذه فقال روى سفيان الثوري
عن عيسى بن المغيرة عن بديل بن وهب أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى
طريف بن ربيعة وكان قاضياً بالشام أن صفوان بن المعطل ضرب حسان
ابن ثابت بالسيف فجاءت الانصار إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا القود
فقال عليه السلام تنتظرون فإن يبرأ أصحابكم تقتصوا وإن يميت نقدكم
فعوفي حسان فقال للانصار قد علمتم أن هوى النبي صلى الله عليه وسلم في
العفو فغفروا (قلت) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه عن سفيان فذا أمر قد
روى من عدة طرق يشد بعضها بعضاً (وقال) الطحاوي فإن قال قائل
لا يستأنى ببراء الجراح وخالف ما ذكرنا فكفى به جهلاً في خلافه كل من تقدمه
من العلماء (وفي) الاستذكار أكثر أهل العلم مالك وأبو حنيفة وأصحابهما
وسائر الكوفيين والمدينة على أنه لا يقتص من جرح ولا يودي حتى يبرأ
انتهى فلو كان يفعل بالجاني كما فعل على ما يذكره المخالف لم يكن للاستئناء
معنى إلا أنه يجب على القاطع قطع يده إن كانت جنايته قطعاً براء من ذلك الجاني
عليه أو مات فلما ثبت الاستئناء لم ينظر ما تؤول إليه الجناية ثبت بذلك أن
ما يجب فيه القصاص هو ما تؤول إليه الجناية لا غير ذلك وقد أيد الطحاوي
بالنظر فقال إن أربابنا من رجال لو قطع يده رجل خطأ فبرأ منها وجبت عليه
دية اليد ولو مات منها وجبت عليه دية النفس ولم يجب عليه في اليد شيء
ودخل ما كان يجب في اليد فيما وجب في النفس فصار الجاني كمن قتل وأيسر
كن قطع وصارت اليد لا يجب لها حكم إلا والنفس قائمة ولا يجب لها حكم
إذا كانت النفس تالفة فكان النظر على ذلك أن يكون كذلك إذا قطع يده
عمداً فإن برأ فالحكم له بدو فيها إلا وقد كان مات منها فالحكم للنفس وفيها
القصاص لا في اليد قياساً ونظراً على ما ذكرنا في حكم الخطأ ويدخل أيضاً
على من يقول أن الجاني يقتل كما قتل أن يقول إذا رماه بسهم فقتله أن يصب
الرامي فيه رميه الولي حتى يقتله وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
صبر ذي الروح فلا ينبغي أن يصبر أحد انتهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك

ولكن يقتل قتلا لا يكون معه شيء من النهي الا ترى ان رجلا لو فتح رجلا فقتله
بذلك انه لا يجب للولى ان يفعل بالقاتل كما فعل ولكنه يجب له ان يقتله لان
الحاكم اياه محرام عليه فكذلك صبره اياه فيما وسعنا حرام عليه ولكنه لا
قتله كما يقتل من حل دمه بردة او غيرهما هذا هو الظاهر وهو قول ابي حنيفة
وابي يوسف ومحمد غير ان ابا حنيفة كان لا يوجب القود على من قتل بمحجر
كما قدمنا والله اعلم

(بيان الخبر الدال على قتل المسلم بالذي)*

(أبو حنيفة) عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن هو ربيعة الرازي عن عبد الرحمن
ابن اليماني قال قتل النبي صلى الله عليه وسلم مسلما معاهد وقال أنا
أحق من وفي بذمة كذا رواه الحارثي عن محمد بن قدامة الزاهد البجلي عن
محمد بن عبد بن المنيمن عن شعبة بن سوار عنه (وقال) حدثنا ابن مرزوق
حدثنا أبو عامر حدثنا سليمان بن بلال عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن ابن
اليماني ان النبي صلى الله عليه وسلم أتى برجل من المسلمين قد قتل معاهدا
من اهل الذمة فضرب عنقه وقال أنا أولى من وفي بذمة (وأخرج) أبو داود
في المراسيل عن سليمان بن بلال عن ربيعة عن عبد الرحمن ابن اليماني حدثه
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى برجل من المسلمين قتل معاهدا من اهل
الذمة فقدمه رسول الله صلى الله عليه وسلم فضرب عنقه وقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم أنا أولى من أوفي بذمة (قال) ابن وهب نفسه انه قتله
غيلة (وأخرجه) الدارقطني مرفوعا فقال ربيعة عن عبد الرحمن ابن
اليماني عن ابن عمر رفعه انه قتل مسلما معاهدا وقال أنا أكرم من وفي
بذمة (وقال) تفرد بوضعه إبراهيم بن أبي يحيى عن ربيعة (وقد) رواه
ابن جرير عن ربيعة فلم يذكر ابن عمر انتهى (وقال) البيهقي في الاستناد
الى إبراهيم بن عمار بن مطر وهو كثير الخطأ والمخفوط عن إبراهيم كذلك
وكذلك أخرجه الشافعي عن إبراهيم انتهى (وأخرجه) عبد الرزاق عن
الثوري عن ربيعة به (وأخرجه) الدارقطني في الغرائب من رواية حبيب
عن مالك عن ربيعة كذلك (وقال) البيهقي ذكر عن أبي عبيد قال بالغى عن
ابن أبي يمي انه قال انما حدثت ربيعة به فان دار على ابن أبي يمي عن

الغيلة بكسر الغين
وسكون الهمزة
الاغتيال وهو
أن يخدعه
فيذهب به الى
موضع فيقتله فيه

ابن البيهقي (قلت) والذي عند أبي داود في المراسيل عن ربيعة عن عبد
الرحمن ابن البيهقي حديثه انه عليه السلام الحديث فقد صرح في هذه
الرواية بأن ابن البيهقي حديث ربيعة وخرج ابن أبي عمير من الوسط
ولم يذكر الحديث عليه وما ذكره عن أبي عمير بلاغ لم يذكر من باعه لينظر
في أمره (وقد) روى الحديث من وجه آخر مرسلًا رواه أبو داود عن ابن
وهب عن عبد الله بن يعقوب عن عبد الله بن عبد العزيز بن صالح الحضرمي
قال قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر مسلمًا بكافرة له غيلة
وقال أنا أولى وأحق من أوفى بذمته هكذا في نسخة المراسيل وفي غيرها
يوم حين بدل خيبر (وقال) الطحاوي حدثنا سليمان بن شعيب حدثنا
يحيى بن سلام عن محمد بن أبي حميد المدني عن محمد بن المنكدر عن النبي صلى
الله عليه وسلم بمثل حديث ابن البيهقي وذكره ابن حزم يعني حديث ابن
البيهقي ولم يعبه بغير الأرسال (قلت) وابن البيهقي المذكور هو مولى عمر
مدني نزل حران ضعفه الدارقطني وقال لا تقوم به حجة اذا وصل فكيف اذا
أرسله وكذلك لينه أبو حاتم (ولكن) ذكره ابن حبان في الثقات وربيعة
ابن أبي عبد الرحمن هو شيخ مالك مشهور وأبو عبد الرحمن اسمه فروخ ومرسل
ابن البيهقي المذكور قد روى من طرق عن أبي حنيفة ومالك والثوري
ثلاثتهم عن ربيعة وكفي هؤلاء الأئمة قدوة وقد تابعه أيضا عمر بن
المنكدر ومرسل عبد الله بن عبد العزيز نصار حجة فلا يعيب الحديث
الأرسال مع ثبوته من طرق يعقوب بعضها بعضها والله اعلم *

(ذكر خبر آخر يؤيد هذا المرسل ويشده)

(قال) الامام أبو جعفر الطحاوي في شرح مشكل الآثار حدثنا ابراهيم
ابن أبي داود حدثنا عبد الله بن صالح حدثني الليث حدثني عيسى بن
شهاب قال أخبرني سعيد بن المسيب ان عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق
قال حين قتل عمر بن الخطاب مرت على أبي لؤلؤة ومعه امرئان فلما بغتهم
ناروا فاسقط من بينهم خنجر له رأسان ومسكة في وسطه قال قلت فانظروا
له الخنجر الذي قتل به عمر فنظروا فاذا هو الخنجر الذي وصف عبد
الرحمن فانطلق عبد الله بن عمر ومعه السيف حتى دعا المرزبان فلما خرج

خوله بغتهم أي
أتيت عليهم بغتة
أه

اليه قال انطلق حتى تنظر الى فرس لي ثم تأخر عنه حتى اذا مضى بين يديه
 علاه بالسيف فلما وجد مس السيف قال لاله الا الله قال عبيد الله ودعوت
 جفينة وكان نصرانيا من نصارى الحيرة فلما خرج الى ملوته بالسيف
 فقتله بين عينيه ثم انطلق عبيد الله فقتل بنت أبي لؤؤة صغيرة تدعى
 الاسلام فلما استخلف عثمان رضى الله عنه دعا المهاجرين والانصار فقال
 اشيروا على في قتل هذا الرجل الذى فتق في الدين ما فتق فاجتمع المهاجرون
 فيه على كلمة واحدة بأمر منه بالشد عليه ويصون عثمان على قتله وكان
 فوج الناس الاعظم مع عبيد الله يقولون لجفينة والمهرمان ابعدهما الله
 تعالى فكثرت في ذلك الاختلاف ثم قال عمرو بن العاص يا امير المؤمنين
 ان هذا الامر قد اغتاك الله من ان يكون بعد ما يوبىعت وانما كان ذلك
 قبل ان يكون لك على الناس سلطان فاعرض عن عبيد الله وتفرق الناس
 عن خطبة عمرو بن العاص ووروى الرجلان والحجارية (قال) ففي هذا
 الحديث ان عبيد الله قتل جفينة وهو شرك وضرب الهرمان وهو كافر ثم
 كان اسلامه بعد ذلك فاشار المهاجرون على عثمان بقتل عبيد الله وعلى رضى
 الله عنه فيهم فبحال ان يكون قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يقتل مؤمن
 بكافر يراد به غير الحربى ثم يشير المهاجرون وفيهم على على عثمان بقتل عبيد
 الله بكافر ذي انتهى (وتعقبه) البيهقي بان في الحديث انه قتل ابنة ابي
 لؤؤة صغيرة تدعى الاسلام ولا نسلم ان الهرمان كان كافرا بل كان قد اسلم
 وفرض له عمر ايتى اى فيجوز ان يكون انما استعملوا سيفك دم عبيد الله بها
 لا بجفينة والمهرمان (والجواب) ان في هذا الحديث ما يدل على انه اراد قتله
 بجفينة والمهرمان وهو قولهم ابعدهما الله فبحال ان يكون عثمان اراد ان
 يقتله بغيرهما او يقول الناس ابعدهما الله ثم لا يقول لهم انى لم ارد قتله
 بهذين اغارت قتله بالحجارية ولكنه اراد قتله بهما وبالحجارية الاتراء
 يقول فكثرت في ذلك الاختلاف فدل ذلك ان عثمان انما اراد قتله بمن قتل
 وفيهم الهرمان جفينة

* * *

(ذ كر خبر ثان يؤيد ما ذكرنا)

(ابو حنيفة) ن سجاد عن ابراهيم ان رجلا من بني شيبان قتل رجلا نصرانيا

من أهل الحيرة فكتب إلى الكوفة إلى عمر بن الخطاب بذلك فكتب إليه
 أن ادفعه إلى أولياء القتل فإن شاءوا قتلوه وإن شاءوا عفووا ثم كتب
 إليه أن افده بالدية من بيت المال وذلك أنه بلغه أنه فارس من فرسان
 العرب كذا رواه الحسن بن زياد في مسنده عنه ومن طريقه أن جرحه ابن
 خنيس (وقال) عبد الرزاق أخبرنا الثوري عن حماد عن إبراهيم أن رجلاً
 قتل رجلاً من أهل الكتاب من الحيرة فأقامته عمر رضي الله عنه (وفي)
 رواية فدفع إلى ولي له يقال له حنين فجعلوا يهملون له القتل حنين فيقول
 حتى يجيء الغضب فقالوا ذلك مراراً كل ذلك يقول حتى يجيء الغضب
 فقتله وهكذا رواه الشافعي عن محمد بن الحسن عن أبي حنيفة تحتصر وفيه
 وكتب عمر بعد ذلك أن كان الرجل لم يقتل فلا تقتلوه (قال) البيهقي فأرأوا
 أن عمر أراد أن يرضيهم من الدية (قال) الشافعي الذي رجع إليه أولى
 ولعله أراد أن يخففه بالقتل ولا يقتله (قلت) أرضاؤهم عن القتل لا ينافي
 وجوب القتل أذ مع وجوبه لولي أن يعفو ويأخذ الدية كما حكى البيهقي فيما
 نقله في باب إيجاب القصاص في العمدة عن أبي العالية في قوله تعالى ذلك
 تخفيف من ربكم يقول حين أطعتم الدية ولا تحمل لاهل التوراة انما
 قصاص لا غيره وكان أهل الأقبيل يقولون انما هو عفو وليس به قتل
 لهذه الأمة القود والدية والعفو واذفهموا من قول عمر لا تقتلوه لعلمهم
 برضون بالدية لم يكن ذلك رجوعاً عنه عن وجوب القتل وكيف يظن
 بعمر أنه يخبرهم في قتله أو العفو ثم لا يريد القتل بل التخفيف ومن أين يفهم
 الأولياء هذا المراد من قول عمر فإن شاءوا قتلوا بل الذي فيه هو أمنه بأباحة
 القتل ولهذا قتل وكيف يجعل له إرادة التخفيف فيتلفظ بلفظ نعم منه القتل
 لا التخفيف به هذا لا يظن به (وأخرج) الطبراني حديث الباب من طريق
 شعبه عن عبد الملك بن ميسرة عن النزال بن سبرة بلفظ قتل رجل من المسلمين
 رجلاً من الكفار فذهب أخوه إلى عمر فكتب عمر أنه يقتل فجعلوا يقولون
 أقتل حنين فيقول حتى يجيء الغضب قال فكتب أن يودي ولا يقتل (قال)
 فهذا عمر قد رأى أيضاً أن يقتل المسلم بالكافر وكتب به إلى عامله بمحضرة
 أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يذكره منهم عليه أحد في هذا عندنا

على المتابعة منهم له على ذلك وكتابه بعد هذا لا يقتل يحتمل ان يكون ذلك كان
منه على انه كره ان يبيع دمه لما كان من وقوفه عن قتله وجعل ذلك شبهة
منه بهما من القتل وجعل له ما يجعل في القتل العمد الذي تدخله شبهة وهو
الدية (وقد) قال أهل المدينة ان المسلم اذا قتل الذمي قتله غيلة على ماله انه
يقتل به فاذا كان هذا عندهم خارجا من قول النبي صلى الله عليه وسلم
لا يقتل مسلم بكافر فساتكرون على مخالفكم ان يكون كذلك الذي
الما هذا خارجا من قوله صلى الله عليه وسلم المذكور والنبي صلى الله عليه
وسلم لم يشترط من الكفار احدا فكلما كان لهم ان يخرجوا من الكفار من أريد
ماله كان تخالفهم ان يخرج أيضا من وجبت ذمته انتهى (وحدث) التزالي
ابن سيرة المذكور أخرجه ابن أبي شيبة وصححه ابن خزم وذكر البيهقي انه ناظر
رجل الشافعي في هذه المسئلة فقال الشافعي أخبرنا محمد بن الحسن أخبرنا
محمد بن يزيد أخبرنا سفيان بن حسين عن الزهري ان ابن شاس المجزاعي
قتل جلاما من انباط الشام فرفع الى عثمان فأمر بقتله فكله الزبير وناس من
حساب رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهوه عن قتله فجعل دية ألف دينار
(ثم قال) قال الشافعي هذا من حديث من يجهل فان كان غير ثابت فدفع
الاحتجاج به وان كان ثابتا فقد رجمت انه أراد قتله فذمه الصحابة فرجع لهم
وهذا عثمان وهم من على ان لا يقتل مسلم بكافر فكيف خالفهم (قلت)
محمد بن يزيد هو الكلابي مولى خولان أبو يزيد أو أبو سعيد أو أبو اسحق
الواسطي أصله شامي ثقة عابد أخرج له أبو داود والترمذي والنسائي ووثقه
ابن معين وأبو داود وقال أحمد كان ثبتا في الحديث (وسفيان) بن حسين
ابن حسن أبو محمد الواسطي أو أبو الحسن أخرج له البخاري في التلخيص
ومسلم والاربعة فلا أدري من الذي يجهل من هؤلاء وكان الوجه ان يرد
الشافعي بالانقطاع بين الزهري وعثمان (وقد) ذكر البيهقي فيما بعد في باب
دية أهل الذمة اثر عن عثمان (ثم قال) وقد روى عن عثمان خلاف
هذا بأسنادين أحدهما غير محفوظ والاخر منقطع وقد ذكرناهما في باب
لا يقتل مؤمن بكافرا انتهى كلامه وكانه يشير بالمنقطع الى هذا الاثر الذي
رواه عن الزهري وذكر البيهقي ان المنساق المذكور قال للشافعي هل

ثبت عندكم عن محمد بن جندب قال الشافعي ولا حرف وهذه الاحاديث
منقطة او ضمايف او تجمع الانقطاع والضعف (قات) المنقطع اذا روى
من وجه آخر منقطعا كان حجة عند الشافعي (ثم) ذكر اليه في ائرا عن علي
رضي الله عنه فقال الشافعي اخبرنا محمد بن الحسن ان ابن ابي قيس بن الربيع
عن ابان بن تغلب عن الحسن بن ميمون عن عبد الله بن عبد الله مولى بني
هاشم عن ابي الجنب الاسدي قال اتى علي بن رجل من المسلمين قتل رجلا
من اهل المدينة فقامت عليه المدينة فامر بقتله فجاء اخوه فقال قد عفوت
قال فلعلهم هدوك وافرؤك وافرؤك قال لا ولا اكر قتل لا برد علي اخي
وعوضوني فرضيت قال انت اعلم من كانت له ذمة فادمه كذمتنا وذنبه
كذبتنا (ثم) اشار الى تضعيفه فقال عن الدارقطني ابو الجنب ضعيف
(وقال) الشافعي في حديث ابي حنيفة عن علي ما دلكم ان عليا لا يروى عن
النبي صلى الله عليه وسلم شيئا ويقول بخلافه انتهى (قات) قد روى عن
الحكم بن عتيبة ان علي بن ابي طالب وابن مسعود قالان قتل يهوديا
او نصرانيا قتل به قال ابن حزم هو مرسل وصح عن عمر بن عبد العزيز كما
روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر بن عمرو بن ميمون قال شهدت
كتاب عمر بن عبد العزيز الى بعض امرائه في مسلم قتل ذميا فامر ان يدفعه
الى وليه فان شاء قتل وان شاء عفا عنه قال عمر ودفعت اليه فضرب عنقه
وانا انظر وصح ايضا عن ابراهيم النخعي قال يقتل المسلم المحر باليهودي
والنصراني (وروى) عن الشعبي مثله وهو قول ابن ابي ايمى وعثمان بن
انتهى كلامه (وروى) ابن ابي شيبة بسند صحيح ان رجلا من النبط عدا
عليه رجل من اهل المدينة فقتله قتل غيلة فاتي به ابان بن عثمان وهو اذ ذاك
على المدينة فامر بالمسلم الذي قتل الذي ان يقتل وابان معه ودم من فقه
المدينة قال عمر بن شعيب ما رأيت احدا اعلم بحديث ولا فقه منه والله
اعلم (بيان تاويل الحديث الذي يضاد ما ذكرنا) *

التي نسبة الى
بييع البت وهو
الطبلسان من خز
ونحوه اه

(الخرج) ابو داود في السنن عن قيس بن عباد قال انطلقت انا والاشترالى
على رضي الله عنه فقلنا هل عهد اليك رسول الله صلى الله عليه وسلم
شيئا لم يعمده الى الناس عامة قال لا الا ما في كتابي هذا فانخرج كتابا من

قرب سبفه فاذا فيه المؤمنون تكافأوا مؤمنهم وهم يد على من سواهم ويسى
بذمتهم أذناهم الا لا يقتل مؤمن بكافرو ولا ذوة عهد في عهد من احدث حدثا
فعل نفسه ومن احدث حدثا أو أدى محدثا فإليه لعنة الله والملائكة
والناس أجمعين (وأخرجه) النسائي والطحاوي وأخرج البخاري من
طريق الشعبي عن أبي جحيفة قال سألت عليا هل عندكم من رسول الله صلى
الله عليه وسلم علم سوى القرآن قال والذي فاق الحجة وبر النعمة ما عندنا
من رسول الله صلى الله عليه وسلم علم سوى القرآن وما في العجيفة قال
قلت ما في العجيفة قال العقل وفكك الاسيروان لا يقتل مسلم بكافرو ورواه
أحمد وأصحاب السنن الا النسائي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن
جده عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله ورواه ابن ماجه من حديث ابن
عباس وابن جابر في صحيحه من حديث ابن عمر (وروى) الشافعي من
رواية عطاء وطاوس والحسن مرسلان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
يوم الفتح لا يقتل مؤمن بكافر ورواه البيهقي من حديث عمران بن الحصين
وعائشة وحديث عمران عند البزار وحديث عائشة عند أبي داود والنسائي
ينذهب قوم الى هذه الآثار وقالوا ان المسلم اذا قتل الكافر متممدا لم يقتل
به وروى ذلك عن جماعة من الصحابة وجماعة من التابعين ومالك والاذاعي
والشافعي وأحمد واسحق واحتجوا بهذه الآثار المقتدمة وخالفهم آخرون
فقالوا المحتج بهم في حديث علي هو قوله لا يقتل مؤمن بكافرو ولا ذوة عهد في
عهد وليس معناه على ما حاتم عليه والا كان لمحمد رسول الله صلى الله عليه
وسلم ابعد الناس من ذلك وان كان لا يقتل مؤمن بكافرو ولا ذوة عهد في عهد
فلما لم يكن اغظه كذلك وانما هو ولا ذوة عهد في عهد علمنا بذلك ان ذا العهد
هو المعنى بالقصاص قصاص ذلك كقوله لا يقتل مؤمن ولا ذوة عهد في عهد
بكافرو وقد علمنا ان ذا العهد كافر فدل ذلك ان الكافر الذي منع النبي
صلى الله عليه وسلم ان يقتل به المؤمن في هذا الحديث هو الكافر الذي
لا عهد له فهذا مما لا اختلاف فيه بين المسلمين ان المؤمن لا يقتل بالكافر
المحربي وان ذا العهد الكافر الذي قد صار له ذمة لا يقتل به أيضا وعلى هذا

التأويل لاتضاد في الآثار (قال) الطحاوي وقد نجد مثل هذا كثيرا في القرآن قال الله عز وجل واللاهي يتسنن من المحيض من نساءكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة اشهر واللاهي لم يحضن فكان معنى ذلك واللاهي يتسنن من المحيض واللاهي لم يحضن ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة اشهر فقدم وآخر فكذلك قوله لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذوه عهده انما مراده فيه والله اعلم لا يقتل مؤمن ولا ذوه عهده بكافر فقدم وآخر والكافر الذي منع ان يقتل به المؤمن هو غير المعاهد (فان قات) هلا يجعل قوله ولا ذوه عهده مستأنفا فيكون المعنى ولا يقتل المعاهد في عهده لانه صار له ذمة فيناخرم سفك دمه (فالجواب) ان هذا الحديث انما سبق في الدماء المسفوك بعضها ببعض لانه قال المسلمون يدعي من سواهم تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم ثم قال لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذوه عهده في عهده فانما جرى الكلام على الدماء التي توجد قصاصا ولم يجر على حرمة دم بهد فيحمل الحديث على ذلك والله اعلم

* * *

• (ذ كرماء يد الذي ذهبننا اليه بالنظر والقياس) •

(قال) الامام ابو جعفر الطحاوي والنظر عندنا شاهد لما ذكرنا وذلك انا رأينا الحر في دمه حلال وماله حلال فاذا صار ذميا حرم ماله ودمه كحرمة دم المسلم وماله ثم رأينا من سرق من مال الذي ما يجب به القطع قطع كماله قطع في مال المسلم فلما كانت العقوبات في انتهاك المال الذي قد حرم بالذمة كالعقوبات في انتهاك المال الذي قد حرم بالاسلام كان يجب في النظر ايضا ان تكون العقوبة في الدم الذي حرم بالذمة كالعقوبة في الذي قد حرم بالاسلام (فان قات) قدرنا العقوبات الواجبات في انتهاك حرمة الاموال فدفق بينها وبين العقوبات الواجبات في انتهاك حرمة الدم وذلك انا رأينا العبد يسرق من مال مولاه فلا يقطع ويقتل مولاه فيقتل ففرق بين ذلك فما تنكرون ايضا ان يكون قد فرق بين ما يجب في انتهاك مال الذي ودمه (فالجواب) هذا الذي ذكرت قد زاد ما ذهبننا اليه توكيدا لانك ذكرت انهم اجمعوا على ان العبد لا يقطع في مال مولاه وانه يقتل بمولاه وبسيد مولاه فما وصفت من ذلك كما ذكرت فقد خففوا امر المال وأكثروا امر الدم

فأوجبوا العقوبة في الدم حيث لم يوجبوها في المال فلما ثبت تأكيد أمر الدم وتخفيف أمر المال ثم رأينا مال الذي يجب في انتهاكه على المسلم من العقوبة كما يجب عليه في انتهاك مال المسلم كان دمه أخرى ان يكون عليه في انتهاك حرمة من العقوبة ما يكون عليه في انتهاك حرمة دم المسلم وقد أجمعوا ان ذميا لو قتل ذميا ثم أسلم القاتل انه يقتل بالذمي الذي قتله في حال كفره ولا يبطل ذلك اسلامه فلما رأينا الاسلام الطارئ على القتل لا يبطل القتل الذي كان في حال الكفر وكانت الحدود مقامها أخذها ولا تؤخذ على مال لا يجب في البدن مع تلك الحال لا يجب عليه شيء وان له لوجرحه وهو مسلم ثم ارتد عيناذا بالله فقاتل لم يقتل فصارت ردة التي تقدمت الجناية والتي طرأت عليها في دمه القتل سواء في مكان كذلك في النظر ان يكون القاتل قبل جنايته وبعد جنايته سواء فلما كان اسلامه بعد جنايته قبل ان يقتل بها لا يدفع عنه القود كان كذلك اسلامه المتقدم على جنايته لا يدفع عنه القود وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وجههم الله تعالى *

*(بيان الخبر الدال على ترك القود بالقسامة والجمع بينها)

وبين الدية وان المذمعي عليهم يبدون بالاثمان فيها)*

(الحنفية) عن حماد بن ابراهيم انه وجد قتيلا على عهد عمر في بئر لا يدرون من قتله بين وادعة وخيوان فبلغ ذلك عمر فكتب ان يقسموا ما بينهما فأيهما كان أقرب الى القتل يخرج منهم خمسة رجل فيقسمون بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلا وعليهم الدية كذا رواه الحسن بن زياد عنه (وأخرجه) ابن خزيمة ومن طريقه (وقال) البيهقي أبو عوانة عن مغيرة عن عامر الشعبي ان قتيلا وجد في خربة من خرب وادعة همدان فرفع الى عمر فاحلفهم خمسين مائة ما قتلناه ولا علمنا قاتلا ثم غرههم الدية ثم قال يا معشر همدان حقنتم دماءكم بأيمانكم فأي بطل دم هذا الرجل المسلم (وقال) الشافعي حدثنا سفيان عن منصور عن الشعبي ان عمر كتب في قتيلا وجد بين خيوان وادعة أن يقاس ما بين القريتين وقال أيهما كان أقرب فابعث الى منهم بخمسين رجلا حتى يوافوني بحكمة فكان القتل الى وادعة أقرب فأخرج اليه منهم خمسة رجل لا ووافوه بحكمة فأدخلهم الحجر فأحلفهم ثم قضى عليهم

بالدية قالوا ما وقت أسوالنا إيماننا ولا إيماننا أموالنا قال عمر كذلك الأمر
 (قال) الشافعي وعن سفيان عن عاصم عن الشعبي فقال حقنتم بأيمانكم
 مادكم ولا يبطل دم مسلم (ثم) أخرج البيهقي من طريق محمد بن يعلى عن عمر بن
 صبيح عن مقاتل بن حبان عن صفوان بن سليم عن ابن المسيب قال لما حج
 عمر هجته الأخيرة غودر رجل من المسلمين قتيلا بين وادعة وأرحب فبعث
 اليهم عمر بعد نسكه وقال لهم هل علمتم لهذا قاتلنا منكم قالوا لا فاستخرج منهم
 خمسين شيخا فأدخلهم المحطيم واستخلفهم بالله رب هذا البيت المحرام ورب
 هذا البلد المحرام أنكم لم تقتلوه ولا علمتم له قاتلا فخافوا بذلك فلما جافوا قال
 أدوا دية مغنطة من أسنان الابل أو من الدنانير والدراهم دية وثلاثا فقال
 رجل منهم يقال له سنان يا أمير المؤمنين وما يجزئني عيني عن مالي قال لا إنما
 قضيت عليكم بقضاء نبيكم صلى الله عليه وسلم فأخذوا دنانير (وأخرج) أيضا
 من طريق أبي الأحوص عن الكلبى عن أبي صالح عن ابن عباس وجد رجل
 من الأنصار قتيلا في دالية ناس من يهود فبعث رسول الله صلى الله عليه
 وسلم اليهم وأخذ منهم خمسين رجلا من خيارهم فاستخلفهم بالله ما قتلنا ولا
 علمنا قاتلا وجعل عليهم الدية فقالوا لقد قضى بما قضى فينا نبينا موسى عليه
 السلام (وأخرج) أبوداود معناه من حديث عبد الرحمن بن بريد قال إن
 سهلا والله أوهم الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب إلى يهود
 أنه قد وجد بين أظهركم قتيل فدوه فكتبوا يحلفون بالله خمسين عينا ما قتلناه
 ولا علمنا له قاتلا قال فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده بمائة ناقة
 (وأخرج) أيضا من طريق الزهري عن أبي سلمة وسليمان بن يسار عن
 رجال من الأنصار أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لليهود وبدأهم يحلف
 منكم خمسون رجلا فابوا فقال للأنصار استحقوا فقالوا يخلف على الغيب
 يا رسول الله فجعلها رسول الله صلى الله عليه وسلم دية على اليهود لانه وجد
 بين أظهرهم (ورواه) عبد الرزاق في مصنفه عن معمر عن الزهري (وقد)
 تكلم البيهقي على هذا الباب ونحن ذا كرون كلامه ثم الجواب عنه
 بالانصاف فنقول أورد البيهقي حديث سهل بن أبي حنمة من طرق وفيها
 البداهة بإيمان المدعين (ثم قال) ورواه ابن عيينة عن يحيى بن سعيد فغالف

الجماعة في لفظه ثم أسند من رواية الحميدي عن ابن عيينة وفيه البداعة
 بإيمان المدعي عليهم وهم اليهود (قلت) والذي في مسند الحميدي عن ابن
 عيينة فيه بإيمان المدعين موافقة الجماعة (وكذا) أخرجه النسائي عن
 محمد بن منصور عن ابن عيينة (ثم) ذكر البيهقي حديث سعيد بن عبيد عن
 بشير بن يسار عن سهل وفيه انه عليه السلام قال لهم تأتون بالبيئة على من
 قتل قالوا ما لنا ببيئة قال فيحلفون لكم الحديث (ثم قال) ورواه البخاري
 وأخرجه مسلم من غير سياق المتن وقال غير مشكل على المعارف ان يحيى بن
 سعيد أحفظ من سعيد بن عبيد وأرفع منه فحديثه أولى (ثم قال) البيهقي وان
 صحت رواية سعيد فهي لا تخالف رواية يحيى أنه قد يربط بالبيئة الايمان
 مع الفلوت كما في رواية يحيى ثم يرتها على المدعي عليهم عند ذكول المدعين
 (قلت) لا وجه لقشرك بك البيهقي بقوله وان صحت رواية سعيد مع ثقته
 وأخرج البخاري حديثه هذا (وأخرجه) مسلم أيضا ولم يشك في صحته وإنما
 يرجع يحيى على سعيد (وقد) جاءت أحاديث بعضها رواية سعيد وتقومها
 (منها) ما ذكره البيهقي بعد (ومنها) ما أخرجه أبو داود بسند حسن عن رافع
 ابن خديج قال أصبح رجل من الأنصار مقبولا بخيبر فأنطى أولياؤه الى النبي
 صلى الله عليه وسلم فذكروا ذلك له فقال ألكم شاهدان شهدان على قاتل
 صاحبكم قالوا يا رسول الله لم يكن به أحد من المسلمين وإنما هم يهود وقد
 يجهلون على أعناقهم من هذا قال فاختار منهم تسعين فاستخلفهم فأبوا فوداه
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده (وقد) ذكر البيهقي هذا الحديث
 بعد في باب الشهادة على الجناية ورواه ابن أبي شيبة بسند صحيح عن الغمام
 ابن عبد الرحمن المذني الكوفي قال أنما في رجلان من أهل الكوفة الى عمر
 ابن الخطاب فوجداه قد صدر عن البيت فقالا ان ابن عمنا قتل ونحن
 اليه شرع سواء في الدم وهو ساكت فمن موافق شاهدان ذوا عدل
 فحيثما نزه على من قتله فنقيدكم منه وهذا هو الذي تشهد له الأصول
 الشريفة من ان البيئة على المدعي واليمين على المدعى عليه فكان الوجه
 ترجيح هذه الدلالة على ما يعارضها وتأييد البيهقي لرواية سعيد تعسف
 ومخالفة للظاهر وحين قالوا ما لنا ببيئة عقب عليه السلام ذلك بقوله فيحلفون

لكم فكيف يقول البيهقي وقد يطالبهم بالبينة ثم يعرض عليهم الأئمة
ثم يرد ما على المتدعي عليهم (ثم) ذكر البيهقي حديث عبد الرحمن بن
وإنكاره على سهل فيما رواه ثم نقل عن الشافعي بعد أن ذكر له الحديث
فقال لي قائل ما منكم أن تأخذ به إذا قلت لا أعلم ابن مجيد سمع من النبي
صلى الله عليه وسلم فيكون مرسلًا وسنًا ولا يالك تثبت المرسل وسهل له
محبته وساق سبيلًا لا يشبهه إلا الثبات فأخذت به لما وصفت (قات)
ابن مجيد هو عبد الرحمن بن مجيد بن وهب بن قبيط أخو بني حارثة أدرك النبي
صلى الله عليه وسلم وذكروا ابن حبان وغيره في الصحابة وقال العسكري ثبت
له محبة وجمع الترمذي من روايته حديث ردوا السائل ولو بظلم محرق
ومن المعلوم أن مسلمًا أنكر في اشتراط الاتصال بثبوت اللقاء والسماع
واكتفى بإمكان اللقاء فعلى هذا لا يكون الحديث مرسلًا وإن لم تثبت سماعه
(وقول) الشافعي وسنًا ولا يالك صوابه أن يقال ولا أنت ثم الظاهر أن
كلامه مع محمد بن الحسن والذي في كتب الخفية أن مذهبه ومذهب أصحابه
قبول المرسل وكذا مذهب مالك (وقد) حكى ابن جرير الطبري أن ذلك
مذهب السلف وأن رد المرسل ما حدث الأبعد المسائتين وسهل وإن سمع
من النبي صلى الله عليه وسلم لكن روايته لهذا الحديث مرسله لأنه كان
صغيرًا في ذلك الوقت وذلك أنه ولد سنة ثلاث من الهجرة وغزوة خيبر كانت
سنة سبع وهذه القضية قبل ذلك حين كانت خيبر ضلًا لأنه ورد في بعض
طرق هذا الحديث في الصحيحين وهي يومئذ صلح وأيضًا فإن النبي صلى الله
عليه وسلم قال لهم أمان تدواصاحبكم وأمان تؤذونابحرب وهذا الكلام
لا يقال إلا لمن كان في صلح وأمان وقد صرح سهل في رواية مالك أنه أخبره
رجال من كبار قومه فهذا يكشف لك أنه أخذ القضية من هؤلاء ولم يشهدوا
فتمبين أن روايته لهذا الحديث مرسله (ثم) أن حديثه مضطرب أسناده واهتم
(أما) الأسناد فلما في اختلاف الرواة عن مالك في قوله أخبره رجال من كبار
قومه (هكذا) رواه يحيى بن يحيى عن مالك (وفي) رواية أخبره رجال من
كبار قومه وهي رواية ابن بكير عن مالك (وفي) رواية أخبره هو ورجال من
كبار قومه وهي رواية الشافعي عن مالك وذكر البيهقي أن رواية ابن وهب

الجوابية الشافعية عن مالك والذي في التمهيد أن ابن وهب تابع يحيى على
 ما يخلاف ما ذكره البيهقي عن ابن وهب (وأما) المتن فن جهة اختلاف
 رواية يحيى ورواية سعيد وخالفه ابن عيينة ومع إرساله واضطرابه خالف
 الأصول الشرعية وحديث ابن مجيد سلم من ذلك كله (وروى) معناه من
 وجوه كثيرة تقدم بعضها وهو الأول برسول الله صلى الله عليه وسلم أن
 لا يأمر أحدا بخلاف على ما لا علم له به (وقد روى) البيهقي نفسه من طريق
 أبي اسحق حدثني محمد بن إبراهيم التيمي عن عبد الرحمن بن مجيد قال التيمي
 والله ما كان سهل بأكثر علماً منه ولكنه كان أسن منه أنه قال له والله
 ما هكذا كان الشأن ولكنه سهل أو هم ما قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أحلفوا على ما لا علم لكم به ولكنه كتب اليه ودخبر الحديث وأيضاً
 فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال لحويصة وحبيصة وعبد الرحمن أنحلفون
 وتسحقون دم صاحبكم وعند الشافعي التيمين يجب على عبد الرحمن وحده
 لأنه أنحلفوا مع حويصة وحبيصة فهما ولاعين عامهما (ثم) ذكر البيهقي
 عن الشافعي أنه قال له ذلك القائل أي الذي ناظره في هذه المسألة فامنعك
 أن تأخذ بحديث الزهري أي الذي تقدم من كتاب أبيه داود قال فقلت
 مرسل والقبيل انصاري والانصار يرون بالعمية أولى بالعلم به من غيرهم إذ
 كان كل ثمة (ثم قال) البيهقي بعد أن أورد حديث الزهري بتمامه فهذا
 مرسل بترك تسمية الاثنين حديثهما وهو يخالف الحديث المتصل في البداية
 بالقسامة وفي إعطاء الدية والثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وداه
 من عنده وخالفه ابن جريج وغيره في إعطائه فقال عن رجل من أصحاب النبي
 صلى الله عليه وسلم (قلت) حديث الزهري مسند متصل (وقال) ابن عبد
 البرقي التمهيد هو حديث ثابت وفي الاستذكار هو حجة قاطعة للثوري
 وأبي حنيفة وسائر أهل الكوفة (ثم) أنا ولوسلما أنه مرسل فحديث سهل
 أيضاً مرسل غير متصل كما تقدم وقول الشافعي والانصار يرون بالعمية أولى
 بالعلم به (قلنا) ابن مجيد أيضاً منهم والزهري أيضاً منهم وهو وإن خالف
 حديث سهل في البداية بالقسامة فقد تأيد بعدة أحاديث تقدم بعضها
 وتابعه أيضاً بدلالة الأصول ولأن رواة أئمة فقهاء حفظوا لا يعدل بينهم

غيرهم وما فيه من جعل المدينة عليهم يؤيده ما في حديث ابن جبير انه عليه السلام كتب اليهم انه قد وجد فيكم قتيل بين أيديكم فدوه (وفي) الصحيحين اما ان تدوا صاحبكم واما ان تؤذوا بحرب من الله ورسوله (ووجه) التوفيق بين هذه الاحاديث وبين ما في حديث سهل انه عليه السلام أوجبها عليهم ثم تبرع بها عنهم (وقال) الزهري في شرح مسلم معناه انه عليه السلام اشتراها من أهل الصدقات بعد ان ملكوها ثم دفعها لتبرعوا إلى أهل القتل قال وهو المختار وقاله جهوذا صاحبنا وغيره ثم انتهى (وهذا) بزل الاختلاف وحديث عمر عن الزهري مفسر وحديث ابن جريج وغيره مجمل فيرد على المفسر ولا يكون بينهما اختلاف (ثم) ان لفظ حديث ابن جريج عن الزهري انه صلى الله عليه وسلم أقر القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية ف قضى بها بين أناس من الانصار في قتيل ادعوه على اليهود فصرح في هذا الحديث الصحيح انه قضى بها في قتيل الانصار كقسامة الجاهلية وقد ذكر البيهقي فيما بعد في باب ما جاء في قسامة الجاهلية من طريق البخاري عن ابن عباس ان ابا طالب بدأ بأيمان المدعي عليهم فدل ذلك على انه عليه السلام بدأ أيضا في قتيل الانصار بالمدعي عليهم وذكر أيضا فيما بعد حديثا عزاه إلى البخاري وفيه أيضا انه عليه السلام بدأ بأيمان اليهود وان عمر فعل ذلك (ثم) ان لفظ مسلم عن أبي سلمة وسليمان بن يسار عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم من الانصار انه صلى الله عليه وسلم أقر القسامة (وفي) مصنف عبد الرزاق عن رجال من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والظاهر ان الجميع حديث واحد فلا نسلم ان الحديث مرسل كما زعم الشافعي رضي الله عنه ولو كان مرسل لما أخرجه مسلم في صحيحه (ثم) ذكر البيهقي بعد سياق قصة قتيل خيوان من طريق الشافعي ما نصه فذكر الشافعي في الجواب عنه بما يخالفون عمر في هذه القضية من الاحكام (قلت) انما خالفوه في تلك الاحكام لانه قامت عندهم فيها أدلة أقوى من قول علي رضي الله عنه وقد ذكر عيسى بن ابان في كتاب الحجج ان محمدا قال قد تركتم من حديث عمر أشياء لانه كتب إلى عامله باليمن ابعت بهم إلى مكة وأنتم تقولون يدفع في المحكومة إلى أقرب القضاة وفيه انه استعملهم في الحجر

الحج ثم تذكرون ان يستخلف الافي بحاس المحكم حيث كان (وفيه) انه قال
 بالله ابعث الى بنحسين رجلا وعندكم الخيار للذعي (وفيه) حقنتم بأيمانكم
 قماكم وعندكم ان لم يحلفوا لم يقتلوا (ثم) أجاب ابن ابان بما ملخصه انه اراد
 ان يتولى المحكم وان عامله لا يقوم فيه مقامه لينتشر في البلاد ويعمل به من
 بعده ولهذا فعله في أشهر المواضع وهو الحجاز ابراء أهل الموسم وينقلوه الى
 الاتفاق ولا شك ان نوابه كانوا يقضون في البلاد النائية ولو وجب حمل كل
 أحد اليه لم يكتب الى أبي موسى وغيره في الاحكام ولهذا لم يستخلف عمر
 والائمة بعده احد في الحجاز وانما كتب عمر ان كان لم يقتل لا يقتلوه احتياطا
 واستعظاما للدم ولم يقل ابعث الى بنحسين تخبرهم انت ولم يكن يولي جاهلا
 وانما كتب الى من يعلم ان الخيار للذعي لانه يستخلف لم فكيف يستخلف
 من لا يريدونه وانما قال حقنتم بأيمانكم دماءكم لانهم لم يحلفوا حبسوا
 حتى يقر وافيقتلوا أو يحلفوا فأيمانهم حقنت دماءهم اذ تخلصوا بهامن
 القتل أو الحبس كقوله تعالى ويذرا عنها العذاب ان تشهد فلم تلعن
 حبست حتى تلعن فتجأوا وتقر فترجم انتهى (ثم) ذكر البيهقي ان الشافعي
 قيل له اثبات هو عندك أي قضية عمر المتقدمة قال لا تخارواه الشعبي
 عن الحارث الاعور والحارث مجهول ونحن نروى عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بالاسناد الثابت انه بدأ بالذعي فلما لم يحلفوا قال فتبرأكم يهود
 بنحسين يميننا واذا قال تبرأكم يهود فلا تكون عليهم غرامة ولما لم يقبل
 الانصار يون أيمانهم وداه النبي صلى الله عليه وسلم ولم يجعل على يهود شيئا
 والقتيل بين أظهرهم (قلت) لم يذكر أحد فيما علمنا ان الشعبي رواه
 عن الحارث الاعور غير الشافعي ولم يذكر سنده في ذلك وقد رواه الطحاوي
 بسنده عن الشعبي عن الحارث الوادعي وابن الازمع وفيه قال الحارث
 فكنت فيمن اقسم ثم غرنا الدية وسيماني ان محالدا رواه عن الشعبي
 كذلك (وأخرج) الطحاوي من طريق زهير بن معاوية عن أبي اسحق عن
 الحارث بن الازمع قال قتل قتيل بين وادعه وحى آخر والقتيل الى وادعه
 أقرب فقال عمر لو ادعة الحديث فهذا يدل على انه هو الواسطة لا الحارث
 الاعور كما زعم الشافعي (ورواه) أيضا عبد الرزاق عن الثوري عن منصور

عن الحكم عن الحارث بن الأزعم (ثم) قال ابي يعقوب قال الربيع المرادي
 أخبرني بعض أهل العلم عن جرير عن مغيرة عن الشعبي قال الحارث الأعور
 كان كذابا (قلت) ليس فيما نحن فيه ذكر للأعور وإنما هو الحارث الوادعي
 وقد ذكره أبو عمرو وغيره في الصحابة وذكره ابن حجب أن في ثقات التابعين
 (ثم) أن الحارث الأعور أن تكلموا فيه فليس بمجهول كما زعم الشافعي بل
 هو معروف روى عنه البخاري والشيخ والسبيعي وغيرهم (ثم) ذكر الربيع
 أنه روى عن مجالد عن الشعبي عن مسروق عن عمر قال ومج
 (قلت) أخرج له مسلم والأربعة وقد تغير في آخر عمره (ثم قال) روى عن

مطرف عن أبي اسحق عن الحارث بن الأزعم عن عمر وأبو اسحق لم يسمعه
 منه (وروى) ابن المديني عن أبي زيد عن شعبة سمعت أبا اسحق يحدث
 حديث الحارث بن الأزعم أن قتيلا وجد بين وادعة وخيوان فقلت
 يا أبا اسحق من حدثك قال مجالد عن الشعبي عن الحارث فعادت رواية
 أبي اسحق إلى مجالد واختلف فيه على مجالد (قلت) قد رواه الثقات عن
 أبي اسحق عن الحارث هكذا بلا واسطة ويحتمل أن يكون سمعه بالعلو من
 الحارث ثم بالنزول عن مجالد عن الشعبي عن الحارث ولا مانع من ذلك ولا
 يعود روايته إلى مجالد إلا إذا لم يثبت في أبي اسحق الحارث وهذا الاثرون
 كان منقطعاً فقد عساه ما تقدم من الأحاديث (وفي) التمهيد روى مالك
 عن ابن شهاب عن عراك بن مالك وسليمان بن يسار أن عمر بن الخطاب
 بدأ المدعي عليهم بالائيمان في القسامة (وأخرج) ابن أبي شيبة عن ابن
 شهاب وأبي معاوية عن ابن أبي ذئب عن الزهري أنه عليه السلام قضى
 في القسامة أن اليمين على المدعي عليهم (وقال) أيضاً حدثنا أبو معاوية عن
 مطيع عن فضيل بن عمرو عن ابن عباس أنه قضى بالقسامة على المدعي عليهم
 (وحدثنا) أبو معاوية ومعن بن عيسى عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن
 سعيد بن المسيب أنه كان يرى القسامة على المدعي عليهم (وأخرج) أيضاً
 بسنده عن عمر بن عبد العزيز أنه بدأ المدعي عليهم باليمين ثم ضمنهم العقل وقد
 جمع في هذا بين اليمين والغرامة وكذا فعل عمر ودل عليه ما في الصحيحين
 أما أن تدوا صاحبكم الحديث فالزمهم أحد أمرين إما أن يدفعوها أو يمتنعوا

فبئذ تقض عهدهم ويصبروا حيا ولم ينص في حديث سهل انهم يبرؤونهم من
الغرامة فيحتمل ان يراد تبرئكم عن دعوى القتل أو عن الحبس والقود
ان أقروا (وقول) الشافعي ولم يجعل على يهود شيئا فقد تقدم خلافه وأنه
عليه السلام جعلها على يهود لانه وجد بين أظهرهم وتقدم أيضا ما يؤيده
والله أعلم

* * * * *

(بيان الخبر الدال على الترغيب في العفو عن القصاص)

(أبو حنيفة) عن عطاء بن يسار عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال من عفا عن دم لم يكن له ثواب الا الجنة كذا رواه البخاري من طريق أبي
اسحق الفزاري عنه (وأخرجه) الخطيب من هذا الطريق وقال قال
أبو عوانة لا آمن ان تكون له علة (ومعناه) عند أبي داود والنسائي وابن
ماجه من حديث أنس ما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم رفع اليه شيء فيه
قصاص الا أمر فيه بالعفو (وأخرج) البيهقي من طريق أبي السفر عن أبي
الدرداء رفعه ما من رجل مسلم يصاب بشيء في جسده فيتصدق به الا رفعه
الله به درجة وخط عنه به خطيئة (ومن) طريق الشعبي عن عبادة بن
إسامة رفعه من أصيب بجسده بقدر نصف دية فعفا كفر عنه نصف
سدناته وان كان ثلثا أو ربعا فلي قدر ذلك (ثم قال) كلاهما منقطع (قلت)
عبادة توفي سنة أربع وثلاثين والشعبي ولد سنة تسع عشرة فلقاؤه لعبادة
ممكن (وقد) أخرج النسائي هذا الحديث عن الشعبي عن عبادة فتعمل
عن عنته على الاتصال على رأي مسلم وغيره

* * *

(بيان الخبر الدال على عفو بعض الاولياء عن القصاص)

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم ان عمرا أتى برجل قتل شخصاً عمداً فأمر بقتله
فعفا بعض الاولياء فأمرو بقتله فقال ابن مسعود ما قت النفس لم جميعاً فلما
عفا هذا أحب النفس فلا يستطيع ان يأخذ حقه حتى يأخذ غيره قال
خازني قال أرى ان تجعل الدية في ماله وترفع حصة الذي عفا فقال عمر
وأنا أرى ذلك كذا رواه محمد بن الحسن في الاثر عنه (وأخرجه)
البيهقي من طريق الشافعي عن محمد بن الحسن وقال هذا منقطع كأنه
يشير الى ان ابراهيم لم يدرك عمرا بن مسعود وقد تقدم في هذا الكتاب

مرارا ان مارواه ابراهيم عن الهبابية فهو متصل عندنا سماعه من غير واحد
من الاثبات على ان المتنطع عندنا حجة مالم يصاد السنة وعند الشافعي أيضا
اذا روى من وجه آخر (وقد) أخرج البيهقي نفسه في هذا الباب من حديث
عائشة ان عفو بعض الاولياء يكف به عن القود (ومن) طريق الأعمش
عن زيد بن وهب عن عمر في قصة مثله

* * *

(بيان الخبر الدال على ان دية الخطأ الخماس ودية شبه العمد أربع باع)

(أبو حنيفة) عن حماد عن ابراهيم عن عبد الله بن مسعود انه قال في دية
الخطأ مائة بعير عشرون ابنة مخاض وعشرون ابنة لبون وعشرون ابن
مخاض وعشرون حقة وعشرون جذعة وفي شبه العمد أربع خمسة
وعشرون ابنة مخاض وخمسة وعشرون ابنة لبون وخمسة وعشرون حقة
 وخمسة وعشرون جذعة كذا رواه الحسن بن زياد في مسنده عنه (وأخرجه)
ابن خنيس ومن طريق محمد بن شجاع عن الحسن بن زياد (وأخرجه) أبو داود
والترمذي والنسائي وابن ماجه من طريق خشف بن مالك الطائي عن ابن
مسعود رفعه في دية الخطأ عشرون حقة وعشرون جذعة وعشرون بنت
مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون ابن مخاض ذكر (وقال) الترمذي
لانعرفه مرفوعا الا من هذا الوجه وقد روى عن عبد الله موقوفا (قلت)
كأنه يشير الى رواية الامام (وقال) أبو بكر البزار لا نعلم روى عن عبد الله
مرفوعا الا بهذا الاستاد (وأخرجه) ابن أبي شيبة وأحمد واسحق والبيهقي
من طريق اسرائيل عن أبي اسحق عن علقمة عن ابن مسعود موقوفا مثل
رواية الامام (قال) الحافظ ويروى عن سليمان بن يسار نحوه (قلت) كأنه
يشير الى مارواه مالك عن ابن شهاب وروية وبانعه عن سليمان بن يسار
انهم كانوا يقولون دية الخطأ عشرون ابنة مخاض وعشرون ابنة لبون
وعشرون ابن لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة (وقال) البيهقي بعد ان
روى هذا الحديث من طريق علقمة عن ابن مسعود موقوفا وكذلك رواه
وكيع في كتاب الديات له عن الثوري عن منصور عن ابراهيم عن عبد
الله وعن الثوري عن أبي اسحق عن علقمة عن عبد الله (وأخرج)
الدارقطني من طريق أبي مجلز عن أبي عبيدة عن عبد الله نحوه وفيه عشرون

ابن لبون مكان بنى مخاض وقال هذا السناد حسن (ضعف) الا قول من
 اوجه عديدة وقوى رواية أبي عبيدة بمارواه عن ابراهيم النخعي عن ابن
 مسعود على وقعه (وتعقبه) البيهقي بان الدارقطني وهم فيه والجواد قد يتر
 (ثم قال) ورايته ايضا في كتاب ابن خزيمة وهو امام من رواية وكيع عن
 سيفان باسناديه فقال بنى لبون كما قال الدارقطني (قلت) وقد رد البيهقي
 على نفسه بنفسه فانتفى ان يكون الدارقطني عن والدليل على ذلك قول
 البيهقي بعد رواه اى الدارقطني من طريق يحيى بن أبي زائدة عن ابيه
 وغيره عن ابي اسحق عن علقمة عن عبد الله بنى مخاض فان كان مارواه
 محفوظا فهو الذى نقل اليه وصارت الروايات فيه من ابن مسعود معارضة
 (ثم قال) ومذهب عبد الله مشهور فى بنى المخاض وقد اختار ابن المنذر فى
 هذا مذهبه واحتج بان الشافعى انما صار الى قول اهل المدينة فى دية الخطأ
 لان الناس قد اختلفوا فيه او السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم وردت
 مطلقة بما ذكره من الابل غير مفصلة واسم الابل يتناول الصغار والسكران فإلزم
 القاتل اقل ما قالوا وكان عنده قول اهل المدينة اقل ما قيل فيها وكانه لم يبالغه
 قول ابن مسعود فوجدنا قول ابن مسعود اقل ما قيل فيها لان بنى المخاض
 اقل من بنى اللبون واسم الابل يتناولها فكان هو الواجب دون ما زاد عليه
 وهو قول صحابي نهواولى من غيره (ثم قال) البيهقي قال ابوداود وهو قول
 عبد الله يعنى انه موقوف انتهى (واعترض) عليه بعض اصحابنا فقال لا يفهم
 هذا من كلام ابى داود بل المفهوم من كلامه انه اخرج الحديث وسكت
 عنه ثم افاد انه قول عبد الله ايضا (قلت) وهذا بعيد والمعنى الذى فهمه
 البيهقي هو الذى فهمه الحفاظ كالدارقطني وابن المنذر والخطابي والبرار
 والمنذرى وغيرهم والمحق لا يحيد عنه فقد روى الحديث موقوفا ومرفوعا
 وكأنته اشار ابوداود الى هذا (وفى) الاستدكار وهو قول ابى حنيفة واصحابه
 واجد (وفى) احكام القرآن للرازي لم يرو عن احد من الصحابة ممن قال
 بالانجاس خلافة (وقول) الشافعى لم يرو عن احد من الصحابة (وقال)
 الطحاوى قول من جعل فى الخطأ مكان ابن لبون بات مخاض اولى لان بنى
 لبون اعلى من بنى المخاض فلا تثبت هذه الزيادة بغير توقيف (ثم) ذكر

البيهقي طريق المرفوع فقال أبو معاوية عن الحجاج عن زيد بن جبير عن خشف
ابن مالك عن ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل الدية في
الخطأ أخماسا (وقال) عبد الواحد بن زياد حدثنا الحجاج نحوه وزاد عشرون
حقة وعشرون جذعة وعشرون ابنة مخاض وعشرون ابنة لبون وعشرون
ابن مخاض (قلت) وهي طريق أبي داود التي تقدم ذكرها (ثم) نقل عن
الدارقطني أنه قال لا أعلمه رواه سوى خشف وهو مجهول والحجاج مدلس
ورواه ثقات عنه فاختاروا عليه ورواه عبد الرحيم بن سليمان كعبد الواحد
ورواه يحيى بن سعيد الأموي عن الحجاج فجعل مكان المحقق بنى اللبون
ورواه اسمعيل بن عياش عن الحجاج فجعل مكان بنى المخاض بنى اللبون
ورواه أبو معاوية وحفص بن غياث وجماعة عنه ولغظه جعل رسول الله
صلى الله عليه وسلم دية الخطأ أخماسا لم يزيدوا (ثم قال) البيهقي الصحيح وقفه
والصحيح عن عبد الله أنه جعل أحدا أخماسا بنى المخاض لا كما توهمه
الدارقطني (قلت) قد روى رفعه كما عند أبي داود وقد علم أنه إذا خرج حديثا
وسكت فإنه يدل على أنه حسن عنده إلا أن يكون فهم من قوله أنه من قول
عبد الله صحة الوقف ولم يتهوهم الدارقطني في ذكر بنى المخاض بدل بنى اللبون
لما تقدم أنه عند ابن خزيمة كذلك الروايات متعارضة فلم يناسب توهم
الدارقطني فيما نقله (ثم قال) البيهقي وقد اعتذر من رغب عن هذا شيئين
ضعف رواية خشف وانقطاع رواية الموقوف فانه رواه إبراهيم وأبو عبيدة
عن عبد الله وكذلك رواية أبي اسحق عن علقمة لأنه لم يسمع منه شيئا (قلت)
وذكر الخطابي مثل هذا الكلام وقال خشف مجهول ونقل عن الدارقطني
أنه لم يروه عنه إلا زيد بن جبير ولا أعلم أحدا رواه عنه إلا حجاج بن أرطاة وهو
مشهور بالتدليس وبأنه يحدث عن يلقاه ولم يسمع منه ونقل المنذرى هذا
الكلام في مختصر السنن وقال عن الموصلي خشف بن مالك ليس بذلك وذكر
له هذا الحديث وكذلك قاله أبو بكر الرازي من علمائنا أنه لا يعرف (قلت)
وقفه النسائي وذكره ابن حبان في ثقات التابعين مثل هذا كيف يكون
مجهولا لا يعرف (وأما) ما ذكر في دية شبه العمدة فأخرجه أبو داود من طريق
علقمة والاسود قال قال عبد الله بن مسعود في شبه العمدة خمس وعشرون

حققة وخمس وعشرون جذعة وخمس وعشرون بنات لبون وخمس وعشرون بنات مخاض (وقد روى) في ذلك اختلاف في أقوال الصحابة بينه البيهقي وغيره (وقال) النضر بن شميل ابنة مخاض لسنة وابنة لبون لسنة وخمسة ثلاث وجذعة لأربع والثني لخمس ورباع لست وسديس لسبع وبازل لثمان *

* (بيان الخبر الدال على قيمة الدية وتقدير البدل فيها) *

(اعلم) ان قيمة الدية هي قيمة الابل التي هي الاصل في الدية وقومها رسول الله صلى الله عليه وسلم على أهل القرى لعزة الابل عندهم فبلغت الدية في زمانه من الذهب ثمانمائة دينار ومن الورق ثمانية آلاف درهم فخرى الامر بذلك الى ان كان عمر وعزت الابل في زمانه فباع يقيمته من الذهب ألف دينار ومن الورق عشرة آلاف درهم وهو قول أصحابنا وقال مالك والشافعي اثني عشر ألفا (ولا) تثبت الدية الا من هذه الأنواع الثلاثة عند أبي حنيفة وقال منها ومن البقر مائتا بقرة ومن الغنم ألفا شاة ومن الخيل مائتا حلة كل حلة ازار ورداء وهو رواية عن الامام أيضا (وكان) أبو حنيفة يقول ان التقادير انما تستقيم بشئ معلوم المسألة لا بشئ مجهول ومالية هذه الاشياء مجهولة (وقال) الخطابي أوجب الشافعي في دية العمد الابل وان لا يصار الى البقر الا عند اعواز الابل فاذا أعوزت كان منها قيمتها ما بلغت ولم يعتد بقيمة عمر لانها قيمة في ذلك الوقت والقيم تزيد وتنقص وهذا على قوله الجديد وقال في القديم بقيمة عمر وهو اثنا عشر ألف درهم أو ألف دينار (أبو حنيفة) عن الهيثم عن الشعبي عن عمرانه فرض على أهل المذهب ألف دينار في الدية وعلى أهل الورق عشرة آلاف كذا رواه محمد بن الحسن في الاثر عنه (وأخرجه) البيهقي من طريق الشافعي عن محمد بن الحسن (قال) وقال أهل المدينة اثنا عشر ألف درهم (ثم قال) محمد بن الحسن قد صدق أهل المدينة ان عمر فرض الدية اثني عشر ألفا ولاكنها وزن ستة (وأخبرنا) الثوري عن مغيرة عن ابراهيم قال كانت الدية الابل فجعلت الابل الصغير والكبير كل بعير مائة وعشرون درهما وزن خمسة فذلك عشرة آلاف درهم (وروى) محمد بن الحسن أيضا وابن أبي شذينة والبيهقي

من طريق عبيدة بن عمرو عن عمران وضع الديارات على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق عشرة آلاف وعلى أهل الأبل مائة وعلى أهل البقر مائتي بقرة مسنة وعلى أهل الشاة ألفي شاة وعلى أهل الحمال مائتي حلة (ورواه) طلحة من طريق أبي عبد الرحمن المقرئ عن الإمام وفيه زيادة قال في دية الخطأ مائة من الأبل في أهل الأبل وعلى أهل البقر مائتان من البقر وعلى أهل الغنم ألفا شاة (وهكذا) رواه ابن خسر وأيضاً (وأخرج) النسائي والبيهقي من طريق محمد بن ميمون عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عكرمة بن عمار مرة يقول عن ابن عباس أنه عليه السلام قضى بمائتي عشر ألفاً يعني في الدية (قال) النسائي ابن ميمون ليس بالقوي والصواب أنه مرسل (وقال) عبد الحمق المرسل أصح من المسند وإنما وصله محمد بن مسلم الطائفي عن عمرو بن عيينة أثبت من الطائفي (وقال) ابن خزم قوله يعني في الدية ليس من كلامه عليه السلام ولا في الخبر بيان من قول ابن عباس وقد يقضى صلى الله عليه وسلم بذلك في دين أودية بالتراضي (وقد) رواه مشاهير أصحاب ابن عيينة ولم يذكروا فيه ابن عباس كما روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن عيينة بسنده ولم يذكروا ابن عباس (ثم قال) لا نعلم أن أحداً يذكر في هذا الحديث عن ابن عباس غير محمد بن مسلم انتهى (قلت) وقد ضعفه أحمد (ثم) ذكر البيهقي ما روى في الباب عن عمرو وعثمان وذكر فيه اختلافاً عن عمر (ثم قال) الرواية فيه عن عمر منقطعة (قلت) روى وكيع عن ابن أبي ليلى عن الشعبي عن عبيدة السلماني قال وضع عمر بن الخطاب على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق عشرة آلاف درهم (وفي) المحلى رويناه من طريق حماد بن سلمة عن حماد قال كتب عمر بن عبد العزيز في الدية عشرة آلاف درهم (وقال) ابن المنذر هو قول أبي حنيفة وأصحابه والثوري وأبو ثور (وفي) البحر برد لا قد روى لا خلاف أن الدية ألف دينار وكل دينار عشرة دراهم ولهذا جعل نصاب الذهب

عشرين ديناراً ونصاب الورق مائتي درهم والله أعلم *

(بيان الخبر الدال على حكم جراحات النساء)

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم عن علي رضي الله عنه قال عقل المرأة على

النصف من عقل الرجل في النفس وفيما دونها كذا رواه البيهقي في السنن
 من طريق الشافعي عن محمد بن الحسن عنه (ورواه) عن محمد بن الحسن أيضا
 قال أخبرنا محمد بن أبان عن حماد عن إبراهيم عن حماد عن علي بن حماد عن علي
 النصف من دية الرجل في النفس وفيما دونها (قال) البيهقي هذا منقطع
 (ورواه) الحسن بن زياد في مسنده عن الإمام بهذا السند ولفظه جراحات
 النساء على النصف من جراحات الرجال ما دون النفس (أبو حنيفة) عن حماد
 عن إبراهيم عن ابن مسعود قال تستوى جراحات النساء والرجال في السن
 والموضحة وما كان مما سوى ذلك فالنساء على النصف من جراحات الرجال
 كذا رواه الحسن بن زياد عنه (وأخرجه) ابن خسر ومن طريقه (أبو حنيفة)
 عن حماد عن إبراهيم عن زيد بن ثابت رضي الله عنه أنه قال جراحات النساء
 مثل جراحات الرجال فيما بينهما وبين ثلث الدية فإن زادت الجراحات على
 الثلث كانت جراحات النساء على النصف من جراحات الرجال كذا رواه
 الحسن بن زياد عنه ومن طريقه ابن خسر (وأخرج) البيهقي من طريق
 شعبة عن الحكم عن الشعبي عن زيد بن ثابت أنه قال في جراحات الرجال
 والنساء سواء إلى الثلث فما زاد فعلى النصف (ومن) طريق هشيم عن
 الشيباني وزكريا بن أبي ليلى عن الشعبي أن عليا قال جراحات النساء على
 النصف من دية الرجل فيما قل وكثر (وقال) ابن مسعود لا السن
 والموضحة فانهما سواء وما زاد فعلى النصف وقال علي النصف في الكل
 (قال) وكان قول علي أعجبها إلى الشعبي (ورواه) إبراهيم النخعي عن زيد
 ابن ثابت وابن مسعود وذلك منقطع (ورواه) شقيق عن عبد الله وهو
 متصل انتهى (وفي) مصنف ابن أبي شيبة عن جرير عن مغيرة عن إبراهيم
 عن شريح قال أتاني عروة البسار في من عند عمر أن جراحات الرجال
 والنساء تستوى في السن والموضحة وما فوق ذلك فدية المرأة على النصف
 من دية الرجل (وأخرج) النسائي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن
 جده رفعه عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى يبلغ الثلث من ديتها

• (بيان الخبر الدال على أن دية المسلم والذي سواه وفي حكمه المستأمن) •
 (أبو حنيفة) عن الزهري عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال دية اليهودي

والنصراني مثل دية المسلم كذا رواه البخاري من طريق أبي حذيفة
 اسحق بن بشر البخاري عنه (أبو حذيفة) عن أبي الزهري عن أبي بكر وعمر رضي
 الله عنهما أنهما قالوا دية أهل الذمة مثل دية الحر كذا رواه طلحة من
 طريق أبي بلال عن أبي يوسف عنه (أبو حذيفة) عن أبي العتوف الجراح
 ابن المنهال عن الزهري عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما أنهما قالوا دية
 اليهودي والنصراني مثل دية الحر المسلم كذا رواه ابن خزيمة ومن طريق محمد
 ابن الحسن عنه (أبو حذيفة) عن الهيثم بن أبي الميثم أن النبي صلى الله عليه
 وسلم وأبا بكر وعمر وعثمان قالوا دية المعاهد دية الحر المسلم كذا رواه محمد بن
 الحسن عنه (أبو حذيفة) عن الحكم بن عتيبة أن عليا رضي الله عنه قال دية
 اليهودي والنصراني وكل ذمي كدية المسلم كذا رواه عبد الرزاق في مصنفه
 عنه وهذا قول أصحابنا (وقال) مالك دية الذمي ستة آلاف درهم (وقال)
 الشافعي دية الكتابي أربعة آلاف ودية المجوسي ثمانمائة (وقد) عقد البيهقي
 في السنن بابا في هذه المسئلة ذكر فيه ما يوافق مذهبه وما يخالفه (وتفنن)
 ذاكرون كلامه ومتكلمون فيه بمشقة الله تعالى وعونه (فأقول) ما ذكر
 فيه حديث الكتاب الذي كتبه صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم وفيه وفي
 النفس المؤمنة مائة من الأبل فاحتج به على الأهل والمحققين أن خصمه
 لا يقول بالفهوم ومن قاعدته حمل المطلق على إطلاقه فيجري ما ورد في بقية
 الروايات من قوله صلى الله عليه وسلم في النفس مائة من الأبل ونحوه على
 إطلاقه وحديث وفي النفس المؤمنة على تقييده (ثم) ذكر عن ثابت الحداد
 عن ابن المسيب أن عمر قضى في دية اليهودي والنصراني بأربعة آلاف
 (والكلام) معه فيه من وجهين (أولا) ثابت الحداد مجهول لا يعرف ولذا
 قال الذهبي في مختصره ومن ثابت الحداد (وثانيا) فقد ذكر مالك وابن معين
 أن ابن المسيب لم يسمع من عمر وقد جاء عن عمر خلاف ذلك (قال) عبد الرزاق
 في مصنفه حدثنا رباح بن عبيد الله أخبرني حميد الطويل أنه سمع أنس بن
 مالك يحدث أن يهوديا قتل غيلة فقتل في عشرين ألف درهم (وقال) الطحاوي
 حدثنا إبراهيم بن منقذ حدثنا عبد الله بن يزيد
 المقرئ عن سعيد بن أبي أيوب حدثني يزيد بن أبي حبيب أن جعفر بن عبد

ثم بن المحكم أخبره ان رفاعه بن السموأل اليهودي قتل بالشام فجعل يهوديته
مفديتار (فهذا) السند على شرط مسلم خلاص منقذ وهو ثقة أخرجه
الحاكم في المستدرک وابن حبان في صحيحه (ثم) أورد البيهقي عن ابن عيينة
عن صدقة بن يسار أرسلنا إلى سعيد بن المسيب نسأله عن دية المعاهد فقال
قضى فيه عثمان باربعة آلاف قال فقلنا فن قبله قال فخصبنا (وقال)
في كتاب المعرفة أرادوا ان ابن المسيب كان يقول بخلاف ذلك ثم رجع إلى
هذا (قلت) السياق لا يدل على ذلك (وقد) روى عن عثمان وابن المسيب
خلاف ذلك (أما) عن عثمان فسيأتي الكلام عليه قريبا (وأما) من ابن
المسيب فأخرجه أبوداود في مراسيله بسند صحيح قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم دية كل ذي عهد في عهده ألف دينار (وذکر) ابن عبد البر في
التمهيد بسنده عن جماعة منهم ابن المسيب انهم قالوا دية المعاهد كدية المسلم
(وروى) الطحاوي عن ابن المسيب بسند حسن مثل ما رواه أبوداود (فعلم)
من مجموع ذلك انه لم يكن ممن يقول بذلك (ثم) ذكر البيهقي وروى عن عثمان
بخلافه وهو باسنادين أحدهما غير محفوظ والاخر منقطع ذكر في باب
لا يقتل مؤمن بكافر (قلت) أراد بذلك معمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر
ان رجلا مسلما قتل رجلا من أهل الذمة عمد او رفع إلى عثمان فلم يقتله وغلظ
عليه الدية مثل دية المسلم وكأنه أشار إلى هذا السند الذي هو غير محفوظ
(وأما) المنقطع فهو ما رواه الشافعي عن محمد بن الحسن عن محمد بن يزيد عن
سفيان بن حسين عن الزهري ان ابن شاس قتل رجلا من انباط الشام فرفع
إلى عثمان وفيه فجعل دية ألف دينار (ووجه) انقطاعه ان الزهري لم
يدرك هذه القضية وقد تقدم في ذلك الباب الكلام على رجال هذا السند
(وحديث) معمر عن الزهري أخرجه عبد الرزاق في مصنفه من وجهين وذکر
ابن خزم انه في غاية الصحة عن عثمان فلا أدري ما معني قول البيهقي غير محفوظ
(وقد) روى البيهقي نفسه في آخر الباب من طريق ابن جرير عن الزهري
قال كانت دية اليهودي والنصراني في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم
وأبي بكر وعمر وعثمان مثل دية المسلم فلما كان معاوية الحديث (وهذا)
توى ما روى عن عثمان بالسندين المذكورين فصار هذا الاثر عن عثمان

مرويان ثلاثه أوجه أحدها متصل صحيح والا تخوان منقطعان والمنقطع
عند الشافعي يقي بمنقطع مثله فكيف بهذين (ثم) ذكر البيهقي من طريق
أبي صالح عن ابن لميعة عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبه رضي
الله عنه رفعه قال دية المجوسى ثمانمائة درهم وسكت عنه (وقال) الذهبي
أسناده ضعيف (وقال) الطحاوى لأنه لم يثبتوا روى عن النبي صلى الله عليه
وسلم فى دية المجوسى غير هذا الحديث الذى لا يثبت به أهل الحديث لأجل
ابن لميعة لا سيما من رواية عبد الله أبي صالح عنه وذكر من رواية ابن وهب
عن ابن لميعة عن يزيد بن أبي حبيب عن ابن شهاب ان عليا وابن مسعود كانا
يقولان فى دية المجوسى مثله (قلت) هو منقطع (ثم) قال فأما حديث أبي بكر
ابن عياش فعن أبي سعد البقال عن عكرمة عن ابن عباس جعل رسول الله
صلى الله عليه وسلم دية العامرين دية الحر المسلم وكان لهما عهد (وفى) لفظ
أحمد بن يونس جعل دية المعاهدين دية المسلم فأبوسعده سعيد بن الرزبان
لا يحتج به (قلت) أخرجه البخارى فى التاريخ والترمذى وابن ماجه وهو
ضعيف مدلس (وقال) أيضا ثم ظاهره يوجب ان يكون الحديث عروبن
شعيب (قلت) يعنى به عقل الكافر نصف عقل المؤمن (ثم) قال ورواه الحسن
ابن عماره عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس قال ودى رسول الله صلى الله
عليه وسلم رجائين من المشركين كانا منه فى عهد دية الحرين المسلمين (قلت)
كان البيهقي يجعل الدية فى قوله دية الحر المسلم مقسومة على العامرين
فيحصل لكل واحد النصف ورواية الحسن بن عماره تنفى هذا التأويل
وتصرح بأن دية كل واحد منهما دية مسلم الا أن البيهقي تكلم فى الحسن
ابن عماره وقال انه متروك (وقد) أخرجه الترمذى وابن جرير الطبرى هذا
الحديث من رواية يحيى بن آدم عن أبي بكر بن عباس ولفظه ما ودى
العامرين بدية المسلمين وهذا بقوى رواية الحسن وينفى تأويل البيهقي
(ثم) روى عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال دية
الذى دية المسلم وقال رواه أبو بكر ز عبد الله بن عبد الملك الفهرى وهو متروك
ولكن تقدم عن الزهرى عن سالم عن ابن عمر فى قصة عثمان ما يؤيد به (ثم)
ذكر البيهقي من حديث ابن جريح عن الزهرى كانت دية اليهودى

عمراني مثل دية المسلم في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر
 وعثمان المحدث (ثم ذكر أن الشافعي رده لا تطاعه وإن الزهري فيج
 يسل وقد رويناه عن عمر وعثمان ما هو أصح منه) قالت (هذا الحديث ذكره
 أبو داود في مراسيله بسند صحيح عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن قال كان عقل
 لذي مثل عقل المسلم في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وز من أبي بكر
 وز من عمر وز من عثمان حتى كان صدورهم خلافة معاوية المحدث (قال)
 أبو داود ورواه ابن اسحق ومعه عن الزهري نحوه هذا وحديث ابن اسحق
 (وذكر) عبد الرزاق في مصنفه عن معمر عن الزهري نحوه وزاد في آخره
 قال الزهري ولم يقض لي أن إذا كرهم بن عبد العزيز فأخبره أن قد كانت
 الدية تامة لأهل الذمة (قال) معمر قلت للزهري بلغني أن ابن المسيب
 قال ديتيه أربعة آلاف قال إن خير الأمور ما عرض على كتاب الله قال الله
 تعالى فدية مسلمة إلى أهله (وأخرج) أبو داود أيضا في مراسيله بسند رجاله
 ثقات عن سعيد بن المسيب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم دية
 كل ذي عهد في عهد ألف دينار (وقد) تأيد هذا المرسل برسائلين صحيحين
 وبعدة أحاديث مسندة وإن كان فيها كلام وبمذاهب جماعة كثيرة من
 الصحابة ومن بعدهم فوجب أن يعمل به الشافعي كما عرف من مذهبه (وفي)
 التمهيد روى اسحق عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس في قصة
 بني قريظة والنضير أنه صلى الله عليه وسلم جعل ديتهم سواء دية كاملة وهم
 وعثمان قد اختلفت ههنا وقد تقدم عن عثمان موافقة هذه الأحاديث
 من وجوه عديدة بعضها في غاية العصة كما قدمنا عن ابن خزم وهذا والذي
 دل عليه ظاهر كتاب الله تعالى لأنه تعالى قال ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير
 رقبة مؤمنة ودية مسلمة ثم قال وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق
 فدية مسلمة والظاهر أن هذه الدية هي الدية الأولى وكذا فهم جماعة من
 السلف (قال) ابن أبي شيبة حدثنا عبد الرسيم هو ابن سليمان عن أشعث
 هو ابن سوار عن الشعبي وعن الحكم وجماعة عن إبراهيم قال دية اليهودي
 والنصراني والمحربي المعاهد مثل دية المسلم ونساؤهم على النصف من دية
 الرجال (وكان) طائرا الشعبي يتلو هذه الآية وإن كان من قوم بينكم وبينهم

مينا ق فدية مسلمة الى اهلها واشعث وان تكلموا فيه يسيرا فقد روى له مسلم
متابعة واخرج له ابن خزيمة في صحيحه والحاكم في المستدرک (وقال) ابن أبي
شيبه أيضا حدثنا اسمعيل بن ابراهيم عن أيوب عن الزهري سمعته يقول
دية المعاهد دية المسلم وتلا الآية السابقة وهذا السند في غاية الصحة فلو كان
مذهب عمر وعثمان كما ذهب اليه الشافعي لما تركت هذه الأدلة لقولهما
فكيف وقد اختلف عنهما فتأمل وانصف (ثم) ذكر البيهقي عن الحسن بن
صالح عن علي بن أبي طلحة عن القاسم بن عبد الرحمن عن ابن مسعود قال
من كان له عهد أو ذمة فديته دية المسلم (ثم) قال وهذا الموقوف منقطع
(قلت) هذا مذهب ابن مسعود وشيوخه وان كان منقطعا وقد اخرج عبد
الرزاق عن معمر بن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن مسعود قال دية المعاهد
مثل دية المسلم وقال ذلك علي أيضا وهو أيضا منقطع الا ان كلامه - ما
يعضد الآخر (وذكر) عبد الرزاق أيضا بسندين صحيحين عن النخعي
والشعبي ان دية اليهودي والنصراني كدية المسلم (وذكر) أيضا عن ابن
جرير عن يعقوب بن عتبة واسمعيل بن محمد وصالح قالوا عقل كل معاهد من
أهل الكفر كم عقل المسلمين ذكرانهم وانا هم جرت بذلك السنة في عهد رسول
الله صلى الله عليه وسلم - ثم قال عطاء ومجاهد وعاقمة والنخعي ذكره
عنهم ابن أبي شيبه بأسانيد (وفي) التهذيب لابن جرير الطبري لا خلاف ان
اللفافة في قتل المسلم والمعاهد سواء وهو تحرير رقيقة فكذلك الدية وردت
على من أوجب ما لا شك فيه وهو الأقل وذلك أربعة آلاف لليهودي
وثمانمائة لليهودي فقال هذه علة غير صحيحة وحكم على الأقل على غير أصل
من كتاب وسنة وكل قائل يحتاج الى دلالة على صحة قوله (وفي) الاستذكار
وقال أبو حنيفة وأصحابه والثوري وعثمان البتي والحسن بن حبة دية المسلم
والذمي واليهودي والمعاهد سواء وهو قول ابن شهاب وروى عن جماعة من
الصحابه والتابعين (وروى) ابراهيم بن سعد عن ابن شهاب قال كان أبو بكر
وعمر وعثمان يجعلون دية اليهودي والنصراني الذين مثل المسلم والله أعلم

• (الوصايا) •

• (بيان الخبر الدال على ان الوصية مقدرة بالثالث) •

• (أبو) •

(ابو حنيفة) عن عطاء بن السائب عن أبيه عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال دخل على النبي صلى الله عليه وسلم يعودني في مرضي فقلت يا رسول الله أوصي بما لي كله قال لا قلت فيمنعه قال لا قلت فيمنعه قال فالثالث والثالث كثيرا وكبير لا تدع أهلَكَ يتكففون الناس كذا رواه محمد بن الحسن في الاستمارة (قال) وبه نأخذ لا يجوز الوصية بأكثر من الثالث فإن أجازت الورثة بعد موته جازت وليس للأولاد أن يرجع فيما أجاز (ورواه) الحسن بن زياد عنه كذلك ومحمد بن خالد الوهبي وآخرون (ورواه) البخاري في طريق أبي يعقوب بن يحيى بن عبد الله وحجة بن حبيب عنه ومن طريق أحمد بن حنبل في البخاري عن محمد بن الحسن عنه ومن طريق حماد بن أبي حنيفة ومن طريق عبد العزيز بن خالد وأسد بن عمرو عنه ومن طريق سليمان بن داود الزهراني عن أبي يوسف عنه ومن طريق عبد الله بن الزبير عنه وزاد فيه أنك إن تدع أهلَكَ بخير خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس ورواه طهمة عن طريق عبد الرحمن بن واقد عن محمد بن الحسن عنه ورواه ابن خشر وهن طريق محمد بن شعاع عن الحسن بن زياد عنه ورواه الأشعري عن طريق إسحاق بن منصور الكاهلي عن محمد بن الحسن عنه (وأخرجه) الطحاوي عن طريق محمد بن فضيل عن عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن قال قال سعد فذكر الحديث وعطاء بن السائب أخرجه له البخاري حديثا مقرونا وقال أيوب ثقة وقال أحمد من سمع منه قديما فهو صحيح ووافقه ابن معين ولا شك أن أمانا من سمع قديما وأبو السائب كوفي ثقة (وأخرجه) الستة من طريق مالك ويونس وغيرهما عن الزهري عن عامر بن سعد عن أبيه جاني رسول الله صلى الله عليه وسلم يعودني عام حجة الوداع وبني وجع قد اشتد بي فقلت يا رسول الله قد بلغني من الوجع ما ترى وأنا ذو مال ولا يرثني إلا ابنة أفا تصدق بئاني ما لي قال لا قلت فاشطر قال لا قلت فالثالث قال الثالث والثالث كثيرا وكبير أنك إن تدع ورثتك أغنياء خير لك من أن تدعهم عالة يتكففون الناس الحديث (وفي) لفظ ابن وهب عن مالك عند مسلم قالت فاشطر يا رسول الله قال لا الثالث والثالث كثير (وكذا) رواه إبراهيم بن سعد وشعيب وعبد العزيز بن الماجشون

ومعمر عن الزهري وفي لفظ سفيان عن الزهري عن الشيعين والطحاوي
مرضت عام الفتح (وعند) أبي داود أن لي مالا كثيرا وليس يرثني
الا بناتي أفان تصدق بالثلاثين قال لا قال فبالشطر قال لا قال فالثلاث قال
الثلاث والثلاث كثيرا الحديث (ورواه) مروان الفزاري عن هاشم بن هاشم
عن عامر بن سعد وفيه قال فأوصى بالثلاث فأجاز ذلك لهم (وأخرجه) مسلم
أيضا من طريق شعبة عن مالك عن مصعب بن سعد عن سعد وفيه أوصى
بما لي كله قال لا قالت فبثلثيه قال لا قالت فبثلثه فسكت وكان الثالث (فقد)
ذات هذه الآثار على أنه يجوز له أن يوصي بالثلاث كاملا فيما يجب مما
يجوز فيه الوصايا (واحتجوا) في ذلك بأجازه النبي صلى الله عليه وسلم أسعد
أن يوصي بثلث ماله بعد منعه إياه أن يوصي بما هو أكثر من ذلك وهو قول
أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن رحمهم الله تعالى (وكان) ابن
عباس يقول يذبحني للأوصى أن يقصر في وصيته ويحتج به وله صلى الله عليه
وسلم والثلاث كثير وإليه ذهب محمد بن عبد الرحمن المحبري وماتفة (وكان)
من حجة أصحابنا عليهم أن الوصية بالثلاث لو كان جورا اذن لا تكسر رسول الله
صلى الله عليه وسلم ذلك على سعد وقال له أقصر عن الثلاث فلما ترك ذلك كانه
قد أباحه إياه وفي ذلك ثبوت ما ذهب إليه أصحابنا والله أعلم (وقد) روى
البيهقي في السنن من طريق ابن وهب عن عمر بن محمد ويونس بن يزيد وعبد
الله بن عمرو أن نافعاً أحدتهم عن ابن عمر أنه سئل عن الوصية فقَالَ قال عمر
الثلاث وسط من المال لا بخس ولا شطط

(من يوصي بالصدقة عند الموت)

(أبو حنيفة) عن أبي اسحق السبيعي عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول مثل الذي يتصدق أو يعتق عند
الموت كالذي يهدى إذا شبع كذا رواه ابن المنذر عن طريق صالح بن
بيسان والهيثم بن عدي وأدريس الأودي كاهم عنه (وأخرجه) أحمد
والترمذي والنسائي وأماكم من حديثه بالفظ مثل الذي يعتق عند الموت
(وأخرج) أبو داود معناه من حديث أبي هريرة رفعه لأن يتصدق المرء
في حياته بدرهم خير له من أن يتصدق بمائة عند موته

« (بيان الخبر الدال على ان الكفن من رأس المال) »

(أبو حنيفة) عن حماد بن إبراهيم انه قال الكفن من جميع المال كذا رواه محمد بن الحسن في الاستار عنه (وعند) الستة خلا ابن ماجه معناه من حديث خباب بن الارت قال قتل مصعب بن عمير يوم أحد وفيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم غطوا بها رأسه واجعلوا على رجليه الاذخر (قال) الخطابي هكذا يوجب عليه أبو داود وفيه دلالة على ان الكفن من رأس المال وان الميت اذا استغرق كفنه جميع تركته كان أحق من الورثة والله أعلم « (بيان الخبر الدال على ان وصى اليتيم له ان يخاططاعاه بطعامه) »

(أبو حنيفة) عن الميثم عن الشعبي عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها قالت لما نزلت ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون في بطونهم ناراً عزلاً من كان يتولى اليتامى فلم يقر بها فشق عليهم حفظها وخافوا الاثم على أنفسهم فنزلت الآية الثانية فنفقت عليهم وهي قوله ويسألونك عن اليتامى قل اصلاح لهم خير الآية فسهل ذلك كذا رواه الحارثي من طريق أبي تمام السكري عن أبيه عنه (وأخرجه) أبو داود من حديث ابن عباس ولفظه انطلق من كان عنده يقيم فعزل طعامه من طعامه وشرابه من شرابه فجعل يفضل من طعامه فيعبدس له حتى يأكله أو يفسد فاشتد ذلك عليهم فذكر روا ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فانزل الله تعالى ويسألونك عن اليتامى قل اصلاح لهم خير وان تخالطوهم فاخلو انكم تخططوا طعامهم بطعامهم وشرابهم بشرابه وأخرجه النسائي كذلك « (بيان الخبر الدال على نسخ الوصية للوالدين والاقرار) »

(أبو حنيفة) عن اسمعيل بن عباس عن شريحيل بن مسلم الخولاني عن أبي امامة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول عام حجة الوداع ان الله تعالى قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث الحديث وقدم في الكفاية كذا رواه الطحاوي من طريق عبد الوهاب بن نجدة عنه (وقد) رواه الامام أيضا لكن بالنزول عن علي بن مسهر عن الامش عن اسمعيل بن عباس كذا رواه أبو بكر الخطيب من طريق بشر بن الوليد عن أبي يوسف عنه (ورواه) ابن عبد الباقي من طريقه (وأخرجه) أبو داود

قوله خباب بن
المجتمعة وتشديد
الوحدة والأثر
بفتح الهمزة والراء
وتشديد التاء
وقوله غطوا بها
أي بالثمرة التي
تركها

من طريق عبد الوهاب بن محمد عن ابن عباس والترمذي وابن ماجه
وقال الترمذي حسن (قال) الخطابي في المعالم قوله أعطى كل ذي حق حقه
إشارة إلى آية المواريث وكانت الوصية قبل نزول الآية واجبة للأقربين
وهو قوله تعالى كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت ثم نسيحت بآية المواريث
وأغسلت الوصية للوارث في قول أكثر أهل العلم من أجل حقوق سائر
الورثة فإذا أجازوها جازت كما إذا أجازوا الزيادة على الثلث للأجنبي جاز
وذهب بعضهم إلى أن الوصية للوارث لا تجوز بحال وإن أجازها سائر الورثة
لأن المنع منها انما هو لمحق الشرع فلم يجوزناها ~~لكننا~~ قد استعملنا الحكم
المسوخ وذلك غير جائز (وقد) قال أهل الظاهر إن الوصية بأكثر من
الثلث لا تجوز أجازوها الورثة أو لم يميزوها (قال) النعمري وهو قول عبد
الرحمن بن كيسان وإلى هذا ذهب المزي انتهي (وقال) الطحاوي عقيب
حديث أبي امامة هذا ما نصه هو حديث له مخرج واحد إلا أن أهل العلم
قبلوه واحتجوا به فأغنى عن طالب الإسناد فكان واجباً على المرء الوصية
لوالديه ولا قاربه لكونهم كانوا الأبرثونه وكانوا أحق من الأجانب ثم نزلت
المواريث فنسخ في حق من له ميراث وبقي من لا يرث على الوجوب انتهى
(وأخرج) البيهقي من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس رفعه لا تجوز
الوصية لوارث إلا أن يشاء الورثة ثم قال عطاء هذا هو الخبر السابق لم ير ابن
عباس قاله أبو داود وغيره ورواه حجاج بن محمد عن ابن جريج ثم أخرج من
طريق يونس بن راشد عن عطاء الخراساني عن عكرمة عن ابن عباس رفعه
لا تجوز وصية لوارث إلا أن يشاء الورثة ثم قال الخراساني غير قوي (قلت)
يونس قاضي حران صدوق وقال الذهبي بل هذا حديث صالح الإسناد وعطاء
صدوق (ثم) أخرج البيهقي من طريق الشافعي عن ابن عيينة عن سليمان
الأحول عن مجاهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا وصية لوارث
(ثم قال) قال الشافعي روى بعض الشاميين حديثاً لا يشبهه أهل الحديث
بأن بعض رجاله مجهول فروينا مراسلاً واهتمدنا على حديث أهل المغازي
عاماً أن النبي صلى الله عليه وسلم قال عام الفتح لا وصية لوارث واجماع
الامة على القول به (ثم) أوردنا الحديث من طريق اسمعيل بن عباس عن

شرح بيل بن مسلم الذي رواه امامنا وتقدم في الباب (ثم) نقل عن الامام احمد
قال ما روى اسمعيل عن الشاميين صحيح وكذا قال البخاري وجماهة من
المخفاط وهذا الحديث انما رواه اسمعيل عن شامي (قلت) ظهر بهذا ان
هذا هو الحديث الذي عنده الشافعي بقوله روى بعض الشاميين حديثنا
الى آخره وقد صرح البيهقي بذلك في كتاب المعرفة وليس في رجاله مجهول وابن
عباس معروف ورواه عن شامي وروايته عن الشاميين صحيحة كما تقدم
ولذا أخرجه الترمذي وحسنه وصححه (وأخرج) الاربعة الا ابا داود وأحمد
وابو يعلى والبخاري والبيهقي وابن هشام في آخر السيرة كلهم من حديث عمرو
ابن خزيمة قال خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بمنى على راحلة فقال ان
الله قسم لكل انسان نصيبه من الميراث فلا تجوز لوارث وصية وقال الترمذي
حسن صحيح (وأخرج) ابن ماجه من طريق سماعة بن مهران عن أنس نحوه
واسناده جيد (ثم) قال البيهقي وقد روى هذا الحديث من اوجه أخر كلها غير
قوية والاعتماد على رواية ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس وعلى ما ذكره
الشافعي من نقل أهل المغازي مع اجماع العامة على القول به (قلت) طريق
الترمذي قوية وكذا طريق ابن ماجه وقد صرح الترمذي بحسنه وصحته
فكيف يقول روى من اوجه كلها ضعيفة ويقول أولا الخراساني غير قوي
ثم يجعل الاعتماد على حديثه (والذي) يظهر مجموع ما ذكرنا من حديث أبي
امامة صحيح وحديث عمرو بن خزيمة من الوجهين صحيح وحديث أنس
بالوجه الذي ذكره صحيح ومع وجود هذه الاسانيد السخا كيف تترك ويجعل
مرسل مجاهد أصلا في المذهب فتأمل ذلك وأنصف الأئمة وان كانت هذه
الاسانيد قوية يمتنع بها فانهم سالت نسخ القرآن عند الشافعي اذ السنة هذه
لا تنسخ القرآن فوجب ان تكون الوصية للوالدين والاقر بين ثابتة المحكم
عنده غير منسوخة اذ لم يرد ما ينسخها والله أعلم

(الفرائض)

(بيان الخبر الدال على ان المسلم لا يرث الكافر ولا العكس)

(أبو حنيفة) عن أبي الزبير عن جابر رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال لا يرث المسلم النصراني الا ان يكون عبده أو أمته كذا رواه

الحارثي من طريق أبي معاوية عنه (أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم
 عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال المشركون بعضهم أولياء بعض لأنهم
 ولا يرتونا كذا رواه الحسن بن زياد عنه ومحمد بن الحسن وقال به نأخذ
 الكفر ملة واحدة يتوارثون عليها وإن اختلفت أديانهم يرث اليهودي
 والنصراني المجوسي ولا يرثهم المسلمون ولا يرتونهم (أبو حنيفة) عن حماد عن
 إبراهيم في الولد الصغير يورث واحد أبويه كافر ولا يورث مسلم أنه يرثه المسلم
 أيهما كان كذا رواه محمد بن الحسن عنه (وأخرج) الستة من حديث أسامة
 ابن زيد رفعه بالفظ لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم (ومن) تراجم
 البخاري على هذا الحديث باب لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم
 وإذا سلم قبل أن يقسم الميراث فلا ميراث له أخرجه البخاري من طريق
 ابن جريج عن الزهري عن علي بن الحسين عن عمرو بن عثمان عن أسامة
 ومسلم عن ابن هبيرة عن الزهري وهما معا عن ممر عن الزهري وفيه قصة
 (وأخرج) أبو داود والشافعي وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن
 أبيه عن جده عبد الله بن عمرو رفعه لا يورث أهل ملتين شتى (وأخرجه)
 الترمذي من حديث ابن أبي أيمى عن أبي الزبير عن جابر (وأخرج) البيهقي
 من طريق ابن وهب أخبرني محمد بن عمرو والشافعي عن ابن جريج عن أبي
 الزبير عن جابر مرفوعا مثل لفظ الإمام (ورواه) عبد الرزاق عن ابن جريج
 موقوفا على جابر قال البيهقي والموقوف أشبهه (وأما) حديث عمر فرواه
 مالك عن يحيى عن سعيد بن المسيب أن عمر قال لأنث أهل المال ولا يرتونا
 أخرجه البيهقي (وقال) جمهور العلماء لا يرث المسلم الكافر أخذاه هذه
 الآثار ورواه قال عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت وابن مسعود وابن عباس
 وجمهور التابعين بالجهاز والعراق ومالك والشافعي وأبو حنيفة وأحمد
 وداود وعامة العلماء (وقال) بتورث المسلم من الكافر معاذ بن جبل
 ومعاوية بن أبي سفيان وابن المسيب ومسروق واسحق بن راهويه
 * (بيان الخبر الدال على أن القاتل لا يرث) *

(أبو حنيفة) عن حماد عن إبراهيم أنه قال لا يرث قاتل من قتل خطأ أو هذا
 ولا يكن يرثه أولى الناس به بعده كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه

(قال) وبه نأخذ لا يرث قاتل من قتل خطأ أو عمدا من الدية ولا غيرها
(وأخرجه) أبو داود وفي المراسيل عن سعيد بن المسيب باللفظ لا يرث قاتل عمدا
ولا خطأ شيئا من الدية (وأخرجه) البيهقي من طريق ابن أبي ذئب عن
الزهري عن ابن المسيب باللفظ لا يرث قاتل من دية من قتل (ومن) طريق
محمد بن راشد حدثنا سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده
رفعه ليس للقاتل شيء فإن لم يكن له وارث فوارثه أقرب الناس إليه ولا يرث
القاتل شيئا (قات) وهو منكر (وقال) المحافظ وكذا أخرجه النسائي من
وجه آخر عن عمرو وقال انه خطأ وأخرجه ابن ماجه والدارقطني من وجه
آخر عن عمرو (ثم) أخرج البيهقي من طريق أبي بكر بن عياش عن مطرف
عن الشعبي قال قال عمر لا يرث القاتل لا خطأ ولا عمدا (ومن) طريق محمد بن
سالم عن الشعبي عن علي وزيد وعبد الله قالوا لا يرث القاتل عمدا ولا خطأ
شيئا (ومن) طريق عمرو بن هرم عن جابر بن زيد قال أيسار رجل قتل
رجلا أو امرأة عمدا أو خطأ فلا ميراث له منها وأيسار امرأة قتلت رجلا
أو امرأة عمدا أو خطأ فلا ميراث لها منها وإن كان القاتل عمدا قالوا لا إن
يعفو أو ألباهم المقتول فإن عفو أو فلا ميراث له من عقه له ولا من ماله قضى بذلك
عمرو وعلي وشريح وغيرهم من قضاة المسلمين (وذكر) البيهقي في باب من
ورث قاتل الخطأ من المال دون الدية ما نصه روى ذلك عن ابن المسيب وعطاء
ومحمد بن جبير (قال) الشافعي روى ذلك بعض أصحابنا عن النبي صلى الله
عليه وسلم بحديث لا يثبت (ثم) روى البيهقي من طريق الحسن بن صالح
عن محمد بن سعيد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قام يوم الفتح فقال لا يورث أهل ماتين المرأة ترث من
دية زوجها وماله وهو يرث من دينها وماله ما لم يقتل أحدهما صاحبه عمدا
فإن قتل أحدهما صاحبه عمدا لم يرث من دينه وماله شيئا وإن قتل صاحبه
خطأ ورث من ماله ولم يرث من دينه (ثم قال) عن الدارقطني محمد بن سعيد
هو الطائي ثقة (ثم قال) البيهقي الشافعي كآلة وقف في روايات عمرو بن
شعيب إذا انفرد (وقال) ليس في الفرق بين أن يرث قاتل الخطأ وإن يرث
قاتل العمد خبر يتبع الخبر رجل فإنه يرفع له لو كان ثابته كانت الحجة فيه

لكن لا يجوز ان يثبت له شيء ويرد له آخر لا يعارض له واذا لم يثبت فلا يرث
لا عهد ولا خطأ أشبه به موم لا يرث قاتل من قتل انتهى (قلت) وهذا الذي
فيه من الشافعي هو الظاهر من العمومات التي في هذه الآثار وكذا فهمه
أصحابنا واعتقدوا عليه ولكن يؤخذ من سياق البيهقي انه خالف الشافعي
في هذا وان الحديث ثابت عنده لانه حكى عن الدارقطني توثيق الطائفي
وكذلك قال غيره انه صدوق ويكنى أبا سعيد المؤذن ولهم محمد بن سعيد
الطائفي رجل آخر ضعيف يذكر للتمييز ولا رواية له عند الجماعة وانما يشبهه
به لاتفاق اسمه واسم أبيه والنسبة (وقال) أبو بكر النيسابوري صحيح سماع
عمر وعنه أبيه شعيب وسماع شعيب عن جده عبد الله وكل من عمر وشعيب
صدوق وقد صرح بذلك البيهقي نفسه في مواضع من السنن الا انه اذا قبل
عمر وعنه أبيه عن جده يشبه ان يراد بالجد محمد بن عبد الله وليست له صحبة
فيكون الخبر مرسلًا واذا قبل عن جده عبد الله زال الاشكال واتصل
الحديث هكذا قاله غير واحد من الحفاظ (وقد) قال عمر وفي هذا الحديث
عن جده عبد الله فتمين من سياق البيهقي ان الحديث ثابت عنده ثابت خلافا لما
قاله الشافعي فتأمل ذلك وأنصف (ثم) اعلم ان القتل الذي يمنع الارث هو
الذي يتعلق به وجوب القصاص أو الكفارة وما لا يتعلق به واحد منهما
كالقتل بسبب أو بقصاص لا يوجب الحرمان لان حرمان الارث عقوبة
فيتمتع به ما يتعلق به العقوبة وهو القصاص أو الكفارة والشافعي
رحمه الله يعاقبه بطلاق القتل حتى لا يرث عنده اذا قتله بقصاص أو رجم
أو كان القريب قاضيا فيكم بذلك أو شاهداً شهد به أو باغياً فقتله أو شهر
عليه سبغاً فقتله دفعا كل ذلك يمنع الارث عنده وهذا لا معنى له لان
الشارع أوجب عليه قتله أو أجاز له قتله في هذه الصور فكيف يوجب عليه
العقوبة به بعد ذلك ولهذا لا يتعلق بهذا القتل سائر عقوبات القتل فكذا
الحرمان والله أعلم

(ميراث العصبية)

(اعلم) ان العصبية من يأخذ جميع المال عند انفرادها وما أبقتة الفرائض
عند وجود من له الفرض المقدور وهذا رسم ليس بمجدل لانه لا يفيد الا على

تقدير أن يعرف الورثة كلهم ولكن لا يعرف من هو العصبية منهم فيكون
يعرفها بالحقكم ولا يتصور ذلك إلا بعد معرفة (فدقول) العصبية نوعان نسبية
وسببية (فالنسبية) ثلاثة أنواع عصبية بنفسه وهو كل ذكر لا يدخل في نسبه
إلى الميت أنى وهم أربعة أصناف جزء الميت وأصله وجزء أبيه وجزء جده
وعصبية بغيره وهو كل أنى فرضها النصف أو الثلثان فيصيرن عصبية
بأخواتهن وعصبية مع غيره وهو كل أنى تصير عصبية مع أنى أخرى كالبنات
مع الأخوات (والسببية) مولى العتاقة وليست إلا أنى عصبية حقيقة لكن
تبعاً أو حكماً في حق الأرض فقط وأولاهم بالعصوبة جزء الميت وأن سفل
وغيرهم شخجويون بهم والولد الذكراً مقدّم وابن الابن لأنه يقوم مقامه ثم
أصول الميت وأن علواً وأولاهم به الأب والجدة الأب ترى أنه يقوم مقامه
في الولاية عند عدم الأب وبه قدم على الأخوة فيه فكذلك في الميراث وهو قول
جماعة من الصحابة وبه أخذ الإمام ثم الأخ لاب وأم ثم الأخ لاب ثم ابن
الأخ لاب وأم ثم ابن الأخ لاب ثم الأعمام ثم أعمام الأب ثم أعمام
الجدة ثم المعتق وهو آخر العصباء وإذا لم يكن للمعتق عصبية من النسب
فعصبته مولاة الذى اعتقه فإن لم يكن مولاة فعصبته عصبية المعتق وهو المولى
على الترتيب (ابو حنيفة) عن طاوس عن ابن عباس رضى الله عنه قال قال
النبي صلى الله عليه وسلم الحقوا الفرائض بأهلها فما بقى فهو لأولى رجل
ذكر كذا رواه البخارى من طريق دلال بن على عنه (قال) أبو محمد البخارى
سمعت أبا حنيفة عن طاوس صحيح متصل كتب إلى صالح بن ربيع حدثنا أبو
حمزة خالد بن أنس الأنصارى عن والد أنس بن مالك قال سمعت عبد الله بن
داود يقول قال لابي حنيفة من أدركت من الكبراء قال القاسم وطاوس
وعكرمة ومكحول وأبو عبد الله بن دينار والحسن البصرى وعمر بن دينار
وأبا الزبير وعطاء وقتادة وإبراهيم والشعبى ونافعا وأما الهلم (قلت) ومات
طاوس بعد سنة ست ومائة وكان سن الإمام اذ ذاك قريب الثلاثين فلا
مجال لأنكاره في سماع الإمام منه (وأخرجه) البخارى ومسلم والترمذى
والنسائى وابن ماجه والطحاوى من طريق ابن طاوس عن أبيه فالشيخان
والطحاوى من طريق روح بن القاسم عن ابن طاوس والطحاوى أيضاً

من طريق وهيب بن خالد والنوري ومعمرو البيهقي من طريق ابن جريج
 كلهم عن ابن طاوس وفي بعضها تصریح بأنه عبد الله بن طاوس وفي بعضها
 بالارسال واليه اشار الترمذي بعد ان قال هو حسن وذکر ان بعضهم رواه
 مرسلًا وذكر النسائي ان المرسل أشبه بالصواب وقوله لأولى رجل ذكر قبل
 هو تأكيد وقيل للاحتراز من الخنثى فقد أطلق عليه الاسمان وقيل بنبه به
 على معنى اختصاص الذكور بية بالتعصيب التي لها القيام دون الاناث
 وجاء في رواية فلاولى عصة ذكر هكذا يوجد في كتب الفقه (قال ابن
 الجوزي في التحقيق هذه اللفظة غير محفوظة وقال المنذرى وابن الصلاح
 فيها بعد عن العصة من حيث اللغة فضلا عن الرواية فان العصة اسم للجمع
 لا للواحد (والمدني) قال المحافظ قد روى في الصحيح من حديث أبي هريرة
 أمما امرئ ترك ما لا فليتره عصبته من كانوا فيشمل الواحد وغيره (قلت)
 وأخرج الدارقطني في سننه من حديث ابن عباس رفعه المحق والفرائض
 بأهاها فما بقيت فلاولى رجل ذكر وفي بعض روايات الطحاوي المحق
 المسال بالفرائض (وقال) البيهقي هو لفظ عبد الأعلى بن حماد وابراهيم بن
 الحجاج عن وهيب ولفظ أبي داود أقسموا المسال بين أهل الفرائض على كتاب
 الله فترك الفرائض فلاولى رجل ذكر (قال) أبو جعفر الطحاوي
 فذهب قوم الى أن رجالا لومات وترك بنته وأخاه لاييه وأمه وأخته لاييه
 وأمه كان لابنته النصف وما بقي فلا تخيه لاييه وأمه دون أخته لاييه وأمه
 واحتجوا في ذلك بهذا الحديث وقالوا أيضا لو لم يكن مع البنت أخ وكانت
 معها أخت وعصة كان لابنته النصف وما بقي فلا لعصة وان بعدوا واحتجوا
 في ذلك أيضا بحديث معمرو عن ابن طاوس أخبرني أبي عن ابن عباس
 قال قال الله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك
 قال ابن عباس فقلتم انتم لها النصف وان كان له ولد (وخالفهم) في
 ذلك آخرون فقالوا بل الابنة النصف وما بقي فبين الاخ والأخت لذلك كمثل
 حظ الانثيين وان لم يكن مع البنت غير الأخت كان لابنة النصف
 وللأخت ما بقي وقالوا حديث ابن عباس معناه عندنا والله أعلم فأبقت
 الفرائض بعد السهام فلاولى رجل ذكر كعصة وعم فالباقي للعم دون

العمة لا بينهما في درجة واحدة متساويان في النسب وفضل العم العمة في ذلك
 ما كان ذكرافهذا معنى الحديث وليست الاخت مع أخيها بداخلين
 في ذلك والدليل على ما ذكرنا أنهم قد اجمعوا في بنت وبنت ابن وابن ابن أن
 لابنة النصف وما بقي فبين ابن الابن وبنت الابن لا ذكر مثل حظ الانثيين
 ولم يجعلوا ما بقي بعد نصيب البنت لابن الابن خاصة دون بنت الابن ولم يكن
 معنى قوله لها بنت الفرائض فلا ولي رجل ذكر على ذلك انما هو على غيره
 فلما ثبت ان هذا خارج منه باتفاقهم وثبت ان العم والعمة داخلان في ذلك
 باتفاقهم اذ جعلوا ما بقي بعد نصيب البنت للعم دون العمة ثم اختلفوا في
 الاخت مع الاخ فقال قوم هما كالعم والعمة وقال آخرون هما كابن الابن
 وبنت الابن نظرنا في ذلك لنعطف ما اختلفوا فيه منه على ما اجمعوا عليه
 فראية الاصل المتفق عليه ان ابن الابن وبنت الابن لولم يكن غيرهما كان
 المال بينهما لا ذكر مثل حظ الانثيين فاذا كانت معهما بنت كان لها النصف
 وكان ما بقي بعد ذلك النصف بين ابن الابن وبنت الابن على مثل ما يكون
 لهما من جميع المال لولم يكن معهما بنت وكان العم والعمة لولم يكن معهما
 بنت كان المال باتفاقهم للعم دون العمة فاذا كانت هناك بنت كان لها
 النصف وما بقي بعد ذلك فهو للعم دون العمة فكان ما بقي بعد نصيب البنت
 لازمي كان يكون له جميع المال لولم تكن بنت فلما كان ذلك كذلك وكان
 الاخ والاخت لولم تكن معهما بنت كان المال بينهما لا ذكر مثل حظ الانثيين
 فالنظر على ذلك ان يكونا كذلك اذا كانت معهما بنت فوجب لها نصف
 المال بحق فرض الله عز وجل لها ان يكون ما بقي بعد ذلك النصف بين
 الاخ والاخت كأن يكون لهما جميع المال لولم تكن بنت قياسا ونظرا على
 ما ذكرنا ذلك وقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أيضا ما قد دل
 على ما ذكرنا روى سفيان عن أبي قيس عن هزيل بن شرحبيل قال جاء رجل
 الى سلمان بن ربيعة وأبي موسى الأشعري فساألهما عن ابنة وابنة ابن واخت
 لاب واب فقالا لابنة النصف وللأخت النصف ثم قالوا انت عبد الله فانه
 سيبا بعنا فأتاه الرجل فقال عبد الله لقد ضللت اذا وما أنا من المهتدين ولكن
 أفضى فيها بما فضى رسول الله صلى الله عليه وسلم لابنة النصف ولابنة

الابن السادس ثم كلمة لثلاثين وما بقي فلاخت (وروى) سفيان أيضا عن
 مسلم عن طارق بن شهاب قال سئل أبو موسى عن ابنة وابنة ابن وأخت فقال
 لابنة النصف وللأخت النصف فسئل عنها ابن مسعود فقال قد ضللت إذا
 وما أنا من المهتدين ولكن أقول كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لابنة
 النصف ولابنة الابن السادس وللأخت ما بقي (قلت) وحديث هزيل بن
 شرحبيل المذكور أخرجه أحمد والبخاري وأبو داود والترمذي والنسائي
 وابن ماجه والحاكم بمعجمه وليس في حديث البخاري ذكر سليمان بن ربيعة
 (وأخرجه) النسائي بالوجهين وهزيل بالزاي وقد وقع في كلام كثير من
 الفقهاء بالذال وهو مخبر يف تبه عليه الحفاظ (ثم قال) الطحاوي في هذا
 الحديث أنه صلى الله عليه وسلم جعل الأخوات من قبل الأب مع البنات
 عصبية فصرن مع البنات في حكم الذكور من الأخوة من قبل الأب (قلت)
 ليس في هذا تخصيص الأخ لأب بل الأخ لأب وأم داخل في هذا فالأولى أن
 يقال فيه بيان أن الأخوات مع البنات عصبية وهو قول جماعة من الصحابة
 والتابعين وعوام فقهاء الأمصار إلا ابن عباس فإنه خالف في ذلك (ثم قال)
 الطحاوي فصار قوله ما بقيت الفرائض فلا ولي رجل ذكر لأنه عصبية ولا
 عصبية أقرب منه فإذا كانت هناك عصبية هي أقرب من ذلك الرجل فالأول
 لها (قلت) يشير بذلك إلى أن المراد بالأولى الأقرب يريد أقرب العصبية إلى
 الميت كالأخ والعم فإن الأخ أقرب من العم وكالعم وابن العم فإن العم أقرب
 من ابن العم ولو كان أولى هنا بمعنى أحق لبقى الكلام مبهم لا يستفاد منه
 إثبات الحكم إذ كان لا يدرى من الأحق من ليس أحق فعلم أن معناه قرب
 النسب (ثم قال) الطحاوي وعلى هذا المعنى ينبغي أن يحمل هذا الحديث
 حتى لا يخالف حديث ابن مسعود وهذا ولا يضاده وسبيل الاستمرار أن تحمل
 على الاتفاق ما وجد السبيل إلى ذلك ولا تحمل على التناقض والتضاد ولو كان
 حديث ابن عباس على ما جملة عليه المخالف لنا لما وجب على مذهبه أن يضاد
 به حديث ابن مسعود لأن حديث ابن مسعود هذا مستقيم الإسناد صحيح
 المجهى وحديث ابن عباس مضطرب الإسناد لأنه قد قطعاه من ليس يدون
 من قدره (قلت) يعني أن حديث ابن عباس لو كان محجولا على ظاهره غير

مؤول لا يصح ان يعارض المخالف به حديث ابن مسعود ولا ضراب الاسناد
في حديث ابن عباس وصحة الاسناد في حديث ابن مسعود وأراد
بمن قطعه مسفيان فانه لم يذكرا ابن عباس في روايته وأراد بن رفته روح بن
القاسم على ما تقدم وسبق قول النسائي ان المرسل أشبه بالصواب (ثم قال)
الحجاوي وامامنا احتجوا به من قول الله عز وجل ان امرؤ هلك ليس له ولد
وله أخت فلها انصف ما ترك فقالوا انما ورث الله الأخت اذا لم يكن ولد فالحجة
عليهم في ذلك ان الله تعالى قد قال ايضا وهو يرثها ان لم يكن لها ولد وقد
اجمعوا جميعا على انها لو تركت بنتها وأختها لا ييها كان للبنت النصف
وما بقي فلأخ وان معنى قوله عز وجل ان لم يكن لها ولد انما هو على ولد
يحوز كل الميراث لا على الولد الذي لا يحوز كل الميراث فالنظر على ذلك ان
يكون قوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها انصف ما ترك
هو الولد الذي يحوز جميع الميراث لا الولد الذي لا يحوز جميع الميراث وهو
قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وعامة الفقهاء

(توريت ذوى الارحام)

(اعلم) ان الوارث في الحقيقة لا يخرج من ان يكون ذارحم ونحوه ثلاثة
انواع قريب ذوسهم وقريب هو عصبه وقريب ليس هو بذى سهم
ولا عصبه والكلام على هذا الأخير فهم يرثون عنه بدم النوعين الاولين
وهو قول عامة الصحابة غير يدين ثابت فانه قال لا ميراث لذوى الارحام
بل يوضع في بيت المال وبه اخذ مالك والشافعي على ان كثيرا من اصحاب
الشافعي منهم ابن شريح خالفوه وذهبوا الى توريت ذوى الارحام وهو
اختيار فقهاءهم للفقوى في زماننا لفساد بيت المال وصرفه في غير المصارف
وترتيبهم في الارث كترتيب العصبية فيقدم فروع الميت كأولاد البنات
وان سفلواتهم اصوله كالاجداد الفاسدين والجدات الفاسدات وان علواتهم
فروع ابويه كأولاد الاخوات وبنات الاخوة لام وان نزلوا هم فروع جديه
وجديته كالعمات والاعمام لأم والاخوان والخالات وان بعدوا فصاروا
اربعة اصناف (وروى) الجوزجاني عن محمد بن الحسن عن أبي حنيفة ان
اولاهم بالميراث الاول والاول اصح لان الفروع اقرب كافي العصبية

(ذكر حجة الخالف والجواب عنه)

(الحجج) البيهقي في باب من لا يرث من ذوى الارحام بحديث وهب بن جرير حدثنا شعبة عن ابن المنكدر عن جابر قال دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا مريض فتوضأ ونضح على من وضوئه فقلت انما يرثني كلالته فكيف الميراث فنزلت آية الفرائض (فأت) أخرجه الشيخان وأخرجه الباقر بن معناه ولكن عدم ذكر ذوى الارحام في هذه الآية لا يدل على عدم استحقاقهم فانهم ان لم يرثوا في هذه الآية فقد تركوا في موضع آخر من الكتاب والسنة كالجدة فانهم اهل الارث وان لم تذكر في هذه الآية وكالمصيبة لاذكر لهم في آية الفرائض ولم يدل ذلك على عدم استحقاقهم بل هم مستحقون بالاجماع لقيام الدليل على ذلك (ثم) ذكر البيهقي حديث أبي امامة ان الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث (قلت) لادلالة في هذا الحديث أيضا على مدعاه لان الادلة قامت على ان ذوى الارحام أيضا ممن أعطاهم الله حقهم (ثم) ذكر حديث زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار في العمة والحالة لا أرى ينزل على شيء لاشيئهما (قلت) وهكذا رواه الطحاوي من طريق محمد بن مطرف ومحمد بن عبد الرحمن بن المهبر كلاهما عنه (ورواه) أيضا من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم (ثم قال) البيهقي وروى نحوه أبو داود في مراسيله عن القعنبي عن الدراوردي عن زيد بن عطاء ان رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث (ثم قال) ورواه أبو نعيم ضرار بن مرد عن الدراوردي فوصله بذكر أبي سعيد (قلت) قد اختلف في هذا الحديث فروى مراسلا كرايات (وأخرجه) النسائي في سننه عن زيد بن أسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا أجدهما شيئا وليس في سنده عطاء (وكذا) أخرجه عبد الرزاق وابن أبي شيبة في مصنفيهما عن وكيع حدثنا هشام بن سعد عن زيد بن أسلم فذكره (وعلى) تقدير صحة معناه لم ينزل على فيه ما شئ في ذلك الوقت ثم نزل عليه وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض وقال عليه السلام بعد ذلك الحال وارث من لا وارث له ولا يجهروا أن يعكس هذا اذ لو قدمت الآية ما قال عليه السلام لا أرى ينزل على شيء (وذكر) عبد الحق هذا الحديث في احكامه وقال في آخره قال أبو داود معناه

المهبر يفتح الموحدة
المشدة اهـ

لاسمهم لما ولا يكن يورثون الرهم (وقال) الطحاوي يجوز ان يكون قوله
لاشيئ لما أي لا فرض لما معي كما لغيرهما من النسوة الا ان يرثن كالبنات
والاخوات والمجندات فلم ينزل عليه شيء فقال لا شيء لما على هذا المعنى
(وقول) البيهقي ورواه أبو نعيم ضرار بن مرداخ فسكت عليه وقد قال
الذهبي في مختصره ضرار منهم انتهى وقال النسائي متروك الحديث وكان ابن
معين يكذبه (ثم قال) البيهقي وروى عن شريك بن عبد الله بن أبي نمره عن
الحارث بن عبد مناف ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن ميراث
العمة والمخالفة فسكت فنزل عليه جبريل فقال خذ من جبريل ان لا ميراث
لها (قلت) قد اختلف في هذا الحديث ايضا فرواه ابن أبي شيبة في مصنفه
عن شريك سئل النبي صلى الله عليه وسلم الحديث ولم يذكر الحارث وكذا
ذكره الدارقطني في سننه من طريقين (ثم) ان الحارث هذا لا يعرف حاله
وايس له ذكر في كتب الحديث سوى الاستدراك للحاكم فانه مذكور فيه
في هذا الحديث مستشهدا (ثم) ذكر البيهقي اثر عن زيد بن طريق محمد
ابن بكار عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن خارجة عن أبيه لا يرث ابن الاخ
للاثم برحمه تلك شيئا الحديث (قلت) محمد بن بكار قال صالح خبرت انه يحدث
عن الضعفاء وابن أبي الزناد ضعفه النسائي وغيره وقال ابن حنبل
ضارب الحديث (ثم) ذكر البيهقي من طريق مالك عن محمد بن أبي بكر بن
محمد بن عمرو بن خرم عن عبد الرحمن بن حنظلة الزرقاني عن مولى اقرش
كان قد عاين قال له ابن مرسى قال كنت جالسا عند عمر بن الخطاب فلما صلى
اظهر قال يا برقا لم ذلك الكتاب الكتاب كتبه في شأن العمة فنسأل عنها
ونسئبر فيها فاتي به برقا فدعا بتورا وودح فيه ما فيه من ذلك الكتاب فيه ثم
قال لورضيك الله أفرك لورضيك الله أفرك (قلت) عبد الرحمن بن حنظلة
مجهول لا يعرف وقال الطحاوي ابن مرسى غير معروف (ثم) ذكر البيهقي عن
محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن خرم سمع أباه كثيرا يقول كان عمر يقول
عجبا لعمه تورث ولا ترث (قلت) هذا منقطع فان أبابكر لم يسمع من عمر
(ثم قال) البيهقي وقد روى عن عمر بخلافه ورواية المدنيين اصح (قلت)
الذي روى عنه بخلاف ذلك صحيح متصل كما سيذكر قريبا ورواية المدنيين

قوله مرسى بكسر
الميم وسكون
الراء وقوله
بتور يفتح التاء
وسكون الواو شبه
الطشت وكأنه
بعد ما أتاه به تغير
ما كان رآه من
سؤال الناس
فهم على محوه
قد عاين ورواه
وبرقا يفتح المشددة
بوزن يفعل اه

من طريقين أحدهما مجهول والاخر منقطع فكيف يكون أولى بالصحة
 * (وعما احتج به الامام على توريث ذوى الارحام) *

ما أخرجه الطحاوى من طريق حسنة بن سليمان والبيهقى من طريق
 الثوري واللفظ العبد كلاًهما عن محمد بن اسحق عن محمد بن يحيى بن حبان
 عن عمه واسم بن حبان قال توفى ثابت الدحداح وكان أتاباً وهو الذى ليس
 له أصل يعرف فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعاصم بن عدى هل
 تعرفون له فيكم نسباً قال لا يا رسول الله فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أبا الباقية بن عبد المنذر ابن أخته فاعطاه ميراثه (دوجه) الاحتجاج ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قد ورث أبا الباقية من ثابت برجه الذى بينه وبينه فثبت
 بذلك موارث ذوى الارحام ودل سؤال رسول الله صلى الله عليه وسلم ربه
 عز وجل في حديث عطاء بن يسار السابق عن العمرة والحالة هل لهما ميراث
 أم لا انه لم يكن نزل عليه في ذلك فيماتة قدم شئ فثبت به تأخر حديث واسع
 هذا عن حديث عطاء بن يسار فصارنا سخراله (وقال) البيهقى ان الشافعى
 أجاب عنه في القديم فقال ثابت توفى يوم أحد قبل ان تنزل الفرائض
 (قلت) ذكر صاحب الاستيعاب عن الواقدي قال وقال بعض أصحابنا
 الرواة لعلم يقولون ابن الدحداح برئ من جراحاته ومات على فراشه من
 جرح أصابه ثم انتقض به مرجع النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة
 ويشهد لهذا القول مسلم وأبو داود والترمذى والنسائى عن جابر بن سمرة
 ان النبي صلى الله عليه وسلم أتى بفارس معرورى فركبه حين انصرف من
 جنازة ابن الدحداح ونحن حوله (وقال) ابن الجوزى في الكشف اشكل
 الصحيحين اختلاف الرواة في موته فقال بعضهم قتل يوم أحد في المعركة وقال
 آخرون بل جرح وبرئ ومات على فراشه مرجع رسول الله صلى الله عليه
 وسلم من المدينة وهذا أصح لهذا الحديث انتهى (فان) قالوا ان حديث
 واسع هذا منقطع (قيل) لهم في حديث عطاء بن يسار أيضاً منقطع فمن جملة
 أولى يثبت المنقطع فيما يوافقه من مخالفهم فيما يوافقه *

* (ومن حجة الامام) *

ما أخرجه الطحاوى من طريق وكيع وأبي أحمد الزبيرى والبيهقى من

قوله أتاباً
 المهمة وكسر
 المنة الفوقية
 وتشديد الياء

قوله معرورى
 بصيغة اسم
 المفعول أى مريان
 اه

طريق قبضة كلهم عن سفيان عن عبد الرحمن بن الحارث بن عياش بن أبي
ربيعه عن حكيم بن حكيم بن عبد بن حنيف عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف
أن رجلا رمى رجلا بهم فقتله وليس له وارث الا خال (ولفظ قبضة كتب
عمر إلى أبي عبيدة أن علموا علمكم العموم ومقاتلتكم الرمي وكانوا يجتلفون بين
الاغراض فجاءهم غرب فأصاب غلاما فقتله في حجر خال له لا يعلم له أصل
فمكتب في ذلك أبو عبيدة إلى عمر فكتب عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال الله ورسوله مولى من لا مولى له والخال وارث من لا وارث له وسكت
اليهقي عليه (وقال) الذهبي في المختصر رواه النسائي وابن ماجه والترمذي
وحسنه انتهى (قلت) وأخرجه ابن حبان في صحيحه وزاد الترمذي واليه
ذهب أكثر أهل العلم

(ومن حجة الامام)

ما أخرجه ابن ماجه والطحاوي من طريق شعبة عن بديل العبلي عن راشد
ابن سعد عن أبي عامر الموزني عن المقدم بن معد يكرب أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال من ترك كذا فلي (قال) شعبة ورعا قال فالي ومن ترك
مالا فلورثته وأنا وارث من لا وارث له أعقل عنه وأرثه الا أنه قال أرث ماله
وافك عانه والخال وارث من لا وارث له يرث ماله ويترك عانه (وأخرجه)
الطحاوي ايضا مثله من طريق حماد بن زيد عن بديل (وأخرجه) النسائي
من طريق شعبة الا أنه قال عن بديل سمع علي بن أبي طلحة عن راشد بن
سعد وهكذا أخرجه ابوداود والنسائي ايضا من طريق حماد عن بديل
(وأخرجه) اليهقي من هذه الطرق (وقال) ابوداود ورواه الزبيدي
عن راشد بن سعد فقال عن ابن عائذ عن المقدم (قال) ورواه معاوية
ابن صالح عن راشد قال سمعت المقدم (وأخرجه) ابوداود ايضا من طريق
اسماعيل بن عباس عن يزيد بن جهمير عن صالح بن يحيى بن المقدم عن ابيه عن
جده سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أنا وارث من لا وارث له
افك عنيه وأرث ماله والخال وارث من لا وارث له يترك عنيه ويرث ماله
(قلت) اشار اليهقي والمنذري الى ان هذا الحديث قد اختلف فيه كما
تري فمارة عن راشد بن سعد عن المقدم ومارة عن راشد عن أبي عامر عن

قوله عانه أي
عانه فحذفت
الياء ومعناه الاسر
وقوله عنيه بضم
العين وكسر النون
وتشديد الياء
معناه اه

المقدام وثارة عن راشد عن ابن عائذ عن المقدام وثارة عن راشد بن سعد
مرسلا (ثم) روى عن ابن معين انه كان يضعف هذا الحديث وقال ليس فيه
حديث قوى (قلت) هذا الحديث أخرجه الحاكم في المستدرک من طريق
راشد عن أبي عامر وقال صحيح على شرط الشيخين (وأخرجه) ابن حبان
في صحيحه ثم ذكر أن راشدا سمعه من أبي عامر عن المقدام ومن ابن عائذ
عنه فالطريقان محفوظان والمتنان متباينان (وذکر) الدارقطني في علمه
ان شعبة وحماد وابراهيم بن طهمان ورووه عن بديل عن علي بن أبي طلحة
عن راشد عن أبي عامر عن المقدام وان معاوية بن صالح خالفهم فلم يذكر أبا
عامر وراشدا والمقدام (ثم قال) الدارقطني والاول أشبه بالصواب (قال)
ابن القطان وهو على ما قال فان ابن أبي طلحة ثقة وقد زاد في الاسناد من
يتمصل به فلا يضره ارسال من قطعه وان كان ثقة فكيف بمن فيه مقال
ونرى هذا الحديث صحيحا انتهى كلام ابن القطان (وما) ذكره أبو
داود صريح في أنه لا ارسال في رواية معاوية فان راشدا صرح فيها بالسماع
وراشد قد سمع من هو أقدم من المقدام كما أورد في ثوبان فيجمل على أنه سمعه
من المقدام مرة بلا واسطة ومرة بواسطة أبي عامر ومرة بواسطة ابن عائذ
وبه يظهر للنصف ان قول من قال انه ليس فيه حديث قوى محل نظر
(ثم قال) البيهقي وقد رويت فيه أحاديث ضعيفة ثم ساق من طريق
شريك عن ليث عن محمد بن المنكدر عن أبي هريرة رفعه الخصال وارت
(ثم قال) وكذا رواه أبو نعيم عن شريك وخالفه غيره رواه يحيى بن أبي بكر
حدثنا شريك عن ليث عن أبي هريرة عن أبي هريرة ثم قال يختلف فيه كما
ترى وليث هو ابن أبي سليم غير صحيح به (قلت) الامر في ليث قريب قد أخرج
له مسلم في صحيحه واستشهد به البخاري في كتاب الطب ويحتمل انه روى
الحديث عنهما عن أبي هريرة وأقل أحواله ان يكون حديثه هذا شاهدا
لحديث المقدام وغيره (ثم) أخرج البيهقي من طريق أبي عامر عن ابن جريج
عن عمرو بن مسلم عن طاوس عن عائشة قالت الله ورسوله مولى من لا مولى
له والخال وارث من لا وارث له تابعه عبد الرزاق (وقد) رواه الفلاس عن
أبي عامر مرفوعا (ثم قال) وقد كان أحمد وابن معين يقولان عمرو وليس

بالقوى والمحفوظ موقوف (وروى) عن ابن طاووس مرسلا (قلت) الرفع
زيادة ثقة فوجب قبوله (وقد أخرجه) الحاكم مرفوعا وقال صحيح على شرط
الشيخين (وأخرجه) الترمذي أيضا مرفوعا وقال حسن (وقال) الطحاوي
حدثنا أبو أيوب قال حدثنا أبو عامر عن ابن جريج فذكره مرفوعا وحدثنا
إبراهيم بن مرزوق حدثنا أبو عامر فذكره بأسناده مثله ولم يرفعه وحدثنا
أبو يحيى عبد الله بن أحمد بن زكريا بن المحارب بن أبي ميسرة المكي حدثنا أبي
حدثنا هشام بن سليمان عن ابن جريج فذكره بأسناده مثله (قال) أبو يحيى
واراه قديمه وأما عمرو بن مسلم فاحتج به مسلم في صحيحه (وفي) الكاشف
للذهبي قواه ابن معين وقال في المختصر قواه غيرهما وفي التهذيب للحافظ
صدوق له أوهام

• (ومن حجة الامام) •

ما أخرجه الطحاوي والبيهقي من طريق يزيد بن هرون أخبرنا داود بن أبي
هند عن الشعبي قال أتني زياد في رجل مات وترك عمته وخالته فقَالَ هل
تدرون كيف قضى أمرهما فأقوالا قال والله أني لا أعلم الناس بقضاء أمرهما
جعل العمة بمنزلة الاخ والخال بمنزلة الاخت فأعطى العمة الثلثين والخال
الثلث (ثم قال) البيهقي ورواه الحسن وأبو الشعماء وبكر بن عبد الله أن عمر
جعل للعمة الثلثين وللخال الثلث (قلت) أخرجه هكذا الطحاوي عن علي
ابن زيد أخبرنا يزيد بن إبراهيم والمبارك بن فضالة عن الحسن عن عمر مثله
وحدثنا علي حدثنا عبدة أخبرنا ابن المبارك أخبرنا سفيان عن مطرف عن
الشعبي قال أتني زياد في عمة لأُم وخالته فذكر الحديث مثل الاول (ثم قال)
البيهقي وكل ذلك مراسيل ورواية المدنيين عن عمر أولى أن تكون صحيحة
(قلت) ذكر الطحاوي أن رواية زياد عن عمر صحيحة متصلة (وفي) مصنف
ابن أبي شيبة حدثنا أبو بكر بن عباس عن عاصم عن زيد عن عمر أنه قسم
المال بين عمة وخاله فهذا سند صحيح متصل (وفي) الاستذكار لم يمتنع أهل
العراق أنه ورثهما واختلفا فيما قسمه لهما (وفي) المصنف أيضا حدثنا
وكيع عن يزيد بن إبراهيم عن الحسن عن عمر قال للعمة الثلثان وللخال
الثلث حدثنا عبد الوهاب الثقفي عن يونس عن الحسن أن عمر ورث العمة

الثلاثين والخمسة والثلاث بعد ثمانين ادريس عن الاعمش عن ابراهيم قال
كان عمر يورث الخالة والعمة اذ لم يكن غيرهما وفيه ايضا عن ابن جريج
أخبرني عبد الكريم بن أبي الخارق ان زياد بن جارية أخبر عبد الملك بن
مروان انه كتب عمر الى امراء الشام ان اعطوا دية الخالة انما الخال والد في
صبي رمي بسهم فقتله وليس له الا خال (وأخرج) الطحاوي من طريق عمرو
ابن هرم عن جابر بن زيد أبي الشعثاء ان عمر قضى للعمة الثمانين وللخالة الثلاث
(فهذه) وجوه كثيرة عن عمر يشد بعضها بعضا انه ورث ذوى الارحام
وقد قدمنا في رواية المدنيين من الجهة والاقطاع (وقد) روي مثل
ذلك ايضا عن عبد الله بن مسعود وعلى رضى الله عنهما (أخرج) الطحاوي
من طريق الثوري عن منصور عن فضيل عن ابراهيم قال كان عمر
وعبد الله بن مسعود يورثان ذوى الارحام دون الولاء قلت أفكان على
يعقل ذلك قال كان على أشدهم في ذلك (وأخرجه) ابن أبي شيبة من هذا
الطريق الا ان عنده حصين بدل فضيل (وقال) ابن أبي شيبة حدثنا ابن
ادريس عن الاعمش عن ابراهيم قال كان عمر وعبد الله بن مسعود يورثان
الخالة والعمة اذ لم يكن غيرهما (وأخرج) الطحاوي من طريق حبان
الجبلي عن سويد بن غفلة ان رجلا مات وترك امرأته وابنته ومولا قال
سويداني لحباس عند علي اذ جاءته مثل هذه الغريضة فاعطى بنته
النصف وامراته الثمن ثم رد ما بقي على ابنته ولم يعط المولى شيئا (وأخرج) من
طريق شريك عن جابر أبي الشعثاء عن أبي جعفر قال كان علي يرد بقية
الموارث على ذوى السهام من ذوى الارحام (قلت) أبو جعفر هو محمد بن
علي بن الحسين لم يدرك جده (وأخرج) من طريق شعبة عن سليمان قال قال
ابن مسعود للعمة الثمان وللخالة الثلاث قال شعبة فقالت أسمعته من
ابراهيم قال هو اول ما سمعته منه (ورواه) شعبة عن المغيرة عن ابراهيم عن
عبد الله بن مسعود مثله (وأخرج) من طريق أبي حصين عن يحيى بن وثاب
عن مسروق عن عبد الله بن مسعود قال الخالة والدة (ومن) طريق سفیان
عن منصور عن ابراهيم عن مسروق قال أتى عبد الله بن مسعود في اخوة
لأم وأم فاعطى الاخوة من الام الثلث واعطى الام سائر المال وقال الام

عصبة من لاعصبة له وكان لا يرد على اخوة لام مع أم ولا على بنت ابن مع بنت الصلب ولا على اخوات لأب مع أخت لأب وأم ولا على امرأة ولا على جدة ولا على زوج فهو ولاء أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ورتوا الارحام بارحامهم وان لم يكونوا عصبة فان كان الى التقاليد فقهه مد هؤلاء اولى وان كان الى ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد ذكرنا ما روى عنه في هذا الباب وان كان الى النظر فانا قد رأينا العصبة يرون اذا كانوا رأينا بعضهم اذا كان له من القرب ما ليس كغيره كان بذلك القرب اولى بالميراث من هو أبعد منه وكان المسلمون اذا لم يكن لبيت عصبة يرونه جميعا فاذا كان بعضهم أقرب اليه من بعض فالنظر على ان يكون من قرب منهم اولى بالميراث من هو أبعد منهم من المتوفى من المسلمين ثبت بالنظر ايضا ما ذكرناه وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن رجعهم الله تعالى (بيان الخبر الدال على أن مولى العتاقة اولى بالميراث من الرحم التي ليست بعصبة) *

(أبو حنيفة) عن الحكم بن عتيبة عن عبد الله بن شداد أن بنت حمزة أعتقت مملوكا فأتت وترك بنتا فأعطاها النبي صلى الله عليه وسلم النصف واعطى ابنة حمزة النصف كذا روى الحسن بن زياد في مسنده عنه ومن طريقه طلحة العدل (وأخرجه) النسائي وابن ماجه من حديث ابنة حمزة وفي اسناد ابن أبي ليلى القاضي وأعله النسائي بالارسال وصحح هو والدارقطني الطريق المرسلة (وأخرج) البيهقي من طريق شعبة عن الحكم بلفظ فرعم ان النبي صلى الله عليه وسلم قسم لها النصف (وأخرجه) الطحاوي هكذا فقال حدثنا علي بن زيد أخبرنا عبدة أخبرنا ابن المبارك أخبرنا أبان بن تغلب عن الحكم فسيافه (ثم) ساق البيهقي من طريق سفيان عن منصور بن حبان الاسدي عن عبد الله بن شداد أن ابنة حمزة أعتقت فذكر مثله (ورواه) الطحاوي عن علي بن زيد عن عبدة عن ابن المبارك عن سفيان مثله (ثم قال) البيهقي وكذلك روى عن سلمة والشعبي عن عبد الله بن شداد (قلت) روى سفيان عن سلمة بن كهيل قال انتهيت الى عبد الله بن شداد هو ابن الهاد يحدث القوم وهو يقول هي أختي فسالتهم فقالوا ذكر أن مولى لبنت حمزة ثم

ذكر مثله أخرجه الطحاوي من طريق ابن المبارك عن سفيان (ثم قال) البيهقي وابن شاذان أخو بنت حمزة من الرضاة والحديث منقطع (قلت) بل هو أخوها لأنها فقد أخرج أبو داود في المراسيل بسند صحيح عنه أنه قال أتدرون ما ابنة حمزة مني قال كانت اختي لامي (وأخرجه) الطحاوي من طريق ابن المبارك أخبرنا جرير بن حازم عن محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب وأبي فزارة قال حدثنا عبد الله بن شاذان قال هل تدرون ما بيني وبينها هي اختي من أمي كانت أمنا اسمها بنت حميس الخنجمية (وقال) ابن سعد في الطبقات أم عبد الله بن شاذان سلمي بنت حميس اخت اسماء كانت تحت حمزة فولدت له عمارة وقيل فاطمة وقتل يوم أحد فتزوجها شاذان المصاد فولدت له عبد الله انتهى (وقال) المحافظ صرح المحاكم في المستدرک في هذا الحديث بأن اسمها المامة (ورواه) أحمد في مسنده من طريق قتادة عن سلمى بنت حمزة (وفي) مصنف ابن أبي شيبة ومجمل الطبراني أنها فاطمة (وأخرج) الدارقطني من حديث جابر بن زيد عن ابن عباس أن مولی حمزة توفي وترك ابنته وابنة حمزة فأعطى النبي صلى الله عليه وسلم ابنته النصف وابنة حمزة النصف (ثم) قال البيهقي وهو لا الرواة أجمعوا على أن ابنة حمزة هي الممتقة (وقال) إبراهيم الخفجي توفي مولی حمزة فأعطى النبي صلى الله عليه وسلم ابنة حمزة النصف طعمة وقبض النصف فهذا غلط وقد قال شريك تقسم إبراهيم هذا القول تقسمه إلا أن يكون سمع شيئا فرواه (قلت) هكذا أورده أبو داود في المراسيل عن إبراهيم ثم نقل قول شريك فيه (وقال) الطحاوي حدثنا فهد حدثنا أبو نعيم حدثنا حسين بن صالح عن منصور عن إبراهيم فسأقه مثله (ثم) قال وهذا عندنا كلام فاسد لأن ابنة مولی حمزة ابنة حمزة أن كان وجب لها جميع ميراث أبيها برجمها منه فحال أن يطعم النبي صلى الله عليه وسلم شيئا قد وجب لبنت حمزة وإن كان ذلك لم يجب لها كله وإنما وجب لها نصفه فما بقي بعد ذلك النصف راجع إلى من اعتقه وهي بنت حمزة فاستحال ما ذكر إبراهيم في ذلك وثبت أن ما دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى ابنة حمزة كان بالميراث لا بغيرة (فقد) دلت هذه الآثار أن مولی العتاقة أولى بالميراث من الرحم التي ليست بعصبة وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف

ومحمد رجعهم الله تعالى (وقد) روى مثل ذلك أيضا عن علي رضي الله عنه
(قال) الطحاوي حدثنا علي بن زيد حدثنا عبيدة أخببرنا ابن المبارك أخببرنا
فطر عن الخنك بن عتيبة قال قضى علي في أناس منا فبين ترك بنته ومولاته
فاعطى بنته النصف والمولاة النصف (وحدثنا) علي حدثنا عبيدة أخببرنا
ابن المبارك أخببرنا سفيان عن سلمة بن كهيل قال رأيت المرأة التي ورثها علي
من أبيها النصف وورث مولاتها النصف * *

•(ميراث المتلاعنين)•

(أبو حنيفة) عن حماد بن إبراهيم أنه قال إذا قذف الرجل امرأته فالتعن
أحدهما توارنا ما لم يامن إلا^٢ خرو يفرق السلطان بينهما كذا رواه محمد
ابن الحسن في الا^٢ ثار عنه (وعند) البخاري في الصحيح من حديث فالح بن
الزهري عن سهل بن رجبل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول
الله أرايت رجلا رأى مع امرأته رجلا ففساق الحديث وفيه فجرت السنة
بعد فهم ما ان يفرق بين المتلاعنين وان يرثها وترث منه *

•(ميراث ولدا الملاعنة)•

(أبو حنيفة) عن حماد بن إبراهيم أنه قال في ميراث ابن الملاعنة الأم وولدها
هم وورثته وان كانت الأم وحدها فلها الميراث كله وان ماتت أمه ثم مات بعد
ذلك فاجعل ذوي قرابته من أمه كلهم يرثون أمه كأنها هي التي ماتت وان
كان أخا فلها المال كله وان كانت اختا فلها النصف وان كان أخا واختا
فالثلثان للاخ والثلث للاخت وان كانتا اختين فلهما الثلثان كذا رواه
محمد بن الحسن في الا^٢ ثار عنه (أبو حنيفة) عن حماد بن إبراهيم أنه قال في ابن
المتلاعنين ويترك أمه وأخته وأخا لأمه قال إبراهيم لهما الثلث وما
بقي للأم فقط كذا رواه محمد بن الحسن في الا^٢ ثار عنه (أبو حنيفة) عن حماد
عن إبراهيم أنه قال الأم عصبية إذا عصبية فإذا ترك ابن الملاعنة أمه
كان المال لها فإذا لم يترك أمانتظارا لي من كان يرث أمه فبرثه كذا رواه محمد
ابن الحسن في الا^٢ ثار عنه (وأخرج) أبو داود عن مكحول وهو الشامي قال
جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ميراث ابن الملاعنة لأمه ولو ورثها من
بعدها (وأخرج) البيهقي من طريق الوليد بن مسلم حدثنا ابن جابر حدثنا

مكحول وهو مرسل (وذكر) الشافعي في الرد على من قال به أنه احتج فيه
برواية ليست بنابتة وأخرى ليست بما تقوم بها حجة (قال) البيهقي أظنه أراد
حديث مكحول وحديث عمرو بن شعيب (قلت) ظاهر حديث مكحول أن
جميع ماله لأمه في حياتها وأولادها ولورثتها إن كانت أمه قد ماتت وإلى هذا
ذهب مكحول وهو قول الثوري أيضا ولا يضره الإرسال فإنه لا يعيب
الحديث عندنا والعمل عليه عند السلف (وأما) حديث عمرو بن شعيب عن
أبيه عن جده رفعه فهو مثله حديث مكحول قد أخرجه أبو داود في سننه
والبيهقي من طريق الوليد بن مسلم أخبرني عيسى أبو محمد عن العلاء بن
الحارث عنه (ثم) قال البيهقي عيسى هو ابن موسى القرشي الدمشقي فيه
نظر (وقال) المنذري ليس بشعور (قلت) هو أخو سليمان بن موسى
ذكره البخاري في التاريخ ولم يتعرض له بشيء وليس له ذكر في كتب
الضعفاء وذكره ابن حبان في الثقات وفي الكاشف للأذهبي وثقه دحيم وفي
التنذيب للحافظ هو صدوق (وأخرج) أبو داود في المراسيل من حديث
جدا بن سلة عن داود بن أبي هند عن عبد الله عن رجل من أهل الشام أن
النبي صلى الله عليه وسلم قال ولد الملائكة عصبة أمه (وأخرجه)
البيهقي من طريق الثوري عن داود بن أبي هند حدثني عبيد الله بن عبيد
الأنصاري قال كتبت إلى أخ لي من بني زريق أن قضى رسول الله صلى
الله عليه وسلم بولد الملائكة قال قضى به لأمه قال هي بمنزلة أبيه وبمنزلة أمه

دحيم كزير

*(بيان الخبر الدال على عدم تورث من ليس بعصبة ولا رحم

وإن الرجل إذا لم يجد ذقرا به فليضع ماله حيث أحب)*

(أبو حنيفة) عن الميثم عن الشعبي عن عمرو بن شرحبيل عن ابن مسعود أنه
قال يامعشر همدان إنه يموت الرجل منكم ولا يترك وارثا فليضع ماله حيث
شاء كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار (قال) وبه نأخذ إذا لم يدع وارثا
فأوصى بماله كله جاز وهو قول أبي حنيفة (وأخرجه) الطحاوي فقال
حدثنا محمد بن عمرو بن يونس حدثنا يحيى بن عيسى عن الأعمش عن الشعبي
عن عمرو بن شرحبيل قال قال عبد الله بن مسعود فذكره وزاد قال
الأعمش فذكر ذلك لأبراهيم فقال حدثني همام بن الحارث عن عمرو

ابن شرجيل قال قال عبد الله مثله (وأخرجه) أيضا من طريق شعبة
 عن سلمة بن كهيل سمعت أبا عمرو والشيباني يحدث عن ابن مسعود قال السائفة
 يضع ماله حيث اختار (وعن) شعبة عن الحكم عن عمرو بن شرجيل مثله
 (وعن) شعبة عن منصور عن إبراهيم عن همام عن عمرو بن عبد الله نحوه
 (وأما) ما رواه أبو داود والطحاوي من طريق حماد بن سلمة عن عمرو بن دينار
 قال سمعت عوسجة مولى ابن عباس يحدث عن ابن عباس ان رجلا مات
 على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يترك قرابة الا عبدا هو أعتقه
 فأعطاه النبي صلى الله عليه وسلم ميراثه هذا لفظ الطحاوي وألفظ أبي داود
 ان رجلا مات ولم يدع وارثا الا غلاما له كان أعتقه والباقي سواء (وأخرجه)
 الترمذي والنسائي وابن ماجه وحسنه الترمذي (فأفتح) به الخالف وقال
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ورث المولى الاسفل من المولى الاعلى
 (والجواب) ان عوسجة هذا ليس بمشهور قاله أبو حاتم الرازي وقال
 البخاري وعوسجة مولى ابن عباس روى عنه عمرو بن دينار ولم يصح وعلى
 تقدير التسليم فليس في الحديث انه قال المولى الاسفل يرث المولى الاعلى
 وانما فيه دفع ميراثه وهو تركته اليه وليس كما روى عنه في الحال انه قال هو
 وارث من لا وارث له (فقد) يحتمل وجوها (منها) ان يكون دفعه اليه لانه
 ورثه اياه بالليت عليه من الولاء (ويحتمل) ان يكون مولا وذارحم له فدفع
 اليه ماله بالرحم وورثه به لا بالولاء (ويحتمل) ان دفعه اليه ميراثه لان الميت
 كان أمر بذلك فوضع صلى الله عليه وسلم ماله حيث أمر بوضعه فيه كما تقدم
 ذلك من حديث ابن مسعود في أول الباب (ويحتمل) ان يكون صلى الله عليه
 وسلم أطعمه المولى الاسفل لفقره كما ان للامام ان يفعل ذلك فيما في يده من
 الاموال التي لا رب لها (قال) الطحاوي وقد سمعت أحمد بن أبي عمران يذكر
 ان هذا التأويل الاخير قد روى عن يحيى بن آدم فلما احتقل هذه التأويلات
 التي ذكرنا لم يكن لا أحد أن يجعله على تأويل منها الا بدليل يدل عليه امام
 كتاب وامام سنة وامام اجماع وقد روى نحوه من هذا فيما أخرجه أبو داود
 من طريق الحساربي عن جابر بن جابر عن عبد الله بن بريدة عن أبيه
 قال ألقى النبي صلى الله عليه وسلم رجلا فقال ان عندي ميراث رجل من

الازدواست اجد ازيدا اذفعه اليه قال فاذهب فالتمس ازيدا حولا قال
فأتاه بعد المحول فقال يا رسول الله لم اجد ازيدا اذفعه اليه قال فاذهب
فالتمس ازيدا حولا قال فأتاه بعد المحول فقال يا رسول الله لم اجد ازيدا
اذفعه اليه قال فانطلق فانظروا اول خزاعي تلقاه فادفعه اليه فلما ولي قال على
بالرجل فلما جاء قال انظروا كبير خزاعة فادفعه اليه (واخرجه) النسائي
مسندا ومرسلا وقال جبريل بن احمد ليس بالقوي (واخرجه) ابو داود
ايضا من طريق شريك عن ابي بكر الاحمرى هو جبريل بن احمد مختصرا
نحوه (وقال) يحيى بن آدم سمعت شريكا مرة يقول في هذا الحديث انظروا
اكبر رجل من خزاعة (واخرجه) الطحاوي من طريق عمرو بن خالد
عن شريك نحوه (فهذا) عندنا والله اعلم على ما اوله يحيى بن آدم
في الحديث الذي قبل هذا

(وهذا) آخر ما اردنا كتابته وضبطه وتقييده مما رفع انتقاؤه مما
وجدناه من احاديث الاحكام اسبغنا الامام الاعظم ابي حنيفة النعمان
رضي الله عنه وارضاه وعن سائر الائمة المجتهدين وعن مقلديهم العارفين من
وصحة التعصب والغل وذلك مما تقرر استخراجهم من المسانيد الاربعة
عشر المعزية اليه من تخارج اصحابه ومن دونهم ولعل غيرنا لا يرى الكثير
مما اوردناه ولا يرضاه ولم نكتبه معتقدين فيه ارتفاع المعارضه ولا عدم
النازحه بل ذكرنا مباح علمنا محررين البعث عنه المصحح ما قلناه والمبطل
له ولا ايضا قلنا ان هذا الذي كتبنا هو كل ما للامام رضي الله عنه ولعل
غيرنا سيجد زيادة على ما ذكرنا قليلة او كثيرة اذ الامراء اعظم من ان يحبط به
البليغ المجهود واثبت فيه ما ثبت لدى ووصل علمه الى ولم اخترع شيئا
من تلقاء نفسي على ان التفاصيل في كل ذلك متعذرة او متعسرة
والدواعي غير متهمية ولا متيسرة وغرتني عن الاوطان لعدوى مدينة
ومفسره وانت ايتها الناظر تأمل فيه بعين الانصاف والتباعد عن
العصبية والاعتساف اذ من المعلوم المقرر ان العلم ليس وقف على احد
حتى يغلق بابيه على المستضعفين وفوق كل ذي علم عليم وان كان فاني
الاحسان فيه والاصابة فلا يغوت نفسك الاحسان اليها بالتحقيق المعبر على

الصواب والدعاء لا خيبك المسلم بالغفوة عن التقصير والاسهاب وتوهم
 الاجر واجزال الثواب وتحسين العاقبة والمآتب فان دعاء المسلم لا يبي
 يظهر الغيب مستجاب والله أسأل ان يجعل ما حزنه خالصا لوجهه الكريم
 وموجبا للفوز بالرقى في أعلى درجات النعيم وان يقبلا وزعماء فرط منى
 في الكلام في المناقشة مع الأئمة الاعلام وان يخصني وأحبائي
 والمسلمين بمزيد الرضا والغفران وهو حسي وعليه التكلان
 وله الحمد على آلائه وصلاته وسلامه على سيدنا
 محمد خاتم أنبيائه وعلى آله وصحبه وأحبابه
 ولا حول ولا قوة الا به وقد وافق تخويره في
 مدة أربعة أشهر آخرها عشية يوم
 الاثنين لثمان بقين من شهر ربيع
 الأول من شهر سنة ١١٩٧
 هجرية بمزلى بسوية
 لالامن مصر حرسها
 الله وسائر بلاد
 الاسلام عنه
 وكرمه
 امين

يقول المتوسل بصاحب التلاوة ومضان حلاوه ان احسن ما تفت به
 اجساد الطروس عقود جواهر محمد الله القدوس والطف ما تحت به
 الارواح والنفوس قلاند در الصلاة والسلام على مطالع البدور ومظهر
 الشمس سيدنا محمد الذي اطرب المسامع بشريف حديثه واتحف كل
 محب بطيب كلامه في كل عالم متقدمه وحديثه وعلى آله وصحبه
 الذين رووا لنا آثاره ونقلوا اليه اسنانه واخباره فعليه وعليهم اتم
 الصلوات وكامل التسليمات ماجرى براح على صحيفه وتليت احاديث
 شريفه * (وبعد) * فهذا سفر اسفرت بدور محاسنه وبرزت شمس
 احاسنه وسطعت انوار الهيبة بامداد اخبار خير البريه الموسوم بمقود
 الجواهر المنيفه فيما استدله الامام ابو حنيفه جيع الامام العالم
 العامل والاوزعي الجهمي هذا الكامل سلالة الطيبين ونتيجة الطاهرين
 السيد محمد مرتضى افاض الله على شريحه الغفران والرضا تالله لقد افاد
 ووفى بالمراد واجاد ابحاثه رائقه وايراداته فائقه قد عنعن اسناده
 بانس الاتصال وارسل مقته بمحمد الارسال ينبي عن ذكاه فطنة
 لاتذ كر عندها ذكاه ويخبر عن مضيء فذكره تزدري السيف في المضاء
 فهو كتاب اى كتاب درروا كنهه من شهاب

كتاب لوبياع بالفعين * لما وفت بعين من هيونه

قدس في طبعه لعموم نفعه قوم كرام وجيع نفام كل من حضرة
 السيد محمد بدر الدين والسيد محمد ابراهيم الجزائريين والسيد محمد
 يحيى السعدي والسيد علي عبدالقادر الموريني الكتبي بمطبعة
 المتوكل على ربه السيد المعيد حضرة معوض افندي فريد بالمطبعة
 الوطنية بشعر سكندرية في ظل ذي السعادة الهيبة والسيدة العلية
 ولي نعمته اسعادة الخديوي اسمعيل حفظه وانجاليه المولى الجليل
 وقد خدمت تصحيحه مع فتور القريحه مصطفى اعز الالههاب السيد محمد
 يحيى كان الله لنا وله في الممات والهيما واساتم محمد ذي الجلال ارحب
 حسب الحال فقرات وبالة قصير اطالت

دلائل راقية من عقود الجواهر * ووجه فقه كالفهوم الزواهر
ومورد أخبار روتها آية * فروت صدورا من بحور المصادر
وسرد احاديث تعمن منها * بنقل صحيح عن رجال اكابر
جلالها علينا المرتضى في فعاله * محمد ذوالفيض الوفي نسل طاهر
فأصبح فيها ذاعطاء مجاهدا * وأمسى بقلب أجد الوصف عامر
وآونة بروى المسانيد رسلا * عن الثبت مرفوعا الى قول جابر
أدار كؤسا في المباحث قد صفت * بحان ذكاء في نجابة ماهر
يصحح أقوالا تدل لمذهب الامام السري النعمان زاهي البصائر
فيكم واصل الايام في طيب وصله * وبات بجفن في الدجنة ساهر
وكم صرف الملمات كتبوا شاقه * صريف يراع في رحيب الدفاتر
فتلك اللا لى لا لائل نفيسة * بأرض قلوب بالصفاء مواطر
ولما بدت بالطبع قلت مؤرخا * دلائل راقية من عقود الجواهر

٧٥ ٧٠ ٩٠ ١٨٠ ٢٤٦

